

تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرامية

أسس تحديد وحدة التنمية الفعالة وأساليب التقييم بالمشاركة

إعداد
م/ هبة الله عصام الدين خليل

**رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة
جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في الهندسة المعمارية**

تحت إشراف

أ.د. سحر عبد المنعم عطية أستاذ التصميم العمراني قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة جامعة القاهرة	أ.د. محمد محمد البرملجي أستاذ تخطيط المدن قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة جامعة القاهرة
--	--

كلية الهندسة، جامعة القاهرة
الجيزة – جمهورية مصر العربية
مايو ٢٠٠٧

تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرامية

أسس تحديد وحدة التنمية الفعالة وأساليب التقييم بالمشاركة

إعداد

م/ هبة الله عصام الدين خليل

**رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة
جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الهندسة المعمارية**

**كلية الهندسة، جامعة القاهرة
الجيزة – جمهورية مصر العربية
مايو ٢٠٠٧**

تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية

أسس تحديد وحدة التنمية الفعالة وأساليب التقييم بالمشاركة

إعداد

م/ هبة الله عصام الدين خليل

**رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة
جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الهندسة المعمارية**

يعتمد من لجنة الممتحنين:

الأستاذ الدكتور محمد محمد البرملجي (المشرف الرئيسي)

الأستاذ الدكتور سحر عبد المنعم عطية

الأستاذ المساعد الدكتور مصطفى كمال مدبولى

الأستاذ الدكتور رويدة محمد رضا كامل

**كلية الهندسة، جامعة القاهرة
الجيزة – جمهورية مصر العربية**

مايو ٢٠٠٧

اهداء

"ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار"

الى امى التي لولا دعمها ومساندتها لمى لما استطعت انهاء البحث

إلى أبي نعم العون والنصيحة

إلى زوجي نعم السنن والمفازرة

إلى أخي نعم المشورة والمساعدة

إلى كل من مد لمى يد العون يوما

أسأل الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع المؤمنين

شكر وتقدير

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لو لا أن هدانا الله

بعد الحمد لله والثناء عليه، أتوجه بالشكر إلى أستاذتي بقسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة – جامعة القاهرة على مجهوداتهم معى طوال سنوات دراستى وعملى، وأخص بالشكر أ.د. محمد البرمجرى لرعايته لى وحرصه على نصحي وتوجيهى أثناء فترة إعداد الرسالة. كما لا يسعنى أن أشكر أستاذتى أ.د. سحر عبد المنعم عطية لمتابعتها لى عن كثب أثناء الرسالة، ودعمها الدائم لتدقيق البحث ومواصلة الجهدوصولاً للمراحل النهائية للرسالة.

كماأشكر أ.م.د. أحمد أمين على متابعته الدقيقة ونصحه الدائم لي خلال عملى بالرسالة. وأخص بالشكر وكالة التعاون الفنى الألماني GTZ على ما قدمه لي فريق العمل بها من معلومات وتسيرات ومشورة على مدى مراحل الرسالة، وبخاصة السيدة/ باربره هاتور نائب مدير برنامج التنمية بالمشاركة فى المناطق الحضرية فى مصر، والدكتور خالد عبد الحليم مدير برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة فى بولاق الذكور، والمهندس عمرو لاشين نائب مدير البرنامج. وكذلك أشكر الجهات التنفيذية بـ بولاق الذكور والوحدات الاجتماعية، والعاملين بالجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع المحلى بـ بولاق الذكور على ما قدموه لي من وقت وجهد واهتمام. وأشكر كل من مد لي يد المساعدة والمشورة ويسر لي الحصول على المعلومات المطلوبة لإنتهاء الرسالة راجية الله أن يجزيهم عنى خيرا.

والحمد لله أولاً وأخيراً. وأسال الله أن يدخلنى مدخل صدق ويخرجنى مخرج صدق و يجعل لي من لدنه سلطاناً نصيراً. رب علمنا ما جهنا وذكرنا ما نسينا وارحمنا، أنت مولانا وأنت أرحم الرحيمين.

ملخص البحث:

ان النمو المستمر للمدن، وبخاصة في الدول النامية يمثل تحدياً أمام هذه الدول لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات والمرافق. وينحصر هذا النمو بشكل كبير في تزايد حجم المناطق الالرسمية، وامتدادها للدرجة التي تقدر بها بعض الدراسات عدد سكان المناطق الالرسمية في القاهرة مثلاً بحوالي ٧ ملايين نسمة يشكلون ٦٠٪ من سكان العاصمة.^١ الأمر الذي يستدعي دراسة هذه المناطق وكيفية تطويرها وتنميتها بما يتلاءم مع الظروف المحلية والواقع المحلي.

وعلى الرغم من أن الاعتماد على المجتمع المحلي في التنمية هو الحل الأقرب واقعية لتنفيذ في المناطق الفقيرة المنتهورة في الدول النامية، ولاسيما المناطق الالرسمية، وهو ما يعرف بمفهوم تنمية المجتمعات المحلية، إلا أن هذا المفهوم مازال يواجه عدداً من العقبات التي تعرقل فاعلية تنفيذه. والتي يحددها البحث في مقياس المناطق الالرسمية الرحيب، والذي يصعب معه الوصول إلى المجتمع المحلي وتفعيله. وعدم تحديد وحدة تنمية ذات فاعلية بالنسبة لحجمها، وترتبط أفراد المجتمع بها. كذلك افتقار المجتمع للهيكل الذي تسمح بالاتصال والتعاون بين مجموعات أصحاب المصلحة الحقيقة المشاركون في عملية التنمية، وغياب التنسيق بينهم، وأيضاً عدم التنسيق بين المشروعات، والمخططات المختلفة للمنطقة. هذا إلى جانب قصور توجهات وأفكار المخطط الحاكمة لتعامله مع الشركاء المختلفين، وعدم تناسب أدواته ولغته الفنية مع المعرفة المحلية. هذا بالإضافة إلى قصور عملية التقييم لمشروعات التنمية المجتمعية، من حيث اقصارها على الاستجابة لمتطلبات الجهات المانحة، ومؤشراتها، وعدم ارتباط مخرجات التقييم بالواقع الفعلى للمشروعات، وغياب مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم. هذا بالإضافة إلى غياب ثقافة التقييم عند معظم الجهات المشاركة من حيث أهميته، وكونه جزءاً أساسياً من عملية التنمية، وليس جزءاً ملحاً بها. ومن ثم يقوم البحث بدراسة هذه المشكلات للوصول إلى منهج لزيادة فاعلية عملية التنمية بالمشاركة في المناطق الالرسمية.

ويكون البحث من ثمانى فصول مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، حيث يتم تحليل التجارب السابقة لتطوير المناطق الالرسمية في الفصل الأول، وذلك لاستخلاص المشاكل المرتبطة بعدم فاعلية عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية، والتأكيد من الفرضيات التي تم طرحها.

وتركز الدراسة النظرية والتحليلية في الجزء الثاني من البحث على الوصول إلى منهج للتعامل مع المناطق الالرسمية. فتتم في الفصل الثاني دراسة المداخل المختلفة لتقسيم المناطق الالرسمية من الاعتماد على نظريات التخطيط العمراني، أو الملامح العمرانية، والمعايير الاجتماعية والثقافية المحددة للمجتمع، والتقسيم الإداري والأمني للجهات المختلفة، والتقسيم الاقتصادي، وأسلوب المجتمع في تقسيم ذاته. ثم تقييم هذه المداخل المختلفة بما يتلاءم مع المناطق الالرسمية. ومن ثم الوصول إلى تقسيم المناطق الالرسمية على مرحلتين: المرحلة الأولى تعتمد على التقسيمات الإدارية أو العمرانية، والمرحلة الثانية تعتمد على الجمعية الأهلية الفاعلة كنواة لوحدة

Sims; D. (2000) ed., Residential Informality in Greater Cairo: Typologies, Representative Area, Quantification, Valuation and Causal Factors, Prepared for the Institute for Liberty and Democracy, Cairo.

ملخص البحث

التنمية، والتي يتحدد حجمها طبقاً لنطاق تأثير الجمعية الأهلية. ويركز الفصل الثالث على دراسة المجتمع الأهلي في المناطق الالرسمية، من حيث الشبكات الاجتماعية التي تربط أفراده، ومنظمات المجتمع الموجودة به. كما يتم تحديد المعايير المحددة للجمعية الفاعلة التي يمكن اعتبارها نواة لوحدة التنمية بالمناطق الالرسمية، وكذلك كيفية تحديد نطاق تأثيرها، والدور المتوقع منها. هذا بالإضافة إلى وضع طريقة لكيفية التعامل مع قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية الفاعلة في المناطق الالرسمية.

أما الفصل الرابع فيركز على ماهية دور المخطط في عملية تنمية المجتمع في المناطق الالرسمية. حيث يتم استعراض التحديات التي تواجه المخطط في عمله مع المجموعات المختلفة في مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالرسمية. ثم نقد أدوار المخطط التقليدية والمترافق عليها، للوصول إلى تحديد دور ممتد للمخطط، بحيث ينظم المجتمع إلى كيانات فاعلة كمرحلة سابقة على البدء بالأنشطة العمرانية من التعرف على الاحتياجات المحلية، ووضع بادئ تنموية وتنفيذها. كذلك دوره في التنسيق بين المجموعات المشاركة المختلفة، والمشروعات متعددة المجال والمقياس العاملة في نطاق المنطقة الالرسمية. هذا بالإضافة إلى دوره في تطوير أدوات ولغة بسيطة تفهمها المجموعات المشاركة، وتنسق مشاركتها الفعالة في عملية التنمية. ويحدد البحث المعرف والتوجهات اللازم على المخطط اكتسابها لكي يقوم بدوره بفاعلية.

ويركز البحث في الفصلين الخامس والسادس على عملية تقييم مشروعات التنمية المجتمعية. فيتعرض للأنواع المختلفة للتقييم ومستويات المشاركة المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم، وظهور الاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة في تقييم الوضع الفعلى لمشروعات التنمية المجتمعية، والأدوات المرتبطة بذلك. وبختصار الفصل السادس بنوعي التقييم المقترحين، والذين يرتكزان على تقييم مدى نجاح مشروع التنمية، ومعايير النجاح والفشل للمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة. وكذلك تقييم المجموعات المختلفة لمدى فعالية توظيف الأرصدة التي يمتلكها المجتمع المحلي في المشروع محل التقييم، ومدى الاعتماد على الدعم الخارجي.

أما الدراسة الاختبارية فتمثل الجزء الثالث للبحث، حيث يتم اختبار المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية، من حيث تقسيمها إلى وحدات تنموية ذات فاعلية، وتطبيق التقييمات المقترنة، مع دراسة دور المخطط في تنمية هذه المناطق. وذلك على منطقة بولاق الدكور بمدينة الجيزة، والتي تعتبر من أكبر المناطق الالرسمية المقامة على أراض زراعية. فتقوم الباحثة بإجراء زيارات ميدانية للجمعيات الأهلية الموجودة ودراسات حالة تحديد الجمعيات الفاعلة ونطاقات تأثيرها، وبالتالي الوصول إلى الوحدات التنموية الفعالة. ثم مقارنة المنهج المقترن الذي اتبعته برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة الموجودة في بولاق الدكور في التعامل مع المنطقة وتقسيمها، ومدخل التعامل مع الجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في عملية التنمية المجتمعية.

وتقوم الباحثة بتطبيق التقييمين المقترنين على أحد المشروعات بمنطقة بولاق الدكور هو مشروع تصميم سوق ترعة الزمر، وذلك بعد مرحلتين استطلاعتين، لقياس مدى امكانية تطبيق التقييمات المقترنة، ومدى فعاليتها في التعبير عن آراء المجموعات المختلفة، وتكوين صورة عن الواقع الفعلى للمشروع. وتختتم الدراسة الاختبارية بالنتائج التي تم الوصول إليها.

ملخص البحث

ويختتم البحث بالفصل الثامن، الذي يبين الاضافة العلمية التي يقدمها البحث، والتى تتحدد فى المنهج المقترن المطور للتعامل مع المناطق الالرسمية وتقسيمها الى وحدات تنموية فعالة، ودور المخطط فى تنظيم المجتمع فى كيانات فاعلة، وبنائه للقدرات العمرانية والتنموية للمجموعات المختلفة المشاركة، والمعارف والتوجهات التى يجب أن يكتسبها فى اطار دوره فى عملية التنمية بالمشاركة. وكذلك أساليب التقييم المعتمدة على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقية المرتبطين بالمنطقة. هذا بالإضافة الى خلاصة الدراسة النظرية التحليلية والدراسة الاختبارية، والتوصيات المرتبطة بالعمل على زيادة فاعلية عملية تنمية المجتمع المحلى فى المناطق الالرسمية.

المصطلحات الأساسية:

Accountability	يمكن الاعتماد عليه - جدية
Advocacy	الدعوة والمناصرة
Assets	رصيد
Autonomy	حكم الذات
Bottom up approach	من أسفل إلى الخارج
Capacity building	بناء القدرات
Collaboration	الشراكة والتعاون
Communicative theory	نظرية التواصل
Community capital	رأس مال المجتمع
Consensus organizing	تنظيم الاتفاق
Enabler	ممكن
Facilitator	ميسر
Household	أسرة
Impact	أثر
Informants	محببين على أسئلة
Initiatives	مبادرات
Institutional capacity	قدرات مؤسسية
Intervention	تدخلات
Lobbying	الدفع والضغط
Mapping	توقيع أرصدة المجتمع باستخدام الخرائط
Mobilizing	تعبئة
Monitoring	الرصد
Networking	التشبيك
Ownership	شعور بالملكية
Participative	بأسلوب المشاركة
Participatory	تشاركي - بالمشاركة
Power distribution	توزيع القوى
Sense of community	الحس المجتمعي - روح الجماعة
Social capital	رأس المال الاجتماعي

المصطلحات الأساسية

Solidarity	التضامن
Stakeholder	أصحاب المصلحة الحقيقة
Visualization	التعبير البصري
Vulnerability	التعرض للخطر أو الانهيار

المحتويات

قائمة المحتويات:

ا	اهداء
ب	شكر وتقدير
ج	ملخص البحث
٥	المصطلحات الأساسية
ح	المحتويات
ط	قائمة المحتويات
ف	قائمة الجداول
ق	قائمة الأشكال
١	المقدمة
٢	المقدمة
٨	الفصل تمهيدى: حول مشكلة تنمية المجتمعات المحلية فى مصر
٩	أ المشكلة والتساؤلات البحثية:
١٠	ب هدف البحث:
١١	ج الفرضيات البحثية:
١٢	د منهجية البحث:
١٧	ه مكونات البحث:
٢٢	و مجال الدراسة: المصطلحات والتعاريف
٢٢	و-١ مفهوم الالرسمية فى اطار الدراسة:
٢٥	و-٢ أنواع المناطق الالرسمية:
٢٧	و-٣ تعریفات مفهوم تنمية المجتمع المحلي
٢٩	و-٤ مبادئ تنمية المجتمع المحلي
٣٢	و-٥ أهداف تنمية المجتمع المحلي:
٣٧	الفصل الأول: قراءة تحليلية فى مشروعات تنمية المناطق الالرسمية السابقة
٣٨	١-١ اشكالية تنمية المناطق الالرسمية
٣٩	١-٢ المقياس وتحديد المجتمع المحلي
٣٩	١-٢-١ المشروعات محدودة المقياس
٤٢	١-٢-٢ تجارب التعامل مع المناطق الممتدة

المحتويات

١-٣-١ التنسيق بين الجهات والمشروعات المختلفة	٤٧
١-٣-١ اختلاف قدرات وتوجهات المجموعات المشاركة المختلفة	٤٧
٢-٣-١ التجارب السابقة في التنسيق بين الجهات المشاركة المختلفة	٤٨
٤-١ قصور عمليات التقييم وعدم الاستفادة من مخرجات التقييم	٥٢
٤-١-١ أثر التقييم في تغيير مسار المشروعات	٥٢
٥-١ خلاصة الفصل الأول:	٥٤
 الفصل الثاني: تقسيم المناطق الالرسمية وتحديد المجتمع المحلي	٥٩
٢-١ أهمية تقسيم المناطق الالرسمية	٦٠
٢-٢ تعريف المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية	٦١
٢-٣ مداخل تحديد نطاق المجتمع المحلي	٦٤
٢-٣-١ نظريات التخطيط العراني في تحديد المجتمع المحلي	٦٥
٢-٣-٢ حدود المجتمع المحلي عمرانياً	٦٧
٢-٣-٢-١ المجتمع المحلي اجتماعياً وثقافياً	٦٧
٢-٣-٢-٢ الحس المجتمعي وروح الجماعة	٦٨
٢-٣-٢-٢ رأس المال الاجتماعي	٧٠
٢-٣-٢-٢ المجتمع المحلي ادارياً وأمنياً	٧٢
٢-٤-٣-٢ حدود المجتمع المحلي طبقاً للجهات الإدارية المختلفة	٧٧
٢-٤-٣-٢-١ التقسيمات الإدارية طبقاً للنظام السياسي	٧٧
٢-٤-٣-٢-٢ المجتمع المحلي اقتصادياً	٧٨
٢-٤-٣-٢-٢ تقسيم المجتمع لنفسه	٧٩
٢-٤-٣-٢-٢-١ منظمات المجتمع المحلي (الجمعيات الأهلية)	٧٩
٢-٤-٢ تقييم الأنماط المختلفة في التقسيم و اختيار أنسبها للمجتمعات الالرسمية	٨١
٢-٤-٢-١ مراجعة المداخل المختلفة لتقسيم المناطق الالرسمية	٨١
٢-٤-٢-٢ مراحل تقسيم المناطق الالرسمية	٨٨
٢-٤-٢-٢-١ المرحلة الأولى: التقسيم الإداري/ العمراني	٨٨
٢-٤-٢-٢-٢ المرحلة الثانية: تحديد وحدة التنمية الفعالة	٨٨
٢-٥-١ خلاصة الفصل الثاني	٩١
 الفصل الثالث: الجمعية الأهلية نواة المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية	٩٥
٣-١ التنظيم قبل التطوير	٩٦

المحتويات

١-١-٣ الفرق بين التنظيم والتطوير.....	٩٦
٢-١-٣ بناء المجتمع	٩٩
٢-٢-٣ المجتمع الأهلى فى المناطق الارسمية	٩٩
١-٢-٣ تعريف المجتمع الأهلى.....	١٠٠
١-١-٢-٣ التطور التاريخى لمفهوم المجتمع الأهلى.....	١٠٢
٢-٢-٣ تاريخ المجتمع الأهلى.....	١٠٤
٣-٢-٣ الشبكات الاجتماعية	١٠٦
١-٣-٢-٣ أهمية دور الشبكات الاجتماعية.....	١٠٧
٢-٣-٢-٣ أنواع الشبكات فى المجتمع	١٠٩
٤-٢-٣ ايجابيات التعامل مع الكيانات المجتمعية الموجودة	١١١
٥-٢-٣ المنظمات غير الحكومية فى المناطق الارسمية	١١٣
١-٥-٢-٣ الدور الحالى.....	١١٣
٢-٥-٢-٣ التحديات التى تواجه المنظمات غير الحكومية	١١٤
٦-٢-٣ الجمعيات الأهلية فى المناطق الارسمية.....	١١٥
١-٦-٢-٣ الدور الحالى.....	١١٦
٢-٦-٢-٣ مشاركة الأفراد في الجمعية الأهلية	١٢٠
٣-٣ معايير الجمعية الأهلية نواة المجتمع – قياس الكفاءة	١٢١
١-٣-٣ مجالات بناء قدرات الجمعية الأهلية	١٢٢
٢-٣-٣ أدوات بناء قدرات الجمعيات الأهلية	١٢٤
٣-٣ الدور التنموى للجمعية الأهلية	١٢٦
٤-٤-٣ بناء المجتمع وتقعيله	١٢٧
٢-٤-٣ معرفة أولويات المجتمع	١٢٨
٣-٤-٣ نشر الوعى داخل المجتمع وخارج	١٢٨
٤-٤-٣ العمل مع المجتمع وتمكينه	١٢٩
٥-٤-٣ التشبيك مع جمعيات أهلية أخرى	١٣٠
٥-٥-٣ تقسيم المجتمع طبقا لخريطة المجتمع الأهلى	١٣٢
١-٥-٣ تحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية	١٣٢
٢-٥-٣ معالجة قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية	١٣٣
٦-٣ خلاصة الفصل الثالث	١٣٥

الفصل الرابع: نحو ادارة فعالة لعملية تنمية المجتمع المحلي فى المناطق الارسمية.....	١٤٤
٤-١ التحديات التى تواجه المخطط فى عمله	١٤٥

المحتويات

٤-١-١-٤ تحقيق مستوى مشاركة معقول لأصحاب الشأن.....	١٤٦
٤-٢-١-٤ اختيار الأساليب التي تسمح بمشاركة فعالة.....	١٤٦
٤-٣-١-٤ تحديد وتبني الظروف والتوجهات الملائمة.....	١٤٨
٤-٤-١-٤ بناء الثقة.....	١٤٩
٤-٢-٢ دور المخطط التقليدي المتعارف عليه.....	١٤٩
٤-١-٢-٤ الفصل بين المعرفة البحثية والممارسة التطبيقية.....	١٤٩
٤-٢-٢-٤ الخبر الأوحد والمجتمع الجاہل.....	١٥٠
٤-٣-٣ دور المخطط في النظريات المعاصرة في إطار مشروعات التنمية.....	١٥١
٤-٣-٤ نظرية التواصل Communicative Theory.....	١٥٢
٤-٢-٣-٤ من الخبر الأوحد إلى مسئول الوساطة والتيسير.....	١٥٣
٤-٢-٣-٤ الوساطة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.....	١٥٥
٤-٢-٣-٤ الميسر للمجتمع.....	١٥٦
٤-٤ دور ممتد للمخطط في العمل مع المجتمع المحلي.....	١٥٧
٤-٤-١ تنظيم المجتمع.....	١٥٨
٤-٤-١-١ آلية تنظيم المجتمع.....	١٥٩
٤-٤-٢ بناء قدرات منظمات المجتمع.....	١٦٠
٤-٤-٣ نقل الخبرة للآخرين.....	١٦١
٤-٤-٤ بناء قدرات الجهات الحكومية.....	١٦١
٤-٤-٤ تعبئة المصادر.....	١٦١
٤-٤-٤ تطوير أدوات ولغة ملائمة لتسهيل المشاركة في عملية التنمية.....	١٦٢
٤-٥ التعليم التخطيطي.....	١٦٥
٤-٥-١ تغيير الأسلوب التقليدي في استوديو التخطيط.....	١٦٥
٤-٥-٢ التخلّي عن دور الخبرير الملم بكل شئ.....	١٦٦
٤-٥-٣ دمّاج المعارف الاجتماعية للتعامل مع المجموعات متعددة الثقافات.....	١٦٦
٤-٥-٤ التعليم عملية مستمرة.....	١٦٧
٤-٥-٤ سمات المخطط المشارك مع الآخرين.....	١٦٨
٤-٦ خلاصة الفصل الرابع.....	١٧١
 الفصل الخامس: عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي.....	١٧٧
٤-١-٥ أهمية عملية التقييم.....	١٧٨
٤-١-١-٥ الحاجة إلى تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي.....	١٧٨
٤-١-١-٥ فعالية استخدام الموارد المحدودة.....	١٧٩

المحتويات

٢-١-١-٥ توافق أساليب ومداخل التعامل مع المحيط المحلي.....	١٧٩
٢-١-٥ تحديد هدف التقييم واختيار النوع المناسب.....	١٨٠
١-٢-١-٥ الأنواع المختلفة للتقييم.....	١٨٠
٢-١-٥ توزيع التقييم على مراحل عملية التنمية.....	١٨٢
٢-٥ قصور عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي.....	١٨٣
١-٢-٥ إجراء شكلي لا ينتج مخرجات ذات ارتباط وفائدة.....	١٨٤
٢-٢-٥ التقييم استجابة لمتطلبات الجهات المانحة ومؤشراتها.....	١٨٤
٣-٢-٥ من المسئول عن عملية التقييم وأنشطتها.....	١٨٤
٤-٢-٥ اعتبار التقييم عملية علمية معقدة باهظة التكاليف.....	١٨٥
٤-٢-٥ التقييم يبدأ منذ بدء فكرة المشروع.....	١٨٥
٦-٢-٥ اقتصار عملية التقييم على المخرجات والنتائج المباشرة دون الآثار بعيدة المدى.....	١٨٥
٣-٥ المشاركة في عملية التقييم.....	١٨٦
١-٣-٥ طبيعة فريق التقييم الحالى.....	١٨٦
١-٣-٥ ١-١-٣-٥ المقيم الخارجي والداخلى، من صاحب الرؤية الأوضح لعملية تنمية المجتمع المحلي؟.....	١٨٦
٢-٣-٥ درجات المشاركة فى التقييم.....	١٨٨
٣-٣-٥ أهمية الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة.....	١٨٩
١-٣-٣-٥ ١-٣-٣-٥ التقييم الالكتروني e-VAL.....	١٩٠
٢-٣-٣-٥ ٢-٣-٣-٥ معايير النجاح والرؤى المختلفة.....	١٩٣
٤-٣-٥ المشاركة فى التصميم والتنفيذ.....	١٩٤
٤-٥ خلاصة الفصل الخامس:.....	١٩٥
 الفصل السادس: التقييم المقترن لمشروعات تنمية المجتمع المحلي.....	 ٢٠٢
٦-١ مداخل التقييم: نقد ومراجعة.....	٢٠٣
٦-١-٦ ١-١-٦ نجاح المشروع ومعايير النجاح.....	٢٠٣
٦-١-٦ ٢-١-٦ فعالية توظيف موارد المجتمع.....	٢٠٤
٦-٢-٦ ٢-٢-٦ التقييم الجماعى من خلال الشبكات المتكاملة.....	٢٠٦
٦-٢-٦ ١-٢-٦ هدف التقييم ومستوياته	٢٠٧
٦-٢-٦ ٢-٢-٦ التقييم على مستوى البرنامج.....	٢٠٨
٦-٢-٦ ١-١-٢-٦ ١-١-٢-٦ مسئول التقييم.....	٢٠٨
٦-٢-٦ ٢-١-٢-٦ ٢-١-٢-٦ أدوات التقييم	٢٠٨
٦-٢-٦ ٣-٢-٦ ٣-٢-٦ التقييم المقترن على مستوى المشروعات أو وحدات التنمية	٢١٠
٦-٢-٦ ١-٣-٢-٦ ١-٣-٢-٦ فريق التقييم.....	٢١٠

المحتويات

٦-٣-٢-٢-٦ تطوير أدوات جمع وتحليل للمعلومات ملائمة.....	٢١٢
٦-٣-٢-٦ مخرجات التقييم لكل نطاق وتكاملها	٢١٦
٦-٤-٢-٦ صورة عامة عن مدى نجاح مكونات البرنامج.....	٢١٦
٦-٣-٦ تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع.....	٢١٨
٦-٣-٦-١ تشكيل فريق التقييم.....	٢١٨
٦-٣-٦-٢ جمع المعلومات من المصادر الثانوية.....	٢١٨
٦-١-٢-٣-٦ الأرصدة التي يمتلكها المجتمع.....	٢١٩
٦-٢-٢-٣-٦ كيفية استخدام أرصدة المجتمع.....	٢٢١
٦-٣-٢-٣-٦ الاستعانة بمصادر دعم خارجية: الحجم والتوفيق.....	٢٢١
٦-٣-٦ جمع المعلومات الأولية.....	٢٢١
٦-١-٣-٣-٦ سؤال أصحاب المصلحة الحقيقة.....	٢٢١
٦-٢-٣-٣-٦ استئمارة المقابلة.....	٢٢٢
٦-٤-٣-٦ تحليل المعلومات من خلال حلقات نقاشية.....	٢٢٥
٦-٥-٣-٦ اعداد نتائج التقييم في صور تتلاءم مع الجهات المختلفة المخاطبة.....	٢٢٥
٦-٤ خلاصة الفصل السادس.....	٢٢٦

الفصل السابع: اختبار المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية: تنمية مجتمع بولاق الدكرور بالمشاركة	٢٢٩
٧-١ بلورة المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية	٢٣٠
٧-٢ الدراسة الاختبارية: تمهيد	٢٣٤
٧-٣ منهج برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية في بولاق الدكرور	٢٣٦
٧-٤ المخطط الارشادى لبولاق الدكرور ووحدات التقسيم	٢٣٧
٧-٥ منهجية العمل بالبرنامج “أدوات التنمية بالمشاركة”	٢٤٠
٧-٦ منهجية العمل مع الجمعيات الأهلية (GTZ)	٢٤١
٧-٧ ١-٣-٣-٧ التعرف على الجمعيات الأهلية	٢٤١
٧-٧ ٢-٣-٣-٧ التدريب العملى من خلال برنامج المبادرات المحلية	٢٤١
٧-٧ ٣-٣-٣-٧ التшибيك بين الجمعيات الأهلية وتنظيم المجتمع الأهلی	٢٤٢
٧-٧ ٤-٣-٣-٧ بناء قدرات الجمعيات الأهلية	٢٤٤
٧-٧ ٤-٣-٣-٧ التخطيط التفصيلي بالمشاركة	٢٤٦
٧-٧ ١-٤-٣-٧ الاعتماد على الشياغات	٢٤٦
٧-٧ ٢-٤-٣-٧ الأدوات المستخدمة	٢٤٧
٧-٧ ٣-٤-٣-٧ اعداد مخطط فعال بالمشاركة: مشروعات واجراءات	٢٥٢

المحتويات

٥-٣-٧ بناء وتأهيل قدرات الجهات الحكومية للعمل بالمشاركة.....	٢٥٥
٦-٣-٧ تخطيط الموارنة بالمشاركة.....	٢٥٥
٧-٣-٧ مميزات وعيوب المنهج والتقسيم المتبعد.....	٢٥٦
٤-٤-٧ تطبيق المنهج المقترن لتقسيم مجتمع بولاق الذكور الالارضي.....	٢٥٩
١-٤-٧ المرحلة الأولى في التقسيم: الوحدة المتوسطة ومرجعية تقسيمها.....	٢٥٩
٢-٤-٧ المجتمع الأهلية في منطقة بولاق الذكور: نواة وحدة التنمية الفعالة.....	٢٦٢
١-٢-٤-٧ الزيارات الميدانية.....	٢٦٢
٢-٢-٤-٧ خريطة أنشطة الجمعيات الأهلية.....	٢٦٣
٣-٢-٤-٧ تحديد نطاق تأثير الجمعيات الأهلية.....	٢٦٤
٤-٢-٤-٧ التقييم المؤسسى.....	٢٧٢
٥-٢-٤-٧ تفعيل الجمعيات الأهلية.....	٢٧٢
٣-٤-٧ العمل مع الجهات الحكومية.....	٢٧٤
٥-٧ التقييم المرحلي لنجاح برنامج التنمية بالمشاركة ومعايير النجاح.....	٢٧٦
١-٥-٧ التقييم على مستوى البرنامج ككل.....	٢٧٦
١-١-٥-٧ استخدام برنامج التقييم e-VAL.....	٢٧٦
٢-١-٥-٧ دروس مستفادة لتفویق برنامج التنمية.....	٢٨١
٢-٥-٧ التقييم على مستوى المشروعات.....	٢٨٢
١-٢-٥-٧ المنهجية المتبعة في تطبيق التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة.....	٢٨٣
٢-٢-٥-٧ مشروعات المبادرات المحلية.....	٢٨٥
٣-٢-٥-٧ سوق ترعة الزمر.....	٢٨٩
٤-٢-٥-٧ التدريب على اجراء التقييم المقترن.....	٢٩٩
٧-٦-٧ تطبيق تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع على بعض المشروعات ببولاق الذكور.....	٣٠١
٧-٧-٧ نتائج الدراسة الاختبارية.....	٣٠٧
١-٧-٧ آلية تقسيم المناطق الالارضية.....	٣٠٧
٢-٧-٧ دور المخطط في ادارة عملية تنمية المجتمع المحلي	٣١٢
٣-٧-٧ أساليب تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارضية	٣١٣
الفصل الثامن: نحو برنامج فعال لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارضية	٣١٧
١-٨ خطة العمل المقترنة للتعامل مع عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارضية	٣١٨
٢-٨ خلاصة الدراسة النظرية والتحليلية	٣٢٤
٣-٨ خلاصة الدراسة الاختبارية	٣٢٨
٤-٨ التوصيات	٣٢٩

المحتويات

٣٣١	٥-٨ الدراسات المستقبلية
٣٣٢	الملاحق
٣٦٨	المراجع
٣٦٩	المراجع الأجنبية
٣٨٥	المراجع العربية

قائمة الجداول

جدول (١) التصنيفات الأساسية للمناطق الالارسية ٢٤
جدول (٢) تعريف مفهوم تنمية المجتمع المحلي ٢٧
جدول (١-١) المعايير المنتهجة في تقسيم بعض تجارب تنمية المجتمع المحلي ٤٥
جدول (١-٢) التقسيم الادارى لمحافظات جمهورية مصر العربية ٧٣
جدول (٢-٢) التقسيم الادارى لمحافظة الجيزه ٧٤
جدول (٣-٢) دليل التقسيم الادارى لمحافظات مصر ٧٦
جدول (٤-٢) عيوب ومميزات المدخل المختلفة لتقسيم المناطق الالارسية ٨٢
جدول (٥-٢) تقييم المداخل المختلفة لتقسيم المناطق الالارسية ٨٥
جدول (٦-٢) معايير بعض تجارب تنمية المجتمع المحلي في تقسيم المناطق الالارسية ٨٥
جدول (١-٣) الفرق بين عملية تنظيم وتطوير المجتمع المحلي ٩٨
جدول (٢-٣) تعريف مفهوم المجتمع الأهلی ١٠١
جدول (٣-٣) تطور مفهوم المجتمع الأهلی ١٠٣
جدول (٤-٣) قياس فقر الدخل في مصر ٢٠٠٢
جدول (٦-١) استماراة اجراء المقابلات المفتوحة في التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة ٢١٥
جدول (٦-٢) الاستماراة المستخدمة في تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع ٢٢٣
جدول (١-٧) العناوين الرئيسية للتقييم المؤسسى للجمعيات الأهلية ٢٤٤
جدول (٢-٧) مقترح مجموعات العمل بالمشروعات والاجراءات المطلوبة ٢٥٤
جدول (٣-٧) البيانات التي يتم جمعها أثناء الزيارات الميدانية للتعرف على الجمعيات الأهلية ٢٦٢
جدول (٤-٧) رؤى المجموعات المختلفة للوضع الحالى وقت اجراء التقييم ٢٨٠
جدول (٥-٧) قصور استخدام استماراة التقييم المقترحة وانحصر العبارات في عبارة واحدة ٢٨٦
جدول (٦-٧) تطبيق استماراة التقييم المقترن في مشروع انشاء مركز طبي بجمعية تنمية المجتمع بكفرطهرمس ٢٨٨
جدول (٧-٧) أوجه النجاح والفشل في المشروع في الوضع الحالى ٢٩٥
جدول (٨-٧) معايير نجاح وفشل المشروع للمجموعات المشاركة ٢٩٦

قائمة الجداول

جدول (٩-٧) الأرصدة التي تم استخدامها فى مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة، وكيفية استخدامها، ورأى المجموعات المختلفة فى فعالية توظيفها، واقتراحاتهم بالتوظيف الأفضل.....	٣٠٤
جدول (١٠-٧) الفرق بين الخطوات المتتبعة فى المدخل المقترن ومنهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة فى بولاق الكنور.....	٣١٠

قائمة الأشكال:

شكل (١) منظومة تنمية المجتمع المحلي	٤
شكل (٢) التسلسل الفكري لصياغة موضوع البحث.....	٧
شكل (٣) المنهجية التي تتبعها الباحثة والأدوات المستخدمة للتعامل مع المناطق الدراسية	١٦
شكل (٤) هيكل البحث	٢١
شكل (٥) المبانى من الطوب والخرسانة فى المناطق الدراسية على الأراضى الزراعية	٢٢
شكل (٦) منطقة الناصرية المقامة على أراضى ملكية عامة بأسوان.....	٢٣
شكل (٧) الشوارع ضيقة جدا فى المناطق المقامة على أراض زراعية (حارات مقفلة).....	٢٥
شكل (٨) شوارع ضيقة ومتعرجة كما أنها ذات ميل حاده-الناصرية.....	٢٥
شكل (٩) الإتجاه إلى تقسيم الأراضى الزراعية وبيعها للبناء عليها.....	٢٦
شكل (١٠) مبادئ تنمية المجتمع المحلي.....	٢٩
 شكل (١-١) وجود جمعية تنمية المجتمع المحلى فى الشارع ساعد على مشاركة المجتمع	٣٩
شكل (٢-١) شارع آل عاملا قبل وبعد التطوير.....	٤٠
شكل (٣-١) شارع آل عامر بعد الانتهاء من العمل بحوالى ثلاثة أعوام وما زال الشارع محتفظا بالتطوير الذى تم.....	٤٠
شكل (٤-١) تم وضع بردورات مؤقتة لقياس رد فعل الناس للتصميم المقترن.....	٤٠
شكل (٥-١) بالرغم من استشارة الأهالى واختبار التصميم المقترن إلا أنه بعد الانتهاء من المشروع بثلاثة أشهر فقط تم تدمير ما تم من تطوير على أيدي موظفى الحى أنفسهم.....	٤١
شكل (٦-١) شارع ترعة زنين وقد أزيلت تماما أعمال التحسين العمرانى عام ٢٠٠٥	٤١
شكل (٧-١) منطقة الاستينيو مقامة على تل وتنسم بالكثافة العالية، وتلاصق البيوت.....	٤١
شكل (٨-١) اختلاف حالة الشارع بعد تنفيذ أعمال التحسين.....	٤٢
شكل (٩-١) منطقة المنيرة الغربية بمساحة ٨٨٠ فدان.....	٤٣
شكل (١٠-١) النسيج العمرانى لمنطقة عزبة وعرب الوادى.....	٤٣
شكل (١١-١) مشاركة اللجان المختلفة فى اعداد المخطط القصوى للمنطقة.....	٤٤
شكل (١٢-١) موقع أورانجي بالنسبة لمدينة كراتشى	٤٤
شكل (١٣-١) احدى الحرارات قبل العمل وبعده	٤٤
شكل (١٤-١) يتم الصرف على قنوات صرف طبيعية مفتوحة	٤٥
شكل (١٥-١) حجم المنطقة الكبير استلزم مشاركة الحكومة لتنفيذ الأعمال المركزية.....	٤٥
شكل (١٦-١) تعدد واختلاف أوجه نظر الجهات المشاركة المختلفة	٤٨
شكل (١٧-١) قصور الوصول الى أفراد المجتمع وتحقيق مشاركته الفعالة فى عملية تنمية المجتمع المحلى ..	٤٨

قائمة الأشكال

شكل (١٨-١) على الحكومة أن تنشئ محطات لمعالجة مياه الصرف.	٤٩
شكل (١٩-١) قيام السلطات بالمشاركة في تنفيذ المصارف المجمعة.	٤٩
شكل (٢٠-١) تطوير لتقنولوجيا ملائمة للفدرات والمهارات المحلية.	٥٠
شكل (٢١-١) البحث عن سبب تدني مستوى المبانى التي بنيتها الفقراء.	٥٣
شكل (٢٢-١) التنفيذ يدوى يعتمد على مواد ومهارات قاصرة.	٥٤
 شكل (١-٢) العلاقة بين المشاركة والحس المجتمعي والاحساس بالمسؤولية.	٦٠
شكل (٢-٢) وحدة التنمية الفعالة تجمع بين مفهوم المجتمع المحلي والتنمية بالمشاركة في المناطق الالرسمية.	٦٤
شكل (٣-٢) المداخل المختلفة لتقسيم المناطق العمرانية.	٦٥
شكل (٤-٢) الأبعاد الأربع لنموذج روح الجماعة.	٦٩
شكل (٥-٢) هرم الاحتياجات الخاص بمسالو.	٧١
شكل (٦-٢) الأقاليم الاقتصادية الثمانية المقترحة.	٧٢
شكل (٧-٢) التقسيم الحضري والريفي لمحافظات مصر.	٧٢
شكل (٨-٢) تقسيم منطقة اورانجي الى ١٣ منطقة داخلية.	٧٨
شكل (٩-٢) المصارف الموزعة على الحرارات في منطقة اورانجي.	٨٣
شكل (١٠-٢) مراحل مشروع الازالة والاحلال المقترن بمنطقة المنيرة الغربية.	٨٤
شكل (١١-٢) تقسيم منشأة ناصر الى تسعه أحياe أو مراحل للتطوير.	٨٤
شكل (١٢-٢) المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية في تقسيمها.	٨٩
 شكل (١-٣) نموذج لتنمية المجتمع.	٩٧
شكل (٢-٣) يقوم الأهالى بإنشاء المناطق الالرسمية بأنفسهم.	٩٩
شكل (٣-٣) مشاركة المجتمع الأهالى تعزز الابتكار والملاعة.	١٠٤
شكل (٤-٣) المساعدات المتبادلة بين الجارات.	١٠٨
شكل (٥-٣) أنواع الشبكات في المجتمع.	١٠٩
شكل (٦-٣) العلاقات التبادلية بين المشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي ورأس المال الاجتماعي ومنظمات المجتمع المحلي.	١١٢
شكل (٧-٣) تمثل الاجتماعات الدورية احدى آليات العمل في المنظمات غير الحكومية.	١١٣
شكل (٨-٣) حملات الوعى البيئى التي تنظمها المنظمات غير الحكومية.	١١٤
شكل (٩-٣) برامج توعية صحية للسيدات.	١١٦
شكل (١٠-٣) تدريب السيدات على الحياة لتنمية دخالهم.	١١٦
شكل (١١-٣) إنشاء مزارع للدواجن بمساعدة الجمعيات الأهلية.	١١٧
شكل (١٢-٣) برامج موجهة للنساء فقط لمواجهة التقاليد المحجومة لمشاركة المرأة.	١١٨
شكل (١٣-٣) تدريب العاملين بالجمعيات على استخدام الانترنت.	١١٩

شكل (١٤-٣) عناصر تتميم روح الجماعة بين أعضاء الجمعية الأهلية.....	١٢١
شكل (١٥-٣) يعتمد الأفراد في المناطق الارسمية على الجمعيات الأهلية للحصول على الخدمات الأساسية.....	١٢١
شكل (١٦-٣) برامج تدريب للعاملين بالجمعيات الأهلية.....	١٢٤
شكل (١٧-٣) مجالات وأدوات عملية بناء القدرات للجمعيات الأهلية.....	١٢٥
شكل (١٨-٣) دور القطاع الأهلي أساسى لرفع مستوى المعيشة بالمناطق الارسمية.....	١٢٧
شكل (١٩-٣) امتلاك القرية على الوصول إلى الموارد الازمة أساس مقدرة الأفراد على تحسين معيشتهم بأنفسهم.....	١٢٨
شكل (٢٠-٣) التدريب على أداة البحث السريع بالمشاركة.....	١٢٨
شكل (٢١-٣) نشر الوعي بقضايا التنمية والمشاركة بين أفراد المجتمع المحلي.....	١٢٩
شكل (٢٢-٣) تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في مشروعات التنمية.....	١٢٩
شكل (٢٣-٣) أبعاد عملية تمكين الجمعية الأهلية ومشاركتها.....	١٣٠
شكل (٢٤-٣) تشبيك الجمعيات الأهلية معاً في كيانات فاعلة بدلاً من العمل على حدة.....	١٣١
شكل (٢٥-٣) تدريب الجمعيات الأهلية على العمل معاً والتشبيك بينها لمزيد من الفاعلية.....	١٣١
شكل (٢٦-٣) دمج الجمعيات التي لها نطاق تأثير مشترك.....	١٣٣
شكل (٢٧-٣) بناء قدرات الجمعيات لتوسيع من نطاق تأثيرها.....	١٣٣
شكل (٢٨-٣) تنظيم المجتمع لانشاء جمعيات جديدة.....	١٣٣
شكل (٢٩-٣) المدخل المقترن في التعامل مع المجتمع الأهلي في المناطق الارسمية.....	١٣٤
 شكل (١-٤) المخطط هو المنسق بين الجهات المشاركة المختلفة.....	١٤٥
شكل (٢-٤) المدرس ينقل معلوماته القيمة إلى عقول التلاميذ الخاوية.....	١٥١
شكل (٣-٤) المدرس ينقل المعلومات ويتألقى الأسئلة والتعليقات من التلاميذ.....	١٥٤
شكل (٤-٤) تبادل الخبرات والمعلومات بين الجميع كأعضاء فريق واحد.....	١٥٧
شكل (٥-٤) آلية تنظيم المخطط للمجتمع في جمعيات أهلية فاعلة.....	١٦٠
شكل (٦-٤) دور المخطط في تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية تنمية المجتمع المحلي.....	١٦٤
 شكل (١-٥) جوانب التقييم الرئيسية.....	١٨٠
شكل (٢-٥) يتم إجراء المقابلة باستخدام الكمبيوتر.....	١٩٤
شكل (٣-٥) تم تطبيق برنامج التقييم e-VAL في مناطق مختلفة.....	١٩٥
شكل (٤-٥) خبير التقييم يجب أن يستمع بحديدية، خاصة عند اختلاف لغة من تم مقابلته.....	١٩٦
 شكل (١-٧) المنهج المقترن في التعامل مع المناطق الارسمية.....	٢٣٣
شكل (٢-٧) موقع منطقة بولاق الدكور من التجمع الحضري للفاشرة الكبرى.....	٢٣٦
شكل (٣-٧) موقع حى بولاق الدكور فى وسط أحياط الجيزة.....	٢٣٦

شكل (٤-٧) حدود الشياخات بحى بولاق الذكور	٢٣٧
شكل (٥-٧) مناطق التجميع التخطيطية،	٢٣٨
شكل (٦-٧) فرص التنمية ببولاق الذكور	٢٣٨
شكل (٧-٧) المجمعات الخدمية المقترحة	٢٣٨
شكل (٨-٧) تجمعات المشروعات المقترحة بواسطة بنك التعمير الألماني	٢٣٩
شكل (٩-٧) المخططات التنفيذية المقترحة	٢٣٩
شكل (١٠-٧) الهدف المشترك لبرنامج التنمية بالمشاركة وبنك التعمير الألماني	٢٤٠
شكل (١١-٧) المجتمع مع الجمعيات الأهلية والإدارة الاجتماعية	٢٤١
شكل (١٢-٧) شرح فكرة صندوق دعم المبادرات المحلية للجمعيات الأهلية ببولاق الذكور	٢٤٢
شكل (١٣-٧) التدريب لأعضاء الجمعيات الأهلية على البحث السريع بالمشاركة	٢٤٥
شكل (١٤-٧) توفيق حدود شياخة أبو قنادة مع منطقة العمران	٢٤٧
شكل (١٥-٧) توزيع الجمعيات الأهلية على الوحدات الاجتماعية	٢٤٧
شكل (١٦-٧) اجتماعات ومقابلات مع الحى	٢٤٨
شكل (١٧-٧) نقص الخدمات مع ارتفاع كثافة السكان أهم المشكلات ببولاق الذكور	٢٤٨
شكل (١٨-٧) النسيج العمرانى المتلامح السمة الغالبة فى بولاق الذكور	٢٤٩
شكل (١٩-٧) اجتماع الأهالى باليوم المفتوح	٢٤٩
شكل (٢٠-٧) ركن الأنشطة الفنية للأطفال باليوم المفتوح	٢٤٩
شكل (٢١-٧) لاعبى السيرك أحد اساليب جذب المجتمع لليوم المفتوح	٢٥٠
شكل (٢٢-٧) الميسير يشرح هدف اليوم وأهمية التخطيط التفصيلي،	٢٥٠
شكل (٢٣-٧) عرض للمشاكل التى جمعها فريق البرنامج مع الأهالى،	٢٥٠
شكل (٢٤-٧) المخطط ييسر مشاركة الأهالى فى التخطيط التفصيلي	٢٥١
شكل (٢٥-٧) مشاركة الأهالى فى تحديد المشروعات والإجراءات المطلوبة	٢٥١
شكل (٢٦-٧) استخدام المجسمات فى ورش التخطيط بالمشاركة	٢٥٢
شكل (٢٧-٧) تم وضع جميع البيانات على نظم المعلومات الجغرافية وعرضها مرة أخرى	٢٥٣
شكل (٢٨-٧) عرض المخرجات النهائية لأخذ آراء أكبر عدد ممكن	٢٥٣
شكل (٢٩-٧) مشاركة كافة أصحاب المصلحة الحقيقة فى تنمية بولاق الذكور	٢٥٥
شكل (٣٠-٧) منهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة فى بولاق الذكور فى التعامل مع اشكالية وحدات التنمية، والمجتمع المدني	٢٥٨
شكل (٣١-٧) تعديل حدود بولاق الذكور واستقطاع جزء منه، وتعارض التقسيم الإداري مع التقسيم المنطوى للعمران	٢٦٠
شكل (٣٢-٧) خطوات تطبيق المنهج المقترح فى تقسيم منطقة بولاق الذكور الدراسية	٢٦١
شكل (٣٣-٧) المخطط يشرح فكرة اعداد خريطة أنشطة الجمعيات الأهلية	٢٦٣

كل (٣٤-٧) المنتج النهائي لورشة خريطة أنشطة الجمعيات الأهلية..... ٢٦٣
شكل (٣٥-٧) نطاق تأثير الجمعية الخيرية الإسلامية بفرعيها، ويظهر عليها باقى الجمعيات الأهلية الفاعلة المحيطة..... ٢٦٧
شكل (٣٦-٧) نطاق تأثير الجمعيات الفاعلة في شياخة بولاق الذكور بعد توفيق حدود الشياخة..... ٢٦٨
كل (٣٧-٧) نطاق تأثير جمعية تنمية المجتمع بكفرطهرمس، وباقى الجمعيات الأهلية الفاعلة المحيطة في الوحدة الاجتماعية كفرطهرمس..... ٢٧٠
شكل (٣٨-٧) نطاق تأثير الجمعيات الفاعلة في شياخة كفرطهرمس..... ٢٧١
شكل (٣٩-٧) بناء القدرات البصرية العمرانية للجمعيات الأهلية..... ٢٧٢
شكل (٤٠-٧) تطبيق المنهج المقترن لتقسيم منطقة بولاق الذكور الارسمية للوصول إلى وحدة التنمية الفعالة..... ٢٧٥
شكل (٤١-٧) وجهة نظر أحد اعضاء فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى بالنسبة لتطور أداء المشروع، والجوانب الناجحة والفاشلة فى تقييمه لوضع المشروع اليوم..... ٢٧٧
شكل (٤٢-٧) المجالات التي تحدث فيها أحد العاملين بالجهات التنفيذية، والعبارات المعبرة عن المشروع التي صاغها، والوضع المغایر لكل عبارة..... ٢٧٨
شكل (٤٣-٧) تحليل البرنامج لآراء المتحاور معهم، وأوجه النظر المختلفة لنجاح المشروع..... ٢٨٠
شكل (٤٤-٧) الكراسي والمناضد التي تم تجهيز الفصول بها..... ٢٨٥
شكل (٤٥-٧) رسم الحوائط بواسطة احدى عضوات فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى مع الأطفال والمدرسات..... ٢٨٥
شكل (٤٦-٧) تم تدريب المدرسات وتزويد كل فصل بمكتبة بها كتب وسائل تعليمية مناسبة..... ٢٨٥
شكل (٤٧-٧) عيادة الباطنة بالمركز الطبى..... ٢٨٧
شكل (٤٨-٧) عيادة أمراض النساء والولادة..... ٢٨٧
شكل (٤٩-٧) مشروع حضانة الطفل بالجمعية..... ٢٨٧
شكل (٥٠-٧) تكددس سوق ترعة الزمر قيل تغطية الترعة عام ٢٠٠١..... ٢٨٩
شكل (٥١-٧) السوق متاخم للترعة والتلوث..... ٢٨٩
شكل (٥٢-٧) تغطية الترعة عام ٢٠٠٤..... ٢٨٩
شكل (٥٣-٧) سوق السمك الذى أنشأه الحى هام ٢٠٠٤..... ٢٨٩
شكل (٥٤-٧) جلسة استماع علماء لتصميم السوق بالموقع يونيو ٢٠٠٤..... ٢٩٠
شكل (٥٥-٧) مشاركة البائعات فى ورش العمل..... ٢٩٠
شكل (٥٦-٧) استخدام البائعين للرسم للتعبير عن آرائهم..... ٢٩٠
شكل (٥٧-٧) مناقشة ممثل المجتمع للمقترنات..... ٢٩١
شكل (٥٨-٧) السوق أثناء أعمال التنفيذ..... ٢٩١
شكل (٥٩-٧) السوق بعد الانتهاء من التنفيذ بستة أشهر يونيـو ٢٠٠٥..... ٢٩١

قائمة الأشكال

شكل (٦٠-٧) نسبة نجاح المشروع في الوضع الحالى والأثر المستقبلى المتوقع من وجهة نظر المجموعات المختلفة ٢٩٤
شكل (٦١-٧) آراء المجموعات المختلفة حيال العناصر التى يتم قياسها سلباً وابجاباً ٢٩٤
شكل (٦٢-٧) قام الطلبة بإجراء المقابلات فى موقع المشروع ٣٠٠
شكل (٦٣-٧) منزل تم تطوير واجهته أثناء المشروع ٣٠٠
شكل (٦٤-٧) فعالية توظيف أرصدة المجتمع من وجهة نظر المجموعات المشاركة فى مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة ٣٠٣
شكل (٦٥-٧) مقارنة خطة العمل المقترحة للتعامل مع منطقة بولاق الدكور ومنهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة فى بولاق الدكور ٣١١
شكل (١-٨) المنهج المقترح المطور للتعامل مع المناطق الالارسمية فى اطار تنمية المجتمع المحلى بها ٣٢٣

المقدمة

المقدمة:

إن النمو الدائم للمدن في الدول النامية خاصةً عن طريق ظهور مناطق الإسكان الالارسمى وامتدادها وانتشارها المستمر هو أكبر تحدي لهذه الدول في القرن الحالي. حيث يتوقع وصول نسبة سكان الحضر إلى ٧٥% في الدول النامية بحلول عام ٢٠١٠^١ مما يعطى مؤشراً خطيراً عن ظاهرة التحضر التي تعيشها هذه الدول.

هذا ولم تفلح نظريات التخطيط في التصدي لهذه الظاهرة من نمو المدن المستمر وتحضر المناطق الريفية المحيطة بها. كما لم يستطع المخططون حتى الآن التعامل بفاعلية مع المجتمعات الالارسمية التي فرضت وجودها على المدن القائمة. فأغلب المخططات لا تتعامل بشكل فعال وواقعي مع كيفية نمو المدن القائمة لمواجهة الأعداد المتزايدة لسكان الحضر. فتتركز المخططات في تخطيط المدن الجديدة وكيفية ربطها بشبكة الطرق والمرافق الإقليمية، والاعتماد عليها في امتصاص الأعداد المتزايدة لسكان الحضر. وقد يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى أن معظم النمو الحضري في القرن الحادى والعشرين يقع في الدول النامية، في حين ان كثير من النظريات حول كيفية عمل المدن وادارتها تظل نابعة من الدول المتقدمة في العالم.^٢

وتوضح أهمية هذه القضية في مصر بسبب العدد المتزايد للمناطق الالارسمية الممتدة في مناطق الحضر. حيث تتباين تقديرات سكان المناطق الالارسمية وعدد هذه المناطق، وذلك بسبب الاختلاف في تعريف هذه المناطق. إلا أن بيانات وزارة التخطيط تقدر عدد سكان المناطق غير الرسمية في مصر بحوالى ١٢ مليون نسمة موزعون على ١١٠٩ منطقة في ٢٠ محافظة. وفي دراسة حديثة لمعهد التخطيط القومي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفنى (GTZ) تم تقدير عدد سكان المناطق الالارسمية بحوالى ١٧.٧ مليون نسمة في كافة محافظات مصر. وتقدر نفس الدراسة عدد سكان المناطق الالارسمية في محافظة القاهرة بحوالى ٣.٥ مليون نسمة.^٣ وفي دراسة أخرى تقدر أن في القاهرة وحدها يسكن حوالي ٧ ملايين نسمة بالمناطق الالارسمية يشكلون ٦٠% من سكان العاصمة.^٤ وتزداد المشكلة ترکيباً وتعقيداً، حيث تتعدد العوامل المتحكمة في ادارة العمران بهذه المناطق. وذلك من محددات اقتصادية وادارة محلية، ومتغيرات في نمط الحياة والفكر الحاكم، وثقافة وأعمال المجموعات المختلفة داخل المجتمع الواحد. كما أن هذه العوامل قد تتوارد في مكان وأن واحد في أى لحظة مما يضيف إلى صعوبة التعامل مع هذه المناطق.^٥

ويكمن التساؤل في كيفية التعامل مع المناطق الالارسمية حيث أن اغفالها واهملها لا يمثل حلاً واقعياً. وتصبح التساؤلات الأكثر حاجاً هي:

ماذا يستطيع المخطط أن يفعله للمناطق الالارسمية القائمة؟ وماذا يمكن أن يتعلم من أسلوب المجتمع في مواجهة وحل مشاكله وسد احتياجاته؟

كيف يمكن تطبيق نظريات التخطيط العمراني في هذه المناطق؟ وكيف يمكن تطويرها لتقديم حلول واقعية مناسبة لهذه المجتمعات؟

وعلى الرغم من أن الاعتماد على المجتمع المحلي في التنمية هو الحل الأقرب واقعية للتنفيذ في المناطق الفقيرة المتدهورة في الدول النامية، وهو ما يعرف بمفهوم تنمية المجتمعات المحلية، إلا أن هذا المفهوم ما زال يواجه عدداً من العقبات التي تعرقل فاعلية تنفيذه. ومن أهمها كبر مساحة المناطق الالارسنية وتكدس السكان بها، مما يجعل الوصول إلى المجتمع فعلياً والتعرف على الاحتياجات الحقيقة لهذا الكم الهائل من السكان مشكلة أساسية. وما يستتبع ذلك من عدم تنفيذ أولويات واحتياجات المجتمع الحقيقة. كما أن تعدد الجهات العاملة في مجال تنمية المجتمع المحلي في منطقة واحدة في آن واحد يجعل التنسيق بينها سواء في الرؤى أو المهام أو المسؤوليات مهمة صعبة ما زالت تبحث عنها من يقوم بها من أجل أداء أفضل للمجموعات المشاركة ونتائج أفضل في صالح المجتمع المحلي. ولا يقتصر التنسيق على الجهات العاملة في المنطقة الواحدة، بل أيضاً تكامل هذا العمل مع المناطق المجاورة ومخطط المدينة ككل لضمان عدم تكرار الجهود المبذولة، ووصولها للقطاعات ذات الأولوية الملحة في إطار الموارد المتاحة.

لذا نجد أن المشروعات الصغيرة أو محدودة النطاق تنجح بصورة تضمن استدامة ما تم تحقيقه من تنمية. على العكس من المشروعات التي تستهدف مجتمعات واسعة النطاق يسكنها عدد كبير من السكان. مما يعني وجود مشكلة حقيقة يجب الانتباه إليها.

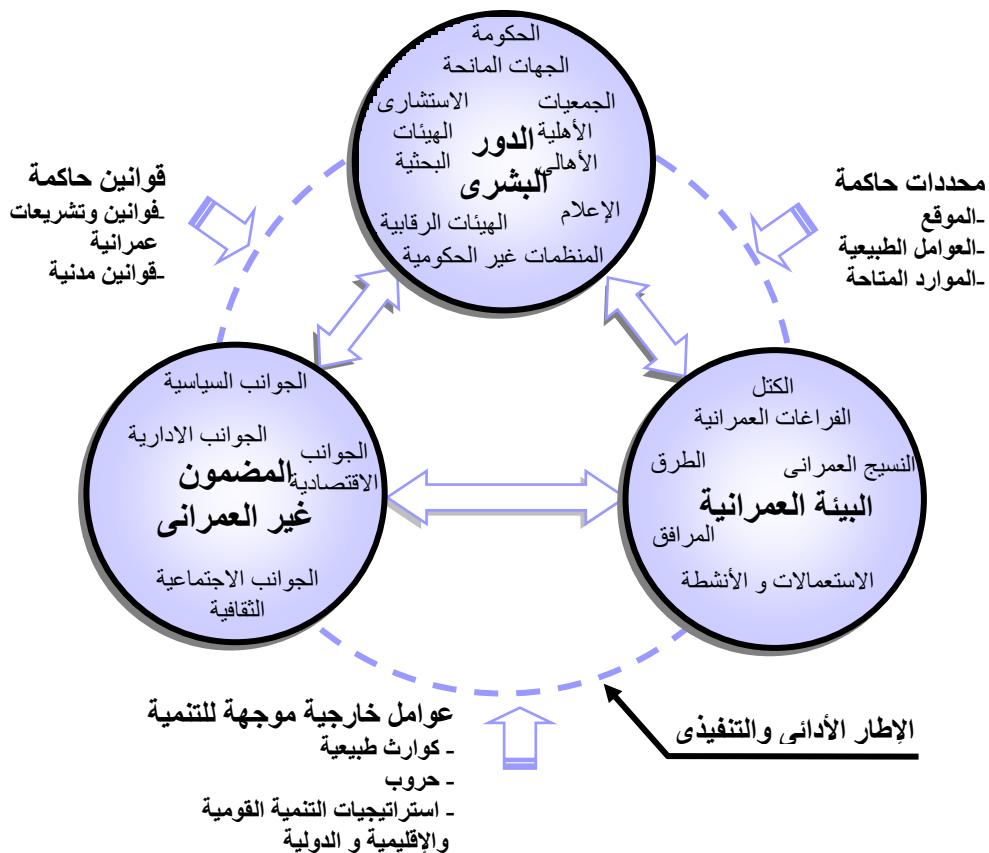
وهو ما يؤدي إلى امكانية طرح عملية تنمية المجتمع المحلي كمنظومة مكونة من عدد من الأنساق الفرعية التي تختلف مكوناتها باختلاف المجتمع محل التنمية. وذلك تبعاً لخصوصية وتفرد كل مجتمع محلي من حيث خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. وكذلك اختلاف احتياجاته وأولوياته ونمط سلوكه. (شكل ١ -)

وتتميز هذه الأنساق في عدة تنويعات، أولها النسق الفرعى للدور البشري فى عملية التنمية ويضم الجهات المختلفة المشاركة من الأهلى والحكومة والاستشارى والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والهيئات المملوكة والمانحة والجهات البحثية والجهات الاعلامية والهيئات الرقابية ورجال الاعمال (القطاع الخاص). أما النسق الفرعى الثانى فيمثل البيئة العمرانية كمعبير مادى عن التدهور والتداعى من حيث أوجه التنمية من الكتل والفراغات العمرانية والنسيج العمرانى والطرق والمرافق واستعمالات الأرضى والأنشطة. أما النسق الفرعى الثالث فيمثل المضمون غير العمرانى من حيث الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية كاحتياجات ملحة لعملية تنمية المجتمع المحلى.

ويضم هذه الأنساق الفرعية الإطار الأدائى والتنفيذى الذى يعبر عن مراحل وخطوات العمل المختلفة من التعرف على الاحتياجات المحلية وتبئنة الجهود ومرحلة الاعداد للتصاميمات ومرحلة التنفيذ ومرحلة الصيانة وما يلزم ذلك من متابعة وتقديم. كما توجد علاقات تبادلية بين عناصر النسق الفرعى الواحد وأيضاً بين الأنساق الفرعية الثلاثة.

هذا ويؤثر في هذه المنظومة كل عدد من المحددات الحاكمة مثل الموقع والعوامل الطبيعية والموارد المتاحة. كما تؤثر القوانين والتشريعات العمرانية والمدنية على عملية تنمية المجتمع المحلى. وبالطبع هناك بعض العوامل الخارجية الموجهة للتنمية مثل استراتيجيات التنمية القومية والإقليمية والدولية وحدث كوارث طبيعية أو حروب.^٦

منظومة تنمية المجتمع المحلي



شكل (١) منظومة تنمية المجتمع المحلي
المصدر: هبة خليل (٢٠٠٢)

وتتضخ المرونة التي تمنحها هذه المنظومة في التعبير عن عملية تنمية المجتمع المحلي. ولكن عند أخذ المنظومة المقترنة لواقع التنفيذ، ظهر عدد من العقبات التي تعرقل ترجمتها ل الواقع. فعند البدء بتحديد إطار العمل والمجتمع المحلي محل التنمية ظهرت مشكلة كيفية تحديد حدود المجتمع المحلي وكيفية الوصول إلى الأعداد الكبيرة القاطنة بالمناطق المتدورة. كما أن دور المخطط في تنمية المجتمع المحلي ليس واضح المعالم، خاصة بالنسبة للمجالات التي يتحتم عليها اقحامها، وحدود سلطاته في مخاطبة الأهالى والجهات المختلفة العاملة بالمنطقة. وبالرغم من تطبيق مفهوم تنمية المجتمع المحلي في مصر، إلا أن الجهات العاملة به مازالت تعانى من كثير من أوجه القصور في عملها. فالخطط يفتقر إلى الفهم الواعى للنسق السلوكي للمجتمع وما زال متمسكا بنظريات التخطيط العمرانى والمعدلات التي يجب تحقيقها بدلاً من التعلم من المجتمع المحلي وأسلوب تعامله مع مشاكله واحتياجاته. فقلما يلجأ إلى ابتكار حلول جديدة مرتبطة بالسكان على الرغم من وجود مصادر كامنة فى المجتمع تتبع حلولاً عديدة لمن يستطع تفعيلها وبناء قدرات المجتمع للعمل الفعلى.

أما الجهات المانحة الأجنبية فعادة تكون لها رؤى مثالية وأهداف متفاہلة بشكل أكثر من الواقع الذي تتيحه امكانیات المجتمع، مما يجعل هناك فصلاً قوياً بينها وبين المجتمع المحلي ومشاكله واحتياجاته ونمط سلوكه.^٧ كما أنها لا ترتبط بالمكان بأي رابطة رمزية أو عاطفية، مما يعزز هذا الانفصال عن احتياجات وأمال المجتمع الحقيقة.^٨

وتعاني الجهات الإدارية المحلية من عدم وجود القدرة أو الخبرة التي تؤهلها للتعامل مع المجتمع المحلي وفهم احتياجاته والمرؤنة التي يتطلبها العمل معه. كما تفتقر إلى قواعد البيانات عن المناطق الالرسمية، وان وجدت فهي غير محدثة. الا أن أخطر مشكلات الجهات الحكومية هي مفهومها عن المشاركة، فهي مازالت متمسكة بالمركزية في اتخاذ القرار وإدارة العمل خاصة المسؤولين في المستويات الأعلى من الادارة. كما توجد مشكلة في توزيع العمل على المستويات المختلفة من الادارات وتنسيق العمل بينها.

اما بالنسبة للأهالي فيتقرون للأسلوب المنظم لتنظيم مشروعات تخدمهم، ومخاطبة الجهات المختلفة للحصول على منح وتمويل يساعدهم في تنفيذ هذه المشروعات. كما أن مشاركة الأفراد في عملية التنمية مازالت تحتاج إلى تعديل وبناء قدرات بشكل كبير. أما الجمعيات الأهلية فتقترن في كثير من الأحيان إلى الكيان المؤسسى الذي يساعدها في تنمية المجتمع المحيط بها. وعلى الرغم مما تملكه من طاقات كامنة إلا أنها تخضع في كثير من الأحيان لرؤى القائمين عليها دون الاهتمام بما يريد المجتمع فعلاً ويمثل له أولوية ملحة. وتتركز خدماتها في عدد محدود من المجالات التقليدية التي تعتمد على منح خدمة دون احداث تنمية حقيقة في المجتمع.

هذا بالإضافة إلى تعدد المشروعات في المنطقة الواحدة واختلاف مقياسها ومجال عملها والجهات المشاركة بها والموارد المتاحة لكل منها، من مشروعات بنية أساسية، مشروعات عمرانية محدودة النطاق، برامج بناء القدرات للجهات المختلفة، تخطيط الموازنة للمجتمع، التخطيط التفصيلي للمنطقة ... الخ. مما يستوجب وجود تنسيق بينها لضمان عملها في اطار تنمية المجتمع المحلي وعدم اهدر الموارد والطاقات المحدودة للمجتمع المحلي.

كما أن مفهوم المشاركة والشراكة مازال يعاني الكثير من العوائق عند التطبيق. فكل جهة مشاركة مفهومها الخاص عن المشاركة، خاصة فيما يخص مشاركة المجتمع المحلي. فهل هو طبقاً لفكر الجهات المانحة الأجنبية، أم السلطات المحلية وما يتاحه النظام السياسي، أم طبقاً لمفهوم المنظمات غير الحكومية، أم أفراد المجتمع؟ كما أن الأدوار المختلفة في عملية التنمية مازالت غير واضحة المعالم. فمن هو القائد؟ ومن هم أصحاب المصلحة الحقيقة؟ ومن هو المحرك لعملية التنمية؟ وهل للمشاركين أدوار متساوية؟ أما بالنسبة لدور المخطط، فهل هو متمسك بأفكاره؟ أم يعتبر الآخرين، يحترمهم، يسمح بمشاركة، يشاركهم، أم ييسر تطبيق أفكارهم ورؤاهم؟

وبالرغم من تعدد محاولات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية، وقصورها في معظم الأحيان، الا أنه لم يتم تقييم هذه التجارب بصورة كاملة، بما يتاح امكانية الوقوف على الأسباب الفعلية لعدم فاعلية المشروعات، والعقبات التي تواجهها. وذلك من أجل العمل على تلافي العيوب، وتعظيم الاستفادة من الایجابيات، بما يطور اداء البرامج الحالية، وبما يحسن من فرص نجاح البرامج المستقبلية. ومن ثم يتضح أهمية

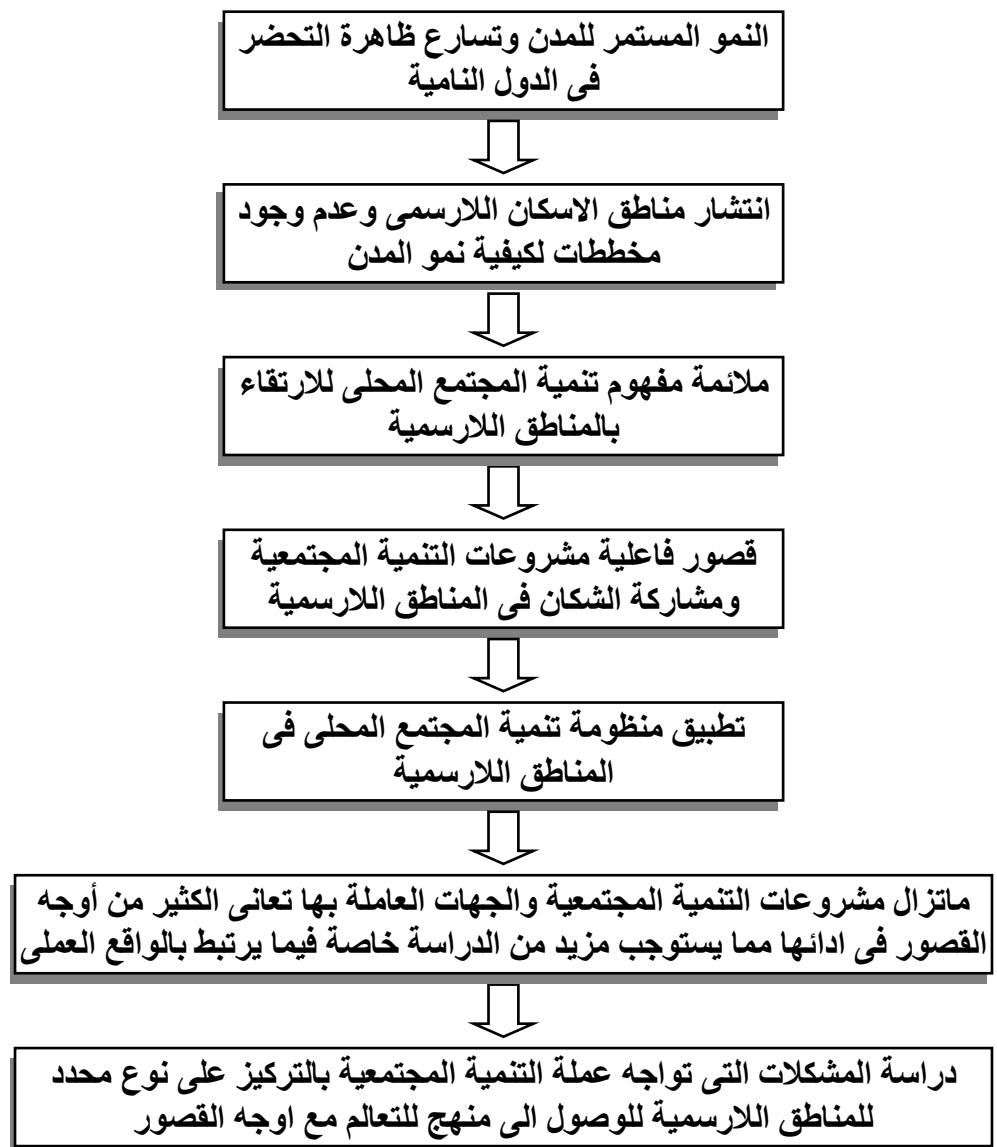
مرحلة التقييم كأداة فعالة لزيادة فاعلية عملية التنمية بالمشاركة. الأمر الذي يستدعي دراسة أنواع التقييم المختلفة وانقاء ما يتلاءم منها مع مشروعات التنمية المجتمعية خاصة في المناطق الارسمية.

ويقوم البحث بدراسة هذه المحاور بالتركيز على المناطق الارسمية المقامة على أراض زراعية ذات الملكية الخاصة، لما لها من سمات تتفرق بها عن المناطق الارسمية الأخرى مثل تلك المقامة على أراضي ملكية عامة. وذلك من خلال استقراء الأدبيات المختلفة في مجال تنمية المجتمع المحلي وخاصة المناطق الارسمية. وكذلك تحليل المشروعات والتجارب السابقة العالمية والمحلية لتنمية المجتمع المحلي الارسمى للوصول إلى أسباب عدم فاعلية عملية تنمية المجتمعات الارسمية في مصر حتى الآن. والتي يحددها البحث في مقياس المناطق الارسمية الرحب والذى يصعب معه الوصول إلى المجتمع المحلي وتقعيله. وعدم تحديد وحدة تنمية ذات فاعلية بالنسبة لحجمها، وترتبط أفراد المجتمع بها. كذلك افتقار المجتمع للهيكل الذى تسمح بالاتصال والتعاون بين مجموعات أصحاب المصلحة الحقيقة المشاركون في عملية التنمية. وغياب التنسيق بينهم، وأيضا عدم التنسيق بين المشروعات، والمخططات المختلفة للمنطقة. هذا إلى جانب قصور توجهات وأفكار المخطط الحاكمة لتعامله مع الشركاء المختلفين، وعدم تناسب أدواته ولغته الفنية مع المعرف الم المحلي. هذا بالإضافة إلى قصور عملية التقييم لمشروعات التنمية المجتمعية، من حيث اقتصرها على الاستجابة لمتطلبات الجهات المانحة، ومؤشراتها، وعدم ارتباط مخرجات التقييم بالواقع الفعلى للمشروعات. كذلك غياب مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم من حيث تحديد الهدف من التقييم، والمؤشرات الواجب قياسها، واستخدام أدوات جمع وتحليل البيانات المختلفة، واعداد مخرجات مرتبطة بالواقع المحلي، وربطها بتحسين أداء المشروع، وتعظيم ايجابياته، ومعالجة أوجه القصور به. هذا بالإضافة إلى غياب ثقافة التقييم عند معظم الجهات المشاركة من حيث أهميته، وكونه جزءا أساسيا من عملية التنمية، وليس جزءا ملحقا بها.

وتتم دراسة النظريات والمداخل المختلفة لتقسيم المجتمع المحلي إلى نطاقات أكثر حميمية، وتقييمها بما يتلاءم مع المناطق الارسمية. ومن ثم تحديد الجمعية الأهلية كنواة لتقسيم المجتمع المحلي، ووضع المعايير المؤهلة للجمعية الأهلية تقوم بهذا الدور. وكذلك المعايير التي تحدد نطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية والذي يحدد حدود وحدة التنمية ذات الفاعلية. ويوضح البحث الحاجة إلى تنظيم المجتمع في كيانات فاعلة تمثلها الجمعيات الأهلية ويقترح البحث أن يقوم المخطط بهذا الدور، وأن يمتد دوره إلى مجالات أخرى بجانب المجال العمراني، من حيث التعرف على المجتمع وتنظيمه كمتطلب اساسي قبل البدء في التعرف على الاحتياجات والموارد واعداد البداول العمرانية وتنفيذها. هذا بالإضافة إلى بناء القدرات التنموية والعمرانية لجهات المختلفة المشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي، وتطويره لأدوات تخطيط وتصميم ملائمة لمشاركة هذه الجهات في عملية التنمية، كمتطلبات ضرورية لتمكن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الحقيقة. ويستكمل البحث دراسة أوجه القصور الحالية في مشروعات التنمية بالمشاركة، وذلك بدراسة أساليب التقييم المختلفة، وتحليلها، ومقارنتها لمعرفة الأسباب منها في تقييم عملية تنمية المجتمع المحلي الارسمى. ويركز البحث على استخدام أدوات التقييم بالمشاركة وتكاملها مع أدوات التقييم الأخرى للوصول إلى صورة واقعية عن أداء المشروع وقدرته في احداث تنمية حقيقية للمجتمع المحلي. واستخدام أساليب للتقييم تعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب

المصلحة الحقيقة، كمدخل لزيادة فاعلية عملية التقييم، وتعبيرها عن الواقع الفعلى لمشروعات التنمية المجتمعية. وذلك للوصول إلى اطار تنموى أوفق لعملية تنمية المجتمع المحلى فى المناطق الالرسمية. ولاثبات فرضيات البحث، سيتم اختبار فرضيات الدراسة النظرية والتحليلية على مشروع تنمية مجتمعية قائم هو مشروع التنمية الحضرية بالمشاركة فى حى بولاق الدكور بالجيزة. وذلك من خلال المشاركة مع فريق العمل فى العمل مع الأطراف المشاركة المختلفة، والمراحل المتبعة للمشروع، والمشروعات متعددة المجالات والمقاييس المنفذة بالمنطقة. ومحاولة تطبيق خطة العمل الخاصة بالبحث على هذا المشروع لتدقيقها واختبار محاورها.

ومن ثم يختتم البحث بنتائج الدراسة النظرية والعملية والخلاصة التى وصل إليها لصياغة اطار تنموى متافق مع خصوصية وأمكانيات وأولويات المجتمع المحلى فى المناطق الالرسمية. ويوضح شكل (٢) التسلسل الفكري لموضوع البحث وأهم القضايا التى أدت إلى الوصول إلى نطاق الدراسة ومحاورها.



شكل (٢) التسلسل الفكري لصياغة موضوع البحث، المصدر: الباحثة

فصل تمهيدى: حول مشكلة تنمية المجتمعات المحلية فى مصر

أ- المشكلة والتساؤلات البحثية

ب- هدف البحث

ج- الفرضية البحثية

د- منهجية البحث

هـ- مكونات البحث

و- مجال الدراسة:تعريف

أ- المشكلة والتساؤلات البحثية:

تكمّل المشكلة الأساسية في عملية التنمية المجتمع المحلي خاصة في المناطق الالارسنية في أنه بالرغم من تطبيق مفهوم تنمية المجتمع المحلي في مصر إلا أن المشروعات والجهات العاملة به ما زالت تعاني الكثير من أوجه القصور في أدائها.

ويمكن رؤية هذه المشكلة من خلال عدد من الملامح المرتبطة بلب مفهوم عملية التنمية بالمشاركة ومرافقها المختلفة، والتي يمكن وضعها في إطار ثلات محاور أساسية:

١- كيفية تنظيم عملية التنمية المجتمع المحلي كمرحلة أولى، وتحديد مجال العمل والمقياس الملائم لضمان نسبة مشاركة معقولة، واحداث تنمية حقيقة.

٢- كيفية ادارة العملية ذاتها من حيث التعامل مع المجتمع، والمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، والمشروعات متعددة المقاييس والمجال.

٣- كيفية تقييم عملية التنمية بالمشاركة بما يتوافق مع القدرات والموارد المحلية، وبما يزيد من فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية الحالية والمستقبلية.

ويمكن تدقيق هذه المحاور في عدد من المشكلات الحاكمة أو لها أن امتداد المناطق الالارسنية وحجمها المتسع وصعوبة الوصول لجميع أفراد المجتمع من أجل تفعيل دورهم ومشاركتهم في عملية التنمية، لا يمكن من التعامل معها كوحدة واحدة. فكثرة عدد السكان واتساع المنطقة التي يقطنوا بها يعني تعدد المشكلات والأولويات واختلافها داخل المنطقة الواحدة. الأمر الذي يزيد المشكلة تركيباً وتعقيداً. ففي عملية التنمية المجتمع المحلي تصبح قضية تحديد المجتمع المحلي ونطاقه كوحدة فعالة للتنمية، قضية ملحة في إطار محاولة الوصول إلى وتفعيل الأفراد، وتنظيم عملية التنمية بالمشاركة. وذلك بعكس مشروعات التنمية الأخرى التي لا تعتمد على مشاركة المجتمع، حيث يستطع المخطط التعامل مع المناطق والمساحات الشاسعة طبقاً لرؤيته وأهداف التنمية دون وجود عائق أو مشكلة.

الأمر الذي يدعو إلى عدد من التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عنها:

هل تنجح مشروعات تنمية المجتمع المحلي في النطاقات المحدودة بصورة أكثر فاعلية دون غيرها؟

وفي هذه الحالة، ما هي العوامل التي تحدد الحجم المثالي للمجتمع المحلي؟ وما هي العوامل التي تعرف حدود المجتمع المحلي من أجل تقسيم المناطق الالارسنية إلى نطاقات أصغر، ووحدات تنموية يمكن التعامل معها بصورة فعالة؟

أما المشكلة الثانية التي يتعرض لها البحث هي أن مشروعات تنمية المجتمع المحلي الآن تعاني من قصور كبير في عملها نتيجة لغياب التنسيق وفق الاتصال بين الجهات المختلفة العاملة في تنمية المجتمع الواحد. كما يوجد تضارب واختلاف للرؤى بين الجهات المانحة الأجنبية بمنظورها وأفكارها المثالية والجهات الحكومية بسياساتها المركزية والمجتمع المحلي بأفكاره وأولوياته. وكذلك عدم تكامل مشروعات التنمية المختلفة المجال والمقياس داخل المجتمع الواحد، وكذلك مخططات المناطق المحيطة ومستويات التخطيط

الأعلى. الأمر الذى يزيد من اشكالية ادارة عملية التنمية بالمشاركة، وكيفية ضمان تحقيق أولويات المجتمع المحلي دون طغيان لأفكار الجهات المانحة، أو نوى النفوذ، أو الجهات الحكومية.

ولذا يكون التساؤل هو: ما هو دور المخطط في مشروعات تنمية المجتمع المحلي؟ وهل يستطيع القيام بدور المنسق بين الجهات والمشروعات المختلفة العاملة في المجتمع المحلي وإدارة عملية التنمية بالمشاركة؟ وكيف يمكنه التغلب على الاختلافات في رؤى الجهات المشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي؟ وكيفية احداث توافق فعال بينها والاستفادة من مشاركتها الفعالة؟ وما هي التوجهات والمعارف التي يجب عليه تبنيها، واكتسابها حتى يستطيع القيام بدوره بفاعلية؟

أما المشكلة الثالثة فهي تتضمن عملية التقييم والمتابعة لمشروعات تنمية المجتمع المحلي ومدى نجاحها في التعبير عن الواقع الحقيقي للمجتمع وما أحدثه المشروع من تنمية ومدى تقبل الأهالى لما تم تنفيذه وارتباطهم به. وغياب أساليب للتقدير بمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة. وكذلك عدم الاستفادة من مخرجات التقييم بصورة فعالة لاحادث تنمية حقيقة ملائمة لموارد وأولويات وأفكار المجتمع المحلي.

ويكون التساؤل هو: ما هي الأدوات والأساليب التي يجب استخدامها لتقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي؟ ومن يجب سؤاله من الجهات المشاركة في عملية التنمية ليكون معبرا حقيقيا عن وجهات النظر المختلفة ازاء المشروع محل التقييم؟ وكيف يمكن استخدام أساليب للتقدير بمشاركة جميع الأطراف مثل مشاركتهم في صياغة وتنفيذ المشروع؟

بـ هـدـفـ الـبـحـث:

ومن واقع المشكلات المطروحة، يهدف البحث إلى طرح خطة عمل أوفق بتصديق التعامل مع المجتمعات الالارسنية، وذلك بما يعي خصوصية الملامح والموارد المرتبطة بهذه المجتمعات، وما يستتبعه ذلك من تدقيق نموذج اوفق لطبيعة العلاقات وآليات التقييم والقياس. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال مجموعة أهداف محددة تتمثل في:

أولا تحديد عوائق الاستراتيجيات السابقة في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، والوقوف على أهم المشكلات التي عانت منها هذه الاستراتيجيات.

ثانيا تحديد الحجم الأمثل للمجتمع المحلي كوحدة تنمية فعالة، لتقسيم مناطق الاسكان الالارسنى إلى نطاقات أصغر تيسّر عملية التنمية بالمشاركة. فيدرس البحث العوامل المختلفة التي قد تساعد في تحديد نطاق المجتمع المحلي ووحدة التنمية الفعالة من مساحة، وعدد سكان، وكتافة سكانية، ومعايير مرتبطة بنظريات التخطيط العمراني، وخصائص اجتماعية وروابط الجماعة، وحدود ادارية، وملامح عمرانية، وخدمات عامة ونطاق تأثيرها، وعوامل اقتصادية، وأسلوب تقسيم المجتمع الالارسنى لذاته.

ثالثا تعريف دور ممتد للمخطط في مشروعات تنمية المجتمع المحلي من حيث كونه منظما للمجتمع، أو ميسرا، أو ممكنا، أو مساعدا فنيا، أو بنائيا للقدرات، أو مخططا. وتحديد المعايير والتوجهات اللازم عليه

اكتسابها ليقوم بهذا الدور. وذلك من أجل التغلب على اختلاف الرؤى والتوجهات بين أصحاب المصالحة المشاركون في عملية التنمية.

رابعاً تحديد الأساليب المناسبة لتقدير مشروعات تنمية المجتمع المحلي للوصول إلى مدى تأثيرها في المجتمع محل التنمية، وتقدير المراحل المختلفة للمشروع، وكذلك أداء الجهات المشاركة في هذه المشروعات.

ج الفرضيات البحثية:

طرح الباحثة عدداً من الفرضيات التي تمت صياغتها طبقاً للخلفيات النظرية المرتبطة بدراسة الماجستير للباحثة، والممارسة العملية للباحثة، ومراجعة الأبيات الخاصة بنظريات ومشروعات تنمية المجتمع المحلي، وتحليل لمشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الارسمية والتي سيتم عرضها لاحقاً في الفصل الأول من البحث. وتتركز الفرضيات الأساسية في:

"أن الجمعية الأهلية الموجودة داخل المجتمع هي النواة التي تحدد نطاق وحدة التنمية، مما يوفر فرصة أفضل للأداء الفعال لمشروعات التنمية المجتمعية واستدامتها".

ويفترض البحث أن الجمعية الأهلية بما تقدمه من خدمات أساسية ما يؤهلها لتكون نواة أي تقسيم للمناطق الارسمية. وتكون حدود هذه الوحدة التنموية مرتبطة بنطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية من حيث ارتباط السكان بالخدمات التي تقدمها.

ويستتبع ذلك ايجاد الأسس والمعايير التي تؤهل جمعية أهلية عن أخرى لتكون نواة خدمية في المجتمع المحلي. والمعايير التي تحدد نطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية، أي حدود وحجم وحدة التنمية في عملية التنمية بالمشاركة في المناطق الارسمية. وكذلك الطرق والأساليب التي تساعد على بناء القدرات لهذه الجمعيات لتقوم بدورها الحيوي على أكمل وجه، وتطور من أدائها، ومجال عملها.

كما يستند البحث إلى "**"أن المخطط لكي يقوم بدوره بفاعلية، عليه ان ينظم المجتمع او لا في كيانات ذات فاعلية، وأن يبني قدرات الأفراد العمرانية، للوصول الى حلول متوافقة مع احتياجات المجتمع المحلي".**

وأن يقوم بدور الميسر للمجتمع المحلي بحيث يدعو المجتمع ويتعرف على مجموعاته والقوى المؤثرة فيه، ويحاول تنظيمه. وكذلك يكون هو المنسق بين الجهات المختلفة العاملة في تنمية المجتمع المحلي بما له من رؤية عمرانية واضحة، وخلفية معرفية مرتبطة ب المجالات متعددة، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية وثقافية أو السياسية، الأمر الذي يساعد على تسخير عملية التنمية في المسار الصحيح. وما يستتبع ذلك من بناء لخبرات المخطط في المجالات بعيدة عن دراسته الأكاديمية ليكون مؤهلاً للقيام بهذا الدور الممتد. وبذلك يكون دور المخطط هو القطب المنشّط، والعامل الأساسي في التنظيم، والتشبيك، والتواصل بين الجهات المشاركة المختلفة والمشروعات مختلفة المقاييس العاملة في المجتمع المحلي.

ويؤكد البحث على "أن تحقيق استدامة مشروعات التنمية بالمشاركة في المناطق الالرسمية مرتبط بفاعلية تقييم هذه المشروعات، واعتماد أساليب للتقييم بمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع."

وكذلك استخدام عدد من أساليب التقييم تتكامل مع بعضها وليس الاقتصار على أداة واحدة للوصول إلى صورة حقيقة لأداء المشروع والجهات العاملة به، ومدى ارتباط وتأثر الأهالي بما تم تحقيقه من تنمية. حيث أن مشروعات تنمية المجتمع المحلي مشروعات غير منتهية وتتميز بديناميكية مستمرة مما يستتبع التقييم المستمر لما يتم من تنمية، لمواصلة الأعمال وتصحيح المسار اذا لزم بما يحقق فاعلية أعلى في الأداء.

د منهجية البحث:

من أجل إثبات الفرضيات، اعتمدت الباحثة على عدد من المناهج البحثية من خلال الدراسة النظرية والتحليلية، تتمثل في: المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستباطي، والمنهج التحليلي، والمنهج التحليلي المقارن، والمنهج النقدي، والمنهج التركيبي. أما الدراسة الاختبارية فاعتمدت على منهج دراسة الحال في تطبيق المنهج المقترن، وكذلك المنهج الاستقصائي والمنهج التحليلي والمنهج التحليلي المقارن.

ففي الفصل الأول اعتمدت منهجة استنباط المشكلات التي تعيق فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية على تتبع اسباب نجاح وفشل التجارب المختلفة كما وردت في الأديبيات والتقارير والدراسات. حيث تم الاعتماد على تحليل أربع تجارب محلية مقامة على اراض زراعية تتمثل في تجربة تنمية منطقة القصبي بالجيزة، تنمية منطقة المنيرة الغربية بالجيزة بمرحلة السابقة والمرحلة الثانية قيد الاعداد، تنمية منطقة عزبة وعرب الوالدة بحلوان، والتجارب الارشادية ببولاك الدكرور بالجيزة. كما تم تحليل احدى عشرة تجربة عالمية لتنمية المجتمع المحلي بالمناطق الالرسمية، تركزت في باكستان وفي دول أمريكا اللاتينية. ومن ثم تم التتحقق من المشكلات التي يناقشها البحث، ومدى تعبيرها عن العقبات الواقعية التي تؤخر فاعلية عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية. وكذلك تدقيق الفرضيات التي يطرحها البحث.

ويركز البحث في جزئه الثاني على تطوير منهج مقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية بما يتلاءم مع مفهوم تنمية المجتمع المحلي والمشاركة، وخصائص المناطق الالرسمية. ففي الفصل الثاني يتم دراسة وتحليل النظريات والمداخل المتعددة لتقسيم المناطق الالرسمية، وتحديد حدود وحجم وحدة التنمية الفعالة في مشروعات التنمية بالمشاركة، من حيث المفاهيم النظرية ومدى ارتباطها بالواقع الفعلى للمناطق الالرسمية. وكذلك تحليل التجارب المحلية والعالمية المختلفة من حيث المعايير المتبعة للتعامل مع الأحجام المختلفة لمنطقة الالرسمية، وأسلوب تقسيمها إلى وحدات تيسّر تحقيق التنمية المستهدفة. ثم مقارنة مداخل التقسيم المختلفة والمفاضلة بينها، واختيار أنهاها لطبيعة وخصائص المناطق الالرسمية. وبالتالي الوصول إلى تحديد مراحلتين لتقسيم المناطق الالرسمية: مرحلة متوسطة، وأخرى تعبر عن وحدة التنمية الفعالة، وذلك طبقاً لعدد من المعايير المرتبطة بطبيعة مشروع التنمية، وخصائص المنطقة المستهدفة.

وفي الفصل الثالث يستخدم البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي في دراسة المجتمع الأهلي في المناطق الالرسمية، من حيث المفهوم وتطوره التاريخي، والمنظمات والشبكات الاجتماعية المكونة له وأهمية دورها، من خلال الأدبيات المرتبطة. وكذلك تحليل الأدوار الحالية التي تلعبها منظمات المجتمع، والمعوقات التي تواجهها، من خلال الدراسات المتخصصة. ثم تطوير معايير لتحديد وحدة التنمية الفعالة في عملية التنمية بالمشاركة، بحيث تكون الجمعية الأهلية الفاعلة نواة لهذه الوحدة، ونطاق تأثيرها محدد لحجم الوحدة التنموية. فيضع البحث المعايير المختلفة لتحديد الجمعية الأهلية الفاعلة، في ضوء الدراسات المختلفة، والأسس المحددة لنطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية، وكذلك الدور التنموي المطلوب من الجمعيات الأهلية. ثم وضع استراتيجية للتعامل مع المناطق الالرسمية، وتقسيمها إلى وحدات تنموية فاعلة، بحيث يتم تغطية المنطقة الالرسمية بمناطق تأثير لجمعيات أهلية فاعلة. وتحليل للبدائل الممكنة لمعالجة أوجه قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية في المناطق الالرسمية.

ويحلل الفصل الرابع التحديات التي تواجه المخطط في عمله مع المجموعات المختلفة في مشروعات التنمية المجتمعية. ثم يتناول البحث، بالنقد والتحليل، الدور التقليدي للمخطط في عملية تنمية المجتمع المحلي ودوره الحالي من خلال الأدبيات والدراسات المرتبطة. ثم يطرح البحث دوراً متعدداً للمخطط، يمتد إلى مجالات تنظيم المجتمع، وبناء القدرات للجهات المشاركة، وتعبئة الموارد، وتطوير أدوات للتخطيط، ولغة ملائمة لعملية التنمية بالمشاركة. ومن ثم تحديد المعايير التي يحتاجها المخطط ليقوم بهذا الدور من خلال تحليل التجارب العالمية في تطوير التعليم في مجال التخطيط، وتحليل أوجه القصور الحالي في عملية التعليم التخطيطي على المستوى المحلي.

وفي الفصلين الخامس والسادس يعتمد البحث على المنهجين التحليلي في بيان أهمية عملية التقييم والأسباب الداعية إلى اجرائه. وتحليل أنواع التقييمات المختلفة المستخدمة، وتوزيعها على مراحل عملية التنمية المجتمعية. ثم تحليل أوجه القصور في عمليات التقييم بمشروعات التنمية المجتمعية المحلية. ودرجات المشاركة المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة في إجراء التقييم. كما يحلل البحث التوجهات المستجدة في الاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم، والبرامج المتاحة لإجراء مثل هذه التقييمات. فيتم تحليل برنامج التقييم الإلكتروني e-VAL الذي طورته وكالة التعاون الفني الألماني بالتعاون مع شركة خاصة، والامكانيات التي يتيحها والتطبيقات الممكنة، والاستخدامات السابقة له حتى الوقت الراهن. وانعكاس استخدام هذا البرنامج على تحديد معايير النجاح والفشل للمشروعات المختلفة. ثم يتم تحليل ومراجعة مداخل التقييم المختلفة لتحديد المجالات التي يقترح البحث التقييم في إطارها. ومن ثم يطور البحث نوعين من التقييمات المعتمدة على الآراء الذاتية في قياس أداء المشروعات، واسهامات الجهات المختلفة المشاركة، ومعايير النجاح والفشل للمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، ومدى فعالية توظيف الأرصدة التي يمتلكها المجتمع في احداث التنمية المستهدفة. فيتم تحليل فريق التقييم من حيث طبيعة تشكيله، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات المختلفة، وأدوات التقييم المستخدمة من استمرارات ومقابلات، وكيفية تحليل البيانات، واعداد مخرجات التقييم، وأسلوب تحليلها، والاستفادة منها في تطوير الأداء، وزيادة فعالية مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالرسمية.

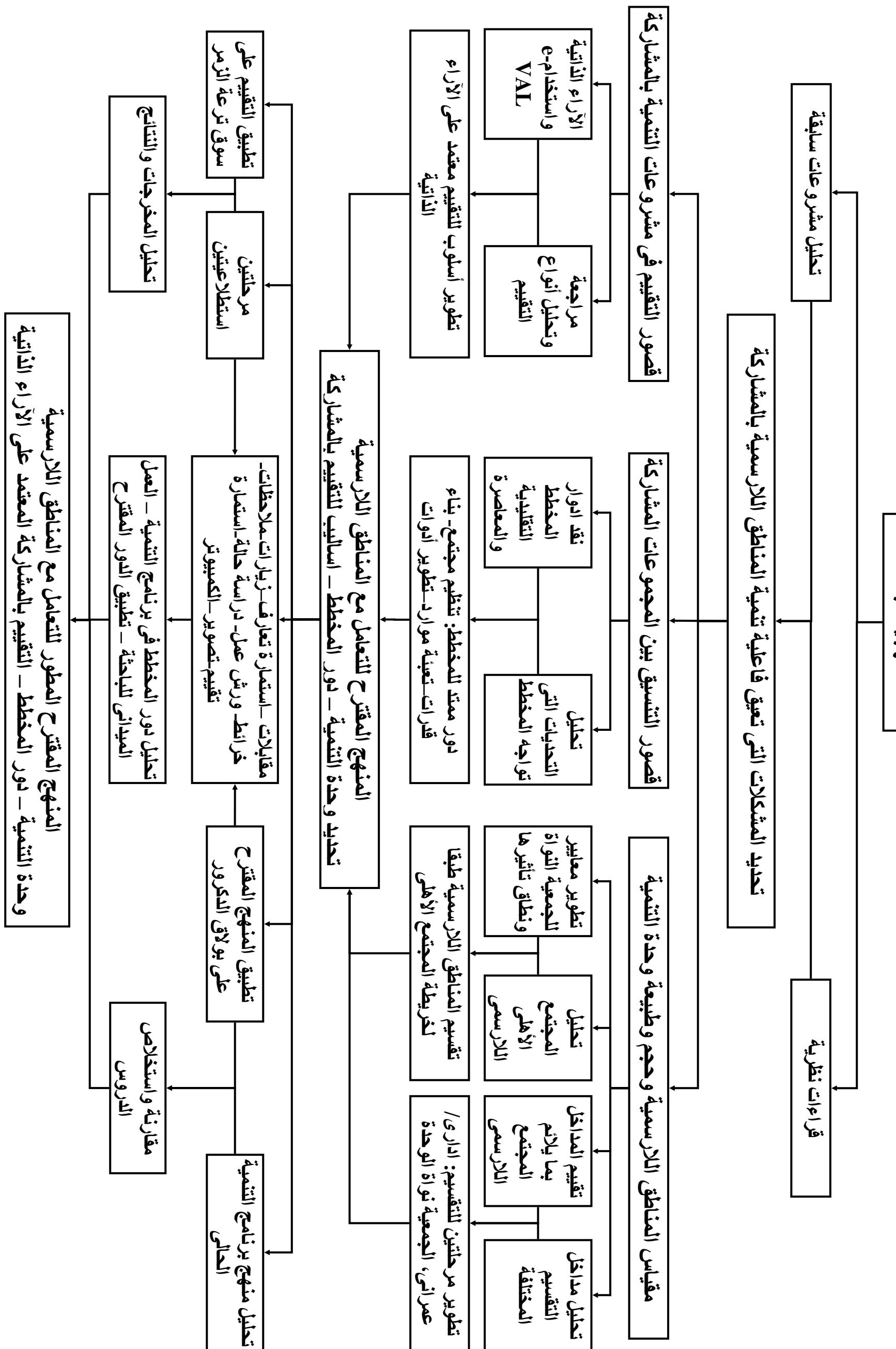
أما الدراسة الاختبارية التي تمثل الجزء الثالث من البحث، فتعتمد على منهج دراسة الحالة لتطبيق المدخل المقترن في تقسيم المناطق الارسمية، وتحديد وحدات التنمية الفعالة على منطقة بولاق الدكور. فيتم بيان المحددات التي تعمل في إطارها الدراسة الاختبارية، ثم استعراض وتحليل مدخل برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة الخاص بوكالة التعاون الفنى الألمانى الموجود بالمنطقة. ثم تطبيق المدخل المقترن باستخدام المنهج الاستقصائى والتحليلى، وادوات مختلفة مثل الزيارات الميدانية، والمسوح الاجتماعية، واستخدام استمرارات لجمع المعلومات من ٥٠ جمعية أهلية بالمنطقة، وورش العمل للمجموعات لتحفيز مشاركتهم. كذلك اجراء المقابلات الجماعية والفردية، ومجموعات التركيز، واللاحظات الشخصية، واستخدام التصوير الفوتوغرافي، والخرائط لتحديد نطاق التأثير الجغرافي للجمعيات الأهلية الفاعلة، وبالتالي حدود وحدات التنمية الفعالة. وذلك من خلال دراسة متعمقة لاحتلين من الجمعيات الأهلية في منطقة الدراسة.

ويقوم البحث بإجراء التقييمين المقترنين لأحدى مشروعات التصميم بالمشاركة في حى بولاق الدكور. فاعتمدت الدراسة الميدانية على البدء بمرحلة استطلاعية لاختبار قابلية التقييم المقترن للتطبيق، وانتاج مخرجات ذاتفائدة. حيث قامت الباحثة بتطبيق التقييمين المقترنين على مشروع محدود المقاييس والمجال، هو مشروع تطوير حضانة للطفل بأحدى الجمعيات الأهلية، واستخلاص الدروس المستفادة، ثم الانتقال الى مشروع أكبر، هو مشروع انشاء مركز طبى بأحدى الجمعيات الأهلية، واستخلاص الدروس المستفادة من تطبيق التقييم المقترن عليه، وتحليلها. ومن ثم الانتقال الى مرحلة التطبيق الكامل للتقييمين المقترنين على مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة. وفي هذا الاطار تم استخدام عدد من الأدوات مثل اجراء المقابلات الفردية والجماعية، وادارة حوارات مفتوحة، وملء الاستماراة المعدة خصيصاً للتقييم المقترن، والقيام بزيارات ميدانية، واستخدام التصوير الفوتوغرافي، والاعتماد على أسلوب الملاحظة في تكوين تقييم وانطباع أولى. ثم استخدام الكمبيوتر في ادخال البيانات التي تم جمعها أثناء الدراسة الميدانية، وحساب الأراء المختلفة للمجموعات المشاركة في التقييم، باستخدام برنامج Excel. واستخلاص مخرجات التقييم المختلفة، ثم تحليل مخرجات التقييم والوقوف على النتائج المرتبطة والمعانى المختلفة، والدروس المستفادة، من أجل اثبات فعالية التقييم المقترن. وتحقيق ارتباط عملية التقييم بالمشاركة بعملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الارسمية، وتحسين أداء المشروعات والجهات المشاركة المختلفة. الأمر الذي يساعد على استدامة التنمية التي تم تحقيقها. هذا بالإضافة إلى اجراء تدريب لمجموعة من طلبة السنة الرابعة بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة، جامعة القاهرة على استخدام الاستمرارات الخاصة بالتقييم المقترن. ثم قيام الطلبة بتطبيق هذه الاستمرارات واجراء المقابلات الجماعية والفردية لمجموعة من المستفيدين بأحدى مشروعات التنمية بالمشاركة بمنطقة بولاق الدكور، هو مشروع تحسين المسكن بشياخة أبو قنادة. ثم تحليل الباحثة لنتائج هذا التطبيق والاستمرارات التي تم ملؤها، لاختبار مدى امكانية تطبيق التقييم المقترن بواسطة الغير، وتحديد طبيعة التدريب المطلوب لكي يشارك أفراد من المجتمع المحلي، أو من خلال الجمعيات الأهلية في الفريق المختص بإجراء التقييمات التي تقترحها الباحثة.

ثم يتم تحليل نتائج الدراسة النظرية والتحليلية والدراسة الاختبارية لتطوير المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الارسمية وتحديد حجم وحدة التنمية الفعالة في إطار مشروعات تنمية المجتمع المحلي بهذه المناطق. وتحليل دور المخطط الممتد في عملية التنمية المجتمعية، وكذلك تطوير التقييمات المقترنة بما يتوافق مع نتائج

الدراسات المختلفة، وبالتالي بلورة خطة العمل التي يقترحها البحث، التي تمثل الاضافة العلمية التي يقدمها البحث، في اطار تطوير برنامج فعال لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الارسمية. ويوضح شكل (٣) المنهجية التي تتبعها الباحثة والأدوات المستخدمة لإثبات الفرضيات وتحقيق أهداف البحث.

منهجية البحث



شكل (٣) المنهجية التي تتبعها الباحثة والأدوات المستخدمة للتعامل مع المناطق الارسمية، المصدر: الباحثة

ه مكونات البحث:

يبدأ البحث بفصل تمهيدى: 'حول مشكلة تنمية المجتمعات المحلية في مصر'، يتناول المشكلة البحثية والتساؤلات المرتبطة باشكالية قصور فاعلية عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية. كذلك الأهداف والفرضيات التي يستند إليها البحث، والتي تقسم إلى ثلاثة محاور. أولاً منهجية التعامل مع المناطق الالارسنية وتقسيمها، وأسس تحديد وحدة التنمية الفعالة التي تعتمد على الجمعية الأهلية كنواة لها. ثانياً دور المخطط الممتد في تنظيم المجتمع في كيانات فاعلة، والتنسيق بين المجموعات المختلفة المشاركة، وتيسير مشاركتها من خلال تطويره لأدوات ملائمة. ثالثاً قصور عملية التقييم في مشروعات التنمية المجتمعية، وغياب مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في إجراء التقييم، ودراسة الأساليب الملائمة لتنفيذ مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية. كذلك يتناول الفصل التمهيدى بعض المصطلحات والتعاريف المرتبطة بمجال الدراسة.

ويكون البحث من ثماني فصول أساسية موزعة على ثلاثة أجزاء، يمثل الجزء الأول منها قراءة في المشروعات السابقة لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية. ويكون من فصل واحد، هو الفصل الأول: 'قراءة تحليلية في مشروعات تنمية المناطق الالارسنية السابقة'، والذي يتناول تجربة تنمية المناطق الالارسنية السابقة سواء في المحيط المحلي أو العالمي واستخلاص المشاكل التي واجهتها، والمعوقات أمام فاعلية هذه المشروعات في احداث تنمية حقيقة. والتي تتلخص في مقياس وحدود المجتمع المحلي في إطار المناطق الالارسنية الممتدة، غياب التنسيق بين الجهات المتعددة المشاركة وفقر الاتصال بينها، وقصور التنسيق بين المشروعات مختلفة المجال والمقياس العاملة في إطار برنامج التنمية، وقصور عمليات التقييم وعدم ارتباط مخرجاتها بالواقع المحلي، وعدم الاستفادة من نتائجها في تطوير المراحل التالية. هذا بالإضافة إلى ضعف مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم.

أما الجزء الثاني، والذي يتكون من خمس فصول، فيتناول المدخل المقترن لزيادة فعالية برامج الارتقاء والتنمية المجتمعية في المناطق الالارسنية. فيتم في الفصل الثاني: 'تقسيم المناطق الالارسنية وتحديد المجتمع المحلي'، تحليل النظريات والمداخل المختلفة لتقسيم المناطق الالارسنية، من نظريات التخطيط العمراني، أو الاعتماد على الملامح والمواصفات العمرانية، وتقسيمات الوحدات الإدارية للجهات التنفيذية المختلفة، والخصائص الاجتماعية والثقافية، والخصائص الاقتصادية، أسلوب المجتمع في تقسيم ذاته من خلال منظماته وشبكاته الاجتماعية. ثم تحليل التجارب المختلفة من حيث مرجعياتها في التعامل مع المناطق الالارسنية، وكيفية تقسيمها، ووحدة التنمية بها. ثم المفاضلة بين المداخل المختلفة لاختيار أنسابها لهذه المناطق. وبالتالي وضع منهاجاً للتعامل مع اشكالية تقسيم هذه المناطق، من خلال مستويين للتقسيم للوصول إلى وحدات تنمية فاعلة. حيث يمثل المستوى الأول في التقسيم ايجاد وحدة متوسطة تعتمد على التقسيمات الإدارية أو العمرانية. ثم يأتي المستوى الثاني للتقسيم ليمثل تحديد وحدة التنمية الفعالة التي تعتمد على الجمعية الأهلية كنواة لها. وبؤكد الفصل الثالث: 'الجمعية الأهلية نواة المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية'، على أهمية تنظيم المجتمع قبل البدء بتطويره. فيدرس هذا الفصل المجتمع الأهلي في المناطق الالارسنية، من حيث المفهوم والتطور التاريخي له، وتاريخ

المجتمع الأهلى فى مصر، ودور الشبكات الاجتماعية الموجودة. كذلك دور منظمات المجتمع والتحديات التى تواجهها. ويركز الفصل على اعتبار الجمعية الأهلية نواة لوحدة التنمية الفعالة. وبالتالي يحدد المعايير المؤهلة للجمعية الأهلية للقيام بهذا الدور، والقدرات الواجب بنائتها فى الجمعية الأهلية نواة التقسيم. وكذلك الدور التنموى المطلوب من الجمعية فى اطار كونها نواة وحدة التنمية فى مشروعات التنمية بالمشاركة، من بناء للمجتمع وتفعيله، ومعرفة أولوياته، ونشر الوعى بين أفراده، والعمل معه وتمكين مشاركته، والتثبيك مع الجمعيات الأهلية الأخرى. كما تتم دراسة كيفية تحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية الجغرافي، والذى يحدد حدود وحجم وحدة التنمية الفعالة. والاجراءات المقترنة للتعامل مع قصور التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية الفاعلة على مستوى المنطقة الالارسمية. وبالتالي تقسيم الوحدات المتوسطة (الادارية أو العمرانية) طبقاً لخريطة المجتمع الأهلى الى وحدات تنموية ذات فاعلية.

ويتناول الفصل الرابع: **نحو ادارة فعالة لعملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسمية**، عملية التنظيم والتسيق في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، فيحل التحديات التي يواجهها المخطط في عمله مع الأعداد الكبيرة لأفراد المجتمع في المناطق الالارسمية، وكذلك المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، من حيث كيفية تحقيق مستوى مشاركة معقول، والظروف الملائمة الواجب تبنيها، والأساليب التي تسمح بمشاركة فعالة، وكيفية بناء الثقة مع المجموعات المختلفة. ويتم تحليل الدور التقليدي للمخطط في عمليات التنمية، ودوره في مشروعات التنمية المعاصرة، وتوجهه نحو دور الوساطة بين الجهات المشاركة المختلفة. ثم التركيز على رسم دور جديد وممتد للمخطط في عملية تنمية المجتمع المحلي. من حيث كونه منظماً للمجتمع المحلي في كيانات ذات فاعلية، ومنسقاً بين الجهات المشاركة المتعددة، والمشروعات، والمخططات، ومراحل مشروع تنمية المجتمع المحلي المختلفة. كما يوضح دوره الممتد في الوصول للمجتمع المحلي، وبنائه لقدرات الجهات الحكومية لتعزيز مشاركتها، وتطوير أدوات ولغة ملائمة تيسّر مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة. ومن ثم التوجهات التي يجب أن يتبعها، والمعارف التي يجب أن يكتسبها، والتغيير المطلوب في مجال التعليم التخطيطي، حتى يستطيع المخطط القيام بالدور المنوط به.

أما الفصل الخامس: **عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي**، فيتناول عملية التقييم من حيث أهميتها، والأسباب الداعية إلى اجرائها في مشروعات تنمية المجتمع المحلي. وتنتمي الهدف من اجراء التقييم والأنواع المختلفة للتقييم في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، وتوزيعها على مراحل عملية التنمية. ويتم تحليل أوجه القصور في عمليات التقييم، واقتصرارها على تلبية متطلبات الجهات المانحة، واعتبارها عملية علمية مكلفة، ومن ثم التعامل معها على أنها جزء ثانوى، وغير أساسى في عملية التنمية، ومجرد اجراء شكلى لا ينتج مخرجات ذات ارتباط وفائدة. ويوضح البحث درجات المشاركة لأصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم، وندرة استخدام أدوات للتقييم بالمشاركة. ويؤكد على أهمية الاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة في التقييم، فيتم استعراض الأدوات المتاحة لإجراء مثل هذه التقييمات، مثل برنامج التقييم الإلكتروني e-VAL. وكذلك الاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة في تحديد معايير النجاح والفشل للمشروعات المختلفة.

ويركز الفصل السادس: 'التقييم المقترن لمشروعات تنمية المجتمع المحلي'، على أساليب التقييم بالمشاركة التي يقترحها البحث، وهي التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة والذى يعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقية فى تعريف معايير النجاح والفشل للمشروع، وتقييم اسهام الجهات المختلفة المشاركة فى عملية التنمية. كذلك تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع، وقياس مدى الاستفادة من أرصدته، ومدى الاعتماد على الدعم الخارجى لتنفيذ المشروعات المختلفة. وبالنسبة لتقييم مدى نجاح المشروع، يتم توضيح الهدف من التقييم المقترن، وطبيعة تشكيل فريق التقييم، وأدوات التقييم سواء على مستوى برنامج التنمية مثل برنامج التقييم الالكتروني e-VAL، أو على مستوى المشروعات الأصغر ووحدات التنمية، والذى يعتمد على الاستماراة التى قامت الباحثة بتصميمها واعدادها، وكذلك تحديد من يتم سؤاله من أصحاب المصلحة الحقيقة. هذا بالإضافة الى تحديد اسلوب تحليل البيانات والمعلومات واعداد مخرجات التقييم، وطريقة تحليلها، ووضعها فى صورة تتلاءم مع الجهات المخاطبة المختلفة. وذلك من أجل ربطها بتحسين الأداء، وزيادة فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية فى المناطق الالرسمية. وبالنسبة للتقييم الخاص بمدى فعالية توظيف الأرصدة التى يمتلكها المجتمع، يتم توضيح طبيعة فريق التقييم، وتوزيع الأدوار بين أفراده. وتم دراسة الأنواع المختلفة للأرصدة التي يمتلكها المجتمع، وكيفية استخدامها فى سياق مشروع التنمية، وحجم ونوع الدعم الخارجى الذى يعتمد عليه المشروع محل التقييم. وكذلك تحديد مصادر المعلومات المطلوبة، ومن يتم سؤاله من أصحاب المصلحة الحقيقة، واستخدام الاستمارات المعدة خصيصا لها التقييم. ثم تحليل المعلومات التى يتم الحصول عليها، واعداد نتائج التقييم بما يتلاءم مع الجهات المخاطبة المختلفة.

أما الجزء الثالث فيختص بالدراسة الاختبارية، والتى يتناولها الفصل السابع: 'اختبار المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية: تنمية مجتمع بولاق الذكور بالمشاركة'، حيث يتم بلورة المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية طبقا للدراسة النظرية والتحليلية، ثم توضيح المحددات التي تعمل فى اطارها الدراسة الاختبارية، واسباب اختيار منطقة بولاق الذكور بالجيزة لدراسة الحاله. ثم يتم دراسة وتحليل منهج برنامج التنمية للتعامل مع منطقة بولاق الذكور الالرسمية، من حيث تقسيمها، والتعامل مع المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمنطقة، وأدوات التنمية بالمشاركة المستخدمة. ثم تطبيق المنهج المقترن لتقسيم المناطق الالرسمية وتحديد وحدة التنمية الفعلة، على مستوى الوحدات المتوسطة، ودراسة حالة المتعمرة لجمعيتين أهليتين، للوصول الى وحدة التنمية طبقا للواقع المحلى. ثم مقارنة المنهجين لاستخلاص الدروس. ويتم اختبار التقييمات المقترنة من خلال البدء بتطبيقها كمرحلة استطلاعية على مشروع تطوير حضانة الطفل، ثم الانتقال الى مشروع انشاء مركز طبى باحدى الجمعيات الأهلية كمرحلة تالية. ثم التطبيق الكامل للتقنيين المقترنين على مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة. هذا بالإضافة الى تدريب عدد من طلبة السنة الرابعة لاجراء التقييم المقترن على مشروع تحسين المسكن بشياخة أبو قنادة ببولاق الذكور. ثم تحليل المخرجات والنتائج الخاصة بهذه التقييمات للوقوف على أهم الدروس والتوصيات الخاصة بالدراسة التطبيقية والميدانية.

ويختتم البحث بالفصل الثامن: ' نحو برنامج فعال لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية'، الذى يعرض المنهج المقترن المطور طبقا للدراسة النظرية والتحليلية، والدراسة الاختبارية للتعامل مع المناطق

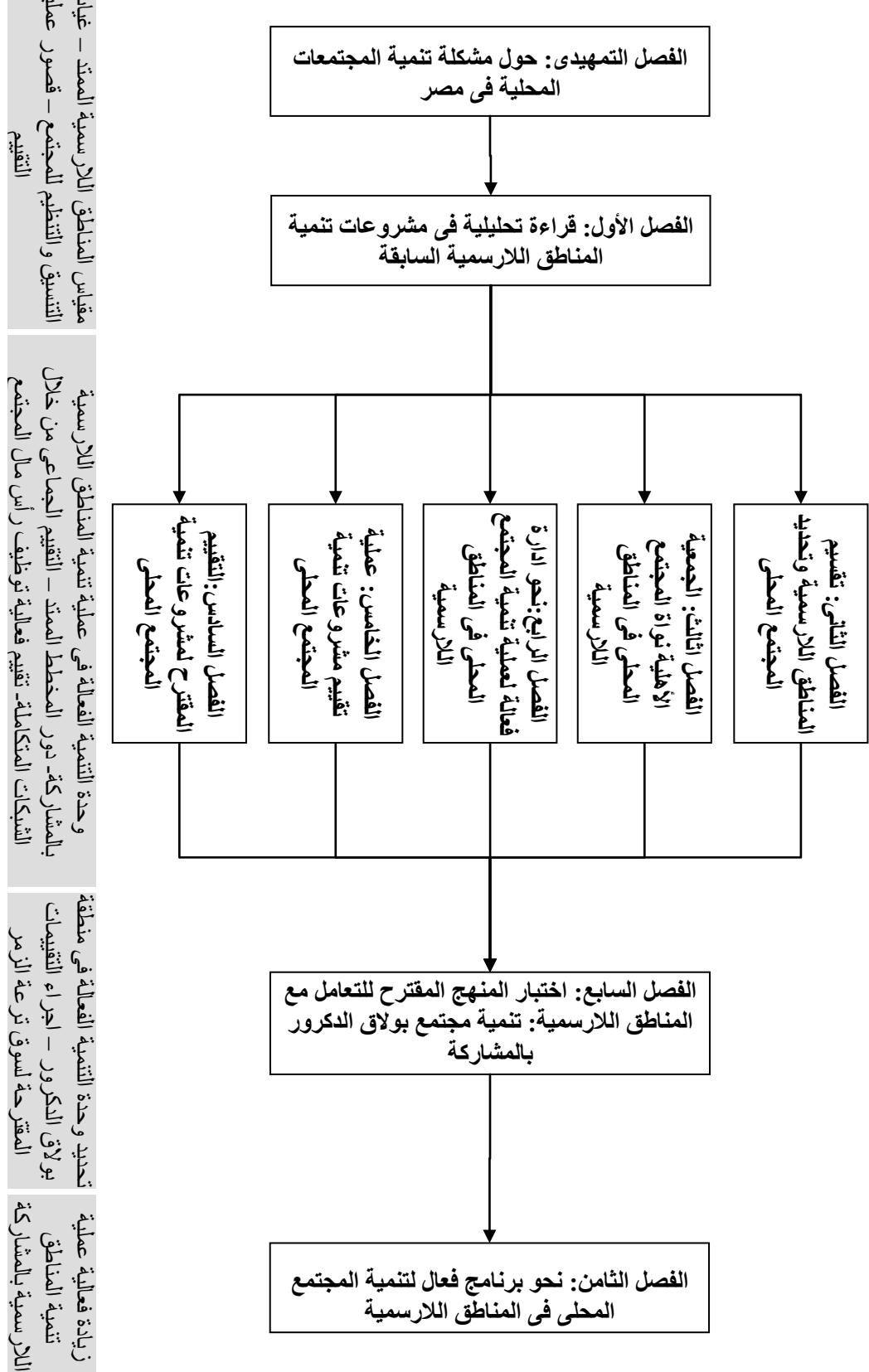
اللارسمية من حيث تقسيمها، والوصول الى وحدة التنمية الفعالة، ودور المخطط فى تنظيم المجتمع بهذه المناطق، وتيسيره لمشاركة المجموعات المختلفة، وانتهاج أساليب لتقدير مشروعات التنمية المجتمعية بمشاركة تعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقية. وذلك من أجل زيادة فعالية برامج تنمية المجتمع المحلى فى هذه المناطق، والذى يمثل الاضافة العلمية التى يتميز بها البحث. ثم يتم عرض الخلاصة التى توصل إليها البحث، سواء من الدراسة النظرية والتحليلية أو الاختبارية. وكذلك أهم التوصيات التى يوصى بها البحث لزيادة فاعلية عملية تنمية المجتمع المحلى فى المناطق اللارسمية فى الاطار المحلى. والدراسات المستقبلية التى يقترحها البحث. شكل (٤)

تحليل التجارب ومراجعة المشكّلات

الدراسة النظرية والتحليلية لمياغة المنهج المفرج

الدراسة الإختبارية

الخلاصة والتوصيات



شكل (٤) هيكل البحث، المصدر: الباحثة

و مجال الدراسة: المصطلحات والتعاريف

و- ١ مفهوم الالرسمية في اطار الدراسة:

يستخدم مصطلح الالرسمية INFORMALITY عادة في أدبيات العمران خاصة بالنسبة لاقتصاديات العمران وأيضا للإسكان. وهناك العديد من المعانى والقضايا المتعلقة بهذا المصطلح. فيمكن القول أنه (على المستوى العام)، الالرسمية يقصد بها العملية غير المنظمة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع داخل بيئة اجتماعية قانونية بها أنشطة مماثلة منظمة.

“A process which is unregulated by the institutions of society in a legal and social environment in which similar activities are regulated”⁹



شكل (٥) المباني من الطوب والخرسانة في المناطق الالرسمية على الأراضي الزراعية. المصدر: GTZ

ولذا فإن حدود الالرسمية تعتمد على المحيط العمراني. فمقاييس مدى رسمية تملك الأرض والبناء يعتمد على القوانين الحاكمة لهذه الأنشطة داخل تجمع عمراني معين وقت البناء.

فهي لا تعتمد على غياب مقاييس البناء أو الفقر. فإن هناك كثير من المناطق الالرسمية تم بناؤها من الخرسانة والطوب خاصة في المناطق المقامة على الأراضي الزراعية حيث تكون ملكية الأراضي قانونية. (شكل ٥) كما يحدث أن

يقوم أفراد من ذوى الدخل المتوسط أو المرتفع بالبناء خارج القانون ولكن باختيار أفضل لمناطق تصل إليها المرافق. كما أن المناطق الالرسمية لا تأوى فقط المهاجرين أو ذوى الدخل المنخفض، حيث يمكن اعتبار التعديات بالإزالة أو الإضافة على المباني في المناطق التاريخية عملية لارسمية. وبالتالي فإن مصطلح الالرسمية يضم كافة العمليات التي لا تتبع القوانين والتشريعات المعاصرة لها. إلا أن الإستخدام الشائع لهذا المصطلح يعبر عن مناطق اسكان الفقراء.

ويمكن تعريف المناطق الالرسمية بأنها المناطق التي بنيت في غيبة القوانين والنظم التي أصدرتها الدولة، وهي المناطق التي لم تمسسها يد المخطط أو أسي تخطيطها، وهي في الغالب مناطق حديثة العمران تم بناؤها في غياب كل القواعد الرسمية لحيازة الأرض وترخيص البناء وتخطيط وتقسيم الأراضي.^{١٠} وقد يطلق عليها مناطق غير مخططة أو عشوائية ولكنها تعبيرات مضللة، حيث ان كثير من المناطق الالرسمية مخططة لكن ليس بنمط تقليدي، أى لا تتبع قوانين التخطيط العمراني.

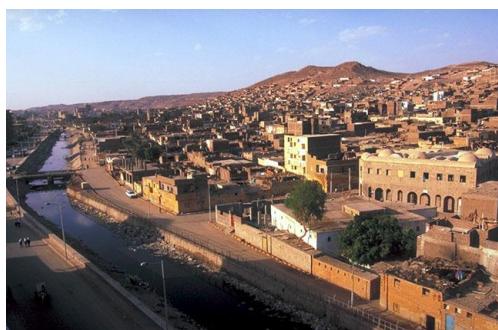
ومن التعريفات أيضاً للمناطق الالرسمية أنها عبارة عن عملية انتقالية من الريف إلى الحضر، وتحول في أسلوب الحياة وانعكاسه على الفراغ. أي من ناحية كون المنطقة مأوى.^{١١} ولكن هناك جوانب الدخل والهيكل الاجتماعي وغير ذلك من الجوانب التي يجب مراعاتها. ولذلك يجب تعريف المناطق الالرسمية من خلال مفهوم أكثر شمولية وليس على أنها مشكلة اجتماعية فقط، أو مجرد مأوى، أو مشكلة اقتصادية وسياسية.^{١٢}

وهناك رؤيتان تسيدران على المناوشات الحالية حول الالرسمية. الرؤية الأولى مستمدّة من تقرير Urban 21 وهي مجموعة خاصة عينت لجنة عالمية عام ٢٠٠٠ وتم نشره في كتاب 21: A Global Agenda for 21st Century للكتابين Ulrich Pfeiffer و Sir Peter Hall. حيث يركز المؤلفان على ظاهرة النمو الالرمي للمدن، والحالة التي أصبحت عليها من التردّي، وعدم امكانية السيطرة عليها. أما الرؤية الثانية المضادة لمفهوم الكارثة فصاحبها Hernando De Soto في كتابه The Mystery of Capital (2000) والذي يعتبر الالرسمية مغامرة بطولية، حيث يرى الاقتصاد الالرمي كرد فعل الناس التلقائي والمبتكر لعدم قدرة الحكومة على سد الاحتياجات الأساسية لجموع الفقراء.

ويمكن رؤية الالرسمية كنمط للعمان، بدلاً من كون القطاع الالرمي مضاد للقطاع الرسمي، حيث يعبر عن متابعت من التحولات التي تربط اقتصاديات وفراغات مختلفة. الأمر الذي يساعد على التعامل مع المناطق الالرسمية بطريقة أكثر إيجابية واعتبارها مورداً واعداً بدلاً من كارثة مزمنة.^{١٣}

ومن أحدث التعريفات التي تم وضعها للتعبير عن المناطق الالرسمية: "أنها" كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية سواء مبنياً من دور أو أكثر أو عشش في غيبة من القانون ولم يتم تحديدها عمرانياً، فهي مناطق أقيمت على أراضي غير مخصصة للبناء كما وردت في المخططات العامة للمدن، وربما تكون حالة المبني جيدة، ولكن يمكن أن تكون غير آمنة ببيئياً أو اجتماعياًً وتتفقد الخدمات والمرافق الأساسية.^{١٤}

ويطلق اسم إسكان لارسمى أو غير قانونى على مناطق الإسكان التالية:



شكل (٦) منطقة الناصرية المقامة على أراضى ملكية عامة بأسوان. المصدر: www.archnet.org

١- مساكن مشيدة على أراض مغتصبة سواء كانت عامة أو خاصة. (حالة منطقة منشأة ناصر- الناصرية-منطقة الحكر بالإسماعيلية

وغيرها) (شكل ٦)

٢- مساكن مشيدة على أراض مملوكة بطريقة قانونية ولكن في تقسيم غير معتمدة وبدون ترخيص قانوني.(حالة منطقة بولاق الكنور- المنيرة الغربية - القصبهى وغيرها)

٣- مساكن مشيدة على أراض مملوكة بطريقة قانونية وفي تقسيم معتمدة ولكن بدون الحصول على ترخيص بناء.^{١٥} ولذا يمكن القول بأن الفرق الجوهرى بين المناطق الرسمية والالرسمية هو قانونية الوجود والبناء.

كذلك وضعت الهيئة العامة للتخطيط العمراني تصنيفًا حديثًا للمناطق الالكترونية بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، والذي يصنف هذه المناطق طبقاً لسياسة التدخل. ويوضح جدول (١) هذه التصنيفات الأساسية.

جدول (١) التصنيفات الأساسية للمناطق الالكترونية

برنامج التدخل الرئيسي(الآليات)	تصنيف المنطقة العشوائية (المشكل)	التصنيف الأساسي (سياسة التدخل)
إداري اقتصادي	العشش والأكواخ	مناطق الإزالة وإعادة الاستغلال
اقتصادي قانوني	جيوب داخل المدن، شديدة التدهور، متميزة الموقع	
بيئي إداري	مناطق تعاني من أخطار بيئية	
تخطيطي قانوني إداري اقتصادي	مناطق انشات على ارض صحراوية ، قابلة لامتداد العشوائي	مناطق التحرير/ على اطراف المدن
	مناطق انشات على ارض صحراوية، قابلة لامتداد العشوائي	
قانوني إداري اقتصادي	مناطق انشات على أراضي الدولة غير مسجلة يغيب فيها ضمان الحيازة	مناطق التطوير أو الإحلال الجزئي
قانوني تخطيطي اقتصادي	مناطق انشات على الأراضي الزراعية، غير مسجلة وبها أنشطة غير رسمية	

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠٠٧)

ومن المصطلحات التي تطلق على هذه المناطق:

المستوطنات غير الشرعية، المستقرات غير الشرعية، المجتمعات العشوائية، مناطق وضع اليد، مناطق الاستيطان التقائي الهامشية أو مدن الصفيح. وجرى العرف على استخدام القطاع غير الرسمي في مصر للإشارة إلى مناطق الإسكان العشوائي

و-٢ أنواع المناطق الارسمية:

ويوجد نوعان رئيسيان للمناطق الارسمية هما مناطق الإستيطان والتقسيمات الارسمية. وتتسم مناطق الاستيطان بالفوضى وعدم التخطيط والهامشية. أما التقسيمات الارسمية فهي أراضي مقسمة ذات ملكية قانونية، لكن تفتقد للبنية الأساسية أو مساحات للاستعمالات والخدمات العامة.^{١٦} والتقطيم الشائع في مصر للمناطق الارسمية يتركز في نوعين:

أ. مناطق لارسمية مقامة على أراض زراعية:



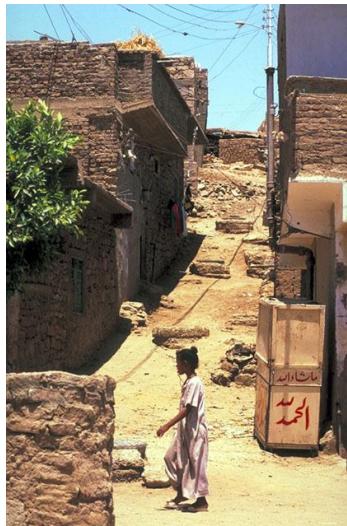
حيث تعتبر الأحياء المبنية على الأراضي الزراعية أحيا غير قانونية. كما تمنع النظم اختلاط الاستعمالات بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية والتجارية. إلا أن اتجاه الفلاحين لبيع أرضهم رغبة في الثراء السريع، واهتمام الدولة بجعل مصر دولة صناعية، وبالتالي غفلت عما يحدث من تدمير للأراضي الزراعية، قد أدى إلى انتشار هذه المناطق.^{١٧}

تتسم هذه المناطق بعدة مظاهر عمرانية:

- ١- شوارع ضيقة لا يزيد عرضها عن ٤-٥ متر. وهي طويلة بالنسبة لعرضها. كما أن بعض الشوارع تكون عبارة عن حارة مغلقة.(شكل ٧)
- ٢- انتظام блوكات السكنية الذي يحدد نهايات الأرض الزراعية.
- ٣- بالنسبة للوحدات السكنية فتكون ذات عمق ثابت مع تغير في عرض الواجهة، وكذلك الارتفاع الذي تحدده إمكانيات المالك.

ب. مناطق لارسمية على أراض صحراوية:

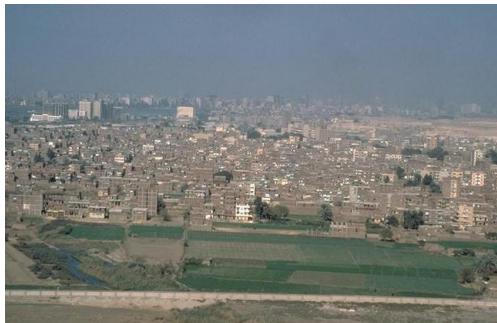
وتبنى على الأراضي الفضاء على أطراف المدن والتي تكون مملوكة للحكومة. ولذلك فإن عدم قانونيتها ينبع من عدم ملكية الأرض وأيضاً تعارضها مع التشريعات التي تقضي بمنع اختلاط الاستعمالات السكنية بالمناطق الصناعية والتجارية.^{١٨} ويتم البناء في هذه المناطق بعد وضع اليد على الأرض. وتتسم هذه المناطق ببعض المظاهر العمرانية:



شكل (٨) شوارع ضيقة ومتعرجة كما أنها ذات ميول حادة. المصدر: الناصرية.
المصدر: www.archnet.org

- ١- شوارع متعرجة غير مستوية.(شكل ٨)

٢- مساكن مؤقتة من مواد بدائية مثل الصفيح والكرتون والقش وذلك لإحساس الأهالي بعد الأمان نتيجة لعدم تملكهم الأرضي.



ويتعرض البحث للمجتمعات الالارسمية المقامة على أراض زراعية بالأخص، وهي الظاهرة الأكثر انتشارا في المدن في مصر. حيث تكون الأراضي مملوكة للأفراد ولكن البناء عليها غير قانوني مما يصنفها من المناطق الالارسمية.

شكل (٩) الاتجاه إلى تقسيم الأراضي الزراعية وبيعها للبناء عليها. المصدر: www.archnet.org

و-٣-تعريفات مفهوم تنمية المجتمع المحلي

لقد تعددت المحاولات لوضع تعريفاً لها هذا المفهوم الجديد. قادمت الهيئات والمنظمات وكذلك علماء الاجتماع بوضع عدة تعريفات لمفهوم تنمية المجتمع يمكن ذكر بعضها (جدول ٢):

جدول (٢) تعريف مفهوم تنمية المجتمع المحلي

الجهة	التعريف	الملحوظات
١٩٥٦ هيئة الأمم المتحدة	العمليات التي توحد جهود الأهالى والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في القسم الاجتماعي القومي. ^{١٩}	شمال التعريف مجموعة عمليات وليس عملية واحدة
١٩٥٨ آرثر دنهام	العملية التي تكفل التحقيق والمحافظة على التوازن بين الاحتياجات الالزامية لتوفير الرفاهية الاجتماعية، وبين الموارد المحلية لمنطقة جغرافية ما أو ميدان وظيفي معين. ^{٢٠}	تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد المحلية
د. عبد المنعم شوقي	العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لوحدات تطور وتنظيم إجتماعي وإقتصادي للناس وببيئتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية باعتماد على المجهودات الحكومية والمحلية المنسقة، على أن تكتب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه العمليات. ^{٢١}	الاعتماد على الجهد الحكومي والمحلية المنسقة
وليام ولوريد بيدل	عملية اجتماعية تمكّن أفراد المجتمع من أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة المعيشة والتغلب على الأوضاع السيئة وغير الملائمة في مجتمعاتهم. ^{٢٢}	عملية اجتماعية لتمكين الأفراد
الفاروق زكي يونس	إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهالى بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها، استجابة للاحتياجات المحلية ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية. ^{٢٣}	الإشارة إلى دور الأخصائي المدرب أو المنمي
حسن على حسن	عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديموقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أدائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم، بالاتفاق الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة في صورة خطة معينة للتنمية. ^{٢٤}	العمل المشترك بين الأهالى والجهات الحكومية
عبد العزيز عبد الله الجلال	عملية يقصد بها إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. ^{٢٥}	اكتساب القدرة على النطور الذاتي.
مؤتمر أروشا أفريقيا ١٩٩٠	إصدار الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية الذي أكد على أهميتها في التنمية. ^{٢٦}	أهمية المشاركة الشعبية في عملية التنمية.
١٩٩٣ UNDP	أكد تقرير التنمية البشرية Human Development Report لمنظمة UNDP عام ١٩٩٣ على أهمية مشاركة المجتمع في عملية التنمية في مواجهة التحديات الحالية لعملية التنمية. ^{٢٧}	الاهتمام الخاص بمشاركة الأفراد

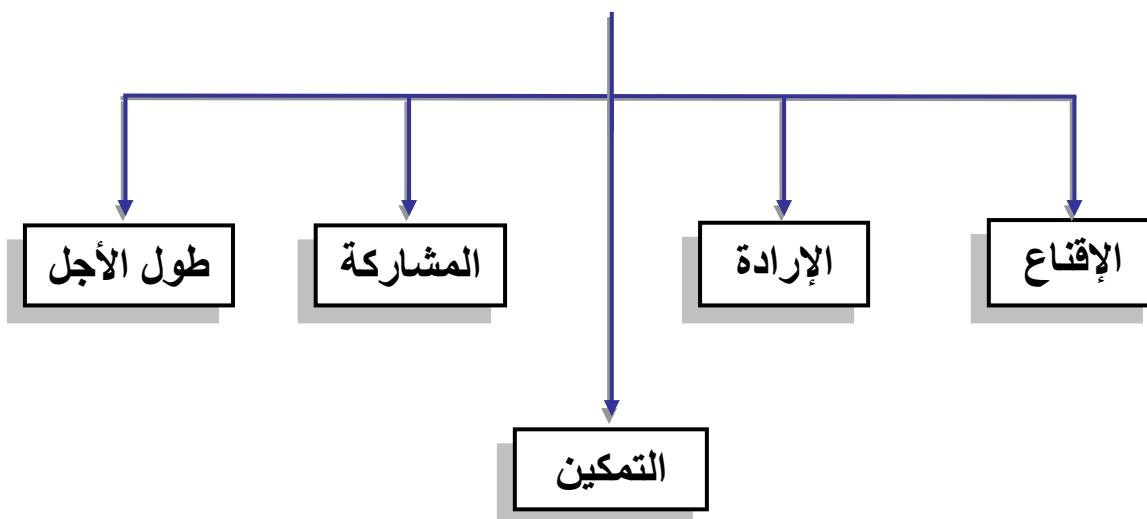
الجهة	التعريف	ملاحظات
رجاء عبد الودود ٢٠٠٠	العمليات الديناميكية الشاملة والمتواصلة، التي تتم داخل سياق إجتماعي محدد، ووفقاً لسياسة اجتماعية محددة يشارك فيها المنمى الاجتماعي مع كافة أفراد المجتمع ومؤسساته الاجتماعية لإحداث تغييرات إيجابية في البناء الاجتماعي ووظائفه من خلال الجهود الأهلية والحكومية المنسقة، وبالاعتماد على الاستثمار الأمثل لكافة الموارد والإمكانات المتاحة. وباستخدام أساليب ديموقراطية. ^{٢٨}	

المصدر: هبة خليل (٢٠٠٢)

ونقى الإشكالية هي كيفية تحقيق التغيير مع الاحتفاظ بهوية المجتمع وخصائصه. فهذه هي المعادلة الصعبة التي يواجهها المخططون والقائمون على التنمية. كما أن الافتقار إلى الفهم الدقيق للبناء الاجتماعي والواقع الثقافي الذي يتم التخطيط له قد أثر بشكل واضح على فاعلية برامج التنمية. إذ تشكل كل ثقافة سلوكيات معينة تمثل الإطار المرجعى لسلوك الأفراد. وتمثل في الوقت ذاته القوى الدافعة للسلوك الجماعي وموجات للتغير.

و-٤ مبادئ تنمية المجتمع المحلي

إن مفهوم تنمية المجتمعات، في اعتماده على المجتمع كركيز أساسي في عملية التنمية، ينطوي على عدد من المبادئ والتي لا يمكن تحقيق هذا المفهوم في غياب أحدها. فلا يستطيع العلم أو التكنولوجيا أن يتحقق التنمية المطلوبة دون توفير عوامل أساسية تضمن نجاح سير عملية التنمية وتحقيق الأهداف المرجوة.(شكل ١٠)



شكل (١٠) مبادئ تنمية المجتمع المحلي، المصدر: الباحثة

أ. الإقناع:

إن اقتناع المجتمع بقبول التغيرات التي تؤدي إلى التنمية عامل أساسى فى نجاح عملية التنمية، لاسيما قبول بعض التضحيات فى إطار عملية التغيير. مثل التخلى عن بعض العادات والتقاليد والأعراف. ومن ثم لتحقيق التنمية المستهدفة يجب تهيئة المجتمع لاستقبال الوضع المادى الجديد والوضع الإجتماعى المترتب عليه، وذلك من خلال إحداث تطور فكري لأفراده.

كما أن إقناع أفراد المجتمع ببرنامج أو مشروع تنمية معين هو الفاصل الرئيسي بين نجاح المشروع أو فشله حيث يمكن رصد فشل العديد من مشروعات التنمية السابقة بسبب عدم تجاوب المجتمع مع أنه المستفيد الرئيسي منها. ويرجع ذلك إلى افتراض المخططين لنجاح المشروعات لأنها منطقية ومتمنشية مع نتائج البحث العلمي، أو لأنها سبق تطبيقها في مجتمعات أخرى بصورة ناجحة. فقد تجاهلوا الفروق بين هذه المجتمعات في احتياجاتها ومدى تجاوبها مع برامج التنمية. وكذلك الجهود المبذولة لتهيئة المجتمع لتقبل هذه المشروعات.^{٢٩}

فقد أكدت تعريفات تنمية المجتمعات على أهمية مبادرة المجتمع بقدر الإمكان. وفي حالة عدم وجود أو ظهور هذه المبادرات بصفة تلقائية، يتم استثارتها من خلال تحفيز المجتمع وزيادة الوعي لديه بالمشكلات القائمة وتحمية إيجاد حلول لها. فلا يمكن إحداث تحسين حقيقي في الظروف المعيشية لمجتمع ما بالإلزام.

ب. الإرادة:

إن إرادة المجتمع تكمن في العمل على تحقيق ما اقتضى به. فلا وسيلة للتنمية إلا بأفراد المجتمع. فهم الذين يصنعون التنمية ويستفيدون منها ولا ضمان لبقاء أو تقدم أي مشروع تنموي إلا بقدر مشاركة المستفيدين منه في صنعه. وكذلك إرادتهم وإصرارهم على تحقيق أهداف التنمية والمحافظة عليها.^{٣٠}

وبذلك تظهر أهمية العمل مع البشر على أنهم غaiات ووسائل التنمية. فهم المعين الذي يضمن بإرادته وإبداعه استمرار عملية التنمية وتوسيعها. كما تظهر أهمية احترام إرادة المجتمع كمحرك لعملية التنمية. أي مطاليبهم وأولوياتهم التي يعملون من أجلها.

إن المجتمعات المهمشة بسبب قوى اجتماعية خارجية، تتطلب إراداً يرضون بأحوالهم كمتلقين سلبيين. ولذا فإن مفهوم تنمية المجتمعات يعمل على تحرير المجتمعات المهمشة وإحياء إرادتهم لإحداث التغيير المطلوب.^{٣١} فبناء المجتمع فعل إرادي، سواء إرادة سياسية أو مدنية، ومثابرة من أفراد المجتمع. وكذلك التفكير الجريء والإبداعي من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.^{٣٢}

ج. التمكين:

إن محور عملية تنمية المجتمعات يمكن تحديده في أمرين: الأول أن يستخدم المخططون والمتخصصون قدراتهم لتمكين الناس للحصول على ظروف أفضل بأنفسهم. والثاني هو إعطاء الناس تجربة التحكم في مستقبلهم. وبالتالي فإن تمكين المجتمع هو أخطر القضايا في سياسة تنمية المجتمعات من خلال إقرار المسئولية الاجتماعية. فتكون أدوار الحكومة والأهالى متكافئة من حيث ضروريتها وأهميتها في إصدار القرارات التنموية ورقابة عملية التنمية. فقد أصبح مفهوم تمكين المجتمع شعاراً عالمياً.^{٣٣}

د. المشاركة:

إن أهمية مشاركة المجتمع في التخطيط والتنمية تكمن في كونه مدخل بديل يمكنه مواجهة استراتيجيات التنمية المعتمدة على آليات السوق الحرة. حيث يرى كورتين Korten أن الفقر والتدور البيئي والعنف المجتماعي الذي خلفه سياسات السوق الحرة أخطر وأهم من حيث عواقبها من عواقب الحرب النووية.^{٣٤}

فعملية تنمية المجتمعات تتبع من فكرة أن نظام القوى القائم يمكن مواجهته بالجهود الجماعية. وأن الطبقات المهمشة يجب أن تشارك في تنمية أنفسهم والمطالبة بحقوقهم. وكلما زاد عدد المشاركين كلما ارتفعت الأصوات المسموعة، وبالتالي تزيد فرص النجاح. حيث أن لكل قول في المنتج النهائي لعملية التنمية. وبذلك يمكن تحويل احتمالات الكسب والخسارة لبرنامج التنمية إلى مكاسب فقط على جميع المستويات. وذلك من خلال عدة خطوات تتسم بالمشاركة، التعاون، التكيف، الشفافية وتضم جميع أفراد المجتمع.^{٣٥}

فبدون مشاركة الأفراد المستعملين تحيط برامج التنمية عن طريقها وتبع عن الأهداف والرغبات الحقيقة للمجتمع. إلا أن توفير مشاركة حقيقة ليس بالأمر السهل. كما أنه يعتمد على القيم والمناخ السائد لدى المشاركين.^{٣٦}

كما يعتمد نجاح برنامج التنمية على وجود اتصال بين المجموعات المشاركة. فمشاركة المعلومات ووضع نظم للاتصال بين هذه المجموعات يزيد من فرص النجاح. كما أن مشاركة المجتمع والقطاع الخاص والعام في عملية التنمية يساعد على تشكيل وصياغة حلول متعددة ترتبط بالمجتمع المحلي وفي إطار أهداف وسياسات التنمية القومية.

٥. عملية طويلة الأجل:

إن عملية تنمية المجتمع المحلي تتسم بإمتدادها لفترة زمنية طويلة. حيث أنها تعتمد على مجهودات المجتمع لإحداث تغيير مطلوب. فهي تحتاج إلى إعداد وتحطيم مسقى ثم برنامج تنفيذ على فترة زمنية ممتدة. كما أنها تهدف إلى وضع نظام للمجتمع ليسير عليه في خطاه نحو التقدم. ومن ثم يستلزم صياغة الإستراتيجيات الخاصة بعملية التنمية في إطار منظور مختلف للنواحي الاقتصادية والإجتماعية والسياسية.^{٣٧} ومن ثم يتبع تقديم مداخل طويلة الأجل وبرامج تحفز العمل الذاتي المتضامن نحو الإتجاه الصحيح. كما تتيح حلول مفتوحة ومرنة تخضع لاحتياجات المجتمع المتغيرة على مر عمر التجربة وترتبط بال نطاق الأرحب من أجل تكامل برامج التنمية.^{٣٨} فيتم تعريف الجهات المانحة بقيمة وأهمية سياسات التنمية التي تتسم بالمنهجية وتعدد الجهات وتكاملها، بالإضافة إلى طول الأجل. وهنا تظهر أهمية دور الإعلام في نشر النتائج الإيجابية المجملة للمشروعات بدلاً من النتائج السلبية الجزئية، وذلك من أجل العمل على نشر مفهوم تنمية المجتمعات كعملية تمت لفترات متباعدة من الزمن.^{٣٩}

ولذا يمكن استخلاص أن مفهوم تنمية المجتمعات يرتكز على مبادئ أساسية ينفرد بها. فلا بد من إقناع أفراد المجتمع بأهمية برامج التنمية، ومن ثم تكون لديهم إرادة التغيير التي هي المحرك الأساسي لعملية التنمية والضمان الأساسي لتنفيذها. ولكن يتبع تمكين هؤلاء الأفراد ليعبروا عن إرادتهم في عملية التنمية، وذلك من خلال مشاركتهم منذ الخطوات الأولى وحتى المراحل المتأخرة التي تعتمد على المجتمع أساساً لضمان استمرارية برامج التنمية طويلة الأجل وكذلك ضمان استدامة التنمية.

و-٥ أهداف تنمية المجتمع المحلي:

تهتم عملية تنمية المجتمعات بمساعدة الناس على التقدم بطرق معينة، وتعمل على تقوية صفات المشاركة والتوجيه الذاتي والتعاون. فهي تهتم بتعليم الناس خطوات إنجازها حتى يمكن الإعتماد على أنفسهم في إنجازها أكثر من الإهتمام بإنجاز المشروع نفسه.^{٤٠}

فهدف التنمية هو الفرد في النهاية وتنمية قدرته على تحسين ظروفه بنفسه وإعتماده على موارده وأمكانياته الذاتية.

أ. كفاءة استغلال الموارد وتلبية الاحتياجات

وتهدف عملية تنمية المجتمعات المحلية إلى الانتفاع الكامل بإمكانيات وموارد أفراد المجتمع من خلال تنظيم علاقاتهم وإعادة هيكلة المجتمع وتهيئة نواة للعمل الجماعي. وذلك من أجل حل المشاكل الإجتماعية ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، وتحسين البيئة العمرانية المحيطة، وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم.

ومن أجل تحقيق كفاءة استغلال للموارد المحلية في إطار تلبية احتياجات المجتمع يتعين وضع أهداف ثانوية جاءت في العديد من الأديبيات التي تناولت هذا الموضوع مثل:

١- تدريب المجتمع المحلي لزيادة قدراته وخبراته ومعرفته حتى يستطيع أن يساهم بفاعلية في عملية

التنمية.^{٤١}

٢- التنسيق بين عمل الأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع لضمان عدم وجود أي تناقضات قد تعرقل عملية التنمية.^{٤٢}

٣- إعداد وتنشئة القادة المحليين حيث يكونون أقدر على تلبية احتياجات الحقيقة المحلية. كما يساعد القائد المحلي في العمل على تضامن جهود الجماعات وكذلك إيجاد نوع من التفاهم العام لدى المجتمع نحو قضية معينة.^{٤٣}

٤- عدم إستهلاك قدرات أفراد المجتمع وإرهاقهم لضمان استمرارية عطائهم وإسهامهم في عملية التنمية.^{٤٤} وكذلك توفير المواد والأدوات التي يحتاجها أفراد المجتمع في عملية التنمية ثم قيامهم بها بأنفسهم مما يضمن حسن استغلال هذه الموارد بما يتوازع مع احتياجات ورغبات المجتمع المحلي.^{٤٥}

٥- تعدد أساليب برامج التنمية التي تعمل على الاستفادة من كافة الإمكانيات المحلية المتاحة.^{٤٦}

٦- استخدام التقنيات الحديثة لحسن استغلال الموارد المتاحة وتوفير أكبر قدر من احتياجات السكان. ويقصد بهذه التقنيات تلك التي توازن بين الأصلية والمعاصرة، أي بين إمكانيات وقدرات أفراد المجتمع والتقنيات الحديثة والوصول إلى تقنيات ملائمة تعتمد على ملكات أفراد المجتمع وتتوفر حلول لمشكلاتهم.^{٤٧}

ويمكن إضافة الأهداف التالية إليها:

- ٧- وضع نظام لإدارة برامج التنمية محلياً من أفراد المجتمع يوفر الضبط اللازم لحسن استغلال الموارد في النواحي التي تمثل احتياجات أولية لأفراد المجتمع.
- ٨- تنمية الشعور بالمسؤولية يجعل الفرد أكثر حرصاً على الموارد المحلية المتوفرة وكفاءة استغلالها.
- ٩- زيادة الاتصال وتبادل المعلومات بين مجموعات العمل المشاركة من أجل تبادل الأفكار والتجارب والوصول إلى أفكار وحلول مبتكرة نابعة من البيئة المحلية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

ب. استدامة التنمية

إن استدامة التنمية وإستبقاء التحسينات التي تم إنجازها هو من أهم أهداف عملية تنمية المجتمعات المحلية. فإن الغرض ليس إحداث تحسينات مؤقتة تزول بعد إنتهاء مشروع التنمية أو تضر بسمات المجتمع المحلي وصفاته الذاتية وهويته. بل العكس من ذلك، فالهدف هو مساعدة المجتمع المحلي على تنمية وتحسين ظروفه المعيشية في ظل الحفاظ على هويته وموارده المحلية المحدودة، لاستمرارية استخدامها في تطور المجتمع المستمر.

ومن ثم فإن مشاركة أفراد المجتمع المتعدد الإتجاهات والإهتمامات، والإعتماد على قدراتهم المحلية وفكرهم الجماعي يساعد في خلق المجتمع المستدام المنشود. كما أن جمع ممثلين من المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وقطاع رجال الأعمال، وكذلك القطاع العام يقدم مداخل متكاملة إبتكارية لبناء مجتمعات متوازنة بيئياً وإقتصادياً، وتتسق بالعدالة الاجتماعية في نظمها الداخلية.^٨

كما أن من أسس بناء مجتمع مستدام نبذ نظم التنمية التقليدية التي تعتمد على وجود إستشاري يوفر حلولاً للمشكلات القائمة. فمع أنه قد يلبي الاحتياجات المحلية إلا أنه لا يعلم كيف تتم صياغة هذه الحلول وتلبية هذه الاحتياجات. ولذا يتبعن وضع برامج تعتمد على مشاركة المجتمع. وبالتالي يمكن استمرارهم في إيجاد حلول لمشكلاتهم بطرق إبتكارية اعتماداً على قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية.

وحتى يتأتى ذلك يجب تحويل القيادة إلى القادة المحليين وأفراد المجتمع وتنمية مهاراتهم وقدراتهم التيتمكنهم من القيام بأعمال التنمية بأنفسهم. ومن ثم يتضح أن هدف تنمية المجتمعات هو العملية نفسها، والخطوات التي يتم وضعها، وعمليات إعادة هيكلة المجتمع وتوزيع القوى، لوضع نظام يتيح قيام المجتمع على أمره بنفسه. فالاهتمام يكون بالعملية ذاتها أكثر من المنتج النهائي لعملية التنمية، وذلك لضمان استدامة التنمية.

فمن عوامل استدامة التنمية في المجتمع المحلي شمولها لجميع جوانب حياة المجتمع، وألا تتعارض مع عادات وتقاليد المجتمع المتوارثة. فالاهتمام برفع المستوى الاجتماعي والإقتصادي، وكذلك التهوض بالنواحي الحضارية المادية، ومراعاة النواحي غير المادية يوفر مناخاً مناسباً لاستدامة هذه الجهود وإستمرارها مستقبلاً. كما أن تكامل هذه الجوانب يضمن استدامة الموارد، وعدم إضاعتها هباءً، وتفاعل المجتمع مع هذه البرامج ونتائجها، مما يعمل على إستمرار عملية التنمية دون إستنزاف للموارد المحلية، بل الزيادة المستمرة لمستوى أفراد المجتمع.

هوامش الفصل التمهيدي:

- ^١ UNDP (1991) Cities, People and Poverty: Urban Development Cooperation for the 1990s, a UNDP Strategy Paper, the United Nations Development Programme, New York.
- ^٢ Roy; A. (2005) Urban Informality: Toward an Epistemology of Planning, Journal of The American Planning Association, Vol. 71, No. 2, Spring 2005, American Planning Association, Chicago, IL.
- ^٣ علا سليمان الحكيم (٢٠٠٤) ورقة للمناقشة حول العشوائيات في مصر، معهد التخطيط القومي.
- ^٤ Sims; D. (2000) ed., Residential Informality in Greater Cairo: Typologies, Representative Area, Quantification, Valuation and Causal Factors, Prepared for the Institute for Liberty and Democracy, Cairo.
- ^٥ Mandanipour; A. (2003) ‘Actor, Action and Context’, Constructing Place: Mind and Matter, Routledge, London, U.K.
- ^٦ هبة الله عصام الدين خليل (٢٠٠٢) خصائص المجتمع المحلي كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات في الحضر والريف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- ^٧ Jenkins; P & Smith; H (2002) ‘International Agency Shelter Policy in the 1990s: Experience From Mozambique and Costa Rica’, Planning in Cities Sustainability and Growth in the Developing World, White; R. & Zetter; R., eds, ITDG Publishing, London, Uk. p.138.
- ^٨ Mandanipour; A. (2003) op. cit.
- ^٩ Oldham; L. et al (1994), A Place to Live, Families and Child Health in a Cairo Neighbourhood, The American University in Cairo Press, Cairo, Egypt, p.10.
- ^{١٠} وفاء محمد كمال رشوان ومحمد عماد نور الدين (٢٠٠٠) الدور المستهدف للمدن الجديدة نحو إسكان القراء في مصر (مدخل للحد من انتشار المناطق العشوائية)، مؤتمر الأزهر الهندسى الدولى السادس، ص ٤٥٣.
- ^{١١} Turgut; H. (2001) Culture, Continuity and Change: Structural Analysis of The Housing Pattern in Squatter Settlement, GBER Vol.1, No.1, 2002, pp. 17-25, p.19
- ^{١٢} Turgut; H. (2001) ibid., p.19
- ^{١٣} Roy; A. (2005) op. cit.
- ^{١٤} الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠٠٧) تحسين الأوضاع العمرانية والمعيشية للمناطق العشوائية من خلال التخطيط بالمشاركة: الإطار العام لتطوير العشوائيات والحد منها، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، مصر.
- ^{١٥} أحمد رشدى، الإسكان العشوائى فى المناطق الحضرية، بحث غير منشور.
- ^{١٦} Imparato; I. and Ruster; J. (2003) Slum Upgrading and Participation: Lessons from Latin America, The World Bank, Washington, D.C.
- ^{١٧} مجلة عالم البناء عدد ٥٥ ص ٢٧
- ^{١٨} مجلة عالم البناء عدد ٥٥ ص ٢٥
- ^{١٩} حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفي والحضري (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، مصر، ص ٣٢٠.

- ^{٢٠} رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) "مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات: الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعرف، الأسكندرية، مصر، ص ٤.
- ^{٢١} عبد المنعم شوقى (١٩٨٠) تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية، ص ٤٣.
- Biddle; L. and Biddle; W. (1965) The Community Development Process, Halt Rinehart and Winton ^{٢٢}
Inc., New York, p 78
- ^{٢٣} الفاروق زكي يونس (١٩٦٧) تنمية المجتمع فى الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، ص ٣٠
- ^{٢٤} حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٢٩.
- ^{٢٥} عبد العزيز عبد الله الجلال (١٩٨٥) تربية اليسير وتخلف التنمية، مجلة عالم المعرفة، عدد ٩١، شوال ١٤٠٥ هـ، تموز ١٩٨٥ م، ص ١٣.
- Rahman; M. (1995) 'Participatory Development: Towards Liberation or Co-option?', Community Empowerment; A Reader in Participation and Development, Craig; G. and Mayo; M., eds, Zed Books Ltd, London, U.K., P 26. ^{٢٦}
- UNDP (1993) Human Development Report 1993, Oxford University Press, Oxford P 1. ^{٢٧}
- ^{٢٨} رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) "مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، مرجع سابق، ص ٩.
- ^{٢٩} مراد محمد على، (١٩٨٣) "مشاكل التخلف والتنتية في القرية المصرية"، مجلة تنمية المجتمع، السنة السابعة (١)، مطابع الشروق، مصر.
- ^{٣٠} مراد محمد على، (١٩٨٣) المرجع السابق.
- Constantino-David; K. (1995) 'Community Organizing in The Philippines: The Experience of Development NGOs', Community Empowerment; A Reader in Participation and Development, Craig; G. and Mayo; M., eds, Zed Books Ltd, London, U.K., p.156. ^{٣١}
- Boyd; S. (2001) 'Sustainable Communities and The Future of Community Movements', National Civic Review, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc. ^{٣٢}
- Thomas, A. (1992) 'Non-governmental Organizations and The Limits to Empowerment', Development Policy and Public Action, M. Wuyts, M. Mackintosh and T. Hewitt, eds, Oxford University Press, Oxford. ^{٣٣}
- Korten, D. (1990), Getting to the 21st Century, Kumarian Press, Connecticut, USA., p. 186 ^{٣٤}
- Boyd; S. (2001) op.cit. ^{٣٥}
- Chapman; D. and Donovan; J. (1996) 'Equity and Access', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K., p. 105 ^{٣٦}
- Craig; G. and Mayo; M. (1995) 'Community Participation and Empowerment: The Human Face of Structural Adjustment or Tools for Democratic Transformation?', Community Empowerment; A Reader in Participation and Development, Craig; G. and Mayo; M., eds, Zed Books Ltd, London, U.K., p.10 ^{٣٧}
- Umenyilora; C. (2000) 'Empowering The Self-BUILDER', Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, Hughes; J. and Sadler; S., eds, Architecture Press, Oxford, U.K., p.211 ^{٣٨}
- Boyd; S. (2001) op.cit. ^{٣٩}
- ^{٤٠} حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٣١.

- ٤١ Reardon; K. (1993) 'Putting The Needs of The Poor on The Agenda', Participatory Action Research From The Inside: Community Development Practice in East St. Louis, Forester; J. et al, eds, The American Sociologist, Spring 1993
- ٤٢ رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) "أهداف العمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات: الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ١٨٢
- ٤٣ حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٣٢.
- ٤٤ Craig; G. and Mayo; M. (1995) op.cit., p.4
- ٤٥ Umenyilora; C. (2000) op. cit., p.213
- ٤٦ إبراهيم العسل، (١٩٩٦) التنمية في الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ٢١٥.
- ٤٧ رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) "مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، مرجع سابق، ص ١٦.
- ٤٨ Boyd; S. (2001) op. cit.

الفصل الأول: قراءة تحليلية في مشروعات تنمية المناطق الالارسنية السابقة

١-١ اشكالية تنمية المناطق الالارسنية

١-٢ المقاييس وتحديد المجتمع المحلي

١-٣ التنسيق بين الجهات والمشروعات المختلفة

١-٤ قصور عمليات التقييم وعدم الاستفادة من مخرجات التقييم

١-٥ خلاصة الفصل الأول

١- اشكالية تنمية المناطق الالرسمية

ان انتشار المجتمعات الالرسمية في مدن وقري مصر وتدهور مستوى المعيشة بها لنقص الخدمات وتدني مستوى البيئة العمرانية وارتفاع نسبة الفقر يمثل عاملاً ضاغطاً على الحكومات المتعاقبة يستلزم التدخل السريع. الأمر الذي أدى إلى تعدد الخطط والبرامج لتطوير وتحسين هذه المناطق. إلا أن أكثر هذه المحاولات لم تؤتى بالنتائج المرجوة من تطوير ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع. وذلك لأسباب عديدة منها عدم التفاعل مع المجتمع المحلي، وانفصال خطط التنمية عنه وعن أولوياته وأحتياجاته الملحة، وقصور المتابعة والصيانة لاما يتم تنفيذه. كذلك قصور الميزانيات المخصصة لتطوير المناطق الالرسمية عن استيفاء احتياجات المجتمع المحلي والقيام بكل ما تتطلبه هذه المجتمعات من تطوير مع تعددتها وتكدس السكان بها.^١

فكان المدخل البديل للبرامج الحكومية الموجهة هو الاعتماد على المجتمع المحلي في التنمية كحل أقرب واقعية للتنفيذ، خاصة في المناطق الفقيرة المتدهورة في الدول النامية، وهو ما يعرف بمفهوم تنمية المجتمعات المحلية. وقد تعددت المحاولات والتجارب الخاصة بتنمية المجتمعات الالرسمية التي تنتهج هذا المدخل مثل تطوير منطقة المنيرة الغربية بالجيزة، تنمية منطقة القصبيجي بالجيزة، تنمية عزبة وعرب الوادة بالقاهرة، وتنمية منطقة بولاق الدكرون بالجيزة، وذلك بالنسبة للمناطق الالرسمية المقامة على أراضي زراعية. كما توجد تجارب أخرى لتنمية المناطق الالرسمية المقامة على أراضي وضع يد سواء على أراضي صحراوية على أطراف المدن مثل تنمية منطقة منشأة ناصر بالقاهرة وتنمية منطقة الناصرية بأسوان، وتنمية حى السلام بالإسماعيلية. أو التي تمثل جيوباً لارسمية داخل المدن مثل منطقة اولاد علام بالدقى ومنطقة الحوتية بالعجوزة وغيرها. كما تعددت تجارب ومحاولات تنمية المناطق الالرسمية في الدول النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والتي تعتمد على مشاركة المجتمع المحلي في احداث التنمية المطلوبة.

إلا أن التطبيق الكامل والفعال لمفهوم مشاركة المجتمع واحادث تنمية حقيقة له مازال يعاني من عدد من العقبات. الأمر الذي يستدعي قراءة تحليلية في هذه التجارب لمحاولة تحديد هذه العقبات والعوائق والوقوف على أهم المشكلات التي عانت منها الاستراتيجيات السابقة كخطوة في طريق ازالتها.

وفي هذا الاطار يتعرض هذا الفصل لتحليل خمسة عشر تجربة سابقة لتنمية المناطق الالرسمية بالمشاركة، منها أربع تجارب مصرية، واحدى عشرة تجربة عالمية تتركز في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد روعى اختيار التجارب التي تتعامل مع المناطق الالرسمية المقامة على أراضي زراعية، وذات الملكية الخاصة، حتى يمكن الوقوف على المشكلات الحقيقة التي تواجه عملية التنمية المجتمعية في هذا النمط من المناطق الالرسمية. إلا أنه لوحظ اقتصار هذا النمط من المناطق على المحيط المحلي، وندرة اقامة مناطق لارسمية على أراضي زراعية أو ملكيات خاصة على المستوى العالمي. فالنمط الأكثر انتشاراً للمناطق الالرسمية عالمياً هو وضع اليد أو الاستئجار، والبناء على أراضي ذات ملكية عامة. ومن ثم اعتمد البحث على السمات المرتبطة بالمشكلات التي يتم دراستها عند انقاء التجارب العالمية.

^١ يقدر عدد سكان المناطق الالرسمية بحوالي ١٧.٧ مليون نسمة في كافة محافظات مصر

١-٢ المقاييس وتحديد المجتمع المحلي

تتميز المناطق الالرسمية المقامة على أراض زراعية باتساع حجمها وكثرة عدد سكانها. الأمر الذي يضيف بعدها آخر لمفهوم تنمية المجتمع المحلي وهو ما هي حدود المجتمع المحلي أو مقاييسه الذي يسمح بمشاركة حقيقة لأفراده في عملية التنمية. حيث تبين التجارب السابقة أنه من السهل احداث تنمية واسعه المجتمع المحلي في المناطق محدودة المقاييس أو في المشروعات الاسترشادية. وتظهر المشكلة جليا عند محاولة تعليم التجربة أو تكرارها في مجتمع لا رسمي على نطاق أوسع أو مقاييس أرحب.

١-٢-١ المشروعات محدودة المقاييس

تجربة تنمية منطقة القصبي، الجيزة:

كان عدد سكان المجتمع المحلي في تجربة تنمية منطقة القصبي بالمشاركة ١٦ ألف نسمة، الأمر الذي يسر الوصول للمجتمع المحلي وسرعة اجراء المسوحات الاجتماعية لتحديد أولويات المجتمع. كما ان محدودية المجتمع ساعدت على انخفاض التمويل المطلوب لأعمال التنمية. وأمكن ايجاد قنوات للاتصال بين السكان والحكومة لايصال مشاكلهم والتعبير عن آرائهم. كما استطاعت جمعية الارتفاع بالبيئة العمرانية، المنظمة غير الحكومية صاحبة المبادرة في تنمية المنطقة، من استقطاب بعض الشباب وتعريفهم بعملية التخطيط بالمشاركة وتكوين مجموعة الارتفاع البيئي. كما استطاعت البرامج الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من الوصول إلى الفئات المستهدفة. حيث تتنوع هذه البرامج من تنمية الوعي البيئي من خلال إنشاء فريق كشافة البيئة من تلاميذ المدارس، ورعاية الأطفال وتنمية مهاراتهم، وبرامج لرعاية المرأة وبناء قدراتها وتدريبها على مهارات مهنية وحرف يدوية وصناعات منزلية. هذا بالإضافة إلى برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وحملات الصحة والتغذية.^١

تجربة تنمية بولاق الدكور بالمشاركة الشعبية:



شكل (١-١) وجود جمعية تنمية المجتمع المحلي في الشارع ساعد على مشاركة المجتمع، المصدر: الباحثة

تم البدء بالتنمية العمرانية لشارع صغير كمشروع استرشادي تجريبي بالمنطقة وهو شارع آل عامر. واعتمد تنفيذ هذا البرنامج على مشاركة الأهالي من حيث تحديد أولويات التنمية وكذلك المشاركة في التمويل والتنفيذ. حيث تم تنفيذ عدد من البرامج العمرانية من طلاء للمنازل، وتحسين الفراغات العمرانية، وازالة القمامه وتشجير الشارع. ويمكن ملاحظة المتابعة المستمرة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية لإحداث تنمية حقيقة للمجتمع. كما تم متابعة ما تم تنفيذه لحفظه عليه من أي تعديات. الأمر الذي ساعد على استدامة التنمية حتى الان واستمراريتها. وقد يرجع ذلك إلى ترابط الأهالي



شكل (٢-١) شارع آل عامر قبل وبعد التطوير، المصدر: GTZ



شكل (٣-١) شارع آل عامر بعد الانتهاء من العمل بحوالي ثلاثة أعوام وما زال الشارع محتفظاً بالتطوير الذي تم، المصدر: الباحثة

بالشارع وانتمائهم لشارعهم ومشاركتهم فعلياً في عملية التنمية. مما يمكن معه تقييم التجربة باعتبارها ناجحة إلى حد كبير. (شكل ١-١)

وساعدت الصيانة المستمرة في شارع آل عامر على الحفاظ على المباني ونظافة الشارع. حتى أنه عندما تم بناء مسجد جديد بالشارع تم طلاؤه بنفس الألوان للحفاظ على الصورة البصرية للشارع التي يعتز بها الأهالي ويفخرون بمنطقتهم. (شكل ٢-١) و(شكل ٣-١)

أما عندما اراد المشروع التوسيع في البرنامج

وتطبيقه على نطاق أوسع في شارع زنين، لم يحقق المشروع أيا من إنجازات المشروع التجربى. فعلى الرغم من تلبية احتياجات الأهالي من حيث تدهور منطقة السوق والاختناق المروري وغياب الأرصفة والمناطق الخضراء وتنفيذ هذه الاحتياجات على مراحل لاختبار مدى استجابة الأهالي للتغير الحادث. (شكل ٤-١) إلا أن التنمية العمرانية لشارع ترعة زنين لم تنجح على أي مستوى بل على العكس من ذلك تركت انطباعاً سيئاً عند المجتمع المحلي عن المشروع وأهدافه. وذلك لعدة أسباب منها عدم كفاية البرامج الاجتماعية لإحداث تغيير حقيقي بالمجتمع وقصر مدة هذه البرامج (٦ أشهر فقط). كما أن شارع ترعة زنين يمثل أحد الشوارع الرئيسية للمنطقة مما يستتبع مرور عدد كبير من الأفراد من خارج المجتمع المحلي به يومياً، وكثرة عدد عربات الميكروباص، وعدم وجود قوانين تحكم تصرفاتهم.



شكل (٤-١) تم وضع بدورات مؤقتة لقياس رد فعل الناس للتصميم المقترن، المصدر: GTZ



شكل (١-٥) بالرغم من استشارة الأهالي واختبار التصميم المقترن إلا أنه بعد الانتهاء من المشروع بثلاثة أشهر فقط تم تدمير ما تم من تطوير على أيدي موظفي الحى أنفسهم، المصدر: الباحثة



شكل (١-٦) شارع ترعة زينين وقد أزيلت تماماً أعمال التحسين العمارنى عام ٢٠٠٥ ، المصدر: الباحثة.

الأمر الذي عاد بالسلب على ما تم تنفيذه من تنمية. كما أن إزالة الكثير من المناطق الخضراء كانت على يد حي بولاق الدكرور، لعدم اقتناع الجهات المسئولة بما تم تنفيذه ورؤيتهم المختلفة. ولذا فقد تعدّت الأسباب التي أدت إلى تدمير ما تم تنفيذه بعد أقل من ثلاثة أشهر على الرغم من معارضه أصحاب المنازل وال محلات المطلة على الشارع لهذا التدمير. كما تم إزالة السوق الذى تم تنفيذه بسبب احتجاج الباعة على التصميم الخاص به، وعدم مناسبته لطرق العرض والطلب الخاصة بالمجتمع

(شكل ١-٥) الأمر الذي يعني عدم نجاح المشروع في الوصول للمجتمع المحلي واسراركه في تنمية المنطقة بصورة فعالة. هذا بالإضافة إلى عدم تناسب الأدوات والمداخل التي تم استخدامها في المشروع التجريبي للتعامل مع نطاقات أرحب وعدد سكان أكثر. (شكل ١-٦)

تنمية منطقة الأستينو، ليما، بيرو



شكل (١-٧) منطقة الاستينو مقامة على تل وتتنسم بالكثافة العالية، وتلاصق البيوت، المصدر: www.web.mit.edu

ساعد عدد السكان المحدود، والذي بلغ ٦٠٠٠ نسمة، المجتمع على تنظيم نفسه ورفضه للمخطط الذي اقترحته الحكومة بمشاركة سلبية من المجتمع. فقد كانت الحكومة تشجع من خلال هيئاتها على تكوين لجان الشارع أو المربع السكني، ثم انتخاب هذه المجموعات في مجتمعاتها للجنة للتنمية والتطوير. ولكن عمل قادة هذه اللجنة مع السلطات الحكومية، وقاموا باتخاذ القرارات دون استشارة الأهالي. فقام أفراد المجتمع بعزل هؤلاء الأعضاء ووقف المخطط على الرغم من

الحكم العسكري للبلاد بحجة سوء ادارتهم للمنج. ثم تعاقدوا على مساعدة احدى المنظمات غير الحكومية (مركز

الدراسات والمشروعات العمرانية) وانتخاب لجنة للتنمية والتطوير جديدة. وفي إطار المخطط الذي تم تطويره من خلال اجتماعات مطولة مع جميع لجان المنطقة والمناقشات الطويلة والممتدة لكل قرار، تم هدم بعض المباني لایجاد فراغات مفتوحة، وتنميط قطع الأرضي، وتخفيض الكثافة بنقل عدد من السكان لقطعة أرض مجاورة تمأخذ موافقة قانونية بتخصيصها واحتياحها واحتلالها وتأمينها لحين الانتهاء من اجراءات التخصيص. (شكل ١ - ٧) كما تم تحسين طرق الوصول للمنطقة وتركيب شبكة للصرف الصحي.^٦ وبوضوح شكل (٨-١) أعمال التحسين التي تمت في المنطقة، والفرق في مستوى البيئة العمرانية بين عامي ١٩٦٥ و٢٠٠٥.



شكل (٨-١) اختلاف حالة الشوارع بعد تنفيذ أعمال التحسين، المصدر: ElAugustino (2005)

كما أن عددا من تجارب تنمية المناطق الالرسمية واجهت انخفاضا في مستوى نجاحها وتوقفها عند محاولة توسيعها على نطاقات واسعة بسبب اعتمادها على التمويل الخارجي دون مشاركة من المجتمع في التمويل. بالإضافة إلى طبيعة البرامج المنتهجة التي تتطلب دعما ماديا من الدولة عند تنفيذها في المناطق الريفية والتي تعجز الدولة عن توفيره، مثل برنامج تنمية المناطق الالرسمية بسان خوسيه، كولومبيا FUPROVI's ومشروع تنمية المناطق الالرسمية Habitat Popular Urbano Program, San Jose', Costa Rica بمدينة رسيف بالبرازيل PREZEIS program, Recife, Brazil^٧.

٢-٢-٢- تجارب التعامل مع المناطق الممتدة

وعدلت بعض التجارب إلى تقسيم المنطقة الالارسنية محل التنمية إلى وحدات أصغر. وانتهت كل تجربة مدخل أو معيار مختلف للتقسيم، وايجاد وحدات أصغر تيسير من عملية مشاركة المجتمع المحلي.

تنمية منطقة المنيرة الغربية:



شكل (٩-١) منطقة المنيرة الغربية بمساحة ٨٨٠ فدان،
المصدر: محمد فتحي (٢٠٠٠)

(٩) ويمكن ملاحظة أنه في ظل غياب دور الحكومة في المنطقة كان المجتمع قد نظم نفسه في جمعيات أهلية أساسها المسجد لتقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة، المياه، والمساجد، وفصول لمحو الأمية وتقديم الاعانات الاجتماعية.^٥

تنمية منطقة عزبة وعرب الوالدة:



شكل (١٠-١) التسويق العرائني لمنطقة عزبة وعرب الوالدة،
المصدر: www.kh.google.com

بلغ مساحة المنطقة ٣٧٠ هكتار (٨٨٠ فدان) وعدد سكان حوالي ٣٧٠ ألف نسمة، وقد تم تقسيمها إلى عدة قطاعات على أن تكون متجانسة مع ظهور القيادات الطبيعية من الأهالي في كل قطاع. وذلك من أجل بناء جسور الثقة والتعاون بين السكان والحكومة، وبين السكان وبعضهم البعض. وقد تم استثمار العدد الكبير من المقاولات بعمل توعية تتفقيفية وتشكيل هيكل للمشاركة الشعبية يتولى القيام بالأعمال المطلوبة والعاجلة، مع حصر المشكلات والتعرف على الاحتياجات الملحة التي يعاني منها السكان.^٦ (شكل ١-١)

بلغ عدد السكان بالمنطقة ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٤ وهو أحد عوامل اختيار جمعية الرعاية المتكاملة لمنطقة لتنميتها. (شكل ١٠-١) حيث تعتبر منطقة متوسطة الحجم تمثل مجالاً جيداً لبداية قوية للبرنامج، و اختيار الأدوات والأساليب التنموية الملائمة لاستخدامها بعد ذلك في مناطق أخرى بعد نجاحها. وقد تم تقسيم المجتمع إلى ستة أجزاء متساوية تقريباً في عدد الشوارع باستخدام الخرائط، وذلك لجمع البيانات وتحديد العينة. كما كان هناك اعتماد على المساجد الموجودة بالمنطقة لنشر المعلومات وجعلها نقطة ارتكاز للتنمية. وتم تكوين لجان متخصصة من التنفيذيين وممثلي المجتمع المدني والجهات المانحة

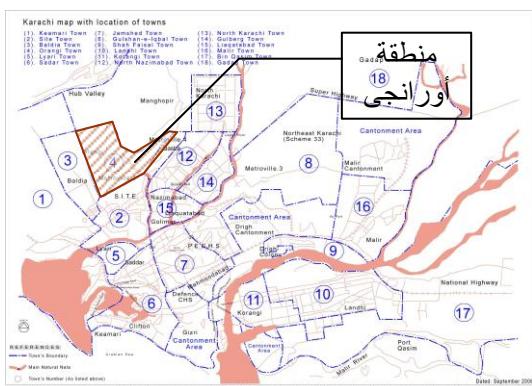


شكل (١١-١) مشاركة اللجان المختلفة في اعداد المخطط التفصيلي للمنطقة، المصدر: www.egypt-urban.de

(شكل ١١-١)

والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص مع جمعية الرعاية المتكاملة والبرنامج المصري الألماني للتنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية. وبلغ عدد هذه اللجان ستة لجان في مجالات التعليم، الصحة، الشباب والرياضة، البيئة، التنمية الاقتصادية، والخدمات المحلية. ومن خلال مجموعات مناقشة للمشاركين المختلفين تم تحديد الأولويات وخطوة العمل المطلوبة.^٦

تنمية منطقة أورانجي، كراتشي، باكستان:



شكل (١٢-١) موقع اورانجي بالنسبة لمدينة كراتشي،
المصدر: www.oppinstitutions.org

في باكستان عند ظهور مبادرة لتنمية منطقة أورانجي بكراتشي، والتي يبلغ عدد السكان بها حوالي ٩٠٠ ألف نسمة (وصل إلى ١.٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٥)، كان أحد أهم مبادئ المشروع هو الاعتماد على إنشاء منظمات اجتماعية واقتصادية محلية لإعادة الشعور بالانتماء لأفراد المجتمع. (شكل ١٢-١) وطبقاً لطبيعة المشروع الذي عنى بالمقام الأول بتنفيذ شبكة للصرف الصحي بالمنطقة، والذي مثل الأولوية الملحة للمجتمع المحلي، اعتبرت وحدة المجتمع هي الحارة



شكل (١٣-١) احدى الاحارات قبل العمل وبعده، المصدر:
www.oppinstitutions.org

المكونة من ٢٠ إلى ٣٠ منزللاً كوحدة صغيرة ومتماستكة، حيث يوجد حوالي ٧٢٨٩ حارة موزعة على ١١٣ تجمع. مما ساعد على التغلب على مشكلة عدم الثقة بين الأهالي. كما أن القيادات التي تعمل على مستوى المجاورة السكنية لن تشعر بتهديد لمكانتها عند حصر المشروع في حارة واحدة كل مرة. فكانت كل حارة تقوم بتنفيذ ببارات في كل منزل وتركيب مواسير صرف تحت الأرض

تصل حتى أقرب مصرف طبيعي. وقد قامت حوالي ٦٤٦٠ حارة بانشاء مصارف مغطاة ودورات مياه بالمنازل. (شكل ١٣-١) (شكل ١٤-١)



شكل (٤-١) يتم الصرف على قنوات صرف طبيعية مفتوحة،
المصدر: www.urckarachi.org



شكل (٥-١) حجم المنطقة الكبير استلزم مشاركة الحكومة
لتنفيذ الأعمال المركزية،
المصدر: www.oppinstitutions.org

وتوصى بعض الدراسات بالتفكير في إقامة جمعيات أهلية من السكان المقيمين في المنطقة، ويمكن أن يشكل كل شارع أو مربع سكني جمعية أهلية، على غرار فكرة اتحاد المالك، تكون مهمتها القيام بالأنشطة الخدمية والحرفية الصغيرة، مثل الصيانة والاصلاح، والتعامل مع الأجهزة المحلية فيما يتعلق بشؤون المنطقة أو المربع السكني.^٩

فمن مشاكل التنمية الحضرية أن العاملون بهذا المجال يواجهون مشكلة من أهم المشاكل المنهجية في تحديد وحدة الدراسة أي المجتمع الذي يعملون معه. وذلك لأن الناس في المناطق الحضرية لا يرتبطون معاً في الاقامة وينقصهم الشعور بالانتماء.^{١٠} الأمر الذي يصعب معه التعرف على الاحتياجات وتحديد أكثرها الحاجة، والتوفيق بين متطلبات فئات المجتمع المختلفة، خاصة مع اتساع المنطقة الالرسمية وزيادة عدد سكانها وتتنوع خصائصهم وخلفياتهم.

ويجب ملاحظة أنه عند تقسيم المجتمع إلى وحدات، ثم تمثيل هذه الوحدات في لجان من خلال ممثلي كل منطقة، ثم تكوين لجان متخصصة في مجالات التنمية المختلفة، من المهم لاتخاذ القرارات المصيرية ضمان عرض المقترنات الخاصة باللجان على القاعدة التي يمثلونها، حتى لا يتحكم أعضاء اللجان في المجتمع وصورته. وقد يكون ذلك من خلال عرض هذه اللجان لما يؤكّد علىأخذ عملية تصويت أو استفتاء بمشاركة الأهالي فعلياً. لذا تتمثل الاشكالية في كيفية تحديد الحجم الأمثل للمجتمع المحلي، من أجل تقسيم مناطق الاسكان الالرسمى إلى نطاقات أصغر يسهل التعامل معها. فما هي العوامل التي تحدد الحجم المثالى للمجتمع المحلي؟ وما هي العوامل التي تعرف حدود المجتمع المحلي عند تقسيم المناطق الالرسمية؟

أما عند القيام بعمل مصارف ثانوية لتجميع الصرف من الحواري البعيدة عن أي مصرف طبيعة، تم التعامل مع وحدة أكبر مناسبة للأعمال المطلوب تنفيذها وكانت تمثل دائرة مماثلة للمجالس المحلية. ولكن حجم المنطقة الكبير حتم مشاركة الحكومة بصورة فعالة، وتأكيد امكانية تكامل التنمية في المجتمع المحلي مع آلية التخطيط الخاص بالحكومة. (شكل - ١)^{١٥} ويؤكد المشروع على أهمية عدم البدء بمستوى المجاورة أو المنطقة ككل، بل بوحدة أصغر لتلافي حدوث تضارب في الريادة واتهامات بعدم الأمانة وتضارب الاهتمامات.^٧ كما يجب أن تتميز وحدة المجتمع بكونها ذات مقياس صغير يتنسم بالمحليّة والمرؤنة، وفي ذات الوقت كبيرة بشكل كافٍ حتى تكون فعالة.^٨

ويوضح جدول (١-١) المعايير المختلفة التي اتبعت في تقسيم التجارب المختلفة.

ويوضح جدول (١-١) المعايير المختلفة التي

اتبعت في تقسيم التجارب المختلفة.

^٩ ومن مشاكل التنمية الحضرية أن العاملون بهذا المجال يواجهون مشكلة من أهم المشاكل المنهجية في تحديد وحدة الدراسة أي المجتمع الذي يعملون معه. وذلك لأن الناس في المناطق الحضرية لا يرتبطون معاً في الاقامة وينقصهم الشعور بالانتماء.^{١٠} الأمر الذي يصعب معه التعرف على الاحتياجات وتحديد أكثرها الحاجة، والتوفيق بين متطلبات فئات المجتمع المختلفة، خاصة مع اتساع المنطقة الالرسمية وزيادة عدد سكانها وتتنوع خصائصهم وخلفياتهم.

^{١٠} ويجب ملاحظة أنه عند تقسيم المجتمع إلى وحدات، ثم تمثيل هذه الوحدات في لجان من خلال ممثلي كل منطقة، ثم تكوين لجان متخصصة في مجالات التنمية المختلفة، من المهم لاتخاذ القرارات المصيرية ضمان عرض المقترنات الخاصة باللجان على القاعدة التي يمثلونها، حتى لا يتحكم أعضاء اللجان في المجتمع وصورته. وقد يكون ذلك من خلال عرض هذه اللجان لما يؤكّد علىأخذ عملية تصويت أو استفتاء بمشاركة الأهالي فعلياً. لذا تتمثل الاشكالية في كيفية تحديد الحجم الأمثل للمجتمع المحلي، من أجل تقسيم مناطق الاسكان الالرسمى إلى نطاقات أصغر يسهل التعامل معها. فما هي العوامل التي تحدد الحجم المثالى للمجتمع المحلي؟ وما هي العوامل التي تعرف حدود المجتمع المحلي عند تقسيم المناطق الالرسمية؟

جدول (١-١) المعابر المنتهجة في تقديم بضم تجربة تنمية المجتمع المحلي

المشروع	حجم المجتمع	عدد الوحدات المقسمة	طبيعة الوحدة وحاجها	مرجعية التقسيم	تقسيم اضافي لتبسيير المشاركة	نجاج المشروع	تعليق
القصبجي	١٦٠٠٠	—	—	—	منطقة صغيرة	نجاج	
El Augustino	٦٠٠٠	—	—	شارع صغير	مجتمع صغير شجعت الحكومة على تكريم لجان له	نجاج	
بلاك الدكرور	٦٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	مشروع ارشادي للحسينين	مشروع ارشادي للحسينين	وحدة مترابطة يسررت مساراته السكان	نجاج	
فراخ عمر ادی	٣٧٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠٠	المناطق السكنية لتحسين تجربة نموذج لتحسين	شارع رئيسى	حجم كبير لم يسرر مساراته أصحاب المصلحة الحقيقية	لم ينجح	
المغيرية الغريبية	٣٧٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠٠	وحدات متجانسة عمر ادیا وطبقا لقيادات المحلية	وحدات متجانسة عمر ادیا وطبقا لقيادات المحلية	للساقية والوصول الى افراد المجتمع المحلي	نجاج	
المرحلة الثانية	٦	٦	وحدات مرتقبة مراحل مشروع الاحال	وحدات مرتقبة مراحل مشروع الاحال	تقسيم متربط بحركة التتفقد وليس مشاركة المجتمع المحلي	فكرة تحطيمية	
عربة وعرب الوالدة	١٠٠٠٠٠	٦	بعض احال التتفقد	تقسيم عمر ادیا طبقا للشوارع باستخدام الخرائط	تكمين "الجان من شخصية من التقنيين وممثل المجتمع المدني والجهات المانحة والجمعيات الأهلية والقطاع فى مجالات التعليم، الصحافة، الشباب والرياضة، البيئة، التنمية الاقتصادية، والخدمات المحلية	نجاج	
منطقة أورانجى	٩٠٠٠٠٠	٢٠	الحارة المكونة من ٢٠ الى ٣٠ منزلًا	طبيعية مشروع تفزي شبكية صرف صحي	تجسيم الحالات طبقا لدائرة مثل المجالس المحلية والأعمال التي ينفذها الأهالى	نجاج	

المصدر: الباحثة

١- ٣ التسيير بين الجهات والمشروعات المختلفة

ان تدهور البيئة العمرانية في المناطق الالارسنية يستدعي تدخل من أجل تطوير وتحسين نواحي عديدة من مبان وفراغات عمرانية ونسيج المنطقة وطرق ومرافق وخدمات صحية وتعليمية وغيرها طبقا لاحتياجات أولويات المجتمع المحلي. الأمر الذي يعني تعدد المشروعات التي يتم تصميمها وتنفيذها في المنطقة الواحدة. كما أن من عوامل نجاح مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالارسنية وجود برامج تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية من أجل احداث تحسن حقيقي في المجتمع المحلي وضمان استمرارية عملية التنمية. هذا بالإضافة إلى ضرورة تكامل المشروعات المنفذة في إطار المجتمع المحلي مع المحيط العمراني ومخططات الدولة. وادراج الجهود الذاتية المحلية داخل برامج التنمية ومستويات التخطيط الأعلى لعدم تكرار الأعمال، والاستفادة القصوى من الموارد المحدودة المتاحة.

١-٣-١ اختلاف قدرات وتوجهات المجموعات المشاركة المختلفة

يواجه المخطط في إطار عمله في عملية تنمية المجتمع المحلي عددا من العوائق والتحديات التي تحد من قدرته على تيسير تحقيق تنمية فعلية للمجتمع، والارتقاء بالمحيط العمراني له. ففي العديد من الأحيان تمثل مرحلة التعرف على المجتمع المحلي وتبعة جهوده إشكالية حقيقة له، حيث يعجز عن الوصول الفعلى إلى أفراد المجتمع المحلي ومشاركتهم الفعالة في عملية التنمية. فعدم إمامه بخصائص المجتمع وطبيعة أنساقه الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية الحاكمة، يجعله لا يعرف من أين يبدأ. كما أنه كثيرا ما يتعامل مع كيانات وقيادات لا تمثل المجتمع، أو تعبر عن أولوياته. ومن ثم تظهر الحاجة إلى إيجاد آلية تمكنه من الوصول إلى المجتمع المحلي الفعلى كمرحلة ممكنة من تيسير مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية.

كما واجهت العديد من مشروعات تنمية المجتمع المحلي صعوبة الوصول إلى مقترنات للتنمية بمشاركة فعالة لأصحاب المصلحة الحقيقة، أو تنفيذ التصميمات والمقترحات التي شارك أصحاب المصلحة الحقيقة في تطويرها. حيث يصطدم المخطط بقدرات المجتمع الفاقرة أو غير الملائمة للقيام بالأعمال المطلوبة. الأمر الذي يستدعي التوفيق بين قدرات المجتمع وما يمتلكه من أرصدة، والمهام المختلفة الازمة للقيام بعملية التنمية، والتيسير التنفيذ الفعلى للمخطط والمشروعات المقترنة.

وتتسم عملية تنمية المجتمع المحلي بتعدد الجهات المشاركة من جهات حكومية واستشاريين وأهالي وجهات مانحة ومؤسسات غير حكومية وجمعيات أهلية وهيئات بحثية وقطاع خاص ورجال الأعمال وجهات رقابية وأجهزة اعلام. فكل من هذه الجهات دور في عملية التنمية إذا تم على أكمل وجه ساعد في إنجاح عملية التنمية ورفع كفاءتها. وتختلف أدوار كل جهة ومستويات مشاركتها وكذلك أولوية دورها على مر عمر البرنامج التنموي. بالإضافة إلى العلاقات المختلفة التي تربط هذه الجهات المشاركة ومدى تعونها واتحادها في مواجهة المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي. الأمر الذي يزيد المشكلة تركيبا وتعقيدا من حيث عمل الجهات

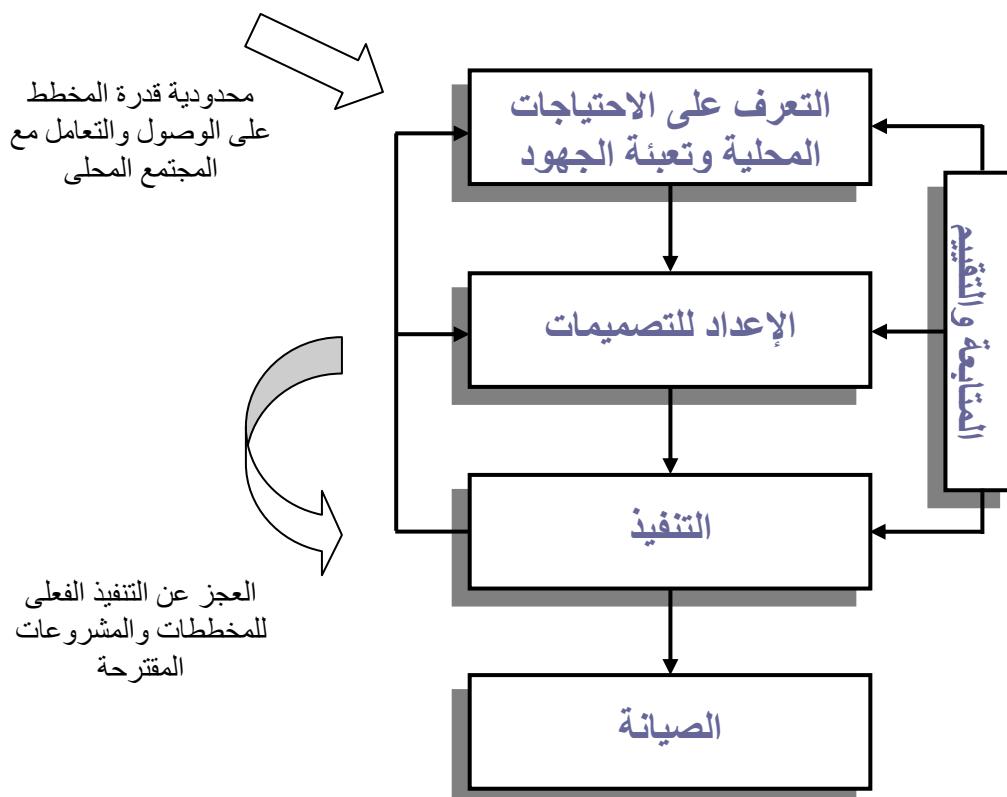


شكل (١٦-١) تعدد واختلاف أوجه نظر الجهات المشاركة المختلفة،
المصدر: German; D. and Gohl; E. (1996)

المشاركة ذات الرؤى والتوجهات المختلفة معاً بصورة فعالة وتحقيق أعلى كفاءة من الموارد المادية والبشرية المتاحة. (شكل (١٦-١))

الأمر الذي يمثل عيناً على المخطط في كيفية التعامل مع هذه الجهات المتعددة، وذوى الثقافات والخلفيات والقناعات المختلفة. فالوساطة بينهم والتنسيق بين إسهاماتهم ورؤاهم يمثل عاملأ أساسياً في إنجاح عملية تنمية المجتمع المحلي، والتنفيذ الفعلى للمخططات والمشروعات المقترحة. ومن ثم

إصلاح إحدى أوجه القصور في عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية. ويوضح شكل (١٧-١) اشكالية الوصول إلى المجتمع المحلي، ومحدودية قدرة المخطط في التعامل معه، كذلك وجود فجوة بين المخططات التي يتم إعدادها والتنفيذ الفعلى لها.



شكل (١٧-١) قصور الوصول إلى أفراد المجتمع وتحقيق مشاركته الفعالة في عملية تنمية المجتمع المحلي،
المصدر: الباحثة.

١-٣-٢- التجارب السابقة في التنسيق بين الجهات المشاركة المختلفة

تجربة تنمية الأجيستينو بليما، بيرو:

كان قصور عمل لجنة التنمية والتطوير المنتخبة من أفراد المجتمع المحلي في التوفيق بين أولويات المجتمع المحلي والمخطط الذي وضعته الحكومة قد أدى إلى رفض المجتمع للمخطط المقترن ووقف تنفيذه. الأمر الذي دعا الأهالي إلى تنظيم أنفسهم واعادة انتخاب هذه اللجنة والتعاقد مع منظمة غير حكومية للتعاقد مع المتخصصين المختلفين من أجل تطوير مخطط متواافق مع أولويات واحتياجات المجتمع المحلي. فعملت المنظمة غير الحكومية كمساند لبرامج المجتمع المحلي بدلاً من دورها كوصى عليه مما أدى إلى نجاح المشروع بصورة كبيرة، والتغلب على محدودية قدرة الأهالي على العمل بمفردتهم. إلا أن غياب دعم والتزام الحكومة في هذه المرحلة أدى إلى صعوبة التغلب على بعض المعوقات الخارجية المؤثرة على عملية التنمية.^{١١} ولذا توضح التجربة أهمية تنظيم المجتمع في هيكل فاعلة تستطيع التحرك والقيام بخطوات فعالة لاحادث وتنفيذ التنمية المطلوبة المتواقة مع رؤية أفراد المجتمع المحلي. كما تؤكد على ضرورة وضوح أدوار الجهات المختلفة، وتناسقها، وتضافر الجهود جميعها، خاصة الجهات الحكومية للتغلب على المحددات الخارجية، ودعم المبادرات المحلية.

تنمية منطقة أورانجي، كراتشي، باكستان:



شكل (١٨-١) على الحكومة أن تنشئ محطات لمعالجة مياه الصرف، المصدر: www.urckarachi.org

كانت الهيئة البحثية صاحبة المبادرة لتنفيذ مشروع التنمية تشرط على ساكني كل شارع بريد الانضمام لبرنامج التنمية، أن ينظموا أنفسهم للحصول على الدعم الفني من البرنامج لتنفيذ أعمال شبكة الصرف في شارعهم. وقد حتم مقياس المجتمع الكبير مشاركة الحكومة بصورة فعالة وامكانية تكامل استراتيجيات التنمية في المجتمع المحلي مع آلية التخطيط الخاص بالجهات الحكومية. (شكل ١٨-١)



شكل (١٩-١) قيام السلطات بالمشاركة في تنفيذ المصارف المجمعية، المصدر: www.oppinstitutions.org

وشكل (١٩-١) كما أوضحت التجربة ضرورة تكامل وتعاون المتخصصين مع المجتمع المحلي، لايجاد آلية عمل وتكنولوجيا ملائمة ل القيام بالأعمال المطلوبة. فخضوع معظم برامج التنمية للمتخصصين من الطبقات الأعلى وفرضهم للمواصفات الفنية والتكنولوجيا ذات المقاييس العالمية، مع عدم درايتهم الكاملة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بالمناطق الالرسمية، يؤدي إلى قصور أو عجز المجتمع المحلي عن الالتزام بهذه المواصفات غير المتواقة. كما أن أفراد المجتمع المحلي يفتقرن إلى أدوات وأدوات البحث



شكل (٢٠-١) تطوير لـ تكنولوجيا ملائمة للقدرات والمهارات
المحلية، المصدر: www.oppinstitutions.org

الى الرغم من أسلوب التنفيذ فى المشروع الذى كان ينفذ أعمال شبكة الصرف الصحى فى كل حارة على حد دون وجود مخطط عام، الأمر الذى كان يعتبره المخططون دافع قوى لحدث كارثة، الا أنه بسبب الابتكار والتحوير فى اساليب الممارسة الهندسية، لم تحدث أية كارثة.^{١٢} مما يؤكد على أهمية تطوير المعارف والتقييات لتناسب كل منطقة، وبناء قدرات المخططين والمهندسين على استخدام لغة والعمل بأساليب بديلة أكثر توافقا مع متطلبات المجتمع المحلي والقدرات الفنية المتوفرة.(شكل ١)

قانون مشاركة الشعب في بوليفيا:

قد يكون تعريف أدوار الجهات المشاركة يحدده قانون قومي مثل قانون مشاركة الشعب People's Participation Law فى بوليفيا، حيث يحدد أسلوب تخطيط الموازنة بالمشاركة وكذلك مستويات التخصيص levels of transfer للأموال التى يتم توجيهها. الأمر الذى يساعد على وجود عملية ذات مستوى قومى تمتلك آليات ذاتية للاستقرار وتوقع الأداء. ولكن تكمن المشكلة عند التطبيق فى الواقع المحلى. الا أن أهمية هذا القانون تتمثل فى ربطه لمفهوم اللامركزية وتخصيص الموازنة والمشاركة فى اطار قانونى قومى. وكذلك يوفر الاعتراف القانونى بتنظيمات المجتمع، ودور محليات فى تلقى الميزانيات ونصيبها من الاستثمار القومى، وأيضا حجم الاستثمار فى القطاع المجتمعى. وذلك على العكس من الوضع فى البرازيل حيث تقوم محليات بتحديد حجم الموارد التى يتم توجيهها للتنمية فى اطار تخطيط الموازنة بالمشاركة فى عام محدد، مما يعنى تحكمها فى هذه العملية.^{١٣}

برنامج جارابيرانجا The Guarapiranga Program فى ساو باولو بالبرازيل:

قام المعمارى بدور المنسق وال وسيط بين فريق الدعم الاجتماعى والبلدية. وحيث أن مشاركة المجتمع بخصائصه الاجتماعية عامل أساسى فى عملية التنمية، فان ذلك يستدعي تغييرا راديكاليا فى الجوانب التقنية والفنية والإدارية لأسلوب عمل المعمارى عن ما هو معتمد فى المدينة الرسمية.^{١٤} كما كان النظام المؤسسى المتبع افقيا، بحيث تتولى كل جهة مشاركة مسئولية مكون أو مشروع معين تحت وحدة تنسيق عامة على مستوى المحافظة. وذلك لتلافى تداخل أعمال البنية الأساسية من صرف صحى وطرق ومياه وصرف أمطار، والعمل على تحسين كفاءة التنفيذ.

برنامج الارتفاع بالعشوانيات في ريو دي جانيرو بالبرازيل:

قامت سكرتارية الاسكان بتقسيم العاملين لديها الى فرق تكون من مدراء المشاريع، وذلك بغرض صياغة الخطط ووضعها حيز التنفيذ. وتركز دور مدراء المشاريع في التحقق من أن عملية تطوير المشاريع وتنفيذها تتم في ضوء الأسس والقواعد المتعارف عليها في عملية طرح العطاءات في البرازيل. كما كانوا همزة الوصل بين فرق التخطيط الذي تركز دورهم في اعداد مشاريع مفصلة وخطط للتدخل، ومقاتلي البناء الذين فازوا بحق تنفيذ المشاريع، والجمعيات الأهلية الممثلة للمستخدمين والمستفيدن النهائيين. كما عمل مجموعة من المهندسين المعماريين والمخططين كمستشارين ووسطاء بين الحكومة من جانب والسكان من جانب آخر.^{١٥}

برنامج التنمية بديلين، كولومبيا PRIMED Program, Medellin, Colombia

اعتمد البرنامج على المدخل الشامل والمرتكز على منطقة محددة بدلاً من قطاع معين، وذلك لتنافل الكلفة بنسبة تتراوح بين ١٥% - ٢٥% عن طريق الادارة الجيدة والتسيير. كما ركزت التجربة على التخطيط بالمشاركة في التنمية العمرانية لضمان كفاءة الاستثمار، وأيضاً احتواء المبادرات المحلية التي يمولها البرنامج داخل مخطط المنطقة. واهتم البرنامج بأسلوب الحكم governance & governability والاعتراف المتبادل بين الحكومة المحلية وأفراد المجتمع المحلي وتنظيماته. وكذلك التركيز على تصميم البرنامج بحيث يشجع السلطات والمسؤوليات المشتركة.^{١٦}

برنامج الارتفاع بالمجتمع في تيجانا بالمكسيك Community Upgrading Program, Tijuana, Mexico

كان برنامج الارتفاع يفتقر إلى التنسيق بين البلدية، وعملها في رصف الطرق وخطط الدولة للبنية الأساسية. بالإضافة إلى أن برامج التنمية الأخرى الخاصة بالخدمات، والتي تدار بأسلوب اشتراكي على مستوى الدولة، لم تستمد من الإمكانيات والآليات التي طورتها البلدية في إطار عملها مع المجتمع المحلي.^{١٧} وانحصر دور الجمعيات الأهلية في القطاعات الاجتماعية التقليدية من صحة وتعليم واعانة محرومین، دون وجود دور لها في قطاع الاسكان والتنمية العمرانية. وافتقد المشروع أيضاً قناة لمشاركة الجمعيات الأهلية أو القطاع الخاص.

مشروع نوڤوس الاجادوس بالبرازيل Novos Alagados Project, Salvador Bahia, Brazil

من الأدوات التي تشجع الاتصال بين الخبراء وأفراد المجتمع استخدام انظمة المعلومات الجغرافية GIS للتخطيط والتحكم في أنشطة المشروع. الأمر الذي يسهل تشكيل رؤية مشتركة عن المشكلات، وتقليل الوقت المطلوب للتخطيط، مع تحسين أداء وجودة المشروع كما ظهر في هذا المشروع.^{١٨}

تنمية حى الشويفات وحى السلوم لبنان:

قد تعمل أكثر من منظمة غير حكومية في تنمية منطقة واحدة، مما يستلزم وجود تعاون وتنسيق بين جهودها وبرامجها. فعند تنمية حى الشويفات وحى السلوم بعد انتهاء الحرب الأهلية، كان هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تنمية المنطقة. إلا أن اختلاف خلفياتها السياسية والدينية وأيضاً أجنداتها الخاصة، وافتقار وجود وساطة بينها، أدى إلى عدم التنسيق بينها. وذلك بالرغم من الحاجة الملحة لتضافر

جهودها في ظل الموارد المادية المحدودة، ولتجنب حدوث تداخل بين المشروعات والخدمات. وهذا يتضمن تداول المعلومات والتقييم والمتابعة المستمرة لضمان تحقيق أولويات المجتمع المحلي.^{١٩}

وهناك بعدها آخرًا في عملية التنسيق بين الجهات العاملة المختلفة، وهو بناء قدرات العاملين بها على العمل التعاوني. ويظهر ذلك جلياً في أداء الجهات الحكومية التي تحتاج لبناء قدرات العاملين بها في كيفية التعامل مع المجتمع المحلي. وتحسين أسلوب الادارة بهذه الجهات وكذلك توعية العاملين بأهمية المرونة عند تطبيق القوانين واللوائح، وانتهاء نظاماً لامركزياً في اتخاذ القرار، من أجل الاستغلال الأمثل للموارد والتوافق مع التقنيات البديلة المناسبة للمجتمع المحلي في المناطق الالارسمية. هذا بالإضافة إلى التنسيق بين البلديات والمحليات المختلفة التي تمثل إقليماً واحداً حتى يتسعى لعملية تنمية المجتمع المحلي في كل منطقة أن تصبح مستدامة.

١-٤ قصور عمليات التقييم وعدم الاستفادة من مخرجات التقييم

ان عملية تنمية المجتمع المحلي باعتمادها على المشاركة الفعالة للأهالى تفترض أن هذه المشاركة ستكون الدعامة الأولية لضمان استدامة التنمية. ولكن ينبغي عدم الاستهانة بمرحلة المتابعة والتقييم لما تم تنفيذه من أعمال كركيز أساسى ايضاً فى استدامة التنمية. فمشروعات تنمية المجتمع المحلي مشروعات غير منتهية وتتميز بديناميكية مستمرة، مما يستتبع التقييم المستمر لما يتم من تنمية، لمواصلة الأعمال وتصحيح المسار اذا لزم بما يحقق فاعلية أعلى في الأداء. الا أن من نواحي قصور عملية تنمية المجتمع المحلي في مصر غياب عملية التقييم والمتابعة لهذه المشروعات. بالإضافة الى انه عند تنفيذها يلاحظ أن عمليات التقييم لمشروعات التنمية المجتمعية تعانى من مشكلتين أساسيتين: أولهما عدم قياس النجاح بالنتائج الملموسة على أرض الواقع في ظل الموارد المتاحة. وكذلك عدم استخدام أساليب التقييم السريعة أو التي تعتمد على المشاركة بدلاً من أبحاث السوق والدراسات التحليلية الطويلة. وكذلك محدودية قدرة أدوات التقييم في التعبير عن الواقع الحقيقي للمجتمع، وما أحدثه المشروع من تنمية، ومدى تقبل الأهالى لما تم تنفيذه وارتباطهم به. وثانيهما قلة التعلم من الممارسة، وإعادة استخدام نفس الأنماط والأساليب غير الملائمة. والذى ينم عن عدم استخدام مخرجات التقييم لتحسين الأداء والاستفادة من التجارب السابقة لتلافي الأخطاء وتداركها.

١-٤-١ أثر التقييم في تغيير مسار المشروعات



شكل (٢١-١) البحث عن سبب تدنى مستوى المبانى التى يبنوها القراء، المصدر: www.oppinstitutions.org

وتظهر أهمية عملية التقييم في أنها تساهم في تصحيح المسار أثناء التنفيذ عند القيام بتقييم مرحل للتجربة. ففي تجربة أورانجي بباكستان، تم ملاحظة تدنى مستوى بعض الأعمال التي ينفذها الأفراد على الرغم من تعليمهم الوسيلة لضمان الجودة. فتم تقييم للفكرة والتصميم وخطوات التنفيذ الخاصة بالمشروع. وأدى ذلك إلى انتهاج مدخل بديل يعتمد على تبسيط متطلبات التصميم الهندسى لشبكة الصرف الصحى، واياضها للمجتمع. كما أن البحث عن أسباب تدنى مستوى المبانى التي يبنوها المجتمع، أدى إلى البحث عن تكنولوجيا بديلة وتطوير الأداء بما يتاسب مع الموارد والمعارف المحلية. الأمر الذى ساعد على تحسين مستوى الأداء، وظهور ابتكارات تقنية في طرق ومواد التنفيذ، وأيضاً تقليل التكلفة. (٢٢-١، ٢-١، ٢١-١)



شكل (٢٢-١) التنفيذ يدوى يعتمد على مواد ومهارات قاصرة،
المصدر: www.oppinstitutions.org

كما يساعد التقييم المرحلي على معرفة أسباب النجاح من أجل تعظيمها، فلا يقتصر على تحديد المعوقات أو أسباب الفشل لبحث طرق التغلب عليها وتغيير الفكر المعتمد عليه المشروع. أما التقييم النهائي بعد تنفيذ البرامج المخططة، يساعد في تحديد مدى استجابة هذه البرامج لاحتياجات المجتمع المحلي وتوافقها مع قدراته. بالإضافة إلى أهمية تقييم أداء الجهات المشاركة في هذه البرامج والمشروعات.

وقد يكون العامل المؤثر في غياب عمليات التقييم في مصر محدودية الموارد، والتجلل للانتقال لمنطقة أخرى بسبب انتشار المناطق الالارسنية وسوء حالتها. إلا أن هذا التقييم يسهل من عملية إعادة التجربة في مناطق أخرى من حيث الفكرة الأساسية واطار العمل. مما يساعد في تقليل التكاليف والعمل على فاعلية برنامج التنمية في المستقبل. ويتسبب غياب تقييم المشروعات الارشادية، أو تقييمها بصورة نمطية لا تشمل تقييم الاجراءات، وفعالية اسهامات الجهات المشاركة المختلفة، وتقييم أثر المشروع بعد انتهائه، وتقييم المشروع من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الحقيقة، إلى تجاهل أهمية الدروس التي يمكن استفادتها من الجهود المبذولة فيه. الأمر الذي يؤدي إلى فشل المراحل التالية للمشروع في كثير من الأحيان، أو وجود بعض أوجه القصور بسبب تكرار الأخطاء وانتهاء أساليب غير فعالة، أو ملائمة. وقد ظهر ذلك جلياً عندما توسع مشروع تنمية منطقة بولاق لدكروز بالمشاركة، وقام بتنفيذ مشروع التطوير العمراني لشارع ترعة زنين، دون إجراء تقييم للتجربة السابقة في شارع آل عامر، للاستفادة من الدروس المستفادة. الأمر الذي أدى إلى فشل المشروع بشكل كبير، مما دفع الجهات القائمة على المشروع إلى إجراء تقييم شامل للمشروع للوقوف على الأسباب الحقيقة التي أدت إلى الفشل. ومن ثم الاستفادة من مخرجات التقييم في المرحلة التالية المستقبلية.

كما يلاحظ أهمية انتقاء أدوات التقييم المناسبة لكل مرحلة وكل مجتمع، مع حتمية مشاركة المجتمع المحلي في عملية التقييم بصورة ايجابية لضمان صدق وشفافية مخرجات التقييم في تعبييرها عن الواقع المحلي. وعدم التقيد بأساليب وأدوات الجهات المانحة، ومؤشراتها، التي غالباً ما تبتعد عن واقع المجتمع المحلي، وأمال أفراده. لذا يبقى التساؤل عن ما هي الأدوات والأساليب التي يجب استخدامها لنقيم مشروعات تنمية المجتمع المحلي؟ ومن يجب سؤاله من الجهات المشاركة في عملية التنمية ليكون معيلاً حقيقياً عن وجهات النظر المختلفة ازاء المشروع محل التقييم؟ وكيف يمكن استخدام أساليب للتقييم بمشاركة جميع الأطراف مثل مشاركتهم في صياغة وتنفيذ المشروع؟

١-٥ خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل بالتحليل عدد من تجارب تنمية المناطق الالارسنية السابقة سواء في المحيط المحلي أو العالمي واستخلاص المشاكل التي واجهتها، والمعوقات أمام فاعلية هذه المشروعات في احداث تنمية حقيقة. والتي تلخصت في مقياس وحدود المجتمع المحلي في اطار المناطق الالارسنية الممتدة، غياب التنسيق بين الجهات المتعددة المشاركة وفقراً الاتصال بينها، وقصور التنسيق بين المشروعات مختلفة المجال والمقياس العاملة في اطار برنامج التنمية، وقصور عمليات التقييم وعدم ارتباط مخرجاتها بالواقع المحلي، وعدم الاستفادة من نتائجها في تطوير المراحل التالية. هذا بالإضافة إلى ضعف مشاركة اصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم.

فأوضحت التجارب ارتباط اشكالية عدم فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية بحجم المنطقة الالارسنية وامتدادها، وصعوبة الوصول الى وتفعيل مشاركة المجتمع المحلي. حيث تتجزئ مشروعات التنمية المجتمعية في النطاقات المحدودة والمشروعات الارشادية بصورة أكبر، وتظهر المشكلة عند محاولة التوسيع في المشروع ليشمل مناطق أوسع. كما عمدت مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالارسنية الممتدة الى تقسيمها الى وحدات تعتمد غالباً على الملامح العمرانية للمنطقة. وتبيّن وجود تأثير لهدف مشروع التنمية على طبيعة الوحدة التي يعتمد عليها المشروع في تقسيم المنطقة الالارسنية، مثل مشروع انشاء شبكة لصرف الصحي في منطقة اورانجي بباكستان الذي اعتمد على وحدة الحارة. كما اعتمدت بعض التجارب على منظمات المجتمع الأهلي في تنفيذ عملية التنمية.

وأكّد تحليل التجارب على محدودية قدرة المخطط على الوصول الفعلى الى، والتعامل مع المجتمع المحلي. كما يمثل التعامل مع الجهات المشاركة المتعددة، وذوى التقافات والخلفيات والقناعات المختلفة عيناً عليه. الا أن أهمية الوساطة بينهم والتنسيق بين إسهاماتهم ورؤاهم تكمن في أنها تمثل عاملاً أساسياً في إنجاح عملية تنمية المجتمع المحلي، والتنفيذ الفعلى للمخططات والمشروعات المقترنة. ففي كثير من التجارب عمل مجموعة من المهندسين المعماريين والمخططين كاستشاريين ووسطاء بين الحكومة من جانب والسكان من جانب آخر. وتسندى مشاركة المجتمع بخصائصه الاجتماعية في عملية التنمية، تغييراً راديكالياً في الجوانب التقنية والفنية والإدارية لأسلوب عمل المعماري والمخطط عن ما هو معتمد في المدينة الرسمية.

وأوضحت التجارب أهمية تنظيم المجتمع في هيكل فاعلة تستطيع التحرك والقيام بخطوات فعالة لاحادات وتنفيذ التنمية المطلوبة المتوافقة مع رؤية أفراد المجتمع المحلي، متلماً حدث في بعض التجارب مثل منطقة الاجستينو بيرو. كما أن افتقاد المشروع لقناة لمشاركة الجمعيات الأهلية أو القطاع الخاص يؤثر على فعالية عملية التنمية. وأظهرت التجارب السابقة ضرورة تكامل وتعاون المتخصصين مع المجتمع المحلي، لايجاد آلية عمل وتكنولوجيا ملائمة للقيام بالأعمال المطلوبة. وأهمية تطوير المعرفة والتقييمات لتناسب كل منطقة، وبناء قدرات المخططين والمهندسين على استخدام لغة العمل بأساليب بديلة أكثر توافقاً مع متطلبات المجتمع المحلي والقدرات الفنية المتوفرة، متلماً حدث في تنمية منطقة اورانجي بباكستان. ومن الأدوات التي

تشجع الاتصال بين الخبراء وأفراد المجتمع استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية GIS للخطيط والتحكم في أنشطة المشروع. كما اتضح أن غياب التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المختلفة، يؤدي إلى عدم استغلال التمويل الموجود. هذا بالإضافة إلى أن برامج التنمية الأخرى الخاصة بالخدمات، والتي تدار بأسلوب اشتراكي على مستوى الدولة، لا تتكامل أو تستفيد من الامكانيات والأليات التي تطورها الجهات المختلفة في إطار عملها مع المجتمع المحلي. وعلى العكس من ذلك يعم المدخل الشامل والمرتكز على تنمية منطقة محددة بدلاً من قطاع معين، على تقليل الكلفة بنسبة تتراوح بين ١٥% - ٢٥% عن طريق الادارة الجيدة والتنسيق. ويساعد وجود قانون يحدد أدوار الجهات المشاركة على وجود عملية ذات مستوى قومي تمتلك آليات ذاتية للاستمرار وتوقع الأداء، مثل قانون مشاركة المجتمع في بوليفيا. كما يجب وجود تعاون وتنسيق بين جهود وبرامج المنظمات غير الحكومية التي تعمل في تنمية منطقة واحدة.

تتمثل أوجه القصور في عمليات التقييم بعدم قياس النجاح بالنتائج الملمسة على أرض الواقع في ظل الموارد المتاحة، وكذلك عدم استخدام أساليب التقييم السريعة، أو التي تعتمد على المشاركة بدلاً من أبحاث السوق والدراسات التحليلية الطويلة. هذا بالإضافة إلى قلة التعلم من الممارسة، وإعادة استخدام نفس الأنماط وأساليب غير الملاعنة. والذي ينم عن عدم استخدام مخرجات التقييم لتحسين الأداء والاستفادة من التجارب السابقة لتلافي الأخطاء وتداركه، مثلاً حدث في تجربة تحسين الفراغ العمراني في بولاق الدكور.

وتظهر أهمية عملية التقييم في أنها تساهم في تصحيح المسار أثناء التنفيذ عند القيام بتقييم مرحلى للتجربة، مثلاً حدث عند اجراء تقييم مرحلى لمشروع شبكة الصرف الصحى فى منطقة أورانجى دراسة اسباب تدني مستوى التنفيذ. مما أدى إلى انتهاج مدخل بديل يعتمد على تبسيط متطلبات التصميم الهندسى لشبكة الصرف الصحى، وايضاً لها للمجتمع، والبحث عن تكنولوجيا بديلة وتطوير الأداء بما يتناسب مع الموارد والمعارف المحلية.

وأكيدت التجارب السابقة على أهمية انتقاء أدوات التقييم المناسبة لكل مرحلة وكل مجتمع، مع حتمية مشاركة المجتمع المحلي في عملية التقييم بصورة ايجابية لضمان صدق وشفافية مخرجات التقييم في تعبيراً عن الواقع المحلي. وعدم التقىد بأساليب وأدوات الجهات المانحة، ومؤشراتها، التي غالباً ما تبتعد عن واقع المجتمع المحلي، وأمال أفراده.

- ومن ثم يتبيّن صحة الفرضيات الثلاث التي تمت صياغتها في الفصل التمهيدي، من حيث
- أن الجمعية الأهلية الموجودة داخل المجتمع هي النواة التي تحدد نطاق وحدة التنمية، مما يوفر فرصة أفضل للأداء الفعال لمشروعات التنمية المجتمعية واستدامتها
 - أن المخطط لكي يقوم بدوره بفاعلية، عليه أن ينظم المجتمع أولاً في كيانات ذات فاعلية، وأن يبني قدرات الأفراد العمرانية، للوصول إلى حلول متوافقة مع احتياجات المجتمع المحلي.
 - أن تحقيق استدامة مشروعات التنمية بالمشاركة في المناطق الالارسنية مرتبط بفاعلية تقييم هذه المشروعات، واعتماد أساليب للتقييم بمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطة بالمشروع. والتي أكد تحليل التجارب السابقة لتنمية المناطق الالارسنية بالمشاركة على ارتباطها باشكالية عدم فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالارسنية حتى الآن في مصر.

هوامش الفصل الأول

- ^١ الملتقى العربي حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، جامعة الدول العربية- القاهرة ١٦-١٨ ديسمبر ١٩٩٥، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المؤسس ومجلس وزراء الاسكان والتعهير العرب وجمعية الارقاء بالبيئة العمرانية، صص ٣٩٢-٤٠٠.
- ^٢ Turner; B. (1988) Building Community: A Third World Case Book, A Summary of The Habitat International Coalition Non-Governmental Organization's Project for The International Year of Shelter for The Homeless, 1987, in Association with Habitat Forum Berlin, ed, Building Community Books, London, UK., pp. 121-128.
- ^٣ Imparato; I. and Ruster; J. (2003) Slum Upgrading and Participation: Lessons from Latin America, The World Bank, Washington DC., USA, pp. 68-69, pp. 87-88.
- ^٤ محمد فتحى (٢٠٠٠) "تجربة المنيرة الغربية بالجيزة لارقاء بالمناطق العشوائية"، الدورة التدريبية:تخطيط وادارة مشروعات الارقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولى، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصرى الهولندي المشترك للتدريب والبحوث فى مجال الاسكان والتعمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.
- ^٥ El-Batran; M. (1997) The Mechanism of Informal Land Development and Its Impact on Urban Expansion in Egypt, The Case of Giza City, (1976-1996), PhD Thesis, Department of Urban Planning, Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University, Egypt, p.69.
- ^٦ برنامج تحسين مستوى المعيشة بالمشاركة فى عزبة وعرب الوالدة "مجتمع آمن"، جمعية الرعاية المتكاملة بدعم من البرنامج المصرى الألماني للتنمية بالمشاركة فى المناطق الحضرية، التقرير النهائي، مايو ٢٠٠٤.
- ^٧ Hasan; A. (1992) Lessons Learned in Community-Financed and Managed Development from The Upgrading of Orangi Township, Karachi, Pakistan, Symposium on Low-Cost Housing in The Arab Region 24-28 October 1992, Sana'a, Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations Economic and Social Council.
- ^٨ Cohen; M. , Serageldin; I. and Siraramakrishnan; K. (1995) The Human Face of The Urban Environment , Proceedings of The Second Annual World Bank Conference on Environmentally Sustainable Development, eds, The World Bank, Washington DC., USA, p.15.
- ^٩ سهير على وأخرون (٢٠٠٠) ورشة عمل التمهيش الحضري والمناطق العشوائية فى مصر ١٨-٢١ ديسمبر ١٩٩٣، المركز الأقليمي العربي للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية و المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، ص ٣٧.
- ^{١٠} مسعود حمودة، تنمية المجتمعات المحلية (الريف التقليدى- الريف المستحدث- الصحراءوى- البدوى- الحضرى)، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الأسكندرية، مصر، ص ١٩٧.
- ^{١١} Turner; B. (1988) op.cit., pp. 121-128
- ^{١٢} Hasan; A. (1992) op.cit..
- ^{١٣} Imparato; I. and Ruster; J. (2003) op.cit., p.58.
- ^{١٤} Imparato; I. and Ruster; J. (2003) ibid., p.61.

^{١٥} كلوديو اسيولى (٢٠٠٠) "تجربة ريو دى جينيرو- البرازيل فى الارتفاع بالمناطق العشوائية"، الدورة التدريبية: تحطيط وادارة مشروعات الارتفاع بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولى، تحرير، مرجع سابق.

^{١٦} Imparato; I. and Ruster; J. (2003) op.cit., pp. 85-86.

^{١٧} Imparato; I. and Ruster; J. (2003) ibid., p.72.

^{١٨} Imparato; I. and Ruster; J. (2003) ibid., p.92.

^{١٩} Economic and Social Commission for Western Asia (2000) Urban Governance and Participatory Development, United Nations, New York, USA, p. 25.

^{٢٠} Hasan; A. (1992) op.cit.

الفصل الثاني: تقسيم المناطق الارسمية وتحديد المجتمع المحلي

١-٢ أهمية تقسيم المناطق الارسمية

٢-٢ تعريف المجتمع المحلي في المناطق الارسمية

٣-٢ حدود ونطاق المجتمع المحلي

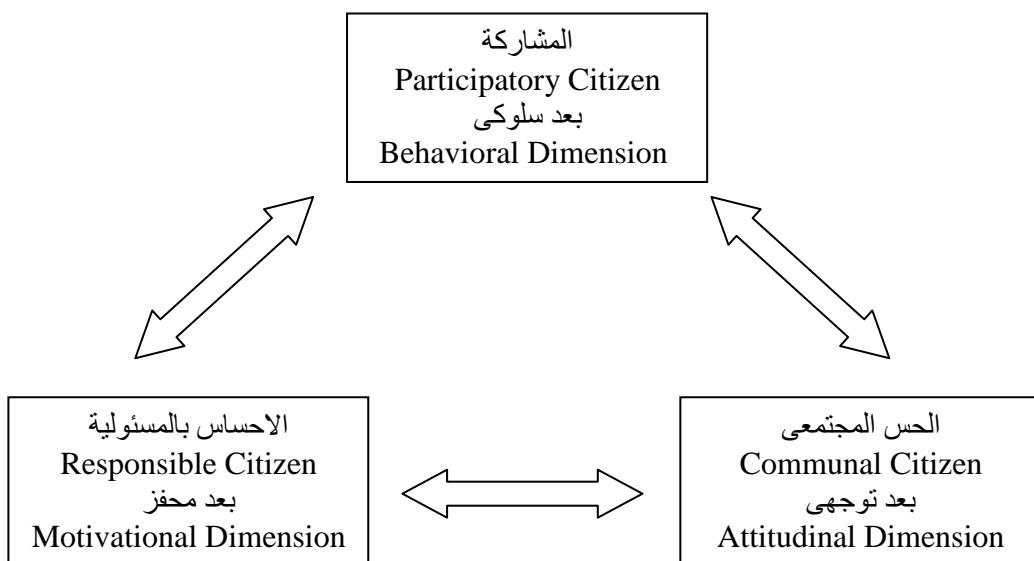
٤-٤ تقييم الأنماط المختلفة في التقسيم واختيار أنسبها للمجتمعات الارسمية

٥-٥ خلاصة الفصل الثاني

٢-١ أهمية تقسيم المناطق الالرسمية

إن عملية تنمية المجتمع المحلي تعتمد بشكل أساسى على المشاركة حيث يلعب الأفراد دورا فعالا فى عملية اتخاذ القرار فى المجالات والمؤسسات التى تهمهم.^١ إلا أن المشاركة لا يمكن املاوها كما أنها ليست وليدة اللحظة. إنما يمكن اعتبارها بعضا سلوكيا فى إطار أكبر هو مفهوم المواطن Citizenhip حيث يؤكد العالم الاجتماعى باربر Barber على أن يكون الانسان مواطنا هو أى يشارك.^٢ كما يذكر كينجويل Kingwell أن ممارسة المواطن لا تكون ممكنة الا عندما ينطلق الفرد خارج المنزل ويتفاعل مع الآخرين.^٣ كما أن المجتمع يتواجد ليس من خلال التنظيم الرسمي ولكن عند وجود أفراد يمارسون المواطن بفاعلية.^٤

لذا فإن وجود المجتمع المحلي والانتماء إليه وخلق حس ووعى بهذا المجتمع يعد العامل الأساسى لتحفيز الأفراد على المشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلي. ويمكن رؤية هذه العلاقات من خلال منظومة ذات ثلاثة أبعاد. (شكل ١-٢)



شكل (١-٢) العلاقة بين المشاركة والحس المجتمعي والاحساس بالمسؤولية، المصدر: Glover; T. (2004)

فكمما أن امتلاك الحس المجتمعي وروح الجماعة يترجم من خلال المشاركة فى التنمية، وبالتالي يزيد الاحساس بالمسؤولية، فان وجود مشروع ما والمشاركة فيه تساعده على زيادة الانتماء للمجتمع وتنامي الحس المجتمعي والاحساس بالمسؤولية، وتتفاخص الشعور بالاغتراب والعزلة.

الأمر الذى يعني عدم وجوب اتباع مبادئ تنمية المجتمع المحلي كعلاقة خطية متسلسلة من اقتطاع أفراد المجتمع بأهمية مشروع التنمية، ثم تكون الإرادة لديهم للعمل، ثم تمكينهم من المشاركة من خلال اتاحة الفرص والقوى الملاعنة، ثم حدوث المشاركة الفعلية. فقد يحدث أن يشارك بعض الأفراد أو الجهات الحكومية فى عملية التنمية دون اقتطاع حقيقى، ولكن بالمشاركة يتولد لديهم الشعور بالانتماء، الذى يعود بالإيجاب على احساسهم بالمسؤولية ومشاركتهم الفعالة. أو قد تشارك احدى الجمعيات الأهلية فى أنشطة مشروع التنمية

وبتشبيكها مع جماعات أخرى تتم روح الجماعة بين أعضائها ويترافق احساسهم بالمسؤولية، الامر الذي يحفزهم لعمل مشروعات لخدمة وتنمية مجتمعهم.

ففيما يلي مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي متشابكة ومترادفة، والأهم هو المرونة في اتباع الأسلوب المناسب لكل جهة دون التقيد بترتيب معين ورفض الخروج عليه. فيمكن للحس المجتمعي أن يكون سبباً أو أثراً للمشاركة والعمل المحلي، حيث توجد علاقة دائرة بين الحس المجتمعي والمشاركة الفعالة في العمل المجتمعي.^٦

الأمر الذي يعني أن المشاركة تحدث في إطار وجود مجتمع محلي يشعر أفراده بالانتماء إليه والارتباط المباشر به. فمفهوم مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية مبني على افتراض وجود مجتمع قادر على المشاركة في برنامج التنمية. إلا أن المناطق الالارسنية المقاومة على أراض زراعية باتساع مساحتها وكثرة عدد سكانها لا يمكن التعامل معها على أنها مجتمع محلي واحد، بل تضم عدداً من المجتمعات المحلية ذات المقاييس الحميم والعلاقات المتشابكة بين أفرادها. الأمر الذي يستدعي تنظيم عملية التنمية المجتمعية بها، والتعرف على المجتمعات المحلية الموجودة، وتحديد حدودها ومقاييسها الذي يسمح بالوصول إلى أفراد المجتمع وفئاته المختلفة، وتفعيل مشاركتها في عملية التنمية، من خلال وحدة تنموية فعالة. وتنظيم المجتمع في المناطق الالارسنية في كيانات تيسّر مشاركة الأفراد الفعالة في عملية التنمية.

٢-٢ تعريف المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية

تعددت المحاولات لتعريف المجتمعات العمرانية لكثير من الباحثين كل من خلال مجال تخصصه. ويمكن القول بأن المجتمع الإنساني نشأ نتيجة لتوارد مجموعة من الأفراد يعيشون بصفة دائمة في منطقة جغرافية محددة، الأمر الذي أدى إلى قيام علاقات إنسانية متبادلة بينهم نتيجة لوحدة المكان والمصالح وما نتج عن ذلك من أنظمة وعادات وتقاليد وأمانى وأهداف مشتركة. ولابد من الإشارة إلى العلاقات الإنسانية المتبادلة بين أفراد المجتمع أى العلاقات المعنوية التي تنشأ بسبب الجبرة المكانية بين أفراد المجتمع والتاثير السلوكي المتبادل بينهم.^٧

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد المقومات والعناصر الأساسية للمجتمع المحلي المتمثلة في:

١-الناس:

هم المكون الأساسي للمجتمع والمؤثر الأقوى في خصائصهم وذلك من حيث صفاتهم وخصائصهم العددية والجنسية وفئات العمر والحالة الزوجية والتعليمية والمهنية والإقتصادية وطبقاتهم الإجتماعية وكل البيانات الديموغرافية للمجتمع. فهذه الصفات تشكل سلوك ونشاط المجتمع وأنساقه وتحدد طبيعة الحياة الإجتماعية به.^٨

٢- البيئة الطبيعية:

هي البيئة التي تضم المجتمع ويقصد بها مساحة الأرض وموقعها وطبوغرافيتها وخصوبتها. وليس من الأهمية أن تكون تلك المساحة مقيدة بحدود إدارية أو سياسية معينة، ولكن يمكن تحديدها على أساس حاجات المجتمع التي يسعى لإشباعها، أو مشكلاته التي يعمل على حلها.^٩ هذا بالإضافة إلى المناخ والموارد الطبيعية الموجودة والبيئة المنشدة والطرق والمواصلات. أي كل ما يتصل بالجزء المادي من حياة الأفراد في مجتمعهم.

٣- العلاقات الإنسانية:

هي العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع والتي تختلف من مجتمع إلى آخر. فقوة العلاقات في المجتمع المحلي تزيد من التعاون عند الأزمات وتبادل المنفعة، حيث أن هناك اعتماد متبادل بين الأفراد والجماعات في المجتمع.^{١٠} كما أن قوة العلاقات تؤدي إلى ظهور وترسيخ التقاليد والعرف والعادات المشتركة التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع.

٤- المؤسسات والمنظمات:

ويقصد بها التكتلات التي تنشأ من التفاعل الاجتماعي بين جماعات المجتمع، حيث تختص كل منها بدور في قيام المجتمع. فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تعنى بال التربية الاجتماعية وحفظ النوع. أما المؤسسة الاقتصادية دورها توفير السلع والإحتياجات للأفراد. والمؤسسة التعليمية تهدف إلى نقل الخبرات بين الأجيال المتعاقبة. أما دور المؤسسة الدينية فهو توفير الطمأنينة والمثل العليا التي توجه الأفراد الوجهة الصالحة. ويحكم كل هذه المؤسسات الإدارة الحاكمة التي تعنى بتوفير الأمن وتحقيق العدل. بالإضافة إلى تلك المؤسسات فقد ظهر نوع آخر من المؤسسات هي المنظمات الاجتماعية التي تتم بواسطتها عمليات التنمية لتحقيق أهداف عامة مشتركة.^{١١}

٥- الأهداف والرغبات والأمال المشتركة:

تعتبر هي المحرك للمجتمع حيث يعمل المجتمع في شتى المجالات لتحقيقها. فالإهتمامات المشتركة هي التي تربط بين أفراد المجتمع وتزيد من الولاء والإلتزام للمجتمع. وهذا لا يعني أن إهتمامات جميع أفراد المجتمع المحلي متقدمة، ولكن الغالب منها مشتركة مما يجعل الأهداف مشتركة والمجتمع وحدة متماسكة.^{١٢} ويمكن إجمال عناصر المجتمع المحلي في ثالث عناصر هي ١-الناس ٢- البيئة الطبيعية ٣- البيئة المعنوية والتي تضم العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع المكونين للمؤسسات المختلفة وما يشتراكون فيه من أهداف وأمال.

إلا أنه يجب التأكيد على أن تعريف المجتمع المحلي قد يحتوى على تعريفات مختلفة من وجهة نظر الأفراد عن هوية المجتمع. فبجانب المجتمع ذو الحدود الجغرافية والمرتبط بمكان معين، هناك المجتمع المحلي طبقاً للهوية العرقية مثل مجتمع الأجانب داخل المجتمع المحلي. كما أن العلاقات البينية والخارجية للجماعة تحدد هوية المجتمع.

ويتمثل المجتمع المحلي في المناطق شبه الريفية مثل المناطق الالارسنية مزيجاً من علاقات الريف والمدينة. وهناك مجموعات متجانسة يجمعها وحدة الأصل أو البلد الذي أنت منه. وكذلك يوجد عدد من الأفراد لا

ينتمون الى اى جماعة متجانسة. ولذا يصبح من الصعب وضع تعريفا واحدا شاملـا للمجتمع المحلي في هذه المناطق. هذه بالإضافة الى مقياس هذه المناطق الكبير الذى يضيف الى صعوبة ايجاد تعريف محدد للمجتمع المحلي بها.

ويعطى وقوع المناطق الالرسمية في مكان متوسط بين مجتمع الحضر ومجتمع الريف طابعا خاصا لها. حيث لا يمكن تطبيق أيا من التعريفات الخاصة بالمجتمع الحضري أو الريفي بها. حيث اقترح Sjoberg مدخلين رئيسيين لدراسة وتحديد المناطق الحضرية: المدخل غير المادى الذى يعطى دور القيم الاجتماعية والثقافية، وتوجهات وسلوك الافراد كمحددات للتحضر. أما المدخل المادى فيعطي أولوية للبيئة الخارجية، ونمط استعمالات الأرضى، والبناء الهيكلى للسكن... الخ.^{١٣} كما نجد أن Meadows و Mizruchi قد عرفا المدخل غير المادى على أنه يركز على التحضر كأسلوب للحياة يتعامل مع ١- تفاعل المجموعات غير المتجانسة مع بعضها ٢- درجة عالية نسبيا من التخصص في العمالة ٣- الانظام في أعمال غير زراعية ٤- اقتصادات السوق ٥- التفاعل بين التغيير والتجديد في مواجهة الحفاظ على التقاليد الاجتماعية ٦- تطور التعليم المتقدم والاداب. ٧- الميل نحو الهياكل الحكومية المركزية المترکزة في المدينة. أما المدخل المادى فيرجع إلى عمليات وأسباب وأثار التغيرات المادية التي تؤدى إلى تمركز السكان في مساحة معينة، وما لنتائج هذه التغيرات من تأثير على الظروف العمرانية للمستقرات البشرية الممتدة.^{١٤}

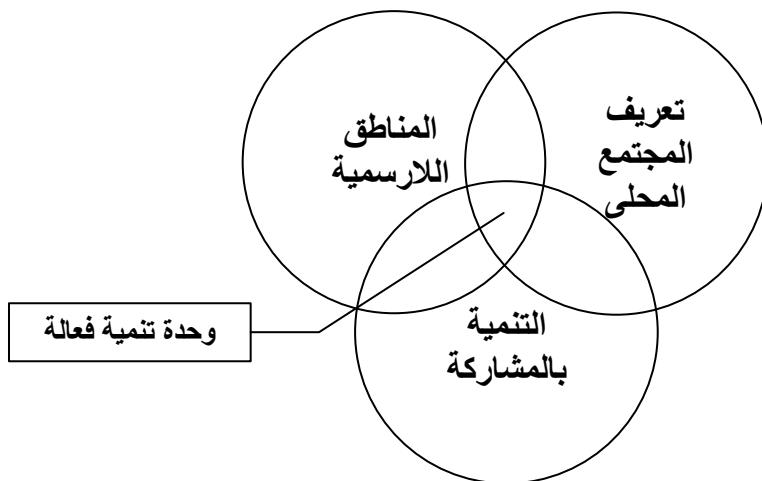
فعلى مستوى المنطقة الالرسمية كل نجد أنها تمثل المجتمع الحضري في علاقاته المبنية على اسس غير شخصية مرتبطة بحسابات المصالح. الا أن هذه المناطق تضم مجتمعات أصغر تنطبق عليها خصائص المجتمع الريفى بصورة كبيرة، بما فيها من اعتماد متداول بين الأفراد وشعور متداول بالولاء والانتماء للمجتمع، وتفاعل اجتماعى بين جماعات وقطاعات المجتمع والحفاظ على التقاليد والأعراف الموروثة. فهى تمثل محيطا لتعايش جماعات عرقية ذات أصول مختلفة، حيث ينتمى السكان الى أصول ريفية ويحتفظون بعلاقاتهم العائلية القديمة. الأمر الذى يجعل المجتمع يتصف بخصائص شبه ريفية^{١٥}. فالسكان المهاجرون من الريف الى المدينة يميلون للعيش بجانب اقاربهم ومعارفهم الذين يحملون نفس القيم والتوجهات والسلوكيات. والمحافظة على اعرافهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية.

ولذا فإن القاسم المشترك بين هذه الجماعات هو أنها تقطن في منطقة لارسمية يخالف سكانها القوانين المعمول بها في ملكية الأرضى والبناء. ويمكن في هذا الاطار رصد اختلافات متباعدة في مستوى الأفراد الاقتصادي، والذى ينعكس على البيئة العمرانية، من حيث حالة المباني والفراغات العمرانية والطرق، وكذلك اختلافات في الخصائص الاجتماعية والثقافية من مستوى تعليم ونوعية المهن. ومن ثم تظهر أهمية تقسيم المناطق الالرسمية الى وحدات أصغر تعبر عن المجتمع المحلي بها.

٢-٣ مداخل تحديد نطاق المجتمع المحلي

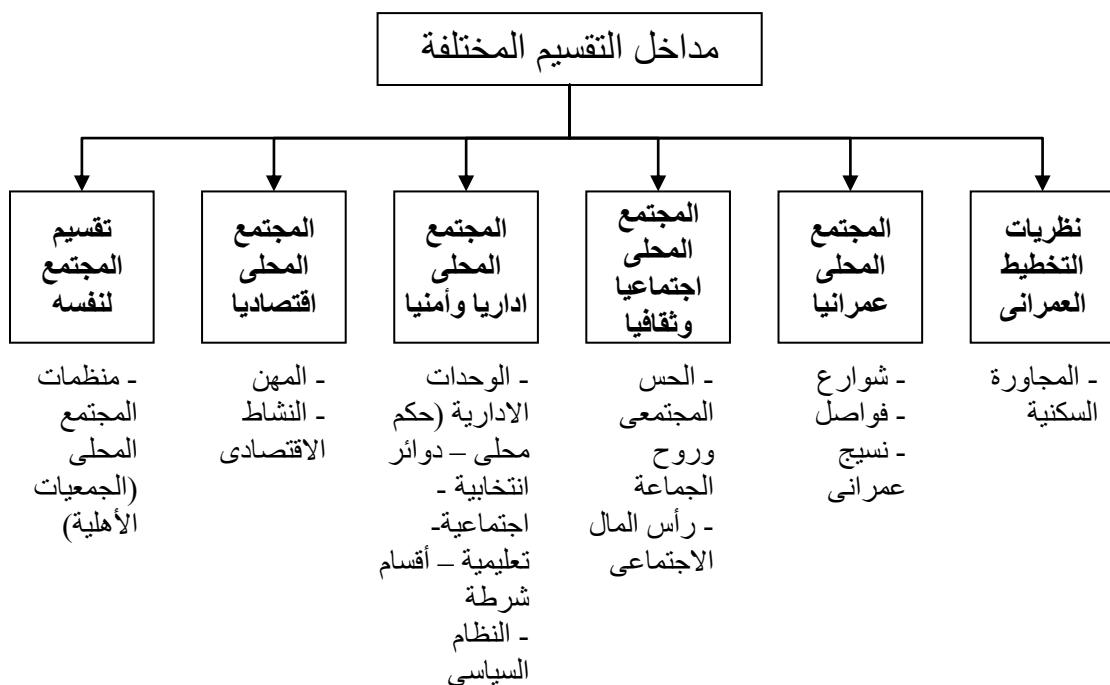
إن العمل مع المجتمع المحلي يتطلب فهم الانساق الاجتماعية والعلاقات البيئية وحسن استغلالها من أجل تنمية المجتمع. فالعمل مع افراد المجتمع واسلوب التخطيط من أسفل يعتمد على الادارة الجيدة من خلال وجود شبكات تربط الجماعات المختلفة، ودرج في تمثيلها لضمان مشاركة حقيقة من افراد المجتمع، وإيجاد قنوات فاعلة لتوصيل آرائهم الى الجهات الحكومية. وكذلك وجود هيكل تنظيمي مجتمعي يسمح بتنفيذ المشروعات، واحداث تغيير ملموس في المجتمع المحلي.

فالمجتمع يمثل المحيط اليومي الذي يخلق الروابط عندما يعمل الأفراد بنشاط معا لحل المشكلات المشتركة. فهو الغلاف الذي تتواجد به العلاقات ذات المعنى الحقيقي، الأكثر مباشرة وخصوصية، حيث يجد الفرد القيم والأحداث والمشاعر والمشكلات المشتركة. وقد يمثل المجتمع تجمع الأفراد في اطار تنظيمي مثل جمعية أهلية أو دار العبادة، بحيث تصبح هذه الأطر التنظيمية مكانا للاجتماع وتجمع الأفراد، ومركز لتفاعل المجتمع يتيح للأفراد التفاهم المتبادل وتكوين وحدة تجمعها العلاقات المشتركة والأفكار والأراء المتبادلة.^{١٦}



شكل (٢-٢) وحدة التنمية الفعالة تجمع بين مفهوم المجتمع المحلي والتنمية بالمشاركة في المناطق الالارسنية، المصدر: الباحثة.

ومن ثم يكون الغرض من تقسيم المناطق الالارسنية هو الوصول الى وحدة تنمية ذات فعالية في الوصول الى المجتمع المحلي وتمكينه من المشاركة، وكذلك ترتبط بهيكل تنظيمي على مستوى المنطقة ككل. (شكل ٢-٢) ويوضح شكل (٣-٢) المداخل المختلفة لتقسيم المناطق العمرانية طبقاً لمعايير متعددة.



شكل (٢-٣) المداخل المختلفة لتقسيم المناطق العمرانية، المصدر: الباحثة.

٢-٣-١ نظريات التخطيط العمرانى فى تحديد المجتمع المحلى

ت تكون المدن من عدد من الأحياء تتميز عن بعضها بالطبوغرافية، أو الحقبة التاريخية للنمو، الوظيفة الرئيسية أو الجماعات الاجتماعية المسيطرة، نوع المباني ومواد بنائها، أو بمزيج من هذه الخصائص. وقد تندمج بعض الأحياء في بعضها دون وضوح حدود معينة سواء على الطبيعة أو في أذهان السكان. وفي حالات أخرى قد يكون للحي حد واضح مثل خط سكة حديد، طريق سريع، نهر أو قناة. وكلما كان هذا الحد مستمراً وغير قابل للاختراق يصبح أكثر وضوها.^{١٧}

أما على المستوى الأقل، فان نظريات التخطيط العمرانى منذ ابنزير هوارد Ebenezer Howard قد تخلت عن مفهوم الشارع كوحدة للمجتمع واستعاضت عنه بمفهوم البلوك السكنى، وبالتالي اهمال الحركة اليومية وعلاقتها بتنمية المجتمع وايجاد روح الانتماء والتعاون بين الأفراد.^{١٨}

و مع أن الشارع كان يتبع وجود مجتمع له حدود واضحة وبه أنشطة عديدة إلا أنه تحول من كونه بؤرة اهتمام المجتمع إلى فواصل بين المجتمع. كما تحولت الميادين والفراغات العمرانية من اماكن تجمع الى مجرد جزر لحركة المرور.^{١٩}

ان كثيراً من الكتابات تعتبر المجتمع المحلى في المدينة هو الجيرة والتي يقصد بها من الناحية المادية، منطقة يسكنها ٦٠٠٠ - ٢٥٠٠ نسمة، ولها حدود مادية مثل الشوارع الواسعة نسبياً أو الحدائق المحيطة بها. وتكون المسافات في داخلها مناسبة تتراوح بين ٥٠٠ الى ١٠٠٠ متر عادة. كما يجب أن تتوفر فيها بعض الخدمات الأساسية مثل سوق صغيرة، دار حضانة ومدرسة ابتدائية وملعب للأولاد ووحدة صحية... الخ. ومن

الناحية الاجتماعية فالجيرة هي المجتمع الحضري الذي يسكنه عدد محدود من المواطنين يمكنهم التعامل مع بعضهم في حياتهم اليومية ولا يتلاقون في المناسبات فحسب ولكنهم يتعاملون مع بعضهم بقدر من كبير من الحرية والعضوية.^{٢٠}

وقد قامت فكرة المجاورة السكنية بتأثير كبير في تخطيط المدن والقوانين الخاصة بالاسكان وتمويله، وتعود إلى أعمال كلارنس بيري Clarence Perry وكلارنس ستين Clarence Stein في الولايات المتحدة الأمريكية في العشرينات والثلاثينات. حيث كانت معظم مخططاتهم لمناطق ذات استعمالات مختلطة، وبحيث تكون معظم الخدمات في حدود مسافة السير على الأقدام.^{٢١} كما مثلت التصميمات الخاصة بنماذج الإسكان لكلارنس ستين Clarence Stein وهنرى رايت Henry Wright التي بنيت في الضواحي وعلى أطراف المدن، بالإضافة إلى الكتابات والاسكتشات والصور التي قدمها لويس مامفورد Lewis Mumford وكاثرين بوير Catherine Bauer الأفكار التخطيطية التي يعتمد عليها التخطيط التقليدي بشكل أساسي وأضفت عليها شعبية لدى المخططين ليأخذوا بها كحقائق مؤكدة لا تقبل النقاش.

وقد اعتبر هؤلاء المنظرون الشارع بيئة سيئة للانسان، بحيث يجب أن تتجه المنازل عن الشارع وتواجه المناطق الخضراء الداخلية الآمنة. كما أن كثرة الشوارع تعتبر اهدر للمساحات وليس ذات فائدة إلا لمستثمري العقارات الذين يقيسون القيمة بطول واجهة العقار المطلة على الشارع.

وأصبحت الوحدة الأساسية لتصميم المدينة هي البلوك السكني وبخاصة البلوك الكبير بدلاً من الشارع. كما أكدت التصميمات على وجوب فصل الاستعمالات التجارية عن الإسكان والمناطق الخضراء. وكذلك حساب متطلبات المجاورة من السلع بطريقة علمية تحدد المساحة المطلوبة للاستعمالات التجارية والتي لا يسمح بتجاوزها. واعتبر المنظرون وجود عدد كبير من الناس في منطقة واحدة شر لا بد منه على أحسن الأحوال. ومن ثم يهدف التخطيط الجيد للمدينة من وجهة نظرهم إلى إعطاء خصوصية لكل منطقة وفصلها ولو بأسلوب خادع. والتأكيد على أفكار هوارد في أن المجتمع المخطط يجب أن يكون وحدة محتواة داخلية، تقاوم التغير والتعديل المستقبلي. كما يجب على المخطط أن يتحكم في كل التفاصيل المهمة منذ بداية عملية التخطيط والالتزام بآفكاره.^{٢٢}

كما نادى دونالد فولي Donald L. Foley ببناء هذه التجمعات خلال عمليات إعادة البناء للمدن أو على أطرافها. وأن تكون محتواة داخلية، متوازنة اجتماعياً، وتضم خدمات المجتمع المطلوبة التي يتم الوصول إليها بطرق داخلية آمنة. كما يكون مكان العمل داخلها أو على مقربة منها، بحيث توفر رحلات قصيرة نسبياً للعمل مما يقلل من التكدس المروري الحادث بسبب كثرة الرحلات الطويلة من وإلى العمل بصفة يومية. هذا بالإضافة إلى تحقيق توازن للمجتمع بحيث لا يصبح مكاناً للمبيت فقط.^{٢٣}

الآن الحق أن فكرة مجاورة متماسكة ومحتواء داخلياً هي فكرة بدائية ورومانسية ولا توجد بالفعل مثل هذه المناطق. هذا بالإضافة إلى أن من سمات المناطق الالارسنية عدم وجود تدرج في الفراغات أو الشوارع أو الخدمات، حيث يمكن رؤيتها ككيان واحد دون وجود وحدات أصغر. الأمر الذي يعود إلى نمط العمران بها القائم على البناء على أراض زراعية من أحواض زراعية يتم تقسيمها إلى قطع أراضي، وقوات رى تتحول إلى شوارع. وبالتالي توجد شوارع كبيرة والتي كانت تمثل ترعاً رئيسية، وشوارع صغيرة دون تدرج. كما أن

الفراغات منعدمة بالمفهوم التخطيطي الا من بعض قطع الاراضى التى لم تبنى بعد. وتمثل الشوارع الفراغات المفتوحة بما يتم فيها من أنشطة بجانب وظيفتها المرورية.

لذا يصعب تقسيم المناطق الالرسمية الى وحدات بالاستناد الى تدرج المقاييس. كما أن الخدمات المتواجدة موزعة بشكل عشوائى ولا ترتبط بمسافات السير التى يعتمد عليها فكر المجاورة السكنية. كما لا يوجد فصل بين الاستعمالات لتحديد مناطق الاسكان ومراکز الخدمات. وبالتالي لا يمكن تحديد وحدات تكون محتواة داخلياً بحيث يتوفّر بها الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان.

٤-٣-٢ حدود المجتمع المحلي عمرانياً

قد يكون للمجتمع المحلي حدوداً عمرانية واضحة تختلف عن مفهوم المجاورة السكنية في نظريات التخطيط التقليدية. لذا فقد يكون مدخل التقسيم للمناطق الالرسمية من الناحية العمرانية هو تقسيمها طبقاً للشوارع الرئيسية، بحيث يمكن اعتبارها فوائل بين الوحدات. والتقسيم إلى مناطق متقاربة في عدد السكان، أو طبقاً لتاريخ النساء، أو الكثافة البناء، أو الملامح العمرانية التي قد تتباين داخل المنطقة الالرسمية الواحدة. حيث توجد مناطق متدهورة تعبّر عن محدودية المستوى المعيشي لسكانها. كما توجد مناطق أخرى ذات مستوى أعلى من حيث حالة المباني والمستوى الاقتصادي لسكانها.

الآن هذا المدخل يهم المجتمع ونمط تعامله، حيث يمثل الشارع محوراً تجميعياً مثل الحال في المدن التقليدية، وليس فاصلاً بين مجتمعين. الامر الذي يرجع إلى أهمية علاقات الجيرة في الحياة الاجتماعية لسكان المناطق الالرسمية بصفة عامة.

كما أن هذا التقسيم ينتج عنه وحدات ذات حجم كبير نسبياً تحتاج إلى تقسيم داخلي بالضرورة. وذلك من أجل الوصول إلى وحدة ذات حجم مناسب تتلاءم مع آليات عملية تنمية المجتمع المحلي ومشاركة الأفراد في عملية التنمية.

٤-٣-٣ المجتمع المحلي اجتماعياً وثقافياً

ان أكثر التعريفات الخاصة بمفهوم المجتمع تحتوى على تضاد بين ثنائين فى طبيعة بناء العلاقات الاجتماعية. ويظهر ذلك في التعريف الذى وضعها تونيز(1887) Durkheim ودوركايم Tonnies (1895) وكولى Cooley (1909) ووير Weber (1922) من حيث الجماعات الأولية والجماعات الثانوية. ففي هذه الثنائيات كان مفهوم المجتمع المحلي يقترن بمعانٍ ايجابية، حيث الارادة الفطرية. أما مفهوم المجتمع فقد اقترن بمعانٍ سلبية، حيث ينشأ نتيجة للارادة العقلية وحسابات التكلفة والعائد وعن طريق التعاقد. الا أن هذه الثنائية قد وجدت معارضة من البعض مثل بودان Boudon وبورييو Bourrieaud (1982)، حيث اعترضا على اعتبار المجتمع المحلي علاقات اجتماعية بسيطة وبدائية. ففي بعض الأحيان تكون العلاقات الاجتماعية مركبة، كما أنها ليست دائماً نقية حيث أن بعض العلاقات المجتمعية ترتبط بالحسابات الشخصية وتضارب المصالح وحتى العنف.

كما حملت هذه الثنائية في طياتها فكرة الانتقال من العالم المترابط للمجتمع المحلي التقليدي إلى العالم الفردي للمجتمع الحديث. فأصبحت المدينة تمثل رمزاً للعالم الفردي والفكري. واقتربت ظاهرة النمو الحضري واتساع المدن بحدوث ضمور للمجتمع المحلي والتفسخ الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية. إلا أن العالم الاجتماعي روبرت بارك (Robert E. Park 1952) وجد أن المشاركة في حيز عمراني معين من أقوى العوامل المشتركة بين الأفراد، والتي تؤدي إلى وجود علاقات بينية وتبادلية وبناء مؤسسات اجتماعية.

أما مفهوم المجتمع المحلي في البحث الاجتماعية المعاصرة، فقد خضع لعادة تعريف له. ففي المحيط الحضري، يتزامن ضمور العلاقات العائلية وعلاقات الجيرة مع نمو أنواع أخرى من العلاقات. فالتقدم في مجال الاتصالات قلل من أهمية التجاور المكانى. فظهر تعريف جديد للمجتمع المحلي مثل المجتمع المتحرر Liberated Community الذي وضعه ويلمان (Wellman 1979) والذي يعتمد على شبكة اجتماعية مستقلة عن جذورها المحلية، حيث تنشأ الروابط بين المجموعات الأولية مكونة شبكات متعددة ومشتتة عمرانياً، على الرغم من استمرارها في تقديم الدعم.^٤ وكذلك فرق جاسفيلد (Gusfield 1975) بين استخدامين لمفهوم المجتمع، أولها المجتمع الجغرافي الذي ينتهي أفراده إلى حيز مكاني معين. وثانيها مجتمع الاهتمامات المشتركة الذي يعتمد على نوعية وخصائص العلاقات الإنسانية بدون التقيد بالموقع العمراني.^٥

ومن ثم تجمع المدينة بأحيائها بين وجود مجتمعات محلية سواء تلك المرتبطة بحيز عمراني مشترك، أو المرتبطة بمجالات مشتركة مثل العمل، المنظمات السياسية، أو الدين أو التطوعية، وكذلك وجود مجتمعات المصالح والتي يغلب عليها الطابع الفردي في العلاقات الاجتماعية.

٢-٣-١. الحس المجتمعي وروح الجماعة Sense of Community

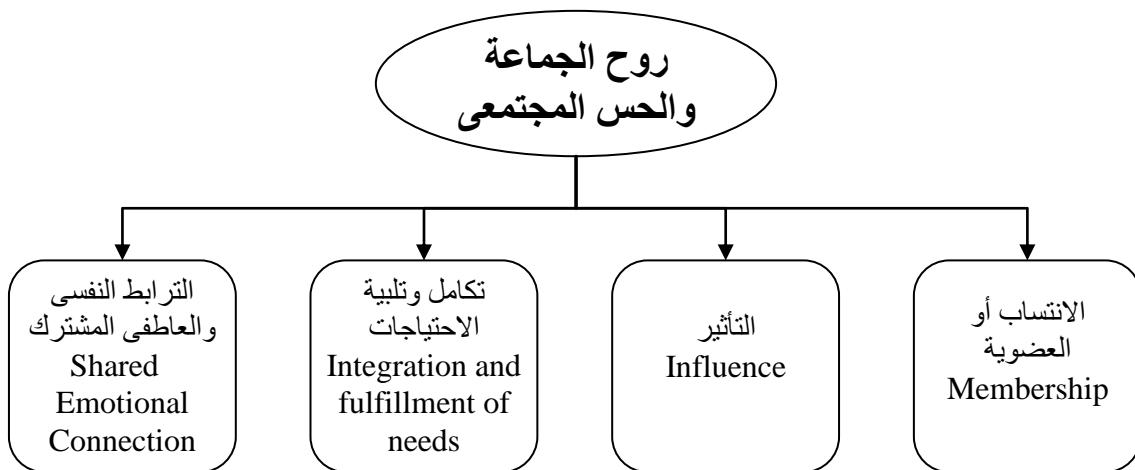
ان حدود المجتمع المحلي الاجتماعية تتحدد بوجود الحس المجتمعي وروح الجماعة والذي يعرفها ماكميلان (McMillan 1976) بأنها شعور لدى الأعضاء بالانتماء وبأهمية بعضهم البعض، وإيمان مشترك بأن احتياجات الأعضاء سوف يتم تلبيتها عن طريق الالتزام بالبقاء معاً.

"a feeling that members have of belonging and being important to each other, and a shared faith that members' needs will be met by the commitment to be together"²⁶

ويمكن التعبير عن هذه الروح من خلال نموذج الشعور بالمجتمع الذي وضعه ماكميلان McMillan وشافيز (Chavis 1986) والذي يتكون من أربعة أبعاد. البعد الأول يتمثل في الانتماب أو العضوية Membership التي تخلق احساساً بالأمان المعنوي وشعوراً بالانتماء لمجموعة اكبر. البعد الثاني هو التأثير Influence الذي تنسق به العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع واحادث تغير متبادل. البعد الثالث هو تكامل وتلبية الاحتياجات Integration & fulfillment of needs الذي يمكن الأفراد من استيفاء احتياجاتهم من خلال السلوك المتعاون في اطار المجتمع، ومن ثم تدعيم السلوك المجتمعى المناسب للأفراد. أما البعد الرابع المتمثل في الترابط النفسي والعاطفى المشترك Shared emotional connection فهو الدعم النفسي الذى

ينشأ من نجاحات وصراعات الحياة في المجتمع المحلي والتعامل بين الأفراد، وأن يدرك الفرد أنه يستطيع الاعتماد على دعم الجماعة. شكل (٤-٢)

هذا بالإضافة إلى عنصرين رئيسيين في عملية بناء مفهوم روح الجماعة يحددهما ماكميلان وشافيز McMillan وشافيز (1986) وهي التمايز Distinctiveness والتعریف Identification. تمايز المجتمع ككيان مدرك منفصل و مختلف عن المجتمعات الأخرى بالنسبة لخصائصه العمرانية والاجتماعية. أما التعریف فهو الشعور بالارتباط والانتماء والترابط النفسي الذي ينطوي عليه العلاقة بين المجتمع وأفراده.^{٢٧}



هذه العناصر في عملية الحس المجتمعي تركز على الجانب الإيجابي للمجتمع وتعطيه إطاراً مثالياً من حيث تجانس أفراده وتماثل اهتماماتهم وقيمهم. إلا أن هذا المنظور يهمل المكونات الدينامية والمتضادرة التي قد تتوارد على مستوى المجتمع المحلي خاصة في المحيط الحضري. فالمجتمع المحلي في المناطق الحضرية يكون أكثر تركيباً وديناميكية، كما تظهر به الاختلافات وتضارب المصالح.^{٢٨}

كما وجد علماء الاجتماع أن هناك عدداً من المتغيرات الديموغرافية المرتبطة بمدى توفر الحس المجتمعي منها: مشاركة المجتمع، امتداد فترة الإقامة، الدخل، التعليم، السن والنوع، ملكية المنزل، وجود أطفال، وحجم المدينة. بيد أن هذه المتغيرات لم تظهر بشكل منتظم في جميع الدراسات، إلا أن أهمها هو المشاركة وجود أطفال في التأثير في تولد الحس المجتمعي.^{٢٩} كما أن المجتمعات الريفية لديها حس مجتمعي أقوى من المجتمعات الحضرية نظراً لصغر المقاييس. كما وجد ارتباط نظرية الأفراد العمرانية لمجتمعهم على أنه أكثر من مجرد الشارع أو البلوك بزيادة الحس المجتمعي لديهم عن أصحاب النظرة العمرانية الأكثر ضيقاً.^{٣٠}

ويمكن ملاحظة ارتباط سلوكيات وتوجهات المجتمع المحلي بوجود منظمات تتلزم بتوفير الظروف الملائمة للمجتمع المحلي. فتعمل على زيادة التزام المتطوعين بالاهتمام بمشكلات المجتمع المحلي، وتبني قدرات الأفراد على مواجهة المشكلات، كذلك تحسن من فرص الحصول على مصادر خارجية لتحسين الظروف المحلية.^{٣١}

٢-٣-٣-٢ رأس المال الاجتماعي Social capital

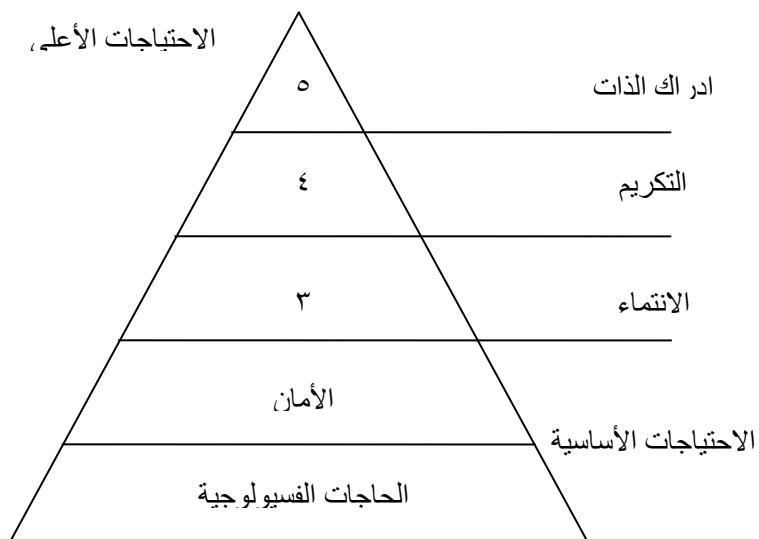
ان مفهوم المجتمع المحلي بترتبط افراده وتشابك علاقتهم ينطوى على وجود راس مال اجتماعى بين افراده. وقد حاول علماء الاجتماع شرح مفهوم راس المال الاجتماعى ووضع تعريف له. فقال جايسم كولومان (1988) انه وعى يتولد لدى الأفراد عندما يتم أخذ اهتمامات الآخرين فى الاعتبار وقبول التخلى عن فرص استغلال واستنزاف جهود الآخرين مع توقع عدم استغلال الآخرين لتعاونهم ومشاركتهم.^{٣٢}

أما جايسم هايمان James Hyman فعرف رأس المال الاجتماعى أنه رصيد يمثل موارد متاحة محتواة في، ويمكن الوصول إليها من خلال، منظومة من العلاقات. مما يعني أن هذا الرأس مال موجه وذو غاية. ولكن يجب مراعاة أنه يمكن استغلال هذا الرصيد بطريقة سلبية مثلما الحال في الجريمة المنظمة وعصابات الشوارع.

"Social capital is an asset representing actionable resources
that are contained in, and accessible through, a system of
relationships."^{٣٣}

ولذا فان رأس المال الاجتماعى يتولد عند تعامل الفرد مع المجتمع. وكلما كانت هناك قضية تشغل المجتمع وتتطلب مشاركة افراده، كلما زاد رأس مال المجتمع. كذلك فان الحس المجتمعى يتم تعميته بالتقدم في السن وزيادة فرص مقابلة الآخرين وتكوين علاقات، خاصة عند العمل في المجتمع والمشاركة في الجماعات والمنظمات داخل المجتمع المحلي.^{٣٤}

ان الأمر الذى يجب التأكيد عليه هو أهمية أن ينتهي الفرد لجماعة أو مجتمع ما. فالانتماء والارتباط المجتمعى ليس رفاهية يمكن تجاهلها عند التعامل مع الأفراد ذوو المستوى المعيشي المحدود. فقد شرح ماسلو (1989) الاحتياجات فى ترتيب متدرج من خلال هرم الاحتياجات، حيث نجد استيفاء الاحتياجات الفسيولوجية تمثل قاعدة الهرم واللازمة لاستمرار حياة الفرد. ثم الحاجة الى الأمان والحماية فى مستوى أعلى منها، حيث يمثلان معا الاحتياجات الأساسية للفرد. ويلى ذلك الحاجة الى الانتماء والتى يمكن اعتبارها أقوى احتياج اجتماعى. بعد ذلك عندما يعرف الفرد إلام ينتمى، ويعرف من هو، يستطيع أن يطالب بالتكريم والحفاوة من المجتمع، ومن يلبى حاجته فى ادراك ذاته.^{٣٥} (شكل ٢-٥) وفي إطار هذه العملية تكون الهوية سواء للفرد أو للمجتمع.^{٣٦}



شكل (٥-٢) هرم الاحتياجات الخاص بمسلو (1989) Maslow

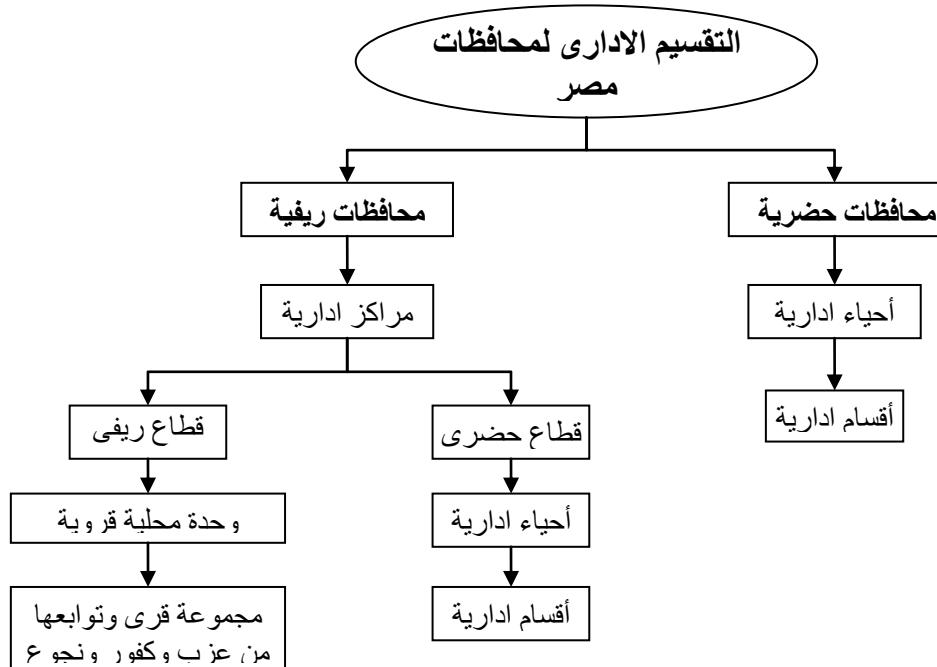
وقد حاول كثير من الباحثين استخدام العديد من الطرق لتحديد المجاورات السكنية من الناحية الاجتماعية. من هذه الأساليب: طلب أفراد المجتمع أن يحددوا أو يعرفوا حدودهم ل المجاورتهم، رسم خريطة التفاعل الاجتماعي بين السكان على شبكة فراغية، اختيار تعريفات صغيرة محدودة ولكن نمطية وبيانية مثل الرقم البريدى، Census tracts وجماعات البلوك.^{٣٧} فقضية تعريف الحدود الخاصة بالمجتمع من الناحية الاجتماعية تشغّل كثير من الأبحاث في مجال المجاورات السكنية.

٤-٣-٢ المجتمع المحلى اداريا وأمنيا



شكل (٦-٢) الأقاليم الاقتصادية الثمانية المقترحة، المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر (٢٠٠٥)

المحافظات الحضرية إلى أحياء حضرية والتي تنقسم بدورها إلى أقسام ادارية. أما المحافظات الريفية فتنقسم إلى عدد من المراكز الادارية، والتي تحوى كل منها قطاعاً حضرياً ينقسم إلى أحياء ثم أقسام، وقطاعاً ريفياً به عدد من الوحدات المحلية الاقرية والتي تضم مجموعة من القرى وتتوابعها من عزب وكفور ونجوع.^{٣٨} (شكل ٧-٢) وتمثل المدينة بالقطاع الحضري في هذه المحافظات عاصمة المركز الاداري الذي تقع به. ويوضح جدول (٢-٢) التقسيم الادارى لمحافظات مصر. كما يوضح جدول (٢-٢) التقسيم الادارى لمحافظة الجيزة كمثال للمحافظات الريفية.



شكل (٧-٢) التقسيم الحضري والريفي لمحافظات مصر، المصدر: الباحثة

جدول (١-٢) التقسيم الادارى لمحافظات جمهورية مصر العربية

إجمالي	مجتمع عمراني	شياخة	قسم	مركز شرطة	قرية	وحدة محلية	حي	مدينة	مركز	اسم المحافظة / المدينة	م
٤٠٠	٥	٣٢٣	٤١				٣١			القاهرة	١
١٧٢	٢	١٣٢	١٨		٩	٣	٦	١	١	الإسكندرية	٢
٤١		٢١	١٢				٧	١		بور سعيد	٣
٢٩		١٦	٦				٥	٢		السويس	٤
١٦٠	١	٥	٥	٤	٨٥	٤٦		١٠	٤	دمياط	٥
٦٦٧		١٢	٤	١٧	٤٨٥	١١٤	٢	١٨	١٥	الدقهلية	٦
٦٥٧	٢	١٦	٨	١٣	٤٩٧	٩١	٢	١٥	١٣	الشرقية	٧
٢٨٩	١	١٠	٧	٧	١٩٨	٤٨	٢	٩	٧	القليوبية	٨
٢٩٠		٧	٢	١٠	٢٠٦	٤٥		١٠	١٠	كفر الشيخ	٩
٤٢٩		٢٦	٤	٨	٣١٨	٥٣	٤	٨	٨	الغربيّة	١٠
٤٢٤	١	٦	٣	٩	٣١٥	٧٠	٢	٩	٩	المنوفية	١١
٦٣٥	١	٥	٣	١٥	٤٩٧	٨٤		١٥	١٥	البحيرة	١٢
٨٧		٨	٤	٤	٣١	٢٥	٣	٧	٥	إسماعيلية	١٣
٣٢٧	٢	٥٤	١٣	٨	١٧٠	٥١	٧	١٢	١٠	الجيزة	١٤
٢٩٥	١	١٠	٢	٧	٢٢٢	٣٩		٧	٧	بني سويف	١٥
٢٥٠	١	٦	٢	٦	١٦٢	٦١		٦	٦	الفيوم	١٦
٤٦٢	١	١١	٣	٩	٣٥٩	٦١		٩	٩	المنيا	١٧
٣٤٥	١	١٥	٣	١١	٢٣٦	٥٥	٢	١١	١١	أسيوط	١٨
٣٧٥	٢	٨	٧	١٢	٢٧٠	٥١	٣	١١	١١	سوهاج	١٩
٢٨٠	١	٥	٢	١١	١٨٧	٥٢		١١	١١	قنا	٢٠
١٦٩	٢	٤	٣	٦	١٠٦	٣٣		١٠	٥	أسوان	٢١
٣٦	١	٦	١	٢	١٥	٨		٢	١	الأقصر	٢٢
٥١	١	١٠	٩		١٣	١٢		٦		البحر الأحمر	٢٣
١١٦	١		٢	٣	٧١	٣٠		٤	٥	الوايى الجديد	٢٤
١٨٠	١		٨		٩٨	٥٦		٨	٩	مطروح	٢٥
١٩٦		٩	١١		٨٢	٨٢		٦	٦	شمال سيناء	٢٦
٣٩			٨		٩	٩		٨	٥	جنوب سيناء	٢٧
٧٤٠١	٢٨	٧٢٥	١٩١	١٦٢	٤٦٤١	١١٧٩	٧٦	٢١٦	١٨٣	الاجمالي	

المصدر: دليل التقسيم الادارى لمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية (٢٠٠٦)

جدول (٢-٢) التقسيم الادارى لمحافظة الجيزة

إجمالي القرى	قرى لا تدخل فى نطاق وحدات محلية قروية	عدد القرى التابع	وحدات محلية قروية	الأحياء	المدن	المواكنز	م
١	١١	٨	٣		أبو النمرس	الجيزة	١
٢	٢٠	١٣	٧		البدريين	البدريين	٢
	.	.	.		الحوامدية		
٣	١٩	١٤	٥		الصف	الصف	٣
٤	٢٢	١٦	٦		أطفيح	أطفيح	٤
٥	٢٣	١٤	٩		منشأة القناطر	إمبابة	٥
٦	٤	١	٣		الوراق	الوراق	٦
٧	٩	٦	٣		أوسيم	أوسيم	٧
٨	٣٩	٣٢	٧		العياط	العياط	٨
٩	١٤	١١	٣		الباويطي	الواحات البحرية	٩
١٠	٩	٤	٥			كرداسة	
	.	.	.	شمال الجيزة	الجيزة	١١	
	.	.	.	جنوب الجيزة			
	.	.	.	الهرم			
	.	.	.	العجوزة			
	.	.	.	الدقى			
	.	.	.	بولاق الدكرور	الجيزة	١١	
	.	.	.	العمرانية			
٤٩٧	.	٤٠٦	٩١	٢	١٥	الإجمالي	

المصدر: دليل التقسيم الادارى للمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية (٢٠٠٦)

ويمكن ملاحظة بعض الملامح بالنسبة لنظام التقسيم أهمها:

- ١- نصف عواصم المحافظات تقريبا غير مقسمة الى أحياء ادارية مستقلة، فاذا تم اضافة عواصم المراكز، يصبح هناك عدد كبير من المدن التي يتم التعامل مع كل منها على أنها وحدة ادارية واحدة رغم كبر حجمها وكثرة عدد سكانها. الأمر الذي يعوق الاهتمام بتفاصيل حياة الفرد بالمدينة.
- ٢- أكبر مدينة هي القاهرة مقسمة الى ٣١ حى، بينما ثانى أكبر مدينة وهى الجيزة مقسمة الى ٧ أحياء والاسكندرية مقسمة الى ٦ أحياء فقط.
- ٣- لا يوجد معيار ثابت يتم بناء عليه تقسيم المدينة الى أحياء أو تقسيم الحى الى أقسام وشياخات.^{٣٩} فمحافظة القاهرة التي تضم مدينة القاهرة كمدينة عملاقة تتقسم الى ٣١ حيا تنقسم دورها الى ٤١ قسما و ٣٢٣ شيخا. أما مدينة السويس فتنتسب الى ٥ أحياء يمثلها ٦ أقسام تنقسم الى ١٦ شيخا.
- ٤- أغلب الظن أن التقسيم الادارى لمصر يستند الى موقع التجمع السكنى من شبكة المواصلات، وعدد سكانه، وقوة القيادة السياسية التى تتنمى اليه وتنبني قضاياه. فيتعدد موقع أي تجمع سكاني باعتباره مجرد عزبة أو كفر، أو قرية أم أو حتى مدينة.^{٤٠} فيوجد بمصر ٢١٦ مدينة بها ٧٦ حي ، بجانب ٢٨ مجتمعا عمرانيا، ينقسمون الى ١٩١ قسما و ٧٣٥ شيخا، بالإضافة الى ١١٧٩ وحدة محلية و ٤٦١ قرية.^{٤١}
- ٥- يعتمد دليل التقسيمات الادارية الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والمتافق مع التقسيمات الادارية الصادرة عن وزارة الداخلية على: القرارات الادارية الخاصة الصادرة بقرارات من السيد وزير الداخلية بإنشاء أقسام ومرانز الشرطة، ومكوناتها من شياخات وقرى وكذلك على القرارات الادارية بإنشاء القرى الصادرة من السادة المحافظين.
- ٦- هناك تقسيم الدوائر الانتخابية حتى مستوى الشيخة والقسم كتقسيم شرطى وهو التقسيم الأكثر تفصيلا، وقد اعتمد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على هذا التقسيم فى التعداد العام للسكان، وتم بناء قواعد بيانات التعداد على أكواد الوحدات الادارية الشرطية بكود مكون من ٦ أرقام.
- ٧- أما دليل التقسيمات الادارية الصادر من الأمانة العامة للحكم المحلي التابع لوزارة التخطيط والتنمية المحلية (قبل التعديل الوزارى لوزارة التنمية المحلية) فقد تم اعداده بتجميع القرارات بإنشاء المحافظات والمناطق والمدن والأحياء والمراكز والوحدات المحلية والقرى، الصادرة حسب مستوى الوحدة المحلية. (جدول ٣-٢)
- ٨- تقسيم الوحدات الادارية بدليل الأمانة العامة للتنمية المحلية التابعة لوزارة التخطيط (سابقا)، وبناء قواعد البيانات بالمحافظات وتقسيماتها المتعددة، وتوحيد الأكواد حتى ١٠ أرقام وتقسيم الوحدات الادارية تقسيما يخضع للمستويات الادارية بالمحليات معتمدة فى ذلك على تقسيم المحافظة الى مناطق (حالة القاهرة) أو مراكز ومدن - أحياء - وحدات محلية قروية - قرى طبقا لطبيعة كل محافظة.

٩- في اطار محاولة لجنة مراجعة وتدقيق البيانات على مستوى جمهورية مصر العربية^{٤٢} لمراجعة الأكواواد ونظم التكويذ المستخدمة في الجهات المختلفة، ووضع اساليب التحويل بينها، ووضع أو تبني نظام موحد للتطبيق في المستقبل، اتضح صعوبة دمج الأكواواد المستخدمة في الدليلين سواء لصعوبة دمج الوحدات الادارية في كيان موحد، أو لتعديل الأكواواد المستخدمة منذ مدة طويلة.

١٠- اتفق ممثلو الجهات المعنية (الادارة العامة للانتخابات التابعة لوزارة الداخلية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الأمانة العامة للحكم المحلي، الأمانة الفنية للجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات) على اعداد دليل يجمع بين دليل التقسيمات الادارية للمحليات ودليل التقسيمات الشرطية مراعين في ذلك الرابط بين مكونات الدليلين.^{٤٣}

جدول (٣-٢) دليلي التقسيم الادارى لمحافظات مصر.

دليل التقسيم الادارى	دليل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة الداخلية	دليل الأمانة العامة للحكم المحلي (وزارة التنمية المحلية)
يعتمد نظام التقسيم على أصغر وحدة فى الحضر	١- أقسام ومرافق الشرطة ومكوناتها من شياخات وقرى الصادر بها قرارات ادارية من وزير الداخلية. ٢- القرى المنشأة بقرارات ادارية من المحافظين.	المحافظات والمناطق والمدن والأحياء والمراکز والوحدات المحلية والقرى الصادر بانشائها قرارات ادارية حسب مستوى الوحدة المحلية.
الشيخة	الشيخة	الحي

المصدر: تحليل الباحثة لدليل التقسيم الادارى لمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية (٢٠٠٦)

وتكمّن أهمية موقع التجمع العمراني من مستويات التقسيم الادارى في:

- ١- مدى حصوله على الخدمات الحكومية. حيث يتم توزيع جميع الخدمات الحكومية حسب خريطة التقسيم الادارى، فالعاصمة تكون أوفر حظا من المدينة العدية، والقطاع الحضري أولى من الريف، والقرية الأم التي تضم بيوان الوحدة المحلية أهم من القرية العادية التي تكون ذات نصيب أوفر من العزب والكافور.^{٤٤}
- ٢- يتم توزيع الميزانيات طبقاً لمستويات التقسيم الادارى.
- ٣- معرفة الادارات المختلفة التي يتبعها التجمع العمراني من اجل اصدار التراخيص المختلفة.
- ٤- معرفة مستوى التمثيل السياسي والمستوى الادارى المسؤول عن التجمع العمراني للحصول على الدعم السياسي المراد.

٤-٣-١ حدود المجتمع المحلى طبقاً للجهات الإدارية المختلفة

ان الاعتماد على التقسيم الإداري أو الأمنى فى تحديد المجتمع المحلى لا يعبر عن حقيقة المجتمع وخصائصه وتفاعلاته. بل على العكس من ذلك فان تضارب التقسيمات الإدارية بين الجهات الإدارية المختلفة يشتبه جهود مشروعات التنمية من خلال اضاعة الوقت فى التعامل مع جهات كثيرة ومعرفة دائرة وحدود اختصاص كل ادارة، وكذلك عدم تطابق تقسيماتها مع ما هو كائن على أرض الواقع.^٥

أ- التقسيمات الإدارية لوزارة التعليم:

يتبع نظام تقسيم الادارات المختلفة في وزارة التعليم الأحياء السكنية التي تنقسم اليها المدينة. وتكون الاشكالية في أنه لا يحق لليميد الالتحاق بمدرسة تتبع حيا آخر غير الذي يسكن به، حتى ولو كانت الأقرب إلى مكان اقامته من المدرسة التابعة لحيه. مما قد ينبع عن ذلك من نقص في كفاءة توزيع التلاميذ على المدارس، خاصة في ظل ندرة الخدمات في المناطق الالارسنية.

ب- التقسيمات الإدارية لوزارة التضامن الاجتماعي (الشئون الاجتماعية سابقاً):

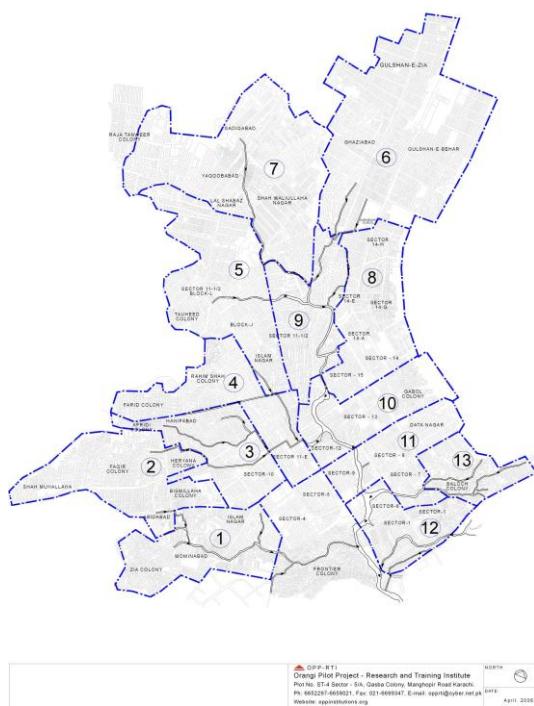
توجد ادارة مختصة بالشئون الاجتماعية لكل حى في المدينة، والتي تنقسم بدورها الى عدد من الوحدات الأصغر. الا أن معيار تقسيم هذه الوحدات ينص على أن تضم الوحدة الاجتماعية ١٥ ألف نسمة على الأقل، وأن يوفر سكان هذه الوحدات مكاناً يصلح كمقر لهذه الوحدة. الأمر الذي يجعل الوحدات الاجتماعية خاصة في المناطق الالارسنية تضم عدداً كبيراً من السكان يزيد عن معيار الخمسة عشر ألف نسمة بكثير بسبب عدم توفر مكاناً متاحاً لمقر الوحدة الاجتماعية. كما يخلق ذلك وحدات غير متجانسة من ناحية المساحة وعدد السكان وبالتالي عدد الجمعيات الأهلية التابعة لكل وحدة اجتماعية. فالأمر في النهاية يعتمد على امكانيات وموارد السكان في توفير مقاراً للوحدة.

ولذا فعلى الرغم من مميزات اتباع التقسيمات الإدارية للمدينة، الا أن ذلك ينبع عنه وحدات غير متساوية أو متجانسة وكذلك ذات مقياس أكبر من أن تلائم عملية تنمية المجتمع المحلى في تعاملها المباشر مع أفراد المجتمع المحلى على المستوى القاعدة ومشاركتهم في برنامج التنمية.

٤-٣-٢ التقسيمات الإدارية طبقاً لنظام السياسي

قد يكون التقسيم ناتجاً عن الاتجاه السياسي السائد. ففي زامبيا يشجع حزب الاستقلال القومي الاتحادي الافكار المبتكرة، حيث تم تصميم اطاره بصورة تعظم المشاركة من أسفل:

- ١- كل الأفراد ينتمون إلى قطاع مكون من ٢٥ منزل يمثلهم ٤ رجال و ٤ سيدات و ٤ شباب.
- ٢- كل ١٠ قطاعات تشكل فرع يمثله ٤ رجال و ٤ سيدات و ٤ شباب.
- ٣- تجمع الفروع في مناطق Wards والذى يتم انتخاب رئيسه بمشاركة كل الناخبين المقيدين. هذا الرئيس، الذى يعمل أيضاً كمستشار للحى، يرأس لجنة المنطقة ward التي تضم ٨ من الرجال و ٨ سيدات و ٨ شباب.
- ٤- يرسل مستشارو الأحياء مرشحين للمجالس الإقليمية.



شكل (٨-٢) تقسيم منطقة اورانجى الى ١٣ منطقة داخلية،
المصدر: www.oppinstitutions.org

٥- مستشارو الأحياء والأقاليم بالإضافة إلى أعضاء البرلمان يكونون المرشحين للجنة المركزية.

٦- تنتخب اللجنة المركزية كل ٥ سنوات عن طريق المجلس القومي، ويرأسها رئيس زامبيا.

وبذلك فان المشروعات التى تقام على مستوى القطاع تتطلب موافقة لجنة القطاع. أما تلك التى ترتبط بعشرة قطاعات أو أكثر فتقيمها لجنة الفرع. وبالنسبة للمشروعات التى تتطلب الحصول على تراخيص يتم توصيلها عن طريق رئيس لجنة ward للجان الحى والإقليم من أجل الدعم القانونى. وفي هذا الاطار تعمل المنظمة غير الحكومية المعنية بالمستقرات البشرية بزامبيا Human Settlements of Zambia HUZA وقد أثبتت التجربة أن هذا الاطار يمكن من المشاركة الشعبية.^{٤٦}

وفي عام ٢٠٠١ في باكستان تم اقتراح نظام جديد للحكومة المحلية عرف باسم Devolution plan نظام لامركزي. ومن ثم أصبحت كراتشي مدينة مكونة من ١٨ بلدة، احدها اورانجى، والتي تقسم بدورها إلى ١٣ مجلس اتحادي Union council.^{٤٧} (شكل ٨-٢)

٢-٣-٥ المجتمع المحلي اقتصاديا

ان وظيفة المجتمع هي احدى العوامل التي تضيف الى هويته الخاصة. ففي بعض المجتمعات قد يجمع أفرادها العمل في مجال واحد، خاصة في المدن التقليدية القديمة. حيث يتجمع أهل المهنة الواحدة في مكان واحد خاصة في الأعمال التجارية والحرفية. في القاهرة التاريخية على سبيل المثال، توجد منطقة الصاغة حيث تجار الذهب، والخiamie حيث يتم عمل الخيام، والنحاسين، والبصاليين حيث يتجمع بائعو البصل. ولذا يمكن تقسيم هذه المناطق طبقاً للنشاط الاقتصادي لسكانها. كما قد يتواجد هذا النمط من اشتراك السكان في مهنة واحدة في المناطق الالرسمية المقامة على أراضي وضع يد على أطراف المدن. فهناك مثلاً مجتمع الزباليين في حي منشأة ناصر، كما يشتراك سكان مناطق أخرى في العمل في مهن هامشية في القطاع الالسمى.

الا أن الأمر ليس واحداً في كل المناطق الالرسمية حتى يؤخذ بهذا المعيار في معرفة حدود المجتمع المحلي. كما أن الوضع يختلف كلياً في المناطق الالرسمية المقامة على أراضي زراعية. حيث يسكن بها أصحاب الأعمال والمهن المختلفة، وغالباً ما يعمل الأفراد خارج هذه المناطق على العكس من المناطق الالرسمية المقامة

على أراضٍ صحراوية. فالممناطق الالارسنية محل الدراسة قد أصبحت جزءاً من نسيج المدينة، واندثر أصلها الزراعي وأسهامها في قطاع الزراعة وانتاج المحاصيل.

ومن ثم فان المعيار الاقتصادي يصعب تطبيقه في تحديد حدود للمجتمع المحلى سواء من ناحية وظيفة السكان أو ما يساهم به المجتمع في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٦-٣-٦- تقسيم المجتمع لنفسه

ان الأفراد في المناطق الالارسنية يمثلون مزيجاً بين عادات وتقاليد الريف الذي أتوا منه، وعادات الحضر الذي أصبحوا ينتمون اليه. فنظراً لنشأة هذه المناطق خارج اطار شرعية الدولة وقوانينها، غابت عنها يد الدولة في توفير الخدمات اللازمة للمعيشة بهذه المناطق. فما كان من سكان هذه المناطق الا أن تجمع بعضهم لتنفيذ ما تجاهلت الدولة تقديمها. فقاموا بتوصيل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي في كثير من المناطق. الا أن العمل يتم بأسلوب مرحل مع امتداد العمران والبناء على الأرضي الزراعية.

٦-٣-٦-١- منظمات المجتمع المحلى (الجمعيات الأهلية)

نظراً لأن معظم قاطنى هذه المناطق هم نتاج الهجرة من الريف إلى الحضر، فقد ظهرت بعض التجمعات الاجتماعية القائمة على أساس المكان الذي أتوا منه. فبدأوا كنوع من الترابط والتواصل مع جذورهم، وظهرت بعض الأحداث التي تطلب تجمعهم مثل موافقة أفراد الجماعة وال الحاجة إلى نقله إلى بلده ودفنه. ثم تطور نشاط المجموعة إلى شراء مدفن قرية لدفن الموتى، وكفالة مصاريف العزاء والكفن لغير القادرين. وكذلك توفير مكان لاستقبال واستضافة المعزبين القادمين من القرى والنجوع لتقديم واجب العزاء. فكان هذا هو الدافع الأول لانشاء الجمعيات الأهلية التي توفر الاطار القانوني لمثل هذه التجمعات. ثم امتد نشاطها لكافلة البئامى واعانة الأرامل، وتقديم المساعدات المالية، وتنظيم رحلات الحج والعمر. كما قامت جمعيات أهلية أخرى بداعي من أبناء هذه المناطق بعد عودتهم من منطقة الخليج العربي ورغبتهم في التصدق ببعض المال على احتياجات مجتمعهم.

ولم يقتصر نشاط بعض الجمعيات الأهلية على تقديم الاعانات، بل التقت أعضاؤها إلى مشكلة نقص الخدمات بمجتمعهم، فأنشأوا المساجد والمستوصفات الطبية التي تعمل بأجور زهيدة، وفصول لمحو الأمية، وأيضاً المساهمة في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل تدريب العمالة وخاصة السيدات.

فما حدث هو تنظيم أفراد المجتمع لأنفسهم من خلال جمعيات تهتم بشؤونهم وتلبي احتياجاتهم وتواجه مشكلاتهم، كبديل لدور الدولة الغائب في هذه المناطق. الا أن معظم هذه الجمعيات توقف نشاطها عند هذا المستوى من العمل الاجتماعي، ولم تتطور لتصبح قادرة على القيام بدور تنموي حقيقي للمجتمع. فظلت تقوم بدور المنظمات التطوعية الخيرية القائمة على تبرعات فاعلى الخير، واعطاء المساعدات للمحتاجين فقط، دون محاولة تحسين وتنمية المجتمع.

فعلى العكس من ذلك في الهند، نظم أفراد المجتمع أنفسهم في منطقة جانيشنجار المتدهرة وقاموا بتحسين ملموس في مساكنهم وبيئة المحيطة وتوفير خدمات أساسية. فاستطاعوا تحريك واستغلال كل مواردهم

المتاحة وكذلك الحصول على دعم من الحكومة. وأوجدوا حلولاً محلية مناسبة لمشاكلهم، وبذلك استطاعوا التخلص من استغلال ملاك الأراضي لهم واحداث تنمية حقيقة.^{٤٨}

وأصبحت تمثل الجمعيات الأهلية الفاعلة مركزاً يرتبط به أفراد المجتمع للحصول على ما يحتاجونه من خدمات واعانات. فكما كان يمثل المسجد مركزاً للمجتمع في تخطيط المدن الإسلامية، وكما هو الحال في التخطيط التقليدي للقرى، أنشأ أفراد المجتمع هذه الجمعيات لتلعب هذا الدور استجابة لموروثهم الاجتماعي والعرقاني. ولكن لا تستطيع كل الجمعيات الأهلية القيام بهذا الدور لاختلاف قدراتها الإدارية والمادية. ولذا يرتبط حدود نفوذ الجمعية الأهلية بما تقدمه من خدمات وكيفية ارتباطها بالمجتمع المحلي وتفاعلها مع أفراده.

٢-٤-٤-١ مراجعة المداخل المختلفة لتقسيم المناطق الارسمية

من الملاحظ أن مقياس المناطق الارسمية ونمط العمران بها وكذلك خصوصية خصائص سكانها الاجتماعية والثقافية تزيد من صعوبة إيجاد معيار واحد لتقسيمها والتوصيل إلى وحدة المجتمع المحلي بها.

٢-٤-٤-٢-١ مراجعة المداخل المختلفة لتقسيم المناطق الارسمية

إن مدخل تقسيم المناطق الارسمية المعتمد على نظريات التخطيط لا يمكن اتباعه، حيث تقتصر هذه المناطق إلى فكرة التدرج في المقياس سواء للطرق أو للخدمات. كما أن الخدمات المتواجدة موزعة بشكل عشوائي ولا ترتبط بمسافات السير التي يعتمد عليها فكر المجاورة السكنية. كما لا يوجد فصل بين الاستعمالات لتحديد مناطق الاسكان ومراذن الخدمات. وبالتالي لا يمكن تحديد وحدات تكون محتواة داخلياً بحيث يتتوفر بها الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان.

أما عند اتباع مدخلاً عمرانياً في تقسيم المناطق الارسمية، فإنه ينتج وحدات ذات حجم كبير نسبياً تحتاج إلى تقسيم داخلي بالضرورة. كما أن اعتبار الشوارع الرئيسية فوائل بين الوحدات يحمل نمط العلاقات الاجتماعية في هذه المناطق والتي تعلي بقيمة الجيرة وما يتبع ذلك من ترابط بين أفراد المجتمع.

وتجعل طبيعة المجتمع في المناطق الارسمية، وتبين خصائص الأفراد والمجموعات به، من الصعب إيجاد وتحديد المجتمع المحلي من الناحية الاجتماعية. إلا أن هناك ظهور متنامي لنوع جديد من المجتمع المحلي هو مجتمع الاهتمامات المشتركة الذي يعتمد على نوعية وخصائص العلاقات الإنسانية بدون التقيد بالموقع العرمانى، وكذلك الارتباط ب المجالات مشتركة مثل العمل، المنظمات السياسية، أو الدين أو التطوعية.

وبالنسبة للتقسيم الإداري واستخدامه كمعيار أساسى في تقسيم المناطق الارسمية وتحديد المجتمع المحلي، فنجد أنه لا يعبر عن حقيقة المجتمع وخصائصه وتقاعاته، كما لا تتطابق التقسيمات الإدارية مع ما هو كائن على أرض الواقع. هذه بالإضافة إلى تضارب التقسيمات الإدارية بين الجهات الإدارية المختلفة مما يشتت جهود مشروعات التنمية من خلال اضاعة الوقت في التعامل مع جهات كثيرة ومعرفة دائرة وحدود اختصاص كل إدارة. كما لا يوجد معيار ثابت يتم بناء عليه تقسيم المدينة إلى أحياe أو تقسيم الحي إلى أقسام وشياخات في مصر. فأغلب الظن أن التقسيم الإداري لمصر يستند إلى موقع التجمع السكاني من شبكة المواصلات، وعدد سكانه، وقوة القيادة السياسية التي تنتهي إليه وتتبني قضاياه. فيتحدد موقع أي تجمع سكاني باعتباره مجرد عزبة أو كفر، أو قرية أم أو حتى مدينة.

كما يصعب اعتبار العامل الاقتصادي معياراً لتقسيم المناطق الارسمية المقامة على أراض زراعية وتحديد حدود المجتمع المحلي بها، سواء من ناحية وظيفة السكان أو ما يساهم به المجتمع في القطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث يسكن بها أصحاب الأعمال والمهن المختلفة، وغالباً ما يعمل الأفراد خارج هذه

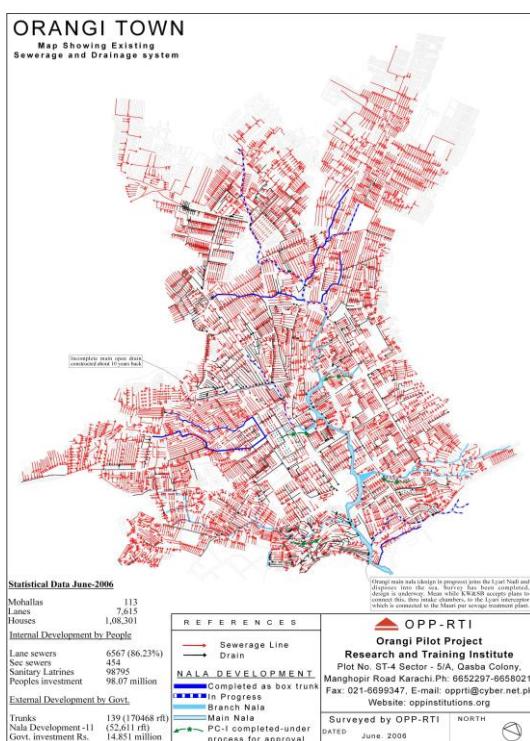
المناطق على العكس من المناطق الالرسمية المقامة على أراضي صحراوية. فالمناطق الالرسمية محل الدراسة قد أصبحت جزءاً من نسيج المدينة، واندثر أصلها الزراعي واسهامها في قطاع الزراعة وانتاج المحاصيل. ان انتشار الجمعيات الأهلية في المناطق الالرسمية يعبر عن احساس السكان بالمسؤولية ورغبتهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع. إلا أن الجمعيات الموجودة في المحيط المحلي غالباً ما تعمل بمفردها دون وجود شبكة تجمعها بحيث تتكامل أدوارها وأعمالها. وعلى الرغم من ذلك، ينبع الاعتماد على الجمعية الأهلية كنواة للمجتمع المحلي، كمعيار لتقسيم المناطق الالرسمية، وحدات ذات مقياس ملائم لمفهوم التنمية والتخطيط من أسفل وتنطبق مع أسلوب المجتمع في تنظيم نفسه. ولكن يجب الالتفات إلى أن هذه الوحدات تكون كثيرة العدد وتقتصر إلى وجود وحدة أكبر ذات مقياس متوسط تنتهي إليها مجموعة من مجتمعات المحلية. فتكون هذه الوحدات المتوسطة معاً المنطقة الالرسمية كل. وذلك خاصة في المناطق الالرسمية الممتدة، التي يسكنها عدد كبير من السكان، وهو النمط الأكثر انتشاراً في كثير من مدن مصر وحول قراها القريبة من الحضر. ويوضح جدول (٤-٢) عيوب ومميزات المداخل المختلفة لتقسيم المناطق الالرسمية.

جدول (٤-٢) عيوب ومميزات المدخل المختلفة لتقسيم المناطق الالرسمية.

مدخل التقسيم	العيوب
نظريات التخطيط	<ul style="list-style-type: none"> - تفتقر المناطق الالرسمية إلى فكرة التدرج في المقياس سواء للطرق أو للخدمات - الخدمات المتواجدة موزعة بشكل عشوائي ولا ترتبط - بمسافات السير - لا يوجد فصل بين الاستعمالات لتحديد مناطق الإسكان ومرافق الخدمات
التقسيم العمراني	<ul style="list-style-type: none"> - وحدات ذات حجم كبير نسبياً تحتاج إلى تقسيم داخلي - اعتبار الشوارع الرئيسية فوائل بين الوحدات يحمل نمط العلاقات الاجتماعية
التقسيم الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> - صعوبة تعريف حدود المجتمع المحلي من الناحية الاجتماعية في ظل وجود مجموعات غير متجانسة، وتبين السمات للأفراد والمجموعات
التقسيم الإداري	<ul style="list-style-type: none"> - لا يعبر عن حقيقة المجتمع وخصائصه وتفاعلاته - لا تتطابق التقسيمات الإدارية مع ما هو كائن على أرض الواقع - تضارب التقسيمات الإدارية بين الجهات الإدارية المختلفة - لا يوجد معيار ثابت يعتمد عليه تقسيم المدينة إلى أحياء وشياخات وأقسام
العامل الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> - أصحاب أعمال ومهن مختلفة غالباً ما يعملون خارج هذه المناطق - اندثر أصل المنطقة الزراعي
تقسيم المجتمع نفسه لذاته	<ul style="list-style-type: none"> - احساس السكان بالمسؤولية ورغبتهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع - وحدات ذات مقياس ملائم لمفهوم التنمية من أسفل وتنطبق مع أسلوب المجتمع في تنظيم - الجمعيات غالباً ما تعمل بمفردها دون وجود شبكة تجمعها بحيث تتكامل أدوارها وأعمالها

المصدر: الباحثة.

ويوضح جدول (٥-٢) المعايير المختلفة التي يمكن تقييم المداخل المختلفة لتقسيم المناطق الارسمية. فيبين علاقه كل نمط تقسيم بمدى توفيره لحجم حميم مناسب للمجتمع المحلي، امكانية تطبيق هذا النمط في المناطق الارسمية، ومدى استيعاب المجتمع لهذه الوحدات، ومساعدتها على ترابط المجتمع. كذلك إذا كانت توفر محيطا ملائما للوصول إلى، وتسهيل مشاركة أفراد المجتمع المحلي في عملية التنمية. كما بين الجدول رغبة كل جهة مشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي في إتباع نمط تقسيم معين. بالإضافة إلى علاقه كل نمط تقسيم بمدى توافقه مع التعامل مع الجهات الحكومية المختلفة لإصدار التراخيص اللازمة وغيرها.



شكل (٩-٢) المصادر الموزعة على الحارات في منطقة اورانجي، المصدر: www.oppinstitutions.org

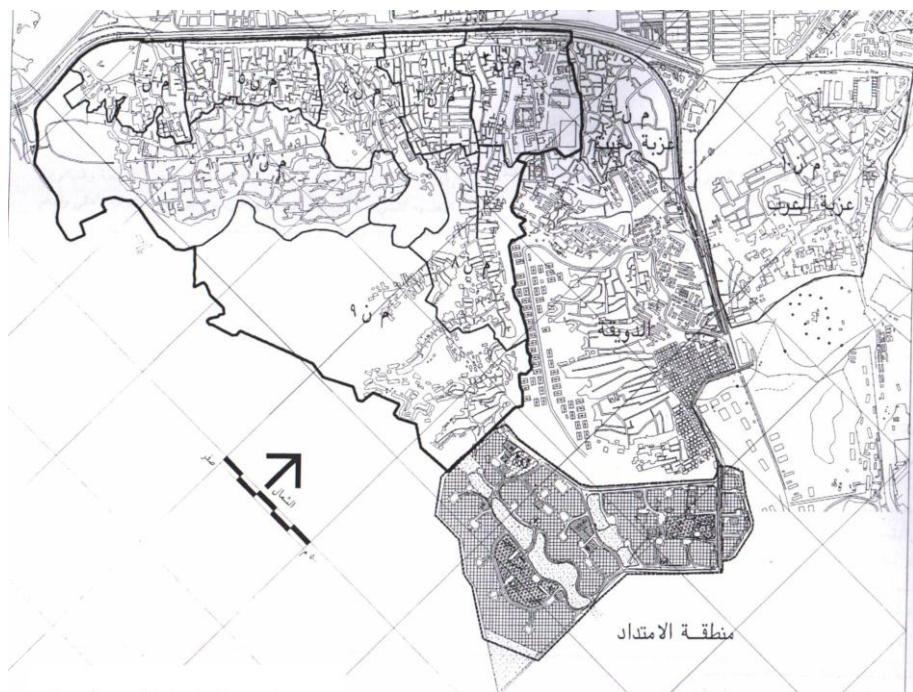
ويوضح جدول (٦-٢) المعايير التي استندت إليها بعض تجارب تنمية المجتمع المحلي في المناطق الارسمية لتقسيم المنطقة والوصول لأفراد المجتمع المحلي. والتي يظهر بها أن هدف مشروع التطوير عالما حاكما في أسلوب تقسيم المنطقة الارسمية. ففي تجربة اورانجي بكراتشي، باكستان، كان هدف المشروع انشاء شبكة للصرف الصحي. الأمر الذي أدى إلى تقسيم المنطقة إلى حارات صغيرة، حيث تقوم كل حارة والتي يسكنها من ٣٠-٢٠ منزلة بتنفيذ أعمال الصرف الصحي للحارة. ثم يتم تجميع الحارات مع بعض لتنفيذ المصادر الثانوية، كما استدعت الحاجة. (شكل ٩-٢)

أما في مشروع تطوير منطقة زينهم، كانت مرحلية التنفيذ هي العامل الحاسم في تقسيم المنطقة إلى ثلاث مناطق تبعاً للمراحل الثلاث في التنفيذ. وبالمثل تم تقسيم المرحلة الثانية بمشروع تطوير منطقة المنيرة الغربية ومطار امبابة إلى ستة مناطق، تبعاً لمرحلية التنفيذ من حيث الازالة والاحلال. (شكل ١٠-٢)

وفي مشروع تطوير منشأة ناصر الذي تقدر مساحته بحوالى ٨٥٠ فدان يسكنها ٣٥٠ ألف (بتقديرات ١٩٩٥)، ارتكز على منهج الإحلال والتجديد، وذلك عن طريق تنمية موقع جديد في الأراضي الصحراوية القريبة كمرحلة أولى، لتسوّع المجموعة الأولى من سكان المنطقة الذين يتم إخلائهم، ليقطنوا بوحدات هذه المرحلة. وليس بعده مرحلة تخطيط القطاع الذي يتم إخلاؤه ليتوسّع بمجموعة أخرى من السكان إلى أن يتم تطوير منطقة منشأة ناصر بالكامل. وبالتالي تم تقسيم منطقة منشأة ناصر إلى تسعه مراحل (أحياء)، بالإضافة إلى منطقة الامتداد. وذلك بمراعاة طبيعة وظروف الموقع، ومباني الخدمات التي سيتم الحفاظ عليها، والطرق القائمة، ونتائج الدراسات الطبيعية والجيوфизيقية التي تمت أثناء اعداد المخطط العام للمنطقة. (شكل ١١-٢)



شكل (١٠-٢) مراحل مشروع الازالة والاحلال المقترن بمنطقة المنيرة الغربية، المصدر: الباحثة



شكل (١١-٢) تقسيم منشأة ناصر الى تسعه أحياء او مراحل للتطوير، المصدر:المخطط العام لمنشأة ناصر (١٩٩٥)

جدول (٥-٦) تقييم المدخل المختلفة لتقسيم المناطق الارسمية.

نقط التقسيم حجم حميم مناسب	امكانية التطبيق	ترابط المجتمع	سهولة استيعابه للمجتمع له	إصدار التراخيص المشاركة	مدخل لتشجيع تعليق
نظريات التخطيط	—	—	—	—	رونية المخطط للحجم (المناسب لترابط المجتمع)
عمراني اجتماعي	—	—	—	—	الشوارع ليست فو اصل بين المجتمع
الارسمية	—	—	—	—	عدم تجانس خصائص سكان المناطق
اداري اقتصادي	—	—	—	—	تقسيم الدولة دون معابر ثابتة
الارسمية	—	—	—	—	اصحاب مهن مختلفة يعملون خارج المنطقه واندلل الأصل الزراعي
رونية الأهلی لمفهوم المجتمع المحلي	—	—	—	—	وروح الجماعه، ولكن عدم تساوى التوزيع البغرافي للمجموعات
تنظيم المجتمع لذاته	٢	٢	٢	٢	وجود العنصر ✗ غياب العنصر — غير مرتبطة

المصدر: الباحثة.

جدول (٦-٣) معايير بعض تجارب تنمية المجتمع المحلي في تقديم المنافع الالرسمية.

المرحلة	المتغير	الحجم		المشروع أقل من ٢٠ ألف	أقل من ١٠٠ ألف	تقسيم المنطقة	هدف معين للمشروع	وجود تقييم المجتمع	وجود جمعيات أهلية
		من ٢٠ إلى ١٠٠ ألف	من ١٠٠ إلى ١٠٠ ألف						
أورانجى	منطقة	٧	٧	كل حارة وتجتمعها فى الدوائر الانتخابية	٧	وحدات متساوية	٧	طبيعة مشروع تتغير	٥-٣ منزل المكونين لوحدة الشارع
عربة والدة	عربة والدة	٧	٧	الشوارع	٧	الشوارع	٧	الوصول إلى المجتمع	الاعتماد على المساجد
الغربية والثانية	المرحلة	٧	٧	٦ مراحل	٧	٦ مراحل	٧	مراحل متتابع الإحال	مراحل متتابع الإحال والتتجديد
أولاً	المتغير	٧	٧	منشأة ناصر	٧	وحداث متباينة	٧	الاعتماد على الفيدات الطبيعية واستخدام المفاهيم الوصول إلى المجتمع	عد من المنظمات تعمل على خدمة المنطقة
ثانية	المتغير	٧	٧	يلاق الدكror	٧	٦ مراحل	٧	مراحل متتابع الإحال والتتجديد	مراحل متتابع الإحال
ثالثة	المتغير	٧	٧	عمراني	٧	٦ مراحل	٧	مشروع ارشادي لتحسين المناطق السكنية	تجربة توزيع التحسين فراغ عمر انى
رابعة	المتغير	٧	٧	القصبجي	٧	٦ مراحل	٧	مشروع ارشادي لتحسين المناطق السكنية تجربة توزيع التحسين	مشروع ارشادي لتحسين المناطق السكنية
خامسة	المتغير	٧	٧	Augstino	٧	٦ مراحل	٧	مرحى سكّنى لجان لكل شارع أو	مرحى سكّنى لجان لكل شارع أو
سادسة	المتغير	٧	٧	القطبي	٧	٦ مراحل	٧	وجود منظمة غير حكومية مسؤولة	وجود منظمة غير حكومية مسؤولة
سابعة	المتغير	٧	٧	عمراني اداري	٧	٦ مراحل	٧	تنظيم المجتمع	وجود جمعيات اهلية

٤-٢-٢ مراحل تقسيم المناطق الالارسمية

مع صعوبة الاعتماد على معيار واحد في تقسيم المناطق الالارسمية، يمكن تقسيمها على أكثر من مرحلة طبقاً لمقياس المنطقة وأهداف برنامج التنمية.

٤-٢-١ المرحلة الأولى: التقسيم الإداري / العمراني

قد تتبع التقسيمات الإدارية أو وضع تقسيم عمراني طبقاً للكثافة البنائية وملامح العمران وتاريخ النساء. وقد يكون التقسيم إلى وحدات تلائم أهداف مشروع معين مثل أعمال شبكات البنية الأساسية واعادة التخطيط. وهذه المرحلة ينتج عنها عدد من الوحدات ذات الحجم الكبير نسبياً اعتماداً على مقياس المنطقة الالارسمية المراد تقسيمها.

حيث يلاحظ من التجارب السابقة تقسيم المناطق الالارسمية التي بها سكان أكثر من ١٠٠ ألف نسمة ووحدات ادارية، أو عمرانية طبقاً لطبيعة المنطقة. كما أن المناطق الالارسمية التي يقل عدد سكانها عن ٢٠-١٥ ألف نسمة، يمكن التعامل معها كوحدة واحدة دون حاجة إلى تقسيم داخلي.

وتقيد المرحلة الأولى في معرفة انتماء الوحدات الأصغر إلى أي قسم أو شياخة أو وحدة اجتماعية مثلاً من أجل تيسير الحصول على التراخيص اللازمة، أو معرفة الميزانيات الموجهة لأعمال التنمية بها. وذلك في حالة تعامل الدولة مع المنطقة الالارسمية على أنها تضم أكثر من شياخة، أو وحدة ادارية. كما يفيد وجود وحدات متوسطة في عملية التنسيق بين الوحدات الأصغر أثناء مراحل برنامج التنمية، وضمان تكامل جهود افراد المجتمع وزيادة كفاءة التنفيذ. فوظيفة الوحدة المتوسطة تنظيم عملية التنمية بالمشاركة، واعطاء اطار للتشبيك بين الوحدات الأصغر. وعادة ما تكون هذه الوحدات المتوسطة ذات عدد سكان يتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف، بحيث تقع في اطار تدرج وحدات التنمية، بين المنطقة الالارسمية كبيرة الحجم، والمجتمع المحلي محدود الحجم.

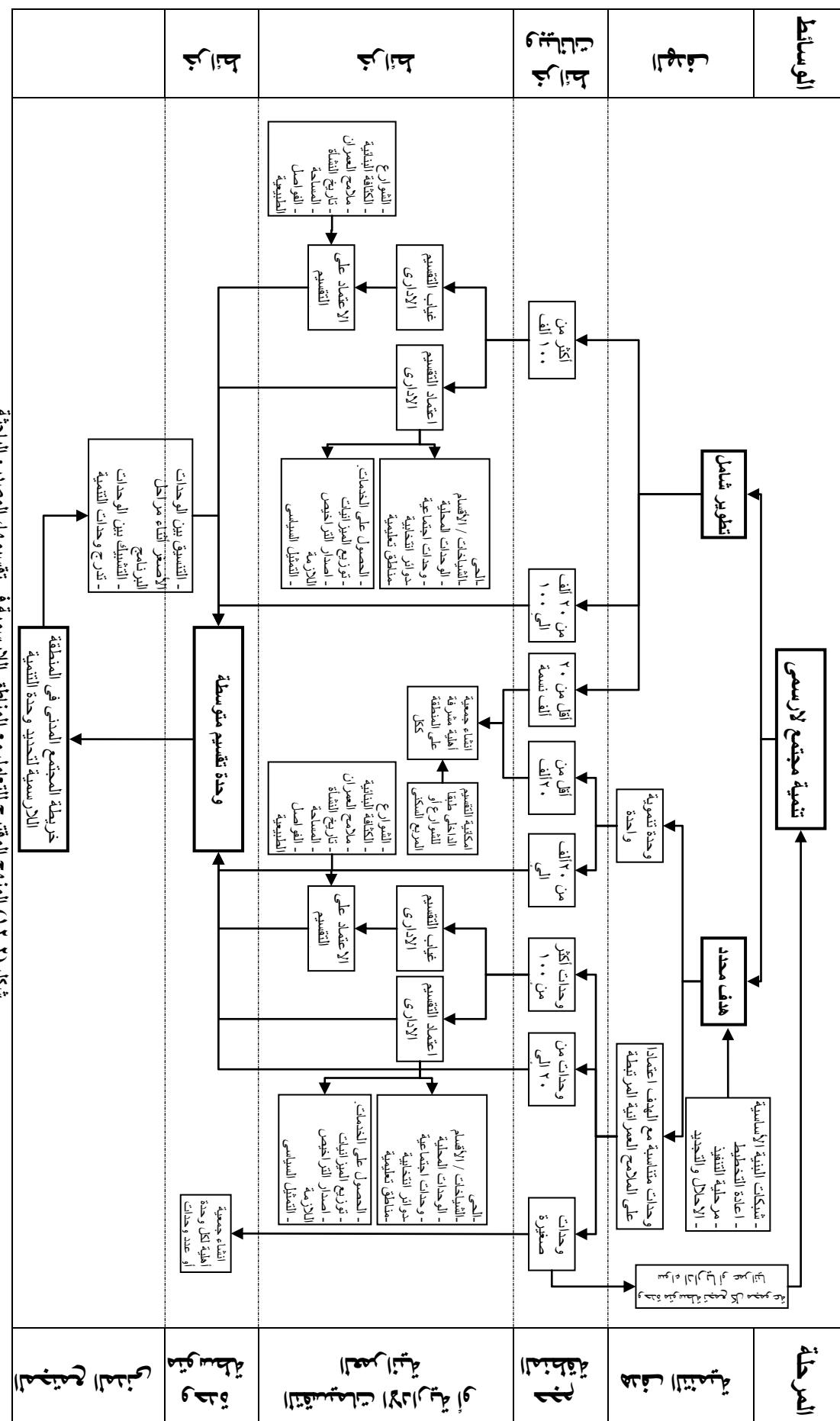
٤-٢-٣ المرحلة الثانية: تحديد وحدة التنمية الفعالة

فهي تحديد وحدة المجتمع المحلي بما يتوافق مع التعريفات الخاصة به ووجود تفاعل حقيقي بين جماعات المجتمع. وفي هذه الحالة تصلح الجمعية الأهلية في اعتبارها نواة المجتمع المحلي اعتماداً على آليات المجتمع في تنظيم نفسه. وبذلك يتحدد المجتمع المحلي بحدود نفوذ هذه الجمعية ومدى تغلغلها في المجتمع. مما ينتج عنه وحدات ذات مقياس ملائم لآليات عملية التنمية المجتمع المحلي ومشاركة افراده الفعالة. وذلك سواء للمناطق الالارسمية ذات المقياس الكبير والتي تم تقسيمها مبنية إلى وحدات ادارية أو عمرانية، أو المناطق الالارسمية ذات الحجم الأصغر التي تعامل معها الدولة كوحدة واحدة.

ويلاحظ في التجارب السابقة عدم تقسيم المناطق التي يقل عدد السكان بها عن ٢٠-١٥ ألف. وقد نجحت هذه المشروعات في احداث تنمية بمشاركة المجتمع. ومن ثم يمكن اعتبار حجم وحدة المجتمع المحلي، أو وحدة التنمية التي نواتها الجمعية الأهلية الفاعلة، ما يتراوح عدد سكانها بين ٢٠-١٥ ألف نسمة. وذلك مع امكانية التقسيم الداخلي عند تنفيذ المشروعات المحدودة بشارع، أو مربع سكني.

الأمر الذى يستتبع معرفة اي الجمعيات الأهلية المؤهلة للقيام بهذا الدور وما هى المعايير اللازم لهذه الجمعية تحقيقها. بالإضافة الى معرفة دورها والقدرات التى تحتاج لبنائها للقيام بدور تنموى فعال فى المجتمع المحلي.

ويوضح شكل (١٢-٢) المنهج المقترن فى التعامل مع المناطق الالارسمية وتقسيمها إلى وحدات مناسبة لتيسير الوصول إلى أفراد المجتمع وتيسير مشاركتهم فى عملية التنمية من خلال اطار وهيكلاً واضح. الأمر الذى يسهل توزيع المهام وضمان وصول صوت معظم الأفراد وعدم إهمال أى من فئات المجتمع المختلفة.



شكل (١) المنهج المقترن للتعامل مع المتاطق الارسمية في تقسيمه، المصدر: الباحثة

٤-٥ خلاصة الفصل الثاني

يعد وجود مجتمع محلى والانتفاء إليه وخلق حس ووعى بهذا المجتمع هو العامل الأساسى لتحفيز الأفراد على المشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلى. الا أن المناطق الارسمية المقاومة على أراض زراعية باتساع مساحتها، وكثرة عدد سكانها لا يمكن التعامل معها على أنها مجتمع محلى واحد، بل تضم عددا من المجتمعات المحلية ذات المقاييس الحميم والعلاقات المتشابكة بين أفرادها. كما أن المجتمع المحلى فى المناطق شبه الريفية مثل المناطق الارسمية يعد مزيجا من علاقات الريف والمدينة. فهناك اختلافات متباينة بين المجموعات التى تسكن بهذه المناطق، ويعد القاسم المشترك بينها هو أنها تقطن فى منطقة لارسمية يخالف سكانها القوانين المعمول بها فى ملكية الأراضى والبناء. ومن ثم تظهر أهمية تقسيم المناطق الارسمية إلى وحدات أصغر تعبر عن المجتمع المحلى بها. وتنظيم عملية التنمية المجتمعية بها، والتعرف على المجتمعات المحلية الموجودة، وتحديد حدودها ومقاييسها الذى يسمح بالوصول الى أفراد المجتمع وفائه المختلفة، وتفعيل مشاركتها فى عملية التنمية، من خلال وحدة تنمية فعالة..

وقد تم تحليل المداخل المختلفة لنقسيم المناطق الارسمية، من نظريات التخطيط العمرانى، أو الاعتماد على الملامح والفوائل العمرانية، وتقسيمات الوحدات الإدارية للجهات التنفيذية المختلفة، وتحديد المجتمع المحلى طبقا للخصائص الاجتماعية وجود روح للجماعة بين أفراده، والتقسيم طبقا للعوامل الاقتصادية، وأسلوب المجتمع فى تقسيم ذاته من خلال منظماته وشبكاته الاجتماعية. واستخلاص عيوب ومميزات كل مدخل فى تقسيم هذه المناطق. ثم المفاضلة بين المداخل المختلفة طبقا لعدد من المعايير التى تتلاءم مع طبيعة المنطقة الارسمية، وعملية التنمية بالمشاركة لاختيار انسبها. حيث تمثلت هذه المعايير فى مدى توفير نمط التقسيم لحجم المجتمع المحلى، امكانية تطبيق هذا النمط فى المناطق الارسمية، ومدى استيعاب المجتمع لهذه الوحدات، ومساعدتها على ترابط المجتمع. كذلك إذا كانت توفر محيطا ملائما للوصول إلى، وتيسير مشاركة أفراد المجتمع المحلى فى عملية التنمية. ومدى رغبة كل جهة مشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلى فى إتباع نمط تقسيم معين. وعلاقة كل نمط تقسيم بمدى توافقه مع التعامل مع الجهات الحكومية المختلفة لإصدار التراخيص الازمة وغيرها. ووجد أن هذه المداخل لا تتناسب مع طبيعة المناطق الارسمية بسبب طبيعة العمران بها، وتعدد خصائص المجموعات الفاطنة بها، وصعوبة تطبيق نظريات التخطيط العمرانى التقليدية. أما عند دراسة أسلوب المجتمع فى المناطق الارسمية فى تنظيم ذاته، وجد أن منظمات المجتمع المحلى تمثل نقاطا يرتكز عليها المجتمع المحلى فى الحصول على الخدمات التى لا توفرها الدولة. هذا بالإضافة الى ارتباط الأفراد بها للحصول على الدعم المجتمعى والمادى الذى ييسر الحياة خاصة فى المناطق متدنية المستوى.

كما تم تحليل تجارب تنمية المناطق الارسمية السابقة من حيث مرجعياتها فى التعامل مع المنطقة، وكيفية تقسيمها، ووحدة التنمية بها. وتمثلت المعايير التى تمت دراستها فى : حجم المنطقة، تقسيم المشروع للمنطقة، ومرجعية التقسيمين وعدد الوحدات، وجود تقسيمات ادارية أو عمرانية، وجود هدف معين لمشروع

التنمية والذى وجد أنه عاملا حاكما فى التقسيم، الاعتماد على منظمات غير حكومية أو جمعيات أهلية، وجود تنظيم للمجتمع في المنطقة.

ومن ثم تم وضع منهاجا للتعامل مع اشكالية تقسيم هذه المناطق، من خلال مستويين للتقسيم للوصول الى وحدات تنموية فاعلة، وذلك طبقا لطبيعة الهدف من مشروع التنمية، وحجم المنطقة الالرسمية. حيث يمثل المستوى الأول في التقسيم ايجاد وحدات متوسطة تعتمد على التقسيمات الادارية. وفي حالة عدم وجود تقسيمات ادارية يتم الاعتماد على الملامح العمرانية من شوارع، وفواصل طبيعية، ونسيج عمرانى لتحديد الوحدات المتوسطة. ثم يأتي المستوى الثاني للتقسيم ليمثل تحديد وحدة التنمية الفعالة التي تعتمد على الجمعية الأهلية كنواة لها، تمشيا مع أسلوب المجتمع في تقسيم ذاته.

هوامش الفصل الثاني:

- Churchman (1987) and Florin and Wandersman (2000) as cited in Colombo; M., DePiccoli; N. and Mosso; C. (2001) 'Sense of Community and Participation in Urban Contexts', Journal of Community and Applied Social Psychology, 11: 457-464, 2001, John Wiley & Sons, Ltd.
- Barber (1984) p. 85 as cited in Glover; T. (2004) 'The 'Community' Center and the Social Construction of Citizenship', Leisure Sciences, 26:63–83, 2004, Taylor & Francis, Inc.
- Kingwell (2000) p.41 as cited in Glover; T. (2004) ibid.
- Oldfield (1990) p. 174 as cited in Glover; T. (2004) ibid.
- Glover; T. (2004) ibid.
- Chavis; D. and Wandersman; A. (1990) 'Sense of Community in the Urban Environment: A Catalyst for Participation and Community Development, American Journal of Community Psychology, 18: 55-81, 1990, p.73, as cited in Prezza; M. And Schrijver; S. (2001) 'The Modern City As A Community', Journal of Community & Applied Social Psychology, 11: 401-406, 2001, John Wiley & Sons, Inc.
- حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفي والحضري (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، مصر، ص ١٧.
- رجاء محمد عبد الوهود، (٢٠٠٠) "مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات: الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الوهود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ١٠.
- رجاء محمد عبد الوهود، (٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ١٠.
- رجاء محمد عبد الوهود، (٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ١١.
- حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣١٥.
- حسن على حسن (١٩٨٩) المرجع السابق، ص ٣١٦.
- Sjoberg; g. (1967b) 'Cities in The developing And Industrial Societies', The Study of Urbanisation, Hauser; P. and Schnore; L., eds, New York: John Wiley, as cited in Trivedi; H. (1996) 'Towards a General Theory of Urbanization and Social Change', Social Structure and Change, Baviskar; E. et al, eds, Sage Publications, India
- Meadows; P. and Mizruchi; E. (1969) Urbanism, Urbanisation and Change: Comparative Perspectives, eds, Massachusetts, Addison-Wesley, as cited in Trivedi; H. (1996) ibid.
- Sarin; M. (1982) Urban Planning in The Third World: The Chandigarh Experience, London: Mansell, as cited in Trivedi; H. (1996) ibid.
- Colombo; M. And Senatore; A. (2005) 'The Discursive Construction of Community Identity', Journal of Community & Applied Social Psychology, 15: 48–62, 2005, John Wiley & Sons, Inc.
- Chapman; D. and Les Sparks (1996) 'Environment And Space', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, UK, p.143.
- Jacobs; J. (2003) 'The Death And Life of Great American Cities', Readings in Planning Theory, Second Edition, Campbell; S. & Fainstein; S., eds, Blackwell Publishing Ltd, UK, p. 71.

- Chapman; D. (1996) 'Making Connections', *Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment*, op cit., p.224^{١٩}
- مسعود حمودة، تنمية المجتمعات المحلية (الريف التقليدي- الريف المستحدث- الصحراوي- البدوي- الحضري)، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الأسكندرية، مصر.^{٢٠}
- Stein; C.S. (1966) *Towards New Towns for America*, MIT Press, Cambridge, Massachusetts.^{٢١}
- Jacobs; J. (2003) op cit., p. 71.^{٢٢}
- Foley; D. (1978) 'British Town Planning: One Ideology or Three?', *A Reader in Planning Theory*, Faludi; A., ed, Pergamon Press, Oxford, U.K.^{٢٣}
- Colombo; M., De Piccoli; N., & Mosso; S. (2001) op cit.^{٢٤}
- Obst; P., Smith; S. and Zinkiewicz; L. (2002) 'An Exploration Of Sense Of Community, Part 3: Dimensions And Predictors Of Psychological Sense Of Community In Geographical Communities', *Journal Of Community Psychology*, Vol. 30, No. 1, 119–133, 2002, John Wiley & Sons, Inc.^{٢٥}
- Chavis, D.M., Hogge, J., McMillan, D., & Wandersman, A. (1986) 'Sense of Community Through Brunswick's Lens: A First Look', *Journal of Community Psychology*, 14, 24–40, p.11, as cited in Chipuer; H. and Pretty; G. (1999) 'A Review Of The Sense Of Community Index: Current Uses, Factor Structure, Reliability, And Further Development', *Journal Of Community Psychology*, Vol. 27, No. 6, 643–658, 1999, John Wiley & Sons, Inc.^{٢٦}
- Colombo; M., De Piccoli; N., & Mosso; S. (2001) op cit.^{٢٧}
- Colombo; M., De Piccoli; N., & Mosso; S. (2001) ibid.^{٢٨}
- Obst; P., Smith; S. and Zinkiewicz; L. (2002) op cit.^{٢٩}
- Amici; M., Prezza; M., Roberti; T. and Tedeschi; G. (2001) 'Sense Of Community Referred To The Whole Town: Its Relations With Neighbouring, Loneliness, Life Satisfaction, And Area Of Residence', *Journal Of Community Psychology*, Vol. 29, No. 1, 29–52, 2001, John Wiley & Sons, Inc.^{٣٠}
- Florin; P., Kingston; S., Mitchel; R. and Stevenson; J. (1999) 'Sense Of Community In Neighbourhoods As A Multi-level Construct', *Journal Of Community Psychology*, Vol. 27, No. 6, 681–694, 1999, John Wiley & Sons, Inc.^{٣١}
- Dagger; R. (1997) *Civic Virtues: Rights, Citizenship & Republican Liberalism*, New York, Oxford University Press, as cited in Glover; T. (2004) op. cit.^{٣٢}
- Hyman; J. (2002) 'Exploring Social Capital and Civic Engagement to Create a Framework for Community Building', *Applied Developmental Science* 2002, Vol. 6, No. 4, 196–202, Lawrence Erlbaum Associates, Inc.^{٣٣}
- Chipuer; H. and Pretty; G. (1999) op cit.^{٣٤}
- Maslow; A. (1989) 'The Theory of Human Motivation', *Management and Organisational Behaviour Classics*, Ivancevitch; J. & Matteson; M., eds, pp. 369–391, Irvin, Illinois: BPI, as cited in Raagamaa; G. (2002) 'Regional Identity in Regional Development and Planning', *European Planning Studies*, Vol. 10, No. 1, 2002, Taylor & Francis Ltd.^{٣٥}
- Hetherington; K. (1998) *Expressions of Identity: Space, Performance, Politics*, London: Sage, as cited in Raagamaa; G. (2002) ibid.^{٣٦}

- Coulton; C., Korbin; J. & Su; M. (1996) 'Measuring Neighborhood Context or Young Children in An Urban Area', American Journal of Community Psychology, 24, 5–34, as cited in Florin; P., Kingston; S., Mitchel; R. and Stevenson; J. (1999) op cit.^{٣٧}
- ^{٣٨} خلاف الشانلى ومحمد عبد الرشيد (٢٠٠٠) "قاعدة البيانات الازمة للعمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات: الأسس النظرية والآليات التطبيقية، مرجع سابق.
- ^{٣٩} محمود الرشيد (٢٠٠٠) "خريطة السكان في المحافظات المصرية وانعكاساتها على توجهات العمل الاجتماعي"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات: الأسس النظرية والآليات التطبيقية، المراجع السابق.
- ^{٤٠} محمود الرشيد (٢٠٠٠) المرجع السابق.
- ^{٤١} اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات والإدارة العامة لموارد البيانات (٢٠٠٦) دليل التقسيم الإداري للمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية، الإدارة العامة للانتخابات (وزارة الداخلية)، وزارة التنمية المحلية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، يونيو ٢٠٠٦
- ^{٤٢} التي أصدر رئيس الوزراء القرار ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١ بانشائها.
- ^{٤٣} اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات والإدارة العامة لموارد البيانات (٢٠٠٦) مرجع سابق.
- ^{٤٤} محمود عبد الرشيد (٢٠٠٠) مرجع سابق.
- ^{٤٥} اعتماد علام وأمال عبد الحميد (٢٠٠١) الاطار المنهجي، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة (التقرير الثاني) المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، على جلبي وآخرون، تحرير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، ص ٦.
- ^{٤٦} Turner; B. (1988) Building Community: A Third World Case Book, A Summary of The Habitat International Coalition Non-Governmental Organization's Project for The International Year of Shelter for The Homeless, 1987, in Association with Habitat Forum Berlin, ed, Building Community Books, London, UK, pp.20-24.
- ^{٤٧} www.oppinstitutions.org
- ^{٤٨} Turner; B. (1988) op. cit., p.66.

الفصل الثالث: الجمعية الأهلية نواة المجتمع المحلي في المناطق اللارسمية

٣-١ التنظيم قبل التطوير

٣-٢ المجتمع الأهلي في المناطق اللارسمية

٣-٣ معايير الجمعية الأهلية نواة المجتمع – قياس الكفاءة

٣-٤ الدور التنموى للجمعية الأهلية

٣-٥ تقسيم المجتمع طبقا لخريطة المجتمع الأهلي

٣-٦ خلاصة الفصل الثالث

٣-١ التنظيم قبل التطوير

ان التنظيم الناجح للمجتمع، ولاسيما في المناطق الالرسمية، يؤدي إلى تنميته بالضرورة، ولكن فقط عند اعتبار عملية تنظيم المجتمع هي القوة الموجهة والدافعة التي تخلق فرص التنمية.^١ فعند افتقار المجتمع للتنظيم أولاً، تقل احتمالات نجاح عملية التطوير. كما أن انتظام أفراد المجتمع ومشاركتهم في منظمات المجتمع يزيد من الثقة بالنفس، والكفاءة، والقدرة والنفوذ، والتعریف في إطار المجتمع، والتفاعل، والمساعدة المتبادلة، وتحسين القيادة، والقدرة على حل المشكلات.^٢

فمن طريق تنمية منظمات المجتمع المحلي، يساعد المخطط في تطوير قدرات قادة المجتمع، ويقدم معلومات متخصصة لأفراد المجتمع ليصبحوا بدورهم خبراء إلى حد كبير. فامتلاك المجتمع لعملية التخطيط يحفزهم للضغط على الحكومة والقطاع الخاص لتمويل تنفيذ مشروعاتهم.^٣

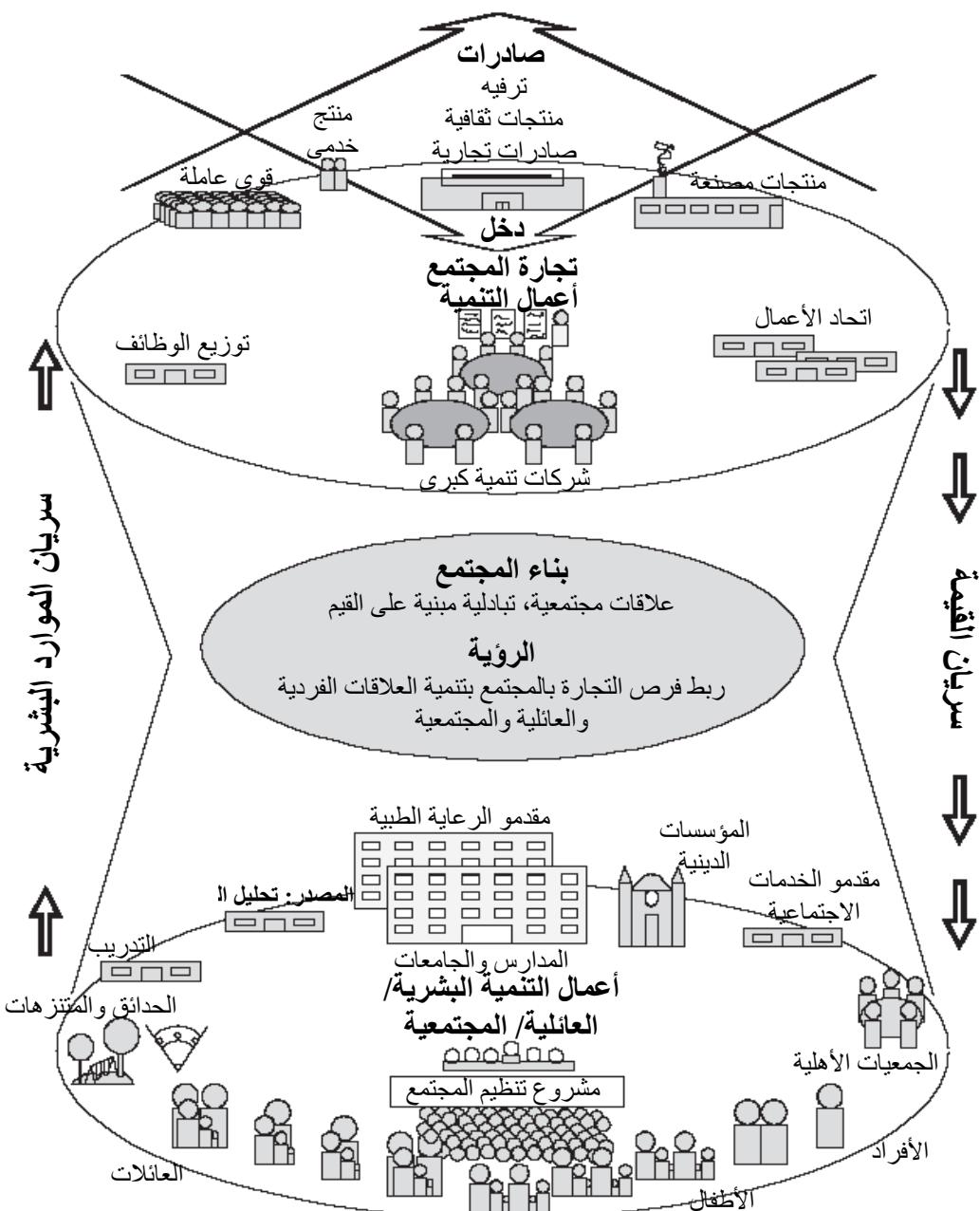
وتتركز عملية تنظيم المجتمع على بناء منظمات يحكمها أفراد، غالباً ما يكونون معزولون عن دورة اتخاذ القرار، الذين يتحركون عندئذ بدورهم للمطالبة بتغيير في توزيع القوى.^٤ فعلى العكس من الناشر الاجتماعي الذي يختار قضية ويحاول كسب مؤيدين ومدافعين عنها، يقوم المنظم بتجميع الأفراد في منظمات محلية وهم يختارون قضيائهم الخاصة. وأيضاً على العكس من حملات التأييد والفاع والمناصرة، حيث يقوم الخبراء والمختصون بالدفع والضغط والدعوة بالنيابة عن المجموعات المهمشة، في عملية تنظيم المجتمع تقوم المجموعات المحلية بالدعوة خارج المجتمع بأنفسهم. ومن ثم تعمل عملية التنظيم على بناء أفراد قادرين على تكوين حركات خاصة بهم، وبناء منظمات مجتمعية قوية من خلال إعادة بناء العلاقات المجتمعية وتمكين الأفراد.^٥

وتعرف عملية تنظيم المجتمع أيضاً بعملية تجميع أفراد المجتمع من أجل بناء قدراتهم وتحقيق مهام مرتبطة بتغيرات اجتماعية أساسية.^٦

٣-١-١ الفرق بين التنظيم والتطوير

ان التطوير والتنظيم عاملان مهمان في إطار استراتيجيات تنمية المجتمعات وتحقيق العدالة الاجتماعية. فأعمال التطوير تعكس ثمار عملية تنظيم المجتمع في صورة تحسن مادي وملموس. ويوضح شكل (١-٣) نموذج لعملية تنمية المجتمع. حيث تضم الحلقة السفلية الأنشطة التي تحقق التنمية البشرية والتي من خلالها يبني المجتمع رأس ماله الاجتماعي. فالعائلة تغرس قيم العمل والمسؤولية الجماعية، والمدرسة تبني المهارات الخاصة بالتفاعل الاجتماعي والانتاج التجاري. وتتوفر مراكز تدريب العمالة أيضاً بناء هذه المهارات، وبالتالي خلق أفراد قادرين. أما الحلقة العليا فتضم الأنشطة الالزمة لتطوير والمحافظة على قدرات المجتمع الانتاجية. فتوجد الأنشطة التجارية التي تؤدي إلى تدفق الدخل إلى المجتمع، في مقابل المنتجات أو الخدمات أو العمالة التي يصدرها المجتمع إلى خارجه. وتمثل الحلقة الوسطى منتدى قيادة المجتمع، والتي يمكن أن تأخذ شكل تجمع رسمي أو غير رسمي للمنظمات والهيئات والمصالح. ويكون دور هذه القيادة وضع رؤية لكيفية

تضافر هذه الأنشطة، وكيفية تنمية كل نشاط للاستفادة من كامل طاقته. وبالتالي تضع هذه الرؤية العقد الاجتماعي الذي يربط أنشطة التنظيم والتطوير في المجتمع الواحد. ومن ثم ينتج عن جهود التنظيم، القوى (الضاغطة) الضرورية لتحقيق تنمية المجتمع، في حين تنتج أعمال التطوير أنشطة تغذى الحياة المجتمعية. وتبيّن الرؤية الواضحة مدى ارتباط مراقبة المصالح المشتركة بالنفع العام للمجتمع وكذلك الأفراد والمنظمات. الأمر الذي يعطى حافزاً قوياً على التعاون الجماعي من خلال الاقتضاء بأهمية الأعمال على اختلاف مقاييسها لعملية تنمية المجتمع ككل.^٧



شكل (١-٣) نموذج لتنمية المجتمع المصدر: (Capraro; J. F. (2004)

ويمكن تحديد نوعان من القوة في عملية تنمية المجتمع: الأفراد المنظمون والتمويل المنظم. فتنظيم الأفراد يؤدي إلى خلق قوى ضغط توفر النفوذ المطلوب لتوليد التزام المهارات والمالي والوقت والجهات المسئولة والموارد المطلوبة لأعمال تطوير المجتمع. فالتنظيم يعمل على تضافر الجهود طبقاً لرؤية موحدة، ف تكون هذه الجهات بدورها قوة سياسية تستطيع تعزيز هذه الرؤية، وجعل تنفيذها على قائمة أولويات الجهات الحكومية والقطاعات المشاركة، والحصول منها على النفوذ والموارد والمهارات المطلوبة. ويجب التحرك في إطار استراتيجية تحدد خطة العمل الازمة لترجمة الرؤية الموحدة للمجتمع إلى واقع ملموس.^٨ وبالتالي فإن تنظيم الأفراد في المجتمع المحلي هدفه تحريك القوى الكامنة فيه من قوى ضغط ومهارات وموارد من أجل تحقيق التنمية المطلوبة.

ويظهر الفرق بين عملية تنظيم المجتمع وعملية تطويره، في أنهم يحملان توجهات مختلفة بالنسبة للبيئة الخارجية. فال الأولى لها منظور يعتمد على الاختلاف والتضارب، فإذا اعتبرت محصلة القوى في مجتمع ما تساوى صفراء، فإن ذلك يعني حدوث مواجهات لحصول الفئات المهمشة على حقوقهم في ميزان القوى من الفئات العليا بالمجتمع. أما أعمال تطوير المجتمع فتعمل من منظور آخر، حيث إن تحسين الخدمات وتوفير الوظائف يعمل على انتشار الرخاء، دون الحاجة إلى إعادة توزيع القوى بين الفئات المختلفة. فيكون التعاون مع الفئات العليا مهم للحصول على التمويل والدعم المطلوب لأعمال التطوير. ويبقى النفوذ في أيدي الخبراء والمتخصصين المشاركين من خارج المجتمع، دون حدوث تمكين حقيقي للمجتمع المحلي، على العكس من عملية تنظيم المجتمع. جدول (١-٣) ولذا تمثل عملية تنظيم المجتمع في كثير من الأحيان عند ارتباطها بعملية تطويره إلى تجنب المداخل المعتمدة على المواجهات والاحتکاکات.^٩ ومع وجود فرق بين أعمال تنظيم المجتمع وتطويره إلا أن المنظرين يعتبرونهما مكملاً لبعضهما مثل مجاذيف المركب الواحد. فالاقتصرار على تنفيذ مشروعات لتطوير البيئة العمرانية للمجتمع، يحرم أفراد المجتمع من تغيير ميزان القوى غير المتوازن. كما أن الاقتصرار على عملية تنظيم المجتمع قد يعرقل تحقيق تحسن مادي وملموس للبيئة المحیطة.^{١٠}

جدول (١-٣) الفرق بين عملية تنظيم وتطوير المجتمع المحلي

أوجه الاختلاف	التنظيم	التطوير
المحصلة	تمكين المجتمع	بقاء النفوذ في أيدي الخبراء والمتخصصين
الهدف	تغيير ميزان القوى في المجتمع	تحقيق تحسن مادي في البيئة العمرانية
التوجه	الاختلاف والتضارب	التعاون مع الفئات العليا

المصدر: الباحثة

٢-١-٣ بناء المجتمع

يعرف هيس Hess بناء المجتمع على أنه المشروعات التي تهدف إلى بناء علاقات جديدة بين الأفراد في المجتمع وخلق التغيير من خلال الروابط التي تبنيها هذه العلاقات من أجل حل المشكلات التي يحددها الفرد.

"Projects which seek to build new relationships among members in a community and develop change out of the connections these relationships provide for solving member-defined problems"¹¹

ويكون التأكيد على خلق و إعادة بناء العلاقات بين أفراد المجتمع. أى أن التركيز على النسيج الداخلى للمجتمع، وبناء أرصنته، وتنمية رأس المال الاجتماعى، بدلاً من المفاوضات والمواجهات مع القوى الخارجية وأصحاب الموارد. وبالتالي يكون هدف عملية بناء المجتمع تحقيق الاكتفاء الذاتى له.¹²

أما إيشلر Eichler فيعارض نموذج تنظيم المجتمع المعتمد على فكرة "نحن في مقابلهم". ويضع مفهوم تنظيم الاتفاق Consensus organising الذى يعمل على بناء علاقات تعاونية بين قادة المجتمع وقطاع الأعمال والجهات الحكومية من أجل الارتقاء بالمجتمعات المتدهرة.¹³

ولذا فإن تنظيم المجتمع وبنائه يعتمد فى الأساس على رصيده من رأس المال الاجتماعى، قوة العلاقات بين الأفراد. فالهدف هو بناء وتنظيم مجتمع أهلى قادر على القيام بدور فعال فى عملية التنمية.

٢-٢ المجتمع الأهلى في المناطق الالرسمية

ان مسئولية أى موقف تخص أولاً الأقرب للمشكلة، وتنقل فقط عند الفشل في ايجاد الحل على مستوى الفرد إلى مستوى العائلة. وعند عدم استطاعة العائلة التعامل معها تنتقل المسئولية إلى المجتمع المحيط. فإذا كانت تفوق امكانيات المجتمع المحلي، يتم التعامل معها على مستوى المدينة أو الإقليم. ولذا فلا يستثنى أى فرد من الاسهام في حل المشكلات والتعامل معها. فهذه الكيانات من أفراد وعائلات ومجتمعات محلية كانت تتحمل جزءاً من العبء الاجتماعي، وحان الوقت لاعادة اكتشافها وخلق نظام تضامن اجتماعى جديد يشارك فيه الجميع. فيكون هذا النظام بديلاً لطريق النقيض: أن تكون الدولة هي الجهة الفاعلة للخير، أو شخصية كل الهيئات والاعتماد على القطاع الخاص في توفير الخدمات.¹⁴

وقد قام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة في شهر يناير ١٩٩٧ بنشر وثيقة سياسية أبرز فيها الحاجة إلى التعاون مع المجتمع الأهلى في سياق دعمه للحكم الصالح: "ان المجتمع الأهلى هو ينبوع رأس المال الاجتماعى .. أى الذين يعملون معاً من أجل أغراض مشتركة .. ورأس المال هذا ضروري للحكم الصالح. ويمكن لمنظمات المجتمع



شكل (٢-٣) يقوم الأهلى بإنشاء المناطق الالرسمية بأنفسهم. المصدر: الباحثة

الأهلي أن تملأ الفراغ الذي تركته الدولة التي تسحب من اختصاصاتها، ويمكن لهذه المنظمات كذلك أن تناول بالاصلاحات وترافق تنفيذها، وهي الاصلاحات التي ترعى التنمية البشرية المستدامة.^{١٥} وفي المناطق الارسمية يظهر دور المجتمع الأهلي جلياً، فقد قام الأفراد بإنشاء هذه المناطق بأنفسهم. شكل (٢-٣) وأصبح المجتمع الأهلي هو المسئول عن احتياجاته، في ظل تجاهل الدولة أو عزوفها عن تلبية احتياجات الأفراد من الاسكان والتعليم والصحة وغيرها.

٢-٣-١تعريف المجتمع الأهلي

يعرف المجتمع الأهلي بأنه حياة المشاركة التي تستهلها الارادة الحرة لأفرادها لتلبية حاجة ما، أو الدفاع عن مصلحة ما، أو الدعوة لقضية ما، أو لمجرد الاعراب عن شعور جماعي. فهو يحتل الحيز العام بين الأسرة والسوق والمعبد والدولة، من دون أن يحل محل أي منها أو يتناقض معها. لذا فهوسع الأفراد أن يكونوا أعضاء في المجتمع الأهلي وفي هذه المؤسسات الأخرى كلها.^{١٦}

أما أكسيل هادينيوس Axel Hadenius وفريديريك أو جلا Fredric Uggla فيعرفان المجتمع الأهلي على أنه "مساحة عامة بين الدولة والمواطنين والأفراد الذين بوسعمهم تطوير أعمال جماعية مستقلة ومنظمة ذات طبيعة متنوعة جدا".^{١٧}

ويعتمد المجتمع الأهلي في عمله على التطوع والأسلوب السلمي في ادارة الاختلافات، كما تشير صفة الأهلي في الوقت ذاته إلى التمدن والى الطبيعة اللاعسكرية واللاكونوتية للمفهوم. وتمثل الحرية قيمة مركبة بالنسبة للمجتمع الأهلي، حيث تجسد المنظمات التطوعية الخاصة اراده الناس الحرة واختيارهم الحر للمشاركة والقيام لأنفسهم أو للأخرين بما تعجز الدولة عن القيام به أو أنها غير مستعدة أو جاهزة له. وبذلك تعتبر المنظمات التطوعية الخاصة العقل التنظيمي للمجتمع الأهلي.^{١٨}

وتعتبر منظمات المجتمع هي الوجه الآخر الذي يدار به المجتمع، ولا يمكن أن تصبح ذات فاعلية كاملة ووايجارية الا من خلال فلسفة ليرالية حقيقة وكاملة يتبعها المجتمع المعنى صراحة.^{١٩} وفي ظل غياب الدولة في المناطق الارسمية يبرز دور المجتمع الأهلي ومنظماته كآلية واحدة لإدارة هذه المناطق.

وفي المؤتمر الأول الأوروبي- المتوسطي الذي عقد في برشلونة عام ١٩٩٥، ألقى رجل الأعمال جيوفاني أجنبيلي Giovanni Agnelli خطاباً افتتاحياً وصف فيه المجتمع الأهلي بأنه "القاء رعايا مستقلين للدولة ومؤسساتها، وقد توحدوا لا عن طريق القيم والثقافات وحدتها وإنما كذلك من خلال الرغبة بالعمل على نحو مشترك ويتولى مسئوليات معينة في مشاريع ذات اهتمام عام". ويتألف من جميع الجمعيات التطوعية والمنظمات الاجتماعية المحلية والمؤسسات الثقافية والبحثية والهيئات التمثيلية للمشاريع الخاصة وقطاعات الأعمال.^{٢٠}

وهناك جدل حول ما إذا كان القطاع الخاص يمثل جزءاً من المجتمع الأهلي أم لا. فإذا كان جزءاً فاعلاً في المجتمع الأهلي يكون من الصعب القول بأن المجتمع الأهلي لا يقوم أصلاً بدور في قطاع التجارة وغيره من القطاعات الاقتصادية، أو أن دوره ضعيف يحتاج إلى دعم.

فبالنسبة لـ Cohen و آرتو Arato المجتمع الأهلی هو ذلك المجال من التفاعل الاجتماعي الذي يقع بين الاقتصاد والدولة، والمكون بالدرجة الأولى من المجال الخاص (لا سيما العائلة) ومجال الجمعيات (لا سيما الجمعيات التطوعية) والحركات الاجتماعية وأشكال من الاتصالات الجماهيرية. وهو ما يستبعدان المجتمع الاقتصادي من منظمات الانتاج والتوزيع، والمجتمع السياسي من أحزاب ومنظمات سياسية وجماهير سياسية وبرلمانات، من المجتمع الأهلی لأنهما مربوطان بالانتاج والإدارة واكتساب السلطة أو تحقيق النفوذ. في حين أن فعاليات المجتمع الأهلی تسير وفق نمط من التكامل المعياري والاتصال المفتوح للجميع.^{٢١}

ويعرض ميجيل انجل مارتينيز Miguel Angel Martinez رئيس المجلس التنفيذي لمراكز الشمال والجنوب التابع للمجلس الأوروبي ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي على استبعاد الممثلين المنتخبين في البرلمان والحكومة من المجتمع الأهلی. فيرى أنهم أعضاء فيه، كما أن الإدارة وتحقيق النفوذ أو اكتساب السلطة ليست حكراً على المجتمع السياسي، بل غالباً تظهر في مطامح وأعمال الجمعيات والحركات الاجتماعية.^{٢٢}

أما بيرى لينج Perey B. Lehning فيقول "إن فضاء أو ساحة بين البيوت والدولة من شأنها أن توفر الامكانيات للعمل المشترك والتنظيم الذاتي الاجتماعي. إن المجتمع الأهلی يحتل الأرضية الوسط بين الحكومة والقطاع الخاص. انه الفضاء الذي نحتله حين لا ننتمك لا بفاعليات الحكومة (التصويت ودفع الضرائب) ولا بأعمال تجارية (عملاً وانتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً)".^{٢٣}

وهناك تمييزاً بين المجتمع غير الحكومي والمجتمع الأهلی: فال الأول يضم المجتمع الأهلی برمته شاملة مكونات الأشكال التقليدية والقبلية والملالية، بينما الثاني يدخل في إطاره مفاهيم متنوعة مثل المواطنة والعلمانية وعلاقة الفرد بالقانون.^{٢٤}

الآن تطبق هذا المفهوم الخاص بالمجتمع الأهلی على مصر سيحدث انقسامات بين مجتمع أهلی دنيوي ازاء آخر تكاملی يجمع بين الدنيا والآخرة. كما أن المفهوم الغربي للمجتمع الأهلی قائم على التحرر والحرية. أما المفهوم الشرقي له فقائم على العدل الاجتماعي، والمساواة بين الناس من ذوى الخلفيات الدينية والاثنية المختلفة، والمسؤولية في تصحيح الأخطاء. وقد كان ذلك واضحاً في نظام الأوقاف الذي كان يقدم مساعدة للمحتاجين ويقيم المشروعات.^{٢٥} ويوضح جدول (٣-٢) التعريفات المختلفة لمفهوم المجتمع الأهلی.

جدول (٣-٢) تعريف مفهوم المجتمع الأهلی.

الجهة	تعريف المجتمع الأهلی	ملاحظات
سعد الدين ابراهيم	حياة المشاركة التي تستهلها الارادة الحرة لأفرادها لتلبية حاجة ما، أو الدافع عن مصلحة ما، أو الدعوة لقضية ما، أو لمجرد الاعراب عن شعور جماعي. فهو يحتل الحيز العام بين الأسرة والسوق والمعبد والدولة، من دون أن يحل محل أي منها أو يتناقض معها.	الحرية قيمة مركبة للمجتمع الأهلی.
أكسيل هادينيوس وفريديريك أوجلا	مساحة عامة بين الدولة والمواطنين والأفراد الذين يسعهم تطوير أعمال جماعية مستقلة ومنظمة ذات طبيعة متنوعة جداً.	أعمال جماعية جماعية ومنظمة متعددة.
جيوفاني أجنيلى	التقاء رعايا مستقلين للدولة ومؤسساتها، وقد توحدوا لا عن طريق القيم والثقافات وحدها وإنما كذلك من خلال الرغبة بالعمل على نحو مشترك و بتولي مسؤوليات معينة في مشاريع ذات اهتمام عام.	الرغبة بالعمل على نحو مشترك

الجهة	تعريف المجتمع الأهلى	ملاحظات
كوهين وآرانتو	ذلك المجال من التفاعل الاجتماعي الذي يقع بين الاقتصاد والدولة، والمكون بالدرجة الأولى من المجال الخاص (لا سيما العائلة) ومجال الجمعيات (لا سيما الجمعيات التطوعية) والحركات الاجتماعية وأشكال من الاتصالات الجماهيرية. وهو ما يستبعدان المجتمع الاقتصادي من منظمات الانتاج والتوزيع، والمجتمع السياسي من أحزاب ومنظمات سياسية وجماهير سياسية وبرلمانات، من المجتمع الأهلي لأنهما مربوطان بالانتاج والإدارة واكتساب السلطة أو تحقيق النفوذ.	استبعاد المجتمع الاقتصادي والسياسي.
ميغيل انجل مارتينيز	الاعتراض على استبعاد الممثلين المنتخبين في البرلمان والحكومة من المجتمع الأهلي. فيرى أنهم أعضاء فيه، كما أن الإدارة وتحقيق النفوذ أو اكتساب السلطة ليست حكراً على المجتمع السياسي، بل غالباً تظهر في مطامح وأعمال الجمعيات والحركات الاجتماعية.	ضم ممثلي المجتمع في البرلمان والحكومة المنتخبين.
بيرى ليننج	فضاء أو ساحة بين البيوت والدولة من شأنها أن توفر الامكانيات للعمل المشترك والتنظيم الذاتي الاجتماعي. فالمجتمع الأهلي يحتل الأرضية الوسطى بين الحكومة والقطاع الخاص. انه الفضاء الذي نحتله حين لا ننتمك لا بفاعليات الحكومة (التصويت ودفع الضرائب) ولا بأعمال تجارية (عملاً وانتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً).	أرضية وسط بين الحكومة والقطاع الخاص.
على كتانى	اختلاف المفهوم الغربي للمجتمع الأهلي القائم على التحرر والحرية عن المفهوم الشرقي له القائم على العدل الاجتماعي، والمساواة بين الناس من ذوى الخلفيات الدينية والاثنية المختلفة، والمسؤولية في تصحيح الأخطاء.	العدل الاجتماعي وأساس المساواة أساس المفهوم الشرقي.

المصدر: تحليل الباحثة

١-٢-٣ التطور التاريخي لمفهوم المجتمع الأهلي

وقد بدأت فكرة المجتمع الأهلي في تاريخ الفكر السياسي منذ ارسطو الذي عرف Politike Koinonia والتي ترجمت في اللاتينية إلى Societas Civilis أنها جماعة ذات أسس أخلاقية وأبعاد سياسية معاً، تتتألف من مواطنين أحرار ومتتساوين. وتعمل في ظل قوانين وقواعد تعتبر بمجموعها اصلاحاً عن جملة من القيم هي روح الجماعة. وفي ذلك يعتبر الدولة هي هذه الجماعة.^{٢٦}

وقد تطورت الفكرة على يد المنظر السياسي الفرنسي جان بودان Jean Bodin في القرن ١٧، ومن بعده هوبيز الذي اعتبر أن النظام الذي تفرضه الدولة وتحافظ عليه هو مجتمعاً مدنياً، ويمكن تشكيل عصبات خارج هذا المجتمع المدني تقع في إطار الميدان الخاص.^{٢٧} أما مونتسكيو Montesquieu ففرق بين الدولة السياسية التي بيدها كل مصادر السلطة والدولة المدنية التي تتكون من العلاقات بين الأفراد.^{٢٨}

و عبر توماس بين Thomas Paine عن مفهوم المجتمع الذي يحتاج إلى الدفاع عنه ضد تدخل الدولة في كتابه حقوق الإنسان (١٧٩١-١٧٩٢). وعلى العكس منه واصل ديفيد هيوم David Hume وجان جاك روسو J.J. Rousseau وعمانوئيل كنت Immanuel Kent في القرن ١٨ معاملة المجتمع الأهلي على أنه نفسه الدولة. وقد كثر الجدل حول هذا المفهوم من خلال كتابات آدم فرجسون Adam Ferguson وهيجل Hegel. أما ماركس Marx فقد اعتبر المجتمع الأهلي حيلة، فلا حاجة لمجتمع مدنى يكبح جماح الدولة ويعتمد

عليها في نفس الوقت. فان انتهاء الاستغلال من وجهة نظره سيلغي الحاجة الى الدولة، لأن النظام الاجتماعي الذي سيظهر سيديم نفسه بنفسه من دون اكراه.^{٢٩} واستمرت محاولات التنظير في أعمال توكوفيل Alexis de Tocqueville وجرامسكي Gramsci للوصول الى تعريف للمفهوم المجتمع الأهلي.

ويظهر في هذه الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع الأهلي على مر العصور أن الأسرة ليست جزءاً من المجتمع الأهلي. كما لا يتضح ما إذا كان الاقتصاد بأوسع معانيه جزءاً من المجتمع الأهلي أم لا. فإذا كان المجتمع الأهلي مستقلاً تماماً عن الدولة، فيجب استبعاد الاقتصاد منه بسبب تدخل الدولة فيه مهما كانت ليبرالية. وإذا كان المجتمع الأهلي يواجه استبداد الدولة السياسي، فيجب فصل الاقتصاد أيضاً لأن رجال الأعمال والتجار والشركات لن ينالوا الدولة سياسياً، بل فقط دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية التي تقدّم غالباً إلى تحالفات مع الدولة تعزز سلطتها السياسية والاستبدادية.^{٣٠}

وقد ظهر مفهوم المجتمع الأهلي بمعناه الحالي من خلال نقابة التضامن العمالية المشهورة في بولونيا، حيث استخدم ليعنى ميدان المنظمات الاجتماعية المستقلة عن الدولة والمشتغلة بأنشطة تهدف إلى الحد من ميادين تدخل الدولة بممارسة الضغط عليها.^{٣١} ويوضح جدول (٣-٣) تطور مفهوم المجتمع الأهلي عند المنظرين على مر الزمن.

ويمكن تعريف المجتمع الأهلي وصفياً على أنه مجموعة المنظمات التطوعية التي يؤلفها المواطنون ويتمتعون بعملها، وهي المنظمات غير الحكومية الموجودة في قطر ما. أما التعريف المعياري فهو المحمل بالقيم المتصلة بالحرية، والسلوك المتحضر أو الداعي إلى التحضر، وبمجموعة قواعد الأخلاق المتعلقة بالعمل والعلاقات الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وغير ذلك.^{٣٢}

جدول (٣-٣) تطور مفهوم المجتمع الأهلي.

المفك	المساهمة في تطوير مفهوم المجتمع الأهلي
أرسسطو	عرف <i>Politike Koinonia</i> والتي ترجمت في اللاتينية إلى <i>Societas Civilis</i> جماعة ذات أسس أخلاقية وأبعاد سياسية معاً، تتالف من مواطنين أحرار ومتساوين، وتعمل في ظل قوانين وقواعد، ويعتبر الدولة هي هذه الجماعة.
جان بودان ومن بعده هوبيز	اعتبر أن النظام الذي تفرضه الدولة وتحافظ عليه هو مجتمعاً مدنياً، ويمكن تشكيل عصبات خارج هذا المجتمع المدني تقع في إطار الميدان الخاص.
مونتسكيو	فرق بين الدولة السياسية التي يبدها كل مصادر السلطة والدولة المدنية التي تتكون من العلاقات بين الأفراد.
توماس بين	مفهوم المجتمع الذي يحتاج إلى الدفع عنه ضد تدخل الدولة.
هيوم وروسو وكتن	معاملة المجتمع الأهلي على أنه نفسه الدولة.
ماركس	اعتبر المجتمع الأهلي حيلة، فلا حاجة لمجتمع مدنى يكبح جماح الدولة ويعتمد عليها في نفس الوقت.
نقابة التضامن العمالية ببولونيا	ظهور مفهوم المجتمع الأهلي بمعناه الحالى ليعنى ميدان المنظمات الاجتماعية المستقلة عن الدولة والمشتغلة بأنشطة تهدف إلى الحد من ميادين تدخل الدولة بممارسة الضغط عليها.

المصدر: تحليل الباحثة



شكل (٣-٣) مشاركة المجتمع الأهلي تعزز الابتكار والملاءمة. المصدر: www.egypt-urban.de

ومن خصائص القطاع الأهلي أنه: ١- يمكن من المشاركة ومنح صوت لأفراد المجتمع المحلي في مصير مجتمعهم. ٢- يعكس أولويات المجتمع ويلبي الاحتياجات بفاعلية. ٣- يربط الأفراد ويساعد على تلاحمهم. ٤- يساعد على حل الاختلافات وارساء القيم المشتركة.^{٣٣}

ومن ثم يجب النظر إلى المجتمع الأهلي ليس على أنه مجرد فاعل للخير أو شبكة حماية للفئات المهمشة من جهة الدولة، بل أنه قوة لها دور مؤثر في تغيير أسلوب الأفراد في التفكير والعمل والمشاركة في المجتمع. فلا يجب

اعتباره مجرد بديل لن تقديم الخدمات يوفر التكاليف، بل هو وسيلة لتبني وتشجيع الاعتماد على الذات، ولديه القدرة على توفير الخدمات بصورة ملائمة ومرنة. كما أنه يشجع المشاركة وينمّي الفرصة للتأثير في الأحداث. وهو بيئة خصبة لابتكار واتساع مداخل مختلفة للتنفيذ. (شكل ٣-٣) هذا بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع الأهلي مبنية على القيم، حيث تشجع تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس وادراك الذات وروح الأخذ والعطاء والاهتمام بالمنافع المتبادلة.^{٣٤}

لذا على الحكومة أن تشجع القطاع الأهلي وتمكنه من القيام بدوره بفاعلية. فالعلاقة بينهما يجب أن تتسم بالدينامية والتبادل المشترك. وعلى الرغم من وجود حدود لعمل القطاع الأهلي الآن، إلا أن امكاناته الكاملة لم يتم ادراكتها بعد. ومن ثم يجب البدء بتحديد محددات العمل المجتمعي التي تعيقه، والخطوات الازمة للتغلب عليها بناء على الخبرة والنجاحات حتى الآن.^{٣٥}

٢-٢-٢- تاريخ المجتمع الأهلي

كان المجتمع في العالم العربي ينتمي حول سلطة سياسية تستمد شرعيتها من المصادر الدينية، وكان الحيز العام يشارك فيه العلماء والتجار والنقابات الصغيرة للصناعة والطرق الصوفية وغيرها من الملل والنحل الدينية^{٣٦}، وكذلك الفلاحون والعشائر. وتمتّعت الجماعات المختلفة بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، حيث كانت تدير معظم شؤونها الداخلية بواسطة رؤساء منتخبين أو معينين. وكان التضامن الاجتماعي موجوداً وفق التقسيم الحرفي والديني والاثني، أما السلطة المركزية فهي التي تجبى الضرائب، وتقيم العدل حسب الشريعة، وتقيم النظام العام، وتقوم بأمور الدفاع، وتكون أحياناً راعية للفنون والعلوم. أما الخدمات الاجتماعية والوظائف الاقتصادية المباشرة فلم تكن من التزامات الدولة، بل كانت تترك للجماعات المحلية. وكان الأفراد يعيشون على هذه التشكيلات الأهلية من أجل هويتهم، ومن أجل عدد من احتياجاتهم الأساسية. وظل هذا التوازن التقليدي لنظام الحكم حتى فترة الاستعمار، ثم تفكك العالم العربي إلى دول استقلت تباعاً من قبضة الاستعمار، وانتهت سياسات مختلفة في الحكم.^{٣٧}

وفي مصر بدأ ظهور الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال البر والخير منذ أواسط القرن التاسع عشر على أيدي عدد من أفراد الجاليات الأوروبية التي كانت تعيش في مصر لتمديد العون لأبناء هذه الجاليات.

وسرعان ما امتد هذا الاتجاه إلى صنوف المصريين، خاصة أبناء الطبقتين الوسطى والعليا المثقفة للتغلب على المشاكل الاقتصادية الحادة التي نجمت عن الاحتلال البريطاني لمصر. وقد صاحب ظهور هذه الجمعيات توقف نشاط الطوائف الحرفية الاجتماعية الذي كان يعني بالتكافل الاجتماعي بين أعضاء هذه الطوائف. وكذلك ظهرت شرائح اقتصادية اجتماعية هامة مثل الشرائح الارستقراطية المستبررة، أو الطبقة الوسطى من المتعلمين والمثقفين.

أما في حقبة ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت هناك نظرة سلبية للجمعيات الأهلية، وتدخل سافر في أمورها، مما أفسر عن انكماس العمل الاجتماعي التطوعي في ظل هذا المناخ المتوتر. كما أن رفع شعار أهل الثقة بـلا من أهل الخبرة قد أدى إلى ضمور في جهود وأدبيات الجمعيات الأهلية خاصة التي تعمل في المجالات التنموية. هذا بالإضافة إلى عمليات التأمين في إطار توجيه الدولة لتقليل الأدوار الأهلية حتى الطوعية منها، ثم اصدار القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ بما به من قيود على العمل الاجتماعي.

وقد أدى ذلك إلى انسحاب كثير من الكوادر التقليدية القديمة من ميدان العمل الاجتماعي. ومنع المناخ العام تدفق عناصر طوعية جديدة تعادل سلبيات البيروقراطية المتجزنة والتي زادت هيمنتها إلى حد الاستشراء. هذا بالإضافة إلى تكريس سلبية غالبية الأفراد في المشاركة الطوعية، بل وعدم ثقتهم في جدوى هذه المشاركة والتشكك فيها.^{٣٨}

وعندما بدأت تتراجع الدولة عن عدد من الوظائف الاجتماعية – الاقتصادية بسبب الأحداث الاجتماعية والسياسية في الميادين الداخلية والإقليمية والدولية، لم تستطع الهياكل البائسة للمجتمع الأهلي أن تشغله هذا الفراغ بفاعلية. وقد نما المجتمع الأهلي مرة أخرى في حقبة السبعينيات والثمانينيات بسبب عدد من العوامل مثل:^{٣٩}

- ١- الحاجات المتامية للأفراد والجماعات المحلية والتي لم تكن الدولة تعمل على تلبيتها. فالبنسبة للطبقتين الوسطى الأدنى والدني، عجزت الدولة أو عزفت عن تقديم خدمات الإسكان والرعاية الصحية وتوليد الدخل والتعليم وتجهيز الطعام. أما الطبقتين الوسطى الأعلى والعليا، ف حاجاتهما تركزت في النواحي الثقافية والمهنية والسياسية. لذلك تم تأسيس الكثير من التعاونيات والجمعيات الثقافية والمهنية لتلبية هذه الاحتياجات.
- ٢- الاتساع في عدد المتعلمين وارتفاع مستوى الادراك والأعمال والمهارات التنظيمية الأولية، والتي أصبحت من الخصائص الفعلية في إنشاء الجمعيات الأهلية.
- ٣- تزايد الموارد المالية للأفراد نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية وحركة القوى العاملة وسياسات التحرر الاقتصادي بعد السياسات الاشتراكية.
- ٤- تزايد هوامش الحرية سواء على أساس الأمر الواقع، أو لعدم وجود بديل آخر بسبب وهن الدولة وعدم كفاءة السيطرة على المجتمع، وكذلك استراتيجيات المواطنين المتزايدة في الالتفاف على الدولة.

ويتكون المجتمع الأهلي في مصر من:^٤**١- الأحزاب السياسية.**

٢- النقابات المهنية وهي أنشط المنظمات الأهلية. فكانت في مقدمة حركة المجتمع الأهلي لأنها تقدم منافع نقابية إلى أعضائها الذين يتمتعون بمستوى أعلى من غيرهم من التعليم والوعي السياسي. كما أنها ذات مصادر مالية مستقلة نسبياً. وقد زاد من قوتها هذه النقابات اتحادها مع مثيلاتها على المستوى الاقليمي والدولي وكذلك وقوع هذه النقابات في صلب مؤسسات الانتاج والخدمات مما يجعل حلها بسهولة أو عدم الاقتراض بها أمراً عسيراً. وقد أصبحت النقابات من جماعات الضغط الفعالة منذ السبعينيات.

٣- التشكيلات التقليدية في زر عصرى فعدد غير قليل من المنظمات الأهلية تحوى بقايا من تشكيلات المجتمع التقليدية. فعلى الرغم من توفر التسجيل الرسمي والنظام الداخلى والانتخابات ومجلس الادارة واللجان و... الخ، إلا أنها تتألف بالدرجة الأولى من أنساب ينتمون إلى نفس العشيرة أو القرية أو الطائفة الدينية. وهي دليل على الحاجة إلى التوفيق بين التقاليد الموروثة والحداثة فهي تدعم دور الزعماء التقليديين وتتساعد الأقرباء والأتباع على الاستقرار بسلام في المركز الحضري المعاصر لما عهده.

٤- منظمات متخصصة بذات الدعوات ظهرت في الثمانينيات مثل حقوق الإنسان. وقد امتدت لتكون شبكات إقليمية ودولية لتوسيعها في مواجهة الحكومة.

ويستبعد بعض الدارسين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية من المجتمع الأهلي ليصبح فقط المنظمات التطوعية الخاصة أو المنظمات غير الحكومية، وهي كيانات لا تتبعى الربح ومكرسة لخدمة الآخرين. وقد بيّنت احدى الدراسات أن حوالي ٧٠ % من هذه المنظمات متعددة الأغراض تعمل في مجال الأعمال الخيرية ورعاية الطفولة والرعاية الصحية والتعليم والتدريب الحرفي والنشاطات الثقافية والعلمية. وبالأيام ارشاد الأسرة وشئون التلاميذ الغرباء ومساكن الشباب وتأهيل الجانحين في آخر قائمة الأعمال، حيث يعمل بها أقل من ١% من المنظمات. أما باقي الجمعيات فتشتت في أعمال تخطيط الأسرة والتطوير الريفي والبيئة وقضايا المرأة والشئون الدينية وحقوق الإنسان ورعاية المعوقين.

وفي المناطق الالرسمية تنشط الجمعيات الأهلية ذات التشكيلات التقليدية كمكون أساسى للمجتمع الأهلي بها. هذا بالإضافة إلى عدد قليل من المنظمات المتخصصة الخارجية التي تعمل في محظوظ هذه المناطق، خاصة تلك المعنية بحقوق المرأة والطفل.

٢-٣ الشبكات الاجتماعية

ان تعريفات المجتمع تعتمد على العرق والدين والجنسية والنوع كمبادئ أساسية في تحديد الهوية الاجتماعية والثقافية. ولكن عادة يختلف الأفراد داخل المناطق الالرسمية بسبب هجرتهم من مناطق ريفية مختلفة وخليفاتهم واهتماماتهم المختلفة. ولذا فإن مفهوم المجتمع يعود على كيان اجتماعي له روابط مشتركة ولكن لا يشرح هذه الروابط.^٥

أما مفهوم الشبكات الاجتماعية فيشير إلى الأفراد والروابط بينهم و العلاقات المتعددة التي يمكن أن تنشأ بينهم. فالشبكة هي مجموعة من نقاط الربط حيث يتم الاتصال والتفاعل، تعرفها وتحدها مجموعة الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء أو الزملاء، والتي يرتبط بها الفرد، العائلة أو الجماعة. وعادة تستند الشبكات إلى مجموعة متجاورة جغرافيا.^{٤٢}

فالاشتراك في ثقافة واحدة لا يمثل التفاعل الوحيد بين أعضاء الجماعات، بل يمكن رؤية الثقافة المشتركة على أنها عملية تراكمية مستمرة ناتجة عن الأنشطة اليومية لأعضائها، والتي تضم تعبيرات متنوعة للخبرات والتفاعلات المعيشية.^{٤٣} ويأتي دور الاتصالات في كونها العامل الضروري الذي يسمح للأفراد المجاورين مكانيًا بالمشاركة في الأفكار والاهتمامات، وبناء علاقات حقيقة وشبكات اجتماعية. الأمر الذي يسمح بتكوين مجتمعات مترابطة متماضكة، ذات روابط اجتماعية في مثل قوة الروابط التي يشترك فيها المجموعات المتجانسة ذات الثقافة المشتركة.

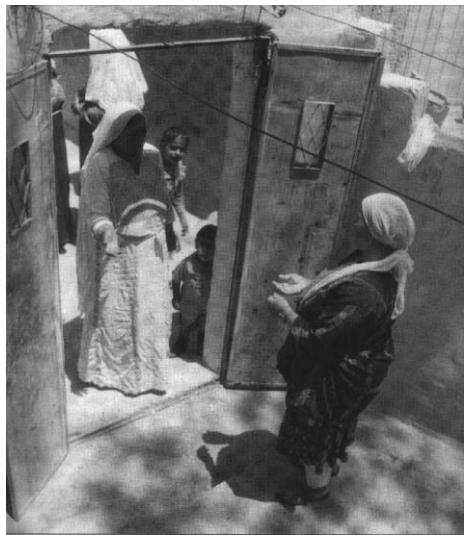
وفي مصر تعتبر الشبكات العائلية واللارسمية تجسيد للمشاركة السياسية خارج نظام الدولة. حيث تربط بين الأفراد والعائلات والمؤسسات المجتمعية والقومية، ومن ثم تتنغلب على الحدود الفاصلة بين الاطر العامة والخاصة. ولهذه الشبكات اللارسمية فاعلية في حل المشكلات وفض المنازعات وتحقيق الأهداف، بسبب استجابتها للتغيرات الداخلية والخارجية. فهي تعمل على تنميـة جهود المجتمع لتحقيق الأهداف الجماعية. وتأخذ الطابع المؤسسي ليس بسبب محاكاتها للمنظمات الرسمية والقانونية التي تنظمها الدولة، ولكن لأن قدراتها التنظيمية وتحملها وموارتها تمنح مواردا سياسية لأعضائها. فهي تمنـح مجالا للمشاركة السياسية دون تعريض أفرادها للخطر حيث تتميز بالحذر وعادة تكون غير مرئية. كما تستطيع تعبئة المصادر الازمة لتلبية أهداف اجتماعية وMade و سياسية مختلفة بالرغم من محدودات النظام السياسي. وبالتالي تساعد أفراد المجتمع في الحصول على نصيب أكبر من السلع والخدمات العامة.^{٤٤} فوجود شبكات اجتماعية يؤدي إلى اقامة المنظمات المكونة للمجتمع الأهلي. وبالتالي فإن دراسة ومعرفة الشبكات التي تربط بين الفراد في المناطق الالرسمية ضروري في عملية تنظيم المجتمع وبناء قطاعه الأهلي.

٢-٣-١ أهمية دور الشبكات الاجتماعية

تكمـن أهمية الشبكات في أن نوعها يشكل العمل الجماعي الذي يضطلع فيه الأفراد. فروابط القرابة والشبكات الاجتماعية تمثل مصادرًا أساسية في عملية التعبئة الاجتماعية. كما أن الروابط الاجتماعية تمد بالمعلومات، وترسخ الثقة، وتمـنـح الدعم، وتقوم بالاتصال، وتضع المحاور المرشدة، وتخلق الالتزامات. فهي تجعل العمل التطوعي أكثر جذباً عن طريق تبني قيم التبادل وتشجيع الأفراد على الثقة المتبادلة.^{٤٥}

وفي دراسة للبنك الدولي على ٤٨ مشروع، وجد أن رداءة الاتصال والتواصل بشأن الأهداف والالتزامات المرتبطة بمشاركة المجموعات، كانت واحدة من خمس عوائق أساسية للمشاركة.^{٤٦} فالتعاون يصبح ممكناً عندما يستطيع الناس الاتصال فيما بينهم من خلال شبكة تجمعهم واكتشاف اشتراکهم في خصائص مماثلة أو مصير واحد.

وقد كانت البلدان النامية مكونة من مئات المجتمعات المتاجسة ثقافياً ولكنها مبعثرة ومنهزلة. أما الآن فبسبب الهجرة من الريف إلى الحضر، أصبح هناك نسيج حضري غير متاجس ثقافياً يتكون من عدد ضخم من الأشكال والممارسات وأنماط المعيشة المتباينة. الأمر الذي يشكل تحدياً للآخر النظرية الحالية ولمفاهيم الثقافة والمجتمع والمدينة.^٧ ويظهر ذلك جلياً في مجتمع المناطق الالرسمية ببعده وتباعد ممارسته وأنماطه المعيشية.



شكل (٤-٣) المساعدات المتبادلة بين الجارات
المصدر: Shami; S. (1996)

ومن أهم عوامل ترابط الشبكة الاجتماعية في مجتمع ما وجود الدعم الاجتماعي بين أفراده. حيث يمثل الدعم الاجتماعي وسيلة أساسية لخلق واستدامة العلاقات الاجتماعية، فهو عملية تواصل بين الأفراد تحدث في إطار هذه العلاقات في خضم أحداث الحياة. كما أنه يؤثر على المنظور الشخصي للفرد وكيفية تنسيق الأفعال للحصول على أو تقديم الدعم.^٨ وقد مثلت المساعدات المتبادلة بين الجيران من قروض صغيرة ورعاية الأطفال ومشاركة الطعام وسيلة هامة للبقاء من الناحية الاقتصادية للقراء. كما تحمل معانى المودة والترابط، مما ييسر بناء روابط اجتماعية متينة تمثل قاعدة لشبكات الدعم في المجتمع. (شكل ٤-٣)

الآن انتشار الفقر الشديد إلى حد نفاذ أرصدة العائلات والأفراد (جدول ٤-٤)، وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والاحساس بالعجز والتهاب والظروف البيئية المتدهورة قد أدى إلى التأثير سلباً على صحة الفرد العضوية والنفسية. كما أن تهديد سلامة الأفراد والعائلات والمجتمعات في مواجهة المتغيرات المحيطة وتعرضها للانهيار ونفاذ أرصدقها المادية، قد أدى إلى توجه استراتيجيات البقاء للقراء نحو الفردية بشكل عميق وعزوفهم عن تقديم أي دعم اجتماعي. الأمر الذي يتناقض كلياً مع الترابط اللازم للعمل المجتمعي.^٩ هذا بالإضافة إلى نمط الحياة في المدينة وتخفيطها الذي يفرض أسلوب اتصال لا يعتمد على العلاقات الإنسانية، بل على حركة وسريان السيارات والأفراد والمعلومات.^٠ كما يقل طول ساعات العمل اليومية وبعد المسافات بين العمل والمنزل من الوقت المتاح للتواصل مع الجيران. ويزيد أيضاً انتشار العنف والجريمة من عزوف الأفراد عن المشاركة في أي أنشطة خارج منازلهم.

جدول (٤-٣) قياس فقر الدخل في مصر ٢٠٠٢

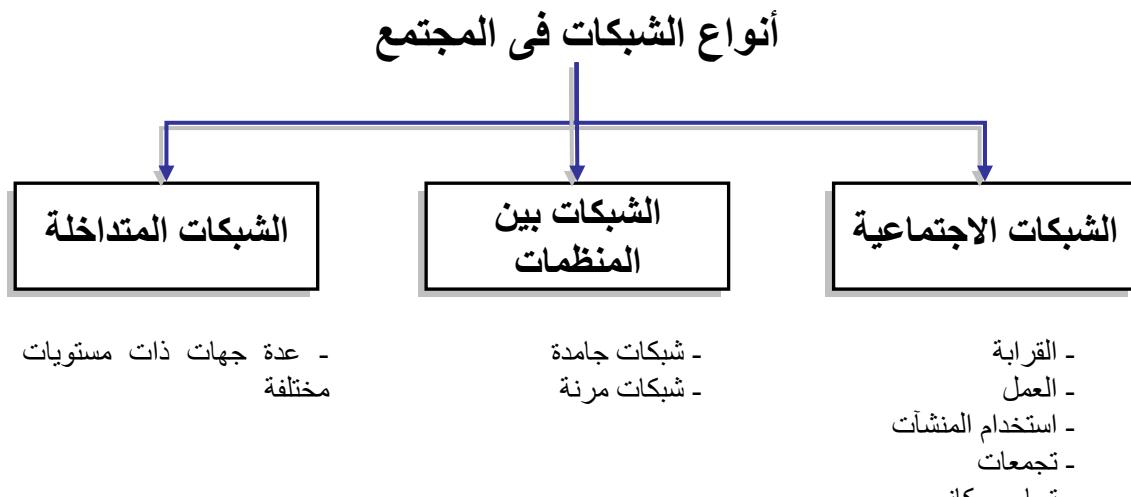
مستوى الفقر الذاتي %	مستوى الفقر الأدنى %	
٣١.٨	٢٠.٤	اجمالى مصر
٤٢.٥	٥.٧	المدن الكبرى
٣٣.٧	٩.٨	حضر الدلتا
٣٠.٧	١٦.٦	ريف الدلتا
٣٦.١	١٩.٢	حضر الصعيد
٢٣.٣	٣٤.٩	ريف الصعيد

المصدر: الليثي وأخرون (٢٠٠٣) في تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٥

لذا فهناك حاجة ملحة لتنمية وتدعم رأس المال الاجتماعي في المجتمع المحلي من أجل أهداف تنموية لمواجهة متغيرات الحياة. ويبدا ذلك من خلال تيسير الاتصال بين الأفراد كمتطلب هام للعمل الجماعي من خلال شبكات ومنظمات المجتمع المحلي، وتدعم الكيانات الموجودة وتمكين الأفراد من اقامة كيانات جديدة تفي باحتياجاتهم الملحة.

٣-٢-٣ أنواع الشبكات في المجتمع^١

تعتبر الشبكات موردا هاما للفقراء للحصول على النصائح او المعلومات أو الدعم من أعضاء الشبكة. كما أنها وسيلة للتعاون بين المنظمات والجماعات في انتاج وتوزيع مخرجات أي مشروع، ولها دور أساسى في حملات الدعوة وحشد التأييد والتعبير عن اهتمامات الأعضاء وبناء القدرات. وتأخذ هذه الشبكات اشكالا مختلفة طبقا لأعضائها والغرض منها. ويوضح شكل (٥-٣) أنواع الشبكات في المجتمع.



شكل (٥-٣) أنواع الشبكات في المجتمع. المصدر: الباحثة

أ- الشبكات الاجتماعية:

الشبكات الاجتماعية هي شبكات افقيّة في المجتمع، والتي يمكن اعتبارها رأس مال اجتماعي لأنها رصيد هام في مواجهة الفقر ومواجهة التحديات. حيث تبني الروابط الاجتماعية فيها على أساس:

- ١- القرابة أو الاشتراك في الأصل.
- ٢- العمل والتجارة.
- ٣- استخدام المنشآت الخدمية مثل المحلات والأسواق ومواقف الأتوبيس.
- ٤- التجمعات مثل النادي الرياضي والمؤسسات الدينية ولجان التنمية.
- ٥- التجاور المكاني بين الجيران.

فالمجتمعات التي تعانى من الفقر والتهبيش السياسي تلجأ غالباً إلى التعاون والاعتماد المتبادل بين أفرادها من أجل استمراريتها. وبالتالي تعتمد على التحالفات والاتحادات الأفقية بين أفراد العائلة والزماء والجيران المتفقين على استفادة مجتمعهم بتفوّيّة أنظمة التعاون والدعم. خاصة في وجود نظام سياسي يعتمد إلى عدم تشجيع الاتصال الرأسى بين المجموعات المختلفة.^{٥٠} وتنقسم هذه الشبكات بطابع لارسى، وبالمرورنة والعمل طبقاً للاحتجاجات والمتغيرات، والقدرة على تعبئة الموارد الازمة عند الحاجة، وإن كانت في إطار محدود بالمصادر الذاتية للمجتمع. وتفتقر إلى القدرة على تجاوز حدود المجتمع المحلي إلى الكيانات الأكبر أو الأكثر رسمية.

بـ- الشبكات بين المنظمات:

من أكبر معوقات عمل المنظمات الاجتماعية عدم الحصول على، أو الوصول إلى المعرفة الصحيحة. لذا تقوم الشبكات بين هذه المنظمات بتوفير قنوات للنشارك في الأفكار والخبرات والمعلومات في صورة منظمة.^{٥١} كما أنها تجنب المنظمات تكرار الجهد والأبحاث. وتتمثل فائدة هذه الشبكات أيضاً في التعامل مع المهام التي تفوق قدرات المنظمات المنفردة، وتعظيم مخرجات المشروع بجميع الجهود. وللشبكات دور أساسي في حشد التأييد والدعم لمواجهة الأخطار التي تهدد حياة الأفراد أو البيئة المحيطة. وتنقسم الشبكات بين المنظمات المجتمعية إلى:

- ١- شبكات جامدة لها مجموعة من أساليب واحتياطات العمل التي تفرضها على أعضائها.
- ٢- شبكات مرنة تتم بها الأنشطة بصورة أقل رسمية ونظمها حسبما تتطلب الحاجة.

كما قد تكون شبكات بين المؤسسات ذات الطبيعة الواحدة في المجتمع المحلي مثل المدارس.

جـ- الشبكات المتداخلة :Nested Networks

عندما تعمل الشبكة رأسياً وتضم جهات مختلفة من قاعدة أفراد المجتمع إلى الجهات الحكومية وصانعي القرار في القمة، تزداد صعوبة ادارتها والميل نحو تهيبيش بعض الجهات. لذا يكون الحل هو وجود إطار يتكون من شبكات أفقية لكل مستوى من الجهات المشاركة، ولكن تجمعها الأهداف المشتركة. كتطبيق لشعار "فك عالمياً وتصرف محلياً". ويربط المستويات المختلفة علاقات رئيسية على مستوى الأعضاء أكثر منها على مستوى الشبكات.^{٥٤}

ومن ثم يصبح ربط الشبكات الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي بشبكات المنظمات والهيئات أمراً ضروريًا في عملية تنمية المجتمع المحلي. وذلك كوسيلة لمشاركة أكثر إيجابية لأفراد المجتمع في أنشطة البحث وتنفيذ المشروعات واتساع قاعدة المعلومات المتاحة لهم، والاستفادة من الموارد المحلية والقدرات المؤسسية للمنظمات. الأمر الذي ييسر قيامهم بأنشطة لتنمية مجتمعهم وتطويره.

ويؤكد كاستلز Castells على أن الشبكات تمثل أداة فاعلة في نقل المعلومات والمعرفة، ويدلل على ذلك بحركة زاباتيستا التحررية كمثال على مدى قدرة الشبكات على تشجيع الحوار والنقاش واحادث تغيير حقيقي مع الوقت.^{٥٥}

٤-٢-٣ ايجابيات التعامل مع الكيانات المجتمعية الموجودة

أولاً توفر المنظمات المجتمعية الاطار اللازم للتعاون، كما تضفي الصفة القانونية على أنشطتها واجراءاتها في التعامل مع المجتمع المحلي. وقد ظهر ذلك في تجربة الصندوق الاجتماعي في المجتمعات الريفية في كل من مالاوي وزامبيا. حيث استطاعت قيادات المجتمع ومنظماته من تنظيم العمالة الازمة كمساهمة من المجتمع للحصول على تمويل من الصندوق الاجتماعي. كما استطاعت توقيع غرامات وجمعها من لا يوفر العمالة المطلوبة.^٦ أما المجتمعات الحضرية حين تفقد مثل هذه الهياكل، تواجه المشروعات صعوبة في جعل الأفراد يوفون بالتزاماتهم تجاه المشروع.

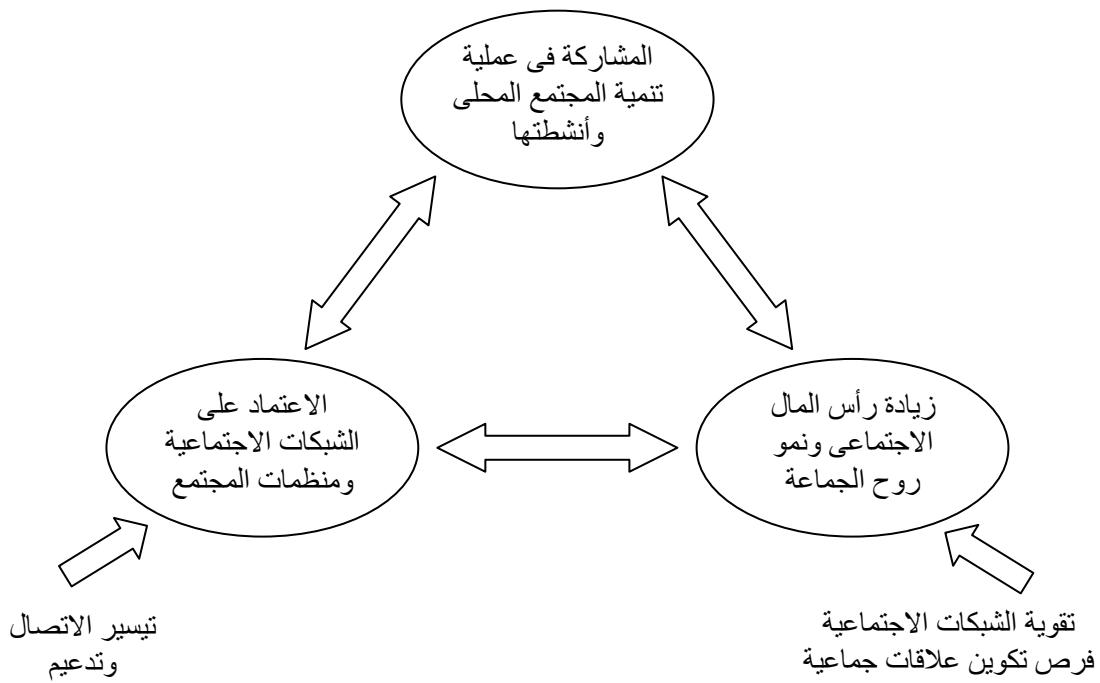
ثانياً من مزايا المنظمات الأهلية المحلية أن - ١- الأفراد يعلمون ما يحتاجه مجتمعهم من خدمات وموارد. ٢- يعيش أعضائها في المجتمع لذا لديهم معرفة مفصلة عنه. ٣- وهم يستثمرون في مستقبل مجتمعهم. ٤- وتجمعهم الرابط مع كثير من أفراد المجتمع الذين يحاولون دعمهم. ٥- تتمتع هذه المنظمات بالمصداقية والشفافية وسهولة الوصول إليها. ٦- يتسم عملها بالبساطة وعدم التعقيد. ويمكن ملاحظة مساندة الأهالي للمنظمات الأهلية فقط عند تقديرهم لجهودها المبذولة في تحسين وتطوير المنطقة.^٧

ثالثاً ان ضعف مشاركة الأفراد في أنشطة المشروعات من أهم عوامل ضعف تطبيقات عملية تنمية المجتمع المحلي. فكيف يمكن تشجيع أنشطة المشاركة؟ الطريقة التقليدية هي التعبئة، أي محاولة رفع معدل المشاركة المبدئي بما يسمح ببدء المشروع، وزيادة معدل المشاركة أثناءه مثلاً تمويلاً ككرة الثلج كلما تحرجت. Snow ball effect. فيبدأ المشروع بعدد من الأفراد يؤمّنون بأهميته وأهمية المشاركة فيه تقسيم عليهم التكالفة، فينضم عدد آخر بسبب صغر نسبة التكالفة للمنفعة، مما يجعل عدداً آخر من الأفراد يقدم على المشاركة وهكذا. ولكن هذه الطريقة تثير القلق لدى البعض بسبب اعتمادها على حماس المجتمع الذي يخافه زائر من خارجه لبدء المشروع، والذي يصبح حماساً مؤقتاً تفتت به أنشطة المشاركة في المجتمع. أيضاً توحى هذه الطريقة بعدم الثقة في مستوى روح الجماعة أو الاحساس بالمسؤولية المدنية للأفراد على مستوى المجتمع.

لذا يكون المدخل الأوفق هو تغيير نمط توزيع الاحساس بالمسؤولية في المجتمع وزيادة رأس المال الاجتماعي، بدلاً من عملية تعبئة وحيدة، الا أنها عملية عسيرة ومعقدة لهيئات خارجية أن تحدث تغير ثقافي في المجتمع.^٨ ومن ثم يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المحلي دور أساسى لاحداث هذا التغيير ورفع وعي أفراد المجتمع للمشاركة، بما يؤدى إلى زيادة المشاركة الشعبية وتحقيق أهداف المجتمع.

أما الحل الثالث فيعتمد على تحمل هيئات مانحة خارجية جزءاً من التكاليف المادية للمشروعات، وبالتالي تقليل نسبة التكالفة للمنفعة. الأمر الذي يدفع الأفراد إلى المشاركة في أنشطة المشروعات في المجتمع المحلي. إلا أن الاعتماد على منظمات المجتمع وقطاعه الأهلي في بناء المجتمع وتدعم رأس ماله الاجتماعي، ونشر الوعي بين أفراده يمثل مدخلاً أوفقاً لزيادة مشاركة المجتمع مادياً ومعنوياً في أنشطة المشروعات. وذلك خاصة في ظل سياسات تقليص المنح، والتوجه العالمي للعمل على تمكين الفقراء من تحسين مستوى معيشتهم، بدلاً من الاعتماد على الاعانات الخارجية.

ويوضح شكل (٦-٣) العلاقة التبادلية بين المشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي والمشروعات المختلفة، وزيادة رأس المال الاجتماعي ونمو روح الجماعة بين أفراد المجتمع في منطقة ما، والاعتماد على الشبكات الاجتماعية والمنظمات المجتمعية الموجودة وتيسير الاتصال بينها.



شكل (٦-٣) العلاقات التبادلية بين المشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي ورأس المال الاجتماعي ومنظمات المجتمع المحلي، المصدر: الباحثة

٢-٣-٥ المنظمات غير الحكومية في المناطق الالرسمية

يتكون المجتمع الأهلي من عدد من المنظمات التطوعية التي يؤلفها المواطنين ويدبرونها بأنفسهم. ومن هذه المنظمات التطوعية المنظمات غير الحكومية والتى تتباين من هيئات رسمية كبيرة ببروغرافية محترفة ذات ميزانية بالماليين، إلى مجموعات ضغط صغيرة تطوعية وغير رسمية، مكونة من عدد قليل من الأفراد، ذات هيكل تنظيمية بدائية، وقدرات تمويلية محدودة. وعادة تعمل هذه المنظمات في مجالات الصحة، التعليم، القطاع الزراعي والصناعي، أو مجالات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة. وقد تعمل على توفير النفع لأعضائها، أو توفير الخدمات لقطاعات محرومة من المجتمع، أو تنظيم الحملات على المستويات المحلية والقومية والدولية.^{٥٩}

ويتميز أداء هذه المنظمات بالكفاءة لعملها بعيداً عن جهاز الدولة ال碧روقراطي، وعدم ارتباطها بالمصالح التجارية أو الأحزاب السياسية.^{٦٠} فهي تعمل ك وسيط بين المواطنين والحكومة. إلا أن أثراها على حياة الفقراء يظل محصور مكانياً وقصير زمانياً. الأمر الذي يرجع إلى فشلها في تكوين الروابط الصحيحة بين عملها على المستوى الحميم والنظام والهيكل الأرحب التي تشكل المنظمات غير الحكومية جزءاً منها.

ويمكن لهذه الروابط أن تأخذ أشكالاً عديدة. فقد تكون شراكة مع الحكومة وهيئاتها دون الهجوم على شخص المسؤولين بها. وذلك على الرغم من رؤيتها للحكومة على أنها تعمل على استغلال الفقراء وتهميشهم. إلا أن هذه الشراكة تتيح لها فرصة مساعدة الفقراء بصورة أفضل. كما يمكن أن تكون شراكات مع منظمات تجارية للحصول على تمويل للمشروعات المختلفة التي يحتاجها الفقراء. أو قد تصبح هي الموفر للخدمات كمعلم لدور الحكومة القاصر على مواجهة الفقر وانعدام الخدمات الأساسية. هذا بالإضافة إلى اتجاهها نحو التثبيك مع منظمات غير حكومية أخرى من خلال شبكة تجمعها لتعظيم مخرجات المشاريع المختلفة ونقل الخبرات.^{٦١}

ولقد تحولت المنظمات غير الحكومية الشمالية العاملة في الدول النامية من قيامها بتنفيذ المشروعات إلى شراكتها مع منظمات محلية، واقتصرت على نقل الخبرات بالإضافة إلى التمويل. كما لم تعد وسيطاً بين الهيئات التمويلية والمنظمات غير الحكومية المحلية، بعد تحول الهيئات التمويلية إلى التعامل المباشر مع المنظمات غير الحكومية المحلية بدلاً من تمويلها للمشروعات بصورة غير مباشرة من خلال المنظمات غير الحكومية الشمالية. هذا بالإضافة إلى تحولها إلى أنشطة مواجهة الكوارث والطوارئ بدلاً من التنمية طويلة الأجل.^{٦٢}

٢-٣-٦ الدور الحالى

تعمل المنظمات غير الحكومية في مجال الحفاظ على التراث المعماري والثقافي، مراقبة الانتخابات، رعاية أطفال الشوارع، تقديم برامج التدريب وبناء القدرات للجمعيات الأهلية، وحقوق الإنسان والمواطنة. وهي تستهدف صانعي السياسات، وتمزج



شكل (٧-٣) تمثل الاجتماعات الدورية احدى آليات العمل في المنظمات غير الحكومية. المصدر: www.neareast.org

بين أنشطة البحث والدعوة والتثبيك. وعادة توجد في المناطق الحضرية وتتجنب أبناء الطبقة الوسطى للعمل بها. وي العمل عدد منها في المناطق الالرسمية، خاصة في التوعية القانونية، ومحاربة العنف ضد المرأة والطفل، والتوعية البيئية.

ويتخصص عدد قليل من المنظمات غير الحكومية في قطاع الاسكان من خلال الدعم الفنى والتقنى وتنسيق القروض وتنفيذ المشروعات. ويرجع هذا الانحصار إلى هيمنة الدولة في قطاعات الاسكان والخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية، سواء عن طريق كونها المانح المباشر لهذه الخدمات، أو سيطرتها على القرارات وأدوات العمل. فاقتصر عمل المنظمات غير الحكومية في مجال الاسكان على دعم المشروعات الجارية من خلال برامج توليد الدخل لضمان دفع أقساط المسكن للعائلات محدودة الدخل، وحملات الوعي البيئي وصيانة

الفراغات العامة في مشروعات الواقع والخدمات.

(شكل ٨-٣) فهي تعمل كميسير لاستكمال عملية البناء وتعينة مجموعات المجتمع في عملية المشاركة. فعلى الرغم من اعتبار المنظمات غير الحكومية شريك في التنمية، إلا أن امكانياتها في الاسهام في الأنشطة الأخرى بجانب تنفيذ المشروع لم يتم استغلالها بعد. فنادرًا ما يكون لها دور في ارساء أولويات التنمية والاسهام في تخطيط وتصميم المراحل أو متابعة وتقييم

^{٦٣} أنشطة التنمية.



شكل (٨-٣) حملات الوعي البيئي التي تنظمها المنظمات غير الحكومية. المصدر: El Shorbagi; M and Moritz; A. (2004)

٢-٥-٢ التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية

من التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية، اقتصار تمويل الجهات المانحة على الأنشطة المرتبطة بمشروع معين. فمن الصعب الحصول على تمويل لتكاليف الأنشطة الإدارية بالمنظمة، أو لبناء قدراتها، أو أنشطة المتابعة والتقييم. ولذا تحتاج إلى دعم من الجهات المانحة من خلال التدريب على تعينة الموارد. كما تحتاج إلى تدريب العاملين بها في مجال أو أكثر مثل إدارة البرامج، صياغة المقترفات، اجراءات المحاسبة والإدارة العامة وغيرها. ويحتاج المديرون إلى تنمية ملكاتهم الإدارية والقيادة، وأيضاً اعداد كوادر جديدة للأدوار القيادية. ومن الملحوظ أنه على الرغم من الحصول على تدريب في هذه المجالات، إلا أن الفرد يظل عاجزاً عن تطبيق المهارات التي اكتسبها على البكاللوريوس للمنظمة. وذلك بسبب قصور كثير من البرامج وقصرها على تدريب واكتساب الفرد المهارات وتجاهل ربطها بهياكل المنظمات غير الحكومية وكذلك الشبكات والقطاعات المرتبطة بها.^{٦٤}

ومن مشكلاتها أنها قد لا تمثل المجتمع المحلي الواقع فيه بسبب بنائها طبقاً لنموذج المنظمات غير الحكومية في الدول المتقدمة التي أسستها ومولتها، والتي قد تتحكم فيها أيضاً. لذا يبقى ولاء هذه المنظمات أكثر لمموليها منه للفقراء الذين تعمل من أجلهم.^{٦٥} ويعاني عدد من المنظمات غير الحكومية في مصر من مشاكل

ادارية متمثلة في عدم وجود متطوعين ملتزمين ناشطين، والافتقار إلى الموارد المالية. كما تقل قدرتها في مجال العمل عن طريق الشبكات إقليمياً ودولياً.^{٦٦}

وتشتمل معوقات عمل المنظمات غير الحكومية في:^{٦٧}

- ١- القوانين والتشريعات التي تحد من أنشطتها وحرrietها وقدرتها على الحصول على التمويلات أو جمع التبرعات واختيار الشاريع.
- ٢- مشاكل تمويلية تتمثل في محدودية وعدم دوام مصادر التمويل.
- ٣- عدم تبني شخصيات عامة مؤثرة للمنظمة الشعبية يؤدي إلى ضعف قدرتها التأثيرية على الأجهزة التشريعية والتمويلية.
- ٤- الافتقار إلى الكفاءات الفنية القادرة على تصميم وتحفيظ البرامج الازمة لتنفيذ المشروعات.

أما معوقات عملها في التنمية العمرانية:

- ١- المشاكل التي تواجه البنوك العقارية عند تحويل المالك إلى مستأجر في حالة تعثره عن الوفاء بالدين. مما يضعف الحافز للمساعدة في تمويل الأفراد والأخذ بمبدأ الحيطة.
- ٢- ارتفاع سعر الأرض المتاحة.
- ٣- مشكلات استصدار تراخيص البناء.
- ٤- وجود اختلافات في مواد البناء الحاكمة خاصة الأسمنت وحديد التسليح وعدم استقرار أسعارها.

٢-٦- الجمعيات الأهلية في المناطق الالرسمية

تعد الجمعية الأهلية هي المكون الرئيسي للمجتمع الأهلي في المناطق الالرسمية. وهي تعمل على بناء تضامن المجتمع، رفع الروح المعنوية، تشجيع التعاون والمساعدة في مقاومة الشعور بالعجز الذي يغرسه الفقر. إلا أنها لا تضم كل أفراد المجتمع، فغالباً لا ينتمي الأكثر فقراً إلى أي جمعية أهلية ولا يشارك تطوعياً. وفي أغلب الأحيان تتعامل الجمعية الأهلية مع حاجة واحدة محددة كل مرة. فالأفراد مشغولون بالصراع اليومي للبقاء، ولا يملكون الوقت للتفكير في أهداف بعيدة الأجل. فلا توجد عادة استراتيجية للدعوة أو اعداد حملات حشد التأييد. فهي أصغر وأكثر محلية من أن يكون لها أثر على تقليل الفقر.^{٦٨}

وتنشأ الجمعيات الأهلية بفضل جهود ومساهمات الشخصيات المحلية، وتعتمد على التبرعات المالية كمصدر أوحد للتمويل. ويقل حجم التمويل الذي تقدمه الحكومة بشكل كبير إن لم يكن منعدماً. الأمر الذي يعطى الجمعية بعضاً من الاستقلالية، على الرغم من اشراف ومحاسبة الحكومة على موارد ومصروفات الجمعية.^{٦٩} وتعتبر الجمعية الأهلية مثالاً للهيكل الوسيطة التي تعمل لتغطية الحدود المؤسسية، حيث توصل اهتمامات الفرد إلى المرحلة الأكبر من الهيكل المجتمعي.^{٧٠}

وكانت تعرف وزارة الشؤون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي حالياً) جمعية تنمية المجتمع المحلي على أنها منظمة شعبية مشهورة طبقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة. ولكن جمعية مجلس ادارة منتخب من قيادات المجتمع المحلي، وهي تمثل قمة العمل الشعبي إذ أنها تشكل برغبة الأهالي أنفسهم الذين يحددون أهدافهم من واقع احساسهم بحاجة البيئة من الخدمات التي تقدمها.^{٧١}

وقد كانت الحكومة في مصر تتعامل مع المنظمات التطوعية الخاصة على أنها وسيلة لتوزيع السلع والخدمات على مستوى المجتمع المحلي. وعن طريق اشرافها الدقيق وتمويلها في بعض الأحيان لهذه المنظمات، تحكم الحكومة في القطاع الأهلي في المجتمع. كما تستفيد الحكومة من علاقة هذه المنظمات بالقادة الشعبيين المرتبطين بأفراد المجتمع واحتياجاتهم وشکواهم، وبالتالي توجيه المصادر لهذه المنظمات للتعامل مع المشكلات الملحة. وبما أن بعض هذه المنظمات التطوعية تعمل كقاعدة دعم لسياسيين والأحزاب السياسية والتيارات الدينية، فإن علاقتها بالحكومة ذات طبيعة سياسية شائكة.^{٧٢}

وتخضع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الآن إلى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي يعتبر الجمعية الأهلية كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتالف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتبارية، أو منها معاً، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة. وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي، ويشترط في إنشاء الجمعية أن يكون لها نظام أساسي مكتوب وموقع عليه من المؤسسين، وأن تتخذ لمركز ادارتها مقرًا ملائماً في جمهورية مصر العربية.^{٧٣}

١-٦-٢-٣ الدور الحالي

ترتکز جهود الجمعيات الأهلية في مصر على محور أساسی هو تعبئة جهود الأفراد والجمعيات لآحداث التنمية في المجتمع لصالح الأفراد وحل مشكلاتهم. وقد بلغ عدد المبادرين التي تعمل بها الجمعيات الأهلية ١٧ ميداناً تتمثل في:^{٧٤}



شكل (٩-٣) برامج توعية صحية للسيدات. المصدر: Siravo; F. (2001)



شكل (١٠-٣) تدريب السيدات على الحياكة لتنمية دخلهم. المصدر: El Shorbagi; M and Moritz; A. (2004)

- ١- رعاية الطفولة والأمومة. (شكل ٩-٣)
- ٢- رعاية الأسرة
- ٣- المساعدات الاجتماعية
- ٤- رعاية الشيخوخة
- ٥- رعاية الفئات الخاصة والمعاقين
- ٦- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية
- ٧- تنمية المجتمعات المحلية
- ٨- التنظيم والإدارة
- ٩- رعاية المسجونين
- ١٠- تنظيم الأسرة
- ١١- الصدقة بين جمهورية مصر العربية والشعوب الصديقة
- ١٢- النشاط الأدبي
- ١٣- الدفاع الاجتماعي
- ١٤- أرباب المعاشات
- ١٥- حماية البيئة والحفاظ عليها

١٦ - التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل (شكل ١٠-٣)

١٧ - حماية المستهلك

ويوجد عدد من الجمعيات التي ترتبط بمؤسسات دينية اسلامية ومسيحية. فبعض الجمعيات الملحقة بالمساجد توفر الخدمات الصحية من خلال عيادات وصيدليات بأجور زهيدة. كما توفر مراكز لمجموعات التقوية لتلاميذ المدارس، برامج رياضية، مجموعات للشباب، تدريب مهنى، قاعات مناسبات، فض منازعات. وتقدم أيضاً اعانات عاجلة للفقراء وتوزيع الملابس والماكولات في الأعياد وفي رمضان. وتعتمد هذه الأنشطة في تمويلها على صناديق الزكاة بهذه المساجد.^{٧٥}

وقد تعمل الجمعية الأهلية كواجهة للحصول على دعم وولاء أفراد المجتمع وتجنيده لأغراض سياسية. وذلك يرجع إلى كون الجمعية تخدم قاعدة عريضة من المجتمع الذي يعتمد عليها في الحصول على الخدمات الأساسية التي لا توفرها الدولة.^{٧٦}

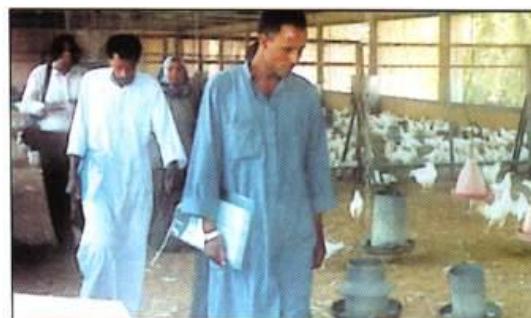
أما جمعيات خدمة المجتمع المحلي فتتمثل برامج التنمية بها في^{٧٧}:

١- الخدمات والبرامج الصحية: الفحص الطبي الشامل وعلاج الأمراض، وبرامج تنظيم الأسرة، والتربيـة الصحـية والصـحة المدرسـية.

٢- الخدمات والبرامج الاجتماعية: دراسة العادات والتقاليد ونشر الوعي الاجتماعي، واجراء المسوح الاجتماعية المختلفة لمعرفة مدى التقدم الذي تحرزه البرامج المختلفة.

٣- الخدمات والبرامج الزراعية: نشر الوعي بأهمية الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة في الزراعة، والمحافظة على الثروة الحيوانية والداجنة، وبذل محاولات نشر الصناعات التحويلية.

(شكل ١١-٣)



شكل (١١-٣) إنشاء مزارع للدواجن بمساعدة الجمعيات الأهلية. المصدر: ICA (2001)

٤- الخدمات والبرامج الثقافية: نشر فصول محو الأمية وأهمية الاطلاع والقراءة

وتنمية القوى البشرية وتنظيم البرامج الترفيهية والمسابقات الثقافية.

وتتمثل أنشطة جمعيات خدمة المجتمع في: محو الأمية - دور الحضانة - مراكز تدريب الفتىـات والمشاغل - مراكز تدريب النجارة - فصول تقوية - رعاية صحـية - تحفـظ قـرآن كـريم - نادى الطـفل - نادى ثقـافـي واجـتمـاعـي - دار منـاسـبـات - منـحل - نادى نـسـائـى - تنـظـيم أـسـرـة - أـمـن غـذـائـى - خـدـمة البيـئة - مـكـتبـة الطـفل - نادى مـسـنـين - دار مـسـنـين - دار المـغـربـات.

وقد سمح القانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢ للجمعيات بإقامة المشروعـات الإنتاجـية والخدمـية لتنـمية موارـدهـا لـكـى

تـسـتـطـع تـنهـض بـدور خـدمـى وإنـتـاجـى يـعاـون الدـولـة.^{٧٨}

أ- الاحجام عن النشاط التنموي:

يلاحظ احجام الجمعيات الأهلية عن النشاط التنموي، فقد وجدت دراسة حول المشاركة الشعبية أن مجالات التنمية تأتي في نهاية قائمة المجالات التي تبادر إليها الجهود التطوعية والأهلية. ويرجع ذلك إلى^{٧٩}:

- ١- القائمين على التنمية ورؤساء الجمعيات ينفذون برامج نمطية بدلاً من البحث عن أولويات المجتمع المحلي أو يتنا夙ون دورهم الحقيقي في خدمة المجتمع ويتصورون أنهم يديرون استثمارات خاصة بهم، أو يتحولون إلى العمل السياسي وعضوية المحليات بحيث قد تتعارض المصالح.
- ٢- العقبات التي تمثلها بiroقراطية اللوائح والقوانين وعدم الوعي الكافي لدى الجهات الحكومية بأهمية ومداخل وفلسفة العمل الاجتماعي الأهلي.

ومن معوقات المشاركة أيضاً:

- ١- الظلال التي تغلف العلاقات بين الجماهير والسلطة.
- ٢- تدني الاحساس بالانتماء ومعاناة الشعور بالاغتراب.^{٨٠}
- ٣- نتائج الهجرة من الريف إلى الحضر والصعوبات التي يواجهها الأفراد في التعامل مع مشكلات الحياة اليومية والمتغيرات في المدينة، مما يحول بين مشاركتهم الفاعلة في العمل الأهلي التنموي على الرغم من توفر الوعي بأهمية المشاركة.^{٨١}
- ٤- بعض التقاليد والرواسب التي تحول بين النساء والمشاركة على نطاق واسع.^{٨٢}

(١٢-٣)



شكل (١٢-٣) برامج موجهة للنساء فقط لمواجهة التقليد المحجّمة لمشاركة المرأة. المصدر: Siravo; F. (2001)

ب- ملامح ضعف الجمعية الأهلية

إن الجمعيات الأهلية رغم تطور دورها التنموي تعاني من مشكلات عديدة، بعضها يرتبط بالإطار المؤسسي، وبعضها الآخر يرتبط بقيم سلبية تحتاج إلى مواجهتها. من أمثلة المجموعة الأولى من المشاكل ما تعلق بتطوير نظم فعالة للإدارة المالية والإشراف والقيادة الجماعية، واحترام المشاركة الجماعية في صنع سياسات وقرارات الجمعيات، وتذليل التمويل، والاتصال والتواصل. بالإضافة إلى ضعف استخدام تكنولوجيات الاتصال، والفجوة بين البحث الموجه لنطوير القطاع الأهلي وبين الجمعيات وسياساتها. ومن أمثلة المجموعة الثانية من المشكلات والإشكاليات التي ترتبط بالقيم وضعف العمل الجماعي، ضعف دائرة دوران السلطة، وهيمنة بعض القيادات على الجمعيات لفترات طويلة، ضعف الممارسة الديمقراطية، وضعف قيم المشاركة للجمعيات.

وتظهر ملامح ضعف الجمعية الأهلية من خلال:

- ١- معظم البيانات والتقارير التي تصدرها الجمعيات الأهلية بيانات رقمية تتلخص بحجم العضوية مع اشارات وجيزة إلى مجالات الأنشطة، فضلاً عن الميزانيات المالية.
 - ٢- عدم التعرض بالتفصيل إلى كيفية سير وتنفيذ السياسات المعتمدة أو معوقاتها.
 - ٣- عرض التقارير الدورية على الجمعيات العمومية بدون مناقشة جدية لها.
 - ٤- الثبات في رئاسة وعضوية مجالس إدارات الجمعيات على مدى زمني طويل، وضعف الإقبال على المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية.
 - ٥- جمود في السياسات والإنفاذ وميل بعض القيادات إلى التصرف في أمور الجمعية على نحو مطلق.
 - ٦- رؤية المنظمات العاملة في التنمية، لمفهوم التنمية ذاته وعدم شموله للأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالدخل الاقتصادي وحده للتنمية لن يحقق التغيير المطلوب.
 - ٧- تبني الجمعيات الأهلية لمشروعات دون دراسة كافية لاحتياجات البيئة وأولويات المجتمع والتي عادة تنتهي بالفشل.
 - ٨- غياب التقييم لأداء الجمعيات الأهلية وإسهامها الاجتماعي والاقتصادي.
 - ٩- فقر الاتصال بالجمعيات الأخرى العاملة بنفس المنطقة أو ذات المجالات المشتركة.
- ومن ثم فإن بناء القدرات في هذه الحالة، ينبغي أن يتمتد ليشمل ما الذي نقصده بالتنمية؟ وما هو التغيير الذي نسعى إليه؟ وكيف تشجع الأفكار الخلاقة والرائدة؟ كما أن التقييم هو قضية أخرى لا بد أن تكون موضع الاهتمام من جانب عملية بناء القدرات في المرحلة القادمة. فالجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في مرحلة تطورها الحالية، تحتاج إلى اعتماد منهجية التقييم ضمن برامجها، لتقييم أداء المنظمة ككل وترشيد مواردها البشرية والمادية. فيكون التقييم هنا هو جزء من الأداء المهني المتميز المنشود. ولا شك أن إسهام المؤسسات الأكademie (الجامعات ومراكز البحث) مطلوب لتحقيق ذلك، فإحدى خبرات تطور القطاع الأهلي في المجتمعات الغربية قد استندت على الدور الرائد لهذه المؤسسات الأكademie.

إن الممارسة الديمقراطية في إدارة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، تمثل قضية أخرى تستدعي الاهتمام من جانب برامج بناء القدرات. وهي عملية طويلة الأجل للتدريب على العمل الجماعي والإدارة السليمة للمنازعات والصراعات، والتسامح وقبول الاختلاف. بدون إرساء هذه القيم التي تشكل العمود الفقري

في الثقافة المدنية، يصعب الحديث عن التنمية والتغيير. وهناك خبرات لبرامج تدريبية مستمرة ركزت على الإدارة ونظام الحكم في الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، كان لها أثراً كبيراً في رفع كفاءة هذه المنظمات.

ومن الضروري أيضاً بناء نظام اتصال تكنولوجي فعال، تستفيد منه الجمعيات الأهلية. فتحديث



شكل (٣-١٣) تدريب العاملين بالجمعيات على استخدام الانترنت. المصدر: www.egypt-urban.de

الجمعيات يتلزم تطوير تكنولوجيا الاتصال في عصر يشهد تطور تكنولوجى غير مسبوق. (شكل ١٣-٣) فلما زالت كثيرة من الجمعيات الأهلية خاصة في المناطق الالكترونية والريف تفقد الحد الأدنى لتكنولوجيا الاتصال، مثل الهاتف والفاكس. ومن ثم فلا بد من توجيه قدر من الاهتمام لتطوير هذا بعد ضمن استراتيجية شاملة.

٢-٦-٢-٣ مشاركة الأفراد في الجمعية الأهلية

ان نمو الدور التنموي للجمعيات الأهلية يتلزم توسيع قاعدة العمل التطوعي وزيادة المشاركين في هذه الكيانات. وتتعدد عوامل المشاركة في الجمعيات الأهلية بظروف البيئة العمرانية والاقتصادية، بالإضافة إلى روح الجماعة بين أفراد المجتمع.^{٨٤} كما تعمل الجمعية الأهلية بدورها على نمو روح الجماعة بين اعضائها والذي ينعكس على أداء الجمعية وارتباطها بالمجتمع المحيط. فالعمليات التي تضم بشكل فعال اهتمامات وخلفيات متنوعة، تبني روح الجماعة بين الأفراد. ويبدو أن الجمعيات الأهلية هي المفتاح لتحقيق ذلك اذا كانت تستطيع اجتياز الحدود الخارجية وربط الاختلافات الداخلية. ويعتبر الكثيرون المشاركة في الجمعيات الأهلية هي مفتاح لديمقراطية زاخرة.^{٨٥} فهناك ارتباط بين روح الجماعة والمشاركة والمشاركة المجتمعية.^{٨٦} ويعتمد ارتباط الأفراد بالمنظمات المجتمعية (الجمعيات الأهلية) ونمو روح الجماعة بين اعضائها على عدد من العناصر:^{٨٧} (شكل ١٤-٣)

١- العلاقة بالجمعية الأهلية: ان الأهداف المشتركة والتآثر المتبادل والارتباط العاطفى والانتساب

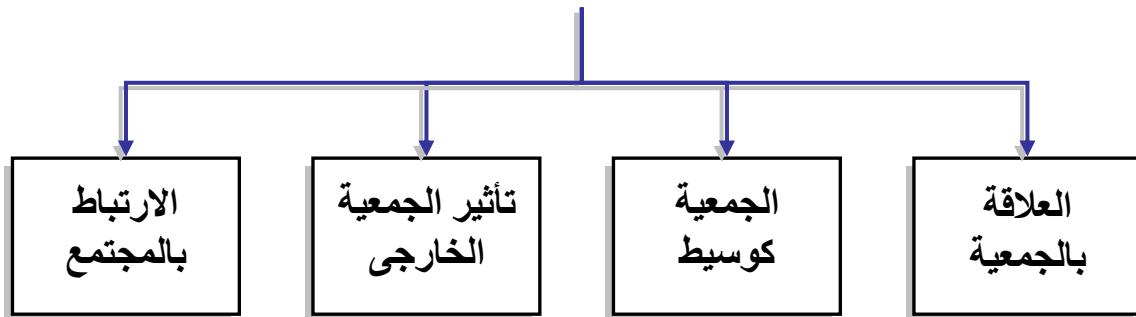
هي عناصر أساسية في تشكيل روح الجماعة لأنها تتعامل مع نوعية العلاقات في المحيط الذي يشارك فيه الأفراد. ولذا فإن تعامل الأفراد مع قضايا الانتماء، والضعف النفسي الناتج عن اعلان الفرد لآلامه ورغباته واسرار الآخرين، وتحديد الاهتمامات المشتركة يحسن من نوعية العلاقات بين الجماعة. كما تزيد روح الجماعة من خلال اعداد الخطط واتخاذ الاجراءات خارج اطار الجمعية الأهلية.

٢- الجمعية ك وسيط: ان الجمعيات الأهلية القادرة على نقل اهتمامات الأفراد بعد التنسيق بينها إلى الاطار الأكبر للمجتمع من خلال تحاورها مع الكيانات الأخرى في المجتمع يزيد الشعور بروح الجماعة بين اعضائها.

٣- تأثير الجمعية الأهلية: ان تأثير الجمعية الأهلية الخارجي يعمق من الاعتماد المتبادل بين اعضائها، ومن ثم نمو روح الجماعة بينهم.

٤- الارتباط بالمجتمع: ان العلاقة بالمكان مرتبطة بأدبيات ارساء وقياس روح الجماعة. فمن وظائف الجمعية الأهلية الهامة ربط اعضائها بالمجتمع الأرحب من أجل السعي لتحسين مستوى المعيشة. لذا من أجل زيادة روح الجماعة بين أعضاء الجمعية الأهلية يجب أن تتبني الجمعية تكوين علاقات خارجية تحقق نتائج ملموسة خارج اطار الجمعية. فالمطلوب جمعيات أهلية تتبنى علاقات داعمة لتنمية منظمات قوية، والتي يمكن أن تحدث تغيراً واضحاً على مستوى المجتمع. وبذلك تمتد روح الجماعة لدى الأفراد لتعكس الفرص المتاحة بأساليب متوافقة.

نمو روح الجماعة بين أعضاء الجمعية الأهلية



شكل (١٤-٣) عناصر تنمية روح الجماعة بين أعضاء الجمعية الأهلية. المصدر: الباحثة

كما أن ارتباط الفرد المشارك في الجمعية الأهلية بالمكان يمكن أن يكون مؤشراً على مدى الفرص المؤسسية المتاحة، وتقدير مدى التطابق بين الآمال وواقع المحيط العمراني، وتقيد أو تحرر المجالات المتاحة في البيئة العمرانية، أو الروابط الكلية بالمؤسسات الموجودة بالمدينة.^{٨٨}

ولذا من أجل تنمية روح الجماعة في الجمعيات الأهلية، يفضل اتباع استراتيجيات تتضمن المشاركة العميقية لاهتمامات الفرد الملحة في محيط من الدعم المتبادل، المرتبط بسابقة من العمل الخارجي الفعال. وذلك بدلاً من السعي لتجميع الأفراد ذوى الاهتمامات المشتركة والمرتبطين عاطفياً.

٣-٣ معايير الجمعية الأهلية نواة المجتمع – قياس الكفاءة



شكل (١٥-٣) يعتمد الأفراد في المناطق الالرسمية على الجمعيات الأهلية للحصول على الخدمات الأساسية. المصدر: El Shorbagi; M and Moritz; A. (2004)

ان الجمعيات الأهلية الموجودة أو حديثة النشأة لا تعبر بالضرورة عن حدوث مشاركة فعلية لكل أفراد المجتمع، وأيضاً لا تؤكد وجود روح للجماعة في المجتمع. غير أن روح الجماعة شرط أساسى لرغبة الفرد في المشاركة تطوعياً في أي عمل يعود بالنفع على المجموع أكثر من الفرد فقط.^{٨٩}

وفي المناطق الالرسمية يعتمد الأفراد على الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية بشكل أساسى، حيث تمثل بالنسبة لهم المصدر الوحيد للحصول على احتياجاتهم، خاصة في ظل زيادة الفقر وتدور مستوي المعيشة، وغياب دور الدولة. (شكل ١٥-٣) ولكن لا تقدم كل الجمعيات الخدمات بشكل متساوٍ. بل هناك قطاع كبير من الجمعيات الأهلية يقتصر دوره على تقديم اعانات لدفن الموتى أو للأيتام والارامل. فليست كل الجمعيات يمكن اعتبارها مركزاً أو نواة المجتمع المحلي الذي يلتف حوله. فهي تختلف في ما تملكه من رؤية وموارد وقدرات تمكنها من تقديم نفع حقيقي للمجتمع المحيط يؤهلهما لاحتلال هذه المكانة وحمل هذه المسؤولية.

ولذا فإن الجمعية التي يمكن اعتبارها ذات قدرات هي التي تمتلك الخصائص التالية:^{٩٠}

- ١- إطار مفهومي يعكس رؤية الجمعية للعالم المحيط.
- ٢- توجه تنظيمي يتضمن الثقة في العمل في وعلى العالم المحيط بأسلوب تعتقد به الجمعية في امكانية تأثيره.
- ٣- رؤية تنظيمية واضحة واستراتيجية وارتباط بهدف أو غرض أو رسالة.
- ٤- هيكل تنظيمية واجراءات داعمة للرؤية والاستراتيجية.
- ٥- مهارات فردية وقدرات وكفاءات ذات الصلة.
- ٦- موارد مادية كافية وملائمة.

ولكن كيف يمكن قياس أو تقييم قدرات الجمعية الأهلية؟ إن جزءاً من الإجابة يمكن في الرؤية الذاتية للجمعية وقدرتها على مراجعة أنشطتها وأجهزتها، وتقييمها، والتعلم من ذلك. كما أن المقياس الملاحم للكفاءة يجب أن يرتكز على النتائج التي حققتها الجمعية دون تشويش من خصائص البيئة التي تعمل بها. فكل منطقة تختلف عن الأخرى فيما تملكه من رصيد مالي واجتماعي. الأمر الذي يجب أن يظهر في مقياس الكفاءة. أيضاً يجب ألا يتتأثر المقياس باختيارات الجمعية في استخدام مواردها بين منح مساعدة بسيطة لعدد كبير من الناس، ومنح قدر كبير من المساعدة لعدد أقل. فهذا الاختيار ليس مؤشراً على مدى كفاءة الجمعية في استخدام مواردها.^{٩١}

الآن لا يوجد معيار واحد أو حد أدنى يمكن تقييم أداء الجمعية الأهلية على أساسه.^{٩٢} ولذا يكون المقياس الأنسب هو الجامع لنتائج كل الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الجمعية في خدمة المجتمع المحيط، ومردود ذلك من ارتباط أفراد المجتمع المحلي بها. ولكن استخدام المعايير الكمية لقياس آثار الجمعية على رأس المال الاجتماعي للمجتمع، مثل مدى إسهام جهود الجمعية في تقوية و إعادة بناء وتمكين المجتمع، مازال قاصراً. كما أن هذه الآثار ليست فورية في أغلب الأحيان، بل تأخذ فترة من الزمن حتى تظهر ثمار الجهود المبذولة.^{٩٣}

وهناك عدد من الأدوات التي تقييم القدرات المؤسسية التي تمتلكها الجمعيات الأهلية من حكم داخلي جيد، وإدارة تنفيذية، وإدارة مالية. ومن هذه الأدوات أداة التحليل المؤسسي التي طورها مركز خدمة المنظمات غير الحكومية في مصر. وتحدد أداة التقييم عدد من مؤشرات الأداء لكل عنوان فرعى من العناوين سابقة الذكر، ومؤشر الأداء هو عبارة عامة حول قدرة مؤسسية محددة تسعى المنظمة غير الحكومية، أو الجمعية الأهلية لتحقيقها. وتأتي تحت كل مؤشرات أداء مجموعة من وحدات القياس تحدد كل منها إجراء أو ممارسة محددة تقوم بها المنظمة. ويدل تبني المنظمة أو تطبيقها لإجراء أو ممارسة معينة على أن لديها مستوى معين من القدرة المؤسسية. ولعل الفرق الوحيد بين وحدات القياس ومؤشرات الأداء هو أنها أكثر تفصيلاً في حين يأتي مؤشر الأداء عادة في شكل عبارة عامة.^{٩٤}

٣-١-٣ مجالات بناء قدرات الجمعية الأهلية

من أجل تخلص الجمعيات من نموذج المانح – المانقى، تحتاج إلى بناء قدراتها لتقوم بدورها بفاعلية. فالتنمية ليست هي نقل الموارد ولكنها تيسير امتلاك الموارد.^{٩٥} وقد أصبح مفهوم بناء القدرات في الأدبيات

جامعاً لكثير من القضايا. ويوضح جانرسون Gunnarsson عدداً من الأمور المرتبطة ببناء القدرات في إطار عملية التنمية.^{٩٦} في بعض المساهمين اقترحوا وضع تعريف عملى له مثل:

"بناء القدرات يضم دعم مؤسسى فى صورة تمويل الفراغات المكتبية والمرتبات ووسائل الانتقال".^{٩٧}

"بناء القدرات لا يتم تعريفه من خلال الأدوات المستخدمة، بل من خلال هدفه في تحسين امكانيات وقدرات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على الاستخدام المؤثر والفعال الكفاءة للموارد من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة على أساس مستدام"^{٩٨}

"بناء القدرات هو عملية يزيد من خلالها الأفراد والمجموعات والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات من قدراتها على:

١- تأدية الوظائف الأساسية وحل المشكلات وتعريف وتحقيق الأهداف.

٢- فهم والتعامل مع احتياجاتهم التنموية في إطار أوسع وبأسلوب مستدام."^{٩٩}

وتوضح هذه الأمثلة الجوانب المتعددة التي يهتم بها مفهوم بناء القدرات المالية والعملية والتنظيمية.

ويظهر الفرق بين القدرات الإدارية من عمالة وأجهزة مناسبة، والقدرات المؤسسية من القدرة على التعامل مع المتغيرات واستمرار فاعلية الجمعية.

ويعرف جايمس R. James بناء القدرات على أنه تدخل خارجي واضح لتحسين كفاءة المنظمة واستدامتها بالنسبة لمهمتها ومحيطها.^{١٠٠} "an explicit outside intervention to improve an organisation's effectiveness and sustainability in relation to its mission and context."

أما إيد Eade فيوضح أن مفهوم بناء القدرات يرجع إلى عملية دعم المجموعات أثناء تطويرهم للمهارات والمعرفة والثقة والهياكل التنظيمية للعمل بصورة جماعية على مر الوقت لتحسين مستوى مجتمعهم.^{١٠١}

فبناء القدرات كعملية متداخلة من الجهود، تتوجه نحو الأفراد ونحو المنظمات تشتمل على

المكونات التالية:^{١٠٢}

١- قدرات تنمية الموارد الإنسانية، سواء فيما تعلق ببناء الفريق وتوزيع الأدوار، أو تعبئة الموارد الإنسانية (في المجتمع المحلي أو داخل المنظمة).

٢- قدرات إدارة المشروعات والبرامج (التخطيط ، التنفيذ ، الرقابة).

٣- قدرات النظام ذاته، فيما تعلق بصنع السياسات والقرارات، والإدارة المالية والمحاسبية، والقرارات المالية.

٤- القدرات المعلوماتية، أي القدرة على ضمان تدفق المعلومات بكفاءة ويسر، وهو ما يشمل قاعدة البيانات والبحوث والتوثيق.

٥- قدرات بناء العلاقات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى على المستويين المحلي والقومي، وكذلك على المستوى الدولي، ويشير ذلك إلى بناء الشراكة والتشبيك.

٦- القدرات الإستراتيجية للمنظمة لتوفير الرؤية Vision والتخطيط بعيد المدى، مع المراجعة والاستجابة للتغيرات (عملية التقييم).

ومن أبعد بناء قدرات الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي والثقافي، تطوير دورها فيما يعرف بالدعوة والمناصرة Advocacy. فهناك احتياج إلى تدفق المعلومات والتوعية القانونية والتدريب على التعاون والتنسيق بهدف إحداث التأثير في السياسات العامة. والمطلوب في هذا السياق هو التدفق الحر السليم للمعلومات حول هذه الأمور، وبدون ذلك يصبح من الصعب تحقيق مشاركة هذه المنظمات في صنع السياسات التي تتعلق بها.

البعد الثاني يتعلق بضعف المشاركة العامة الذي أبرزته بحوث ودراسات سابقة نتيجة للتغافل السياسي التي تأثرت سلباً بعقود هيمنة الدولة، ونتيجة أيضاً لمناخ من عدم الثقة بين الدولة والمجتمع المدني. ومن ثم فإن مؤشرات التطوع انحدرت إلى درجة كبيرة، وهي في حاجة إلى جهود مكثفة متواصلة لجذب اهتمام المواطن المصري للمشاركة في صياغة حلول لمشاكله وقضاياها. ومن ثم يصبح من المهم في عملية بناء القدرات، التوجّه نحو تعزيز المشاركة والنزعة التطوعية، مع ما يرتبط بذلك من تحقيق الارتباط بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والبيئة المحلية التي تعمل فيها. وبالتالي يكون تحقيق مشاركة المستفيدين في تخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتعلق بهم، مطلب أساسى لمواجهة قضية ضعف المشاركة.^{١٠٣}

٣-٢-٣ أدوات بناء قدرات الجمعيات الأهلية



شكل (١٦-٣) برامج تدريب للعاملين بالجمعيات الأهلية.

المصدر: www.fngos.org.eg

قد تأخذ عملية بناء القدرات عدة أشكال منها:

الدعم الفنى المرتبط بالأمور الإدارية مثل اسداء النصيحة وتقديم المصادر الفنية، الدعم التنظيمى المرتبط بالاحتياجات التنظيمية اليومية مثل التدريب الإدارى واستشارات التخطيط الاستراتيجى، وتنمية تنظيمية مؤسسية من خلال نظرة شاملة طويلة الأجل للقدرات التنظيمية مثل الاستشارات غير المنتظمة، التيسير بدلامن حل المشكلات، وذلك لمساعدة الجمعية فى مواجهة التحديات المستقبلية بنفسها.^{١٠٤} (شكل ٣ -

(١٦)

فعملية بناء القدرات إذن عملية تراكمية متعددة مستمرة، إحدى أدواتها التدريب ولكن ليس الأداة الوحيدة أو الأكثر أهمية. وذلك خاصة مع انهيار الافتراض التقليدى الذى يقوم على أن التدريب يقود إلى تحسين أداء المنظمة. فالعلاقة بين الاثنين ليست حتمية أو ضرورية. وهو ما يعني أن هناك متغيرات أو عوامل أخرى يمكنها أن تتدخل لتحول دون تحقيق نتائج التدريب. (القوانين مثلاً، والنظام السياسي للمنظمة، والابتعاد عن الممارسة الديمقراطية، ومنهجية صنع القرارات أو السياسات بالمنظمة).

وتمثل الأدوات الأخرى التي تشتمل عليها عملية بناء القدرات في: بناء قاعدة بيانات تحقق الفهم الأفضل للقطاع والتواصل والاتصال بين المعنيين بنفس الاهتمام، البحث التي تتجه نحو تطوير الواقع مع ما يستلزم ذلك من تفعيل دور المؤسسات الأكademie، الندوات والمؤتمرات Action oriented research

ورش العمل التي من شأنها تحقيق التفاعل بين الأطراف واقتسام الخبرات، التشبيك، والعمل معاً في مشروعات مشتركة مع ما يستلزم ذلك من بناء الفريق، والإعلام والاتصال ومشاركة المجتمع المحلي مع ما يستلزم ذلك من دراسة وتحديد أولويات احتياجات المجتمع المحلي.^{١٠٥} ويوضح شكل (١٧-٣) مجالات وأدوات عملية بناء القدرات للجمعيات الأهلية.

أدوات عملية بناء القدرات

- التدريب
- بناء قاعدة بيانات
- بحوث تطوير الواقع
- الندوات والمؤتمرات والورش
- التشبيك والعمل معاً
- الإعلام والاتصال ومشاركة المجتمع المحلي.

مجالات عملية بناء القدرات

- تنمية الموارد الإنسانية
- إدارة المشروعات والبرامج
- النظام ذاته
- القدرة المعلوماتية
- العلاقات مع المنظمات
- القدرات الاستراتيجية لتوسيع الرؤية والتخطيط بعيد المدى.

شكل (١٧-٣) مجالات وأدوات عملية بناء القدرات للجمعيات الأهلية. المصدر: الباحثة

ويجب التأكيد على أن الاعتماد على منظمات الدول المتقدمة في الحصول على برامج بناء القدرات قد لا يكون ذات فاعلية على المدى البعيد. فهي قد لا تمتلك ما تعطيه سوى المال، بسبب قصور القدرات المؤسسية لكثير منها. بالإضافة إلى أنها لا تمتلك دراية بالمحيط المحلي الذي ترتبط به الجمعية في معظم الأحيان. ولذا فقد يكون الأفضل هو الحصول على برامج تنمية القدرات من المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية الكبيرة المحلية، حيث يمكن مقارنة التجارب والخبرات والمعرفات بين المناطق المتقاربة.^{١٠٦} وعندما قد يقتصر دور المنظمات الدولية على تيسير تشبيك الجمعيات والمنظمات المحلية.

وفي محاولة لتوفيق مفهوم بناء القدرات للمحيط المحلي غير الغربي، كون اتحاد المنظمات غير الحكومية بالجزر الباسيفية PIANGO مجموعة من السمات التي يجب أن يتسم بها برنامج بناء القدرات منها: أن يمتلكه ويدبره المشاركون، أن يكون منظماً ولكن مرنًا، أن يكون طويلاً الأجل ويرتبط بخطوات معينة، يرتكز على القيم المشتركة ويعتمد على عوامل القوة، يرتبط بالمحيط المحلي، تقويه علاقات فعالة، وأن يشمل عدة أوجه.^{١٠٧}

وفي اجتماع لهذا الاتحاد تم تحديد عدد من الأولويات لبناء قدرات الجمعيات الأهلية:^{١٠٨}

- ١- تطوير القيادة على كل المستويات، خاصة الجيل الثاني من القيادات.
- ٢- التدريب في كل مجالات التنمية التنظيمية organisational مثل تصميم وتخطيط البرامج، الدعوة والضغط، العلاقات العامة وتنظيم الحملات، المتابعة والتقييم، الادارة المالية واعداد الميزانيات.
- ٣- تقوية شبكات المعلومات والاتصالات بين أصحاب المصلحة الحقيقة خاصة من خلال الانترنت.
- ٤- تحسين وتوسيع قاعدة الموارد المالية للقطاع الأهلي من خلال تبرعات المؤسسات والشركات.
- ٥- تحسين كفاءة العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على كافة المستويات.

٦- علاقات أكثر وأفضل بين الجمعيات الأهلية داخل نفس الأقليم.

الا أن بعض البرامج تعمل على تغريب أصحاب الدعوة من العاملين بالجمعيات الأهلية عن مجتمعهم المحلي، وذلك من خلال تدريبيهم على استخدام لغة المستهدفين من حملات الدعوة وتجاهل لغة أفراد المجتمع. لذا يجب أن يحتوى برنامج بناء القدرات على الأسس التي يستطيع بها أعضاء الجمعية الأهلية نقل واقع المجتمع المحلي وترجمته فى صورة الأطر الفكرية المطورة والسياسات التفصيلية التى يفهمها صانعو القرار، بدون التضحية بأصلية الرؤى المحلية.^{١٠٩}

٣- الدور التنموي للجمعية الأهلية

ان التنمية الخيرية لن تصح الأوضاع التي فرضها تطبيق سياسات الليبرالية الحديثة، وما أحدثته من تدهور عمراني وتعقيم للقرف. فـأيديولوجية الليبرالية الحديثة تقوم بتهديد العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي سواء في دول العالم المتقدم أو النامي.^{١١٠} لذا يبرز دور القطاع الأهلي لمواجهة هذا التدهور. ويصبح دور الجمعيات الأهلية أساسى في تنمية المجتمعات، ولا سيما الالرسمية، ورفع مستوى المعيشة لأفرادها. ويعتبر أفضل دعم تقدمه هيئات المانحة للجمعيات، أو الجمعيات للأفراد، هو الدعم الفكري والمعرفة المفيدة. فلا يصبح أى شئ ملك لفرد فعلا الا بعد بذل مجهود أو تضحية ما.^{١١١}

ان القضية الجوهرية في التنمية البشرية هي خلق بيئة يستطيع الأفراد أن يقوموا فيها بتنمية قدراتهم الكامنة وأن يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم. وتطرح هذه القضية أهمية التكامل بين الدولة والقطاع الأهلي في تحقيق التنمية البشرية، فكل منها دوره المميز في هذه العملية. فتحتل الدولة مسؤولية توفير الإطار التشريعى المناسب، والاستراتيجية الكفيلة بطرح مهام محددة، وبناء أطر تنظيمية قادرة على تمكين كل راغب في المشاركة من أن يقوم بدور محدد، والمساهمة بدور كبير في توفير المصادر المالية. أما القطاع الأهلي فإنه قادر على تحقيق تعبئة موارد وطاقات إضافية بطرق لا تستطيع الدولة أن تقوم بها. ذلك خاصة أن الجمعيات الأهلية تنشط وسط الناس، وتتوفر لديها معرفة أكثر باحتياجاتهم التفصيلية، ومدى استعدادهم للمشاركة، والطرق المناسبة لتمكينهم من تطوير قدراتهم، سواء في مجال الحصول على معارف أكثر، أو التدريب على مهن أفضل، أو ممارسة أعمال أكثر قدرة على تحسين دخولهم، وتمكينهم من ترقية مستوى معيشتهم.^{١١٢}

فالعلاقة بين الدولة والقطاع الأهلي هي علاقة جدلية، تقوم على التأثير المتبادل والمنتظر حيث يقوى كل منهما الآخر، ويساعده على تحقيق نتائج أفضل لنشاطه، خاصة وأن كل منهما له دوره المتميز. ويتطلب التعاون بينهما قيام شراكة حقيقة يعاد من خلالها تنظيم العلاقة بين الطرفين على أساس اللامركزية، ووجود دور فعال للقطاع الأهلي. فيساهم من خلاله في تحديد أهداف التنمية البشرية، ومجالاتها، ومشروعاتها، والآليات المحققة لها، وأفضل الطرق لتعبئة الموارد المالية الالزامية. ويستطيع القطاع الأهلي أن يحقق تعبئة أفضل لجهود الأفراد والتأثير على السياسات العامة وتعزيز المسائلة والشفافية.^{١١٣}



شكل (١٨-٣) دور القطاع الأهلي أساسى لرفع مستوى المعيشة بالمناطق الارسمية. المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٥

وعندما ينهرض القطاع الأهلي بدور أساسى فى التنمية البشرية فإنه يساهم بذلك فى تجاوز الدور الوظيفي للجمعيات الأهلية الذى ما يزال قائداً الآن فى نشاطها. والذى يقوم على الاكتفاء بتقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، وهو دور لا يؤدى إلى تغيير الظروف التى تعيشها هذه الفئات الفقيرة والمحتاجة، بل يعيد إنتاج هذه الظروف القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهبيش وافتقار للعدالة. فى حين أن المطلوب هو قيام الجمعيات الأهلية بدور تغييري تنموى يحقق تنمية بشرية، ومساعدته للفقراء والمعطلين والمهمشين فى اكتساب معارف أكثر، والتدريب على خبرات مهنية أفضل، والحصول على مستوى معيشى أحسن.^{١٤} (شكل ١٨-٣)

وتتميز الجمعيات الأهلية عن المنظمات غير الحكومية في هذا المجال في أنها:

- ١- مكونة من أفراد المجتمع المحلي وليس من خارجها في أكثر الأحيان.
- ٢- توزيعها داخل حدود المجتمع المحلي. الأمر الذي يعطى مصداقية أكثر للقائمين عليها وفاعلية في الوصول إلى احتياجات المجتمع المحلي.
- ٣- معايشة نفس الظروف والمشكلات يومياً واتصالهم الحميم بأفراد المجتمع المحلي .
- ٤- امكانية المتابعة اليومية للمشروعات.
- ٥- الدافع الخيري لأبنائها وليس عمل تربى بالنسبة لهم.
- ٦- معرفة كيفية الحصول على تبرعات من الأهلية، وان كان هذا هو المصدر الوحيد للتمويل في كثير من الأحيان.
- ٧- ارتباط الأهلية بالجمعية لما تقدمه من خدمات غير متوفرة في الخدمة الحكومية
- ٨- معرفة دقيقة وشخصية بأفراد المجتمع المحيط وإحصاء للحالة الاجتماعية والاقتصادية للمحتاجين.

٣-٤-١ بناء المجتمع وتفعيله

استقر الرأى في البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وسائر منظماتها وفي المؤسسات الدولية ومراكز البحث الأكademية على أن التنمية البشرية هي "توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعى لتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل طريقة ممكنة، دون الإضرار باحتياجات الأجيال اللاحقة".^{١٥} وتنطلق التنمية البشرية بما هو أكثر بكثير من ارتقاء أو انخفاض الدخول القومية، فهي تتعلق بخلق بيئة يستطيع الأفراد أن يقونوا فيها بتنمية قدراتهم الكامنة، وأن يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجاتها ومصالحهم. فالشعوب هى ثروة الأمم الحقيقية. فالتنمية على هذا النحو تتعلق بتوسيع مجالات الخيارات المتاحة للناس كى يحيوا الحياة التي يرونها، وهى تتعلق بما هو أكثر من النمو الاقتصادي، الذى ما هو إلا وسيلة فقط -

وإن كانت شديدة الأهمية - لتوسيع خيارات الأفراد. وبعد بناء قدرات البشر الأساسية الجوهرى لتوسيع هذه الخيارات، وأكثر القدرات أساسية للتنمية البشرية هي أن تحيا حياة مدينة وصحية، وأن تكون واسع المعرفة، وأن تمتلك القدرة على الوصول إلى الموارد الالزامية لمستوى معيشة مطلق، وأن تكون قادراً على المشاركة في حياة المجتمع.^{١١٦} (شكل ١٩-٣)



شكل (١٩-٣) امتلاك القدرة على الوصول الى الموارد الالزامية أساس مقدرة الأفراد على تحسين معيشتهم بأنفسهم. المصدر: www.egypt-urban.de

ومن ثم يصبح دور الجمعيات الأهلية القيام بأنشطة، الهدف منها تنمية قدرات الأفراد على مواجهة متغيرات الحياة وتوسيع مجالات الخيارات المتاحة أمامهم. والمشروعات التي تهدف الى بناء علاقات جديدة بين الأفراد في المجتمع وخلق التغيير من خلال الروابط التي تبنيها هذه العلاقات. والت التركيز على النسيج الداخلي للمجتمع وبناء أرصنته وتنمية رأس ماله الاجتماعي. وبالتالي العمل على خلق مجتمع قادر على تنمية ذاته، وفاعل اساسي في اتخاذ القرارات المتفقة مع أولوياته والمحفقة لأهدافه.

٤-٢-٢ معرفة أولويات المجتمع



شكل (٢٠-٣) التدريب على أداة البحث السريع بالمشاركة. المصدر: www.neareast.org

ان تواجد الجمعية الأهلية في قلب المجتمع المحلي يساعدها على معرفة أولوياته واحتياجاته. الا أنها يجب ان تنتهج منهاجا علميا وتقوم ببحث علمي موثق عن احتياجات المجتمع. وقد يكون ذلك باستخدام الطرق المختلفة لتقدير الاحتياجات و منها البحث السريع بالمشاركة PRA. (شكل ٢٠-٣) وذلك حتى يتتسنى لها التقدم الى الجهات والهيئات المانحة بدليل علمي يؤكده

احتياج المجتمع المحلي لمشروع ما و مدى توافقه مع أولويات المجتمع. فلا يجب ان تعمل الجمعيات الأهلية بمعزل عن أفراد المجتمع الأهلی معتقدة أفضليّة رؤيتها عن رؤية الأفراد وآرائهم، ولكن طبقاً لأولويات المجتمع الفعلية

٣-٤-٣ نشر الوعي داخل المجتمع وخارجـه



من مهام الجمعية الأهلية الاهتمام برفع الوعي والمسؤولية المدنية وتنمية روح الجماعة لأفراد المجتمع، ومشاركتهم الفعالة في عملية التنمية. والقيام بحملات نشر الوعي بين أفراد المجتمع في المجالات المختلفة. (شكل ٢١-٣) بالإضافة إلى دورها في حملات الدعاية والترويج لاحتياجات المجتمع خارج حدوده. وذلك عن طريق الدفاع عن قضايا المجتمع المحلي ودعوة الجهات

الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات المانحة (شكل ٢١-٣) نشر الوعي بقضايا التنمية والمشاركة بين أفراد المجتمع المحلي . المصدر: www.egypt-urban.de ورجال الأعمال والهيئات البحثية وأجهزة الإعلام للمساهمة والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والاهتمام بأولوياته.

٣-٤-٤ العمل مع المجتمع وتمكينـه

ان عمل الجمعيات الأهلية يجب أن يكون مع المجتمع المحلي وليس من أجله فقط. فالاطار الفكري الحاكم الآن يصر على أن القراء تقع عليهم المسؤلية الأولى في البحث عن سبل الخروج من أزماتهم الحالية حتى في ظل صراع البقاء المنهنـ. فالاحتياجات ليست بالضرورة حقوقا على شخص آخر الالتزام بمنها لهم. فعليهم مطالبة قادتهم الذين يحصلون على القروض بالنيابة عنهم، والنهوض ضد الفساد والتوزيع الخاطئ للموارد القومية. وفي نفس الوقت عليهم تكوين ثروات وحراستها.



شكل (٢٢-٣) تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في مشروعات التنمية، المصدر: Forsyth; A. et al (1999)

ومن أجل تمكين القراء من الدعاوة لأنفسهم، يجب تشجيع المؤسسات العالمية على توفير الموارد لاستخدامها في تمويل القراء في عملية توليد الثروات بأنفسهم. والشراكة مع مجتمع رجال الأعمال ودفع موارد في المناطق الفقيرة لجذب استثماراتهم. وايضا الاستغلال الأمثل لنورة الاتصالات. بالإضافة إلى الزام قطاع الأعمال بدفع رواتب مناسبة وأسعار مناسبة للمنتجات الأولية، مع تيسير انتاج القراء لمنتجات عالية الجودة.

ومن ثم على الجمعيات الأهلية الاستثمار في جعل القراء أكثر ديناميكية وابتكارية وتنافسية لينقلوا

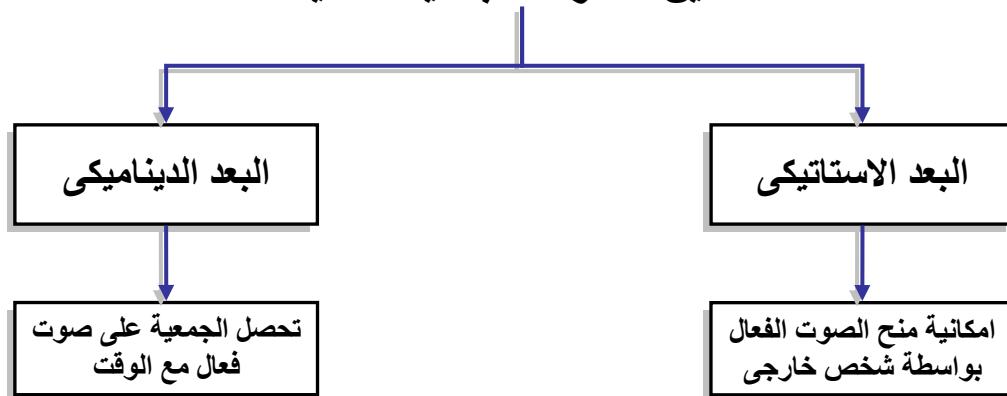
أنفسهم من الهامش الى وسط التيار السياسي والاقتصادي، وبالتالي توسيع فرصهم بشكل عام. ولذا الدعوة الاقتصادية يجب أن تسبق الدعوة السياسية في أجندـة المنظمـات غير الحكومية عند دعم الفقراء. ولا ستظل المجموعـات مهمـشـة في النـظام الـاـقـتصـادي العالمي.^{١١٧}

ان التمكين يتحقق بشعور وواقـعـ. فالـشعـور يـتـمـلـ في الـاحـسـاسـ بالـقوـةـ، لـيـسـ القـوـةـ ضـدـ، أوـ القـوـةـ عـلـىـ، وـلـكـنـ القـوـةـ مـنـ أـجـلـ اـتـخـاذـ القرـارـاتـ وـرـسـمـ المسـارـ وـالـسـعـىـ وـرـاءـ هـدـفـ ماـ سـوـاءـ كـفـرـ أوـ كـجـزـءـ مـنـ المـجـتمـعـ. أماـ الـوـاقـعـ فـيـرـتـبـطـ بـتـطـابـقـ الشـعـورـ بـالـتـمـكـينـ مـعـ مـاـ يـجـرـىـ عـلـىـ أـرـضـ الـوـاقـعـ.

فالـتمـكـينـ هوـ "ـعـمـلـيـةـ توـفـيرـ الـظـرـوفـ الـمـلـائـمـةـ حـتـىـ يـكـونـ لـأـفـرـادـ آـخـرـينـ سـبـيلـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـقـوـةـ وـالـنـفوـذـ".^{١١٨} "Empowerment is the process of setting up situations so that other people have access to power."

وهـنـاكـ بـعـدـيـنـ لـمـفـهـومـ التـمـكـينـ: الـبـعـدـ الـاـسـتـاتـيـكـيـ وـالـبـعـدـ الـدـيـنـامـيـكـيـ. الـبـعـدـ الـاـسـتـاتـيـكـيـ يـرـتـبـطـ بـالـقـدرـةـ عـلـىـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـ الذـىـ يـؤـثـرـ بـصـورـةـ مـبـاشـرـةـ أوـ غـيرـ مـبـاشـرـةـ عـلـىـ الـفـردـ، وـالـتـأـثـيرـ فـيـ هـذـهـ الـقـرـارـاتـ. وـمـنـ ثـمـ يـوـضـحـ هـذـاـ الـمـنـظـورـ اـمـكـانـيـةـ مـنـحـ الصـوـتـ الـفـعـالـ لـلـفـرـدـ غـيرـ المـمـكـنـ بـوـاسـطـةـ شـخـصـ أوـ مـجـمـوعـةـ خـارـجـيـةـ بـأـسـلـوبـ مـنـ أـعـلـىـ إـلـىـ أـسـفـلـ. أـمـاـ الـبـعـدـ الـدـيـنـامـيـكـيـ، فـيـرـىـ التـمـكـينـ عـمـلـيـةـ تـنـمـيـةـ لـقـدـرـ الـأـفـرـادـ عـلـىـ الـمـشـارـكـةـ بـفـاعـلـيـةـ فـيـ اـتـخـاذـ وـتـنـفـيـذـ الـقـرـارـاتـ الـمـؤـثـرـةـ عـلـيـهـمـ بـشـكـلـ مـبـاشـرـ أوـ غـيرـ مـبـاشـرـ. لـذـاـ فـالـتـمـكـينـ شـئـ يـحـصـلـ عـلـىـ الـأـفـرـادـ مـعـ الـوقـتـ، وـلـاـ يـمـكـنـ لـشـخـصـ خـارـجـيـ أـنـ يـمـنـحـهـ لـهـمـ، بـلـ فـقـطـ يـخـلـقـ الـظـرـوفـ الـتـيـ تـزـيدـ مـنـ فـرـصـ حـصـولـهـمـ عـلـىـ هـذـهـ الـقـدرـةـ بـأـنـفـسـهـمـ بـأـسـلـوبـ مـنـ أـسـفـلـ إـلـىـ أـعـلـىـ.^{١١٩} (شكل ٢٣-٣)

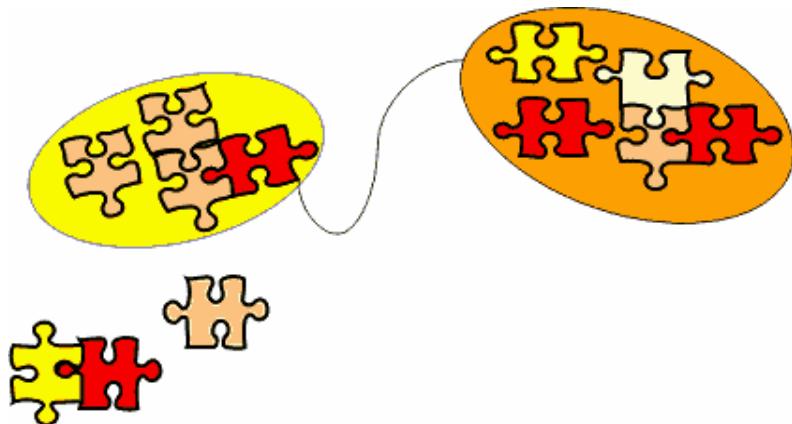
تمكين مشاركة الجمعية الأهلية



شكل (٢٣-٣) أبعـادـ عـمـلـيـةـ تمـكـينـ الـجـمـعـيـةـ الـأـهـلـيـةـ وـمـشـارـكـتهاـ، الـمـصـدـرـ: الـبـاحـثـةـ

٤-٥ التشبث مع جمعيات أهلية أخرى

ان الكيانات المنتجة الأكبر تكون أكثر فاعلية وانتاجا. وبذلك يصبح مجرد الاتصال بين الجمعيات العديدة ليس كافيا. كما أن وجود عدد كبير منها لا يمثل هيكلًا مستداما. في حين يتاح وجود عدد متوسط من الجمعيات استدامة أفضل من الناحية الاقتصادية والتأثيرية. ^{١٢٠} (شكل ٢٤-٣)



شكل (٢٤-٣) تشبث الجمعيات الأهلية معاً في كيانات فاعلة بدلًا من العمل على حدة.

المصدر: www.gtz.de

ولم يعد في مقدرة جمعية واحدة ان تقوم بالعمل بمفردها لذلك لابد من التشبث، وذلك خاصة على مستوى القضايا الكبرى مثل مجال أطفال الشوارع التي دعت السيدة سوزان مبارك الجمعيات العاملة في مجال الطفولة لكي تقوم بالتشبث لمواجهة هذه الظاهرة. وبالفعل حدث تشبث وبدأ العمل يأخذ شكلاً أكبر نتائجه وجود جهود متواصلة متكاملة. فالتكامل وليس التنافس هو أهم شيء، فمن خلاله تستطيع الجمعيات أن تصل إلى مستويات عالية جداً وأن تقوم بحل مشاكل تستعصى على الدولة حلها، مما يشكل بعدها جديداً للعمل.^{١٢١}

لتحقيق التواصل والاتصال واقتسام الخبرات، ثم التعاون والتنسيق معاً في مشروعات مشتركة هو هدف تكوين شبكات بين هذه المنظمات والعمل من خلالها. فالعمل في مجال التنمية يستلزم موارداً بشرية ومادية متميزة، ومن ثم فإن مفهوم "العمل معاً" ومن أجل التنمية، ينبغي أن يكون سائداً.(شكل ٢٥-٣) وهناك شبكات تجمع الجمعيات العاملة في مناطق متقاربة جغرافياً، أو تلك العاملة في مجال واحد. وقد يكون الأفضل في المناطق الالرسمية تكوين شبكات بين الجمعيات الأهلية في المناطق المجاورة، لها لجان نوعية طبقاً لمجالات عملها. ثم تربط هذه الشبكات شبكة



شكل (٢٥-٣) تدريب الجمعيات الأهلية على العمل معاً والتشبث بينها لمزيد من الفاعلية. المصدر: الباحثة

واحدة تمثل المنطقة كل، طبقاً لمقياس وحجم المنطقة الالرسمية وعدد الجمعيات الأهلية العاملة بها.

٣-٥- تقسيم المجتمع طبقاً لخريطة المجتمع الأهلية

ان اشكالية تحديد الحجم الأمثل للمجتمع المحلي، من أجل تقسيم المناطق الالرسمية إلى نطاقات أصغر يسهل التعامل معها هي احدى التحديات التي يواجهها المخطط عند تعامله مع هذه المناطق. ولقد أوضحت الدراسة الأسس الممكنة المختلفة لتحديد وحدة التقسيم. فكان اختيار الجمعية الأهلية كنواة لهذه الوحدة ومركزاً للمجتمع المحلي، اعتماداً على آليات المجتمع في تقسيم نفسه، هو المدخل الأولي لتقسيم المناطق الالرسمية. وبذلك يتحدد المجتمع المحلي بحدود نفوذ هذه الجمعية ومدى تغلغلها في المجتمع. مما ينتج عنه وحدات ذات مقياس ملائم لآليات عملية التنمية المجتمع المحلي ومشاركة أفراده الفعالة. وذلك سواء للمناطق الالرسمية ذات المقاييس الكبيرة والتي تم تقسيمها مبدئياً إلى وحدات ادارية أو عمرانية، أو المناطق الالرسمية ذات الحجم الأصغر التي تتعامل معها الدولة كوحدة واحدة.

ويمكن اعتبار جمعية معينة تمثل نواة للمجتمع المحلي طبقاً لما تملكه من قدرات تتمثل في رؤيتها للمجتمع المحيط وعملها طبقاً لاستراتيجية شاملة ترتبط بأهداف وأولويات المجتمع. كذلك امتلاكها للهيكل التنظيمية الفاعلة والمهارات والقدرات والكفاءات ذات الصلة، والموارد المادية الملائمة. ولا يوجد معيار واحد أو حد أدنى يمكن تقييم أداء الجمعية الأهلية على أساسه، بل الاعتماد على نتائج كل الجهود المبذولة من الجمعية الأهلية لتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع المحيط، ومردد ذلك من ارتباط أفراد المجتمع المحلي بها.

٣-٥-١- تحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية

يمكن معرفة وتحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية طبقاً لعدد من المؤشرات منها:

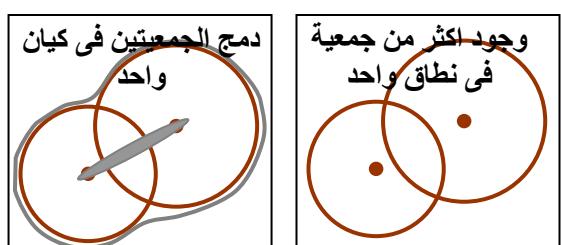
- ١- عدد أعضاء الجمعية وتوزيعهم الجغرافي.
- ٢- نطاق أو حدود أنشطة الجمعية الخارجية.
- ٣- مراجعة الخدمات التي تقدمها الجمعية الأهلية، مثل الخدمات الصحية، حضانة للطفل، مشغل للبنين، وغيرها، ومدى وجود جمعية قرية تعمل في نفس النشاط أو تقدم خدمة مشابهة.
- ٤- مراجعة معدلات الخدمات ونصيب الفرد في المنطقة من الخدمات، ومن ثم تحديد عدد المستفيدين من الخدمة التي تقدمها الجمعية. حيث يعطى عدد المستفيدين من الخدمة وتوزيعهم الجغرافي مؤسراً على مدى امتداد نطاق تأثير الجمعية الأهلية.
- ٥- الاطلاع على ميزانيات الجمعيات، والإيرادات والمصروفات التي تحدد حجم الأنشطة التي تقدمها الجمعية.
- ٦- الاطلاع على سجلات المترددين على أنشطة الجمعية، ونطاق توزيعهم الجغرافي. ونفس الشيء بالنسبة لمتنقى الاعانات والمساعدات لمعرفة النطاق الجغرافي للمرتبطين أو المعتمدين على الجمعية الأهلية.

- ٧- سؤال القائمين على الجمعية الأهلية لتحديد نطاق تأثيرهم الجغرافي، وحدود معرفتهم بالأهالي واتصالهم بهم، والى أي مدى جغرافي تقوم الجمعية فعلاً، أوسعى الى تقديم خدماتها.
- ٨- استخدام الخرائط لتقدير نطاق تأثير الجمعية، وقياس المسافة، والمساحة التقريبية التي تخدمها الجمعية الأهلية، والكثافات السكانية لتقدير عدد السكان داخل نطاق التأثير للجمعية.
- وقد تفتقر كثير من الجمعيات الأهلية في المناطق الالرسمية إلى بعض أو كثير من القدرات التي تؤهلها للقيام بهذا الدور. إلا أنها تمثل أرضية خصبة يمكن الاستثمار فيها وبناء قدراتها لتصبح قادرة على القيام بالدور المأمول في عملية التنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية. فتكون همزة الوصل بين المجتمع المحلي وأصحاب القرار والمخططين، وتمكن من الوصول إلى وتفعيل مشاركة أفراد المجتمع المحلي.

٢-٥-٣ معالجة قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية

يتمثل المدخل المقترن في التعامل مع خريطة المجتمع الأهلي في المناطق الالرسمية في: (شكل ٣-

(٢٩)



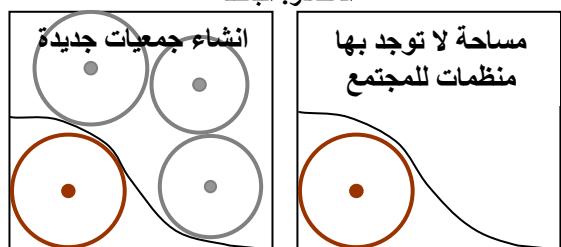
شكل (٢٦-٣) دمج الجمعيات التي لها نطاق تأثير مشترك،
المصدر: الباحثة

- ١- رصد الجمعيات الأهلية الموجودة، وتحديد المنظمات الفاعلة والواudedة.
- ٢- بناء القدرات للجمعيات التي تمثل نواة لوحدات المجتمع المحلي وتديرها.
- ٣- تحديد نطاقات تأثير الجمعيات المختلفة.



شكل (٢٧-٣) بناء قدرات الجمعيات لتتوسيع من نطاق تأثيرها،
المصدر: الباحثة

- ٤- العمل على دمج الجمعيات العاملة في نطاقات مشتركة لزيادة فعاليتها وكفاءة توظيف مواردها. (شكل ٢٦-٣)
- ٥- بناء قدرات ودعم للجمعيات لتتوسيع نطاق تأثيرها ليشمل المناطق القريبة المحرومة. (شكل ٢٧-٣)

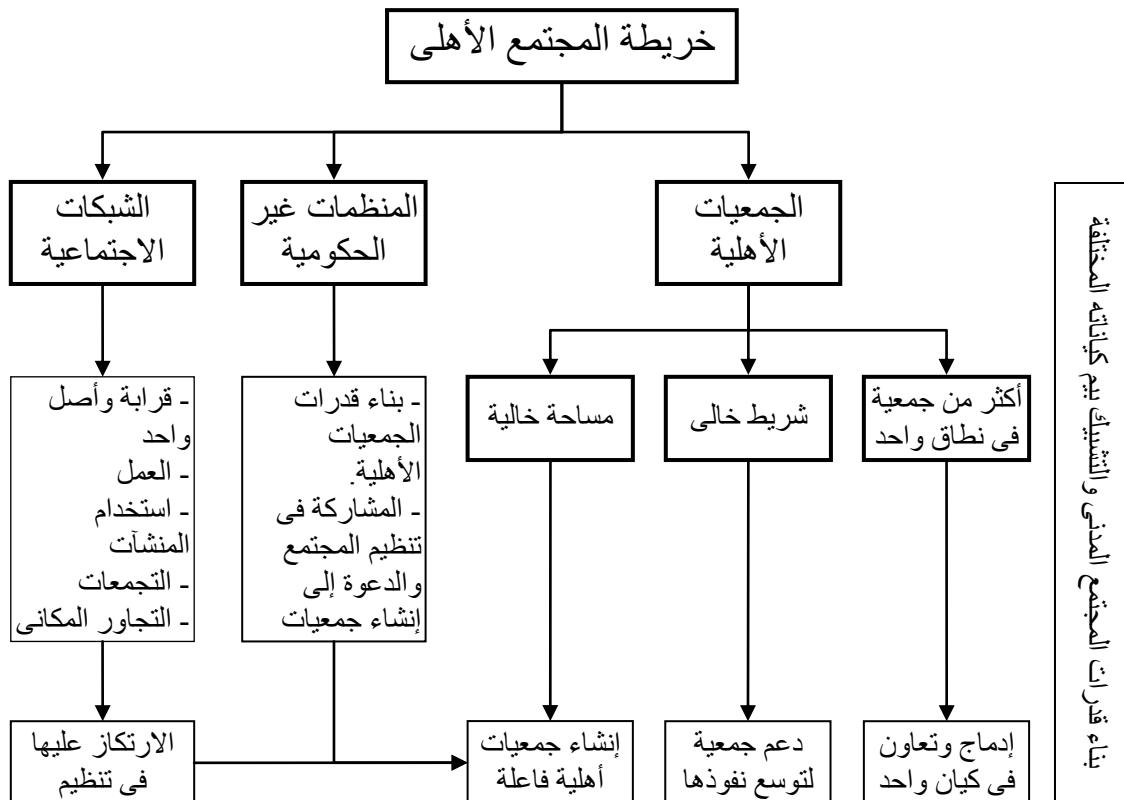


شكل (٢٨-٣) تنظيم المجتمع لانشاء جمعيات جديدة، المصدر:
الباحثة

- ٦- العمل على تنظيم المجتمع وإنشاء جمعيات أهلية في المناطق الخالية، بالاعتماد على الشبكات الاجتماعية الموجودة، واستثمارها لرفع مستوى روح الجماعة ورأس المال الاجتماعي

لأفراد المجتمع المحلي.

٧- الاستفادة من المنظمات غير الحكومية الموجودة في المجتمع لدعم وبناء قدرات الجمعيات الأهلية. كذلك المعاونة في تنظيم المجتمع، ونمو روح الجماعة لدى أفراده، والدعوة إلى إنشاء جمعيات أهلية فاعلة. (شكل ٢٨-٣)



شكل (٣) المدخل المقترن بـ المقترن بـ المقترن بـ. المصدر: الباحثة.

٦-٣ خلاصة الفصل الثالث

أكَدَ البحث على أهمية تنظيم المجتمع قبل البدء بتطويره. فيرس هذا الفصل المجتمع الأهلي في المناطق الالرسمية، من حيث المفهوم والتطور التاريخي له، وتاريخ المجتمع الأهلي في مصر، ودور الشبكات الاجتماعية الموجودة. كذلك دور منظمات المجتمع والتحديات التي تواجهها.

يركز الفصل على اعتبار الجمعية الأهلية نواة لوحدة التنمية الفعالة. وبالتالي يحدد المعايير المؤهلة للجمعية الأهلية للقيام بهذا الدور، التي يجب أن تمتلكها الجمعية والتي تمثلت في:

١- اطار مفهومي يعكس رؤية الجمعية للعالم المحيط.

٢- توجّه تنظيمي يتضمن الثقة في العمل في وعلى العالم المحيط بأسلوب تعقد به الجمعية في امكانية تأثيره.

٣- رؤية تنظيمية واضحة واستراتيجية وارتباط بهدف أو غرض أو رسالة.

٤- هيكل تنظيمية واجراءات داعمة للرؤية والاستراتيجية.

٥- مهارات فردية وقدرات وكفاءات ذات الصلة.

٦- موارد مادية كافية وملائمة.

ويعتبر المقياس الأقرب لمعرفة الجمعية الفاعلة هو الجامع لنتائج كل الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الجمعية في خدمة المجتمع المحيط، ومردود ذلك من ارتباط أفراد المجتمع المحلي بها. ولكن استخدام المعايير الكمية لقياس آثار الجمعية على رأس المال الاجتماعي للمجتمع، مثل مدى اسهام جهود الجمعية في تقوية واعادة بناء وتمكين المجتمع، مازال قاصراً. كما أن هذه الآثار ليست فورية في أغلب الأحيان، بل تأخذ فترة من الزمن حتى تظهر ثمار الجهود المبذولة. وهناك عدد من الأدوات التي تقيّم القدرات المؤسسية التي تمتلكها الجمعيات الأهلية من حكم داخلي جيد، وادارة تنفيذية، وادارة مالية. ومن هذه الأدوات أداة التحليل المؤسسي التي طورها مركز خدمة المنظمات غير الحكومية في مصر.

وتنتمي القدرات الواجب بنائها في الجمعية الأهلية نواة التقسيم في:

١- قدرات تنمية الموارد الإنسانية، سواء فيما تعلق ببناء الفريق وتوزيع الأدوار، أو تعبئة الموارد الإنسانية (في المجتمع المحلي أو داخل المنظمة).

٢- قدرات إدارة المشروعات والبرامج (التخطيط ، التنفيذ ، الرقابة).

٣- قدرات النظام ذاته، فيما تعلق بصنع السياسات والقرارات، والإدارة المالية والمحاسبية، والقرارات المالية.

٤- القدرات المعلوماتية، أى القدرة على ضمان تدفق المعلومات بكفاءة ويسر، وهو ما يشمل قاعدة البيانات والبحوث والتوثيق.

٥- قدرات بناء العلاقات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى على المستويين المحلي والقومي، وكذلك على المستوى الدولي، ويشير ذلك إلى بناء الشراكة والتشبيك.

٦- القدرات الإستراتيجية للمنظمة لتوفير الرؤية والتخطيط بعيد المدى، مع المراجعة والاستجابة للمتغيرات (عملية التقييم).

أما الدور التنموي المطلوب من الجمعية في إطار كونها نواة وحدة التنمية في مشروعات التنمية بالمشاركة، فتركز في بناء المجتمع وتفعيله، ومعرفة أولوياته، ونشر الوعي بين أفراده، والعمل معه وتمكين مشاركته، والتشبيك مع الجمعيات الأهلية الأخرى. كما تمت دراسة كيفية تحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية الجغرافي، والذي يحدد حدود وحجم وحدة التنمية الفعالة. والتي تتركز في:

١- دراسة عدد أعضاء الجمعية وتوزيعهم الجغرافي.

٢- نطاق أو حدود أنشطة الجمعية الخارجية.

٣- مراجعة الخدمات التي تقدمها الجمعية الأهلية، مثل الخدمات الصحية، حضانة للطفل، مشغل للفتيات، وغيرها، ومدى وجود جمعية قرية تعمل في نفس النشاط أو تقدم خدمة مشابهة.

٤- مراجعة معدلات الخدمات ونصيب الفرد في المنطقة من الخدمات، ومن ثم تحديد عدد المستفيدين من الخدمة التي تقدمها الجمعية. حيث يعطى عدد المستفيدين من الخدمة وتوزيعهم الجغرافي مؤشرا على مدى امتداد نطاق تأثير الجمعية الأهلية.

٥- الاطلاع على ميزانيات الجمعيات، والإيرادات والمصروفات التي تحدد حجم الأنشطة التي تقدمها الجمعية.

٦- الاطلاع على سجلات المترددين على أنشطة الجمعية، ونطاق توزيعهم الجغرافي. ونفس الشيء بالنسبة لمتلقى الاعانات والمساعدات لمعرفة النطاق الجغرافي للمرتبين أو المعتمدين على الجمعية الأهلية.

٧- سؤال القائمين على الجمعية الأهلية لتحديد نطاق تأثيرهم الجغرافي، وحدود معرفتهم بالأهالي واتصالهم بهم، والتي أى مدى جغرافي تقوم الجمعية فعلا، أو توسع إلى تقديم خدماتها.

٨- استخدام الخرائط لتوقيع نطاق تأثير الجمعية، وقياس المسافة، والمساحة التقريبية التي تخدمها الجمعية الأهلية. والاختلافات السكانية لنقير عدد السكان داخل نطاق التأثير للجمعية.

كما تمت دراسة الاجراءات المقترحة التعامل مع قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية الفاعلة على مستوى المنطقة الالارسنية. وبالتالي تقسيم الوحدات المتوسطة (الإدارية أو العمرانية) طبقاً لخريطة المجتمع الأهلي إلى وحدات تنموية ذات فاعلية. حيث يطرح البحث أن يستغل المخطط الجمعية الأهلية، ويربطها بمحيطها العمراني، وبالتالي توفر له بعد الاجتماعي الذي يصعب عليه اقتحامه، ويوفر المخطط للجمعية التنمية العمرانية التي يحتاج إليها المجتمع. وبالتالي يصبح المدخل الأولي للتعامل مع المناطق الالارسنية هو التنظيم قبل التطوير، والبدء بالوحدات الصغيرة لتنافى تضارب المصالح والاهتمامات، وبالتوافق مع الموارد المحدودة. فالتوسيع على مستوى المنطقة ككل يكون بالتكرار، وليس بزيادة المقياس. وذلك على العكس من كثير من المداخل الحالية، والتي تعتمد على المشروعات الارشادية، ثم التوسيع في مقياس المشروعات.

هوامش الفصل الثالث:

- Medoff; P. & Sklar; H. (1994) Streets of Hope: The Fall and Rise of An Urban Neighbourhood, 'Boston, South End Press as cited in Stoecker; R. (1997)'The CDC Model of Urban Redevelopment: A Critique and an Alternative', Journal of Urban Affairs, Volume 19, Number 1, pp. 1-22, JAI Press Inc.
- Checkoway; B. (1985) Neighbourhood Planning Organisations: Perspectives and Choices, Journal of Applied Behavioral Science, 21, 471-486, as cited in Stoecker; R. (1997) ibid. Stoecker; R. (1997) ibid.
- Alinsky (1969,1971), Beckwith (1997) as cited in Stoecker; R. (2003) Understanding The Development Organising Dialectic, Journal Of Urban Affairs, Volume 25, Number 4, 2003, pp. 493-512, Urban Affairs Association Stoecker; R. (2003) ibid.
- Alinsky; S. (1969) Reveille for radicals. New York: Vintage, as cited in Castelloe; P. and Watson; T. (2000) The Participatory Change Process: A Capacity Building Model From A US NGO, Development in Practice, Volume 10, Number 2, May 2000.
- Capraro; J. F. (2004) 'Community Organising + Community Development = Community Transformation', Journal Of Urban Affairs, Volume 26, Number 2, 2004, pp. 151-161, Urban Affairs Association Capraro; J. F. (2004) ibid. Stoecker; R. (2003) op cit.
- Callahan, S., Mayer, N., Palmer, K., & Ferlazzo, L. (1999). Rowing The Boat With Two Oars. COMM-ORG: The On-Line Conference on Community Organizing and Development, as cited in Stoecker; R. (2003) ibid.
- Hess, D. (1999). Community Organizing, Building and Developing: Their Relationship to Comprehensive Community Initiatives. COMM-ORG: The On-Line Conference on Community Organizing and Development, as cited in Stoecker; R. (2003) ibid.
- Smock; K. (1997) Comprehensive Community Initiatives: A New Generation of Urban Revitalization Strategies, COMM-ORG: The On-Line Conference on Community Organizing and Development, as cited in Stoecker; R. (2003) ibid.
- Eichler; M. (1998) Organizing's Past, Present, and Future, Shelter force Online, as cited in Stoecker; R. (2003) ibid.
- Etzioni; A. (1995) 'Responsibility', Cities of Pride: Rebuilding Community, Refocusing Government, Atkinson; D., ed, Cassell, London, UK.
- ^{١٥} البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 'ادارة التنمية البشرية المستدامة' (١٩٩٧) وثيقة عن السياسة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، في جوس ليمز وهيز هلميش (٢٠٠٠) 'التصور العربي للمجتمع الأهلي: نظرة أوروبية، ابعاث الاهتمام بالمجتمع

- ^٦ الأهلی'، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلی: أوروبا والأقطار العربية، وقائع الندوة التي عقدت في عمان في ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٧، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن
- ^٧ سعد الدين ابراهيم (٢٠٠٠) 'الشراكة الأوروبية العربية: منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية'، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلی: أوروبا والأقطار العربية، المرجع السابق.
- ^٨ هادينوس وأوجلا (١٩٩٦) 'جعل المجتمع الأهلی عاملاً: ترويج التطوير الديمقراطي، ما الذي يمكن أن تقوم به الدول والتبرعون؟' World Development, المجلد ٢٤، رقم ١٠ (١٩٩٦) صص ١٦٣٩-١٦٢١، في جوس ليمرز وهيز هلميش (٢٠٠٠) مرجع سابق.
- ^٩ سعد الدين ابراهيم (٢٠٠٠) مرجع السابق.
- ^{١٠} على فهمي (١٩٩٥) 'الجمعيات الأهلية والتنمية بمصر: الأدوار - التحديات - آفاق المستقبل'، الملتقى العربي حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، جامعة الدول العربية. القاهرة ١٨-١٦ ديسمبر ١٩٩٥، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المؤهل ومجلس وزراء الاسكان والتعهير العرب وجامعة الارقاء بالبيئة العمرانية.
- ^{١١} جيوفانى أجنيلى (١٩٩٦) 'المجتمع الأهلی، العنصر الأساسي'، نحو سيناريو جديد للمشاركة في المنطقة الأوروبية - المتوسطية، تقرير المؤتمر الأوروبي - المتوسطي المنعقد في برشلونة ١١/٢٩ - ١٢/١، ١٩٩٥/١٢/١، Barcelona, Forum Civil Euromed, Institut Catala de la Mediterrania d'Estudis I (cooperacio, Barcelona, 1996), pp. 37-43 وهيز هلميش (٢٠٠٠) مرجع سابق.
- ^{١٢} كوهين وآرتو (١٩٩٦) المجتمع الأهلی والنظرية السياسية، كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا.
- ^{١٣} بى بى ليننج (١٩٩٨) 'نحو مجتمع مدنى متعدد الثقافات: دور رأس المال الاجتماعى والمواطنة الديمقراطيّة'، دور المجتمع الأهلی فى التعاون الدولى، Bernard; A., Helmich; H. & Lehning; P.B.، محررون، باريس، مركز التطوير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ مركز الشمال والجنوب للمجلس الأوروبي.
- ^{١٤} جوس ليمرز وهيز هلميش (٢٠٠٠) مرجع سابق.
- ^{١٥} على كتاني (٢٠٠٠) 'تعقب'، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلی: أوروبا والأقطار العربية، مرجع سابق.
- ^{١٦} Aristotle, The Politics في روبرت مابرو (٢٠٠٠) المجتمع الأهلی في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوروبي، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلی: أوروبا والأقطار العربية، مرجع سابق.
- ^{١٧} Hobbes; T., Leviathan في روبرت مابرو (٢٠٠٠) المرجع السابق.
- ^{١٨} Montesquieu, L'Esprit des Lois في روبرت مابرو (٢٠٠٠) المرجع السابق.
- ^{١٩} Gellner; E. (1994) Conditions of Liberty, Civil Society and Its Rival في روبرت مابرو (٢٠٠٠) المرجع السابق.
- ^{٢٠} روبرت مابرو (٢٠٠٠) المرجع السابق.
- ^{٢١} Keane; J. (1988) Civil Society and The State: New European Perspectives, ed, London. مابرو (٢٠٠٠) المرجع السابق.
- ^{٢٢} روبرت مابرو (٢٠٠٠) المرجع السابق.
- ^{٢٣} Prashar; U. (1995) 'A New Role for The Third Sector', Cities of Pride: Rebuilding Community, Refocusing Government, op cit.
- ^{٢٤} Prashar; U. (1995) ibid.
- ^{٢٥} Prashar; U. (1995) ibid.

- ^{٣٦} ابن خلدون (١٩٨٠) في The Arab Maghreb, Center for Arab Society and State, Beirut.
- ^{٣٧} سعد الدين ابراهيم (٢٠٠٠) مرجع سابق.
- ^{٣٨} على فهمي (١٩٩٥) مرجع سابق.
- ^{٣٩} سعد الدين ابراهيم (٢٠٠٠) مرجع سابق.
- ^{٤٠} شاهندة الباز (١٩٩٧) المنظمات غير الحكومية العربية عشية القرن العشرين، لجنة المتابعة للمنظمات غير الحكومية، القاهرة، في سعد الدين ابراهيم (٢٠٠٠) المراجع السابق.
- ^{٤١} Azarya (1985) as cited in Madrid; N.V. (2002) 'The Role of Communication in Urban Communities', Communicating for Development: Experience in The Urban Environment, Gandelsonas; C., ed, ITDG Publishing, UK.
- ^{٤٢} Johnston et al (1986) as cited in Madrid; N.V. (2002) ibid.
- ^{٤٣} Hall (1992): 53, as cited in Madrid; N.V. (2002) ibid.
- ^{٤٤} Singerman; D. (1997) Avenues of Participation: Family, Politics and Networks in Urban Quarters of Cairo, Princeton University Press and The American University in Cairo Press, Egypt, pp. 269-270.
- ^{٤٥} Musick & Wilson (1997): p. 695, as cited in Madrid; N.V. (2002) op cit.
- ^{٤٦} Schmidt (1996) as cited in Madrid; N.V. (2002) ibid.
- ^{٤٧} Barber (1994): 35, as cited in Madrid; N.V. (2002) ibid.
- ^{٤٨} Albrecht et al (1994); Burleson et al (1994); Schroeder et al (1995) as cited in Madrid; N.V. (2002) ibid.
- ^{٤٩} Moser (1989):127as cited in Madrid; N.V. (2002) ibid.
- ^{٥٠} Barber (1994) as cited in Madrid; N.V. (2002) ibid.
- ^{٥١} Ruskulis; O. (2002) 'Facilitating Information Dissemination and Exchange through Formal and Informal Networking', Communicating for Development: Experience in The Urban Environment, op cit.
- ^{٥٢} Singerman; D. (1997) op cit.
- ^{٥٣} Engel (1993) as cited in Ruskulis; O. (2002) op cit.
- ^{٥٤} Carley Christies (2000) as cited in Ruskulis; O. (2002) ibid.
- ^{٥٥} Castells, M. (1997) The Power of Identity, Oxford, Blackwell, as cited in Madon; S. & Sahay; S. (2002) 'An Information-Based Model of NGO Mediation for The Empowerment of Slum Dwellers in Bangalore', The Information Society, 18:13–19, 2002, Taylor & Francis.
- ^{٥٦} Gupta K.; A. & White; H. (2002) Participation, Social Capital and Sustainability in Social Funds: Case Studies of Malawi and Zambia, mimeo (Washington, DC, OED, World Bank) as cited in White; H. (2003) 'Social Organization, Civic Responsibility and Collective Action: Game Theory Models of Community Participation in Development Projects', Oxford Development Studies, Vol. 31, No. 2, 2003, Carfax Publishing, Taylor and Francis Group.
- ^{٥٧} Halliday; A. (1995) 'Development Trusts', Cities of Pride: Rebuilding Community, Refocusing Government, op cit.
- ^{٥٨} White; H. (2003) op cit.

- Lewis; D. (1998) 'Development NGOs and The Challenge of Partnership: Changing Relations Between North and South', *Social Policy & Administration*, Vol. 32, No. 5, December 1998, pp. 501–512, Blackwell Publishers Ltd.^{٥٩}
- Held; D. (1995) *Democracy and The Global Order: From The Modern State to Cosmopolitan Governance*, Cambridge, Polity Press, as cited in Madon; S. & Sahay; S. (2002) op cit.^{٦٠}
- Madon; S. and Sahay; S. (2002) *ibid.*^{٦١}
- Lewis; D. (1998) op cit.^{٦٢}
- Economic and Social Commission for Western Asia (2000) *Urban Governance and Participatory Development*, United Nations, New York, USA.^{٦٣}
- Davenport; E. and Low; W. (2002) 'NGO Capacity Building and Sustainability in The Pacific', *Asia Pacific Viewpoint*, Vol. 43, No. 3, December 2002, Victoria University of Wellington, Published by Blackwell Publishing, pp367-379.^{٦٤}
- Nyamugasira; W. (1998) 'NGOs and Advocacy: How Well Are The Poor Represented?', *Development in Practice*, Volume 8, Number 3, August 1998, Oxfam GB, Carfax Publishing Ltd.^{٦٥}
- شاہنہدہ الباز (۱۹۹۷) مرجع سابق.^{٦٦}
- نادية رياض (١٩٩٥) 'دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة، الملتقى العربي حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة'، مرجع سابق.^{٦٧}
- Nyamugasira; W. (1998) op cit.^{٦٨}
- Singerman; D. (1997) op cit.^{٦٩}
- Hughey; J., Peterson; N.A. and Speer; P.W. (1999) 'Sense of Community in Community Organizations: Structure and Evidence of Validity', *Journal of Community Psychology*, Vol. 27, No. 1, pp.97–113, John Wiley & Sons, Inc.^{٧٠}
- نجاة على (١٩٩٥) 'دور جمعيات التنمية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة- وزارة الشؤون الاجتماعية'، الملتقى العربي حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة، مرجع سابق.^{٧١}
- Singerman; D. (1997) op cit.^{٧٢}
- www.fngos.org.eg.url^{٧٣}
- www.fngos.org.eg.url^{٧٤}
- Singerman; D. (1997) op cit.^{٧٥}
- Singerman; D. (1997) *ibid.*^{٧٦}
- نادية رياض (١٩٩٥) مرجع سابق.^{٧٧}
- محمد عبدالعزيز الجندي (٢٠٠٢) ملحق تطوير التشريعات والإجراءات الخاصة بالجمعيات الأهلية، المؤتمر الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، www.fngos.org.eg.url^{٧٨}
- نجاح حسن (١٩٩٢) 'تقدير المبادرات الأهلية في النشاط التنموي بين الحكومة والقيادة، نشرة المجتمع المدني'، السنة الأولى، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٩٢، فى على فهمى (١٩٩٥) مرجع سابق.^{٧٩}
- نادر فرجانى (١٩٨١) التنمية العربية بين الامكانيات والهدف، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤، فبراير ١٩٨١، بيروت، فى على فهمى (١٩٩٥) المراجع السابق.^{٨٠}
- على فهمى (١٩٩٣) دور الهيئات الطوعية الأهلية في التنمية الاجتماعية، ندوة علمية عن المنظمات الطوعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٤ ١٥/١١ ١٩٩٣، فى على فهمى (١٩٩٥) المراجع السابق.^{٨١}

- ^{٨٢} ثريا خطاب وعلى فهمي (١٩٧٥) دور المرأة في المجتمع من خلال الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي، المجلة الاجتماعية القرمية، القاهرة (عدد خاص عن المرأة)، سبتمبر ١٩٧٥، في على فهمي (١٩٩٥) المرجع السابق.
- ^{٨٣} على فهمي (١٩٩٣) مرجع سابق، وأمانى قديل (٢٠٠٢) التطوير المؤسسى للجمعيات الأهلية في إطار تحديث مصر، المؤتمر الرابع لاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، www.fngos.org.eg.url.
- Perkins; D.D., Brown; B.B. & Taylor; R.B. (1996) The Ecology of Empowerment: Predicting ^{٨٤} Participation in Community Organizations, Journal of Social Issues, 52, 85–110, as cited in Hughey; J. et al (1999) op cit.
- Putnam; R.D. (1993b) The Prosperous Community: Social Capital and Public Life, The American Prospect, Spring and Bellah; R.N. (1995) Changing Themes in Society: Implications for Human Services Social Change and The Fate of Human Services, Paper Presented to Meeting of Lutheran Social Services, San Francisco, April 1995, as cited in Hughey; J. et al (1999) ibid. ^{٨٥}
- Perkins; D.D. et al. (1996) op cit. ^{٨٦}
- Hughey; J. et al (1999) op cit. ^{٨٧}
- Bardo; J.W. & Hughey; J.B. (1984) The Structure of Community Satisfaction in A British and An ^{٨٨} American Community, Journal of Social Psychology, 124, 151–157, as cited in Hughey; J. et al (1999) ibid.
- Madrid; N.V. (2002) op cit. ^{٨٩}
- Kaplan; A. (1999) The Development of Capacity, Geneva: UN Non-Governmental Liaison Service ^{٩٠} (NGLS), as cited in Davenport; E. and Low; W. (2002) op cit.
- Baku; E., Cowan; S.M. and Rohe; W. (1999') Factors Influencing The Performance of Community ^{٩١} Development Corporations', Journal of Urban Affairs, Sep 99, Vo. 21, Issue 3, P.325, 15p., Blackwell Publishing Ltd.
- Drucker; E F. (1990a) Lessons for Successful Nonprofit Governance, Nonprofit Management & ^{٩٢} Leadership, 1 (1), 7-14, as cited in Baku; E. et al (1999) ibid.
- Baku; E. et al (1999) ibid. ^{٩٣}
- وكالة التعاون الفنى الألمانى (٢٠٠٦) أداة التقييم المؤسسى للجمعيات الأهلية العاملة في بولاق الدكرور، الجيزه، مصر. ^{٩٤}
- Kaplan; A. (1999) op cit. ^{٩٥}
- Gunnarsson; C. (2001) Capacity Building, Institutional Crisis and the Issue of Recurrent Costs: ^{٩٦} Synthesis Report, Stockholm, Almkvist & Wiksell International, as cited in Davenport; E. and Low; W. (2002) op cit.
- Makumbe; J. (1998) Strengthening Civil Society through Capacity Building: The Role of NGOS, ^{٩٧} Paper for The Annual Irish Forum on Aid, Dublin, IAAC, as cited in Davenport; E. and Low; W. (2002) ibid.
- <http://www.gtz.de/en/themen/uebergreifende-themen/911.htm>. ^{٩٨}
- UNDP (1997) Capacity Development Technical Advisory, Paper II, Capacity Development ^{٩٩} Resource Book, Geneva: Management Development and Governance Division, UNDP, as cited in Davenport; E. and Low; W. (2002) op cit.

- James; R. (1994), 'Strengthening the Capacity of Southern NGO Partners', Oxford: INTRAC^{١٠٠}
 Occasional Paper No. 5, as cited in Lewis; D. (1998) op cit.
- Eade; D. (1997) Capacity-Building: An Approach to People-Centred Development, Oxford, Oxfam,^{١٠١}
 as cited in Castelloe; P. and Watson; T. (2000) op cit.
- ١٠٢ أمانى قنديل (٢٠٠٢) مرجع سابق.
- ١٠٣ أمانى قنديل (٢٠٠٢) المراجع السابقة
- Sahley; C. (1995) 'Strengthening the Capacity of NGOs', Oxford: INTRAC (International NGO^{١٠٤}
 Research and Training Centre), as cited in Lewis; D. (1998) op cit.
- ١٠٥ أمانى قنديل (٢٠٠٢) المراجع السابقة.
- Hulme; D. (1993), Replicating Finance Programmes in Malawi and Malaysia, Small Enterprise^{١٠٦}
 Development, 4: 4, 4–15, as cited in Lewis; D.(1998) op cit.
- PIANGO and UNITEC (1999) Regional NGO Leadership and Management Workshop Report:^{١٠٧}
 Towards a Comprehensive Training Program for NGO Leaders in the Pacific, Suva, Centre for
 Appropriate Technology and Development, as cited in Davenport; E. and Low; W. (2002) op cit.
- PIANGO (2000) NGO Capacity Building in the Pacific: Towards Greater Inter-Agency^{١٠٨}
 Cooperation, November, Vila, Pacific Island Association of Non-Governmental Organisations, as cited
 in Davenport; E. and Low; W. (2002) ibid.
- Nyamugasira; W. (1998) op cit.^{١٠٩}
- Escobar (1995) as cited in O'Coill; C. (2002) 'Making Differences: Cities, NGOs and The Cultural^{١٠٠}
 Politics of Development Discourse', Communicating for Development: Experience in The Urban
 Environment, op cit.
- Schumacher; E. (1973) Small Is Beautiful, Abacus, as cited in Atkinson; D. (1995) 'Conclusion',^{١١١}
 Cities of Pride: Rebuilding Community, Refocusing Government, op cit.
- ١١٢ عبد المعطى عبدالكريم (٢٠٠٢) الجمعيات الأهلية وتحديث مصر: رؤية مستقبلية للحد من الفقر ومواجهة البطالة، المؤتمر الرابع
 للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، www.fngos.org.eg.url.
- ١١٣ اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا (١٩٩٩) تقرير حلقة الحوار حول المشاركة بين الحكومات والمجتمع
 المدني ، بيروت ، ٥/٤ أكتوبر ١٩٩٩ في عبد المعطى عبدالكريم (٢٠٠٢) المراجع السابق.
- ١١٤ اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا (٢٠٠٠) تقرير قضايا بناء المنظمات غير الحكومية، ٢١/١٩ سبتمبر
 ٢٠٠٠ في عبد المعطى عبدالكريم (٢٠٠٢) المراجع السابق.
- ١١٥ اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا (١٩٩٩) مرجع سابق.
- ١١٦ برنامج الأمم المتحدة (٢٠٠١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية، نشر مركز
 معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميريك)، ترجمة ناد جمال الدين بيومي، القاهرة ٢٠٠١ ص ٩ في عبد المعطى عبدالكريم(٢٠٠٢)
 مرجع سابق.
- Nyamugasira; W. (1998) op. cit.^{١١٧}
- ١١٨ Marun; L., Sterling; D. & Wolf; W. (1993) 'Checking Ourselves Out: Power and Leadership in
 Community Work', Circles of Strength: Community Alternatives to Alienation, Forsey; H., ed, pp. 61-
 66, New Society Publishers, Philadelphia, as cited in Stoecker; R. (1997) 'Should We... Could We...

Change The CDC Model?, A Rejoinder', Journal of Urban Affairs, Vol. 19, No. 1, pp. 35-44, JAI Press Inc.

Garba; P.K. (1999) 'An Endogenous Empowerment Strategy: A Case-Study of Nigerian Women', ^{١١٩} Development in Practice, Volume 9, Numbers 1 & 2, February 1999, Oxfam GB, Carfax Publishing Ltd.

Yin; J.S. (1998) 'The Community Development Industry System: A Case Study of Politics and ^{١٢٠} Institutions in Cleveland, 1967-1997', Journal of Urban Affairs, Vol.20, No.2, pp. 137-157, JAI Press Inc.

^{١٢١} محمد عبدالعزيز الجندي (٢٠٠٢) مرجع سابق.

الفصل الرابع: نحو ادارة فعالة لعملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق اللارسمية

٤-١ التحديات التي تواجه المخطط في عمله

٤-٢ دور المخطط التقليدي المتعارف عليه

٤-٣ دور المخطط في النظريات المعاصرة في اطار مشروعات التنمية

٤-٤ دور ممتد للمخطط في العمل مع المجتمع المحلي

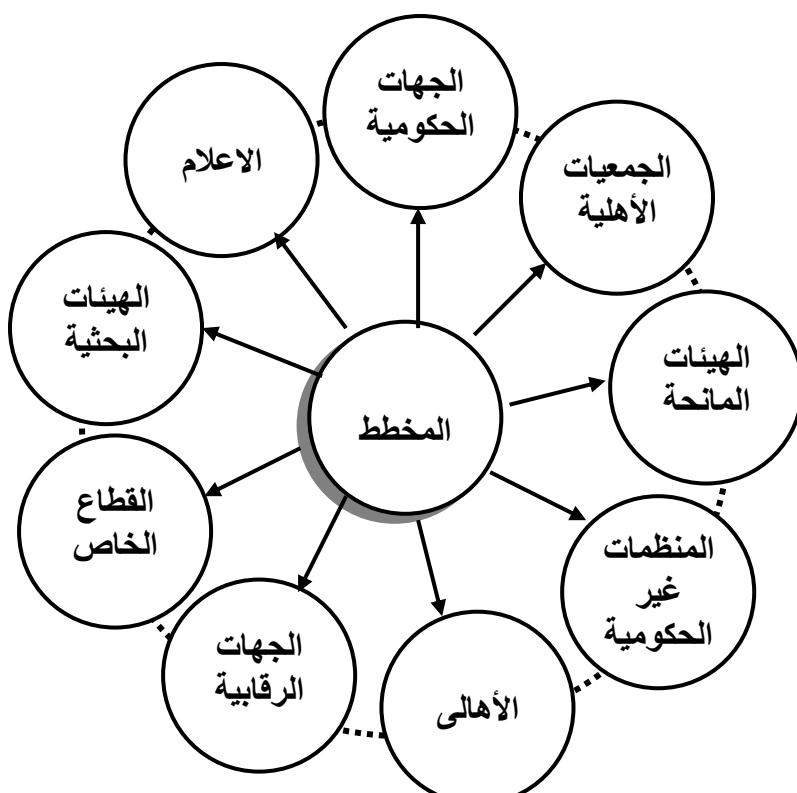
٤-٥ التعليم التخطيطي

٤-٦ خلاصة الفصل الرابع

٤- التحديات التي تواجه المخطط في عمله

تعد كيفية ادارة عملية تنمية المجتمع المحلي، من حيث التنسيق والتنظيم، من العوامل الحاكمة في تحقيق الأهداف واستدامة التنمية. فيمثل التعامل مع المجتمع، والمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، والمشروعات متعددة المقاييس والمجال، والتنسيق بينها أساس فعالية هذه الادارة. وفي ضوء تحليل تجربة تنمية المجتمع المحلي السابقة، ودراسة الأدوار المختلفة للجهات المشاركة يمكن القول بأن المخطط هو الأنسب لقيام بهذه المهمة، بما يتميز به من معرفة شاملة تميزه عن باقي الشركاء. (شكل ٤-١)

فهو يمتلك خلفية معرفية ترتبط ب مجالات متعددة عمرانية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية، وسياسية، ضرورية لإدارة عملية تنمية المجتمع المحلي، والتنسيق بين المشروعات المختلفة. كما يمتلك القدرة على التنسيق بين المشروعات مختلفة المقاييس، فيستطيع احداث تكامل لهذه المشروعات مع المخططات العامة والهيكلية المعدة على المستوى القومي، لتجنب اهدر الموارد أو تكرار الجهد. هذا بالإضافة إلى امكانية التنسيق بين المراحل المختلفة لمشروع التنمية لتحقيق كفاءة أعلى وتجنب الأخطاء، أو محاولة تداركها عند حدوثها.



شكل (٤-٤) المخطط هو المنسق بين الجهات المشاركة المختلفة، المصدر: الباحثة

ويكون الهدف الأساسي لعملية تنمية المجتمع المحلي في تمكين افراد المجتمع وتحقيق توزيع أكثر عدلاً للقوى بين الأفراد. الا أن القول بأن مشاركة المجتمع هي الأساس في عملية التنمية يشوبه قدرًا من السطحية والسداجة. فالمشاركة التي يقصد بها ان يضطلع افراد المجتمع في برنامج أو مشروع موجود، تعطى انطباعاً

بدعوة المجتمع للمشاركة في تنمية ذاتهم. الأمر الذي يتعارض مع هدف التنمية. فالتمكين ليس شيئاً يمكن أن يعطيه فرد أو مجموعة لآخرين، بل يجب أن يأخذ المجتمع بنفسه. ومن ثم يمكن أن يُفرّج المجتمع أنفسهم يحتاجون إلى أكثر من مجرد المشاركة.^١ ويكون دور المخطط في هذا الإطار هو مساعدة الناس في تخطيط وتنفيذ مشروعاتهم الخاصة، أي هو يشارك في مشروعاتهم. الأمر الذي يستدعي تنظيمه للمجتمع في كيانات فاعلة تستطيع احداث تنمية حقيقية في النطاق المحلي.

الا ان مشروعات التنمية المجتمعية تتطلّب على العديد من التحديات التي يواجهها المخطط في عمله مع الأعداد الكبيرة لأفراد المجتمع في المناطق الارسمية، وكذلك المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، منها تحقيق مستوى مشاركة معقول لأصحاب الشأن، اختيار الأساليب التي تسمح بمشاركة فعالة ومؤثرة لهؤلاء، وتحديد وتبني الظروف الملائمة لتنفيذ.^٢ ولذا يصبح على عائق المخطط العمراني التعامل مع هذه التحديات ووضع استراتيجية وخطة عمل قادرة على مواجهتها. هذا بالإضافة إلى بناء الثقة مع جميع المشاركين الذي يمثل أكثر مهام المخطط الحاجا. فوجود الثقة المتبادلة بين المخطط والجهات المشاركة المختلفة يعد العامل الأساسي في انجاح عملية التنمية المجتمعية. حيث تمثل الثقة المتبادلة الجسر الذي يستطيع من خلاله المخطط التواصل مع المشاركين وتبادل المعلومات والخبرات والمعرفات والتحاور حول الأهداف والمشكلات والأمكانيات ووضع الدلائل الممكنة للتدخل وخطط التنفيذ والمتابعة والتقييم.

٤-١-١- تحقيق مستوى مشاركة معقول لأصحاب الشأن

ان الاهتمام بمشاركة المستعمل لا ترجع الى الأفكار الرومانسية المتعلقة بمشاركة الشعبيّة، بقدر ادراك امتلاك المستعملين لخبرات معينة مختلفة عن خبرات المخطط والمصمم العمراني، ولكنها مساوية لها في الأهمية. ولذا يجب اشراك هذه الخبرات وتكاملها في اطار عملية التنمية العمرانية. ويدرك هستير Hester اهتمام المستعملين والمصممين عادة بعوامل مختلفة في التخطيط واستخدام الفراغات. ففي حين يركز المخطط على تكاليف التنفيذ وتحديد الفراغات وأساليب التنفيذ، لا تمثل هذه الجوانب المستخدم أهمية قصوى.^٣

٤-١-٢- اختيار الأساليب التي تسمح بمشاركة فعالة

واجهت بعض التجارب السابقة اشكالية عدم وجود لغة مشتركة بين المشاركين المختلفين، سواء المفردات المستخدمة، او وسائل الاتصال، والتعبير المختلفة.^٤ فالمخطط له لغته التكنوقراطية وتعبيراته الفنية التي لم يعتد بها، ولا يفهمها رجل الشارع، وفي أحياناً كثيرة لا يفهمها حتى العاملون في الجهات الحكومية، مما يصعب من عملية التواصل بينهم. كما أن أفراد المجتمع خاصة الطبقات العاملة ومحظوظة الدخل غير معتادون على أسلوب التفكير المجرد، حيث يرتکز أسلوب تفكيرهم على المشكلات الآنية. لذا يصعب عليهم مناقشة الأهداف والوسائل المجردة، والأفكار التخطيطية طويلة الأجل، والأهداف الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى.^٥ ومن ثم يصبح هناك احتياج أولى لتطوير لغة مشتركة بين المتخصصين وغير المتخصصين تعبّر عن مكونات المشروع بأسلوب يفهمه الجميع، وبوسائل ايضاح ملائمة لعملية التصميم والتخطيط بالمشاركة.

فإن تجاهل اشكالية اختلاف لغة واهتمامات وخبرات المخطط المتخصص والمشاركين غير المتخصصين يجعل عملية المشاركة الشعبية محبطه للجميع. حتى يستطيع أفراد المجتمع المشاركة بصورة فعالة وظهور الأفكار والخبرات الابتكارية، يجب أن يوظف المتخصص الأدوات التي تساوى بين قدراتهم التعبيرية. فيصبح المجتمع والجهات المشاركة المختلفة أفراد لهم أدوار متساوية في فريق واحد.

وتعتبر أدوات التعبير البصري Visualisation هي مفتاح المشاركة الشعبية لأنها اللغة المشتركة الوحيدة التي يستطيع جميع افراد المجتمع سواء الشباب أو الكبار، القراء أو الآباء، أصحاب النفوذ أو المهمشين التواصل بها. فمفتاح كسر حواجز التعقيد، وعدم الفهم الذي يحيط بعملية التصميم والتخطيط هو التواصل بشكل أفضل، حتى يستطيع المشاركون فهم الخيارات والامكانيات المتاحة. وترتکز عملية التواصل على البساطة والوضوح والتكييف. و تستطيع أدوات التعبير البصري أن تصبح محوراً لمناقشات المشاركون المرتبطة بالأفكار التصميمية، كذلك توجيههم أثناء عملية التصميم، ورفع الوعي التصميمي للمشاركون، ويسير تحقيق تواصل أفضل بينهم. وبالطبع تختلف عمليات التخطيط في الأهداف والظروف، في الواقع المختلفة، مما يستدعي استخدام وتطوير أدوات بصرية مختلفة.^٦

وبالرغم من أن المشاركة الشعبية في عملية تنمية المجتمع المحلي تعنى اشتراك أعداد كبيرة من الأفراد في عملية اتخاذ القرار. إلا أن الأمر لا يقف عند هذا المستوى، فهناك بعد آخر يزيد من تعقيد هذه العملية، الا وهو عدم تجانس أفراد المجتمع في المدن، ووجود اختلافات عديدة بينهم، سواء من ناحية الأفكار ومستوى التعليم، أو المستوى الاقتصادي. ففي المناطق الارسمية المقامة على أراض زراعية المنتشرة في المدن لا يقتصر القاطنوون بها على فئة او طبقة اجتماعية واحدة، بل تضم عدداً من الطبقات، وذوي أصول ريفية مختلفة.

الأمر الذي يزيد من تعقيد مهمة المخطط العمرانى عند تصديه لتنمية وتحسين هذه المناطق. فالخطيط العمرانى له تاريخ من التأكيد على خبرة المتخصص المهني الأوحد أكثر من الاهتمام بطبيعة العلاقة بين الممارسة المهنية واحتياجات المجتمع^٧، أو الممارسة المهنية وكيفية انتاج وخلق الفراغات.^٨ كما اعتبر المخطط الصالح العام أو احتياج المجتمع هو مجال خبرته وممارسته المهنية. إلا أن الأمر قد اختلف كثيراً في الوقت الراهن، حيث أصبح من الصعب على المخطط معرفة اهتمامات المجتمع مقدماً.

وقد يرى البعض أن دور المخطط الجديد هو ادارة الاختلاف والتعموه لتقليل النزاعات حول استخدامات الأرضى.^٩ إلا أن المخطط يحتاج إلى رؤية الاختلافات الاجتماعية والثقافية والعرقية من منظور المجموعات المختلفة المشاركة، وبالتالي يحتاج إلى تطوير مهارات جديدة ليس لإدارة هذا التنوع، ولكن للتعلم والعمل مع هذه المجموعات لتحقيق تنوع من الاحتمالات البشرية، وخلق مساحة للاختلاف. ومن ثم تصبح الاشكالية هي كيفية تحقيق ذلك.

فالتحدي الذي يواجه المخطط في عمله مع المجتمع المحلي في المناطق الارسمية لا يقتصر على امتلاكه للمعرفة والمهارات الازمة لخلق عملية تنمية ذات منهجية تتسم بالعدالة في تناولها لمجموعات المجتمع المختلفة، ولكن أيضاً أن يستطيع امتلاك القدرة على ترويج وتطوير مخرجات وتحقيق نتائج عادلة اجتماعياً.^{١٠}

٤-١-٣-تحديد وتبني الظروف والتوجهات الملائمة

ان التخطيط في ارتباطه بفن الاحتمالات والممكناًت وتصور مستقبل أفضل، يمكن اعتباره توجهاً يعكس التطلع إلى، ورؤيه المستقبل في مواجهة التوجه الأكثر اعتماداً على التقنية والعقلانية الذي يمثل قلب الممارسة المهنية حالياً. فيهتم بالسبل الجديدة لخلق مجتمع مستدام في مواجهة محددات السوق المعتادة. فالتحدي هنا للمخطط الممارس هو الحفاظ على الأمل في امكانية جعل البيئة العمرانية أكثر صلاحية وملاءمة للمعيشة للجميع، مع الاستعداد للافتتاح، والعمل مع، والتعلم من المجموعات المختلفة من أجل اكتشاف المجتمع المستدام من وجهة نظرهم.^{١١}

ولقد ناقش سايمون Simon أهمية تأكيد اخلاقيات الممارسة للمخطط على تأمين التنوع الانساني كشرط أساسى لكرامة الإنسانية.^{١٢} فيجب على المهتمين بالثقافات والترااث الانساني، وأصحاب الرؤى المستقبلية المختلفة، أن يحترموا الأشكال المسيطرة على النتاج الثقافي في الواقع المتعدد، والتي تشكل هوية الناس، وعلاقتهم بالعالم المحيط. فيحتاج المخطط أن يساعد في توثيق وضم كل الثقافات والخلفيات التاريخية الموجودة في مكان معين.

فالهدف لا يتمثل فقط في العدل، ولكن في إعادة التوزيع العادل من خلال عملية التخطيط والتنمية. وذلك بالاهتمام بالاحتياجات المتنوعة التي تطالب بها المجموعات المختلفة، في إطار يهدف إلى تقليل الفجوة المتضامنة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع. فعندما يبدأ المهمشون في رؤية تأثير اسهاماتهم على تشكيل المدينة، قد يزيد ذلك من استعدادهم للمشاركة في عمليات التخطيط على جميع المستويات.

وفي عملية التنمية المجتمعية كل الحلول تصبح جزئية، مؤقتة، ونتيجة للعمل مع الآخرين. لذا فمن المهم أن يتقبل المخطط حقيقة عدم قدرته على معرفة حل المشكلة التخطيطية مقدماً، مادام سيتعامل مع احتمالات جديدة في كل مجتمع وموقع يعمل به. ويشرح شيبلى Shibbley هذه القضية بأن المخطط يصبح غير كاملاً غير فعالاً وضعيفاً، مؤكدا الحاجة إلى تغيير توجه المخطط بما يتضاد تماماً مع ما هو سائد في المهنة.^{١٣} كذلك يدعى ساندركوك Sandercock المخططين لتعلم ادراكه والتعامل مع المشاعر المرتبطة بالمشروعات طويلة الأجل التي تشهد تعايشاً بين الثقافات المختلفة.^{١٤} فعلى المخطط أن يتعلم الارتياح إلى عدم تيقنه من النتائج والحلول، وتعايشه مع هذا الوضع. فبدلاً من محاولة السيطرة على، واحتواء النزاع والتضارب، عليه أن يربّب به. فترك مساحة للاختلاف يمكن من معرفة لماذا مختلف، وكيف، وماهية الاحتمالات و الامكانيات الجماعية للمستقبل.

فالافتراض المعتمد بأن مهمة المخطط هي حل وفض المطالبات المتنازعة والمتضاربة والمتنافسة بأسلوب يرضي الجميع، يواجه طريقاً مسدوداً عند غياب مرجعية مشتركة، أو حلول ترضى جميع الأطراف. فماذا يكون الحل عندئذ؟ لذا عند انتهاء سياسات إعادة التوزيع العادل، يمكن رؤية مسار واضح في خضم الاحتياجات والقيم المتنافسة. فليس على المخطط اتخاذ القرار، بل عليه أن يساعد في توضيح وتعریف المقترنات بين المجموعات المختلفة المشاركة، وان يساعد في تسييس العملية، بحيث يمكن خلق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة.^{١٥}

٤-١-٤ بناء الثقة

ان الكيفية التي يعمل بها المخطط في ممارسته المهنية، بحيث يكتسب ثقة المجموعات المشاركة، أو ينفرد بأخذ القرارات في حدود قاعدته المعرفية، يمثل جزءاً من التحدى الذي تواجهه شرعية ثقافة الخبر. فالمجتمع قد يرى المخطط والمعماري على أنها عقبة أمام تصميم الأماكن التي يرغبون العيش والعمل بها، أو كوسطاء واستشاريين ضروريين. فعلى المخطط أن يدع أكذوبة جهل المجتمع وافقاره للأفكار الصحيحة، ويأخذ دوراً مشاركاً في عملية التنمية، حيث يتم تبادل المعرف بين المتخصصين وال العامة. وهذا الادراك سيوسع من القاعدة المعرفية لعملية التخطيط والتصميم، والاسهام في بناء لغة عامة أكثر انتاجية في البيئة المبنية، تسمح بمشاركة ديمقراطية لجميع فئات المجتمع.^{١٦}

٤-٢ دور المخطط التقليدي المتعارف عليه

في إطار طرح ليفير Lefebvre لأفكاره المتعلقة بالفراغ المجرد والمتغير، يؤكّد على وجود تركيز على إنتاج الأشياء الموجودة في الفراغ بدلاً من إنتاج الفراغ ذاته، واعتبار العناصر المادية والاجتماعية له. ويعتبر صمت مستخدمي الفراغات هو أكثر المشكلات تأثيراً. فيتساءل عنمن يتحدث بالنيابة عنهم، ويجب بأنه لا يقتصر، ولا يجب أن يقتصر، التواصل والتحاور الخاص بالتجربة الفراغية على تخصص معين. وبالتالي في غياب مهنة تباطط بالتحدث عنهم، يجب على المستخدمين اعلاء والمشاركة بأصواتهم وآرائهم في خلق وتطوير الفراغ.^{١٧}

فالخطط دائماً ما كان يخدم الآخرين. والاعتراف بوجود اختلاف بين معارفه و المعارف الآخرين ليس أمراً جديداً. فقد اقترح المخططون أصحاب الدعوة في السبعينيات أربع صفات للمعرفة المنهجية الخاصة بالمهنيين، بأن تكون: متخصصة، وثيقة الارتباط، علمية، وقياسية. وقد اهتم شون Schon بما تؤدي إليه هذه السمات من تقليص رؤية الممارس، واتصال الممارسة المهنية بالبيروقراطية.^{١٨} فجمود الضوابط الموضوعة للمهنة عادة تستبعد مجالاً واسعاً من أوجه النظر المتواجدة في المحيط العمراني.^{١٩}

٤-٢-١ الفصل بين المعرفة البحثية والممارسة التطبيقية

هناك محاولات مستمرة لخلق حدود فاصلة في عملية تخطيط وبناء المجتمعات على عدة مستويات. وهناك فصل بين الممارس، والمهنى، وأستاذ الجامعة من ناحية، ورجل الشارع من ناحية أخرى، كذلك يفرق أستاذ الجامعة نفسه عن الممارس. وفي إطار الممارسة المهنية، هناك فصل بين التخصصات، من حيث مهام كل تخصص والمسؤوليات التي يختص بها. هذا بالإضافة إلى وضع متطلبات ممارسة كل تخصص، ومن يحق له ممارسته. فالهدف من ذلك هو تحديد من المسؤول قانوناً عن الأفعال العديدة. وعند تلاصق وتقارب الحدود بين التخصصات، يحدث أحياناً صراع قانوني حول أحقيّة تقديم خدمة معينة، وامتلاك المعرفة الأنسب للعمل في مشروع معين.

وبالرغم من أن هذه الحدود قد وضعت لتقديم افضل خدمة للعميل، الا أن هذا الفصل يعطى عادة العمل المركب لبناء المكان. فبناء المكان يقع في اطار مجالات تخصصية متداخلة، او في الفروق البنية. وعادة تحدد الممارسة ما يكون المعرفة، ومن له حق بنائها، وكيف يتم ادخال وتوزيع هذه المعرفة سياسياً واجتماعياً. ومن ثم تكون الممارسة هي أساس المعرفة، من حيث تكوينها وترجمتها ونقلها، أي أن المعرفة تدخل في اطار الممارسة الاجتماعية.

الا أنه على العكس من ذلك اعتبر العالم الغربي المعرفة شيئاً موضوعياً ومنفصلة يقع خارج اطار العالم المعاشر. فقد سيطر الاعتقاد بامكانية بناء معرفة حيادية موضوعية، في اطار ترجمة ايجابية للعلم. وبالتالي تم فصل المعرفة الخاصة بمكان معين عن هذا المكان، ومن يعيش فيه، ونقلها الى مجال الباحثين المتخصصين الذين يطبقون ويبنون المعرفة الموضوعية التي يجمعونها من خلال الأساليب العلمية. فأصبح توليد المعرفة يتم بعيداً عن المكان، كما تم فصل الممارسات التخصصية عن المجال الأكاديمي للتصميم والتخطيط والهندسة. فوجود مفهوم التخصص المهني هو نتاج رؤية تفصل بين بناء المعرفة، وتطبيقاتها.

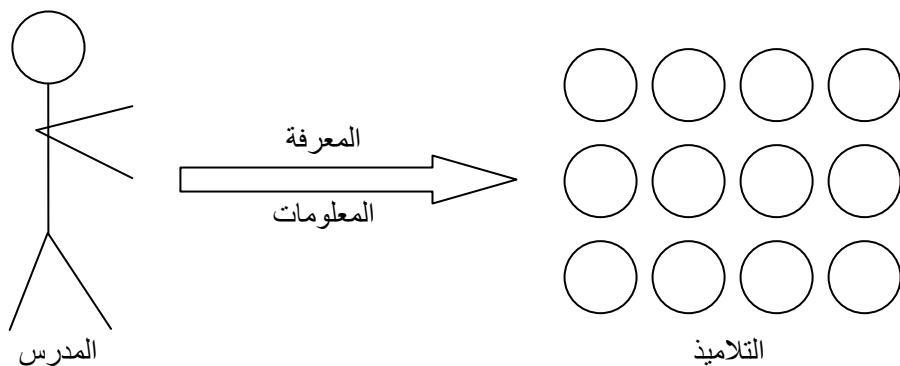
وفي هذا الاطار، أصبحت مهمة الجامعة البحث وتوليد المعرفة الجديدة ونقلها للطلاب من خلال العملية التعليمية. ولأنها ترى أن توليد المعرفة أسمى من تطبيقها، لذا سيطرت الجامعة على صناعة المعرفة، واستبعدت معارف الممارسين من المناقشة داخل قاعاتها. وبالمثل، يرى الممارسون أسلانتهم ومعارفهم غير واقعية، وغير مرتبطة بالعمل الميداني. فالرؤية التي تفرق بين المعرفة المولدة من خلال البحث والأساليب العلمية، والاستخدامات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لنفس المعرفة، تعزز من اعتبار طلب المعرفة أمراً جيداً في حد ذاته. وفي ذلك تعتبر الجامعة نفسها غير مسؤولة عن كيفية تطبيق هذا العلم.

ومن ثم يصبح الممارس هو الخبير الذي يتحمل مسؤولية تطبيق المعرفة في مجال معين. وعلى الرغم من محاولة المخططين والمصممين الممارسين تطبيق أحدث المعرفة المولدة من خلال الأساليب والنظريات العلمية، إلا أن نتائج التطبيق تقابل بانتقادات عديدة، سواء من ناحية توافق المعرفة، أو اسلوب تطبيقها. فنرى الجامعة تنتقد تطبيقات الممارسين، والناس أيضاً ينتقدونها لعدم تتناسبها أو حتى كونها هدامـة. كما ينتقد المجتمع والممارسون الجامعة لعدم تتناسب، أو غياب المعرفة الازمة للتعامل مع الظروف الراكبة للمكان.^{٢٠}

٤-٢-٢- الخبر الأوحد والمجتمع الجاهل

مثـما تجاهلت الجامعة المـعارفـ الخاصةـ بـخـبرـةـ المـمارـسـينـ، تـجـاهـلـ المـمارـسـونـ خـيرـةـ وـمعـارـفـ السـكـانـ وأـفـرادـ المـجـتمـعـ المـحـلـيـ. الاـ انـ هـذـاـ التـجـاهـلـ لمـ يـمـنـعـ النـاسـ منـ الـاستـمرـارـ فـىـ بـنـاءـ بـيـئـاتـهـ الـخـاصـةـ، بلـ أـدـىـ إـلـىـ عـدـمـ اـدـرـاكـ المـتـخـصـصـينـ لـمـعـارـفـ وـخـبـرـاتـ الـمـجـتمـعـ الـمـحـلـيـ، وـعـدـمـ التـعـلـمـ مـنـهـاـ. فـالـفـرـقةـ بـيـنـ التـنـظـيرـ وـالتـطـبـيقـ سـاعـدـتـ عـلـىـ اـسـتـبعـادـ طـرـقـ الـمـارـسـةـ وـالـخـبـرـاتـ الـأـخـرـىـ، وـاسـتـبـقاءـ الـفـرـقـ وـعـدـمـ العـدـلـ بـيـنـ الـطـبـقـاتـ وـالـأـجـانـسـ وـالـنـوـعـ. فـمـارـسـاتـ الـجـامـعـةـ وـالـمـتـخـصـصـينـ الـمـارـسـينـ تـتـسـمـ بـالـضـعـفـ، كـمـاـ انـ مـعـارـفـهـمـ وـأـسـالـيـبـهـمـ غـيرـ حـيـادـيةـ وـمـتـسـلـطـةـ.

ومن هذا المنطلق كان المخطط يتعامل مع المجتمع على أنه العالم بكل شيء، المالك لأفضل الحلول والتصورات، ذو الخبرة المتخصصة في مواجهة أفراد المجتمع الجاهلين، غير المدركين لما هو أفضل لهم. فكان يتعامل بمنطق المدرس صاحب المعرفة، الذي يقف على المنصة، أمام التلاميذ الجالسين في صمت، والذين لا يعلمون شيئاً. فينقل لهم معارفه الثمينة بأسلوب أحادي، من جانبه إليهم، ومن أعلى إلى أسفل. (شكل ٤-٢)



شكل (٤-٢) المدرس ينقل معلوماته القيمة إلى عقول التلاميذ الخاوية. المصدر: Linney; B. (1995)

وفي حالة اجراء الاستبيانات والبحوث الميدانية، كان المخطط يضع الأسئلة، ثم يقيم المعلومات بأسلوب يتوافق مع أفكاره. كما أنه عادة يحدد المجموعة المستهدفة، واستراتيجية التعامل معها، ويقتصر دور الناس على كونهم مجرد مجال البحث. وعند التقييم يحدد المخطط ماهية النجاح، ومعايير التقييم طبقاً لمعارفه وقيمه الخاصة.^١ فهو لم يهتم بافكار الناس لعدم رغبته في تغيير أفكاره، أو قبول الجديد الذي اعتبره تهديداً للبيئة المبنية. فعنه نظرياته ومعارفه التي يقدسها ولا يقبل بغيرها. ومن ثم انفصل عن المجتمع، ولم يستمع له، بل فرض عليه أفكاره. كما اعتبر ما يبنيه الأفراد بمعرفتهم، بيئه عشوائية تهدد مدینته المخططة.^٢

أما الفصل الذي حدث بين الناس والضلوع في بناء بيئاتهم الخاصة فيرتبط بعدة عوائق، وسعت من الفجوة بين المعماريين والمخططين ومتخذى القرار من ناحية، والاحتياجات الحقيقة لأفراد المجتمع. فبسبب المعدل المتتسارع للتمدن، في ظل عدم قدرة المجتمعات على اللحاق والتآقلم مع هذه التغيرات السريعة، حدث فصل ثقافي واجتماعي بين الناس والبيئة المبنية لهم بواسطة الخبراء. كما استبعد الهيكل الاجتماعي الطبقي، الطبقات الفقيرة من عملية المشاركة في صنع القرار. واعتمد على الطبقة المتوسطة القريبة من آراء وأفكار الممارسين والأحزاب السياسية.^٣

٤-٣ دور المخطط في النظريات المعاصرة في اطار مشروعات التنمية

ان الرؤى الحديثة تؤكد على شرعية كل أشكال المعرفة، وأن كل فرد له معارف وخبرات مهمة. واستبدال الرؤية السابقة التي اقتصرت على مصدر واحد للحقيقة، واعتبرت المعرفة شيئاً موضوعياً حيادياً. ولكن لا نستطيع العمل على أساس المعرفة المشتتة النابعة من كل فرد وكل مكان. لذا هناك احتياج لاساليب مناسبة لتقدير أنواع المعرفة التي تساهم في أنشطة وأعمال التنمية في مجتمع معين، وتفرقتها عن المعرفات الأخرى. ومن ثم تصبح عملية التنمية وبناء المعرفة والمكان حواراً متبايناً بين أفراد المجتمع والمتخصصين.

وذلك من أجل تمكين وتفعيل العمل المجتمعي. فأسلوب النقاش وال الحوار يساهم في تأكيد ترجمة كل فرد للعالم في إطار خبرته، وأيضاً قياس هذه المعرفة بالنسبة لخبرات الآخرين. ومن ثم تتبثق المعرفة المرتبطة بالمكان والعمل المبني عليها، وكذلك الرؤى التي تسهم في بناء المعرفة العامة عن كيفية بناء المكان، وتنمية المجتمع. وبالرغم من اتخاذ بعض الأحكام الخاطئة، إلا أن الحوار الدائم سيكفل اصلاحها وتداركها.^٤

٤-٣-١ نظرية التواصل Communicative Theory

تحاول نظرية التخطيط التواصلي Communicative Planning الآن ضم عدداً من الأصوات الأخرى بجانب المخطط في عملية التخطيط. ومن أكثر دعاة هذه النظرية هيلى Healey وفورستر Forester اللذان يؤكdan على أفكار هابرماس Habermas وأهميتها. فيأخذ هيلى Healey شعار هابرماس بالارسae الجماعي لمعنى ومنطقية الأشياء "making sense together" ويضيف أنه في إطار المجتمعات متعددة الثقافات، يتم ارساء معانى الأشياء معاً، وفي نفس الوقت العيش بطرق مختلفة.^٥ أما فورستر Forester فيحاول تشجيع الأصوات المختلفة في عملية التخطيط. فيؤكد على أهمية فكرة هابرماس Habermas من حيث كونها نقدية وعملية. فنظرية التخطيط التواصلي مهمة ونقدية لأنها تهتم بالأخلاقيات والمبررات، وعملية لأنها ترتبط بالأفعال والتاريخ والتغيير العملي. فالمنطق التواصلي Communicative rationality بالنسبة لفورستر هو عملية تفاعلية وجدلية من طرح للأدلة واعطاء للأسباب.^٦

أما بالنسبة لواتسون Watson فتوضح أن نظرية التخطيط التواصلي تحتوى على فرضيات عالمية بالنسبة لطبيعة العقل، ومنطق الأشياء التي لا تصمد عند وجود اختلافات أساسية بين المشاركين. فترى صعوبة حل المنازعات المتضاربة من خلال التواصل العقلي والمنطقى، مهما كانت المناظرة ديمقراطية، عندما يكون منطق المشاركين وحكمهم على الأشياء نفسه متضارب. فالنظرة الغربية لمنطق هابرماس هي فقط غريبة.^٧

هذا بالإضافة إلى أن التواصل والاتصال يحدث في إطار علاقات وقوى اجتماعية تحددها الثقافة السائدة. فالاتصال لا يعني فقط تجميع المعلومات أو مناقشة الاختلافات، ولكن تطوير فهم جماعي مشترك لما هو ممكن وعادل، وامتلاك الارادة والقوة السياسية للعمل طبقاً لهذا الفهم. ولذا فإن نظرية التخطيط التواصلي لا تتجاهل فقط المنطق المتعارض المحتمل للمشاركين، ولكن أيضاً الاختلاف في القوى المؤثرة للمجموعات المختلفة.^٨ ومن ثم لا يستطيع التخطيط التواصلي ضمن مخرجات عادلة اجتماعياً.^٩ ويؤكد فيشرler Fishler على أن تركيز التخطيط التواصلي على الظلم الثقافي يجاذف بهميش قضايا الاستغلال الاقتصادي واضعاف مهم الدورة في إعادة التوزيع.^{١٠}

وقد اقترح فريدمان (Friedman 1973-1987) أدواراً للمخطط في عملية التغيير الاجتماعي، ونادي بالتعلم المتبادل، وادراك الاختلاف والفرق بين معارف المخططين والمجتمعات العاملين بها.^{١١} ولكن بالرغم من ذلك استمر كثير من المخططين والمصممين في التأكيد على الخبرة والتخصص، بدلاً من التعلم المتبادل أو الجماعي.

ونقرر سوزان رايت Susan Wright أن التخطيط والتصميم يتضمنان بحث أساليب لتحسين الأشياء، وجعلها أكثر كفاءة، وأكثر ملاءمة للبيئة المحيطة. فهما يتعلقان بالتغيير والتعلم والتأقلم والابتكار. إلا أنه

في اطار المجتمعات المركبة تخلى معظم المواطنين عن قدرتهم على المشاركة في عمليات التصميم لقلة من المتخصصين المهنيين. وأصبح هؤلاء مسئولين عن معظم القرارات، والتي غالبا لا تعكس قيم الأفراد الأكثر تأثرا بها. فتقول أن المتخصصين قالوا من شأن الجزء الذي يستطيع الجميع المشاركة فيه في عملية التصميم، كما أحاطوه بالغموض والتعقيد، على أنه لا يمكن تحقيقه إلا بالتدريب والممارسة المهنية الممتدة. وبالتالي تحول أفراد المجتمع إلى مستهلكين سلبيين في مجتمع مصمم، بدلاً من منتجين فاعلين لمنشآتهم الخاصة. وتقترب الغاء حتى أقل الفروقات بين المتخصصين والمستخدمين. فإذا تم اعتبار هذه العملية وسيلة لاحادث التغيير الاجتماعي، يجب أن ينظر إليها في اطار مجتمع يتعلم بحيث يشارك كل عضو بفاعلية وبشكل مباشر في التصميم والتخطيط. أما المتخصصون فيصبحون زملاء في عملية التعليم بدلاً من الخبراء الوحيدين.^{٣٢}

الا أن مجال الممارسة مازال بعيدا عن تحقيق هذه المساواة. فعلى الرغم من المطالبة بالمشاركة الشعبية في عملية تنمية المجتمع، الا أنها عادة ما تكون رمزية، وتبع بالتأكيد عن أي ممارسة ديمقراطية. ومع تنوع المجتمعات والمجموعات المكونة لها، لا تقوم ادارات التخطيط والتنمية الا بالقليل لتيسير عملية التعلم الجماعي. لذا على المخطط أن يبحث كيف يمكن للتنوع الثقافي أن يولد أشكالا عمرانية جديدة، وأنظمة لادارة وحكم المجاورات، بدلاً من محاولة اعادة تصوير الماضي وأشكاله.^{٣٣}

ومن الممارسات التي حاولت انتهاج أساليب مغيرة للمعهود أعمال المعماري جريج برجس Greg Burgess في أستراليا. فالبعد الاجتماعي لأعماله يوضح ان عمارة المجتمع لا يلزم أن تكون عادية، فالتعامل مع المجتمع ومشاركته في عملية التصميم لا تعنى له أن يستسلم ويضحى بأفكاره ورؤاه. فهو يرى أن الصالح العام لا يتم تحقيقه بالحد الأدنى المشترك. وأعماله دليل على قدرة العمارة على رفع مستوى معيشة المجتمع، وبناء احتمالات جديدة للحياة الاجتماعية والهوية الجماعية. فمسؤولية المعماري أعم من الفنان، فالعمارة فن اجتماعي. الا أن العمارة وحدها لا تستطيع حل المشكلات الاجتماعية المتصلة، وهي الاشكالية التي يواجهها كل معماري في عمله مع المجتمعات المهمشة والفقيرة. وبالرغم من ذلك، لا يجب أن تتمثل هذه الاشكالية مبررا لانسحاب من التحدي المتمثل في التعامل مع قضايا الاختلاف الثقافي والاجتماعي. فالعمارة والتخطيط عبارة عن عملية، لها خطوات ومخرج، تستطيع تغيير الرؤى، ومن احدى اسهاماتها استثارة الرغبات التي تعجز عن تحقيقها بمفردها.^{٣٤}

٤-٣-٢ من الخبرير الأوحد إلى مسئول الوساطة والتيسير

ان المجتمع الغربي الذي نستقي منه كل شيء أصبح في اعتماد متزايد على النظم والمؤسسات المهنية المرتبطة بالمعرفة والكافاءات المتخصصة. وهذه الكفاءات تم تكوينها وتصنيفها بشكل كبير، وتم اعطاء سلطات واسعة لدور وثقافة الخبرير. الا أنه في الآونة الأخيرة، بدأ الخبراء يفقدون الكثير من شرعية تم في هذا المجتمع، خاصة بعد اكتشاف زيف تصريحات الخبراء المتعلقة بالتدخين واثره على الصحة العامة، وكذلك تصارع الأنظمة الحاكمة على الطاقة النووية، مع تجاهل آثارها المدمرة. وبالمثل فقد المعماريون سلطتهم وتأثيرهم في المجتمع.

وترى بعض المؤسسات المهنية أن الحل هو إعادة التأكيد على سلطة المعماري في إطار رؤيته كخبير والمجتمع كغير مطلعين. فيصبح دور الخبير هو غرس التصميم الأفضل في كيان المجتمع ذي الذوق السيء، والأفكار غير الشرعية بالنسبة لمحيطه العمراني. ولكن هذه النظرية المتغافلة للمجتمع أدت إلى اندثار متزايد لدور المعماري في المساعدة في تقديم المعلومات، وتوجيه عملية اتخاذ القرار في إطار البيئة العمرانية.

أما الرؤية المعاكسة فتدرك أهمية معارف المستخدمين. حيث أن تجاهل واقصاء المعرفة التجريبية التي يستطيع المواطنون تقديمها بالنسبة للبيئة المبنية، عادة تؤدي إلى اعطاء القرارات التصميمية العامة لخبير، خارج إطار الديمقراطية. الأمر الذي يؤدي إلى اهمال الكثير من القدرات الضرورية والحيوية لمهنة التخطيط.^{٣٦}

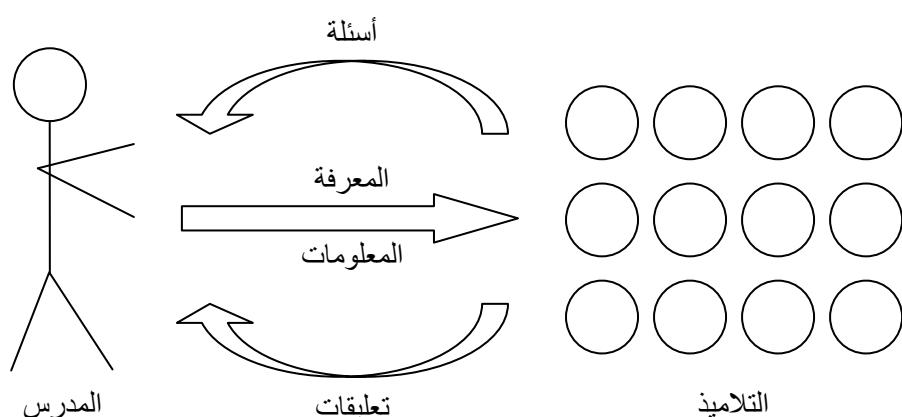
فعلى مصممي المجتمع العمل مع المجتمع وليس من أجله.^{٣٧}

لذا فإن المعرفة المرتبطة بالمكان يمكن تمييزها بالمزج بين معارف الخبير والمعارف المحلية في مجال التخطيط والتصميم. ويرى روبرت شيبلي Robert Shibley ولیندا شنیکلوث Lynda Schneekloth أنه إذا كانت الخبرة المعمارية سترتبط بالمارسة اليومية لبناء المكان، سيطلب ذلك أن يصبح مجال الخبرة أكثر ارتباطاً وانفتاحاً، بدلاً من كونه متماشياً ونمطياً ملتزماً بالأكواود والتصنيفات، سواء تعليمياً أو مؤسسيًا. فعند توطين الخبرة في موقع معين، ترتبط بموافق محددة، وبالتالي تحافظ بالامكانيات الجماعية لتتوir وارشاد المشروعات العامة الشاملة. وهذا لا يتجاوز الممارسات والمنهجيات المنظومة التكنولوجية التي نجحت في الماضي، بل ينادون باعتبارها معرفة جزئية يتم دعمها بتهجينها بالمعرفة والممارسات المحلية.

وتؤكد نان إلين Nan Ellin على أهمية التصدي المستمر للتدخل المستتر لأصوات الخبراء المتحكمين في عملية التخطيط والتصميم بالمشاركة. وتحذر من محاولة تطبيق معايير وأساليب بسيطة على المجتمعات المركبة، حتى ولو كان المعماري ذا عقلية ووعي اجتماعي.^{٣٨}

وعندما يصبح دور المخطط هو التيسير والوساطة بين المجموعات المختلفة، تصبح عملية انتقال المعلومات مزدوجة الاتجاه بين المخطط والمجتمع. فيقدم اليهم المعلومات، وتترد المجموعات المشاركة بالأسئلة والتعليقات، ولكن دون وجود حوار حقيقي بين المجموعات وبعضها. ومن ثم يحتفظ المخطط بمكانته الأعلى.

شكل (٤-٣).



شكل (٤-٤) المدرس ينقل المعلومات ويتألق الأسئلة والتعليقات من التلاميذ. المصدر: Linney; B. (1995)

فيبدأ المخطط في سماح آراء الآخرين، ولكن يوضح أفكاره ويحاول اقناعهم بها، وفرضها عليهم، والتعلل بعدم امكانية تنفيذ أفكارهم، أو أنها أقل كفاءة، إلى غير ذلك من الأعذار. إلا أن منح الأفراد فرصه الابتكار تدفعهم إلى استكشاف وتطوير أفكارهم ورؤاهم الخاصة، بدلاً من أفكار ذوى النفوذ. فالابتكار ينتج أفكاراً جديدة، ولكنها لا تقابل دائماً بالاستعداد للقبول. فهي عادة تثير ردود أفعال غاضبة لتهديداتها للنظم السائدة، كما أن العمليات الابتكارية تثير التساؤلات حول المعارف والتوجهات السائدة.

ويعتبر دور الوساطة بين المجموعات المختلفة الذي يقوم به المخطط محورى في جذب الخيوط بين أقطاب القوى المختلفة. فعملية تمكين أفراد المجتمع وإعادة توزيع القوى لتحقيق التنمية المطلوبة عملية معقدة. حيث يظل أصحاب النفوذ في موقع أقوى من الغات الآخرين، ما لم يثبت اقتصر تحقيق المنافع العامة المرجوة على انتهاج أسلوباً آخر. فيظهر دور المخطط في تطوير الآليات التي تعمل بها الجهات الحكومية، والمنظمات التنموية، والمجتمع ذاته، لتعظيم استخدام امكانيات وموارد كل جهة.

٤-٢-٣-١ الوساطة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية

تعمل المنظمات غير الحكومية عادة على ارشاد المجتمع للضغط على الحكومة لتنحيم الموارد ورؤوس الأموال، وتنفيذ مشروعات تنموية بمجتمعهم. ولكن هناك تخوف من جانب الحكومة أن تعمل المنظمات غير الحكومية على استئثار المجتمع، واحداث حركات مناهضة. ومن ثم يكون دور الوسيط هو العمل على مستويين متوازيين: احدهما من أعلى إلى أسفل الذي يمثل المدخل الخاص بالجهات الحكومية لعملية التنمية، والمستوى الآخر هو من أسفل إلى أعلى، الذي يمثل مدخل المنظمات غير الحكومية. ويربط هذين المستويين قدرة المنظمات غير الحكومية على تعبئة الموارد اللازمة لمشروعات التنمية، ولكن طبقاً لأولويات ومصالح المجتمع، وجدوى تنفيذ هذه المشروعات. وبالتالي يمكن انتقال القوى إلى المجتمع بصورة سلسة.

وتواجه المنظمات غير الحكومية مشكلة أساسية عندما تتسع في أعمالها، تتمثل في ميلها للتتحول عن التحرك من أسفل إلى أعلى، وتطويرها لنظام وهيكل بيروقراطي، خاصة مع اتساع حجمها، وزيادة أعمالها، وسيطرة قادة معينين عليها. كما أن معظم العاملين بهذه المنظمات من أفراد الطبقات المتوسطة البعدين عن المجتمعات الفقيرة، وعادة ما يكونون ليبراليين وليسوا راديكاليين. هذا بالإضافة إلى افتقارهم للمعرفة الفنية الخاصة بتصميم المشروعات، مما يؤدي إلى عدم استمرار المشروعات. وفي هذا يكون الهيكل الناجح الذي يمتلك قدرًا معيناً من التماسك المؤسسي الداخلي، مع قدر معين من المساحة والمرونة السياسية. ولذا يجب أن يبقى نموذج تنمية المجتمع في إطار الحدود المرينة التي تفصل بين العمل الاجتماعي والنشاط السياسي.^{٣٨} ويكون دور الممكن هو الحفاظ على هذا التوازن، والحكم من خلال قدراته الفنية ومعرفته على امكانيات الاستراتيجيات والعمليات المنفذة، وتقريب الفجوة بين متذدي القرار ومتذديه، ومن بصم وبضم بعض الاستراتيجيات ومن يشارك في تنفيذها.

٤-٢-٣- الميسير للمجتمع

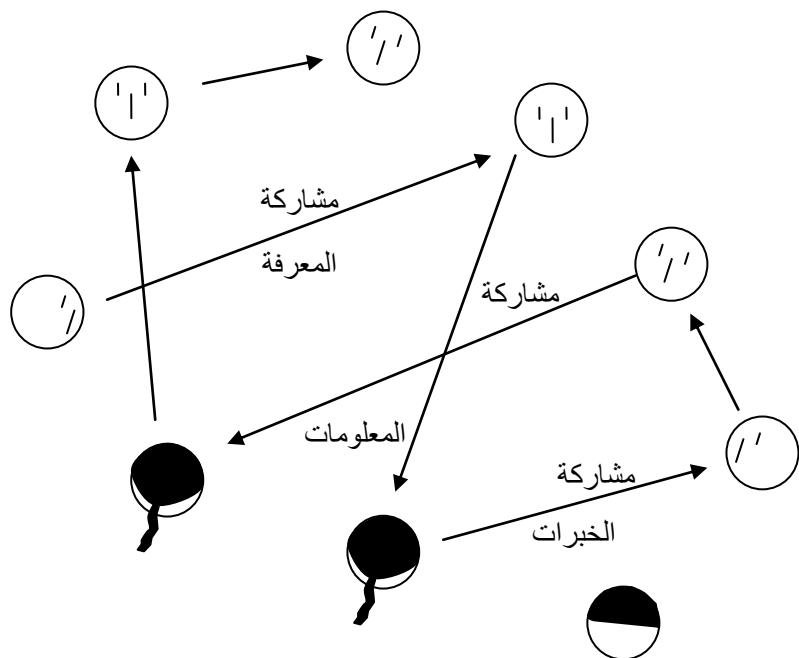
ان وجود الجمعيات الاهلية لا يعني انها تمثل المجتمع، فقد ترتبط بالحكومة أو الحزب الحاكم. لذا فمن الضروري فهم منظمات المجتمع الموجودة، وحدود سيطرة القادة على المجتمع، وأهداف هذه المنظمات. ويكون دور المخطط كميسير هو تمكين المجتمع من تعريف ذاته، واحتياجاته، وولوياته، وممثليه من جمعيات اهلية وقيادة شعبية. ويجب تلافي القيام بهذا الدور دون فهم حقيقي لهياكل وادوار المنظمات الاهلية في المجتمع المحلي، والا سينتهي الامر الى اختيار او انشاء جمعيات اهلية وشخصيات لا تعبر عن اهتمامات و مصالح المجتمع.

فرؤية المخطط كممكن وميسّر تظهر في عمله على تجميع المشاركين في تنمية المجتمع لحل، والاستجابة للمحددات، ومشكلات، ومساويء تداخل الاذوار بين المشاركين، للوصول الى تصميم ذي استدامة اجتماعية أعلى.

و بذلك يتحول المخطط من كونه المصمم ومتخذ القرار، الى القيام بدور مقدم الدعم الفني، ومن يغض النزاع والمنسق بين الجهات المشاركة. و لكن تبقى حدود تأثير هذا الدور على توجيه عملية المشاركة بحيث لا تحيد عن مباديء المشاركة الحيادية.^{٣٩}

٤-٤ دور ممتد للمخطط في العمل مع المجتمع المحلي

عندما ينتقل المخطط من كونه الوسيط بين الجهات المشاركة المختلفة الى تشجيع الحوار متعدد الاتجاه بين المجموعات وبعضها البعض، يصبح هناك انتقال للمعلومات في جميع الاتجاهات، ويصبح الجميع زملاء في البحث والتعلم، وابعاد الحلول، واتخاذ القرارات. فيكون هناك مشاركة للمعرفة والخبرات، ويشترك الجميع في وضع الأولويات وترتيبها، ووضع الحلول المناسبة والتنفيذ. فيترك المخطط مكانه كخبير، أو حتى ميسر ليصبح مشاركاً للمجتمع في عملية تتميّزه الخاصة. فيتعلم منهم، ويتعرف على الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والأنمط السلوكية، ويتعلّمون منه التفكير المنظم، وال الحوار والمناقشة التحليلية، ودراسة البدائل والجوانب الفنية في التنفيذ. وذلك من خلال عملية مفتوحة لمساعدة الناس في وضع حلولهم الخاصة، والتعلم من أخطائهم، بدلاً من دفعهم لإيجاد الحل الصحيح من وجهة النظر المهنية. شكل (٤-٤)



شكل (٤-٤) تبادل الخبرات والمعلومات بين الجميع كأعضاء فريق واحد. المصدر: Linney; B. (1995)

ومن ثم تكون عملية تنمية المجتمع من خلال توفيق وترجمة معارف كل المشاركيين وليس فرض أفكار المخطط على المجموعات المشاركة. الا أن وجود تعدد لمصادر المعرفة والخبرة قد يجعلها غير مفهومة، او واضحة لكافة المشاركيين. ومن ثم يصبح دور التيسير هو ترجمة وتوفيق المعرفات المختلفة من المعلومات والخبرات وأساليب المتخصصين. وهناك بالطبع مخاطرة حقيقة للممارس الذي يعمل في اطار الفكر الفوضوية بشرعية معارف عديدة. ولذا عليه أن يستعد للمجازفة برأيه للعالم، ومعارفه، ورؤيه احتمالات للصواب في طرق أخرى للمعرفة. الا أن هذا لا يقلل من مسؤوليته في تقديم افكاره من خلال العملية الجماعية. بل عليه أن يتمتص المعانى الجديدة حتى ولو كانت مؤلمة، وأن يستعد للتواجد في مواقف لا يستطيع الفرد السيطرة عليها

بأمان. فبالرغم من كون الموقف خارج السيطرة يعني مجازفة للمخطط، ولكنه يسهم أيضاً في تطوير أماكن جيدة للعمل والمعيشة. فالعمل الجماعي يخلق فرصاً للأفراد العاديين لتحقيق أشياء غير عادية بأساليب عادلة.

الآن العمل الجماعي يتضمن جوانب ضعف يتحتم قبولها والتعامل معها. فالمحيط الذي يعمل به المخطط عادة ما يكون صعباً ومحبطاً. فهناك احتمال أن يتعرض المخطط لمحاولات لموافق وأشخاص استغلاليين، مستهتررين، ومثبطين. وتشير صعوبة تحديد مدى التحمل الذي يقبله المخطط عند مواجهة صعوبات العمل الجماعي. فإذا كان الهدف من المخاطرة بالعمل الجماعي هو تجنب المعارضة، والاعتراض، والمقاومة من المجتمع، يكون المخطط إذاً في موقف دفاعي، ويُعتبر ماكراً وغير منفتحاً. وإذا اتّخذ المخطط الكفاءة التخصصية هدفاً له، ولم يجعله قابلاً للنقاش ومدخلات الآخرين، يصبح جزءاً من الواقع المحبط والمتحكم المراد تغييره. أما إذاً ما اتّخذ الحوار الصادق والعلاقات الإنسانية الإيجابية هدفاً له، وبناء المكان الجيد وسيلته، سيمتلك امكانية تغيير الظروف المحبطية. فإذا أصبح هدف الممارسة الاعتناء الإيجابي بين الناس، والبناء الجماعي للأماكن الجيدة، سيتم إعادة تعريف الأخطاء والأحكام القاصرة في إطار الثقة المتبادلة التي تسمح بالعفو والمداواة. وقد تصبح الكفاءة المهنية التخصصية منتجاً جانبياً حسناً. وفي هذا الإطار الذي يجب عن سؤال الهدف والوسيلة لصالح الانفتاح والثقة والود المتبادل، سيتم حل إشكالية حدود تحمل المخطط للأخرين.

أما إذا تم رفض العمل الجماعي وتعریض أفكار المتخصصين لمدخلات الآخرين بسبب المخاطر والعيوب المحتملة، فلن يكون هناك بديل إلا أن يظل الحال كما هو، بدون أي تغيير. حتى إذا تم الوصول إلى نهاية الحوار وحدود الاحتمال، لا يجب أن يمثل ذلك نهاية للمطاف. فهناك دائماً الاحتمال المستقبلي بامكانية إعادة التحاور والتعاون والعمل الجماعي. بناء المجتمع احتفاء بالاختلاف وتأكيد للنوايا المشتركة.^{٤٠}

إن عملية تنمية المجتمع بهذه الصورة تتطلب بالطبع أن يمتلك الناس القدرة على المشاركة، والاختيار، والتأثير في خطوات عملية التنمية ونتائجها. كذلك أن يتمكن فريق العمل من الاهتمام بالعملية ذاتها والناس والمكان، ولا أصبحت شعارات العمل الجماعي جوفاء ونظيرية. ولكن الحافز الأساسي للمخطط هو ثقته بأن الناس يحاولون تحقيق الإجادة في بنائهم للمجتمع، والذي يظهر جلياً في المناطق الارسمية التي يبنيها الأفراد بأنفسهم بأفضل كيفية في استطاعتهم. ويستطيع المخطط تيسير هذا النشاط بخلق فرص للحوار والعمل الجماعي المنظم العلمي، والذي يمثل مجالاً خصباً لممارسة الديمقراطية.

٤-٤-١ تنظيم المجتمع

إن دور المخطط في تنظيم المجتمع مرتبط بهدفه لاحداث تحسين لمستوى معيشة الأفراد والبيئة العمرانية للمجتمع المحلي. فهو يهدف إلى تمكين أفراد المجتمع المحلي من القيام باتخاذ القرارات وثيقة الصلة بمجتمعهم. ومن أجل ضمان نسبة مشاركة معقولة لأفراد المجتمع في هذه العملية، والتي تمثل أحدى التحديات التي تواجه المخطط في تعامله مع المناطق الارسمية، خاصة تلك التي يتسع حجمها، عليه أن ينظم المجتمع وينشئ شبكة بين أفراده. ويعتمد في ذلك على الشبكات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المحلي الموجودة به. وذلك كمرحلة سابقة لمرحلة التعرف على احتياجات المجتمع، والقدرات والأرصدة التي يمتلكها.

٤-١-٤-١ آلية تنظيم المجتمع

يرتبط مدخل المخطط في تنظيم المجتمع بمنهجه في تقسيم المناطق الالرسمية إلى وحدات ملائمة معتمدة على الجمعية الأهلية كنواة لها. فيبدأ بالتعرف على خريطة المنظمات الأهلية في المنطقة الالرسمية ومدى تغطيتها لكافة الأهالى وال المجالات التي تعمل بها. ثم يتعامل مع المنطقة طبقاً للحالات المختلفة مثل: (شكل ٤)

- عند وجود أكثر من جمعية أهلية تعمل في نفس النطاق تقريباً, يمكن تشجيع اندماج هذه الجمعيات في كيان واحد وانشاء كياناً تعاونياً بينها، بحيث تلتزم بالعمل معاً من أجل أهداف محددة، ومخرجات ملموسة، بينما تحافظ كل منها على استقلالها الذاتي. وبالتالي يمثل هذا الكيان مركزاً لوحدة المجتمع المحلي الحميم، والذي يعمل على توصيل أصوات أفراد المجتمع وتمثلها في المناقشات والحوارات واتخاذ القرار.

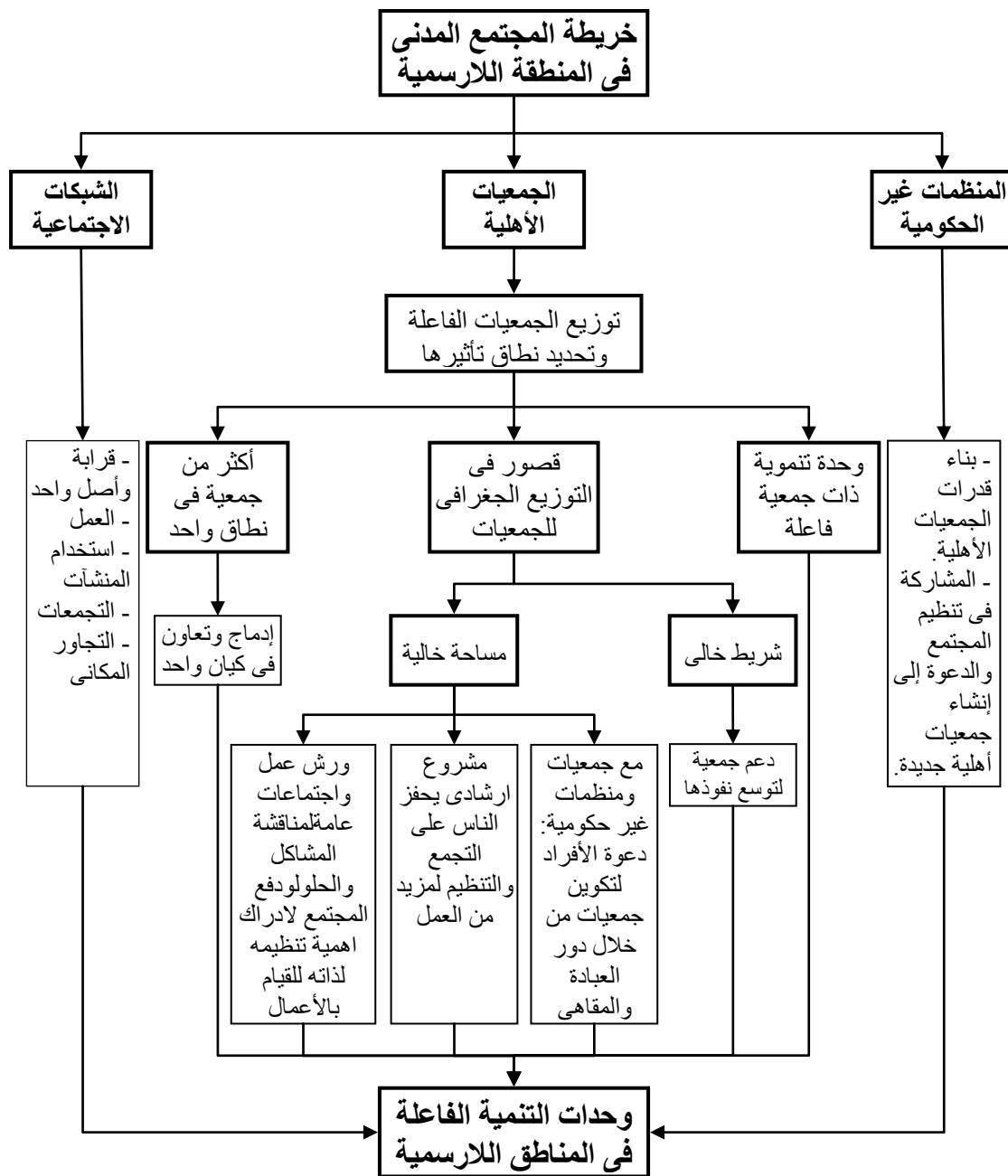
- عند وجود شرط يخلو من أي تنظيم أهلي, يمكن العمل على تقوية الجمعيات الأهلية القرية وتعظيم قدراتها لتتمكن من توسيعة نطاق تأثيرها وتقوتها، ليشمل المناطق المحرومة.

- عند وجود مساحة خالية من أي تنظيم مجتمعي, يمكن أن يعمل المخطط على إنشاء جمعيات أهلية جديدة. ويمكن أن ينتهي أحد المداخل الأوفق:

١- الاستعانة بالجمعيات الأهلية المجاورة، أو المنظمات غير الحكومية المتخصصة والأخصائيين الاجتماعيين في دعوة الأفراد لإنشاء جمعية أهلية. وذلك عن طريق رفع مستوى روح الجماعة بين الأفراد، والذي قد يكون من خلال المساجد ودور العبادة، أو المقاهي، أو المدارس، أو القادة الطبيعيين. كذلك الاستثمار في زيادة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع، والاعتماد على الشبكات الاجتماعية بين الأفراد، سواء على مستوى العائلة، أو اتحاد الأصل، أو العمل، أو التجاور السكنى.

٢- البدء بتنفيذ مشروع استرشادي عمراني قصير المدى طبقاً للأسلوب التقليدي، بالاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية واستطلاعات الرأي السريعة، ومحاولة تحفيز الأفراد على المشاركة. ثم استخدام هذا النموذج لاستشارة الناس للتعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، واستشارة رغبتهم في تحسين بيئتهم، وبث الأمل في امكانية تحقيق ذلك بالعمل الجماعي. الأمر الذي يعمل على تحفيزهم لتنظيم أنفسهم وإنشاء كيانات قانونية تجمعهم، حتى يستطيعوا تكوين قوى ضاغطة قادرة على العمل الجماعي وتحقيق الأهداف.

٣- اقامة ورشة عمل أو اجتماع عام في المناطق الخالية من الكيانات المجتمعية. حيث يتم طرح بعض المشاكل التي حددتها المناطق المجاورة، أو الشبيهة. ومن خلال النقاش المفتوح يمكن الوصول إلى أسباب المشاكل واقتراحات بحلولها والمهام المطلوبة والمسؤوليات. الأمر الذي يدفع المجتمع إلى ادراك أهمية تنظيمه لذاته، وإنشاء كيانات قانونية تكون مسؤولة عن العمل، حتى يتمكن من القيام بتنفيذ الخطط والمقررات الخاصة بمنطقته.



شكل (٤-٥) آلية تنظيم المخطط للمجتمع في جمعيات أهلية فاعلة، المصدر: الباحثة.

٤-١-٢ بناء قدرات منظمات المجتمع

هذا بالإضافة إلى دوره في بناء قدرات الجمعيات الأهلية لتنشيط النهوض بدورها في معرفة أولويات المجتمع ورفع الوعي لدى أفراده وتمكينهم من المشاركة بفاعلية في عملية تنميتهم. وذلك من أجل تنظيم المجتمع في كيانات فاعلة تملك البناء المؤسسي للعمل الاجتماعي، والوعي بآليات التعاون والعمل معاً، وتعبئة الموارد الضرورية، والضغط على أصحاب القرار لتنفيذ خطط ومشروعات التنمية المجتمعية الشاملة. فيقدم لها الدعم الفني والتدريب اللازم مثل:

- ١- استخدام أدوات البحث الميداني مثل البحث السريع بالمشاركة PRA
- ٢- استخدام الخرائط والوسائل البصرية في تطوير المقترنات والمخططات.
- ٣- برامج التدريب الأخرى المرتبطة بالعمل المجتمعي مثل اعداد الموازنات وبرامج المشروعات المختلفة وتقييم الأداء المؤسسى للجمعية ذاتها... الخ.
- ٤- تدريب الجمعيات على التشبيك فيما بينها أثناء العمل معاً في تطوير المشروعات المختلفة.

٤-٤-٣ نقل الخبرة للأخرين

يستطيع المخطط تيسير نقل الخبرة إلى الآخرين، من المجموعات المحلية إلى مجموعات محلية في مناطق أخرى باتباع أسلوب من أسفل إلى الخارج Bottom-out approach. فيمكنه دعوة مجموعات محلية في المناطق المجاورة لزيارة المجتمع للتعلم المتبادل. أما على المستوى الأعلى فيمكن الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية المتخصصة لعقد ورش عمل لممثلي جماعات المجتمع من مناطق مختلفة داخل الدولة. كما يمكنه الدعوة لعقد مؤتمرات للعاملين في المجتمع لمناقشة المشكلات المشتركة. وعلى الرغم من وجود مثل هذه المؤتمرات في الوقت الراهن، إلا أن الحاضرين يكونون من أصحاب النفوذ، ولا يمثلون العاملين في المجتمع المحلي.^٤

ان المخطط يجب أن يبدأ بتنظيم المجتمع قبل وضع خطة لتنميته. دوره الجديد هو أن يبدأ مع مجتمع مفكك، يقسمه وينظمها، ثم يستطيع البدء في الأنشطة العمرانية. الأمر الذي يتطلب مهارات اجتماعية كتطور بيئي للتعامل مع الناس بدلاً من الورق.

٤-٤-٤ بناء قدرات الجهات الحكومية

ان عمل المخطط مع الجهات الحكومية يمنحه فرصة لتغيير الأفكار المتواطنة بعدم جدو المشاركة الشعبية، وعدم أهمية آراء السكان. حيث يمكن من خلال برنامج التنمية المجتمعية وورش العمل وحضور ممثلي الجهات الحكومية المختلفة، اقتناعهم بأهمية مساهمات المجتمع، وقيمة أفكاره.

كما يستطيع المخطط إمداد الجهات الحكومية بالبيانات التي يجمعها، لتحديث قواعد البيانات لديها سواء المطبوعة أو الإلكترونية. كذلك تدريب العاملين على أساليب وأنواع العمل بالمشاركة سواء في جمع المعلومات، أو تحليلها، وتحديد الأولويات، وبرامج المشروعات، ووضع الموازنات، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم.

٤-٤-٥ تعبئة المصادر

إن دور المخطط المحوري في عملية تنمية المجتمع المحلي، وموقعه ك وسيط بين الجهات المشاركة المختلفة يتطلب منه معرفة الأرصدة التي يمتلكها المجتمع، والمصادر المتاحة لدى جميع أصحاب المصلحة الحقيقة. كذلك السعي للتشبيك مع جهات خارجية للحصول على المصادر الضرورية التي يعجز المجتمع عن توفيرها. وفي أحد التجارب في العمل مع الشباب، قام الباحث بدعاوة الشباب إلى التعبير عن مشاعرهم

واهتماماتهم في الحياة، ثم استخدام هذه المشاعر في الاشتراك في نشاطات ايجابية لتحسين مجتمعهم المحلي. وقام بتشجيعهم من خلال مناقشات جماعية ارشادية لامتلاك الوعي بالمشاكل الموجودة في مجتمعهم، واكتشاف أساليب ابتكارية لحلها. كذلك تقوية شعورهم بالسيطرة، وایمانهم بقدرتهم على احداث تغيير في نواحي حياتهم. كما ساعدتهم بالاشتراك مع جهات أخرى، في تخطيط وتنفيذ مبادراتهم بالنسبة للمجتمع المحلي.^٢ فقد قام بتنظيم هذه المجموعة من الشباب، والعمل على زيادة الوعي لديهم للمشاركة في وضع خطط لتحسين مجتمعهم، ثم تعبيء المصادر الازمة لتنفيذ هذه الخطط.

وتشترط كثير من الجهات المانحة وجود تعاون بين المؤسسات المختلفة في تخطيط وتنفيذ المشروعات، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع، للحصول على تمويل منها. حيث تعتبر التعاون بين المؤسسات والمجتمع استراتيجية وفقى لتقديم الخدمات، وتعظيم الموارد، وتحقيق كفاءة أعلى في المخرجات، واعادة توزيع القوى في المجتمع. ومن ثم على الجمعيات الأهلية التعاون مع الكيانات الأخرى لخفض التكاليف، وتوزيع مصروفات استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحسين الخدمات. ويكون دور المخطط هو تشجيع الشراكة بين الجمعيات المختلفة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال من داخل المجتمع وخارجها. فيمكنه مساعدة منظمات المجتمع المحلي في الوصول إلى الجهات المانحة من خارج المجتمع، وتدريبهم على كيفية تحقيق الشروط الخاصة بكل جهة للحصول على التمويل المطلوب. كذلك تيسير الحوار بين الجهات المختلفة لتعظيم الاستفادة من مواردها.

٤ - ٤ - ٤ تطوير أدوات ولغة ملائمة لتسهيل المشاركة في عملية التنمية

ان ادراك الأفراد للبيئة المبنية يختلف كلياً طبقاً لعدة عوامل منها: موقعهم الجغرافي، وخلفيتهم الثقافية، وفتره اقامتهم في المنطقة، والسن والنوع، والحالة الاجتماعية والاقتصادية. ويمتد دور المخطط إلى تطوير أدوات تمكن أفراد المجتمع من المشاركة الكاملة في عملية التخطيط والتنمية. حتى يستطيع أفراد المجتمع المشاركة كمخططين ومصممين، يحتاجون إلى الوصول إلى، واستخدام نفس أدوات المخطط والمعماري، والتي يجب أن تطور لتسخدم في الأماكن العامة.

وفي تجربة لتخطيط مجاورة بيلسن Pilsen السكنية بشيكاجو بالمشاركة، تم الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية GIS كأداة الكترونية، مع وجود رسام متخصص لرسم الاسكتشات السريعة المعبرة عن آراء المشاركين. وقدم هذا المزج أسلوباً ناجحاً في تنفيذ عملية التخطيط بالمشاركة. وأصبح أفراد المجتمع يعتمدون على المتخصصين من أجل الخبرات التخطيطية والتصميمية، واعتمد المخططون على السكان من أجل الخبرات المجتمعية مثل القيم الثقافية، تاريخ المنطقة والمحيط العمراني. الأمر الذي سهل الوصول إلى قرارات مبنية على المعرفة الواقعية، بسبب تبادل المعارف واستخدام أدوات تعبير بصرية ملائمة لقراءتهم. ووجد المصممون أثناء ورش العمل كماً من الأفكار لم يتوقعوه من المجتمع، وأن هذه العملية توفر في الوقت بسبب حصولهم على معلومات أكثر عن احتياجات ومتطلبات المستعملين.

فعندما عبر عدد كبير من السكان عن حاجة المنطقة إلى وجود أرصفة الشوارع، اقترح المخطط عمل أرصفة، وفصلها عن حرم الطريق ب حاجز نباتي من الأشجار لعوامل الأمان. الا أن أفراد المجتمع سرعان ما

اعترضوا على ذلك بعد مشاهدتهم للاسكنش الذى رسمه الرسام للأشجار العالية على جانبي الشوارع. وذلك لعلمهم بتاريخ المنطقة وارتفاع المياه الجوفية بها، والذى أدى الى انشاء شبكة الصرف فوق الأرض، ثم انشاء الشوارع فوقها، مما يستحيل معه زراعة أشجار عالية. ومن ثم تم استبدال هذا المقترن بغطاء نباتي قليل ليتناسب مع طبقات الأرض. وبذلك قدمت هذه التجربة مثلاً لمدى دعم المعارف والخبرات الفنية وال محلية لبعضها وتكاملها.^٤

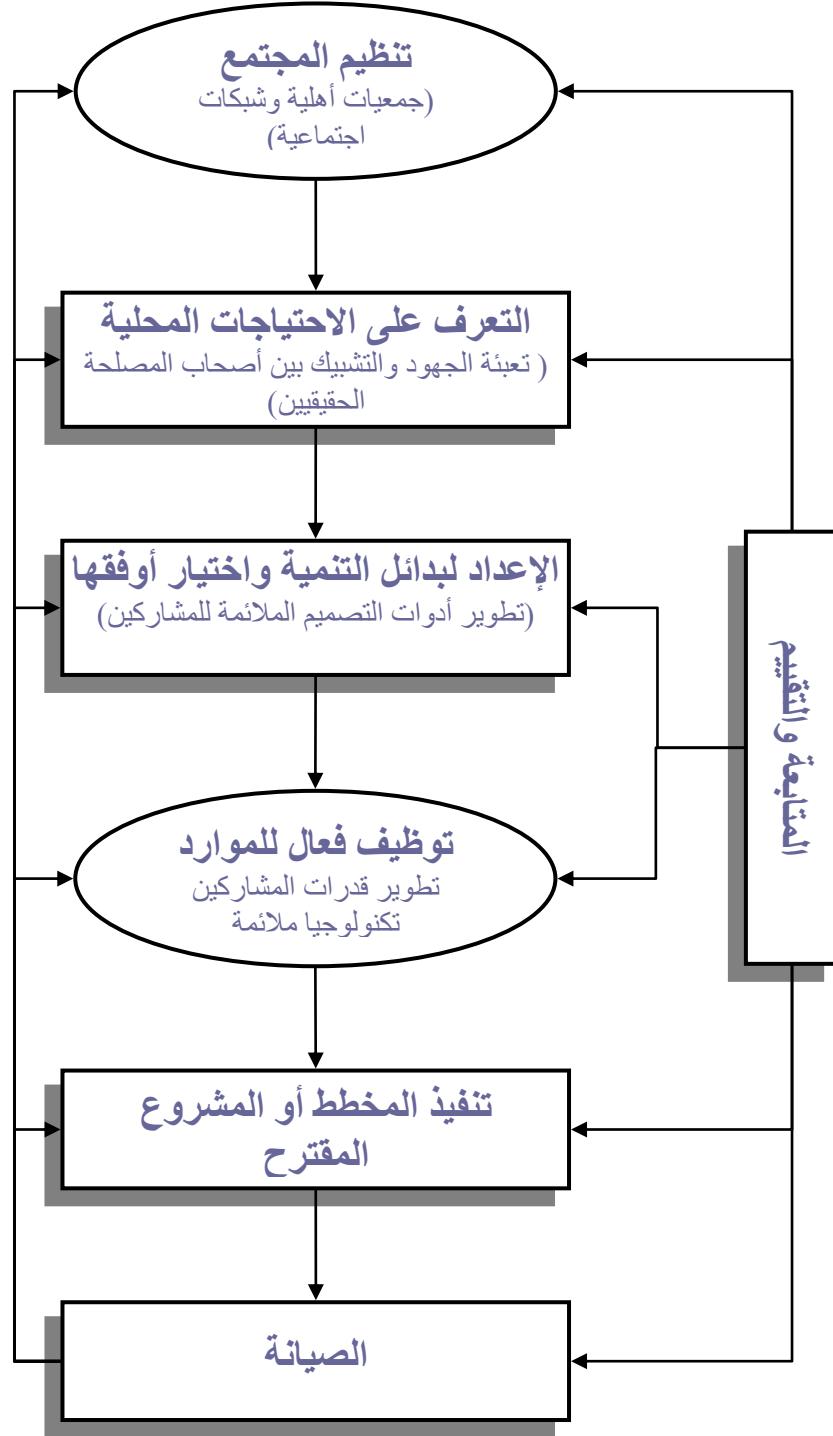
ويمثل برنامج GIS أداة فعالة في التخطيط بالمشاركة لقدرته على تضمن العديد من الطبقات المختلفة من المعلومات، وواجهته السهلة للمستخدم، وسرعته، مما يجعل المعلومات متوفرة للأفراد العاديين.^٥ فهو أداة جيدة لمساواة المعلومات بين المشاركين في فريق التخطيط. وهناك أدوات متنوعة، والتي تم تدوينها في العديد من المصادر، من الكنيات الصغيرة عن التعبير البصري والمشاركة، إلى الشروح الشاملة لتقنيات المشاركة. كما توجد أدوات بصرية أخرى مثل برامج الواقع الافتراضي Virtual reality للبيئة العمرانية قبل وبعد التدخل، واستخدام وسائل متعددة.^٦

وتقدم المجسمات التي يستطيع رويتها الناس حلاً لمشكلة انصات المجتمع. فعندما يعمل كل المشاركين معاً يستطيعون توضيح المنطق وراء الحلول المختلفة، وبناء روح للتعاون. فتمح ورش عمل التصميم بالمشاركة حولاً وتصميمات تعكس قرارات واعية، مستندة إلى المعرفة المشتركة للمجتمع، وذلك من خلال تجميع كل المهارات والمعلومات والأفكار المتاحة.^٧

ومن ثم يتبع على المخطط استعراض الوسائل المختلفة لاختيار ما يتوافق مع المواقف المعينة، بل قد يحتاج إلى تطوير أداة جديدة، أو مزج عدد من الأدوات لتيسير عملية مشاركة المجموعات المختلفة في عملية التنمية. فاستخدام أدوات مناسبة يجعل التواصل بين المشاركين والمخطط متداول، بحيث تسرى الخبرات والمعارف في الاتجاهين. حيث تمثل معارف وخبرات ورؤى وابتكارات المجتمع عوامل أساسية في تحديد المعلومات الضرورية، وتجميع المعلومات، واقتراح الحلول.

كما يمتد دوره إلى تطوير الأدوات والتقييات الملائمة التي يمكن بها تحويل الخطط المقترحة إلى واقع تفدي. فكثير من تجارب تنمية المجتمع المحلي تقابل صعوبات عند الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. ومن ثم يجب على المخطط أن يعمل على تطوير الوسائل المناسبة التي توظف القدرات والأرصدة المتاحة وتطويعها، لتحقيق احتياجات المجتمع كعامل أساسى فى إنجاح عملية التنمية، بأقصى كفاءة ممكنة، وفي حدود القدرات المحلية. الأمر الذي ييسر اعتماد المجتمع على ذاته، وبالتالي ضمان استمرار عملية التنمية واستدامتها.

ويوضح شكل (٤-٦) مرحلة تنظيم المجتمع كمتطلب أساسى للقيام بالتعرف على احتياجات المجتمع، وقدراته وأرصدته. كما أن تنظيم المجتمع في كيانات فاعلة تعتبر مرحلة ممكنة من تحقيق مشاركة فعلية لأفراد المجتمع في المناطق الالارسية على اختلاف فئاتهم. كذلك يبين الشكل وجود مرحلة مهمة بين اعداد الخطط والمشروعات ومرحلة تفديتها التي تتمثل في توفيق قدرات المجتمع حتى يستطيع القيام بالمهام المطلوبة. كذلك توافق المقاييس وتقنيات التنفيذ لتتناسب مع قدرات المجتمع، وتوظفها بصورة فعالة، وتقليل الاعتماد على الموارد والخبرات الخارجية. وذلك في اطار السعي لاعتماد المجتمع على موارده الذاتية، وتمكينه من عملية التنمية، وتحقيق استدامة لها.



شكل (٦-٤) دور المخطط في تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية تنمية المجتمع المحلي، المصدر: الباحثة

٤-٥ التعليم التخطيطي

ان كثيرا من المصممين والمخططين يعترضون على ذوبان واختفاء أفكارهم ورؤاهم الخاصة كنتيجة لعملية المشاركة الشعبية التي تستلزم حدوث تنازلات تتعارض مع الآراء المهنية، أو تقلل من الجماليات التي ينشدها المتخصصون. الا أنه يمكن رؤية المدخل الجماعي لتصميم وتنظيم النطاقات العامة على أنه فرصة خلاقة ابتكارية، بدلا من كونها محددا غير مرغوب، مادام التصميم الناتج يمثل احتياجات المجتمع غير المتجلّس بصورة أفضل.

٤-٥-١ تغيير الأسلوب التقليدي في استوديو التخطيط

ان تيسير عملية مشاركة المجتمع في تخطيط وتنفيذ ممارسات جماعية لا تمثل عنصرا أساسيا في التعليم المعماري. فما زال الأسلوب الرئيسي في التعليم الأكاديمي هو الاستديو الافتراضي ذو العملاء المحدودين، في مواجهة المشروعات الحقيقة ذات المجموعات المركبة من أصحاب المصلحة الحقيقة والمستفيدين. كما يحكم عملية التعليم المعماري النموذج التقليدي للتصميم بالمشاركة بين المصمم والمستخدمين فقط، وحجب الشركاء الآخرين المحتملين من أصحاب المصلحة مثل الممثلين المنتخبين، والجهات الحكومية، والأدارات المعنية، والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات المحتملة. كما لا يوجد إطار لكيفية التعرف على احتياجات المجتمع وقيمه، وكذلك الإطار السياسية المحددة. هذل بالإضافة الى أن مقياس المشروعات التي تتخذ المشاركة الشعبية ركيزا أساسيا في التصميم والتخطيط محدود، وهناك افتقار للرؤى المستقبلية الطموحة.^{٤٧}

فعلى العكس من هذا التوجه، توجد بعض المشروعات الطموحة مثل مشروع تطوير رؤية تنمية مستقبلية لمنطقة شلالات نياجرا التي تمتد بين الولايات المتحدة الأمريكية والكندا. حيث تحدى فريق العمل المكون من روبرت شيبلي Robert Shibley ولیندا شنیکلوث Lynda Schneekloth وبرادشو هوڤي Bradshaw Hovey العاملين في مجال التنمية المجتمعية، للتحرك خارج المقياس المحدود بالمشروع، وبناء رؤية أكثر تركيزا، تجمع المبادرات والهيئات المختلفة للتعامل مع القضايا المرتبطة بالتصميم والتخطيط المجتمعى على نطاق واسع.^{٤٨}

ومن خلال استديوهات مثل استديو تعليم الخدمات الذي تم اتباعه في جامعة ماساشويستس بالسبة لطلبة التنسيق الحضري، يتعلم الطلبة التصميم ذو الاستجابة الاجتماعية Social responsive design، والتعاون مع متخصصين آخرين ورجل الشارع، وتعقيدات التصميم العمراني، وتقدير رؤى ومنظومة القيم للثقافات المغایرة. كما يتعلم الطلبة من مصادر متعددة، وفهم الأفراد والثقافات المختلفة عن ثقافاتهم الذاتية.^{٤٩}

ويفقد التعليم التخطيطي ايضا للتدريب على تطوير واستخدام أدوات تعبير بصرية تلائم المجتمع بفئاته المختلفة، واستخدام لغة مشتركة لتبادل الخبرات في عملية التخطيط والتصميم بالمشاركة. وفي ذلك توضحلين مكداول Lynn McDowell أهمية هذه اللغة في اظهار وتطوير أفكار المجتمع.

"the public needs a language that can give its creativity a focus and help individuals turn their intuition and knowledge into a workable idea. That language must also be able to bridge the gap between the vision of the community resident and the technical thinking and jargon of the architects."

٤-٥-٢. التخلّى عن دور الخبرير الملم بكل شئ

هناك احتياج الى احداث تغيير في التوجهات التي تتدلى بخبرة المخطط، ومعرفته الأفضل في مواجهة ليس فقط أفراد المجتمع، ولكن أيضا المتخصصين الآخرين المشاركون في عملية التنمية المجتمعية، من مهندسين واجتماعيين واقتصاديين واداريين. فالمرونة في التعامل والتعلم المتبادل، عنصر وقدرة أساسية للمخطط في اطار عمليات التخطيط والتصميم بالمشاركة.

ويلاحظ وجود مقاومة مستمرة ضد المشاركة الشعبية في عملية التخطيط سواء من جانب المخططين، أو أفراد المجتمع المحلي على اختلاف الأسباب. وبالنسبة للمخطط هناك تخوف من فقد السيطرة على عملية التخطيط، وانتقالها لأصحاب المهارات والتدريب الفنى الأقل. أما أفراد المجتمع فيعزفون عن المشاركة بسبب الخبرات والتجارب السابقة التي أهملت وقللت من شأن مساهماتهم وآرائهم. ولذا تمثل الندية بين نحن وهم التي يؤمن بها المتخصصون وأفراد المجتمع، عائقا أساسيا أمام تفعيل عملية التخطيط بالمشاركة. وبالتالي تندم مشاركة المجتمع في عملية التنمية مما ينتج عنه حلولا قاصرة تثير غضب واحتجاج المجتمع. فعملية التخطيط بالمشاركة الحقيقة تتطلب التزام جاد من الخبراء الفنيين وخبراء المجتمع فى بذل الوقت والجهد والموارد.^{٥١}

وقد يعرض الطلبة في الجامعات على العمل مع المجتمع المحلي، بأنه يحد من ويجور على أفكارهم، ولكن يجب على الأساتذة توضيح أن العمل مع المجتمع المحلي لتحقيق أولوياته، يتطلب حلولا تصميمية ابتكارية، وليس استبعادها.

٤-٥-٣. ادماج المعارف الاجتماعية للتعامل مع المجموعات متعددة

الثقافات

ان التحدى الذي يواجهه المخطط هو استبدال أيديولوجية الماضي القريب بأخلاقيات تهتم بالبيئة وتضم الاستدامة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتوفير اسكان في متناول الامكانيات. وبينادي بورايادي Burayidi بوجوب تقديم كليات التخطيط تدريبا على الحساسية الثقافية لطلابها في صورة ملاحظات للمشارك في مجموعات ذات ثقافات مغایرة. وذلك من أجل بناء مخططين قادرين على العمل بصورة أكثر فاعلية مع المجتمعات متعددة الثقافات.^{٥٢} وترى ساندركوك Sandercock أن هذا التدريب برغم أهميته، الا أنه غير كافي،

ويجب اضافة التدريب على كيفية التواصل بين الثقافات والفهم والاستعداد للعمل مع المشاعر الدافعة لتضارب هذه الثقافات.^{٥٣}

كما يجب اضافة التعليم الشعبي لمناهج التخطيط، كوسيلة لتسهيل التغيير الاجتماعي الأشمل. ويعتبر بارندت Barndt التعليم الشعبي هو الذي يخدم اهتمامات المجموعات المهمشة المقهورة، واسراراً لهم في تحليل حالتهم، حتى يتمكنوا من تنظيم أنفسهم للعمل الجماعي للتغيير الهياكل التي تغدر بهم. وبذلك تتميز العملية بالمشاركة والابتكار والتمكين.^{٤٤}

أما سايمون Simon فيوضح أن الممارسة تستدعي من المعلم فهم الرؤى الاجتماعية التي تدعمها ممارساته، بجانب أساليبه في التدريس. حيث تمثل الممارسة التعليمية علاقة قوى تشارك في تمكين الدارسين، وتحديد ما يدرك على أنه معارف صحيحة.^{٤٥} ولذا على المعلمين فهم وشرح الأوضاع الراهنة، ولكن في نفس الوقت، امتلاك القراءة على غرس قدرة استشراف أشكال العالم لم يحدث بعد في طلابهم.

ومن ثم يتضح أن عمل المخطط مع المجتمع في المناطق المختلفة يفرض عليه الالام ببعض المعارف المتعلقة بتكون المجتمعات والشبكات التي تربط أفراد المجتمع، وأنواع المختلفة لمنظمات المجتمع. كذلك تعلمه لأساسيات الوساطة بين المجموعات المختلفة، غير المتاجنة، وإدارة الحوار بينها للوصول إلى حلول ترضي معظم المجموعات المشاركة. هذا بالإضافة إلى الإطلاع على الخبرات السابقة للوقوف على أساليب التعامل مع شركاء متعددين مختلفي الأولويات والرؤى والأهداف، وكيفية دعوتهم وتحفيزهم، بل وبناء قدراتهم لتحقيق تنمية فعالة مستدامة.^{٤٦}

٤-٤-٤ التعليم عملية مستمرة

ان المدرسين في اتباعهم للأساليب المعاصرة تجاهلوا الحياة اليومية لطلبائهم، واحتلafهم عن بعض، مثلما تجاهل المخططون المواقف والأحوال الحقيقة لحياة علائهم. وفي ذلك يؤكّد فريير Friere على أهمية أن يتحول الناس إلى معرفة أنهم غير كاملين، وادرأك عدم اكتمالهم. الأمر الذي يعتبر أساس رؤية التعليم كتعبير أو مرآة للبشرية. فصمة عدم الاكتمال للإنسان، وطبيعة الواقع التحولي تتطلب أن تصبح العملية التعليمية نشاطاً مستمراً.^{٤٧}

ولذا من أجل تطوير هيكل مؤسسية تسمح للمجتمعات المحلية بالمشاركة الحقيقة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، يجب أن تكون البداية بتحدى مدرسي وطلبة التخطيط لمنطق علاقات السوق، وكذلك مقاومة اغراء افتراض امتلاك معرفة وعلم الخبر بالنسبة للمجتمعات متعددة الثقافات. كما يجب أن يتعلموا تقبل حقيقة عدم قدرتهم على معرفة، أو التنبؤ بمخرجات عملية التخطيط مقدماً. وذلك لعدم معرفة ما يقدّره وبهتم به مجتمع معين، أو ما يقبل التنازل عنه من أجل الآخرين لتحقيق الاحتياجات المشتركة. ومن ثم يجب أن يتم تدريس المهارات الأساسية الضرورية لتشجيع إعادة التوزيع العادلة لطلبة التخطيط، وفي نفس الوقت تشجيعهم على الاستعداد والافتتاح لعدم المعرفة، وعدم السيطرة، وعدم كونهم الخبراء، بل اكتشاف الطريق بالسير فيه مع الآخرين.^{٤٨}

ويعمل برنامج ادارة التحولات الاجتماعية MOST (Management of Social Transformations Programme) فى اليونسكو على تطوير مداخل متعددة الثقافة والمجال، لتعليم المعماريين ومخططى المدن والأراضى، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية عمرانية. كذلك يعمل برنامج Chairs الخاص بالاستدامة العمرانية والحكم العمرانى، على زيادة المعرفة الخاصة بالاستجابات الفنية للمشكلات المرتبطة بالخطيط العمرانى والعمارة والبيئة المبنية، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة، والجامعات، والمؤسسات الخاصة. هذا بالإضافة الى تحسين الحوار المؤسسى بين المهنيين المتخصصين فى المدن City Professionals، والمنظمات غير الحكومية، والمراکز البحثية بالجامعات، والحركات الاجتماعية، والمنظمات العامة.^٨

ومن الواجبات التى يفرضها الواقع المحيط على المخطط، البحث الدائم عن الأدوات والأساليب الحديثة التى تمكنه من التعامل مع المجتمعات المحلية وتنسيير تمكينها من عملية التنمية. فيبحث عن التجارب الأخرى الشبيهة للتعلم منها واستقاء الدروس وال عبرات. كما عليه أن يطور أدواته ويبتكر الجديد منها، وتطويع معارفه وتحديثها بصفة مستمرة. وذلك من أجل تطوير أدائه فى اطار عملية تنمية المجتمع المحلي فى المجتمعات المختلفة، والاستجابة الفعالة لمتغيرات الحياة.

٤-٥- سمات المخطط المشارك مع الآخرين

ان امتلاك المعرفة والمعلومات المطلوبة لاحادث التغيير المطلوب فى حد ذاتها، أو نشرها فى المجتمع المحلي ليست هى الأهم فى خصائص العامل فى المجتمع المحلى. بل قدرته على بناء الثقة بينه وبين أفراد المجتمع والمجموعات المشاركة، والعمل على تحقيق التغيير المطلوب بأقصى فاعلية ويسر ممكن.

لذا فالرغم من أهمية المعرفة التقنية، الا أن أسلوب نشر هذه المعرفة، والتأثير المرغوب تعتبر مساوية، ان لم تكن أكثر أهمية. قدرة العامل على تحريك المجموعات، واستعداده لبدء العلاقات الانسانية، وحماسه لعمله، وفكرة وتوجهه بالنسبة للمحيطين به، كلها مؤهلات فى غاية الأهمية. هذا بالإضافة الى قدرته على الاحساس بمشكلات الناس، والاستجابة لطلباتهم بأسلوب مناسب، وفي الوقت المناسب، ووعيه بمردود سلوكه مع المحيطين، واستعداده لتغيير ما يتعارض معهم. وكذلك قدرته على اتخاذ القرار فى الوقت السليم، وقياس التغيير الذى تؤثر فيه هذه القرارات.^٩

ومن المهارات الضرورية للمخطط فى عمله مع المجتمع:^{١٠}

١- السمات الشخصية:

أ. الانصات والقيادة: فيجب أن يعرض المخطط خبرته ومعرفته دون كبر. وعليه أن يدافع عن رؤيته، ولكن فى نفس الوقت يمتلك الاستعداد للتخلى عنها، اذا ظهر عدم توافقها مع الأوضاع المحيطة.

ب. صاحب مبادئ ودبلوماسي: فيلتزم بمبادئه ويكون صبوراً وصادقاً. كما يعرف متى يتحدث بقوة، ومتى يتعاون، ومتى يتفاوض، وكيف يحقق حلولاً مرضية للجميع.

ج. اجتماعى ومتقابل: فيستمتع بقضاء الوقت مع عمالئه كنشاط اجتماعى، وللتعرف على ثقافاتهم. كما يظل متقابلًا ومصمما على تحقيق النجاح حتى في ظل أعقد وأصعب المراحل.

٢- مهارات تصميم المجتمع:

أ. العمل الجماعى: القدرة على العمل معا لحل المشكلات بطريقة مبتكرة، وكيفية تيسير التعاون، وتشجيع الاتخاذ الجماعى للقرار. فهو يرأس الاجتماعات، وويفاوض بين الاهتمامات المتعارضة، ويستخدم تقنيات عديدة مثل الاستبيانات، وورش العمل، ولعبة تبادل الأدوار وغيرها.

ب. تنظيم المجتمع: يجب أن يستطيع تنظيم مجموعات من الأفراد كبداية لعملية التمكين من خلال تنظيم الاجتماعات، واقناع الأفراد بحضور ورش العمل، والحصول على دعم المجتمع للقرارات. كذلك امتلاكه لمعرفة ودراسة بالهيكل السياسي للمجتمع الأرحب.

ج. التصميم: هو يشابه عمل الممارس العام حيث يلازم المجتمع من مرحلة التخطيط والاعداد الى التنفيذ والمتابعة في ظل موارد محدودة. لذا يجب أن يمتلك القدرة على الاستخدام المبتكر للأرصدة البشرية والبيئية المتاحة، وتخيل احتمالات وبدائل عديدة، لتوافق المخرجات مع عملية تنمية المجتمع.

د. التواصل: فيستطيع ترجمة قضايا التصميم بأسلوب يفهمه رجل الشارع، واستخدام وسائل للتعبير بأسلوب واضح ومختصر مثل الرسومات والشرايح والأفلام والنماذج.

وعند عمل المخطط مع المجموعات المختلفة عليه مراعاة بعض الملاحظات مثل^{٧١}:

- ان الميسّر الجيد يحاول تطوير روح التعاون بين المجموعات، ولكن ليس من وظيفته التحدث طوال الوقت، بل تشجيع الآخرين على التحدث، وعدم ترك الفرصة لسيطرة ذوى الأصوات العالية. كما يجب على المخطط ألا يقلل من شأن الآراء أو التعليقات التي يعتبرها غير هامة أو مرتبطة بموضوع المناقشة. فأى رأى يساعد فى بلورة واتخاذ القرار الجماعى. والسماح للأفراد بالوصول الى استنتاجاتهم وتحليل الأشياء للوصول الى الخلاصة بأنفسهم.

- التأكد من أن كل فرد مشارك أتيح له الوقت الكافى لادرak الأشياء، والمشاركة بفاعلية وعدم استعجال الأمور.

- من المهارات الصعبة أن يستطيع الميسّر الحفاظ على التوازن بين توجيهه المناقشات، والسماح بحدوث تبادلات مفتوحة وجعل المناقشة مفتوحة، بحيث يستطيع كل فرد تطوير أفكاره الخاصة.

- استخدام وسائل التوضيح البصرية والأدوات المناسبة في ورش العمل، والإشارة اليها دائماً، للاستفادة منها بأقصى قدر ممكن. والبدء بما يعرفه المشاركون، واستخدام الأسئلة لاستثارة ذهن المشاركين للوصول الى حقيقة الأشياء والأسباب الدافعة.

- استخدام الأفراد سريعاً الفهم والادراك في مساعدة بطيئي الادراك للتعبير عن آرائهم، وتلافي شعورهم بالملل والضيق.

• الاهتمام بجميع القطاعات التي يتم مناقشتها، وعدم تجاهل ما لا يدخل في مجال التخصص للمخطط العمراني، مثل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والادارية.

ان أكثر أسلوب فعال للتعلم هو الممارسة، ولكن يمنحك التدريب فرصا اضافية للتقدم. فعرض أحد الخبراء على العامل في مجاله، وكيفية تطبيق أساليب جديدة، وتجربة مختلف الاجراءات للحصول على الفاعلية والكافحة، من أهم نواحي التدريب. كذلك تطوير الاحساس بالمسؤولية، والقدرة على اتخاذ القرار في المواقف المستجدة التي يقابلها في عمله اليومي مع المجتمع، والدينامية التي تتسم بها عملية تنمية المجتمع المحلي.

ويقال أن الأفراد المنطقين يتكيرون مع العالم مثلاً يجدونه. ومن ثم فهم لا يبدون، أو يبادرون إلى التغيير. أما الأفراد غير المنطقين (غريبو الأطوار) يحاولون تغيير العالم ليتناسب معهم. وحيث أن التنمية وتحقيق التوزيع الأكثر تساوياً لميزان القوى في المجتمع ترتبط بالتغيير، لذا يمكن اعتبار من يحاول احداث تنمية حقيقة أشخاص متربدين، هذا بالإضافة إلى كونهم في الأصل مهمشين ومقهورين. وهم لا ينجحون دائمًا، ولكن يدفعهم كونهم متربدين وغير منطقين إلى الاستمرار في المحاولة.^{٦٢}

٤-٦ خلاصة الفصل الرابع

يتناول الفصل اشكالية ادارة عملية التنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية من حيث التنظيم والتنسيق في مشروعات التنمية المجتمعية، أن المخطط هو الأنسب للقيام بهذه المهمة. فتم تحليل التحديات التي يواجهها المخطط في عمله مع الأعداد الكبيرة لأفراد المجتمع في المناطق الالارسية، وكذلك المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، من حيث كيفية تحقيق مستوى مشاركة معقول، والظروف الملائمة الواجب تبنيها، والأساليب التي تسمح بمشاركة فعالة، وكيفية بناء الثقة مع المجموعات المختلفة.

وتمت دراسة الدور التقليدي للمخطط في عمليات التنمية، ودوره في مشروعات التنمية المعاصرة، وتوجهه نحو دور الوساطة بين الجهات المشاركة المختلفة. ثم التركيز على رسم دور جديد وممتد للمخطط في عملية تنمية المجتمع المحلي. من حيث كونه منظماً للمجتمع المحلي في كيانات ذات فاعلية، ومنسقاً بين الجهات المشاركة المتعددة، والمشروعات، والمخططات، ومراحل مشروع تنمية المجتمع المحلي المختلفة.

فتم تحديد آلية لتنظيم المجتمع في جمعيات أهلية فاعلة، والتعامل مع قصور التوزيع الجغرافي لمناطق تأثير الجمعيات الأهلية من خلال:

- ١- عند وجود أكثر من جمعية أهلية تعمل في نفس النطاق تقربياً، يتم تشجيع اندماجها في كيان واحد.
- ٢- عند وجود شريط يخلو من أي تنظيم أهلي، يتم العمل على تقوية الجمعيات الأهلية القرية وتعظيم قدراتها لتتمكن من توسيع نطاق تأثيرها ونفوذها، ليشمل المناطق المحرومة.
- ٣- عند وجود مساحة خالية من أي تنظيم مجتمعي، يعمل المخطط على إنشاء جمعيات أهلية جديدة من خلال:

أ. الاستعانة بالجمعيات الأهلية المجاورة، أو المنظمات غير الحكومية المتخصصة والأخصائيين الاجتماعيين في دعوة الأفراد لانشاء جمعية أهلية.

ب. البدء بتنفيذ مشروع استرشادي عمراني قصير المدى طبقاً للأسلوب التقليدي، بالاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية واستطلاعات الرأي السريعة، ومحاولة تحفيز الأفراد على المشاركة. ثم استخدام هذا النموذج لاستشارة الناس للتعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، واستشارة رغبتهم في تحسين بيئتهم، وبث الأمل في امكانية تحقيق ذلك بالعمل الجماعي. الأمر الذي يعمل على تحفيزهم لتنظيم أنفسهم وإنشاء كيانات قانونية تجمعهم، حتى يستطيعوا تكوين قوى ضاغطة قادرة على العمل الجماعي وتحقيق الأهداف.

ج. اقامة ورشة عمل أو اجتماع عام في المناطق الخالية من الكيانات المجتمعية. حيث يتم طرح بعض المشاكل التي حدتها المناطق المجاورة، أو الشبيهة. ومن خلال النقاش المفتوح يمكن الوصول الى أسباب المشاكل واقتراحات بحلوها والمهام المطلوبة والمسؤوليات. ودفع المجتمع الى ادراك أهمية تنظيمه لذاته، وإنشاء كيانات قانونية تكون مسؤولة عن العمل، حتى يتمكن من القيام بتنفيذ الخطط والمقررات الخاصة بمنطقته.

كما تمت دراسة دور المخطط الممتد في بناء قدرات الجهات الحكومية لتفعيل مشاركتها، وتعبئة المصادر، وتطوير أدوات ولغة ملائمة تيسّر مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة. ومن ثم التوجهات التي يجب أن يتبعها، والمعارف التي يجب أن يكتسبها، والتغيير المطلوب في مجال التعليم التخطيطي، حتى يستطيع المخطط القيام بالدور المنوط به. والذي تمثل في:

- ١- تغيير الأسلوب التقليدي في استوديو التخطيط، والوعي بوجود شركاء متعددين.
- ٢- تغيير في التوجهات التي تناولت بخبرة المخطط، ومعرفته الأفضل في مواجهة ليس فقط أفراد المجتمع، ولكن أيضاً المتخصصين الآخرين المشاركون في عملية التنمية المجتمعية، من مهندسين واجتماعيين واقتصاديين واداريين. فالمرونة في التعامل والتعلم المتبادل، عنصر وقدرة أساسية للمخطط في اطار عمليات التخطيط والتصميم بالمشاركة.
- ٣- ادماج المعارف الاجتماعية للتعامل مع المجموعات متعددة الثقافات، والالامام ببعض المعارف المتعلقة بتكوين المجتمعات والشبكات التي تربط أفراد المجتمع، وأنواع المختلفة لمنظمات المجتمع. كذلك تعلمه لأساسيات الوساطة بين المجموعات المختلفة، غير المتاجنة، وإدارة الحوار بينها للوصول إلى حلول ترضي معظم المجموعات المشاركة. هذا بالإضافة إلى الاطلاع على الخبرات السابقة للوقوف على أساليب التعامل مع شركاء متعددين مختلفي الأولويات والرؤى والأهداف، وكيفية دعوتهم وتحفيزهم، بل وبناء قدراتهم لتحقيق تنمية فعالة مستدامة. واضافة التدريب على كيفية التواصل بين الثقافات والفهم والاستعداد للعمل مع المشاعر الدافعة لتضارب هذه الثقافات.
- ٤- عدم التوقف عن التعلم، حيث يفرض الواقع المحيط على المخطط البحث الدائم عن الأدوات والأساليب الحديثة التي تمكنه من التعامل مع المجتمعات المحلية وتيسير تمكينها من عملية التنمية. فيبحث عن التجارب الأخرى الشبيهة للتعلم منها واستقاء الدروس وال عبرات. كما عليه أن يطور أدواته ويبتكر الجديد منها، وتطويع معارفه وتحديثها بصفة مستمرة. وذلك من أجل تطوير أدائه في اطار عملية تنمية المجتمع المحلي في المجتمعات المختلفة، والاستجابة الفعالة لمتغيرات الحياة.
- ٥- دراسة السمات المميزة للمخطط المشارك مع الآخرين، وبالرغم من أهمية المعرفة التقنية، إلا أن أسلوب نشر هذه المعرفة، والتأثير المرغوب تعتبر متساوية، إن لم تكن أكثر أهمية.

هوامش الفصل الرابع:

- Linney; B. (1995) Pictures, People and Power: People-Centered Visual Aids for Development, Macmillan Education Ltd, London, UK.
- Cardenas; R. and Moreno; C. (2004) 'A Critical Reflection on Participative Planning for Regional Development', World Futures, 60: 147–160, 2004, Taylor & Francis, Inc.
- Hester, R. (1975) Planning Neighborhood Space with People, Van Nostrand Reinhold, New York, as cited in Al-Kodmany; K. (1999) 'Combining Digital and Traditional Visualisation Techniques in Community-Based Planning and Design', Digital Creativity 1999, Vol. 10, No. 2, pp. 91–103, Swets & Zeitlinger.
- Al-Kodmany; K. (1999) ibid.
- Kamel; B. (1995) 'The Role of The Architect in Developing A More Sustainable Community: The Architect as An Enabler', Improving The Living Environment for The Urban Poor: Towards Sustainable Development, Cairo International Conference, Preparatory Meeting to HABITAT II, Cairo 18-21 Dec. 1995, The Society for Upgrading The Built Environment and United Nations Center for Human Settlements HABITAT.
- Al-Kodmany; K. (1999) op. cit.
- Sanford, B. (1989) Strategies for Maintaining Professional Competence: A Manual for Professional Associations and Faculties, Scholars' Press, Toronto, Canadian, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) 'The Uncertain City: Making Space(s) for Difference', Canadian Journal of Urban Research., Volume 13, Issue 1, Supplement pages 27-45, Institute of Urban Studies.
- Lefebvre; H. (1991) The Production of Space, Translated by D. Nicholson-Smith, Blackwell, Oxford, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.
- Pestieau; K. and Wallace; M. (2003) 'Challenges and Opportunities for Planning in the Ethno-Culturally Diverse City: A Collection of Papers', Introduction, Planning Theory & Practice, 4 (3): 253-258, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.
- Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.
- Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.
- Simon; R. (1992) Teaching against The Grain: Texts for A Pedagogy of Possibility, OISE Press, Toronto, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.
- Shibley; R.G. (1999) 'New Urbanism in The City: Implications and Applications for Distressed Inner-City Neighborhoods', Panel Presentation, Association for Collegiate Schools of Planning Conference, Chicago, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.
- Sandercock; L. (2003) 'Planning in The Ethno-Culturally Diverse City: A Comment', Planning Theory & Practice 4(3): 319-323, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.
- Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) ibid.

- Allen; B. and Feldman; R.M. (2000) 'Beyond Expert Culture', Journal of Architectural Education, ^{١٦}
 53/3, February2000, pp. 128–129, ACSA Inc.
- Lefebvre; H. (1991) op. cit. ^{١٧}
- Schon, D.A. (1983) *The Reflective Practitioner: How Professional Think in Action*, Basic Books, ^{١٨}
 Inc., Publishers, New York, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) op. cit.
- Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) *ibid.* ^{١٩}
- Schneekloth; L. and Shibey; R. (1995) *Placemaking: The Art and Practice of Building Communities*, ^{٢٠}
 John Wiley and Sons, USA, pp.196-197.
- Linney; B. (1995) op. cit., p. 6. ^{٢١}
- Linney; b. (1995) *ibid.*, p. 186. ^{٢٢}
- Kamel; B. (1995) op. cit. ^{٢٣}
- Schneekloth; L. and Shibey; R. (1995) op. cit., p. 198. ^{٢٤}
- Healy; P. (1992) 'Planning through Debate: The Communicative Turn in Planning Theory', Town ^{٢٥}
 Planning Review 63 (2): 143-162,as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) op. cit.
- Forester; J. (1999) *The Deliberative Practitioner: Encouraging Participatory Planning Processes*, The ^{٢٦}
 MIT Press, Cambridge, MA, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) *ibid.*
- Watson; V. (2003) 'Conflicting Rationalities: Implications for Planning Theory and Ethics', ^{٢٧}
 Planning Theory & Practice 4 (4): 395-407, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) *ibid.*
- Fishler; R. (2000) 'Communicative Planning Theory: A Foucauldian Assessment', Journal of ^{٢٨}
 Planning Education and Research 19 (4): 358-368, and Campbell; H. and Marshall; R. (2002)
- 'Utilitarianism's Bad Breath? A Re-Evaluation of the Public Interest Justification of Planning',
 Planning Theory 1 (2): 163-187, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) *ibid.*
- Campbell; H. and Marshall; R. (1999) 'Ethical Frameworks and Planning Theory', International ^{٢٩}
 Journal of Urban and Regional Research 23(3): 464-478, and Fainstein; S. (2000) 'New Directions in
 Planning Theory', Urban Affairs Review, 35 (4): 451-478, and Harvey; D. (2000) *Spaces of Hope*,
 University of California Press, Berkeley.
- Fishler; R. (2000) op. cit. ^{٣٠}
- Friedmann; J. (1973) *Retracking America*, Doubleday Anchor, New York, and Friedmann; J. (1987) ^{٣١}
Planning in The Public Domain: From Knowledge to Action, Princeton University Press, Princeton,
 N.J, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) op. cit.
- Wright; S. (1989) 'The Design Process and Social Change', Learning Works: Searching for ^{٣٢}
 Organizational Futures, Wright; S. and Morley; D., eds., The ABL Group, Faculty of Environmental
 Studies, York University, Toronto, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) *ibid.*
- Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) *ibid.* ^{٣٣}
- Dovey; K. (2004) 'Art, Community, Environment, Spirit, An Appreciation of Gregory Burgess on ^{٣٤}
 The Occasion of The A. S. Hook Address', Architecture Australia.
- Allen; B. and Feldman; R.M. (2000) op. cit. ^{٣٥}

- Sanoff; H. (1977) *Designing with Community Participation*, Dowdwin, Hutchinson & Ross Inc.,^{٣٦} Pennsylvania, p. 190, as cited in Al-Kodmany; K. (1999) op. cit.^{٣٧}
- Allen; B. and Feldman; R.M. (2000) op. cit.^{٣٨}
- Sevilla; M. (1987) 'The Private NGOs in Institutional Change: Lessons from El-Selvador',^{٣٩} Presented at The World Bank's Meeting: "Lessons from The Past, Directions for The Future", Hot Springs, Virginia.
- Kamel; B. (1995) op. cit.^{٤٠}
- Schneekloth; L. and Shibey; R. (1995) op. cit., pp. 199-203.^{٤١}
- Linney; B. (1995) op. cit.^{٤٢}
- Morsillo; J.E. (2003) 'Social Action with Youth: An Empowering Approach to Wellbeing', The Abstracts of the 38th Conference of the Australian Psychological Society, Australian Journal of Psychology, Supplement 2003, Taylor and Francis Ltd.^{٤٣}
- Al-Kodmany; K. (1999) op. cit.^{٤٤}
- Al-Kodmany; K. (2000) 'GIS in The Urban Landscape: Reconfiguring Neighbourhood Planning and Design Processes', *Landscape Research*, Vol. 25, No. 1, 5–28, 2000, Carfax Publishing Company.^{٤٥}
- Al-Kodmany; K. (1999) op. cit.^{٤٦}
- Earn; S. (1999) 'Community Building Through Design: Design Workshops Bring Stakeholders Together to Find Solutions', WE International.^{٤٧}
- Dubrow; G. and Loukaitou-Sideris; A. (2003) 'The Design of the Public Realm: Introduction', *Journal of Architectural Education*, pp. 3–4, 2003, ACSA, Inc.^{٤٨}
- Dubrow; G. and Loukaitou-Sideris; A. (2003) *ibid.*^{٤٩}
- Forsyth; A., Lu; H. and McGirr; P. (1999) 'Inside the Service Learning Studio in Urban Design', *Landscape Journal*.^{٥٠}
- McDowell; L. (1987) 'Community Design', *The Calgary Herald, Sunday Magazine*, 11 October 19-^{٥١} 25, p.2, as cited in Al-Kodmany; K. (1999) op.cit.^{٥٢}
- Al-Kodmany; K. (1999) *ibid.*^{٥٣}
- Burayidi; M. (2003) 'The Multicultural City as Planners' Enigma', *Planning Theory & Practice* 4^{٥٤} (3): 259-274, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) op. cit.^{٥٥}
- Sandercock; L. (2003) op. cit.^{٥٦}
- Barndt; D. (1989) *Naming the Moment: Political Analysis for Action*, Jesuit Centre for Social Faith and Justice, Toronto, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) op.cit.^{٥٧}
- Simon; R. (1992) op. cit.^{٥٨}
- Freire; P. (1993) *Pedagogy of The Oppressed*, Continuum, New York, as cited in Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) op. cit.^{٥٩}
- Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) *ibid.*^{٥٩}
- www.unesco.org/most/urbweb4.html^{٥٩}
- Ammar; H., et al (1962) *Studies in Community Development in The Arab States*, Arab States Training Centre for Education for Community Development, Sirs-el-layyan, Egypt.^{٦٠}

Kamel; B. (1995) op. cit.^{٧٠}

Linney; B. (1995) op. cit.^{٧١}

Linney; B. (1995) ibid, p. 188.^{٧٢}

الفصل الخامس: عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي

٥-١ أهمية عملية التقييم

٥-٢ قصور عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي

٥-٣ المشاركة في عملية التقييم

٥-٤ خلاصة الفصل الخامس

٥-١ أهمية عملية التقييم

يقصد بعملية التقييم النظر في مدى نجاح أو فشل المشروع، ودراسة الجوانب الكمية والكيفية. وتكون أهمية التقييم في معرفة وقياس مدى تحقق أهداف المشروع، والأسباب المؤدية إلى تحقيق، أو عدم تحقيق هذه الأهداف. وذلك على اختلاف أغراض الجهات التي تقوم بالتقدير، أو التي تطلبها. وهناك أنواع متعددة للتقدير طبقاً للهدف من التقييم، وتقويم اجرائه، والمعلومات المتاحة، والقدرات المتوفرة للقيام بعملية التقييم.

وتيسّر عملية الرصد والتقييم امكانية تصحيح المسار للمشروعات، للتوفيق مع المتغيرات المحيطة، وتوفيق الخطط المعدة للمستجدات والعوامل المختلفة التي يقابلها المشروع على مر مراحله. وذلك في إطار المدخل الذي يهتم بتوفير رؤية مستقبلية لكيفية تخطيط المشروعات، وتحسين أدائها. وكثيراً ما يتحكم إجراء تقييم فعل في مدى استمرار الدعم المادي والمعنوي الذي يتلقاه المشروع من الجهات المختلفة. كما تعمد الجهات المعنية بالمشروع القيام بتقييم له، للتأكيد على أهمية المشروع في المقام الأول، كذلك أهمية عمله واستمراره. وذلك في إطار المدخل الذي يهتم بقياس المشروع لتبرير وجوده، وقيمة الأموال التي يتم صرفها على أنشطته.^١

وبالطبع يؤدي عدم توفر المعلومات اللازمة إلى عدم إعطاء صورة حقيقة عن مدى فعالية أداء عملية التنمية، وبالتالي اتخاذ قرارات عشوائية.^٢ الأمر الذي يؤكد على أن عملية التقييم تمثل جزءاً أساسياً من عملية التنمية، وليس جزءاً اختيارياً هامشياً، أو إجراءاً روتينياً لا يتعدي استيفاء الوجود الشكلي، أو مجرد استجابة لمتطلبات الجهات المانحة الخارجية.

٥-١-١ الحاجة إلى تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي

إن مشروعات تنمية المجتمع المحلي تعتمد على المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المرتبطين بالمجتمع لإحداث التنمية المطلوبة. وفي ظل الاحتياجات المتعددة للمجتمعات المتدهورة في المناطق الالرسمية، والمستوى المتذبذب لكثير من أوجه الحياة بها، والموارد المحدودة المتاحة، تصبح عملية الرصد والتقييم المستمرة لهذه المشروعات ذات أهمية قصوى. حيث لا يمتلك المجتمع المحلي رفاهية إهادار الموارد في مشروعات وإجراءات لا تستجيب لاحتياجات الملحقة لأفراد.

وتواجه عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية تحديات كبيرة تتطلب من المخطط والقائمين عليها استخدام أساليب وأدوات مغايرة للأساليب التقليدية. الأمر الذي يستدعي تقييم فعالية هذه المناهج والأدوات لقياس مدى ملاءمتها للواقع المحلي، وإمكانية نقل الخبرة المكتسبة لمناطق ومجتمعات أخرى. فمدخل المشاركة الذي ترتكز عليه عملية تنمية المجتمع المحلي مازال قيد التجربة، ولم يتم الوصول إلى حلول مثلية للتعامل مع المجتمع المحلي، وتحقيق مشاركة حقيقة لأفراده، بالإضافة إلى جميع أصحاب المصلحة المرتبطين بالمنطقة، والوصول إلى حلول تستجيب لآراء معظم المشاركين، ثم التنفيذ الفعلى لها، وتحقيق تنمية فعلية تمتلك مقومات الاستدامة. الأمر الذي يؤكد على حتمية إجراء تقييم مستمر لعملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية.

وتنعد الأسباب التي يتم إجراء التقييم من أجلها مثل:^٣

١. التعرف على الإنجازات التي حققها المشروع
٢. قياس مدى التقدم بالنسبة لأهداف البرنامج
٣. تحسين الرصد لإدارة البرنامج بصورة أفضل
٤. تحديد نقاط القوة والضعف لدعيم البرنامج
٥. تحديد مدى فعالية الجهود المبذولة في خلق تغيرات واقعية
٦. دراسة المنافع والتكاليف
٧. جمع المعلومات لتخطيط وإدارة أنشطة البرنامج بصورة أفضل
٨. اتاحة الخبرة للآخرين لعدم تكرار الأخطاء، والاستفادة من الأساليب الناجحة
٩. تحسين الفعالية لإحداث أثر أشمل، وتخطيط متواافق مع آراء أفراد المجتمع.

ومن ثم تختص عملية التقييم بمراجعة أنشطة البرنامج، والموارد البشرية، والمواد المتاحة، والمعلومات، والأرقام والحقائق. وذلك لرصد التقدم والفعالية، وقياس التكلفة والكافأة، وبيان التغيرات المطلوبة، والمساعدة في تخطيط أكثر فعالية مستقبلاً.

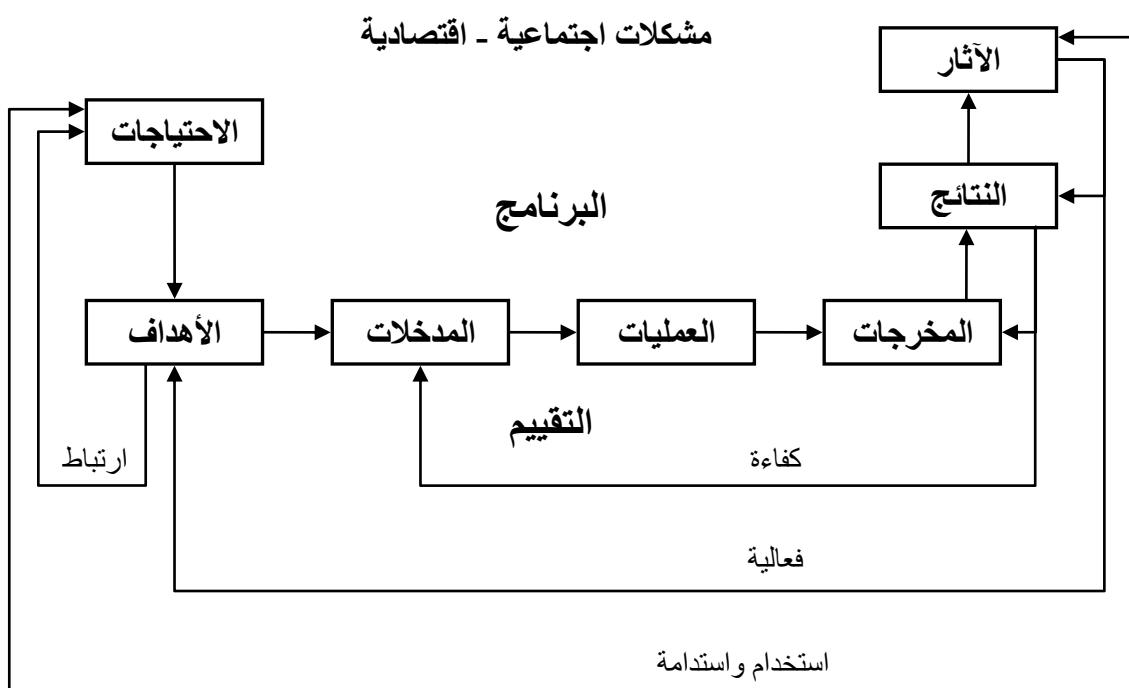
وفي إطار تحديد مدى نجاح أو فشل مشروعات التنمية المجتمعية، والأسباب المختلفة، تقوم عملية التقييم بجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالجوانب الكمية والكيفية. فتركز الجوانب الكمية على مقدار الموارد المتاحة والتكاليف والمخرجات التي أنتجها المشروع، والتي عادة ما يسهل قياسها بأدوات مختلفة. أما الجوانب الكيفية فتركز على العوامل المختلفة المؤثرة في نجاح المشروع مثل: سلوكيات الأفراد، قدراتهم، توجهاتهم، القيم السائدة، المحفزات المختلفة، وكيفية ارتباط الأفراد فيما بينهم وبين المشروع. وعلى الرغم من صعوبة قياس هذه الجوانب، إلا أن أهميتها تكمن في معرفة الأسباب المؤدية إلى نجاح أو فشل المشروعات المختلفة.^٤

١-١-٥ فعالية استخدام الموارد المحدودة

من أهم الدوافع إلى إجراء عملية التقييم في المناطق الالترسمية رؤية مدى الاستفادة من الموارد الموجودة. فالمجتمع في هذه المناطق له احتياجات عديدة، ولكنه يعاني من محدودية الموارد، والقدرة على مواجهة هذه الاحتياجات. وفي تركيز عملية تنمية المجتمع المحلي على مشاركة أفراد المجتمع، تصبح الحاجة إلى تقييم مدى إسهام المجتمع بموارده وقدراته، وقدرة المختصين على التوظيف الأمثل لها في إطار الحلول المقترنة، أمراً أولياً. حيث يؤدي الاعتماد الدائم على مصادر الدعم الخارجية سواء المالية أو العينية بصورة أساسية، إلى عجز المجتمع عن مواصلة التنمية واستدامتها. كما أن عدم مساهمة المجتمع مادياً وعينياً في المشروعات المختلفة، يؤدي إلى عدم شعوره بملكية لها، وبالتالي ضعف محافظته عليها أو صيانتها. وفي ظل محدودية الموارد المتاحة، تصبح عملية توظيفها بشكل فعال أمراً حيوياً. الأمر الذي يدعو إلى قياس هذه العملية وتقييمها للوقوف على الأساليب الوقى للتلبية احتياجات المجتمع في ظل الموارد المتاحة.

توافق أساليب ومدخلات التعامل مع المحيط المحلي

من العقبات التي تواجه عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية عدم ملاءمة مداخل وآليات التعامل مع المشكلات للمحيط المحلي للمجتمع. فكثيراً ما تتبع الجهات العاملة أساليب مستقاة من بيئات مغايرة لخصائص المجتمع محل التنمية. ويظهر ذلك في عدد من أوجه المشروعات مثل الأدوات والتكنولوجيا المستخدمة، أو المعايير القياسية التي لا تتوافق مع القدرات والامكانيات المحلية، والتي قد لا تكون من متطلبات أو أولويات أفراد المجتمع المحلي. الأمر الذي يستدعي تقييم أداء عملية التنمية من هذه الناحية للتعرف على مدى ارتباط أنشطتها المختلفة بالبيئة المحلية للمجتمع. وفي هذا الإطار، تصبح معرفة أوجه النظر المتعددة لأصحاب المصلحة عاملًا أساسياً لتحديد مدى التوافق والملاءمة للأساليب والمناهج والمعايير المتبعة مع المحيط المحلي، ومدى ارتباطها بمعايير نجاح أو فشل عملية التنمية بالنسبة للمجتمع المحلي. ويوضح شكل (١-٥) أهم الجوانب الرئيسية في عملية التقييم من حيث ارتباط الاحتياجات بالأهداف وانعكاسها على العمليات التي تجرى على المدخلات لانتاج المخرجات وبالتالي تحقيق النتائج الآنية المطلوبة والأثار بعيدة المدى.



شكل (١-٥) جوانب التقييم الرئيسية، المصدر: Nared; J. and Ravbar; M. (2003)

٤-١-٢- تحديد هدف التقييم واختيار النوع المناسب

إن عملية التقييم تختص بتقدير تصميم المشروع، تنفيذه، نتائجه المباشرة، وآثاره المستقبلية. إلا أنه يوجد عدد من أنواع التقييمات المختلفة التي يمكن إجراؤها طبقاً للأهداف المتعددة من عملية التقييم. فتتعدد أهداف عملية التقييم، حيث تشمل تحديد مدى ارتباط المشروع بأولويات المجتمع، مدى تحقق أهداف المشروع، كفاءة استخدام الموارد، مدى فعالية المشروع، الأثر الذي يحدثه، ومدى استدامته.^٥ ومن ثم يتحكم تحديد الهدف من عملية التقييم في اختيار نوع التقييم الذي يتم إجراؤه. الأمر الذي ينعكس بالضرورة على نوعية البيانات والمعلومات المطلوبة، سواء الكمية أو الكيفية، مصادر المعلومات الأولية والثانوية، توقيت إجراء التقييم، قدرات ونوعية فريق التقييم، التكلفة المتوقعة، والمدة المطلوبة لإجراء التقييم.

وبالإضافة إلى تحديد الغاية من إجراء التقييم والنوع المطلوب، هناك بعض المحاور الأخرى التي

يجب تحديدها قبل البدء في إجراء عملية التقييم مثل:

- ١- المخرج المتوقع من عملية التقييم تحقيقه
- ٢- كيفية استخدام مخرجات التقييم والجهة المناظرة بذلك
- ٣- الجهة المسئولة عن إجراء التقييم
- ٤- كيفية تنفيذ أعمال المتابعة.

ويمكن تصنيف الأنواع المتعددة للتقييم التي تجريها الجهات المختلفة لمشروعات التنمية طبقاً لطبيعة التقييم، أو لتوقيت تنفيذه وارتباطه بالمراحل المختلفة لعملية التنمية.

٤-١-٣- الأنواع المختلفة للتقييم

تتعدد أنواع التقييم التي تجريها الجهات المختلفة لمشروعات التنمية منها:

- ١- التقييم الشامل Comprehensive: الذي يشمل البيئة المحيطة ببرنامج التنمية، العمليات التي تستهدف تلبية أهداف المشروع، والمخرجات الفعلية للمشروع.^٦
- ٢- التقييم التكويني البنائي Formative أو المرتبط بالمستعمل: جزء مستمر من برنامج التنمية يستخدم لتقدير المعلومات اللازمة لتسهيل التغييرات التي يوجهها المستعملون.^٧
- ٣- تقييم الاجراءات أو المرتبط باتخاذ القرار Process: يركز على توثيق كافة أعمال البرنامج، وإظهار مواضع القرارات المفتاحية ومعالم التنفيذ، والتي تيسّر توليد نماذج قابلة للتكرار في نطاقات مشابهة.^٨ ويعتمد التقييم على الأساليب الكيفية ودراسات الحالة.
- ٤- التقييم النهائي/ التجميلي Summative مرتبط بالهدف: الذي يركز على مخرجات المشروع في مقابل الأهداف المصادقة، والتي قد تمتد إلى الآثار المستقبلية.
- ٥- تقييم متعدد/ تعددي Pluralistic: حيث يتم تجميع الأدلة من مصادر مختلفة متعددة ويستخدم أساليب بحث مختلفة من أجل الوصول إلى خلاصة مرتبطة بنتائج المشروع.
- ٦- تقييم الأثر Impact: هو التحديد المنهجي للآثار - سواء كانت ايجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة- على كل من الأسر المعيشية، والمؤسسات، والبيئة الناجمة عن نشاط تنموي محدد

ك برنامج أو مشروع. ويترافق بين مسوحات لعينات كبيرة تجرى في إطارها مقارنة المتأثرين بالمشروع مع مجموعة ضبط قبل وبعد ولربما عند نقاط أثناء تنفيذ برنامج الاجراءات التدخلية المعنى، وتقييمات صغيرة النطاق وسريعة، وتقييمات مسبقة تشاركية. والتي يتم في إطارها الحصول على تقديرات للأثر من خلال الجمع بين: مقابلات المجموعات، دراسات الحال، آراء الأشخاص الذين يقدمون معلومات أساسية، والمعلومات المتاحة من مصادر ثانوية.^{١٠} ويركز تقييم الأثر على دراسة أثر التدخلات على نتائج الرفاهة النهائية، بدلاً من مخرجات المشروع، أو تقييم العمليات والإجراءات، كذلك محاولة بناء الوضع المغاير للواقع؛ أي الفرق الذي أحدهه المشروع في أداء المؤشرات المختلفة.^{١١}

٧- **تقييم متعدد المواقع Multi-Site:** بدلاً من دراسة تدخل واحد، قد يكون أحياناً من المفيد دراسة تدخلات تم تنفيذها في موقع متعدد. وقد يكون هذا التدخل قد تم تنفيذه بنفس الطريقة في كل الموقع، أو بطريقة محدودة الاختلاف. ويوفر التقييم معلومات عن الخبرة الكلية للتدخل، بالإضافة إلى الفهم المعمق للاختلافات والتباينات، ومدى تأثير هذه التباينات على نواتج التدخل. وتعتبر مشاركة أصحاب المصلحة أمراً هاماً لمساعدة المقيم على الفهم الأفضل للوضع المحلي.^{١٢}

٨- **تقييم الحزم / المجتمع Cluster:** يشابه تقييم متعدد المواقع في تركيزه على التدخلات التي تشتراك في الهدف، الاستراتيجية والمجتمع المستهدف. ولكن هذا التقييم لا يهتم بنجاح أو فشل التدخلات المنفردة، بل يهدف إلى معرفة ما إذا حدث على مستوى التجمعات وتأكيد الدروس المستفادة. فتقدّم المعلومات في صورة حزم بحيث لا يتم تحديد مشروع معين. وهذا التقييم لا يهتم بالتعريم أو التكرار، بل يرى التباين ايجابياً بسبب تكيف كل مشروع مع محبيه الخاص.^{١٣}

٩- **تقييم بالتركيب (تجميمي) Evaluation Synthesis:** مدخل مفيد عند وجود تقييمات متعددة عن تدخل معين تم إجراؤها. ويivid في دراسة تدخلات مماثلة تعامل مع قضايا و مجالات مشابهة، وعند محاولة تحديد الفعالية الكلية للتدخل معين. فيتم إيجاد كل الدراسات ذات الصلة، ثم وضع معايير لتحديد جودة الدراسات لأخذ الدراسات الجيدة فقط، ثم تجميع النتائج. ويتميز التقييم باعتماده على المعلومات المتاحة، وخلفه لقاعدة أكبر للوصول إلى تقدير أثر التدخل، والذي يتتيح إمكانية إصدار التعليقات العامة بخصوص أثر التدخل.^{١٤}

١٠- **تقييم للتمكين Empowerment:** يستخدم مفاهيم التقييم وتقييماته ومخرجاته لتيسير التطوير واتخاذ القرار الذاتي، فهو يركز على أن ينفرد أصحاب المصلحة مسؤولية أعمال التقييم بمدّور الوقت. حيث يكتسبون المعرفة والتدريب والخبرة والرؤى الالزمة للجوانب الفنية لإجراء التقييم، مع التقدير المتمامي لفائدة ومعنى المعلومات المولدة. ويصبح دور المقيم هو تقديم الاستشارات والتدريب والتيسير.^{١٥}

١١- **التقييم بالمشاركة Participatory:** يتيح الانخراط النشط في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للذين لهم مصلحة حقيقة في مشروع، أو برنامج، أو استراتيجية محددة. و يؤدي إلى شعور بالملكية والالتزام بنتائج ونوصيات عملية الرصد والتقييم.^{١٦} وبالإضافة إلى اشتراك أصحاب المصلحة

الحقيقة في تحديد أسئلة التقييم ومراجعة التقارير، ينخرطون في جمع المعلومات وتحليلها وكتابة التقارير.

١٢ - تقييم التكلفة والمنفعة وفعالية التكاليف Cost-Benefit and Cost Effectiveness: تقييم ما إذا كان يمكن لنتائج وأثر نشاط ما تبرير تكلفته أو لا. ويقيس تحليل التكاليف والمنافع كلا من المدخلات والمخرجات من حيث القيمة النقدية. أما تحليل فعالية التكاليف فيقوم بتقدير المدخلات من حيث القيمة النقدية، والنتائج من حيث القيمة غير النقدية.^{١٧}

١٣ - التقدير المسبق السريع Rapid Assessment: يستخدم لتلبية طلب الحصول على تقييم سريع ومنخفض التكاليف. وله طرق في جمع وجهات نظر ومعلومات تقديرية من منتفعين من البرامج والمشروعات والسياسات وأصحاب المصلحة الحقيقة، وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات واضعى السياسات من المعلومات. وينتتج لهم نوعى لكل من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، والأوضاع الاجتماعية شديدة التفاعلية، أو ما لدى الناس من قيم ودوافع وردود أفعال. كذلك إتاحة تقسيم للبيانات الكمية التي تم جمعها بطرق أكثر رسمية.^{١٨}

٤ - التقييم اللا رسمي Informal: يقوم المنتفعون في هذا التقييم بتقدير وتقييم احتياجاتهم، ومحدداتهم، وفرصهم، ثم اتخاذ القرارات بالنسبة لأنشطة المشروع. وتقوم مؤسسات ومنظمات المستفيدين بهذا الدور بالتعاون مع وسطاء الذين يقومون بربط هذا التقييم بالتقديرات الرسمية.^{١٩}

٥ - تقييم الأثر البيئي Environmental Impact Assessment: هو أداة لتقليل الآثار الجانبية لأنشطة التنمية المؤثرة بالسلب على البيئة، ولتشجيع التنمية المستدامة. فهو يهدف إلى تحديد الآثار السلبية المحتملة لأعمال التنمية، حتى يمكن تجنبها، أو خفضها، أو على الأقل أخذها في الاعتبار. ثم التأثير في كيفية التعامل معها أثناء تنفيذ المشروعات المختلفة.^{٢٠}

٦ - تقييم الأثر الاجتماعي Social Impact Assessment: هو عملية لضمان وجود القضايا الاجتماعية في تصميم وتحطيط وتنفيذ المشروع.^{٢١} فهو أداة لفهم القضايا والمخاطر الاجتماعية، وتحديد الآثار الاجتماعية على مختلف أصحاب المصلحة الحقيقة. ويستخدم لتحديد ما إذا كان المشروع سيسبب آثارا عكسية، من أجل وضع استراتيجيات لتحويل هذه الآثار المتوقعة، وتيسير فهم الثقافة المحلية للتأكد من عدم تعارض التنمية معها. ويمكن رصد وتقييم استراتيجيات التحويل كجزء من التقييم.^{٢٢}

٥-١-٢-٢- توزيع التقييم على مراحل عملية التنمية

تختلف عمليات التقييم المتبعة في المراحل المختلفة لعملية التنمية مثل:

١ - تقييم ما قبل المشروع وتقدير الاحتياجات:

يهدف إلى التعرف على إمكانيات المنطقة والاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي، وتكون نتيجة التقييم، بالإضافة إلى اعداد الدراسات اللازمة، وضع السياسات المناسبة، وإعداد بدائل التنمية التي

تناسب مع الاحتياجات والامكانيات المتاحة. وييسر مشاركة أفراد المجتمع المحلي في هذه المرحلة تحديد المشاكل وأولويات المشروعات التي يحتاجها المجتمع المحلي.^{٢٣}

٢- التقييم ما قبل المشروع لاختيار بدائل التنمية Ex-Ante. هي عملية تنتج تقييرات الخبراء عن البرامج المخططة، والتوصيات الخاصة بتحسينها. وتهدف بالأساس إلى تحسين جودة البرنامج أو المخطط في مرحلة الإعداد. وتتضمن مرحلة التقييم تحليل SWOT (Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats) والضعف، والفرص، والتهديدات. بالإضافة إلى تقيير مسبق لمدى التطابق بين الاستراتيجية والأهداف المنتقدة، والذي يقدم حلولاً للتعامل مع عقبات تنمية ضخمة، وكذلك تحليل الأثر المتوقع للأنشطة المخططة. ويعتمد المقيم على الخبرة السابقة لتقييم الأنشطة والأهداف، كما تتم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعناية. ومن ثم يركز التقييم على تحديد ما إذا كان البرنامج مناسباً لحل المشكلات، وإذا كان المشروع يمتلك أولويات وأهداف محددة، وذات صلة، وممكنة التحقيق. ويتم دراسة مدى ملاءمة أدوات التنفيذ والرصد، والمشاركة في صياغة معايير اختيار المشروعات، وتحديد مدى امكانية نجاح الأنشطة المخططة. ويمثل هذا التقييم نقطة البداية لباقي عمليات التقييم لبرنامج التنمية.^{٢٤}

٣- تقييم المشروعات الارشادية.

من عمليات التقييم ذات الأهمية القصوى، حيث يؤدي إجراء تقييم شامل وموضوعي للمشروع الارشادي إلى تيسير تنفيذ برنامج التنمية في مراحله التالية التي تشمل نطاقات أوسع. ويجب أن يتعدى التقييم رصد الإجراءات فقط، بل يمتد ليشمل الأوجه المادية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة المجموعات المختلفة المكونة للمجتمع.^{٢٥} فالوقوف على أسباب النجاح والفشل وظهور العوامل والنتائج غير المتوقعة يعطى صورة واضحة عن خطة العمل المطلوبة في المراحل التالية. وبالتالي التوظيف الجيد للموارد، وتجنب أو التعامل مع العقبات التي يمكن أن تظهر.

٤- التقييم المرحلي في منتصف المشروع Mid-Term.

يهدف التقييم المرحلي إلى التأكيد من مدى تقدم عملية التنفيذ، ومدى ملاءمة نظام الرصد. فهو وسيلة لرفع جودة وتوافق البرنامج. ويركز على المستوى العملي حيث تختص مهامه بتحليل نتائج التقييم المبدئي، وتقيير مدى استمرارية صحة تحليل SWOT، وملاءمة أشكال الدعم لتحقيق الأهداف وحل المشكلات، ومدى استمرارية ارتباط وتوافق الاستراتيجيات وأولويات والأهداف، وما تحقق منها في المدة السابقة، ومدى إمكانية تحقيقها بالكامل. كذلك تقيير مدى ملاءمة القيم الكمية للأهداف لنظام الرصد، وتقيير فعالية وكفاءة وجودة التنفيذ ونظام الرصد المخطط.^{٢٦}

٥- تقييم ما بعد المشروع Ex-Post.

يهدف التقييم إلى تقيير البرنامج ككل في ضوء مساهمته في البناء الفراغي والاقتصادي والاجتماعي للمحيط. ويركز على استخدام الموارد وتقيير الفعالية وكفاءة للتدخلات، ومدى تحقق الأهداف الموضوعة. كما يركز على عوامل النجاح أو الفشل، وزمن تحقق النتائج والآثار. ويحاول التقييم

استقاء استنتاجات يمكن تعديمها، ونقلها إلى برامج ومناطق أخرى. كما يهتم التقييم بدراسة المخرجات غير المتوقعة سواء الإيجابية والسلبية، بجانب النتائج التي تم توقعها مسبقا.^{٧٧}

٥-٢- قصور عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي

يعتبر الكثيرون عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي ما تزال قاصرة عن تلبية الاحتياج المتزايد عليها. وذلك خاصة في ظل تعدد المداخل والأساليب والأدوات المستخدمة، وتفرد خصائص كل مجتمع محلي، ومحودية الموارد المتاحة. وعلى الرغم من تعدد محاولات إجراء تقييم موضوعي لهذه المشروعات، إلا أنها تقابل بعدد من العقبات سواء الخاصة بجوانب التنفيذ الفعلى للتقييم، أو بالوصول إلى مخرجات للتقييم تعبر فعلاً عن وضع المشروع، أو الاستفادة الفعلية من هذه المخرجات لتحسين الأداء، وتنظيم المنافع، وتقليل الأخطاء.

٥-١- إجراء شكلي لا ينتج مخرجات ذات ارتباط وفائدة

يعتمد منطق كثير من المشروعات على أن المشروع لا ينفذ إلا كاستجابة لمشكلة ما. فيرى أن عدداً من المدخلات المعينة يؤدي إلى عدد من المخرجات المحددة، ومن ثم يعتبر المشروع بناء اقتصادياً تقنياً. ولذا يتم تقديم الجوانب الاقتصادية والتقنية كعوامل لنجاح المشروع، عن المكونات الاجتماعية الثقافية التي قد لا تتناسب أساساً مع منطق المشروع. ومن ثم ترکز عملية التقييم بصورة زائدة على النتائج، خاصة الكلمية، ولا تعتبر مدى ارتباطها بالمجتمع المحلي، أو إن كان ساهم في تحقيقها من العوامل المرتبطة بالنجاح. الأمر الذي يجعل كثير من مؤشرات الأداء سطحية، أو تقنية جداً، ولا ترتبط بالمجتمع المحيط.^{٧٨} كما يعتبر أن التطبيق المؤثر بين المخطط وتنفيذه هو نجاح المشروع.

ويؤدي ضعف الإمكانيات والقدرات المطلوبة لإجراء عملية التقييم لدى الجهات المسئولة عن مشروع التنمية إلى ضعف مخرجات التقييم، أو غياب التقييم أساساً. إلا أن عدم وجود بيانات أفضل من وجود بيانات مغلوطة أو تحليلات وهمية تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة.^{٧٩}

٥-٢- التقييم استجابة لمتطلبات الجهات المانحة ومؤشراتها

تركز عملية التقييم عادة على المخرجات المعرفة الواضحة والقابلة للقياس، والتي غالباً ما تعرفها الجهات المانحة غير المرتبطة بالمجتمع المحلي. حيث تمثل الموارد المحودة، والوقت الضيق عائقاً أمام الجهات القائمة على المشروع لتنفيذ تقييم شامل، يرتبط بالمجتمع المحلي. كما تضطر إلى الاعتماد على المؤشرات التي تحدها الجهات المانحة الخارجية لتلبية طلباتها، من أجل استمرار الحصول على الدعم المادي.^{٨٠}

٥-٢-٣- من المسئول عن عملية التقييم وأنشطتها

إن اختلاف الجهة المسئولة عن التقييم يتحكم بالضرورة في مخرجات التقييم وعملية التقييم ككل. فلكل جهة مقيمة مقصادها الخاصة، وتوجهاتها التي تضع الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر المشروع طبقاً لها. وبالتالي يكون التقدير النهائي خاضعاً لقيم وأفكار جهة التقييم، وإدراكيها للبيئة، وكيفية ارتباطها بالمحظوظ. وتختلف جهة التقييم من الأهالي، إلى الجهات الحكومية والعاملين بالقطاع العام، أو المستثمرين والقطاع الخاص، أو السياسيين والممثلين المنتخبين، أو المتخصصين والمهنيين مثل المخططين وغيرهم. الأمر الذي ينعكس بالضرورة على رؤية مدى نجاح المشروع، أو فشله.^{٣١}

ويتحكم المقيم في كثير من أوجه عملية التقييم، حيث تقتصر مشاركة الأفراد غالباً على الإدلاء بالبيانات أو جمعها. فلا يشتركون في مرحلة تحليل المعلومات، إلى حد جعلهم في كثير من الأحيان بالغرض وراء جمع هذه البيانات، كما لا يتوقعون رؤية نتائج التحليلات. وفي حالة عرض مخرجات التقييم لا يفهمها أفراد المجتمع بسبب استخدام العبارات والمصطلحات الفنية والطرق المعقدة في العرض.^{٣٢}

إلا أن مشاركة المجتمع في عملية التقييم تزيد من ارتباط أفراده بالمشروع، وحرصهم على نجاحه، وبالتالي شعورهم بملكية التنمية.^{٣٣} ولكن تعدد المشاركين في عملية التقييم يخلق جدلاً حول معايير المصداقية التي يجب أن تسود عند تحديد مخرجات المشروع، وكيف يمكن التقدم عند تعارض الآراء بين المقيم المتخصص وأصحاب المصلحة الحقيقة بالنسبة لتصميم واستراتيجية التقييم. كما تظهر اشكالية تحديد مسؤولية المقيم المتخصص ومتى يجب عليه أن يفرض مقاييسه المهنية الخاصة ببرنامج التقييم.^{٣٤}

وتنعدد صور فريق التقييم، وما إذا كان يقتصر على أفراد من فريق تصميم المشروع أو من الخارج، ومن تكون له القيادة، كذلك مدى وجود أفراد من المجتمع المحلي أو أصحاب المصلحة الحقيقة في فريق التقييم، وما هي اختصاصاتهم وصلاحياته.

ولكن قد يعزف أفراد المجتمع عن المشاركة في عملية التقييم لصعوبة اقتناعهم بأن مشاركتهم لن يترتب عليها ردود فعل معاذية، أو بسبب التقاليد الثقافية المحلية التي تمنعهم من التعبير عن آرائهم بحرية وشفافية. كذلك عزوفهم عن نقد السلطات بصرامة بسبب ثقافة الشك والريبة في مواجهة المقيم الخارجي.^{٣٥}

٥-٢-٤- اعتبار التقييم عملية علمية معقدة باهظة التكاليف

إن الاعتماد على أساليب وتصميمات التقييم الوافدة من الخارج دون البحث عن أساليب تناسب الواقع المحلي، جعل كثير من المشروعات يعزف عن إجراء عملية التقييم. فالإصرار على انتهاج المداخل والأدوات باهظة التكاليف، التي لا تتلاءم مع الموارد المتاحة، دفع كثير من الجهات المسئولة إلى ترك عملية التقييم ككل، بدلاً من البحث عن، أو تطوير أساليب ملائمة لاحتياجات الموارد والقدرات المتاحة. فكثير من أعمال المسوحات الاستقصائية تتطلب مهارات فنية وتحليلية سليمة من أجل وضع تصاميم العينات والاستبيانات وتحليل ومعالجة البيانات. الأمر الذي يزيد من الأعباء التي يتحملها مشروع التنمية. فمن المسوحات الاستقصائية الرسمية تصل تكلفة الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة إلى ١٧٠ دولاراً لكل أسرة.^{٣٦} كما أن بعض

أنواع التقييم تحتاج إلى بيانات قد لا تكون متوفرة، أو تتوقف النتائج المتوقعة إلى حد كبير على الافتراضات المعتادة، مما يزيد من تعقيد عملية التقييم بصورة أكثر مما يجب. وبالتالي هناك حاجة إلى تطوير أدوات وأساليب للتقييم ملائمة لواقع المحلي، وتناسب مع القدرات المتاحة، كما تتوافق مع المجتمع محل التنمية.

كما أن محاولة تطبيق التصاميم المعقّدة، والتي تحتاج إلى كم كبير من البيانات اللازم جمعها في نقاط متعددة، يزيد من تكلفة عملية التقييم. ومن ثم يصبح من الضروري تقليل التكاليف، والزمن المستغرق في عملية التقييم. وقد يكون ذلك عن طريق تبسيط تصميم التقييم، والمفاضلة بين تقليل التكلفة، وتقليل مستوى الدقة، وإمكانية التعويل على التقييم، ومصداقته وتماسكه، وقابلية نتائجه للتعيم، بما يتاسب مع هدف التقييم. كما أن مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة تسهل من تحديد المعلومات الضروري جمعها، مما يقلل التكلفة والזמן بشكل مؤثر. ومن الوسائل الأخرى لتقليل التكلفة: خفض عدد المقابلات، استبدال المقابلات الفردية بجمع البيانات على مستوى المجتمع، خفض تكلفة إجراء المقابلة، تجميع البيانات باستخدام وسائل الكترونية، والاشراك في التكلفة.^{٣٧}

ويؤدي التطبيق غير المرن للأساليب العلمية المعقّدة إلى خنق الإبداع والابتكار. كما يؤدي عدم التحدث المستمر لهذه الأساليب إلى أن تصبح أدوات غير ديناميكية لا تجسد الأوضاع المتغيرة.

٥-٢-٥ التقييم يبدأ منذ بدء فكرة المشروع

إن عدم اعتبار قواعد الرصد والتقييم الأساسية عند صياغة برنامج التنمية يؤدي إلى فصور في تعريف الأهداف واختيار المؤشرات. فوضع أهداف فضفاضة يجعل الحصول على المعلومات الازمة لقياس مدى تحققه أمراً عسيراً. كما أن تعدد الأهداف وتبنيها بين الجهات المشاركة وما لها من أولويات مختلفة، يجعل صياغة أهداف واضحة ومشتركة للمشروع أمراً أساسياً لإمكانية إجراء تقييم واقعى.^{٣٨}

ويعتبر تجاهل عملية التقييم، وتأخيرها حتى نهاية المشروع، إهدار للجهود والموارد التي يمكن توفيرها وتحسين توظيفها عند ملازمة عملية التقييم لمراحل، وأنشطة المشروع. وذلك كآلية لتصحيح المسار، وتعظيم الإيجابيات وسرعة التعامل مع السلبيات لرفع كفاءة المشروع وزيادة فعاليته.

٥-٢-٦ اقتصر عملية التقييم على المخرجات والنتائج المباشرة دون الآثار بعيدة المدى

تقصر عملية التقييم في أحيان كثيرة على قياس النتائج المباشرة، وذلك لصعوبة تحديد لأى مدى ترجع التغيرات المرصودة إلى التدخلات المنفذة أو عوامل أخرى. حيث يصعب تحقيق الوضع المغاير للواقع في ظل البيانات الناقصة، مما يحول دون قياس الآثار بعيدة المدى. كما أن البيانات التي يتم الحصول عليها من قواعد البيانات العامة عادة تكون غير حديثة، حيث تأخذ فترة من الزمن منذ وقت جمعها حتى يتم نشرها. ولذا يصعب استخدامها لتوصيف الوضع الراهن الفعلى. وتركز كثير من عمليات التقييم على المخرجات والنتائج المباشرة ذات القيمة الكمية للاقتناع بموضوعية البيانات الكمية والأهداف الكمية. إلا أن بعض الأهداف يصعب وضع

مقدار كمى لها، وبالتالي يتم تعريفها كيفيا، مما يستدعي أن تنتهي عملية التقييم نهجاً مغايراً، والتحول من القيم الكمية إلى المعايير الكيفية وتحليلها. كما يحتاج تقييم الأثر إلى إجرائه بعد مرور فترة على انتهاء المشروع، حتى يمكن قياس الآثار الفعلية. ويستغرق هذا التقييم وقتاً من الزمن قد يصل إلى سنتين أو أكثر للوصول إلى تقييم صادق للأثر.^{٣٩} كما أن تقييم الآثار المتعددة يتطلب موارداً مالية ووقتاً متاحاً للتمكن من تعطية كافة جوانب المشروع وأثارها. هذا بالإضافة إلى الفائدة المنخفضة لتقييم الأثر، عندما يحتاج صانعو السياسات للمعلومات على جناح السرعة.

٥-٣. المشاركة في عملية التقييم

كانت عملية التقييم حتى وقت قريب، لا يعتقد بأمكانية إجرائها إلا بواسطة خبير التقييم. وما زال هناك مجالات واسعة تستوجب قيام الخبير المختص بعملية التقييم، خاصة في المعامل والمؤسسات والجامعات. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة لعملية رصد وتقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي التي تعتمد على مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية في تصميمها وتنفيذها. الأمر الذي يؤدي إلى غرابة أن تقصر عملية التقييم على الخبير المتخصص.

وعلى الرغم من مشاركة المجتمع في رصد وتقييم مشروعات التنمية المجتمعية المرتبطة بهم، إلا أن دورهم قد اقتصر في أغلب الأحيان على الإمداد بالبيانات، أو جمعها كحد أقصى. وعادة تتلخص أعمال الرصد والتقييم التي يقوم بها القائمون على المشروع في تسجيل الأنشطة، والمشاركة في الاجتماعات الدورية، والمجموعات النقاشية، وورش عمل لتقدير مدى التقدم في أنشطة المشروع، وكتابة التقارير الدورية. أما أعمال التقييم فعادة ما يقوم بها خبير متخصص، أو فريق كامل قد يكون من خارج المشروع وحتى الدولة، أو من أعضاء فريق المشروع بعد الحصول على تدريب خاص.

٥-٤-١. طبيعة فريق التقييم الحالى

تختلف طبيعة فريق التقييم للمشروعات حسب القدرات المحلية، وتوجهات القائمين على المشروع، أو الجهات المانحة. وهناك جدل حول تحديد الجهة الأجر بالقيام بعملية التقييم: فهل يقوم بها خبير من خارج فريق العمل، أم من داخل فريق العمل، أم فريق للتقييم يضم كل منهما؟ وماذا عن مشاركة المجتمع المحلي في عملية التقييم؟ وماذا يمكن أن يقدمه أفراد المجتمع المحلي لعملية التقييم؟ وماذا عن باقي أصحاب المصلحة الحقيقية؟ هل لهم دور في هذه المرحلة؟ وما هو؟ فلكل رأى حجمه الذي تدعمه وكذلك عيوب ومميزات. الأمر الذي يدعو إلى عرض جميع البديل الممكنة، واختيار أنسابها لعملية التنمية ومحيطها المحلي.

٥-١-٣-٥ المقheim الخارجى والداخلى، من صاحب الرؤية الأوضح لعملية تنمية المجتمع المحلي؟

المقheim الخارجى هو الشخص الذى يأتى من خارج المشروع، وقد يكون من خارج الدولة، ويكون ذا خبرة واسعة فى مجال التقييم، وخاصة فى مجال المشروعات المشابهة على مستوى الدولة أو العالم. ومن مميزات قيامه بعملية التقييم أنه:

- ١- يستطيع رؤية المشروع بوجهه نظر جديدة.
- ٢- موضوعى فى نظرته للمشروع بسبب عدم ضلوعه فى أعماله
- ٣- ليس جزءاً من هيكل القوى فى المجتمع
- ٤- لا يحصل على شئ من المشروع، ولكن قد يكتسب مكانة من التقييم
- ٥- مدرب على أساليب وأدوات التقييم، وله خبرة في هذا المجال.
- ٦- ينظر له المشروع على أنه خبير.

أما عيوب الاستعانة بمقheim خارجى فتتمثل في أنه:

- ١- شخص خارجى قد لا يفهم برنامج التنمية، أو الأفراد المشاركين.

٢- قد يتسبب في القلق، حيث لا يعرف القائمون على المشروع أو المشاركون نواياه الفعلية.

أما المقheim الداخلى فهو شخص من داخل البرنامج، أو الذي يعرف البرنامج جيداً. فهو يعرف كيف يعمل البرنامج وأهدافه ومشكلاته، ونقطة قوته، أو ضعفه. ولكن قد يتسبب ذلك في صعوبة تقديم تقرير تقييم غير منحاز. فقد يتاثر بمشاعره وصداقاته، وحتى طموحاته، التي تجعله غير موضوعي في تقييمه للمشروع. الأمر الذي قد يضر بمصداقية وشفافية عملية التقييم. ولذلك تتحصر عيوب قيامه بعملية التقييم في أنه:

- ١- يعرف المشروع جيداً بدرجة زائدة
- ٢- يجد صعوبة في أن يحافظ على الموضوعية
- ٣- يمثل جزءاً من هيكل القوى والسلطة
- ٤- قد تحركه آماله في المكافآت الشخصية
- ٥- قد يكون غير مدرب تدريباً خاصاً للقيام بعملية التقييم.

الآن مميزات تقييمه للمشروع تضم:

- ١- معرفته وفهمه للبرنامج، وقدرته على ترجمة سلوك وتوجهات الأفراد.
- ٢- معرفة القائمين على البرنامج به، ومن ثم لا يمثل أى تهديد أو أرق لهم
- ٣- يزيد من ثقة الأفراد بأنفسهم وقدراتهم.

وهناك عدة احتمالات لتكوين فريق التقييم بالمرجع بين التقييم الخارجى والداخلى:

١- قائد فريق التقييم خبير خارجى، يعاونه مجموعة من القائمين على المشروع. حيث يوفر هذا الاحتمال حياد لعملية التقييم وخبرة عالية في صورة الخبرير الخارجى تجعل التقييم أكثر كفاءة. إلا

أن التعاقد مع مقيم خارجي أعلى تكلفة، كما أنه يفتقد إلى فهم وادراك بعض الجوانب المرتبطة بالمشروع والمحيط المحلي.

٢- قائد فريق التقييم مسؤول من فريق عمل المشروع، يدعمه مجموعة من القائمين على المشروع، بالإضافة إلى استشاري خارجي. حيث يوفر هذا الاحتمال في التكلفة، ويزيد من احتمال ارتباط التقييم بأهداف المشروع. إلا أن الالتزام الزمني الذي تتطلبه عملية التقييم من فريق العمل قد يفوق تكلفة التعاقد مع مقيم خارجي. كما أن اقتصار دور المقيم الخارجي على تقديم استشارات قد لا يكون موفياً لاحتياجات التقييم. هذا بالإضافة إلى اعتبار هذا الاحتمال أقل موضوعية من الاحتمال الأول.

٣- مقيم داخلي يقود فريق التقييم يدعمه مجموعة من القائمين على المشروع. الأمر الذي يقلل التكلفة غالباً، كما يشجع المشاركة الفصوصى لأعضاء فريق العمل بالمشروع في عملية التقييم، وبناء وتنمية قدراتهم. إلا أنهم قد يفتقدون إلى المعرفة والخبرة اللازمة لتصميم وتنفيذ التقييم، مما يقلل من موضوعية مخرجات التقييم ونتائجها.

٤- مقيم خارجي ومقيم داخلي يعملان بصورة متوازية. الأمر الذي يعد الأعلى تكلفة، وقد يؤدي إلى تداخل وارتباك الأدوار، وتكرار الجهد إذا لم تتم إدارة التقييم بدقة. إلا أن هذا البديل يجمع بين مزايا التقييم الخارجي والداخلي ويسمح بإجراء تقييم أكثر جدية وقوة بسبب المراجعات العكسية. وكل اختيار عيوبه ومميزاته التي يأخذها مدير المشروع في الاعتبار عند اختيار طبيعة فريق التقييم، تبعاً لأهداف عملية التقييم، ونوع التقييم المطلوب أجرائه، والقدرات المالية، والفنية المتاحة. أما بالنسبة لأفراد المجتمع المحلي، فكثيراً ما يشعرون بعد قدرتهم على إجراء أي تقييم بسبب جهلهم، أو مستوى تعليمهم المحدود. الأمر الذي يستدعي التأكيد على قدرتهم على المشاركة الفعالة في عملية التقييم، وأمتلاكهم لمعارف وخبرات ضرورية وحيوية، لإجراء عملية تقييم صادقة عن المشروع بصورة شاملة.

٥-٣-٢- درجات المشاركة في التقييم

إن اشتراك أفراد المجتمع في عملية التقييم باجابتهم على الاستبيانات المعدة سابقاً لا تعد مشاركة حقيقة منهم في عملية التقييم. فهذا يمثل مجرد تعاون منهم وليس مشاركة إيجابية، حيث لا يوجد لهم أي دور في اتخاذ قرار القيام بهذا المسح، أو حتى الأسئلة التي يتم سؤالها في الاستبيان. ويمكن تقسيم درجات المشاركة في عملية التقييم إلى^٤:

١- نموذج مجال البحث والدراسة:

حيث يقوم مسؤول التقييم بتوضيح الغرض من التقييم، ومن ثم يوافق الأفراد على أن يتم عدهم، أو اختبارهم، أو سؤالهم إلى غير ذلك من أعمال المسح. ولكن لا يطلب، ولا يتوقع منهم أكثر من ذلك، إلى الحد الذي يعتبر فيه مسؤول التقييم أى اضافة أخرى من الأفراد ستفسد التقييم. وبالنسبة للنتائج لا يتم اعلام الأفراد محل البحث بها، والذين لا يتوقعون بدورهم، الاطلاع على هذه النتائج.

٢- نموذج رفض مشاركة النتائج:

فيتم توضيح بعض أهداف التقييم للأفراد، ثم يقومون باجابة الاستبيانات، وقد يشتركون بدور بسيط في تحليل المعلومات التي تم جمعها. وقد يشتركون في اجراءات أخرى في اطار عملية التقييم. وفي نهاية التقييم يتلقى الأفراد جزءاً محدداً من النتائج تبعاً لرؤيه مسؤول التقييم.

٣- نموذج احتكار الخبرة:

في هذا النموذج، يشارك الأفراد في اتخاذ قرار القيام بالتقدير، واختيار الأهداف ووسائل التقييم. كما يشاركون في تنفيذ التقييم، وتحليل النتائج، وامداد النتائج للمجتمع الأرحب، وفي تطبيق التغييرات الموصى بها على أرض الواقع. إلا أنه لا يتم بناء نظام للرصد والتقييم في إطار برنامج التنمية لتمكين الأفراد من الاستمرار بمفردهم. فيظل المجتمع معتمداً على الخبراء والدعم الخارجي إذا ما أراد إجراء أي تقييم مستقبلي.

٤- نموذج الشراكة الحقيقة في التنمية:

يشارك الأفراد في هذا النموذج في تحديد متى وكيف يتم التقييم، واختيار الأساليب المستخدمة، وجمع وتحليل المعلومات والحقائق، واعداد التقارير، واتخاذ القرار بكيفية استخدام نتائجهم، وتطبيق توصياتهم. ويتم بناء أساليب جديدة ومطورة للتقييم في برنامج التنمية في حالة عدم وجود أساليب مستخدمة للرصد المنظم، أو عدم ملاءمتها. ومن ثم يكون المشاركون أكثر قدرة على تقدير مدى تقدمهم بانتظام، وقيامهم بتقييم دورى لعملية التنمية.

الآن النموذج الأخير ينطوي على عدة تحديات للوصول إلى مخرجات ذات مصداقية، تعبّر عن التقييم الفعلى للمشروع. فعند تعدد الجهات المشاركة في عملية التقييم، تظهر اشكالية تحديد معايير ومقاييس المصداقية التي يجب أن تسود. وذلك خاصة عندما يختلف فهم المجتمع، وما يكون النتائج السليمة القابلة للقياس، عن المقاييس التي يعتبرها خبير التقييم. مما هو مقارن تحكم الخبير في عملية التقييم للوصول إلى نتائج أكثر افادة وارتباطاً، من نتائج النماذج الأخرى لمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في التقييم؟

كما تصبح مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التقييم أمراً يطلب من الوقت المطلوب لإجراء التقييم، مما يستدعي مراعاة هذا الجانب. هذا بالإضافة إلى أهمية أن يجد المشاركون المختلفون فائدة من الالتزام بمستوى من المسؤولية أعلى مما هو مطلوب في المداخل الأكثر تقليدية، حتى يقومون باستثمار وقتهم وجهودهم في عملية ستعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع.

ومن ثم حدد فيتيرمان Fetterman عدّة خطوات للتعامل مع نموذج التقييم للتمكين، فيتم تحديد أصحاب المصلحة الحقيقة منذ بداية المشروع، وتقدير رؤاهم وفهمهم المرتبط بالتقدير، وكيف يرون أنفسهم كمشاركين في التقييم بالنسبة للأدوار والمسؤوليات، ثم تحديد ماذا سيتم دراسته وتقييمه بشكل تشاركي.^١

ويوضح جرين Greene وسكريفن Scriven اشكالية القوى بين المشاركين من حيث تعارض الرؤى ولائيها يكون السبق.^٢ وبالتالي يجب وضع اجراءات لكيفية تقديم عملية التقييم عند تعارض الآراء بين المشاركين وبين خبير التقييم بالنسبة لتصميم واستراتيجية التقييم. ولكن يسبق ذلك اجراء تقدير لمعرفة وفهم أصحاب المصلحة الحقيقة المشاركون في عملية التقييم، ومن ثم توفير التدريب اللازم لبناء قدراتهم على القيام بالمهام المنوطة بهم. كما

يمكن الاستفادة من تعدد مهارات وخبرات المشاركين في مناقشة المداخل المختلفة للتعامل مع عملية التقييم، في ظل اهتمامهم المشترك بتنمية مجتمعهم.

٥-٣-٣-أهمية الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة

ان المشاركة في عملية التقييم أيا كانت درجة هذه المشاركة تعنى بالضرورة أهمية الرؤية الخاصة بكل فئة مشاركة في تصميم وتنفيذ عملية التقييم. وذلك كاستكمال لعملية تنمية المجتمع المحلي التي ترتكز على مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في كافة المراحل. ويعود الانخراط النشط في عمليات اتخاذ القرار إلى شعور بالملكية والالتزام بنتائج ووصيات عملية الرصد والتقييم.

وقد كانت عمليات التقييم حتى وقت قريب تعتمد كثيراً على الاستبيانات المنظمة، او شبه المنظمة المعدة سلفاً. حيث يقوم أفراد المجتمع بالاجابة عليها، مع امكانية وجود مساحة من المرونة تتيح اضافة ما يريد الشخص التعبير عنه. وحتى عندما يشارك أصحاب المصلحة الحقيقة في تحديد أهداف عملية التنمية، وصياغة المؤشرات اللازم تحقيقها، يتم تقييم المشروعات المختلفة تبعاً لهذه المؤشرات. الأمر الذي يحد من حرية أفراد المجتمع في تحديد مؤشراتهم، ومعاييرهم الخاصة بالنسبة لمدى نجاح أو فشل المشروع، ونظرتهم الخاصة لاسهامات الجهات المشاركة المختلفة للوصول بالمشروع إلى ما وصل إليه، سواء سلباً أو إيجاباً. وقد يرجع ذلك إلى الرغبة في وضع معايير ثابتة على مدار عملية التقييم حتى يمكن تحليل الاستبيانات بصورة علمية وموضوعية. إلا أن النتيجة في كثير من الأحيان، كانت اختلاف مخرجات التقييم من حيث النجاح والفشل، عن الرؤى الحقيقة لأفراد المجتمع وأصحاب المصلحة الحقيقة. كما عجزت هذه المخرجات عن التنبؤ السليم بكيفية أداء برنامج التنمية في المستقبل.

الأمر الذي دعى إلى محاولة ايجاد حل لهذه الاشكالية، من حيث ايجاد أدلة لجمع الآراء المختلفة لأفراد المجتمع، وتحليلها للوصول إلى صورة حقيقة عن وضع برنامج التنمية، من وجهة النظر المحلية. وعلى الرغم من أن هذا المدخل في تقييم عملية التنمية المجتمع يعتمد على ذاتية آراء الأفراد، ويبعد عن الموضوعية التي يلتزم بها المنهج العلمي في التقييم، إلا أن آراء أفراد المجتمع هي التي تعطي العمق الضروري لفهم وادرار عملية التنمية المجتمع المحلي، وما وصل إليه برنامج التنمية في مجتمع عينه من حيث النجاح والفشل، والعوامل المؤدية إلى ذلك، والمعوقات التي تحد من انطلاق البرنامج، أو الاجراءات التي تدفعه للأمام لتعويضها، ونقل الخبرات المكتسبة إلى تجارب ومجتمعات وبرامج أخرى.

ويتمثل مدخل التقييم الذي يعتمد على الآراء الذاتية للأفراد، تحدياً للمتخصصين في مجالات الاحصاء والبرمجة والتقييم، بسبب اعتماده على المقادير الكيفية بدلاً من الكمية. الأمر الذي يشكل صعوبة شديدة لتحويل هذه الآراء إلى مقادير كمية، من أجل التعامل مع البيانات، وتحليلها، والوصول إلى مخرجات ذات معنى، تضم الآراء المتعددة لأصحاب المصلحة الحقيقة المشاركين.

ومن الأساليب التي يتم استخدامها لمعرفة الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة، اجراء المقابلات عبر التوجيهية، وادارة حوار مع مجموعات التركيز، ومقابلة مجموعة من المجتمع المحلي، ومقابلة مع مجيبين على أسئلة رئيسين ومن لديهم معرفة وخبرة ببرنامج التنمية. إلا أن معظمها يتضمن اتباع القائم بإجراء

المقابلات استبياناً جرى اعداده بعناية، أو نشرات توجيهية بشأن اجراء المقابلات تدرج فيها قوائم الموضوعات والأسئلة التي ستدور المقابلات حولها.^٣ الأمر الذي يتحكم بشكل أو باخر في ما يتحدث عنه من تتم معهم هذه المقابلات. وبالتالي توجيه عملية التقييم، ليس بالضرورة في الاتجاه الذي يتوافق مع ما يريد أصحاب المصلحة الحقيقة.

٥-٣-١ التقييم الإلكتروني^٤ e-VAL

نظراً لأهمية آراء ووجهات نظر أصحاب المصلحة الحقيقة بالنسبة لبرنامج التنمية، ظهر اتجاه نحو ايجاد أداة تعبر عن الآراء الذاتية للمشاركيين، وتتوفر العمق المراد لهم الأسلوب الذي يعمل به المشروع. ومن الأدوات التي تم تطويرها لهذا الغرض، أداة التقييم الإلكتروني e-VAL التي طورتها وكالة التعاون الفنى الألمانى GTZ بالتعاون مع شركة استشارية متخصصة ألمانية (next practice)

ترتکز أداة التقييم e-VAL على التخلی عن دعاوى الموضوعية، من أجل البحث في وجهات النظر الذاتية للأفراد ذوى المعرفة الجيدة بمشروع التنمية محل التقييم، سواء من ممثلى المتنفعين، خبراء الجهات الحكومية والهيئات الوسيطة، والعاملين فى فريق المشروع من وكالة التعاون الفنى الألماني، وأى مشاركيين آخرين. وتعتمد على منهجية محددة هي Established Repertory-Grid methodology (Kelly, 1955) فهى لا تستخدم أجوبة محددة سابقاً، بل يسرد كل فرد قصته مع المشروع باستخدام مجموعة من العناصر المشتركة في معظم مشروعات الدعم الفنى، والتى تشمل ٥ مجالات اهتمام هى:

- المفاهيم الفردية للنجاح، ومؤشرات الفشل كاطار مرجعى
- التطور الزمني للمشروع (الوضع الابتدائى، الوضع الحالى والأثار التى تحققت، والأثار المستقبلية المتوقعة)
- الارتباط والاختلاف في مفاهيم النجاح لكل المشاركيين
- اسهامات الجهات المشاركة المختلفة، وتأثيرها على المشروع
- ملائمة المفهوم الأصلى للمشروع وجودته.

وتعتمد هذه الأداة على خبرة ومعرفة وحكم الأفراد ذوى الخبرة العالية، فتكتسب المصداقية من دمج أوجه النظر المختلفة للمشاركيين، حيث يكون كل مشارك معييره لتصنيف المشروع. فبدلاً من الوصول إلى حكم موحد يتم الاعتماد على التصنيفات الذاتية. وباستخدام أساليب احصائية محددة (تحليل المكون الأساسي Principle component analysis) يستطيع برنامج e-VAL تجميع التقييمات الذاتية في تقييم جماعي. ومن ثم تحويل التصنيفات الكيفية إلى نتائج كمية ذات معلومات قيمة ويمكن الاعتماد عليها.

ويتميز برنامج التقييم e-VAL بأن قائمة العناصر التي يتم تقييمها في المشروع، وقائمة القضايا التي يتم تناولها مفتوحة ومرنة. كما يتم تعديلها طبقاً لمقتضيات الأمور، وكيفما تنص الحاجة، كما يتم تحديثها سنوياً لتعكس هوية الشراكة في برامج التنمية.

ومن مميزات برنامج التقييم e-VAL أنه:

- ١- يمكن ادخال البيانات من أى حاسب آلى، ويتم التحليل على خادم مركزى

٢- سهولة نقل وتحويل البيانات بين العميل والخادم server

٣- نتائج التقييم العام لأى مشروع متاحة لجميع العاملين بوكالة التعاون الفنى الألماني.



شكل (٢-٥) يتم اجراء المقابلة باستخدام الكمبيوتر، المصدر: GTZ (2006)

ويتم تسجيل البيانات الكترونيا وتحليلها، مع المحافظة على سرية هوية من تتم معهم المقابلة. فيسمح لهم البرنامج باستخدام تعبيراتهم الخاصة لتقدير مسيرة المشروع حتى وقت اجراء المقابلة، والتنبؤ بالتطورات المستقبلية والنتائج المستدامة. كما يقيم المشارك اسهام أصحاب المصلحة الحقيقة في المشروع، والظروف المحيطة، والمفهوم الأساسي للمشروع. (شكل ٢-٥)

ويحصل القائمين على استخدام برنامج التقييم e-VAL في اجراء المقابلات على تدريب خاص لتأهيلهم للتعامل بفعالية وكفاءة وحيادية، دون توجيه أو تحكم، فيما يعبر عنه المشاركون المختلفون. وحتى يمكن هذا البرنامج في تقييم المشروع، يجب الاستعانة بأربع مقابلات على الأقل في كل مجموعة من المشاركين. فلاستبعاد الآراء الفردية والمنحازة، يتم اجراء المقابلات مع ٢٠-١٢ فرد من أصحاب المصلحة الحقيقة من المنظمات الشريكة والوسطاء، وممثلي المجتمع الاهلى، والهيئات المانحة بواسطة المحاورين المدربين خصيصا.

أثناء المقابلة يتم وضع اجابات الفرد في شكل أزواج من المتضادات: فمثلا في حالة وجود جوانب حرجية يكون العكس ما هو المطلوب للتعامل مع هذه المشكلة، ثم يسأل المحاور كيف ترتبط الاجابة بالمشكلة من حيث وجودها منذ بداية المشروع مثلا، وكيف يتصرف المشاركون المختلفون حيال هذه المشكلة.

وفي المتوسط يكون المشارك من ثمانى الى عشرين تصريحات في كل مقابلة، وعند انتهاء المقابلة، يقوم البرنامج بحساب نموذج ثلاثي الأبعاد للإجابات، والذى يجب أن يعكس ادراك المشارك، ويطلب موافقته عليه قبل انتهاء المقابلة. ثم يقوم المحاور بتصنيف التصريحات طبقا لعناوين معدة سلفا، خطوة هامة لتجميع النتائج. ويقارن برنامج e-VAL حسابيا رؤى المشاركين المختلفين، ويوضح مدى التطابق والتباين داخل المجموعة الواحدة، وبين المجموعات المختلفة بصورة عامة. كما يمكن التعرف على العناوين التي ترتبط بأكبر عدد من المشاركين، واظهار درجة النجاح الحقيقة لمجال معين. وتساعد هذه الأرقام في اكتساب رؤية شاملة ل نقاط القوة والضعف، وجودة الاسهامات، ومدى نجاح المشروع، وتحقيقه للهدف المخطط مثلا براها أصحاب المصلحة الحقيقة، وكذلك الاختلافات الهامة في الرأى. فيتم تقسيم آرائهم إلى أربع عناوين رئيسية: نجاح المشروع، اسهام الجهات المختلفة، اعداد المشروع، والآثار المستقبلية، كذلك تقسم النتائج طبقا لهذه العناوين. وتتوفر قراءة الاجابات الأصلية تحليل أكثر عمقا، يسمح بهم القضايا الايجابية والحرجة.

وبعد الانتهاء مباشرة من المقابلات، يمكن تقديم النتائج إلى المسؤولين، واستخدامها في الحوار مع المؤسسات الشريكة، وفي توجيه المشروع مستقبلاً. كما توفر مقارنة النتائج بنتائج مشروعات مختلفة، كشف وجود عوامل نجاح مشابهة، والتوصيات الموجهة لمشروعات أخرى، التي يمكن أن تستقى منها.



شكل (٣-٥) تم تطبيق برنامج التقييم e-VAL في مناطق مختلفة، المصدر: (GTZ 2006)

ويمكن استخدام هذا البرنامج في تقييم أي برنامج أو مشروع، وقد تم تطبيقه في أكثر من ٤٥٠ مشروع وبرنامج على مستوى العالم منذ عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦. (شكل ٣-٥) في عام ٢٠٠٥ استخدم برنامج التقييم e-VAL في تقييم استراتيجية خفض الفقر في أرمينيا، حيث تم سؤال ممثلي من الحكومة، والهيئات المانحة الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

وقد ساعد البرنامج في تقديم صورة شفافة عن الاختلافات والاتفاقات في تقدير اجراءات استراتيجية

خفض الفقر، وفي توقعات ومخاوف أصحاب المصلحة الحقيقة، الأمر الذي أدى إلى فتح محاور جديدة للنقاش، واستخدام النتائج في تعديل وتوفيق الاستراتيجية. كما أكد المشاركون على أهمية برنامج e-VAL في تحديد السريع لنقط القوة والضعف في استراتيجيات خفض الفقر القومية.

كما استخدم برنامج e-VAL في تقييم برامج التوعمة في الاتحاد الأوروبي. في ديسمبر ٢٠٠٥ ويناير ٢٠٠٦ تم اجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الحقيقة الرئيسيين من الجانب الألماني، وشريك التوعمة في الدول المنتفعه، وجانب الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مكتب الادارة القومية كممثل للمنظمات الممولة. وتم مقارنة المجموعات الثلاث مما سمح بتقييم الآثار المقصودة وغير المقصودة للبرنامج. ثم تم عرض الدروس المستفادة من هذا التقييم للاستفادة منها في تحسين فعالية ونجاح اجراءات التوعمة المستقبلية.

٢-٣-٢-معايير النجاح والرؤى المختلفة

يمثل ايجاد مقاييس موضوعية لنجاح برنامج التنمية اشكالية أساسية في عملية تقييم برامج التنمية، وبخاصة في برامج تنمية المجتمع المحلي التي تعتمد على مشاركة كافة أصحاب المصلحة الحقيقة. الا أن الأفراد المنخرطين في برنامج التنمية يستطيعون تقدير مدى نجاح البرنامج، وكذلك تحديد العوامل الايجابية والعوامل المعيقة والمؤخرة. فيستطيع كل فرد شرح القضايا المرتبطة من وجهة نظره مثل: ماذا تم تحقيقه حتى الآن؟ ماذا يمكن أن يكون أفضل؟ ماذا يجب أن نفعله مختلفاً المرأة القادمة؟ كيف تعاون المشاركون؟ هل تم تحقيق النتائج المقصودة والمخططة؟ هل توجد آثار جانبية لبرنامج التنمية؟ إلى غيرها من القضايا التي يحسن التعبير عنها.

وقد برهن برنامج التقييم e-VAL على هذا المفهوم، وأكد على الأهمية الكبيرة لآراء أصحاب المصلحة الحقيقة في تقييم مشروع التنمية وتقدير أداء الجهات المشاركة المختلفة، والظروف المحيطة، والتطور

المستقبلى المتوقع. كما أكدت التجارب المختلفة على مرونة برنامج التقييم، وامكانية تطبيقه فى مختلف المشروعات والمناطق.



شكل (٤-٥) خبير التقييم يجب أن يستمع بحيادية، خاصة عند اختلاف لغة من تتم مقابلته، المصدر: GTZ (2006)

الى أن هذا برنامج التقييم e-VAL مع تقييم البرامج والمشروعات الكبيرة نسبياً. كما يستلزم المعرفة الجيدة جداً بالمشروع حتى يستطيع الفرد الواحد تكوين ٨ - ١٠ عبارات مختلفة عن المشروع وتصنيف العناصر المختلفة طبقاً لكل عبارة أثناء المقابلة. كما يحصر البرنامج عدد من تتم معهم المقابلة في عدد محدود يتراوح بين ١٢ - ٢٠ فرد. هذا بالإضافة إلى حنمية وجود خبير مدرب تدريبياً خاصاً، ليقوم بإجراء المقابلات، وادخال المعلومات على الحاسوب الآلي بقدر على من الحيادية، خاصة في الحالات التي يتم فيها مقابلة أفراد أميين، أو يجهلون اللغة التي يستخدمها البرنامج، أو يعجزون عن التعامل مع الحاسب الآلي. (شكل ٤-٥)

ومن ثم تظهر الحاجة إلى ايجاد آلية للتعامل مع الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة سواء على مستوى المشروعات المحدودة، أو لإجراء المقابلات مع من يفتقد إلى المعرفة الدقيقة بأنشطة وجوانب المشروع المختلفة ولكنه يتأثر وبؤثر في المشروع. وذلك للتعرف على معايير النجاح والفشل لأنشطة، والمشروعات المختلفة من وجهة نظر الأفراد الأكثر تأثراً بها.

٥-٣-٤ المشاركة في التصميم والتنفيذ

ان مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم لمشروعات تنمية المجتمع المحلي لا يجب أن تقتصر على معرفة الآراء الذاتية لهم حيال الجوانب المختلفة للمشروع محل التقييم. كما يجب أن يتعدى دورهم تحديد هدف التقييم وتحديد مؤشرات الأداء.

فلكل تماشى عملية التقييم مع مفهوم عملية تنمية المجتمع المحلي، يجب أن يشارك كافة أصحاب المصلحة الحقيقة في معظم - ان لم يكن- كل أنشطة التقييم. فيتم اتخاذ قرار اجراء التقييم بأسلوب تشاركي، وتحديد الهدف من التقييم. كما يشارك ممثلى المجموعات المختلفة في تطوير أدوات لجمع البيانات، واجراء المسوحات المختلفة، وتحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى نتائج معبرة عن واقع عملية التنمية، وتتوافق مع وجهات نظر المشاركون. ثم عرض نتائج التقييم على الجهات المختلفة لتعظيم الاستفادة من مخرجات التقييم، وتحسين الأداء، وتوفيق عملية التنمية، واجراءاتها مع الواقع المحلي. هذا بالإضافة إلى أن مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم تزيد من التزامهم باستخدام نتائج التقييم. كذلك تزيد من قدرتهم على مواصلة عمليات التقييم بأنفسهم، مع تزايد استغنائهم عن الدعم الخارجي.

وفي هذا يكون دور خبير التقييم توفير الدعم الفنى المطلوب وتسهيل عمل المجموعات المختلفة أثناء عملية التقييم وتدريبهم، واجراء العمليات الضرورية التى تتطلب خبرة متخصصة، للوصول الى مخرجات لها صفة المصداقية ويمكن الاعتماد والتعويل عليها.

وعلى الرغم من الادرك المتنامي لقيمة التقييم الشاركى، الا أن استخدامه ما زال منحصرا فى اطار المشروعات الكيفية محدودة المقاييس، التى كانت تستهدف تلبية الاحتياجات المحلية بالنسبة لمشكلات وقضايا محددة. فما زال استخدام التقييم بالمشاركة فى المشروعات كبيرة المقاييس محدودا، حيث يبقى الميل الى الاعتماد على أعمال المسوحات المستقلة، وتحليل بيانات المصادر الثانوية.^{٤٦}

ومن ثم هناك حاجة الى ايجاد آلية لتقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلى بمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية. بحيث يتم توزيع المهام على المجموعات المختلفة، بما يتواافق مع قدرات الأفراد، ومتطلبات اجراء تقييم ذاتي مصداقية، وارتباط بالواقع الفعلى لعملية التنمية في المناطق الالارسنية.

٥-٤ خلاصة الفصل الخامس:

تناول الفصل عمليه التقييم من حيث أهميتها، والأسباب الداعية الى اجرائها في مشروعات تنمية المجتمع المحلي. ومن أهم الدوافع إلى إجراء عملية التقييم في المناطق الالارسية رؤية مدى الاستفادة من الموارد الموجودة. كما أن من العقبات التي تواجه عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية عدم ملائمة مداخل وآليات التعامل مع المشكلات للمحيط المحلي للمجتمع. الأمر الذي يستدعي تقييم أداء عملية التنمية من هذه الناحية للتتعرف على مدى ارتباط أنشطتها المختلفة بالبيئة المحلية للمجتمع. وفي هذا الإطار، تصبح معرفة أوجه النظر المتعددة لأصحاب المصلحة عاملًا أساسيًا لتحديد مدى التوافق والملائمة للأساليب والمناهج والمعايير المتتبعة مع المحيط المحلي، ومدى ارتباطها بمعايير نجاح أو فشل عملية التنمية بالنسبة للمجتمع المحلي.

وتتعدد أهداف عملية التقييم، حيث تشمل تحديد مدى ارتباط المشروع بأولويات المجتمع، مدى تحقق أهداف المشروع، كفاءة استخدام الموارد، مدى فعالية المشروع، الأثر الذي يحدثه، ومدى استدامته. ومن ثم يتحكم تحديد الهدف من عملية التقييم في اختيار نوع التقييم الذي يتم إجراؤه. الأمر الذي ينعكس بالضرورة على نوعية البيانات والمعلومات المطلوبة، سواء الكمية أو الكيفية، مصادر المعلومات الأولية والثانوية، توقيت إجراء التقييم، قدرات ونوعية فريق التقييم، التكالفة المتوقعة، والمدة المطلوبة لإجراء التقييم. وقد تم تصنيف أنواع التقييم المختلفة طبقاً لنوع التقييم وارتباطه بالمراحل المختلفة لعملية التنمية.

تمثلت أوجه القصور في عمليات التقييم، في اقتصرارها على تلبية متطلبات الجهات المانحة، واعتبارها عملية علمية مكلفة، ومن ثم التعامل معها على أنها جزء ثانوى، وغير أساسى في عملية التنمية، ومجرد اجراء شكلى لا ينتج مخرجات ذات ارتباط وفائدة. كما أن اختلاف الجهة المسئولة عن عملية التقييم وأنشطته يمثل عاملًا يؤثر بالسلب، خاصة عند تحيز هذه الجهة لأفكارها وأهدافها ومؤشراتها، دون مراعاة للجهات الأخرى ذات الصلة. كذلك يؤثر عدم ادماج عملية التقييم منذ بداية المشروع سلباً على عملية التنمية ككل. ويعتبر اقتصرار عملية التقييم على المخرجات والنتائج المباشرة دون الآثار بعيدة المدى بعداً آخرًا في قصور عمليات التقييم في مشروعات التنمية بالمشاركة.

وتمت دراسة طبيعة المشاركة في عملية التقييم من حيث تشكيل فريق التقييم والاستعانة بمقيم من خارج المشروع أم من داخله، ودرجات المشاركة لأصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم، وندرة استخدام أدوات للتقييم بالمشاركة. وتم التأكيد على أهمية الاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة كعامل حاسم في عملية التقييم، والذي ظهر مؤخرًا لتوفيق عمليات التقييم مع الواقع الفعلى لمشروعات التنمية المجتمعية. وتم استعراض الأدوات المتاحة لإجراء مثل هذه التقييمات، مثل برنامج التقييم الإلكتروني e-VAL. ويوضح الاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة في تحديد معايير النجاح والفشل للمشروعات المختلفة وجود تعدد في رؤى المجموعات المختلفة للمشروع الواحد ومدى نجاحه أو فشله، والتي قد يصل الفرق بينها إلى حد التضاد، ليبقى الأمر الأهم هو اتباع أولويات المجتمع المحلي كعامل أساسى لاحادث تنمية حقيقة.

هوامش الفصل الخامس:

- Cern e-val (2004) A Project Manager's Guide to Evaluation, Leonardo Da Vinci European Training in The U.K., Education and Culture.
- Pearson; M.A. and Theis; S.L. (1991) 'Program Evaluation Application of A Comprehensive Model for A Community-Based Respite Program', Journal of Community Health Nursing, 1991, 8(1), 25-31, Lawrence Erlbaum Associates, Inc.
- Feuerstein; M. (1986) Partners in Evaluation: Evaluating Development and Community Programmes with Participants, Macmillan Publishers Ltd, London, U.K.
- Feuerstein; M. (1986) ibid..
- United Nations Centre for Human Settlements UNCHS (Habitat) (2001) Tools to Support Participatory Urban Decision Making, UNCHS (Habitat), Nairobi, p. 95.
- United Nations Centre for Human Settlements UNCHS (Habitat) (2001) ibid., p.96.
- Pearson; M.A. and Theis; S.L. (1991) op. cit.
- Billings; J.R. (2000) 'Community Development: A Critical Review of Approaches to Evaluation', Journal of Advanced Nursing, 31(2), pp.472-480, Blackwell Science Ltd.
- Casswell; S. ,Dehar; M.A. and Duignan; P. (1993) Formative and Process Evaluation of Health Promotion and Disease Prevention Programs, Evaluation Review, 17,4, and Øvretveit; J. (1998) Evaluation Health Interventions, Open University Press, Buckingham, as cited in Billings; J.R. (2000) ibid..
- ^{١٠} البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠٠٤) الرصد والتقييم: بعض الأدوات والطرق والمناهج، إدارة تقييم العمليات في البنك الدولي-تنمية قدرات التقييم، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، www.worldbank.org
- World Bank Independent Evaluation Group (2006) Impact Evaluation: The Experience Of The Independent Evaluation Group Of The World Bank, World Bank Independent Evaluation Group, Evaluation Capacity Development, Washington, U.S.A.
- The World Bank Group (2001) New Development Evaluation Approaches, Module 3 in International Program for Development Evaluation Training (IPDET), Building Skills to Evaluate Development Interventions, The World Bank Group, Carleton University, IOB/Ministry of Foreign Affairs, Netherlands.
- The World Bank Group (2001) ibid.
- The World Bank Group (2001) ibid.
- Schnoes, C. J. (2000) 'Empowerment Evaluation Applied: Experiences, Analysis, and Recommendations from A Case Study', American Journal of Evaluation, Winter 2000, Vol. 21 Issue 1, p53, 12p.
- ^{١١} البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص ١٦ .
- ^{١٢} البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠٠٤) المرجع السابق، ص ٢٠ .

- ^{١٨} البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠٠٤) المرجع السابق، ص ١٤.
- ^{١٩} Ariyabandu; M.M. (1997) 'Use of Formal and Informal Evaluation in Institutional Strengthening: The Case of A Village Hydro Project in Sri Lanka', *Knowledge and Policy: The International Journal of Knowledge Transfer and Utilization*, Spring/ Summer 1997, Vol. 10, Numbers 1/2, pp. 97-108.
- ^{٢٠} George; C. and Lee; N. (2000) *Environmental Assessment in Developing and Transitional Countries: Principles, Methods and Practice*, Eds., John Wiley and Sons, West Sussex, England.
- ^{٢١} Vanclay; F. (2000) 'Social Impact Assessment', *Environmental Assessment in Developing and Transitional Countries: Principles, Methods and Practice*, George; C. and Lee; N., Eds., John Wiley and Sons, West Sussex, England.
- ^{٢٢} The World Bank Group (2001) op. cit.
- ^{٢٣} رأفت شميس (٢٠٠٠) "منهجية تقييم المناطق العشوائية كمدخل لتحديد سياسات الارتقاء المطلوبة"، الدورة التدريبية: تخطيط وادارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولي، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصرى الهولندي المشترك للتدريب والبحوث فى مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.
- ^{٢٤} Nared; J. and Ravbar; M. (2003) 'Starting Points for The Monitoring and Evaluation of Regional Policy in Slovenia', *Acta Geographica Slovenica*, 43-1, 2003, pp. 53-83.
- ^{٢٥} United Nations Centre for Human Settlements UNCHS (Habitat) (2001) op. cit., p. 94.
- ^{٢٦} Nared; J. and Ravbar; M. (2003) op. cit.
- ^{٢٧} Nared; J. and Ravbar; M. (2003) ibid.
- ^{٢٨} Gohl; E. & GATE (1993) *Participative Impact Monitoring, Guidelines for Case Studies, A Position Paper*, German Appropriate Technology Exchange (GATE), Stuttgart, Germany.
- ^{٢٩} رأفت شميس (٢٠٠٠) مرجع سابق.
- ^{٣٠} Community-Based Monitoring and Evaluation, Workshop 4 (2004) Conference on Community Empowerment for Sustainable Development, MENA Region Conference, Yazd, Iran.
- ^{٣١} Cowling; T. and Steeley; G. (1974) *Sub-Regional Planning Studies: An Evaluation*, Pergamon Press, Oxford.
- ^{٣٢} Feuerstein; M. (1986) op. cit.
- ^{٣٣} Cummings; F.H. (1997) 'Role of Participation in The Evaluation and Implementation of Development Projects', *Knowledge and Policy: The International Journal of Knowledge Transfer and Utilization*, Spring/ Summer 1997, Vol. 10, Number 1/2, pp. 24-33.
- ^{٣٤} Schnoes, C. J. (2000) op. cit.
- ^{٣٥} Vanclay; F. (2000) op. cit.
- ^{٣٦} البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص ١٢.
- ^{٣٧} World Bank Independent Evaluation Group and Thematic Group for Poverty Analysis, Monitoring and Impact Evaluation, Evaluation Capacity Development, PREM Network (2006) *Conducting Quality Impact Evaluations Under Budget, Time and Data Constraints*, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, U.S.A.
- ^{٣٨} Nared; J. and Ravbar; M. (2003) op. cit.

^{٣٩} البنك الدولى للإنشاء والتعمير (٤) ٢٠٠٤ مرجع سابق، ص ٢٣.

^{٤٠} Feuerstein; M. (1986) op. cit.

Fetterman; D. M. (1997) ‘Empowerment Evaluation: A Response to Patton and Scriven’, *Evaluation Practice*, 18, 253-256, as cited in Schnoes, C. J. (2000) op. cit.

Greene; J. C. (1997) ‘Evaluation as Advocacy’, *Evaluation Practice*, 18, 25-35, and Scriven; M. (1997) ‘Empowerment Evaluation Examined’, *Evaluation Practice*, 18, 165-175, as cited in Schnoes, C. J. (2000) ibid.

^{٤١} ^{٤٢} البنك الدولى للإنشاء والتعمير (٤) ٢٠٠٤ مرجع سابق، ص ١٥.

Posse; K. (2006) Approaching The Intangibles e-VAL - Bringing Together Different Perspectives in Evaluation, Proposal to The Len CD Forum, Kohler; J. (2003) How Successful Is Technical Cooperation?, Project Results of GTZ and Its Partners Eighth Cross-section Analysis, ed, GTZ, Eschborn, Germany, GTZ (2006) Twinning e-VALuation: Effect and Value of Five Projects with German Participation, GTZ (2006) The GTZ evaluation system, www.gtz.de/en/, GTZ (2006) Working for Sustainable Results: Evaluation at GTZ, www.gtz.de/en/.

^{٤٣} يمكن اجراء المقابلات باستخدام اللغة المحلية (العربية) عن طريق ترجمة مكونات البرنامج، ولكن يظل ادخال العبارات بحدى اللغات المبنية داخل البرنامج، والتي تتحصر في اللغة الانجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية. كما يمكن اجراء المقابلة بدون استخدام الحاسب الآلى، ولكن يمثل هذا عبئا ضخما على المحاور في ادخال البيانات، واجراء التصنيف لعناصر المشروع على البرنامج فيما بعد. كما لا يتيح ذلك امكانية عرض النموذج ثلاثي الأبعاد الذى يظهر فى نهاية المقابلة، ويعبر عن الترجمة الحسابية لأراء من تتم معه المقابلة.

Dobbs; L. and Moore; C. (2002) Engaging Communities in Area-based Regeneration: The Role of Participatory Evaluation, *Policy Studies*, Vol. 23, No 3/4, 2002, Carfax Publishing, Taylor & Francis Group.

الفصل السادس: التقييم المقترن لمشروعات تنمية المجتمع المحلي

٦-١ مداخل التقييم: نقد ومراجعة

٦-٢ التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة

٦-٣ تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع

٦-٤ خلاصة الفصل السادس

٦-١ مداخل التقييم: نقد ومراجعة

تتعدد مداخل تقييم برامج ومشروعات التنمية طبقاً للهدف من اجرائها بشكل أساسى، وكيفية استخدام مخرجات التقييم. وهناك تنوع في مداخل التقييم، إلا أن أكثر المداخل التي يجري التركيز عليها في الوقت الراهن هو تقييم الأثر ورصده. وعلى الرغم من أهمية معرفة أثر مشروع التنمية على المجتمع المحيط، إلا أنه يصعب اجراء تقييم علمي للأثر في كثير من الأحيان. حيث يتطلب هذا التقييم وجود معلومات عن بداية المشروع لمقارنتها بالوضع التالي للتنفيذ. كما يستلزم فصل أثر مشروع التنمية عن أثر تطور الظروف المحيطة، اتباع أحد التصنيفات الخاصة باختيار عينة عشوائية من المجتمع الواقع تحت تأثير المشروع، وعينة عشوائية مماثلة من مجتمع مشابه لبناء مجموعة ضبط، يمكن مقارنتها بعينة المشروع، لتحديد الأثر الفعلى لبرنامج التنمية. الأمر الذي يتطلب وجود مكثف للخبراء والمتخصصين في تصميم التقييم، واختيار العينة، وانتقاء أدوات جمع البيانات، واجراء المسوحات، وتحليل المعلومات بشكل علمي. مما يعني زيادة التكلفة المطلوبة لإجراء التقييم.

ويتمثل مستوى المنطقة الالارسنية المتدنى تحديداً كبيراً، أمام ظهور أثر لبرنامج التنمية على حياة الأفراد. فالرغم من اتساع برنامج التنمية، وشموله لعدة مجالات وتدخلات، إلا أن ظهور أثر قابل للقياس لهذه التدخلات يتطلب تنفيذ تدخلات عديدة بصورة مكثفة، ومرور فترة من الزمن قبل اجراء التقييم. وقد لا تقل هذه الفترة في كثير من برامج التنمية، عن سنتين بعد انتهاء المشروع. الأمر الذي لا يساعد في اتخاذ القرارات السليمة حيال المجتمع وبرنامج التنمية في المرحلة المباشرة. كذلك قد لا تكون مخرجات التقييم جاهزة في الوقت المناسب قبل التوسيع مثلاً في برنامج التنمية، أو تكراره في مناطق أخرى. ومن ثم تتطلب عملية تقييم مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالارسنية وعيها بطبيعة هذه المناطق، وما يناسبها من أساليب للتقييم، من حيث النواحي التي يتم تقييمها، والجهات المسئولة عن التقييم، وطبيعة فريق التقييم، وأدوات التقييم المستخدمة.

وتتركز مداخل التقييم الحالية في مصر على التقييم ما قبل المشروع لتقييم الوضع الراهن وتحديد الاحتياجات، وتقييم ما بعد المشروع، والذي يركز على متابعة التمويل، وتقييم الدور الذي قام به الاستشاريون. وغالباً ما تتبع عملية التقييم من رغبة الجهة المانحة في إثبات قيمة اسهاماتها في احداث تحسن ملموس في الواقع المحلي. الأمر الذي يستدعي رؤية عملية التقييم من منظور مغاير يعبر عن الوضع الفعلى لعملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية، ويتوافق مع الواقع المحلي لهذه المناطق وما تحتاجه من تدخلات ومشروعات ملائمة.

٦-١-١ نجاح المشروع ومعايير النجاح

تدور عملية التقييم بشكل أساسى حول قياس مدى تحقيق برنامج التنمية للأهداف التي تم تحديدها في بدايتها. فيتم صياغة مؤشرات تعبر عن هذه الأهداف، والتي يتم قياسها لتقييم مدى نجاح أنشطة برنامج التنمية في تحقيق الأهداف المخططة. وبسبب تعدد الجهات المشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي، يصبح تحديد معايير ومؤشرات نجاح برنامج التنمية أمراً عسيراً. ومن ثم تظهر الحاجة إلى إيجاد مدخل للتقييم يعتمد على معايير

النجاح الخاصة بكل أصحاب المصلحة الحقيقة المشاركون، للوصول إلى صورة واقعية عن أداء برنامج التنمية. هذا بالإضافة إلى معرفة العوامل المختلفة المؤثرة في نجاح أو فشل برنامج التنمية، مثل اسهامات الجهات المشاركة المختلفة، وتأثير الظروف المحيطة والأطر التنظيمية التي تم اتباعها، كذلك التبؤ بالتطور المستقبلي المتوقع لبرنامج التنمية محل التقييم.

وبسبب اتساع مجال برنامج التنمية في المناطق الالرسمية، خاصة ذات الحجم الكبير، تظهر الحاجة إلى معرفة مدى نجاح التدخلات والمشروعات المختلفة، ونجاح برنامج التنمية بصورة شاملة. الأمر الذي يستدعي وضع مستويات للتقييم، حيث يعجز الكثير من أصحاب المصلحة الحقيقة عن الالامام الكامل بكافة أنشطة برنامج التنمية، مما قد يؤثر على تقييمهم لبرنامج التنمية سواء بالسلب أو بالإيجاب. كما ييسر إجراء تقييم للتدخلات المختلفة بجانب التقييم الكلى لبرنامج التنمية، سرعة تلافي الأخطاء، و كذلك سرعة نقل الخبرة الإيجابية بين التدخلات في إطار برنامج التنمية. هذا بجانب امكانية اجراء تقييم على مستوى وحدات المجتمع المحلي لدراسة مدى تكامل التدخلات المختلفة وكيفية تأثيرها المتبادل، كذلك مدى توازن توزيع أنشطة برنامج التنمية على المنطقة ككل.

ويوفر تقسيم عملية التقييم على عدة مستويات امكانية تقسيم مهام واجراءات التقييم على المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة الحقيقة، بما يتناسب مع قدراتهم ومعارفهم. وذلك على مدار خطوات اجراء التقييم، منذ تحديد الهدف، واختيار العينة وأدوات جمع البيانات، وجمعها، وحتى تحليلها واعداد مخرجات التقييم الملائمة. ثم يمكن تجميع الأجزاء المتعددة وتكلملها، لتبني صورة واقعية عن وضع برنامج التنمية والرؤى المختلفة ازاء أنشطته، ومشروعاته على مختلف المستويات.

٦-١-٢- فعالية توظيف موارد المجتمع

يتضمن دور المخطط في عملية تنمية المجتمع المحلي تيسير توظيف القدرات والمهارات المتاحة لتحقيق الاحتياجات. فعليه أن يطوع الآليات والأساليب التي تمكن من استخدام القدرات المحلية بشكل أمثل من خلال أنشطة محددة لتحقيق أهداف المشروع. فيقوم بتوفير التدريب اللازم لرفع قدرات الأفراد والمنظمات المشاركة، لتعزيز دورها في عملية التنمية. كما يقوم بتوفير التكنولوجيا الملائمة للمهارات والقدرات والموارد المتاحة، وبما يتواافق مع الاحتياجات المحلية. وكذلك استغلال الموارد الخارجية والدعم الخارجي بصورة مثلى وفي أنشطة تدعم من قدرة المجتمع على مواصلة عملية التنمية دون الاعتماد الكلى على الدعم الخارجي. بل العمل على استقلال المجتمع وتمكين أصحاب المصلحة الحقيقة بتحطيط وتنفيذ برامجهم الخاصة.

وتتعدد الأرصدة التي يمتلكها أفراد المجتمع المحلي فتضم: الأرصدة المالية، الأرصدة العينية، القدرات والمهارات الخاصة بالأفراد، والشبكات الاجتماعية التي تضم أفراد المجتمع وما يملكون من رأس مال اجتماعي، وروح الجماعة. ومن ثم يجب على برنامج التنمية أن يوظف هذه الأرصدة بشكل فعال لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمع. وبالرغم من ذلك، لن يستطيع برنامج التنمية، في معظم الأحيان، البدء بدون دعم خارجي سواء مادي أو فني. ولكن يظل مدى الاعتماد على هذا الدعم الخارجي مؤشرًا لمدى توظيف الأرصدة المحلية لخدمة المجتمع المحلي. ومن ثم يكون التوجّه نحو خفض اعتماد برنامج التنمية في المناطق الالرسمية

على الدعم الخارجي، علامة على مدى احتمالية استمرار أنشطة التنمية بعد انتهاء البرنامج، ومدى امتلاك المجتمع لمقدراته، وقدرتها على المواصلة بمفرده، دون الخضوع لشروط أو متطلبات يُرهن بها حصوله على دعم ما.

وفي هذا الاطار تكون آراء أصحاب المصلحة الحقيقة عن مدى توظيف أرصدة المجتمع في أعمال التنمية هي الأساس في تقييم فعالية الأداء، كامتداد طبيعي لانخراطهم ومشاركتهم في برنامج التنمية، وتأثيرهم بأنشطته. حيث يمتلكون المعرفة الدقيقة بأرصدة المجتمع المتاحة، ويمكنهم الحكم على أساليب استخدامها، وما إذا كان هناك أساليب أكثر توافقاً وفعالية. كما يمكنهم الحكم على مدى ارتباط وفعالية أنشطة التدريب، والتأهيل، وبناء القدرات للأفراد والهيئات المختلفة، وانعكاسها على زيادة فعالية عملية التنمية كل، واستدامتها. ومن ثم يركز البحث على اقتراح اسلوبين لتقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالكترونية، يعتمدان على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع، هما:

١- التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة

والذى يختص بقياس مدى نجاح المشروع، وأوجه النجاح والفشل فيه، ومعايير النجاح والفشل للمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، وقياً لاسهام الجهات المختلفة في المشروع محل التقييم.

٢- تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع

والذى يختص بقياس مدى فعالية توظيف الأرصدة المختلفة التي يمتلكها المجتمع في المشروع، ومدى الاعتماد على الدعم الخارجي من حيث الحجم والنوع.

٦-٢ التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة

تعتمد مشروعات التنمية المجتمعية على مشاركة عدة جهات بالإضافة إلى أفراد المجتمع المحلي منذ بداية مرحلة الاعداد، ثم وضع المخططات وتوزيع المهام، ثم التنفيذ. وفي هذا الاطار تصبح مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم على مدى مراحل المشروع المختلفة قضية أساسية. ولاسيما في تقييم المشروع بعد انتهائه، وقياس أدائه، والعوامل المؤدية إلى وضعه النهائي.

وتتعدد أنواع تقييم ما بعد المشروع لقياس نجاحه، مثل التقييم النهائي، التقييم الشامل، تقييم التكلفة والمنفعة وفعالية التكاليف، وتقييم الأثر. حيث يركز كل تقييم على مجال معين من نتائج المشروع المباشرة، وأثاره بعيدة المدى. كما تتعدد المداخل لإجراء التقييمات، سواء بالاعتماد على مقيم متخصص من خارج المشروع، أو من داخله، وأيضاً وجود مشاركة لأفراد المجتمع من خلال التقييم بالمشاركة، أو التقييم للتمكن. إلا أن صورة المشاركة في هذه التقييمات ترتكز على المشاركة في تحديد أهداف التقييم، وتصميمه، وجمع المعلومات، وتحليلها في بعض الأحيان. ويتم تحديد مؤشرات محددة يقاس بها أداء المشروع أثناء التقييم. كما تتعدد أدوات اجراء التقييمات المختلفة من استبيانات، واجراء مقابلات فردية وجماعية، ومجموعات التركيز، وسؤال أشخاص يقدمون معلومات، واجراء مسوحات مختلفة.

الا أن معظم هذه التقييمات لا يعطي المرونة الكافية للفرد ليعبر عن معاييره الخاصة للنجاح والفشل، ورؤيته الذاتية لأداء الجهات المشاركة المختلفة، ومدى مساحتها في المشروع. غالباً يتم صياغة أسلمة محددة يتم طرحها أثناء المقابلة للوصول إلى اجابات مرتبطة بقضايا محددة سالفا. فيعمد المقيم إلى جمع المعلومات التي يراها ذات فائدة وارتباط. الأمر الذي يؤدي إلى ظهور قصور في عملية التقييم، وعجزها في التعبير الفعلى عن المشروع. فتعجز مخرجات ونتائج التقييم عن نقل صورة متكاملة تعبّر عن الوضع الفعلى للمشروع، وأوجه نظر أصحاب المصلحة الحقيقة حاله.

وترتكز عملية التقييم بصفة غالبة، على الموضوعية في تناول المشروع، والعمل المستمر على تجنب وتلافي الانحياز، سواء في جمع المعلومات أو تحليلها. الأمر الذي يناسب تقييم الجوانب الكمية المحددة، ولكن عند تقييم الجوانب الكيفية تظهر اشكالية تحويل هذه الجوانب إلى مقايير كمية، أو وضع مقياس لها. وقد تعددت المحاولات في هذا المجال، لتحويل الجوانب الكيفية إلى ملائم قياسه بصورة موضوعية، والبحث عن معايير محددة، وتعريفها بصورة واضحة، للمحافظة على الأسلوب العلمي في البحث والتقييم.

الا أنه في اطار مشروعات تنمية المجتمع المحلي تظهر أهمية الآراء الذاتية في رؤية المشروعات المختلفة، واختلاف الخصائص الفردية في المجتمعات المختلفة، بما يؤثر على طريقتهم في تناول القضايا، وما يمثل لهم أولوية، كنتيجة طبيعية لاختلاف الطبيعة البشرية وتفردها. الأمر الذي يؤكد على أهمية الالتفات إلى هذه الرؤى، واعتبارها عند تقييم المشروعات كيما يراها المجتمع. ومن ثم هناك حاجة إلى ايجاد آلية للتقييم تعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة، ولكن مع تجنب التشتيت في جمع المعلومات، ومحاولة وضع اطار

عام من إلى حد كبير بما يسمح بضم الرؤى المختلفة، ولكن في إطار مفاهيم وعناوين رئيسية تصنف هذه الرؤى. وذلك من أجل امكانية تحليل المعلومات والوصول إلى نتيجة مفيدة.

٦-٢-١ هدف التقييم ومستوياته

يهدف التقييم الجماعي من خلال الشبكات إلى التعرف على أوجه نظر أصحاب المصلحة الحقيقة حيال برنامج التنمية المجتمعية. كذلك تحديد معايير النجاح والفشل الخاصة بكل فئة مشاركة، ورأيها في انعكاس إسهامات الجهات المشاركة المختلفة على الوضع الفعلى للمشروع، سواء بالسلب أو الإيجاب. هذا بالإضافة إلى الرؤى المختلفة لتأثير الظروف المحيطة المختلفة، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية على أداء المشروع، والتبع بالأثر المستقبلي المتوقع للمشروع.

ويجب التأكيد على أنه لا يمكن الحكم على أداء مشروع التنمية المجتمعى باستخدام هذا التقييم بمفرده، حيث تمثل الأراء الذاتية للمشاركين عملاً مؤثراً على مخرجات التقييم بما لا يمكن معه الاستعاضة عن التقييمات الموضوعية. بل على العكس من ذلك، يجب رؤية هذا التقييم كمعلم لأنواع التقييم الأخرى، حيث يضيف عمقاً ضرورياً لنتائج التقييمات الأخرى، بما يمكن من القراءة الصحيحة للواقع، وامكانية التحرك المستقبلي على أساس ومعرفة سليمة.

ومن أجل تيسير تنفيذ التقييم المعتمد على الأراء الذاتية المختلفة، يجب تقسيم مرحلة التقييم إلى مستويين: مستوى البرنامج ككل والأنشطة والقرارات المرتبطة به، ومستوى المشروعات المحتواة في برنامج التنمية والتدخلات المختلفة على امتداد المنطقة الدراسية. فعلى مستوى برنامج التنمية، يقل عدد الأفراد الملتحقين بكل أنشطة، وإسهامات الجهات المختلفة بشكل جيد. كما يستغرق البرنامج قدرًا كبيراً من الوقت قبل الوصول إلى المراحل النهائية، واجراء تقييم ما بعد المشروع. وذلك على النقيض من المشروعات المحدودة المقاييس التي يتم إنجازها في وقت أقصر، وتتطلب تقييمها لاستعراض الدروس المستفادة، وتحسين الأداء. كما أن انخراط أفراد المجتمع في أنشطة برنامج التنمية كل، يختلف عن انخراطهم وارتباطهم بالمشروعات الواقعية في قلب حياتهم اليومية، ومرتبطة بمكان محدد.

ويتيح تقسيم عملية التقييم فرصة إيجاد مستويات مختلفة من المهارات والأدوات والمعرفات اللازمة لإجراء التقييم. الأمر الذي ييسر توزيع مسؤوليات وأدوار التقييم على مجموعات مختلفة، تبدأ من خبير التقييم المتخصص، إلى أفراد من المجتمع المحلي يتم تدريبيهم وتأهيلهم للقيام بإجراء التقييم بكفاءة مناسبة.

ويمكن تكامل نتائج التقييم لكل مشروع صغير، أو على مستوى وحدة المجتمع المحلي لبناء صورة عامة عن أداء مكونات برنامج التنمية. ثم تكاملها مع التقييم الذي أجرى على مستوى البرنامج، للوصول إلى رؤية شاملة عن البرنامج طبقاً لأوجه نظر ورؤى أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمنطقة الدراسية.

٦-٢-٢-١- التقييم على مستوى البرنامج

تحتخص عملية التقييم على مستوى برنامج التنمية بدراسة كافة جوانب البرنامج، وأنشطته المختلفة، والجهات المشاركة على مدار عمله، والظروف المحيطة المختلفة. كما يركز التقييم على الوصول الى رؤية تعبّر عن أداء برنامج التنمية، وطبيعة تطوره منذ بداية البرنامج، وصولا الى الوضع الحالى، حتى التنبؤ بالآخر المستقبلي المتوقع.

٦-٢-٢-٢-١- مسئول التقييم

يؤدى تعدد عناصر برنامج التنمية المجتمعية الى كثرة المعلومات التى يتم جمعها، والافادات التى يريد أصحاب المصلحة الحقيقية التعبير عنها. الأمر الذى يؤدى الى تعقيد المهمة المنتظرة من المقيم من جمع للمعلومات، وتحليلها بصورة شاملة، والوصول الى مخرج نهائى يعبر فعليا عن وجهة النظر حيال البرنامج. مما يستلزم وجود خبير للتقييم متخصص يستطيع اجراء المقابلات، وجمع المعلومات، وتحليلها بصورة تيسّر الوصول الى مخرج للتقييم ملائم. كما يستخدم أدوات معقدة تتطلب تدريبا خاصا، للتمكن من استخدامها بفعالية فى ظل الظروف المحيطة.

٦-٢-٢-٢-٢-٢- أدوات التقييم

نظرا لحداثة مفهوم الاعتماد على الأراء الذاتية فى التقييم، يندر وجود أدوات خاصة باجراء هذا التقييم. حيث مثل المقابلات المفتوحة، وشبه الموجه، الأدوات المتاحة للوصول الى أراء الأفراد. وقد ظهر برنامج التقييم الإلكتروني e-VAL الذى طورته وكالة التعاون الفنى الألماني، بالاستعانة بشركة خاصة متخصصة، فقط منذ عام ٢٠٠٣ ليسد فراغا فى هذا المجال.^١ حيث يتميز هذا البرنامج بالمرونة فى ادخال أراء الأفراد الذاتية مثلاً يرغبون فى صياغتها والتعبير عنها.

ويتم اجراء التقييم من خلال مقابلة مع حوالى أربع ممثلين من كل من: فريق التخطيط والتصميم بالبرنامج، الجهات الحكومية المرتبطة، والمستفيدين من المجتمع المحلى. وفي كل مقابلة يتبع المقيم عدد من الخطوات حيث:

- ١- يبدأ المحاور بتعريف نفسه، وتهيأة جو المقابلة بتوضيح الهدف من هذا التقييم، وأهمية رأى كل شخص فى تقييم برنامج التنمية لزيادة فعالية أداء البرنامج، كذلك دور المحاور كخبير فى استخدام البرنامج، ودور من تتم معه المقابلة كخبير فى برنامج التنمية. وذلك للتاكيد على حيادية المقيم والتركيز على ذاتية رأى الشخص.
- ٢- يفتح المحاور نقاش حر لمدة عشر دقائق عن برنامج التنمية.
- ٣- يبدأ المحاور باستخدام الكمبيوتر فى ادخال رأى المحاور معه على برنامج التقييم.
- ٤- يستعرض المحاور العناصر التى سيتم ترتيبها وتصنيفها بالارتباط مع العبارات التى يصيغها المحاور معه طبقاً لرأيه الذاتي. وهى تمثل فى: نجاح المشروع، الفشل، نجاح المشروع من وجهاً نظر الشركاء المختلفين (الجهات الحكومية – المنظمات غير الحكومية وغيرها)، نجاح المشروع

من وجهة نظر المتنفعين، تصميم اعداد المشروع، وضع المشروع عند بدايته، وضع المشروع اليوم، هدف المشروع اليوم، وضع المشروع بعد عام واحد، الأثر المستقبلي، اسهام فريق التخطيط (الجانب الألماني GTZ)، اسهام الشركاء المختلفين، والظروف المحيطة السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي يعمل في اطارها المشروع.

٥- يسأل المحاور ماذا لدى المتحاور معه ليقوله عن احد جوانب برنامج التنمية. ويمكن أن يختار احد الجوانب مثل: بيان ايجابي حالي، مشكلة حالية، تغيير سابق في المشروع، تغير متوقع، تطور ايجابي متوقع، مصاعب متوقعة مستقبلا، مشكلة في اسهام معين، اثر ايجابي متوقع مستقبلا، اثر سلبي متوقع مستقبلا، تقييم الظروف المحيطة، تقييم لمرحلة اعداد المشروع، تعارض في الأهداف بين المشاركين بالمشروع، معيار أساسى لنجاح المشروع، جانب ايجابي لأحد العناصر، جانب سلبي لأحد العناصر، أو فرق بين عنصرين.

٦- يحدد المتحاور معه الصياغة التي تعبر عن رأيه المرتبط بأحد الجوانب السالف ذكرها. ويجب أن يعرف الجانب المضاد لرأيه، وذلك في اطار تحديد البرنامج لقطبي النجاح والفشل الخاصين برأيه الذاتي.

٧- يتم اختيار أحد العناوين المدرجة بالبرنامج التي تعبر بأفضل طريقة عن موضوع أو مجال البيان الذي صاغه المتحاور معه. ولا يؤثر ذلك على الصورة النهائية لأداء المشروع، ولكن يساعد عند تجميع الآراء وتحليلها لمعرفة الموضوعات التي تطرق إليها من تمت مقابلتهم.

٨- يقوم المتحاور بترتيب العناصر المختلفة لبرنامج التنمية طبقاً للقطبين الذين عرفهما للبيان المرتبط بالبرنامج. وذلك من خلال مقياس متعدد المراتب هي: الارتباط الأقوى بأحد القطبين، الارتباط الأقوى بالقطب المضاد، الارتباط المتساوی بالقطبين معًا، الارتباط بمساحة بينهما غير محددة، عدم الارتباط بأى من القطبين، و خانة عند عدم دراية المتحاور معه.

٩- يتم تكرار هذه الخطوات لثمانى بيانات على الأقل، ويفضل عشرة بيانات، قد تصل إلى ١٥ بيان حسبما يمتلك المتحاور معه من آراء.

١٠- يقوم المحاور في نهاية المقابلة بعرض الشكل الثلاثي الأبعاد الذي يقوم برسمه البرنامج تعبيراً عن آراء المتحاور معه. ويشرح المحاور المعاني المختلفة لهذا الشكل بالنسبة لآراء المتحاور معه، وأخذ موافقته بالنسبة لتوافق ما رسمه البرنامج مع رأيه الفعلى.

١١- يتم ارسال المقابلات الى خادم رئيسي يقوم بالعمليات الحسابية الضرورية لتجمیع الآراء للمقابلات المختلفة وتحليلها، ورسم شکل ثلاثي الأبعاد يبيّن هذه الآراء بالنسبة للعناصر المختلفة للمشروع.

ومن ثم يمكن استخلاص رؤية الأفراد للوضع الفعلى لبرنامج التنمية، والمعايير التي تمثل لهم نجاحاً أو فشلاً من وجهة نظرهم الذاتية. كذلك رؤاه عن تطور برنامج التنمية منذ بدايته، ومرحلة اعداده حتى التنبؤ بالأثر المستقبلي المتوقع، واسهامات الجهات المشاركة المختلفة، والظروف المحيطة. ويمكن اجراء هذا التقييم

تواكباً مع التقييم المرحلي لبرنامج التنمية، حيث يتطلب مرور فترة من الزمن كافية للتنفيذ الفعلى لبعض أنشطة البرنامج. هذا بالإضافة إلى اجرائه بعد انتهاء برنامج التنمية، كآلية لتقييم ما بعد المشروع.

٦-٢-٣-التقييم المقترن على مستوى المشروعات أو وحدات التنمية

تحتاج التدخلات والمشروعات المختلفة إلى تقييمها لقياس أدائها، والوقوف على العوامل الدافعة والمعلقة. كما تظهر أهمية اجراء تقييم شامل على مستوى وحدات المجتمع المحلي ذات المقياس الحميم بما تضمه من مشروعات عمرانية، واجتماعية، واقتصادية. وذلك من أجل بناء صورة متكاملة عن أداء برنامج التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

٦-٢-٣-١-فريق التقييم

ينتج المقياس المحدود لعملية التقييم على مستوى المشروع امكانية اسناد مهام التقييم إلى أفراد مدربين من غير المتخصصين في مجال التنمية والتقييم. الأمر الذي يتماشى مع مفهوم المشاركة الذي ترتكز عليه عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسنية، واللامركزية في العمل.

أ. خبير التقييم ميسير لفريق المجتمع المحلي

يقوم خبير التقييم بتيسير عمل فريق التقييم حيث ينحصر دوره في تقديم الدعم الفنى أثناء اجراء التقييم

فيقوم:

١- بتدريب أفراد من المجتمع المحلي على مفهوم التقييم، وهدفه، وأنواع المختلفة لإجراء التقييم للمشروعات المتعددة.

٢- يدرّبهم على استخدام أدوات التقييم الملائمة لهدف التقييم والموارد المتاحة. وفي هذا الاطار يتم تطوير أداة للتقييم بالمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الحقيقية، وتتدريب فريق التقييم على استخدامها.

٣- تدريّبهم على كيفية ادارة حوار فعال مع أصحاب المصلحة الحقيقة أثناء اجراء التقييم. وتأهيل فريق التقييم للتواصل مع اراء وأفكار الآخرين الذاتية، بصورة ايجابية، بما يضمن مصداقية التقييم وشفافيته، وعدم انحيازه.

ب. الاعتماد على الجمعيات وتدريبها

تتركز مهام فريق التقييم المحلي في جمع المعلومات والتعرف على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة، وتحليلها باستخدام الأدوات التي تم تطويرها، واعداد مخرجات التقييم. ويمكن الاعتماد على الجمعيات الأهلية في اختيار فريق التقييم، وانتقاء عناصره الواعدة. ويمكن تحديد الأسباب الداعية إلى ذلك في:

١- الارتكاز على الجمعية الأهلية كنواة للمجتمع المحلي، مما يعوضد من فكرة الاعتماد عليها في اجراء عملية التقييم للمشروعات المختلفة.

- ٢- امتلاك أعضاء الجمعية لقدرا من الوعى يؤهلهم للقيام بدور المقيم، وقدرا من الالتزام من خلال انتمائهم الى هيكل معين يمكن مساءلته.
- ٣- تتمتع أعضاء الجمعية الأهلية بعلاقات جيدة مع أفراد المجتمع المحلي، مما يمكنهم من التعرف على اراء الأفراد الذاتية بشفافية، ودون عزوف أصحاب المصلحة الحقيقة عن التعبير الصادق عن أرائهم خوفا أو هيبة للمقيم الاجنبي.
- ٤- تسهل مهامه فى الوصول الى الفئات المهمشة والمنعزلة مثل السيدات والشباب، والى أكبر عدد من أصحاب المصلحة المرتبطين بالمشروع محل التقييم.
- ٥- يقل الاعتماد على الجمعيات الأهلية من التكاليف المطلوبة للتعاقد مع خبير تقييم ليعمل طوال الوقت.
- ٦- المام الجمعية الأهلية بالمشروعات التي تمت في نطاقها الجغرافي، مما يسهل عملها في معرفة من يتم سؤاله من أصحاب المصلحة الحقيقة.
- ٧- ييسر الاعتماد على أفراد من الجمعية الأهلية للقيام بعملية التقييم، والاستثمار في تدريبهم، تحول عملية التقييم لتصبح جزءا أساسيا من مشروعات التنمية وأنشطتها.
- ٨- تمكين أفراد المجتمع المحلي من أدوات التقييم للقيام بإجراء التقييم بمفردتهم في المستقبل. الأمر الذي يعود على شعورهم بملكية لها، وارتباط مخرجات التقييم بالواقع والمجتمع المحلي.
- ٩- زيادة التزام الجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي بمخرجات التقييم ونتائج التقييم، وتطبيقها فعليا.
- ١٠- استدامة برامج ومشروعات التنمية التي نفذت على المدى الطويل، واستدامة عملية تنمية المجتمع المحلي واجراءاتها بصفة عامة.
- ويرتكز برنامج التدريب على التقييم بالمشاركة على عملية بناء النقد الوعي، والتي تبدأ من تحليل متعمق لاحتياجات المجتمع المحسوسة. ومن ثم اكساب المتدربين رؤية عن تنمية مجتمعهم، وأيضاً المهارات اللازمة للمناقشات الجماعية، والعمل مع الآخرين، وبناء روح الفريق كمتطلبات أساسية للتقييم بالمشاركة. فبدون التدريب والخبرة في مجال التنمية، تصبح فعالية أي تدريب محدودة. ومن ثم يجب ايجاد تدريب وخبرة في مجال تنمية المجتمع قبل اعطاء أي تدريب في مجال التقييم بالمشاركة.
- كما يجب ان يركز برنامج التدريب على رؤية أهمية التقييم، وأهدافه، وحدوده، ومتطلباته، وكذلك مكوناته، والمساعدة في تطوير المهارات الضرورية لإجراء تقييم ذي فائدة. ومن السمات الأساسية لبرنامج التدريب على التقييم بالمشاركة:^٢
- ١- التدريب بأسلوب مختلف يعتمد على التفاعل بين المجموعة، وتكوين روح الفريق. فالنقاشات الجماعية والعمل الجماعي يسّر اكتساب التوجهات والمعرفات والمهارات التي يحتاجها الناشطون للعمل بفاعلية كأفراد يحددون ويعلمون مع الناس.
 - ٢- يتطلب التقييم عقلية منفتحة تعتمد على التساؤل بدلا منأخذ الأشياء بقيمتها المظهرية. ومن ثم يجب أن يكون هذا التوجه من مخرجات التدريب، ولذا يجب أن يعتمد أسلوب التدريب على ان يكشف المتدربون المعرفة لأنفسهم من خلال الحوار الجماعي، ويكون ذلك للمتدرب والمدرس

أيضاً. بحيث يتم الوصول إلى الخلاصة والنتائج من خلال عملية من التحليل الشخصي للبيانات التي يتم الحصول عليها، والملاحظة والتثبت. فلا يمكن الاكتفاء بجمع المعلومات فقط وقولها دون التحليل والتقدير الشخصي. ويتم ذلك من خلال أسلوب التدريب، حيث أن التعليم ليس ما نعطيه للمتدربين، ولكن العملية التي يتم من خلالها استخراج امكانياتهم، واستعراض خبراتهم.

٣- الفصل بين المدرب والمتدربين يجب ان يتقلص لأدنى مستوى، حيث يكون دور المدرب الميسر خلق بيئة يمكن للجميع فيها التعبير عن أنفسهم بحرية. وفي ذلك يكون المدرب متعلم مع الآخرين، وتكون طبيعة العلاقة معتمدة على الحوار مثل علاقة المدرب والمجتمع فيما بعد. وبالتالي التوقف عن الفصل بين المقيم والناس ك مجالات للتقييم، ليصبح التقييم عملية حوارية.

٤- يهدف التدريب إلى الحصول على، وتدعم، مجموعة من القيم التي تختلف كلية عن الموجود في النظام الاجتماعي الحالي مثل قيم التعاون، التواضع، العقلية المفتوحة، الصبر على التعلم من الناس، الموضوعية في الحكم، العدل، المساواة، روح الفريق، الصدق وغيرها من القيم الضرورية للتقييم بالمشاركة. ومن ثم يتبع التدريب نمطاً ديمقراطياً تشاركيًا، وليس مرتبط بتدرج في المعارف والسلطات.

٥- يجب أن يمكن برنامج التدريب للمتدربين من تطوير عقلية متسائلة وتحليلية، من أجل امتلاك مدخل علمي لفهم الواقع المحيط. ويكون ذلك من خلال البدء بالواقع الذي يتعامل معه المتدربون، والبدء بالمعلوم ثم الانتقال إلى المجهول. ولذا يجب ألا تحدد المشكلات والقضايا التي سيتم نقاشها في التدريب مسبقاً، بل تحدد بالتشاور مع المشاركين طبقاً لاحتياجاتهم وتوقعاتهم.

٦-٢-٣-٢-٦ تطوير أدوات جمع وتحليل للمعلومات ملائمة

تعتمد الأداة المقترنة لجمع المعلومات على مستوى المشروع، على نفس المنطق الذي يرتكز عليه برنامج التقييم e-VAL، وذلك من أجل تيسير تكاملهم بتوحيد المحاور العريضة للتقييم مثل عناصر المشروع التي يتم ترتيبها. ولكن مع ايجاد صيغة مبسطة تتلاءم مع المقياس المحدود لمشروع معين، أو وحدة معينة، وبما يتتناسب مع القدرات المتاحة لفريق التقييم، والتكنولوجيا الملائمة لامكانيات المادية.

ويتمثل الاعتماد على الآراء الذاتية لأفراد المجتمع، وأصحاب المصلحة الحقيقة تحدياً لتصميم أداة جمع معلومات ملائمة. وبحيث يستطيع غير المتخصص اجراء المقابلة باستخدامها، بعد الحصول على تدريب محدود. كذلك امكانية استخدامها في اطار المحيط المحلي، وبالامكانيات المتاحة، دون الحاجة إلى الاعتماد على وجود كمبيوتر، أو تكنولوجيا متطرفة. كما يجب أن تتيح الأداة مرونة لتسجيل الآراء بمصداقية دون وجود تحديد مسبق. ومن أجل فعالية الأداة، تم اتباع منهجة برنامج التقييم e-VAL في الاعتماد على الأزواج المتضادة، كوسيلة لتحديد النجاح كما يعرفه كل فرد، وما يمثل له الفشل، بالنسبة لكل قضية يتحدث عنها. الأمر الذي يساعد في تحليل المعلومات، وتحديد معايير النجاح والفشل لكل مشروع، طبقاً للرؤى الذاتية للمجموعات المشاركة. وتساعد بساطة الأداة المقترنة على سهولة تطبيقها على عدد كبير من المقابلات. فهي لا تتطلب وقتاً طويلاً لاجراء المقابلة، حيث لا تستلزم ذكر عدد معين الموضوعات التي يتحدث فيها المتأخر معه. فيكفي أن

يتحدث الفرد عن ثلات نقاط مثلاً في المشروع، ويتم الاستعاضة عن العدد الكبير للموضوعات التي تناولت من خلال المقابلة الواحدة، بالتوسيع في عدد من تتم مقابلتهم. وذلك من أجل الوصول إلى نتائج وتحليلات مبنية على أساس سليم قدر الامكان.

ويتم عرض الاستمارات على عينات من أصحاب المصلحة ويشملون:

- ١- أفراد المجتمع الموجود به المشروع، والمترددون عليه، أو المستخدمين له.
- ٢- الجمعيات الأهلية العاملة في المحيط الجغرافي، أو في مجال المشروع.
- ٣- المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالمنطقة أو المشروع.
- ٤- القائمين على العمل من فريق التخطيط للمشروع محل التقييم.
- ٥- الجهات التنفيذية المرتبطة بالمجتمع المحلي أو المشروع.
- ٦- الجهات المملوكة سواء المحلية، أو الأجنبية.
- ٧- أصحاب المصلحة الآخرين.

ويقوم عضو فريق التقييم بإجراء مقابلة قصيرة مع من يتم سؤاله، مع ذكر المجموعة التي ينتمي إليها.

وتقىد المقابلة من خلال الخطوات التالية:

- ١- يبدأ المحاور بتعریف نفسه، وتهدئة جو المقابلة بتوضیح الهدف من هذا التقييم، وأهمية رأي كل شخص في تقييم مشروعات التنمية لزيادة فعالية أداء المشروع، كذلك دور المحاور كمستخدم لأداء التقييم، ودور من تتم معه المقابلة كخبير في المشروع محل التقييم. وذلك للتأكد على حيادية المقيم والتركيز على ذاتية رأي الشخص.
- ٢- يفتح المحاور نقاش حر لمدة خمس دقائق عن المشروع الذي يتم تقييمه.
- ٣- يشرح المحاور استماراة التقييم، ويستعرض العناصر التي سيتم ترتيبها وتصنيفها بالارتباط مع العبارات التي يصيغها المحاور معه طبقاً لرأيه الذاتي. وهي تتمثل في: الأطر التنظيمية والشبكات التي تربط منظمات المجتمع، اسهام فريق التخطيط ، اسهام الشركاء المختلفين من جمعيات أهلية وجهات حكومية، ومجتمع محلى، وهيئات مناخية، الظروف المحيطة السياسية والاقتصادية الثقافية والبيئية التي يعمل في اطارها المشروع، والأثر المستقبلي.
- ٤- يسأل المحاور ماذا لدى المتحاور معه ليقوله عن احد جوانب برنامج التنمية. ويمكن أن يقترح عليه احد الجوانب مثل: بيان ايجابي حالى، مشكلة حالية، تغيير سابق في المشروع، تطور ايجابي متوقع، مصاعب متوقعة مستقبلاً، مشكلة في اسهام معين، اثر ايجابي متوقع مستقبلاً، اثر سلبي متوقع مستقبلاً، تقييم الظروف المحيطة، تقييم لمرحلة اعداد المشروع، تعارض في الأهداف بين المشاركيين بالمشروع، معيار أساسى لنجاح المشروع.
- ٥- يحدد المحاور معه الصياغة التي تعبّر عن رأيه المرتبط بأحد الجوانب السالفة ذكرها. ويجب أن يعرف الجانب المضاد لرأيه، وذلك في اطار تحديد قطبى النجاح والفشل الخاسدين برأيه الذاتي.
- ٦- يقوم المحاور معه بترتيب العناصر المختلفة للمشروع طبقاً للقطبين الذين عرفهما للبيان المرتبط بالمشروع. وذلك من خلال مقاييس ذى ثلات مراتب هي: الارتباط الأقوى بأحد القطبين، الارتباط

الأقوى بالقطب المضاد، الارتباط المتساوی بالقطبين معاً، عدم الارتباط بأى من القطبين، و خانة عند عدم دراية المحاور معه.

٧- يتم تكرار هذه الخطوات لثلاث بيانات مثلاً، أو حسبما يمتلك المحاور معه من أراء . ويمكن أن تجرى المقابلة في حدود ٢٠ - ٣٠ دقيقة، طبقاً لخبرة وتمرس المحاور وعمق معرفة المحاور معه المرتبطة بالمشروع محل التقييم. كذلك يمكن اجراء هذه المقابلات مع عينة من المجموعات المختلفة المرتبطة بالمشروع طبقاً لحجم المشروع، وحجم المنطقة التي يخدمها. ويتم ادخال البيانات على الكمبيوتر باستخدام برنامج Excel، ثم تجميع المعلومات التي تدرج تحت معايير النجاح، أو الفشل. ثم حساب أراء أصحاب المصلحة الحقيقة حيال اسهام الجهات المختلفة للوصول الى رؤية عن اسهام كل جهة، والظروف المحيطة، والاطر التنظيمية حيال المشروع. هذا بالإضافة الى التعرف على النتائج بالأثر المستقبلي المتوقع، سواء بالسلب أو بالإيجاب.

ويعد التحليل الاستباطي الاستدلالي Inductive analysis أحد طرق تحليل المعلومات الكيفية. فيتم تحديد وحدات المعلومات وهي العبارات التي يتم ذكرها، ثم تنظيمها وتصنيفها في عناوين رئيسية وفرعية، بالاستناد الى الجوانب المشتركة، ثم ترجمتها في ضوء المعانى التي عبر عنها الأفراد. وبالتالي يمكن استخلاص النتائج بالنسبة للمشروع محل التقييم.^٣

ويوضح جدول (٦-١) الاستماراة المقترنة التي يستعين بها المقيم أثناء اجراء المقابلة. حيث يكتب البيانات المختلفة للمحاور معه طبقاً لصياغة المحاور معه. ثم ملء الخانات الخاصة بترتيب العناصر المختلفة من النجاح الى الفشل، بالارتباط بالبيان الذي صاغه المحاور معه.

جدول (١-٦) استماراة اجراء المقابلات المفتوحة في التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة

الاسم / الفئة.....

الرتب	الأثر المستقبلي المتوقع	الظروف المحيطة	اسهام الجهات المشاركة						الأطر التنظيمية	الوضع العكسي	الوضع الفعلى	بيان
			الجمعيات الأهلية	فريق التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	الهيئات المانحة	الحكومة				
النجاح	الفشل	مشترك	لا	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
النجاح	الفشل	مشترك	لا	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
النجاح	الفشل	مشترك	لا	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
النجاح	الفشل	مشترك	لا	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
النجاح	الفشل	مشترك	لا	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				

المصدر: الباحثة

^١ مجالات حديث مقترنة: بيان ايجابي حالى، مشكلة حالية، تغير سابق فى المشروع، تطور ايجابي متوقع، مصاعب متوقعة مستقبلًا، مشكلة فى اسهام معين، أثر ايجابي متوقع مستقبلًا، أثر سلبي متوقع مستقبلًا، تقدير الظروف المحيطة، تقييم لمرحلة اعداد المشروع، تعارض فى الاهداف بين المشاركين بالمشروع، معيار أساسى لنجاح المشروع.

^٢ الأطر التنظيمية: الشبكات الاجتماعية والشبكات التى تربط منظمات المجتمع.
^٣ الظروف المحيطة: الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية التى يعمل فى اطارها المشروع.

٦-٢-٣-٣ مخرجات التقييم لكل نطاق وتكاملها

بعد الانتهاء من جمع المعلومات، وتحليلها، وتصنيفها، يتم اعداد مخرج أو تقرير بنتائج التقييم يوضح رؤية كل مجموعة من تمت مقابلتهم بالنسبة لمعايير النجاح والفشل للمشروع، ورؤاهم الذاتية حيال العناصر المختلفة. كذلك الرؤى الشاملة لكل عنصر بشكل الجمالى لجميع المجموعات المشاركة فى عملية التقييم. وتنتمل مخرجات التقييم فى:

١- تقييم كل مجموعة مشاركة فى المشروع لوضع المشروع الحالى، من حيث مدى النجاح والفشل.

٢- تقييم كل مجموعة مشاركة للعناصر المختلفة التى يتم قياسها.

٣- وضع المشروع الحالى من حيث جوانب النجاح والفشل. والذى يتم تجميعه من آراء المجموعات المختلفة والعبارات التى يذكرها المتحاور معهم لوضع الفعلى للمشروع من حيث النجاح أو الفشل. ويعد تكرار نفس الجوانب الناجحة أو الفاشلة بين المتحاورين معهم مؤشرا على ارتفاع الوزن النسبى لأهمية هذه الجوانب. أما وجود نفس الجانب فى النواحي الإيجابية والسلبية فيدل على اختلاف أوجه نظر المجموعات المختلفة، ووقوع هذا الجانب فى دائرة الجدال بين أصحاب المصلحة الحقيقية المرتبطين بالمشروع.

٤- معايير نجاح المشروع وفشلها بالنسبة لمن تمت مقابلتهم. والذى يتم تجميعها من العبارات التى يذكره المتحاور معهم من حيث الوضع الفعلى للمشروع سواء بالإيجاب أو بالسلب، والوضع المغير للوضع الفعلى. ثم يتم تجميع المعايير المرتبطة بجانب مشترك فى المشروع، لخروج الجدول بصورة منظمة.

٥- الاحتياط بالعبارات الأصلية التى صاغها المتحاور معهم، بلغتهم أثناء اجراء مقابلات. ويمكن عرض هذه المخرجات على كافة أصحاب المصلحة الحقيقة لتوضيح كيف ترى المجموعات المختلفة المشروع، والاسهامات المختلفة. الأمر الذى يضيف عمقا لنتائج التقييمات الأخرى، مثل تقييم الاجراءات، والتقييم النهائي. وبالتالي وضع رؤية لكيفية التحرك المستقبلى فى نطاق وحدة المجتمع المحلى، أو المشروعات المشابهة، سواء بالتأكيد على عوامل القوة، وتكرار اتباع معايير النجاح، أو باصلاح عوامل الضعف، وتلافي الفشل. ويتم ذلك من خلال المجموعات النقاشية، والمجتمعات العامة، والأيام المفتوحة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة الحقيقة. ويمكن لأعضاء فريق التقييم المدربون بالتعاون مع خبير التقييم اعداد هذه المخرجات، لخروج بصورة منظمة ومرتبطة بالمجتمع المحيط.

٦-٢-٤ صورة عامة عن مدى نجاح مكونات البرنامج

ان تجميع ودمج مخرجات التقييم للمشروعات المختلفة، ووحدات المجتمع المحلى معا يكون صورة عامة على مستوى المنطقه الالارسية ككل. وباضافة مخرجات التقييم على مستوى البرنامج، يمكن الحصول على رؤية شاملة عن آراء أصحاب المصلحة الحقيقة عن عملية التنمية فى مجتمعهم المحيط. وبهذا توفر صورة

عامة عن عملية التنمية على المستوى الأفقي، يمثله المشروعات والتدخلات المختلفة، وعلى المستوى الرأسى، يمثله برنامج التنمية من حيث مراحل الاعداد، ووضع الاستراتيجيات، والتسيير بين الجهات المشاركة المختلفة، والمشروعات المتعددة الموزعة على امتداد المنطقة.

ويتيح هذا الدمج معرفة مدى عدالة توزيع جهود التنمية على امتداد المنطقة الالارسية، ومجالات التنمية المختلفة. كذلك مدى انتشار وتقبل مفهوم التنمية بالمشاركة بين أصحاب المصلحة الحقيقية، فى مواجهة فكر الاعتماد على المعونات الخارجية، أو انتظار خدمات الحكومة. ويمكن لخبير التقييم أن يقوم بعملية الدمج وتركيب مخرجات التقييم، وربطها معاً.

و يتم عرض مخرجات التقييم المجمعة من خلال المجموعات النقاشية، والاجتماعات العامة، والأيام المفتوحة، والبيوت المفتوحة، لقراءة نتائج التجميع، ومعرفة الدروس المستفادة لاتخاذ الاجراءات والقرارات الالازمة.

ومن ثم تتضح مميزات التقييم الجماعى من خلال الشبكات المتكاملة فى:

- ١- ترسیخ مفهوم أهمية اجراء التقييم.
- ٢- أهمية الأراء الذاتية في تحديد النجاح والفشل.
- ٣- ارتباط عملية التنمية بأراء أصحاب المصلحة الحقيقة، وعدم فرض اطر تنموية من خارج المحيط.
- ٤- تدريب لأصحاب المصلحة الحقيقة بالمعايشة على تقبل أفكار الآخرين، والنقد البناء، وعدم الانفراد بالقرار.
- ٥- معرفة محاور واتجاهات التحرك المستقبلي.
- ٦- مصداقية التقييم تتبع من الاعتماد على الأراء المحلية الصادقة.
- ٧- تزايد الاحساس بالمسؤولية للعلم بوجود مراقبة وتقييم من المجتمع.
- ٨- شعور بالملكية وامتلاك المجتمع لمقدراته، وزيادة ثقته في عملية التنمية بالمشاركة، بتأنك الأفراد منأخذ أرائهم في الاعتبار، وقدرتهم على التأثير في اتخاذ القرار.
- ٩- تكوين مجموعات ضغط للحصول على دعم وتمويل وتسهيلات لما يعجز عنه المجتمع، استنادا إلى مخرجات التقييم.
- ١٠- اكتساب الفئات المهمشة للقوة، حيث لكل فرد صوت ورأى في عملية التنمية.
- ١١- الأفراد المرتبطين بالمشروع الأقدر على تقييم نجاحه وفشلها، فلا يمكن تجاهل ذلك لحساب الموضوعية، بل على النقيض، تستوجب الموضوعية في الالتزام بمفهوم تنمية المجتمع المحلي، بحث الأراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة، واتباعها. وذلك كقضية أساسية مرتبطة بالعمل مع المجتمع المحلي، ومن أجله.

٦-٣-٢- تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع

يقترح البحث نموذج لتقييم مدى فعالية توظيف رأس مال المجتمع في تنفيذ أنشطة برنامج التنمية للتلبية الاحتياجات المحلية. حيث تفرض محدودية الموارد المتاحة وضخامة الاحتياجات المحلية، حسن توظيف المتاح وعدم اهدر الموارد المادية والجهود بصورة قاصرة. فيركز التقييم على جمع المعلومات الخاصة بالأرصدة المتاحة في المجتمع، وكيفية توظيفها أثناء برنامج التنمية، وحجم الدعم الخارجي المستخدم. ثم سؤال أصحاب المصلحة الحقيقة عن رأيهم بالنسبة لطريقة استخدام هذه الأرصدة، ومدى فعالية برنامج التنمية في توظيف الأرصدة المحلية أو الاعتماد على الدعم الخارجي، كمؤشر لمدى استقلالية البرنامج واحتمالية استمراره واستدامته. وذلك في إطار مداخل التنمية المعتمدة على الأرصدة بدلاً من الاحتياجات أو المشكلات المحلية^٤.

٦-٣-١- تشكيل فريق التقييم

يتشكل فريق التقييم من خبير متخصص يقوم بتدريب أفراد من المجتمع المحلي سواء من العاملين بالجمعيات الأهلية، أو من الشباب المتحمس للعمل التطوعي. ويمكن توزيع الأدوار بين أعضاء فريق التقييم طبقاً للقدرات المكتسبة والوقت المتاح ومدى اتاحة المعلومات المراد جمعها. الا أن مهام جمع المعلومات من المصادر الأولية وسؤال أصحاب المصلحة الحقيقة يجر اسنادها للأفراد المدربين من المجتمع المحلي. وذلك لقدرتهم على الوصول إلى كافة المنتفعين بصورة أكثر كفاءة، وقدرتهم على التحاور معهم للوصول إلى آرائهم الحقيقة دون تجميل أو تهويل.

ويمكن أن ينحصر دور خبير التقييم في جمع المعلومات من المصادر الثانوية الخاصة بالأرصدة المتاحة في المجتمع، وكيف تم توظيفها في المشروع، وحجم الدعم الخارجي للمشروع. أو قد يقتصر دوره على تقديم التدريب اللازم لأفراد المجتمع المحلي للقيام بأنفسهم بجمع المعلومات اللازمة وسؤال أصحاب المصلحة الحقيقة. على أن يشتراك معهم في مرحلة تحليل المعلومات التي تم جمعها من المصادر المختلفة، واعداد مخرجات التقييم بصورة منتظمة يسهل الاستفادة منها، سواء في تطوير المشروع محل التقييم، أو في مشروعات أخرى مستقبلًا.

٦-٣-٢- جمع المعلومات من المصادر الثانوية

يركز التقييم المقترن على مدى توظيف رأس مال المجتمع في عملية التنمية. ومن ثم يمكن تقسيم خطوات جمع المعلومات المراده إلى: جمع المعلومات الخاصة بما تم فعلاً في المشروع، وسؤال أصحاب المصلحة الحقيقة عن آرائهم بما تم. وتتلخص المعلومات المراد جمعها عمما تم في المشروع في:

- ١- الأرصدة التي يمتلكها المجتمع المحلي.
- ٢- كيفية توظيفها في مشروع التنمية.

٣- حجم الدعم الخارجي و مدته.

ويمكن جمع هذه المعلومات بواسطة خبير التقييم، أو فريق التقييم المدرب من المصادر المرتبطة بكل عنصر.

٦-٢-٣-٦ الأرصدة التي يمتلكها المجتمع

هي الموارد التي يسحب منها المجتمع لتنفيذ الاستراتيجيات المعيشية.^٥ وتشمل رأس المال التمويلي، الطبيعي، المادي، والاجتماعي. ولا يلزم أن تكون مملوكة لأفراد المجتمع، فقط يمتلكون امكانية الوصول إليها. وهناك عدة طرق لتصنيف الأرصدة التي موجودة في المجتمع المحلي، منها:

الأرصدة التي يمتلكها أفراد المجتمع والتي يحددها كارنى Carney في^٦:

أ- الأرصدة البشرية: وهي المعرفة، والمهارات، والقدرات الجسمانية للفرد.

ب- الأرصدة التمويلية: هي دخل الفرد والأموال المتاحة له.

ج- الأرصدة الطبيعية: ومع أنها تمثل أهمية أقل لسكان الحضر عن سكان الريف، إلا أن بعض سكان المناطق الارسمية قد يعتمدون على الزراعة الحضرية. ومن ثم يهتمون بالأرض الزراعية كرصيد طبيعي. هذا بالإضافة إلى الأنهر التي تمثل رصيداً طبيعياً هاماً، حيث تستخدم في الغسل، وحتى الشرب، والأنشطة الاقتصادية مثل الصيد وتربية الدواجن.

د- الأرصدة المادية: هي المساكن والبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، والمنشآت التعليمية والصحية.

هـ- الأرصدة الاجتماعية: هي شبكات الدعم والمساندة المتبادلة داخل الأسرة أو المجتمع، كذلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال الشبكات الاجتماعية، الخاصة بالفرص أو المشكلات.

أما الأرصدة المتاحة في إطار المجتمع المحلي فيصنفها كريتزمان Kretzmann وماكنايت Mcknight إلى^٧:

أ- الأرصدة البشرية: المعرفة والمهارات والقدرات.

ب- الأرصدة الاجتماعية: المنظمات المجتمعية والدينية والشبكات الاجتماعية التي تمنح الدعم المتبادل بين أفراد المجتمع.

ج- الأرصدة المؤسسية: هي المكاتب الحكومية والخدمات الاجتماعية والمنشآت الثقافية والمنظمات غير الحكومية، والمدارس والخدمات الصحية، والشركات والقطاع الاقتصادي. بالإضافة إلى المنشآت التي تتبع إجراء الاجتماعات وتدالى القوى، والخبرة المهنية، الاتصالات بأصحاب القرار المتحكمين في موارد المجتمع.^٨

د- الأرصدة المادية: الأرض والأرصدة المادية الأخرى مثل المنشآت والمباني وشبكات البنية الأساسية.

هـ- الأرصدة الاقتصادية: امكانيات التنمية الاقتصادية.

ويتم التعرف على هذه الأرصدة من خلال تحديد وتحطيط الأرصدة Mapping الذي يتم في مرحلة الاعداد للمشروع. وذلك من خلال ورش عمل جماعية، والتي تستهدف رسم صورة للمجتمع وتوقع الأرصدة المختلفة التي يمتلكها. ويرتكز هذا الأسلوب في تحديد الأرصدة على أن الأقرب للمجتمع هو الأقدر على فهم كيف يعمل المجتمع ولماذا. وأثناء ورش العمل تقوم كل مجموعة برسم مجتمعها من خلال الحياة اليومية، والأماكن التي يتربدون عليها. والتي تختلف من مجموعة إلى أخرى طبقاً لمستوى التعليم والخبرة والوضع الاجتماعي، وحتى بين الرجال والنساء. وقد تستخدم المقابلات الفردية للتعرف على الأرصدة التي يمتلكها الأفراد. وفي المجمل يمكن استخدام هذا الأسلوب في احداث تغيير في المجتمع.^٩

وقد اقترح كريتزمان Kretzmann وماكنait Mcknight منهجهة للتعامل مع أرصدة المجتمع تعتمد على التعرف على رأس المال البشري من مهارات ومهارات وموهاب للأفراد والأسر، ورأس المال الاجتماعي من منظمات وشبكات ومؤسسات موجودة في المجتمع. ثم تعريف أفراد المجتمع بها، لبناء التعاون والعمل المتبادل بين أفراد المجتمع، لتتبادل الأرصدة، وتبعد الموارد، من أجل بناء وتنمية المجتمع.^{١٠}

وقد أكدت وزیر Moser أن الفقراء مدبرون لأرصدة معقدة يمكن توظيفها، فتعارض رؤيتهم على أنهم ضحايا عاجزون. كما تعوض مدخل التنمية الذي يقوى حلول الأفراد المبتكرة بدلاً من التقليد من شأنهم وقدراتهم، أو العمل بدلاً منهم. والتأكيد على التدخلات الأكثر مرونة وتعديدية، المبنية على رؤى الأفراد لأولويات التدخل والاستخدام، بدلاً من التوصيات الآتية من أعلى. وبالتالي ترکز على الأرصدة المادية ودورها في عملية التنمية.^{١١}

فيتم تحديد قائمة بالأرصدة التي يستطيع المجتمع توظيفها في إطار سعيه لتحقيق ما يحتاجه، مما ينتج عنه تنمية بصورة أفضل. فيقرر كلاً من كريتزمان Kretzmann وماكنait Mcknight :^{١٢}

“Creative neighborhood leaders . . . are discovering that wherever there are effective community development efforts, those efforts are based upon an understanding, or map, of the community’s assets, capacities and abilities. . . . The key to neighborhood regeneration ‘then, is to locate all of the available local assets, to begin connecting them with one another in ways that multiply their power and effectiveness, and to begin harnessing those local institutions that are not yet available for local development purposes.”

ويقوم نموذج التقييم المقترن بجمع المعلومات الخاصة بالأرصدة المتاحة من خلال المعلومات التي تم جمعها في بداية المشروع من خلال أنشطة مرحلة الاعداد والتعرف على المجتمع المحلي. ويقسمها إلى:

- ١- الأرصدة المالية: الأموال المتاحة لتمويل الأنشطة والمشروعات.
- ٢- الأرصدة البشرية: تشمل المعارف والمهارات والمواهب والقدرات والجهود المحلية.
- ٣- الأرصدة الاجتماعية: تشمل الشبكات الاجتماعية والعلاقات التبادلية بين الأفراد والأسر، والجمعيات الأهلية الموجودة والشبكات التي تربط بينها.

٤- الأرصدة المؤسسية: المؤسسات والخدمات الموجودة في المجتمع من مدارس ووحدات صحية والمنظمات غير الحكومية، والإدارات الحكومية، والمنشآت الاقتصادية.

٥- الأرصدة المادية: تشمل الأراضي والمبانى سواء المساكن أو الخدمات، وشبكات البنية الأساسية والطرق.

٦-٢-٣-٢- كيفية استخدام أرصدة المجتمع

يتم جمع معلومات عن الاجراءات الخاصة بكيفية استخدام الموارد المختلفة لتنفيذ أنشطة المشروع. ويشمل ذلك الاستخدام الفعلى للأرصدة المجتمع، وبرامج بناء القرارات البشرية والمؤسسية المختلفة لتفويق الأرصدة الموجودة للأعمال المطلوب تنفيذها.

ويتم الحصول على هذه المعلومات من سجلات المشروع وتقارير الدورية التي تعد عن الأنشطة المختلفة والواردات والمصروفات.

٦-٢-٣-٣- الاستعانة بمصادر دعم خارجية: الحجم والتوكيد

بالرغم من امتلاك المجتمع لأرصدة وموارد ذاتية، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل دور الدعم الخارجى. بل تصبح امكانية استخدام الموارد الخارجية بصورة أكثر كفاءة، مرتبطة بقيام المجتمع بتعينة موارده الخاصة، وحدد أجندته لكيفية استخدام الموارد الخارجية.

ومن ثم يتم جمع المعلومات عن حجم الدعم الخارجى الذى تلقاه المشروع، وصورته، سواء كان دعما ماليا، أو عينيا، وفيما كذلك تحديد وقت الحصول على هذا الدعم، وهل تم توزيعه مرحليا، أم تم الحصول عليه دفعة واحدة. ويتم الحصول على هذه المعلومات من سجلات وتقارير المشروع، كذلك التصميم المبدئى له الذى يتم تحديد الأدوار المختلفة به، ومقدار المساهمات لكافة الجهات المشاركة.

٦-٣- جمع المعلومات الأولية

بعد جمع المعلومات الخاصة بما تم فعلا في المشروع محل التقييم، يتم ملء الاستماره الخاصة بالتقبيم المقترن. ثم أخذ آراء أصحاب المصلحة الحقيقة بالنسبة لما تم فعلا، ومقترحاتهم بالنسبة للقصور ان وجد. ويقوم أعضاء فريق التقييم من أفراد المجتمع المدربون بجمع هذه الآراء، واجراء المقابلات مع أصحاب المصلحة الحقيقة.

٦-٣-١- أسئلة أصحاب المصلحة الحقيقة

يتم عرض الاستمارات على عينات من أصحاب المصلحة ويشملون:

- ١- أفراد المجتمع الموجود به المشروع
- ٢- أفراد المجتمع المتزددين على المشروع، أو المستخدمين له.
- ٣- الجمعيات الأهلية العاملة في المحيط الجغرافي، أو في مجال المشروع.

- ٤- المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالمنطقة أو المشروع
- ٥- القائمين على العمل من فريق التخطيط لبرنامج التنمية ككل
- ٦- القائمين على العمل في المشروع محل التقييم.
- ٧- الجهات التنفيذية المرتبطة بالمجتمع المحلي أو المشروع.
- ٨- الجهات المملوكة سواء المحلية، أو الأجنبية.
- ٩- أصحاب المصلحة الآخرين.

ويمكن لعضو فريق التقييم أن يجرى مقابلة قصيرة مع من يتم سؤاله، ويقوم هو بملء الاستمار طبقاً لرأى الشخص، مع ذكر المجموعة التي ينتمي إليها من تتم معه مقابلة.

٦-٣-٢- استمارة المقابلة

يتم البدء بتهيئة الفرد، حيث يقوم المقيم بتعريف نفسه، ومجال عمله، ثم يقوم بتوضيح الغرض من التقييم، والتأكيد على أهمية الرأى الذاتى لكل فرد فى المجتمع للوصول الى الأساليب الأكثر ملاءمة للمحيط المحلي، وابتکار طرق متوافقة مع أرصدة المجتمع، تيسير توظيفها بفعالية لتلبية احتياجات المجتمع، وحداث تنمية حقيقة مستدامة.

ثم تتم اجابة الأسئلة تباعاً، مع البدء برأى الفرد في المشروع محل التقييم ومدى نجاحه من وجهة نظره. وهل يمثل المشروع أولوية له، أم لا. مع تحديد الوضع المغایر للحقيقة سواء بالسلب والإيجاب. حيث يساعد ذلك في تكوين صورة عامة سريعة عن مدى نجاح المشروع، وارتباطه باحتياجات المجتمع المحلي. ويعتمد التقييم على مقياس ذي ٥ مراتب، تمثل أوجه النظر المختلفة، تراوحاً من النجاح إلى الفشل. وتحصر الأسئلة التالية في:

- ١- هل تم الاستفادة القصوى من الأرصدة المختلفة؟
- ٢- هل كان يمكن تحقيق المخرجات باستخدام أرصدة أقل أو أخرى؟
- ٣- هل تم الاستفادة من الدعم الخارجي ومدى الحاجة الفعلية له؟

مع ترك خانة خالية للاضافات الممكنة من الأفراد، حيث يمكن وجود رصيد بالمجتمع المحلي لم يتم الانتباه إليه أثناء تحديد أرصدة المجتمع في مرحلة الاعداد، ويرى من تتم مقابلته أنه ذو أهمية تستوجب توظيفه بطريقة تساهم في تحسين أداء المشروع.

وإذا كانت الاستمارة بها البيانات الخاصة بالأرصدة المتاحة وطرق استخدامها مسبقاً، يمكن إجراء المقابلة الواحدة في حدود ٣٠-٤٥ دقيقة على الأكثر. حيث تقل مدة المقابلة مع زيادة خبرة المقيم، وزيادة معرفة من تتم مقابلته بالمجتمع وأرصدته، وأنشطة المشروع محل التقييم. ويوضح جدول (٦-٦) الاستمارة المقترنة لإجراء تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع.

جدول (٢-٦) الاستماراة المستخدمة في تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع.

الاسم / الفئة:

الوضع العكسي	أعترض بشدة	أعترض	غير محدد	أوافق	أوافق بشدة	
هل يمثل المشروع أولوية لك؟						
هل تعتبر المشروع ناجحاً؟						

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجدة	كيفية الاستخدام	المدى الاستفاده من الرصيد المجتمعي	وجود استخدام أفضل	الإثنين	السبت	الجمعة	الخميس	ال الأربعاء	ال الثلاثاء	ال الاثنين	ال الأحد	ال السبت	ال الجمعة	ال jueves	ال jueves	ال jueves	ال jueves
الأرصدة المالية مصادر التمويل																	
الأرصدة البشرية - معارف - - مهارات - - مواهب - قدرات-جهود																	
الأرصدة الاجتماعية الشبكات - الاجتماعية - الجمعيات الأهلية																	

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجدة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعي	وجود استخدام أفضل											
				البنية	الماء	الطاقة	الغذاء	البيئة	التعليم	الصحة	الإسكان	الاعمال	الآلات	البيانات	البيانات
الأرصدة المؤسسية															
مدارس - وحدات صحية - المنظمات غير الحكومية - الادارات الحكومية - المنشآت الاقتصادية															
الأرصدة المادية															
الأراضي - المساكن - مباني الخدمات - شبكات البنية الأساسية - الطرق															
أخرى															
الدعم الخارجي															
تمويل - عيني - فني															

المصدر: الباحثة

٦-٣-٤ تحليل المعلومات من خلال حلقات نقاشية

بعد جمع المعلومات وسؤال أصحاب المصلحة، يمكن ادخال الاستمارات على الكمبيوتر باستخدام برنامج بسيط مثل Excel. ويمكن معرفة رأى المجموعات المختلفة في كيفية استخدام الأرصدة المختلفة ومدى فعالية توظيفها لصالح أنشطة المشروع.

وتمثل مخرجات التقييم في:

- ١ آراء المجموعات المختلفة بالنسبة لتوظيف أرصدة المجتمع في المشروع، ومدى الاستفادة من الدعم الخارجي الذي حصل عليه المشروع.
- ٢ الآراء المختلفة حال استخدام الأرصدة المتاحة بصورة أفضل، وتقديم مقترنات بذلك. والتي يتم تجميعها من المقترنات التي يذكرها المتحاور معهم حال وجود استخدام أفضل للأرصدة.

كما يمكن تحديد المقترنات المختلفة المرتبطة بوجود أرصدة أخرى تم إغفالها عند تحديد أرصدة المجتمع في بداية المشروع. كذلك المقترنات المرتبطة بالتوظيف الأفضل للأرصدة المتاحة. ويمكن لأعضاء فريق التقييم بالقيام بهذه المهام. أما في حالة استخدام برامج أكثر تعقيداً، قد تظهر الحاجة إلى الاستعانة بخبر متخصص في إدخال المعلومات على هذا البرنامج، واعداد مخرجات مرتبطة.

ثم يتم عرض هذه النتائج من خلال حلقات نقاشية، أو اجتماعات عامة مع أصحاب المصلحة الحقيقة لتحليل النتائج. وبالتالي الوصول إلى خطة عمل للتحرك المستقبلي، سواء في إطار المشروع محل التقييم، أو المشروعات الجديدة في إطار نفس المجتمع، أو نقل الخبرة المكتسبة إلى مناطق ومشروعات أخرى مشابهة.

٦-٣-٥ عدد نتائج التقييم في صور تتلاءم مع الجهات المختلفة المخاطبة

في هذه المرحلة الأخيرة من التقييم المقترن، يتم إعداد تقرير مبسط عن نتائج التقييم من حيث المعلومات التي تم جمعها ثم التحليلات التي تمت عليها، والنتائج والدروس المستفاده التي تم التوصل إليها. مع عرض الخطوات والمنهج الذي تم اتباعه في تنفيذ هذا التقييم لضافة المصداقية وامكانية التعويل على نتائجه. ويمكن إعداد مخرج موجه لأفراد المجتمع المحلي وعرضه في أكثر الأماكن ترددًا، أو في مقر المشروع الذي تم تقييمه. وإقامة اجتماع عام لعرضه وتلقي التعليقات المختلفة. كما يمكن إعداد تقارير أكثر تعقيداً وتفصيلاً للجهات المانحة، أو الجهات الحكومية المرتبطة بالمشروع والمنطقة.

هذا بالإضافة إلى إدراج مخرجات التقييم ونتائجها ضمن التقارير الخاصة ببرنامج التنمية، والوثائق التي يتم الاستعانة بها أثناء الإعداد والتصميم للأعمال المستقبلية. وذلك من أجلأخذ فريق التخطيط بها في إعدادهم للمشروعات أو تعديلها لتتوافق مع الاحتياجات وتوظيف الأرصدة. الأمر الذي يزيد بالضرورة، من فعالية عملية التنمية في المناطق الارسمية، وعلى مستوى المجتمعات كل.

٦-٤ خلاصة الفصل السادس

تم اقتراح اسلوبين لتقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية، بالاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع، هما:

١- التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتکاملة

والذى يهدف الى قياس مدى نجاح المشروع، وأوجه النجاح والفشل فيه، ومعايير النجاح والفشل للمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، وقيا اسهام الجهات المختلفة في المشروع محل التقييم.

وينقسم هذا التقييم الى مستويين:

أ. اجراء التقييم على مستوى البرنامج، وحدد البحث أن يقوم خبير التقييم بإجراء التقييم على مستوى برنامج التنمية الذي يمثل مستوى الاستراتيجيات بصورة أكبر، ويعتمد على أدوات تتطلب مهارات وقدرات متخصصة، مثل برنامج التقييم e-VAL.

ب. التقييم على مستوى المشروعات أو وحدات التنمية. ويمكن تدريب أفراد من المجتمع المحلي أو من الجمعيات الأهلية للقيام بإجراء التقييم المقترن. ثم يمكن تجميع الأجزاء المختلفة لعملية التقييم لاعطاء صورة عامة عن مدى نجاح برنامج التنمية ومكوناته. ويعتمد هذا المستوى في التقييم على الاستمارة التي قامت الباحثة بتصميمها واعدادها، وكذلك تم تحديد من يتم سؤاله من أصحاب المصلحة الحقيقة. هذا بالإضافة الى تحديد اسلوب تحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج Excel واعداد مخرجات التقييم، وتحليلها من خلال النقاشات الجماعية. ثم وضعها في صورة تتلاءم مع الجهات المخاطبة المختلفة. وذلك من أجل ربطها بتحسين الأداء، وزيادة فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالارسية

٢- تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع

والذى يختص بقياس مدى فعالية توظيف الأرصدة المختلفة التي يمتلكها المجتمع في المشروع، ومدى الاعتماد على الدعم الخارجى من حيث الحجم والنوع. وتم توضيح طبيعة فريق التقييم الذى يتكون من خبير للتقييم يكون دوره التدريب والدعم الفنى، وأفراد متربين من المجتمع المحلي يمكنهم الوصول الى الأهالى بصورة أفضل. وتمت دراسة الانواع المختلفة للأرصدة التي يمتلكها المجتمع التى تتمثل فى:

- أ. الأرصدة المالية: الأموال المتاحة لتمويل الأنشطة والمشروعات.
- ب. الأرصدة البشرية: تشمل المعارف والمهارات والمواهب والقدرات والجهود المحلية.
- ج. الأرصدة الاجتماعية: تشمل الشبكات الاجتماعية والعلاقات التبادلية بين الأفراد والأسر، والجمعيات الأهلية الموجودة والشبكات التى تربط بينها.

د. الأرصدة المؤسسية: المؤسسات والخدمات الموجودة في المجتمع من مدارس ووحدات صحية والمنظمات غير الحكومية، والأدارات الحكومية، والمنشآت الاقتصادية.

هـ. الأرصدة المادية: تشمل الأراضي والمبانى سواء المساكن أو الخدمات، وشبكات البنية الأساسية والطرق.

هذا إلى جانب الدعم الخارجي سواء كان مالياً، أو عينياً، أو فنياً. ويتم جمع المعلومات الخاصة بالأرصدة التي يمتلكها المجتمع، وكيف تم توظيفها في المشروع محل التقييم من المصادر الثانوية مثل سجلات المشروع والتقارير الدورية. ثم يتم سؤال أصحاب المصلحة الحقيقة عن آرائهم حول فعالية توظيف المشروع لهذه الأرصدة والبدائل الممكنة من وجهة نظرهم، باستخدام الاستثمارات المعدة خصيصاً لهذا التقييم. ثم تحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها باستخدام برنامج Excel، وتحليل مخرجات التقييم من خلال حلقات نقاشية، ثم إعداد نتائج تحليل مخرجات التقييم و بما يتلاءم مع الجهات المخاطبة المختلفة.

هوامش الفصل السادس:

- ^١ بدأت فكرة برنامج e-VAL في الظهور عام ٢٠٠٠ ، إلا أنه من مراحل تصميم وتنفيذ وتجريب حتى تم التوسيع في استخدامه عام ٢٠٠٣ من قبل وكالة التعاون الفني الألماني لتقديم مشروعاتها، في مختلف أنحاء العالم.
- D'Abreo; D.A. (1981) 'Training for Participatory Evaluation', *Participatory Research and Evaluation*, Fernandes; W. and Tandon; R., eds, 2nd edition, Indian Social Institute, New Delhi, India.
- Guba; E. and Lincoln; Y. (1985) *Naturalistic Inquiry*, Beverly Hills: Sage, as cited in Giuliani; F. and Wiesenfeld; E. (2003) 'Promoting Sustainable Communities: Theory, Research, and Action', *Community, Work and Family*, Vol.6, No.2, 2003, Carfax Publishing.
- Kretzmann; JP and McKnight; JL. (1993) *Building Communities From the Inside Out: A Path Toward Finding and Mobilizing A Community's Assets*, Chicago: ACTA Publications, as cited in Emmett; T. (2000) 'Beyond Community Participation? Alternative Routes to Civil Engagement and Development in South Africa', *Development Southern Africa*, Vol. 17, No 4, October 2000.
- Meikle; S., Ramasut; T. and Walker; J. (2001) *Sustainable Urban Livelihoods: Concepts and Implications for Policy*, A Working Paper, London, U.K
- Carney; D. (1998) "Sustainable Rural Livelihoods", Ed., DFID, London, as cited in Meikle; S., Ramasut; T. and Walker; J. (2001) ibid.
- Kretzmann; JP and McKnight; JL. (1993) *Building Communities From the Inside Out: A Path Toward Finding and Mobilizing A Community's Assets*, Evanston, IL: Asset-Based Community Development Institute, Institute for Policy Research, Northwestern University, as cited in Littlefield; D. et al (2005) 'Building Healthier Communities for Children and Families: Applying Asset-Based Community Development to Community Pediatrics', *PEDIATRICS*, Vol. 115, No. 4, April 2005.
- Puntenney; D. (1998) *City-Sponsored Community Building: Savannah's Grants for Blocks Story*, Evanston, IL: Asset-Based Community Development Institute, Institute for Policy Research, Northwestern University as cited in Littlefield; D. et al (2005) ibid.
- The World Bank Group (2001) *New Development Evaluation Approaches*, Module 3 in International Program for Development Evaluation Training (IPDET), *Building Skills to Evaluate Development Interventions*, The World Bank Group, Carleton University, IOB/Ministry of Foreign Affairs, Netherlands.
- Kretzmann; JP and McKnight; JL. (1993) op. cit., as cited in Emmett; T. (2000) op. cit.
- MOSER; C. (1998) 'The Asset Vulnerability Framework: Reassessing Urban Poverty Reduction Strategies', *World Development*, 26(1): 1–19 as cited in Emmett; T. (2000) ibid.
- Kretzmann, J. P., & McKnight, J. L. (1993) op. cit., as cited in Capraro; J. F. (2004) 'Community Organising + Community Development = Community Transformation', *Journal Of Urban Affairs*, Volume 26, Number 2, 2004, pp. 151–161, Urban Affairs Association.

**الفصل السابع: اختبار المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية:
تنمية مجتمع بولاق الذكور بالمشاركة**

٧-١ بلورة المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية

٧-٢ الدراسة الاختبارية: تمهيد

**٧-٣ منهج برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية في بولاق
الذكور**

٧-٤ تطبيق المنهج المقترن لتقسيم مجتمع بولاق الذكور الالسمى

٧-٥ التقييم المرحلى لنجاح برنامج التنمية بالمشاركة ومعايير النجاح

**٧-٦ تطبيق تقييم فعالية توظيف أرصدة المجتمع على بعض
المشروعات ببولاق الذكور**

٧-٧ نتائج الدراسة الاختبارية

٧-١ بُلورة المنهج المقترن للتتعامل مع المناطق الالرسمية

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية تم وضع منهاجاً مقترناً للتتعامل مع المناطق الالرسمية من حيث تقسيمها، والوصول إلى وحدة التنمية الفعالة، ودور المخطط في تنظيم المجتمع بهذه المناطق، وتيسيره لمشاركة المجموعات المختلفة، وانهاج أساليب لتقدير مشروعات التنمية المجتمعية بالمشاركة تعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة.

ويتمثل المنهج المقترن للتتعامل مع المناطق الالرسمية في:

أولاً تنظيم عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية وتحديد وحدة التنمية الفاعلة

- ١- منهجية لتقسيم هذه المناطق على مرحلتين طبقاً لعدد من المعايير. حيث يمثل هدف مشروع التنمية وحجم المنطقة الالرسمية أولى المعايير المحددة لأسلوب التقسيم المتبع ومستويات التقسيم.
 - ٢- في حالة المناطق كبيرة المقاييس يتم دراسة وجود تقسيمات ادارية أو عمرانية ملائمة لتحديد وحدات التقسيم متoscطة المقاييس.
 - ٣- أما المستوى الثاني من التقسيم فيعتمد على الجمعيات الأهلية الفاعلة كنواة لوحدة التنمية، وبحيث يرتبط حجم الوحدة بمدى امتداد نطاق تأثير الجمعية الأهلية الجغرافي.
 - ٤- يضع البحث المعايير المحددة للجمعية الأهلية الفاعلة، والخطوات الضرورية للتعرف على الجمعيات الأهلية وتحديد الفاعل منها، وتحديد نطاق تأثيرها، وأيضاً القدرات المطلوبة منها والدور المتوقع منها في عملية تنمية المجتمع المحلي.
 - ٥- تحديد أسلوب التعامل مع قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية الفاعلة.
- وبالتالي يتم تقسيم المجتمع الالرمي لمناطق حميمة تمكّن من الوصول إلى المجتمع، وتفعيل مشاركته، وتنشئ لهياكل فاعلة تيسّر التثبيك والتعاون فيما بينها وبين أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع. ويتمثل دور المخطط الممتد المقترن في عملية التنظيم في:

- ١- أن ينظم المجتمع في المناطق الالرسمية، في كيانات فاعلة، كمرحلة سابقة للبدء بالتعرف على الاحتياجات والموارد المحلية، واعداد البائعين العرمانية، والوصول إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة.
- ٢- يستغل الجمعية الأهلية، ويربطها بمحيطها العرمانى، وبالتالي توفر له بعد الاجتماعي الذي يصعب عليه اقتحامه، ويوفر المخطط للجمعية التنمية العرمانية التي يحتاج إليها المجتمع. وبالتالي يصبح المدخل الأولي للتتعامل مع المناطق الالرسمية هو التنظيم قبل التطوير، والبدء بالوحدات الصغيرة لتلافي تضارب المصالح والاهتمامات، وبالتوافق مع الموارد المحدودة. فالتوسيع على مستوى المنطقة كل يكون بالتكرار، وليس بزيادة المقاييس. وذلك على العكس من كثير من المداخل الحالية، والتي تعتمد على المشروعات الارشادية، ثم التوسيع في مقاييس المشروعات.

وبذلك يوضح شكل (١-٧) المنهج المقترن بصورته المكتملة للتعامل مع المناطق الالرسمية لتقسيمه، وتحديد وحدة التنمية الفعالة، بالاعتماد على الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع.

ثانياً إدارة عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية:

في إطار عمل المخطط مع المجموعات المختلفة والمشروعات متعددة المجال والمقياس في عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية يكون دوره محوري في التنسق بين الجوانب المختلفة. فيتعين عليه أن:

- ١ - يتحاور مع وبين قدرات الأطراف المشاركة المختلفة، لتفعيل مشاركتهم في عملية التنمية. ويكون المنسق بينهم وكذلك بين المشروعات المختلفة العاملة في إطار تنمية المجتمع المحلي والمراحل المختلفة لهذه العملية.
- ٢ - يعبئ المصادر ويطور الأدوات المناسبة للتوظيف الفعال لموارد المجتمع وأرصنته.
- ٣ - يطور أدوات ولغة تمكن أصحاب المصلحة الحقيقة من المشاركة في عملية التخطيط والتصميم والتقييم بفاعلية.

وقد تمت دراسة المعارف الواجب على المخطط اكتسابها والتوجهات اللازم تبنيها للعمل مع المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة. والتغيير المطلوب في مجال التعليم التخطيطي بما يستجيب لاحتياجات والمتطلبات المحلية.

ثالثاً تقييم عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية:

يؤكد البحث على أهمية عملية التقييم لزيادة فاعلية مشروعات التنمية بالمشاركة، وبخاصة التقييم المعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة. وقد تم اقتراح اسلوبين لتقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية، بالاعتماد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع، هما:

١ - التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة

والذى يهدف الى قياس مدى نجاح المشروع، وأوجه النجاح والفشل فيه، ومعايير النجاح والفشل للمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة، وقيا اسهام الجهات المختلفة في المشروع محل التقييم.

وينقسم هذا التقييم إلى مستويين:

أ. اجراء التقييم على مستوى البرنامج، وحدد البحث أن يقوم خبير التقييم بإجراء التقييم على مستوى برنامج التنمية الذي يمثل مستوى الاستراتيجيات بصورة أكبر، ويعتمد على أدوات تتطلب مهارات وقدرات متخصصة، مثل برنامج التقييم e-VAL.

ب. التقييم على مستوى المشروعات أو وحدات التنمية. ويمكن تدريب أفراد من المجتمع المحلي أو من الجمعيات الأهلية ل القيام بإجراء التقييم المقترن. ثم يمكن تجميع الأجزاء المختلفة لعملية التقييم لاعطاء صورة عامة عن مدى نجاح برنامج التنمية ومكوناته. ويعتمد هذا المستوى في

التقييم على الاستماراة التي قامت الباحثة بتصميمها واعدادها، (جدول ١-٦، ص ٢١٥) وكذلك تم تحديد من يتم سؤاله من أصحاب المصلحة الحقيقة. هذا بالإضافة الى تحديد اسلوب تحليل البيانات والمعلومات باستخدام برنامج Excel واعداد مخرجات التقييم، وتحليلها من خلال النقاشات الجماعية. ثم وضعها في صورة تتلاءم مع الجهات المخاطبة المختلفة. وذلك من أجل ربطها بتحسين الأداء، وزيادة فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالرسمية

٢- تقييم فعالية توظيف رأس المال المجتمع

والذى يختص بقياس مدى فعالية توظيف الأرصدة المختلفة التى يمتلكها المجتمع فى المشروع، ومدى الاعتماد على الدعم الخارجى من حيث الحجم والنوع. وتم توضيح طبيعة فريق التقييم الذى يتكون من خبير للتقييم يكون دوره التدريب والدعم الفنى، وأفراد متربين من المجتمع المحلى يمكنهم الوصول إلى الأهالى بصورة أفضل. وتمت دراسة الأنواع المختلفة للأرصدة التى يمتلكها المجتمع التى تتمثل فى: الأرصدة المالية، الأرصدة البشرية، الأرصدة الاجتماعية، الأرصدة المؤسسية، والأرصدة المادية. هذا إلى جانب الدعم الخارجى سواء كان مالياً، أو عينياً، أو فنياً. ويتم جمع المعلومات الخاصة بالأرصدة التى يمتلكها المجتمع، وكيف تم توظيفها فى المشروع محل التقييم من المصادر الثانوية مثل سجلات المشروع والتقارير الدورية. ثم يتم سؤال أصحاب المصلحة الحقيقة عن آرائهم حول فعالية توظيف المشروع لهذه الأرصدة والبدائل الممكنة من وجهة نظرهم، باستخدام الاستمارات المعدة خصيصاً لهذا التقييم. (جدول ٢-٦، ص ٢٢٣ وص ٢٢٤) ثم تحليل المعلومات التى يتم الحصول عليها باستخدام برنامج Excel، وتحليل مخرجات التقييم من خلال حلقات نقاشية، ثم اعداد نتائج تحليل مخرجات التقييم و بما يتلاءم مع الجهات المخاطبة المختلفة.

٦-٢ الدراسة الاختبارية: تمهيد

فى اطار الدراسة الاختبارية يقوم البحث باختبار المنهج المقترن من الدراسة النظرية والتحليلية على منطقة لارسمية. وذلك لاختبار المنهج المقترن فى تقسيم المناطق الارسمية وتحديد وحدة التنمية الفعالة، بالإضافة الى تطبيق نوعى التقييم المقترنين: التقييم الجماعى من خلال الشبكات المتكاملة، وتقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع فى عملية التنمية المجتمعية.

وقد تم اختيار حى بولاق الذكور فى مدينة الجيزة، محافظة الجيزة لتطبيق المنهج المقترن، وذلك

لعدد من الأسباب:

- ١- تعد منطقة بولاق الذكور من أكبر المناطق الارسمية فى مصر، ان لم تكن أكبرها، حيث تبلغ مساحتها حوالي ٩.٧ كم٢ . والكثافة السكانية الصافية تتراوح ما بين ٤٩٠ إلى ٢٥٦٨ شخص لكل هكتار، ومتوسط الكثافة السكانية الكلية للحي هو ٥٤٥ شخص لكل هكتار.
- ٢- تعد من المناطق الأكثر تدهوراً وفقراء، فطبقاً لخط الفقر للأسر، حسب تعريفه في دراسة الفقر التي أعدتها برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ووزارة التخطيط في سنة ٢٠٠٣ ، فإن ٣٢.٣٪ من دخول الأسر تقع أسفل الحد الأدنى لخط الفقر، و٥٠.٨٪ منها تقع أسفل الحد الأعلى لخط الفقر.
- ٣- هناك تنوع في أنماط العمران في المنطقة، من البيوت القديمة في المناطق الأقدم، إلى الأبراج العالية في المناطق الأحدث.
- ٤- وجود برنامج للتنمية الحضرية بالمشاركة في منطقة بولاق الذكور تديره وكالة التعاون الفنى الألماني GTZ منذ عام ١٩٩٨ ، مع عدد من الشركاء المحليين. الأمر الذي يساعد في الحصول على معلومات عن المنطقة، و مجال لمقارنة المدخل المقترن في البحث بمنهجية عمل برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة.

وقامت الباحثة بتطبيق المنهج المقترن على حى بولاق الذكور، ولكن في ظل عدد من المحددات

تمثلت في:

- ١- استخدام البيانات والخرائط المتاحة.
- ٢- الالتزام بالمسح الذي قامت به الباحثة للجمعيات الأهلية في حى بولاق الذكور عام ٢٠٠٤ ، والزيارات الميدانية التي تمت لعدد ٥٠ جمعية من أصل حوالي ٦٣ جمعية، وذلك على الرغم من زيادة عدد الجمعيات فيما بعد حتى وصل إلى ١٤٠ جمعية عام ٢٠٠٦.
- ٣- اقتصر البرنامج على الجمعيات أعضاء مجلس الأمناء في تقييم القدرات المؤسسية، وعدم وجود دراسة عن القدرات المؤسسية لجمعيات أخرى.
- ٤- عدم وجود مشروعات عمرانية منفذة وتم تقييمها، من أجل مقارنة نتائج تطبيق أساليب التقييم المقترنة في البحث.

٥- قصور أداء المشروعات التي تم تتنفيذها أو صغر مقياسها، مما حال دون امكانية تطبيق التقييم المقترن على مشروع ناجح وأخر به قصور لمقارنة النتائج، أو أكثر من مشروع منفذ لتدقيق المقارنة واثبات فرضيات البحث.

٦- صعوبة تدريب أفراد من المجتمع المحلي أو من الجمعيات الأهلية من أجل المشاركة في تطبيق أساليب التقييم المقترنة، كما أوصت الدراسة التحليلية. الأمر الذي كان يتطلب جهداً، وعلاقات اجتماعية واتصالات، وموارد بشرية، وبرامج تدريب وتأهيل ورفع وعي خارج نطاق الدراسة البحثية.

٧- يعمل البحث في ظل الظروف المحيطة الحاكمة سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية والاجتماعية.

ومن ثم تنقسم الدراسة الاختبارية إلى عدد من المحاور:

أولا: يتم استعراض دراسة منهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الذكور للتعامل مع المنطقة عمرانياً وأنماط التقسيم المختلفة التي تم انتهاجها في مرحلة اعداد المخطط الارشادي. ثم أدوات التنمية بالمشاركة التي يستخدمها البرنامج، ويهدف الى أن يستخدمها كافة الشركاء. ويتم دراسة المنهج المتبعة في التعامل مع المجتمع المدني في بولاق الذكور، وبناء قدرات منظمات المجتمع. ثم مرحلة التخطيط بالمشاركة والوصول الى مخطط فعال مكون من عدد من الاجراءات والمشروعات. كذلك بناء قدرات الجهات الحكومية، وجهود تخطيط الموازنة للحى بالمشاركة.

ثانيا: تقوم الباحثة بتطبيق المنهج المقترن في التعامل مع المناطق الالرسمية للوصول الى وحدات التنمية الفعالة. وذلك من حيث المرحلة الأولى في تقسيم المنطقة ادارياً، ثم التقسيم طبقاً لكون الجمعيات الأهلية الفاعلة نواة لوحدة التنمية التي تقع فيها.

ثالثا: اجراء تقييم لأحد المشروعات التي تم تتنفيذها في حى بولاق الذكور، وهو تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة. وذلك باستخدام التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة، وتقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع الذي يقترحها البحث. مع تدريب لمجموعة من الطلبة على اجراء التقييم المقترن على مشروع تحسين المسكن بشياخة أبو قتادة.

رابعا: مقارنة منهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الذكور، والمنهج المقترن، للوقف على، وتدقيق المنهج المقترن وتحديد الاضافة التي يتميز بها المنهج المقترن. واستخلاص نتائج الدراسة الاختبارية في مجال تحديد وحدة التنمية الفعالة في عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية.

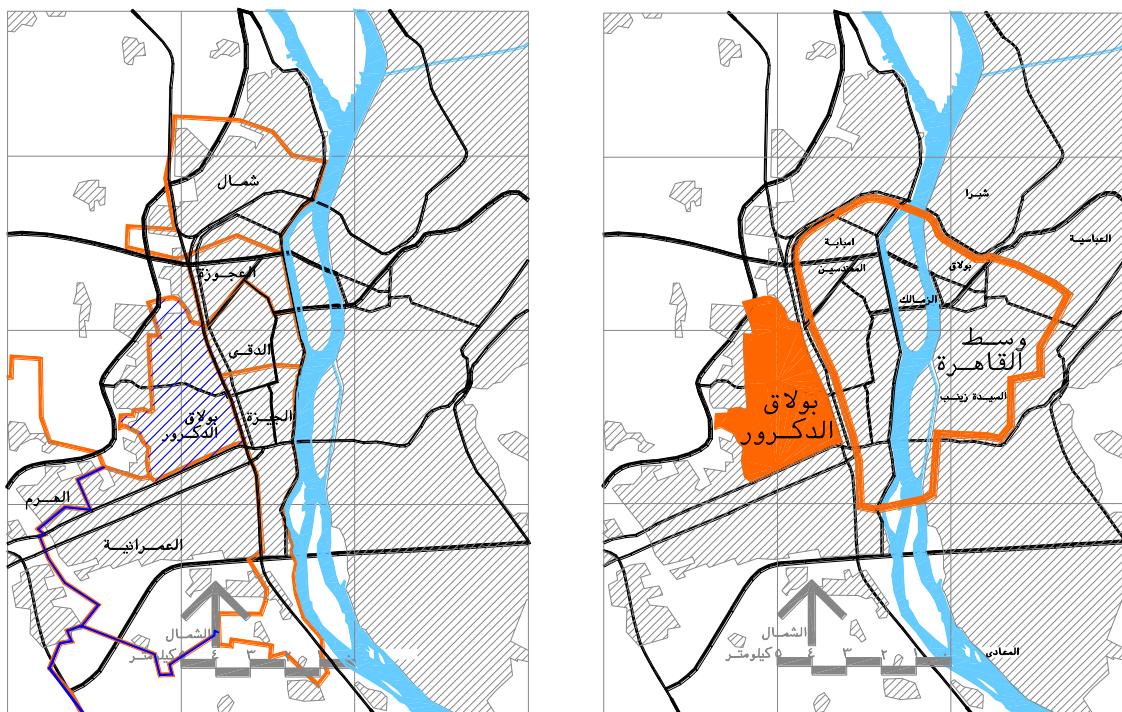
خامسا: تحليل مخرجات ونتائج اجراء التقييمات المقترنة، للوقف على الدروس المستفادة، ومدى صلاحية التقييمات المقترنة للتطبيق، وانتاجها لمخرجات ذات فائدة وارتباط بعملية التنمية المجتمعية.

٣-٧ منهج برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية في بولاق الدهر

تقع الحدود الإدارية لحي بولاق الدهر على الحد الغربي للمنطقة الحضرية بالقاهرة الكبرى في زمام محافظة الجيزة (شكل ٢-٧)، وقد كانت في الأصل أرض زراعية، إلا أنها تحولت إلى مجتمع لارسي كبير، حيث قام ملاك الأرض ببيع أراضيهم أو تحويلها نحو التنمية العمرانية، وقد تم البناء عليها بدون أي ضوابط تخطيطية أو التزامات بقوانين البناء.

ونظراً لقربها من المنطقة المركزية بالقاهرة / الجيزة، فقد أثبتت بولاق الدهر أنها منطقة جاذبة لذوي الدخل المنخفضة من المهاجرين، فقد زاد عدد سكانها من ١٩٧٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٦ إلى أكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٣، بمعدل نمو أكثر من ٥٢٥٠٪، والحي الآن يحتوي تقريباً على خمس (١٧.٤٪) سكان المنطقة الحضرية بمحافظة الجيزة.

بالرغم من أن قطاعاً كبيراً من سكان بولاق الدهر يعملون داخل نطاق الحي، فإنه توجد روابط اقتصادية قوية بينه وبين الأحياء المزدحمة المجاورة مثل العجوزة والدقى ووسط القاهرة والمعانى.(شكل ٣-٧)



شكل (٣-٧) موقع حي بولاق الدهر في وسط أحياء الجيزة،
المصدر: المخطط الارشادي بولاق الدهر ٢٠٠٤-٢٠١٧

شكل (٢-٧) موقع منطقة بولاق الدهر من التجمع الحضري
للقاهرة الكبرى، المصدر: المخطط الارشادي بولاق الدهر
٢٠٠٤-٢٠١٧

١-٣-٦ المخطط الارشادى لبولاق الديكور ووحدات التقسيم^١

يهدف المخطط الارشادى لبولاق الديكور إلى التعرف على المشاريع الاستثمارية المطلوبة لتحسين الظروف العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الحي في الفترة الزمنية للتخطيط ٢٠١٧ - ٢٠٠٤، ويقوم بدعم ومساندة المخطط الارشادى كل من محافظة الجيزة والهيئة العامة للتخطيط العمراني والوكالة الالمانية للتعاون الفني GTZ. وقد تم اعداده في الفترة ما بين يوليو الى ديسمبر ٢٠٠٣.

كما يوجد مشروع آخر يعمل على التوازي، هو دراسة منهجية لبولاق الديكور، وهي تركز على مشاريع محددة لمكافحة الفقر، وتحسين البنية الأساسية المحلية، ومستوى البيئة المحلية، من خلال الخطة الخمسية القومية الحالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، ويقوم بدعم ومساندة تلك الدراسة محافظة الجيزة وبنك التعمير الالماني KFW لتصصيص منحة تصل إلى ٥ ملايين يورو.

وقد قامت كل من الدراسين بالتنسيق ما بين الاستشارات ومشاركة أعضاء المجتمع المحلي والفنانين المستهدفة والممثلين السياسيين وإدارات التنفيذ المحلية وزارات الحكومة المركزية، كما استفادت أيضاً الدراسان من المسوحات العمرانية الشاملة للحي، بالإضافة إلى لقاءات مع الأسر لحوالي ٥٠٠ أسرة.

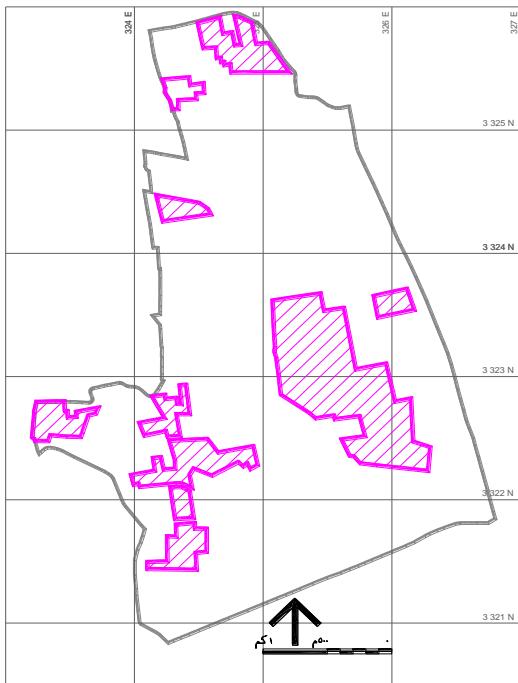
ويركز المخطط الارشادى ودراسة الأساس والمفاهيم على احتياجات الاستثمارات بمضموناتها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، فهما ليسا مخططات "قانونية" للتحكم وإدارة التنمية الحضرية، ولكنهما يحددان المشاريع ذات الأولوية التي يمكن أن تندمج مع نظام التخطيط الرسمي. ويمكن اعتبار المخطط الإرشادى ودراسة الأساس والمفاهيم داعمين ومساندين ومساهمين في المخطط العام للجيزة والمخططات التفصيلية المحلية.

أولاً الشياخات:

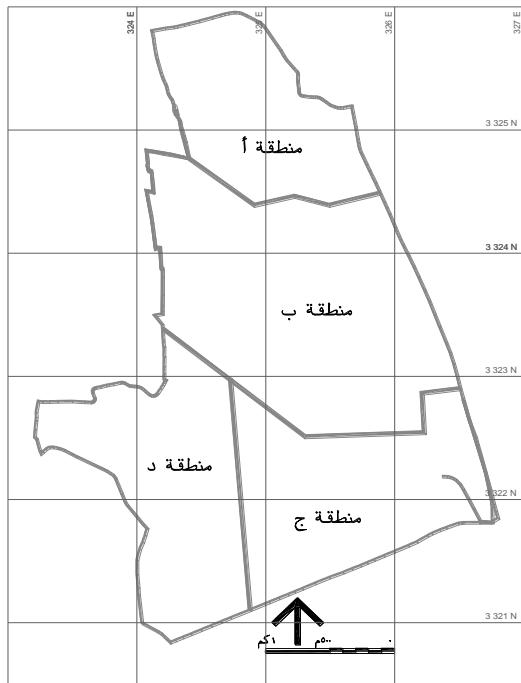
وفي إطار اعداد المخطط الارشادى اتضح أن بيانات تعداد سكان الحي تم تسجيلها في التعداد القومي للسكان حسب الشياخة، وقد تم تبني الشياخات كمناطق تخطيطية للتحليل الإحصائي لتعداد سكان الحي، وعدها سبع شياخات. (شكل ٤-٧) وذلك بالرغم من أن الشياخات لا تعبر عن تنوع في المباني والثقافات السكانية في الحي. وقد تم التأكيد على أن مشروعات المخطط الإرشادى ترتبط بالخطة الخمسية القومية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧، وأفق التخطيط القومي في المدى المتوسط عام ٢٠١٧.



شكل (٤-٧) حدود الشياخات بحى بولاق الديكور، المصدر:
المخطط الارشادى بولاق الديكور ٢٠١٧-٢٠٠٤



شكل (٦-٧) فرص التنمية ببولاك الكنور، المصدر: المخطط الارشادى ببولاك الكنور ٢٠١٧-٢٠٠٤

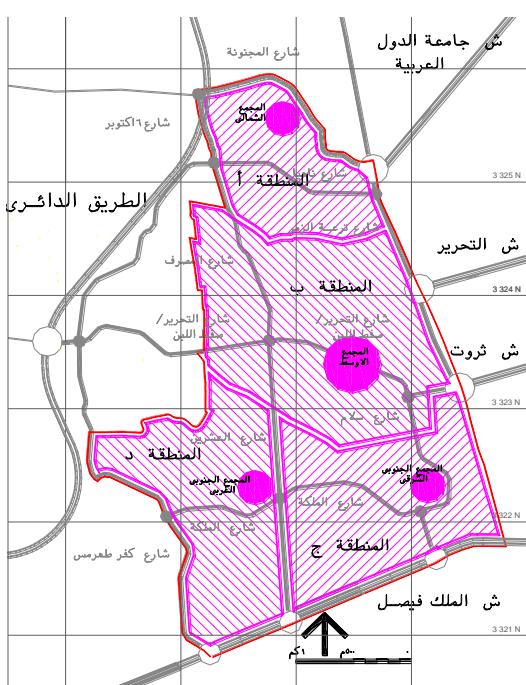


شكل (٥-٧) مناطق التجميع التخطيطية، المصدر: المخطط الارشادى ببولاك الكنور ٢٠١٧-٢٠٠٤

ثانياً المناطق التخطيطية:

أما المخطط الارشادى فقد قام بتقسيم حى بولاق الكنور الى أربع مناطق. حيث روى أنه لنقييم الطلب المحلي على الخدمات بدقة اكبر، يتم تقسيم الحى الى اربعة مناطق تخطيطية: الشمال (منطقة أ)، الوسط (منطقة ب)، الجنوب الشرقي (منطقة ج)، والجنوب الغربى (منطقة د) (شكل ٥-٧)

وقد اعتمد المخطط الارشادى على فرص التنمية الموجودة بالحى فى تطوير ٤ مجمعات خدمية لاحتواء الخدمات الحكومية، لتعويض النقص فى الخدمات الموجودة. (شكل ٦-٧) بحيث توزع هذه المراكز على مناطق التقسيم الأربع. وتمثل فى: (شكل ٧-٧)



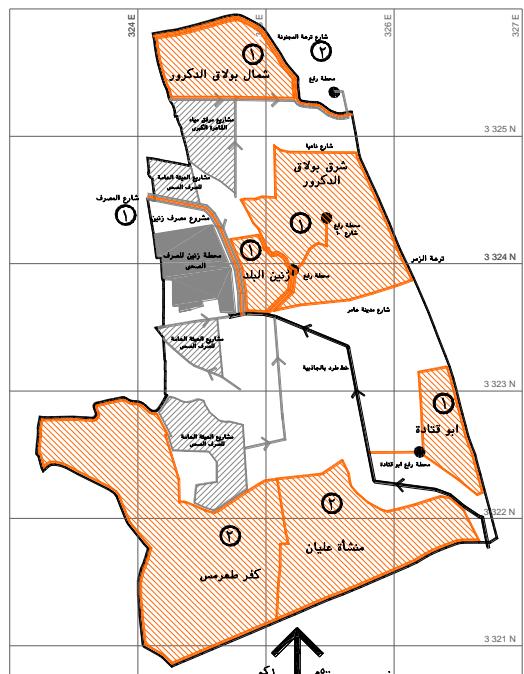
شكل (٧-٧) المجمعات الخدمية المقترنة، المصدر: المخطط الارشادى ببولاك الكنور ٢٠١٧-٢٠٠٤

- إيواء مجمعين في أراضي ملك للحكومة
 ١. المجمع центральный لخدمة ٢٤٦٣٠٧ نسمة عام ٢٠١٧
 ٢. المجمع الجنوبي الشرقي لخدمة ١٧٤٤٣٤ نسمة عام ٢٠١٧

- شراء أراضي زراعية لإيواء مجمعين
 ٣. المجمع الشمالي لخدمة ١١١٠٤٣ نسمة عام ٢٠١٧
 ٤. المجمع الجنوبي الغربي لخدمة ١٦٤٣٧٢ نسمة عام ٢٠١٧

مقترنات دراسة الأسس والمفاهيم

أوصت دراسة الأسس والمفاهيم بتوجيهه تمويل بنك التعمير الألماني KFW إلى مجموعة من "جمعات" المشروعات، ترتكز على الاحتياجات العاجلة الأكثر إلحاحاً والتي تم التعرف عليها عن طريق المشاورات مع المجتمع المحلي، والبيانات التي جمعتها الهيئات المنفذة، والمسوحات الاجتماعية وال عمرانية. وهي: (شكل ٨-٧)



شكل ٨-٧) تجمعات المشروعات المقترنة بواسطة بنك التعمير الألماني، المصدر: المخطط الإرشادي بولاق الذكور ٢٠١٧-٢٠٠٤

ثالثاً المخططات التنفيذية:

تهدف المخططات التنفيذية إلى تنسيق تدخلات هيئات المعونة والهيئات المنفذة والمجتمع المحلي بالحي لمحاربة المشاكل العاجلة الأكثر إلحاحاً، والتي تؤثر في الظروف المعيشية لسكان بولاق الذكور. وتم اقتراح عمل مجموعة من ثمانية مخططات تنفيذية (شكل ٩-٧) تعطي الحدود الإدارية للحي، وقد تم تحديد مناطق المخططات حسب شبكة الطرق الموزعة بالحي والمفترحة في المخطط الإرشادي، وبحيث



شكل ٩-٧) المخططات التنفيذية المقترنة، المصدر: المخطط الإرشادي بولاق الذكور ٢٠١٧-٢٠٠٤

تكون المخططات التنفيذية أساساً للمخططات التفصيلية المحلية، والتي من المفترض أن تقوم بإعدادها محافظة الجيزة بدعم فني من الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ. كما كان مخططاً أن تندمج المخططات التنفيذية مع تكتلات مشروعات دراسة الأسس والمفاهيم.

- المخطط التنفيذي الأول: شimal بولاق الذكور
- المخطط التنفيذي الثاني: Sharq بولاق الذكور
- المخطط التنفيذي الثالث: أبو قنادة
- المخطط التنفيذي الرابع: زنين
- المخطط التنفيذي الخامس: وسط بولاق الذكور
- المخطط التنفيذي السادس: Mansha' Alayyan
- المخطط التنفيذي السابع: نزلة بهجت / نزلة خلف كفر طهرميس.
- المخطط التنفيذي الثامن: Kfar Tharmis.

٢-٣-٧ منهجية العمل بالبرنامج ”أدوات التنمية بالمشاركة“،

فى بداية المرحلة الثانية لبرنامج التنمية الحضرية بالمشاركة فى بولاق الذكور، تم تطوير أدوات للتنمية بالمشاركة وتطبيقها من خلال الأنشطة المختلفة للبرنامج.

هدف برنامج التنمية بالمشاركة فى بولاق الذكور:

يعتمد البرنامج على أن الإدارة المحلية، والتنفيذية، والمجلس الشعبي المحلي، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص المحلي، والسكان هم شركاء في تنمية حى بولاق الذكور، والإرتقاء بنوعية الحياة فيه. وبهدف إلى أن يتبنى، ويستخدم هؤلاء الشركاء أدوات التنمية بالمشاركة في تحطيط، وتنفيذ، وإدارة مشروعات التنمية المحلية بالحى.

ويتحقق هذا الهدف من خلال تطوير وتطبيق أدوات التنمية بالمشاركة، وهي:

١. التعرف على المجتمع المحلي ومشكلاته وإحتياجاته وموارده، وتنمية العلاقات، والتثبيك بين الشركاء المحليين.
٢. دعم المبادرات المحلية لكسب الثقة، وتأكيد قيم المشاركة، وتلبية بعض الاحتياجات العاجلة.
٣. سهولة الحصول على، وإستخدام ”إدارة“ المعلومات لكافة الشركاء.
٤. التخطيط والتصميم بالمشاركة على مستوى الحى والشياخات والمشروعات الخدمية.
٥. تحسين البنية الأساسية، فلتوفير المقومات الأساسية لعملية التنمية بالمشاركة التي تقوم بدعمها وكالة التعاون الفنى الألماني، يقوم بنك التعمير الألماني بتمويل بعض المشروعات لتحسين البنية الأساسية بتكلفة ٥ مليون يورو بحى بولاق الذكور تشمل: إستبدال ٣ محطات للصرف الصحى بخطوط جاذبية أرضية، والإرتقاء بشبكات المياه والصرف الصحى، ورصف الطرق فى بعض المناطق ذات الإحتياج، تحسين لبعض محاور الحركة، تعطية لأجزاء من ترعة الزمر، دعم التنمية المجتمعية بمنحة قدرها نصف مليون يورو لمشروعات تنموية تحدد بمعرفة رئيس الحى، ووكالة التعاون الفنى الألماني. (شكل ١٠-٧)
٦. تحطيط الموازنة بالمشاركة لحى بولاق الذكور.
٧. المتابعة وتقييم الأثر بالمشاركة لمشروعات التنمية المنفذة.



شكل (١٠-٧) الهدف المشترك لبرنامج التنمية بالمشاركة وبنك التعمير الألماني، المصدر: GTZ

٧-٣-٣- منهجة العمل مع الجمعيات الأهلية (GTZ)

يقوم البرنامج بتفعيل أدوات التنمية بالمشاركة مع الشركاء المحليين وممثليهم متضمنة العمل مع الجمعيات الأهلية لتنمية دورها للمشاركة المجتمعية في التنمية بالإشتراك مع إدارة بولاق الذكور الإجتماعية، فتم:

٧-٣-٣-١- التعرف على الجمعيات الأهلية:



شكل (١١-٧) الاجتماع مع الجمعيات الأهلية والإدارة الاجتماعية، المصدر: GTZ

- استمارة تعارف تم توزيعها على الجمعيات العاملة في مجال (المرأة والطفل - الصحة - الشباب - التعليم)

٧-٣-٢- التدريب العملى من خلال برنامج المبادرات المحلية

لकسب ثقة الجمعيات الأهلية تم دعم بعض أنشطة الجمعيات، فتم تمويل ٣ مشروعات لتنفيذ مستو صفين خيريين، ومشغل لتدريب الفتيات، وتنمية الوعي البيئي بالمدارس وصيانتها، من خلال صندوق دعم المبادرات المحلية، كمرحلة أولى.

• أهداف برنامج المبادرات المحلية:

- ١- دعم المجتمعات المحلية بكافة فئاتها لتحسين، وتنمية أوضاعها المعيشية في مختلف المجالات.
- ٢- تنفيذ ودعم تواصل المجهودات التنموية التي تخص البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، وخلق فرص عمل. وذلك من خلال المشاركة والتعاون مع القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية.
- ٣- بناء الشراكة بين المجتمعات المحلية، والحكومة، والقطاع الخاص.

• الشروط الواجب توافرها في مشروعات المبادرات المحلية:

- ١- أن تكون فكرة المبادرة نابعة من المجتمعات المحلية.
- ٢- مناقشة الحلول البديلة والاتفاق على المفهوم العام.



المبادرات المحلية الاحتياجات الأكثر ضرورية في المجتمع المحلي.

- ٤- لابد من توافق المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، والإدارة المحلية كشركاء جنباً إلى جنب مع صندوق دعم المبادرات المحلية المتمثل في وزارة التخطيط / الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) مع تحديد نسب المشاركة في المبادرة.
- ٥- إيضاح الخطوات التنفيذية للمبادرة، وطرق، وآليات المتابعة.
- ٦- التشغيل والصيانة.
- ٧- يجب أن تظهر المبادرة نتائج ملموسة، شكل (١٢-٧) شرح فكرة صندوق دعم المبادرات المحلية للجمعيات الأهلية ببولاق الذكور، المصدر: GTZ وفعالة في فترة زمنية قصيرة (من ٣ - ٦ أشهر).

وقد قام البرنامج بتمويل وتنفيذ ١٢ مبادرة محلية لعدد ١٢ جمعية أهلية في بعض المجالات، كمرحلة ثانية، بعد تلقي عدد من مقترنات المشاريع من جمعيات مختلفة، زيارتها، وتقدير المقترنات للمفاصلة بينها.

(شكل ١٢-٧)

• بناء القدرات في المجالات التنموية المتخصصة:

من خلال التعرف على الأنشطة الأساسية، والبرامج التي تنفذها الجمعيات الأهلية، تم تصنيف الأنشطة التي تنفذها الجمعيات في المجالات الآتية: المرأة والطفل- الصحة- البيئة- الشباب- التعليم. وتم وضع خطة للارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات، حيث تم تنظيم زيارات إلى جمعيات متخصصة في المجالات السابقة. وذلك لدعم الجمعيات في المجالات التخصصية. وقد أفادت هذه الأنشطة في رفع وعي الجمعيات بمجالات التنمية الحقيقة، مما أسهم في بناء قدراتهم على صياغة مشروعات جيدة للمبادرات المحلية.

٧-٣-٣- التشبيك بين الجمعيات الأهلية وتنظيم المجتمع الأهلي

أظهرت الاجتماعات التي تمت بين برنامج التنمية بالمشاركة، والجمعيات الأهلية إلى عدم وجود تعاون وثيق بين هذه الجمعيات. وأن كل جمعية تعمل بمفردها عن الأخرى في تنفيذ وتطبيق برامجها. الأمر الذي أدى إلى عملهم في مناطق متقاربة كجزء منعزلة، وعدم تعظيم الاستفادة من خبرات وموارد هذه الجمعيات معاً.

• الشراكة بين الجمعيات الأهلية

من خلال الحوار مع الجمعيات، تم توصيل مفهوم الشراكة بين الجمعيات، وهو تحالف طوعي بين الجمعيات الأهلية يتضمن تعلية قدرات الجمعيات المشتركة، ومواردها لدعم موقف أطراف الشبكة، وتنمية

قدراتهم، ولزيادة تأثيرهم الخارجي بهدف تحقيق أهداف مشتركة، ومصالح عامة، مع الحفاظ على استقلالية كل عضو فيها.

وكان دور البرنامج كميسر أساسياً لدعم الشبكات، ودمجهم مع باقي الشركاء المحليين (رئاسة الحي – الإدارات الحكومية المختلفة – الجمعيات الأهلية ممثلين الوحدات الاجتماعية الأخرى – المجلس الشعبي المحلي – ممثلين عن الأهالي بالشياخات).

• خريطة أنشطة الجمعيات

وقد تم عمل خريطة (موقع و أنشطة) لجمعيات حى بولاق الذكور، تم استخدامها في تحفيز التشبيك بين الجمعيات.

• مجلس أمناء جمعيات بولاق الذكور

تم تكوين نواة لشبكات الجمعيات في الوحدات الاجتماعية الخمسة ببولاق الذكور. حيث تمت دعوة الجمعيات، وإدارة بولاق الاجتماعية، ورؤساء الوحدات الاجتماعية، وذلك بهدف اختيار وترشيح خمس جمعيات من كل وحدة اجتماعية، لتكون هذه الجمعيات بمثابة الممثل الشرعي لجمعيات بولاق الذكور. ووضع البرنامج عدداً من الشروط الواجب استيفائها في الجمعية حتى يمكنها الترشح للانضمام إلى مجلس الأمناء الجمعيات الأهلية على مستوى كل وحدة اجتماعية تتلخص في:

أ. التزام الجمعية بقبول وتنفيذ برنامج بناء القدرات المؤسسية، لتأهيلها للعب دور الجمعية الوسيطة أو المظلة، ونقل خبراتها للجمعيات الأخرى.

ب. يراعي التوزيع الجغرافي على أن تتم تغطية الوحدة الاجتماعية.

ج. وجود التزام أخلاقي ومؤسسني للجمعية بأن تعطي بعض الوقت للعمل في مجلس الأمناء.

د. أن تكون الجمعية أو المؤسسة مشهورة في نفس الوحدة الاجتماعية التابعة لها.

هـ. أن تكون الجمعية نشطة في أكثر من مجال من مجالات التنمية.

و. الالتزام بالعقد المبرم مع برنامج التنمية بالمشاركة فيما يخص إمداد الجمعيات ببنية اتصالاتية و معلوماتية.

ز. تفضيل المصلحة العامة عن مصلحة الجمعية الخاصة.

وتم انتخاب مجلس أمناء يضم ٢٠ جمعية، يواقع خمسة جمعيات من كل وحدة اجتماعية. كما تم انتخاب جمعية منسقة لكل وحدة اجتماعية لتكون حلقة الوصل بين باقي جمعيات أعضاء المجلس وبين باقي الأطراف الخارجية. وقامت الجمعيات بتوقيع بروتوكول شراكة وتعاون لتنسيق العمل فيما بينهم.

وقد تحول البرنامج في دعمه للمبادرات المحلية من العمل مع الجمعيات المنفردة إلى العمل مع المبادرات المحلية المقدمة من شبكات جمعيات بولاق الذكور (أكثر من جمعية مع بعضهم) بالتنسيق مع مجالس أمناء جمعيات للوحدات الاجتماعية.

كما قام برنامج التنمية بتقوية وتفعيل دور الجمعيات في أنشطة التنمية بالحي، فقد تم المشاركة في وضع خطة الموازنة السنوية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، وذلك بعد الحصول على تدريب خاص باعداد الموازنات. كما تمت المشاركة في عمل المخططات التفصيلية للشياخات، ووضع رؤية إستراتيجية لتنمية الحي.

٧-٣-٤- بناء قدرات الجمعيات الأهلية

• تقييم القدرات المؤسسية:

تم عقد جلسات لتقييم ١٨ جمعية أعضاء مجلس الأمناء في الفترة ما بين شهر فبراير وحتى شهر مارس ٢٠٠٥ في مجالات (الإدارة العامة- الإدارة المالية- الحكم الداخلي) وذلك باستخدام أداة التحليل المؤسسي التي طورها مركز خدمات المنظمات غير الحكومية عام ٢٠٠٢ لتناسب مع الواقع المحلي، بهدف تقييم التدريب، والدعم الفني المطلوب، ومتابعة نتائج التطوير المؤسسي. (جدول ١-٧) وكان التقييم بحضور بعض من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية العمومية والعاملين التنفيذيين.

وتم تفريغ الاستمارات، وتحليلها، والخروج بقائمة المشكلات التي تعيق البناء المؤسسي للجمعيات. وكذلك قائمة الاحتياجات الأساسية للجمعيات كي تكون ركيزة في تصميم خطة بناء القدرات المؤسسية. كما تم إقامة ورشة عمل خلال شهر أبريل ٢٠٠٥ لمناقشة المشكلات والاحتياجات التي خرجت من تطبيق استمارة التحليل المؤسسي بحضور الجمعيات الأهلية وممثلي الإدارة الاجتماعية.

• خطة بناء القدرات المؤسسية:

قام برنامج التنمية بالمشاركة بوضع خطة لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات من أهدافها رفع القدرات الإدارية لمجالس الإدارات، وتنمية وتشجيع العضوية، وعمل خطة استراتيجية لتحديد أهداف وخطوة عمل كل جمعية.

جدول (١-٧) العنوان الرئيسي للتقييم المؤسسي للجمعيات الأهلية.

الادارة المالية	الادارة التنفيذية / العامة	الحكم الداخلي
المحاسبة المالية	التخطيط كأحد وظائف الإدارة	وضوح الهدف
المساعلة المالية	ادارة شئون العاملين	المشاركة
الاستمرارية المالية	ادارة المتطوعين	المساعلة
التخطيط المالي	ادارة المعلومات	الشفافية
	القدرة الإدارية لدى المنظمات غير الحكومية على القيام بدور وسيط	تمثيل القاعدة الشعبية
		انتخابات مجلس الإدارة وتداول مسؤوليات القيادة
		تحديد ووضوح أدوار مجلس الإدارة

وتمثل التدريبات التي حصلت عليها جمعيات مجلس الأمناء في:

• **الحكم الداخلي الجيد**

والذي يهدف إلى تحديد أدوار كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، وتنشيط وتفعيل زيادة أعضاء الجمعية العمومية. بالإضافة إلى عمل دليل لتنمية، وتنشيط العضوية، وعمل دليل السياسات والإجراءات الذي يحدد أدوار مجلس الإدارة في رسم وصنع السياسات العامة، التي تسير وفقها الجمعية، ودور الجهاز التنفيذي في تنفيذ البرامج والأنشطة.

• **التخطيط الإستراتيجي**

وهو تدريب يهدف إلى تحديد رسالة ورؤية كل جمعية، وتحديد الأهداف الأساسية التي من أجلها أنشئت الجمعية، وعمل خطة إستراتيجية طويلة الأجل، وتحديد الأهداف التكتيكية التي يمكن أن تقوم بها الجمعية.

• **نظم المعلومات الجغرافية(GIS)**

وتحدف إلى تمكين الجمعيات من تملك برنامج يحتوي على كافة البيانات الأساسية عن المنطقة من خدمات (اجتماعية وثقافية.....) مما يعطيها القوة في التعرف على المنطقة، والخدمات الموجودة بها بشكل أفضل.

• **تحديد الاحتياجات المجتمعية باستخدام البحث السريع بالمشاركة (Participatory Rapid Assessment PRA)**



شكل (١٣-٧) التدريب لأعضاء الجمعيات الأهلية على البحث السريع بالمشاركة، المصدر: GTZ

ويهدف إلى تدريب كوادر من شباب الجمعيات على النزول إلى مجتمع المحلي، والتعرف، وتقدير احتياجاته الفعلية، والمشكلات التي تقابلها. وذلك لمساعدة الجمعيات في التعرف على المشكلات الفعلية التي تواجه المجتمع، ووضع برامج وأنشطة من شأنها حل تلك المشكلات. (شكل ١٣-٧)

وبذلك يمكن تحول سياسة ونظام عمل الجمعية من

تقديم خدمات إلى جمعيات تنموية تمكن الاهالي من المشاركة في تحديد احتياجاتهم، والتعبير عنها، وطرح الحلول، وتعبئة الموارد المحلية التي تسهم في الحل. الأمر الذي يزيد من دمج القراء والمهمشين في صناعة القرارات الخاصة بمشروعات الجمعية، وتشعرهم بالحياة الكريمة مما يزيد القاعدة الشعبية للجمعية، ويعطيها مصداقية في العمل الاهلي.

٤-٣-٧ التخطيط التفصيلي بالمشاركة

من أنشطة برنامج تنمية بولاق الذكور بالمشاركة، تطبيق عملية التخطيط، والتصميم بالمشاركة في عمل مخططات تفصيلية لشياخات بولاق السبعة من خلال مشاركة الأطراف المحليين. كذلك تخطيط مشروعات خدمية في الفراغات العامة والأراضي الفضاء.

حيث يهدف التخطيط بالمشاركة إلى تمكين الشركاء المحليين بكل شياحة من الاتفاق على رؤية للتخطيط (تطوير الشياحة ومستقبل المعيشة فيها)، وتعبئة موارد القطاع الحكومي والخاص والمجتمعى لتحقيق هذه الرؤية، من خلال خطة تنفيذية على مراحل عاجلة ومتعددة وطويلة المدى.

فالخطيط بالمشاركة يمهد لإدارة التنمية المحلية المستدامة في الحي بالمشاركة: مشاركة الأهالي، والقيادات الطبيعية والنسائية والشبابية، والجمعيات الأهلية مع الممثلين الشرعيين أعضاء المجالس الشعبية، والإدارة المحلية في تحديد نوعية المشروعات التي تلبى أولوية الاحتياجات، واستكمال، ورفع كفاءة الخدمات المحلية، والمرافق، وتحسين البيئة العمرانية، وغير ذلك من أنشطة التنمية التي تسهم في تحسين الظروف المعيشية بالشياحة. وتمتد المشاركة إلى عمليات التنفيذ، والإدارة، والصيانة، والرقابة لهذه المشروعات الخدمية.

٤-٣-٨ الاعتماد على الشياخات

تم الاعتماد على تقسيم الحي إلى شياخات، طبقاً للتقسيمات الإدارية، من أجل اعداد المخطط التنموي للحي، ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي هو:

- أن الموازنات المختلفة يتم تخصيصها طبقاً للوحدات الإدارية.
- كما أن البيانات كلها مصنفة طبقاً للشياخات، حيث يتبع جهاز التعبئة العامة والاحصاء التقسيمات الخاصة بالشياخات (ابتعاد التقسيم الإداري لوزارة الداخلية وأقسام الشرطة، والدوائر الانتخابية).

الآن يوجد عدد من الملاحظات المتعلقة بنمط التقسيم منها:

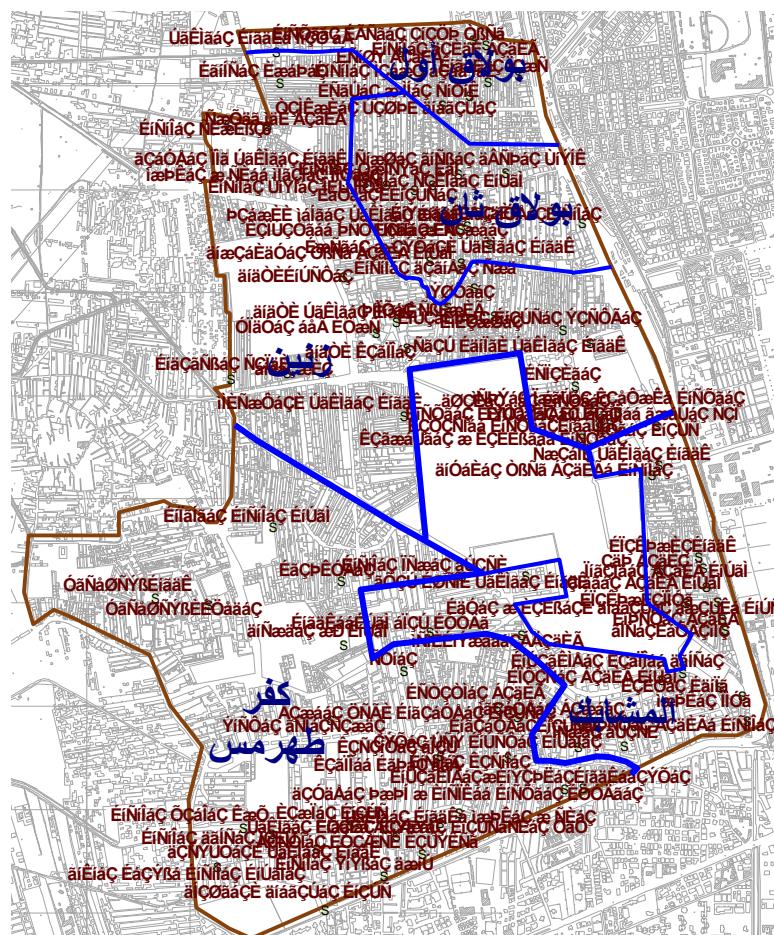
- ١- أن تقسيم المخطط الارشادى إلى ٤ مناطق تجميعية كان بسبب توزيع فرص التنمية بالمنطقة، وملايين هذه التقسيمات الأربع لوحدات تخطيطية مناسبة.
- ٢- على الرغم من اتباع التقسيمات الإدارية للشياخات، إلا أنه عند تخطيط شياحة أبو قنادة بالمشاركة، رؤى أنه يجب ضم جزء من شياحة بولاق الذكور لها لتصبح أكثر ملاءمة للنسيج العمراني، وأكثر منطقية في تحديد حدود فاصلة بين الشياخات. (شكل ١٤-٧)
- ٣- عند العمل مع الجمعيات الأهلية، تمأخذ رأيهم في أسلوب تقسيم منطقة بولاق الذكور الذي يفضلون العمل طبقاً له. فاختاروا التقسيم طبقاً للوحدات الاجتماعية، حيث ترتبط الجمعيات بالوحدة التي تتبعها، من حيث عقد الاجتماعات، أو الحصول على معلومات، وغيرها. (شكل ٧-٧)

(١٥)



شكل (١٤-٧) توفيق حدود شياخة أبو قنادة مع منطق العمران، المصدر: GTZ

المخطط التنموي: هي الخريطة التي تجمع بداخلها جميع متطلبات التنمية للحي سواء أكانت هذه المتطلبات في صورة مشاريع ذات موقع محدد، أو ليس لها مكان، أو إجراءات بعينها تستحق التنفيذ. وتمثل هذه الخريطة حصراً الجميع ما يحتاجه الحي بولاق بغرض التنمية.



شكل (١٥-٧) توزيع الجمعيات الأهلية على الوحدات الاجتماعية، المصدر: GTZ

٤-٣-٧ الأدوات المستخدمة

من أجل اعداد المخطط التنموي الخاص بكل شياخة، تم استخدام عدد من الأدوات بدءاً من التعرف على المجتمع في كل شياخة، ثم اقامة يوم مفتوح، ثم اقامة عدد من ورش العمل، ثم اعداد المخططات المكونة من المشروعات والإجراءات المطلوبة.

أ. مرحلة التعرف على المجتمع:

فيتتعرف المجتمع على احتياجاته ومشكلاته وموارده:

١. حيث يقوم معاونين من المجتمع من الجمعيات الاهلية والمحليين وغيرهم، والقادرين على الوصول للسكان، بمساعدتهم في التعرف على مجتمعهم بموارده، واحتياجاته، ومشكلاته، وآخرين من خارج المنطقة لديهم خبرة في العمل الميداني.



شكل (١٦-٦) اجتماعات ومقابلات مع الحي، المصدر: GTZ

٢. عمل بحث سريع بالمشاركة من خلال جمعيات، واهالي من داخل المجتمع تم تدريبهم عليه. وآخرين من خارج المجتمع مؤهلين للعمل الميداني، وتنفيذه في بعض الشياخات (زنين - نزلة خلف - نزلة بهجت - كفر طهرمس).

٣. تم عمل اجتماعات منتظمة وغير منتظمة ومقابلات فردية وجماعية ومجموعات حوارية، مع الإدارات المعنية في الحي، والمؤسسات العاملة بالمجتمع، والأهالي. (شكل ١٦-٧)

في هذه المرحلة كان فريق العمل في احتياج الى نوعية خاصة من البيانات وهي:



شكل (١٧-٧) نقص الخدمات مع ارتفاع كثافة السكان أهم المشكلات ببولاق الذكور، المصدر: GTZ

- أ. حصر المشاكل والموارد والخدمات الموجودة بالمجتمع مع التركيز على الموارد والخدمات للمساعدة في حل المشكلات مع عمل تحليل للمشكلات والتركيز على الموارد كجزء من حل المشكلات. (شكل ١٧-٧)

- ب. معرفة القيادات الطبيعية الموجودة في المجتمع والأشخاص المستعدين للمشاركة.

- ج. معرفة بيانات عمرانية عن المجتمع. (شكل ١٨-٧)

٤. تم تعريف المجتمع باهداف المشروع ومفهوم المشاركة.

٥. تم الدعوة كل الاشخاص الذي تم التعرف عليهم خلال المرحلة الاولى وهي مرحلة التعرف على المجتمع لليوم المفتوح وهو بمثابة الخطوة الثانية للإعلان عن بدء التخطيط بالمشاركة في المنطقة.



شكل (١٨-٧) النسيج العراني المتلاحم السمة الغالبة في بولاق الذكور، المصدر: GTZ

ب. اليوم المفتوح

هو لقاء عام يجمع جميع أطراف وشركاء التنمية، لإعلان بدء مرحلة التخطيط بغرض التنمية الشياخة، والإتفاق على المشاكل المعروضة، وصياغتها في خطة واضحة. وإلتزام الادارة المحلية بتنفيذها وفقا للإمكانات المتاحة. ويعتبر اليوم المفتوح هو بمثابة الافتتاح الرسمي للمشروع داخل المنطقة (الدعم السياسي لعملية التخطيط بالمشاركة)، حيث انه يمثل فيه كل الاطراف الموجودة في المجتمع مثل الادارة المحلية، والمجلس الشعبي المحلي، والجمعيات الاهلية، وأفراد المجتمع المدني من الشباب والرجال والسيدات وكبار السن والاطفال، واشخاص ممثرين لكيانات الاقتصادية الموجودة في المجتمع، ومجلس الشركاء المحليين. وذلك لضمان مشاركة كافة افراد المجتمع في عملية التنمية. (شكل ١٩-٧)

شكل (١٩-٧) اجتماع الأهالي باليوم المفتوح، المصدر: GTZ

ومن الاهداف الهامة لليوم المفتوح الذي يقام قبل البدء في ورش العمل:



شكل (٢٠-٧) ركن الأنشطة الفنية للأطفال باليوم المفتوح، المصدر: GTZ

١. بناء ثقة بين جميع الاطراف الموجودة بالمجتمع.

٢. بداية للتعاون المشترك لحل المشكلات التي تم التعرف عليها أثناء المرحلة الاولى.

٣. اعلان عن المبادرات العاجلة سواء لدى المشروع، او المشروعات التي سوف تبدء العمل، مثل ما تم عن الاعلان عن تغيير شبكة المياه والصرف الصحي في بعض الاماكن ببولاق

الذكور.

٤. عرض لما تم في مرحلة التعرف على المجتمع من موارد ومشاكل واحتياجات.

٥. فرصة للاستماع الى افراد المجتمع المحلي، واضافة اي ملاحظة علي مرحلة التعرف. (شكل ٧-٢٠، شكل ٢١)

٦. الاعلان عن بدء ورش التخطيط ودعوة كل الفئات والاطراف للتسجيل والمشاركة فيه.



وقد تم انعقاد عدد سبعة ايام مفتوحة، بموجب يوم لكل شياخة، بحضور رئيس الحي لعدد اربعة ايام منهم، وحضور نائب رئيس الحي عدد ثلاثة ايام. وتم عقد هذه الايام اما في شوارع كبيرة كشارع ترعة زنين وشارع ترعة عبد العال وشارع سلام وشارع بهجت الشوربجي وشارع العشرين، او في اماكن مغلقة كمركز شباب بولاق او مركز شباب كفر طهرمس.

شكل (٢١-٧) لاعب السيرك أحد اساليب جذب المجتمع لليوم المفتوح، المصدر: GTZ

١. الإعلان عن اللقاء قبل اليوم بمدة كافية (اسبوع): لافتات – إعلانات في دور العبادة وأماكن القصد (مراكز شباب – جمعيات أهلية – مواقف أتوبيس، إلخ) – دعوات شخصية.
٢. مكان إنعقاد الإجتماع: لابد أن يكون من السهل الوصول إليه، وأن يستطيع جميع الأهالى الدخول إليه دون إحراج، وبخاصة المرأة والشباب. من الممكن أن يكون صوان فى حديقة عامة أو أرض فضاء.
٣. موعد الإجتماع: يراعى اختيار التوقيت المناسب مع وضع الأولوية للمواعيد التي تتناسب مع الأهالى.
٤. أجenda اللقاء:



- يشرح الميسر هدف اللقاء وهو البدء الرسمي لعملية التخطيط، والتأكيد على وضع مقترنات حلول المشاكل في خطط وتصنيفات الإدارة المحلية بمختلف مستوياتها (المحلية – إدارات الخدمات). (شكل ٢٢-٧)
- كلمة ممثل الإدارة المحلية للتأكيد على الهدف.

شكل (٢٢-٧) الميسر يشرح هدف اليوم وأهمية التخطيط التفصيلي، المصدر: GTZ



شكل (٢٣-٧) عرض المشاكل التي جمعها فريق البرنامج مع الأهالى، المصدر: GTZ

- تعرّض جميع المشاكل التي تم تجميئها من الأهالى للتأكيد عليها، وإعطاء الأهالى الشعور بالثقة في مرحلة جمع البيانات.

(شكل ٢٣-٧)

- كتابة المشاكل التي يذكرها الأهالى مباشرة على شاشة العرض.
- الإنفاق مع الإدارة المحلية على حل بعض المشكلات والإعلان عن ذلك أمام الأهالى في اليوم المفتوح لكسب الثقة (إذ الـ

القمامنة – المياه الراكدة في الشوارع – صيانة لأعمدة الإنارة... الخ)

- الإعلان عن مكان وموعد ورش التخطيط والهدف منها. وتسجيل الراغبين في الإشتراك في ورش التخطيط والأوقات المناسبة لها.

ج. ورش التخطيط:



شكل (٢٤-٧) المخطط ييسر مشاركة الأهالي في التخطيط
التفصيلي، المصدر: GTZ

تعتبر ورش التخطيط هي المعمل التي يقوم بتحليل البيانات التي تم جمعها من المجتمع خلال مرحلتي التعرف على المجتمع واليوم المفتوح ويتم فيها مناقشة دقيقة وتحليل دقيق لكل المشكلات والامكانيات الموجودة في المجتمع وترتيب اولويات حل المشكلات واختيار مشروع عاجل يتم عمله في كل شيادة على حدي وذلك بحضور ممثلين عن كل الاطراف والفئات داخل المجتمع على مستوى الشيادة. وتم مراعاة وضع جميع المعلومات التي تجمع في الورش على نظم المعلومات الجغرافية، لربط المعلومة بالموقع الجغرافي وإسترجاعها بسهولة في الوقت المناسب. واقتصر الدعم الفني/الهندسي في هذه المرحلة على التوجيه فقط، وليس إقتراح الحلول. (شكل (٢٤-٧)

المنتج من ورش التخطيط هو:

١. الاجراءات (لا تحتاج الي اي اموال لتنفيذها ولكنها تحتاج متابعة لتنفيذ هذه الاجراءات وتوطيد علاقات مع الجهات والوزارات المعنية ودعم سياسي).
٢. المشروعات (تحتاج اموال لتنفيذها وقامت كل لجنة بترتيب اولويه المشروعات حسب احتياجات كل شيادة).

الحاضرون لورش التخطيط:



شكل (٢٥-٧) مشاركة الأهالي في تحديد المشروعات
والإجراءات المطلوبة، المصدر: GTZ

١. الاهالي (رجال – سيدات – شباب – كبار سن) لأن الهدف هو مشاركة اكبر قدر من الافراد في عملية التخطيط. (شكل (٢٥-٧)
٢. الجمعيات الاهلية لانها شريك ااسي في المجتمع والمستفيد الاول من المبادرات المحلية.
٣. المجلس الشعبي المحلي لانه احد الاطراف الهامة في تحديد احتياجات المجتمع والعمل على حل هذه المشكلات.
٤. الادارة المحلية (لجنة التنمية بالحي التي تم تشكيلها من قبل رئيس الحي وموافقة المحافظ).

٥. قام فريق العمل الاستشاري بعمل قاعدة بيانات تستخدم اثناء ورش التخطيط مكونة من ماكيت و GIS.

طريقة التنفيذ:

١. الورشة الأولى: شرح الهدف من الورش بشكل عام.

▪ عرض لجميع المشاكل التي تم الإتفاق عليها في اليوم المفتوح.

▪ تقسيم المشاكل إلى مجالات، وبالتالي تقسيم الأهالي إلى مجموعات (عمران - بيئه - مرافق

- خدمات الخ)، كل حسب خبرته أو مجال إهتمامه.

٢. الورش التالية: كل مجموعة تقوم بالعمل في مجالها على تحليل المشكلة، وبيان السبب الرئيسي لها، وإقتراح الحلول المحلية المناسبة للمشاكل، وتوقيع ذلك على (خرائط - صور قمر صناعي - إسكتشات - مجسمات الخ). (شكل ٢٦-٧)

٣. زيارات ميدانية للمواقع التي توجد فيها المشاكل لتوثيق المشاكل على الطبيعة.

٤. توثيق كل جلسة وعرضها على الحضور قبل كل جلسة.

٥. إستدعاء المختصين/الفنين للورش في حالة وجود إستيضاخ أو إستفسار فني (مياه - صرف... الخ)

٦. عرض عمل كل مجموعة على باقي المجموعات.

٧. وضع التصور النهائي لأولويات تنفيذ المشروعات في لقاء يضم جميع المجموعات وفي مختلف المجالات. (جدول ٢-٧)

د. تنظيم المجموعات:

▪ تشكيل لجان متخصصة

تم تشكيل هذه اللجان داخل ورش التخطيط من الحاضرين كلا حسب اهتمامه والقضية التي يرغب ان يشارك في حلها مثل لهذه اللجان المتخصصة اللجنة الخاصة بالمشكلات الاجتماعية واخرى بالمرافق والعمارية والخدمات. وتم تحديد ذلك على ضوء قائمة المشاكل التي تم رصدها خلال مرحلة التعرف على المجتمع واليوم المفتوح.

▪ تشكيل لجنه علي مستوي كل شياخه.

حيث تم تشكيل لجنه علي مستوي كل شياخه مكونة من الاشخاص الذين حضروا ورش التخطيط بانتظام ويمثلهم شخص واحد وهو الاكثر انتظام يلقب بمنسق العمل بالشياخه ووظيفته تتمثل في انه يكون همهة الوصل بين الادارة المحلية والمشروع والملجنة المكونة علي مستوي الشياخه.

▪ تشكيل مجلس الشركاء المحليين.

تم تشكيل مجلس الشركاء المحليين بعد ان عقد اجتماعين موسعين في دار التربية تم عرض فيها مخرجات ورش العمل والموازنات التي تم رصدها لكل شياخة والمرحلة القادمة وما سوف يحدث فيها كما تم عرض المخطط التفصيلي لبولاق الكنور على الحاضرين، وكان لهم حرية التعبير عن رأيهم في هذا المخطط، وهل لديهم اي اضافات تضاف اليه ام لا. وقد تم توزيع المخطط علي منسق العمل بالشياخة ليقوم بدوره مع باقي افراد اللجان بعرض المخطط التفصيلي، كلا في شياخته، لأخذ آراء باقي سكان المنطقة، واضافة مقترحاتهم علي المخطط.

٧-٣-٤-١٣-٤ عدد مخطط فعال بالمشاركة: مشروعات واجراءات



شكل (٢٧-٧) تم وضع جميع البيانات على نظم المعلومات الجغرافية وعرضها مرة أخرى، المصدر: GTZ

حدد البرنامج خطوات اعداد المخطط الفعال في:

١. وضع جميع المعلومات والبيانات على نظم المعلومات الجغرافية.(شكل (٢٧-٧)

٢. تقسيم المخرجات إلى مشروعات وإجراءات (عمرانية – إقتصادية – إجتماعية..... الخ). كما يتم وضع المشروعات ذات الواقع الموجودة أو التي تحتاج لم الواقع، وأيضا المشاريع غير العمرانية

مثل: بناء قدرات ،رفعوعي... الخ.

٣. تعقد "جولة استماع عامة " لعرض المخرجات في صورتها النهائية بحضور جميع الشركاء، وتوزع على ممثلى الأهالى لأخذ آراء أكبر عدد ممكن، وإعادتها إلى الإستشارى بالتوصيات والمقترحات والتعديلات لوضع المخطط فى صورته النهائية. (شكل (٢٨-٧)).

٤. يتم اعتماد المخطط التنموى من مجلس الشركاء المحليين، ويرفع للإدارة المحلية لتذليل وتوفير التمويل اللازم للمشروعات.

٥. يتم عرض الخطة التنفيذية للعام الأول للمخطط التنموى وفقا للاعتمادات المالية الحكومية والمحلية والخارجية على مجلس الشركاء المحليين، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات عليهم.

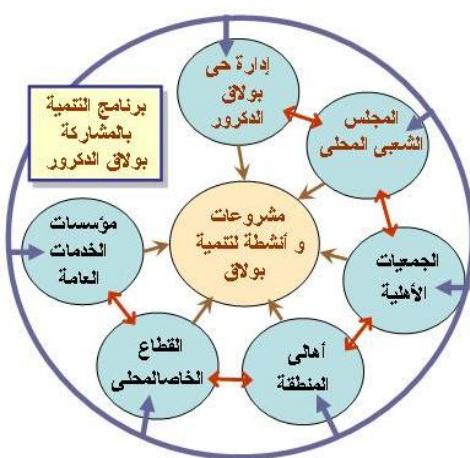


شكل (٢٨-٧) عرض المخرجات النهائية لأخذ آراء أكبر عدد ممكن، المصدر: GTZ

جدول (١٠) مقررات مجموعات العمل بالمشروعات والإجراءات المطلوبة

المشاكل	الإجراءات المقترنة للحل	الجهات المعنية بحل المشكلة
١	مشكلة المخابر	المشروع - ممثلين عن لجنة التنمية بالشاركة من الأهالى - مجلس شرطة يورلاك - لجنة التنمية بالشاركة بالمخابر - ممثلين عن لجنة التنمية بالشاركة من الأهالى - لجنة التنمية بالمخابر على الرفقاء والمتباينة - العمل على زيادة منافذ البيع وتشغيل الشباب فيها كحل المشكلة البطلة .
٢	ضعف التواجد الأمامي	إنشاء مخبز حكومي مثل الموجود في أرض الراوة . واستحداث دور للجمعيات الأهلية ٢ تعميل الرقابة والمتابعة على المخابز ونماذج البيع . واسئدات دور للجمعيات الأهلية والشركاء المسلمين في عملية الرقابة والمتباينة . العمل على خطأ التسجيل بالمخابر - لجنة التنمية بالشاركة بالمخابر على الرفقاء والمتباينة .
٣	مشكلة المواصلات	تفعيل دور الشرطة وأجهزة الأمن وتكثيف تواجدهم داخل الحي وخاصة أمام مدارس الفتيات للحد من انتشار ظاهرة الملاطية والمخدرات من خلال تكثيف سيارات الدورية بالحي - هيئة النقل العام - إدارة مرور الحجزة - لجنة التنمية بالشاركة بالمخابر
٤	الركبة.	تفعيل دور إدارة مرور الحجزة لمتابعة ومرقبة وسائل المواصلات الداخلية . ٤ يبحث إنشاء خط ميني باص داخل المنطقة مع تخصيص قطعة أرض ل موقف الميني باص بالمجلس الشعبي المحلي
٥	مشكلة المواصلات	تفعيل الرقابة والمتابعة للتحسين أداء الخدمات الصحية المقدمة من خلال مستشفى يولاق العام والمركز الطبي الحضري . صحية المناطق المحرومة بالتنسيق مع الجمعيات التطوعية بالشاركة بالمخابر على الرفقاء والمتباينة . العمل إجراءات فتح مكاتب صحية للمناطق الأهلية .
٦	الخدمات الصحية للأهالى.	التنسيق بين مسئولي الحي وهيئة النظافة والشركة الأساسية لرفع مستوى الخدمة بالمنطقة ٦ العمل على إشراك الجمعيات الأهلية لحل المشكلة .
٧	النظافة	التنسيق بين مسئولي الحي وهيئة النظافة والشركة الأساسية لرفع مستوى الخدمة بالمنطقة .
٨	والتشجير	٨ التوسع في خطأ التسجيل بالحي .
٩		لجان التنمية بالشاركة من الأهالى .
١٠		المصدر: تقرير التخطيط بالشاركة (٥٠٠٢٠)

٣-٧-٥ بناء وتأهيل قدرات الجهات الحكومية للعمل بالمشاركة



شكل (٢٩-٧) مشاركة كافة أصحاب المصلحة الحقيقة في تنمية بولاق الكنور، المصدر: GTZ

اعتمد برنامج التنمية بالمشاركة في بولاق الكنور على أن الإدارة المحلية، والتنفيذية، والمجلس الشعبي المحلي، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص المحلي، والسكان هم شركاء في تنمية حى بولاق الكنور، والإرتقاء بنوعية الحياة فيه. كما استهدف البرنامج تبني واستخدام هؤلاء الشركاء لأدوات التنمية بالمشاركة فى تخطيط، وتنفيذ، وإدارة مشروعات التنمية المحلية بالحى. ولذلك كانت هناك حاجة إلى بناء قدرات الجهات الحكومية وتأهيلها لمفهوم التنمية بمشاركة كافة أصحاب المصلحة الحقيقة. (شكل (٢٩-٧)

بالتنسيق مع السيد رئيس مدينة الجيزة والسيد

رئيس حى بولاق الكنور، تم وضع مقترن لنظام جمع و استخدام وتحديث (إدارة) المعلومات بين الشركاء المحليين: الإدارية المحلية(مراكز المعلومات فى المحافظة والمدينة والحي) – المجالس الشعبية المحلية – المجتمع المدني والجمعيات الأهلية – القطاع الخاص. ويعتمد هذا النظام على:

- تطوير مركز المعلومات بالحى وتأهيله لإستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
- تأهيل وحدة نظم المعلومات الجغرافية بمدينة الجيزة لتقديم بجمع وإدخال وتحديث وإدارة البيانات بمساعدة مراكز معلومات الأحياء.
- تجهيز باقى الشركاء المحليين (المجالس الشعبية المحلية – بعض الجمعيات الأهلية – المؤسسات التي تخدم القطاع الخاص) للدخول على، وإستخدام قاعدة البيانات الجغرافية، والتى يتاح إستخدامها لأهالى الحى بشكل عام.

٣-٧-٦ تخطيط الموازنة بالمشاركة

بالاتفاق مع السادة محافظ الجيزة، ورئيس مدينة الجيزة، ورئيس حى بولاق الكنور على إعداد الخطة الإستراتيجية السنوية للحى لعام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ تم تنفيذ الآتى:

- عقد ٦ اجتماعات مع السادة مديرى مديريات الخدمات بمحافظة الجيزة، ومديرى الإدارات المختلفة بالحى لشرح منهجية العمل، والحصول على رؤيتهم وخططهم لمتطلبات تنمية حى بولاق الكنور فى القطاعات المختلفة.
- عقد ٤ اجتماعات مع الجمعيات الأهلية فى مختلف الشياخات كممثلى للمجتمع المدنى للتعرف على احتياجات المناطق المختلفة، وترتيب أولويات التنمية، والمشاريع المقترنة.

- تنسيق رؤى متطلبات التنمية بين الجمعيات الأهلية، والإدارات التنفيذية.
- الإجتماع مع لجنة الخطة والموازنة بالمجلس الشعبي المحلي للحى لعرض نتائج الإجتماعات مع التنفيذيين، والجمعيات الأهلية، وتنسيقها مع رؤية أعضاء المجلس.
- الإعداد النهائي للخطة، وعرضها على السيد المحافظ، ثم عرضها فى صورتها النهائية على الأجهزة التنفيذية، والشعبية بالمحافظة لإدراجها فى الموازنة العامة.

٣-٧-٧ مميزات وعيوب المنهج والتقييم المتبعة

كانت الخطوات السابقة هي المتبعة خلال المرحلة الاولى لمشروع التخطيط التفصيلي بالمشاركة حتى ٢٠٠٦، وبناء عليه تم الاتفاق على مراجعة وتقييم الخطوات التي تصلح للتكرار طبقاً للنتائج والمخرجات التي تحققت. وتم اقتراح اضافة خطوة أولى تسبق مرحلة التعرف على المجتمع هي:

مرحلة تهيئة المجتمع.

يقترح ان يتم فيها الآتي :

١. تحديد ميزانية التطوير في المنطقة التي سيتم العمل بها وذلك لاحادث تغير ملموس يتوازي مع عملية التخطيط بالمشاركة.
٢. عمل تقسيم منطقي ومتجانس للمنطقة مقبول ومتعارف عليه مع سكان المنطقة وليس التقسيم الاداري المتعارف عليه للشياخات.
٣. العمل مع الجمعيات الأهلية والمجلس الشعبي المحلي والإدارة المحلية لمعرفة نقاط القوة والضعف وسلطة اتخاذ القرار في يد من ومعرفة القوى السياسية الموجودة في المنطقة.
٤. يتم عمل بناء قدرات هذه الفئات ويتم شرح المشروع واهدافه بشكل مفصل قبل بدء المراحل التالية. وهذا لضمان ان تكون هذه الاطراف معاونة وليس معطلة او لديها اي تخوفات من مشاركة المجتمع فيما بعد. بالإضافة الى أهميته لضمان وجود دعم سياسي للمشروع من بدايته.

التحديات

كما حدد برنامج التنمية بالمشاركة في بولاق الذكور عدداً من التحديات التي تواجه المشروع تتمثل في:

١. وجود الية متابعة لخطة العمل سواء بالنسبة للمشروعات والإجراءات، أو اعداد موازنات قصيرة الاجل وآخر طولية الاجل .
٢. بناء قدرات اللجان سواء المتخصصة، او علي مستوى الشياخات، او مجلس الشركاء المحليين، او لجنة التنمية بالمشاركة في الحي.
٣. استخدام الاعلام لانجاح فكرة التنمية بالمشاركة، ولاحداث ضغط سياسي.
٤. الاستمرار في محاولة ايجاد دعم سياسي للمشروع.

٥. العمل على بدء تنفيذ مشروعات واجراءات سريعة لبناء الثقة بين المجتمع واللجان والمشروع والحي.

ويوضح شكل (٣٠-٧) منهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الدكرور من حيث التعامل مع النطاق العمراني وتقسيم المنطقة إلى وحدات للتنمية تتبع الشياخات، وكيفية تعامل البرنامج مع المجتمع الأهلي.



شكل (٣٠-٧) منهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الدهر في التعامل مع اشكالية وحدات التنمية، والمجتمع المدني،
المصدر: الباحثة

٧-٤ تطبيق المنهج المقترن لتقسيم مجتمع بولاق الذكور الالرمي

تعتمد مشروعات التنمية المجتمعية على مشاركة عدة جهات بالإضافة إلى أفراد المجتمع المحلي منذ بداية مرحلة الاعداد، ثم وضع المخططات وتوزيع المهام، ثم التنفيذ. ومن ثم يصبح الوصول إلى المجتمع المحلي وتفعيل مشاركته، من خلال العمل في إطار وحدة ذات حجم وهيكل مناسب أمرا ضروريا.

وقد انتهت الدراسة النظرية إلى منهج في تقسيم المناطق الالرسمية للوصول إلى الوحدات المناسبة للعمل المجتمعي التشاركي. وبالتطبيق على منطقة بولاق الذكور نجد أن عملية التقسيم للوصول إلى وحدة التنمية الفعالة تتم على مراحلتين: مرحلة التقسيم إلى وحدات متوسطة، ومرحلة تحديد وحدة التنمية الفعالة ونواتها الجمعية الأهلية الفاعلة. (شكل ٣٢-٧)

٧-٤-١ المرحلة الأولى في التقسيم: الوحدة المتوسطة ومرجعية تقسيمها

بالنظر إلى منطقة بولاق الذكور الالرسمية لتقسيمها إلى وحدات متوسطة نجد أن:

- ١- هدف مشروع التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الذكور، أحداث تنمية شاملة. فلا يقتصر البرنامج على هدف معين يوجه عملية تقسيم المنطقة إلى نطاقات معينة. ومن ثم يتم اتباع الخطوة الثانية في المنهجية المرتبطة بمشروعات التنمية الشاملة.
- ٢- تقديرات الجهاز المركزي للتعداد العامة والإحصاء سنة ٢٠٠٣ لعدد سكان بولاق الذكور بأقل التقديرات ٥٣٠٨٩ نسمة.
- ٣- توجد تقسيمات إدارية داخل منطقة بولاق الذكور.

أ. إلا أن هناك اختلاف في التقسيمات الإدارية بين الجهات الحكومية المختلفة مثل التقسيم الشياخات، والوحدات الاجتماعية، والتقسيمات الانتخابية، والإدارات التعليمية، سواء من ناحية عدد التقسيمات، أو حدودها، أو مسمياتها.

ب. الوحدات الإدارية المختلفة قد لا تتماشى مع طبيعة النسق العمراني في كثير من الأحوال.

ج. أفراد المجتمع المحلي غير مرتبطين بالحدود الفاصلة بالشياخات، ولا يعرفونها.
د. في أحيان كثيرة يعجز حتى الموظفين في الوحدات الإدارية المختلفة تحديد حدود التقسيمات التي تتبعها إدارته بدقة. حتى أن رسم حدود الشياخات، والوحدات الاجتماعية استلزم مجهوداً كبيراً من جانب القائمين على مشروع التنمية لرسمها على الخريطة الخاصة بـ بولاق الذكور.

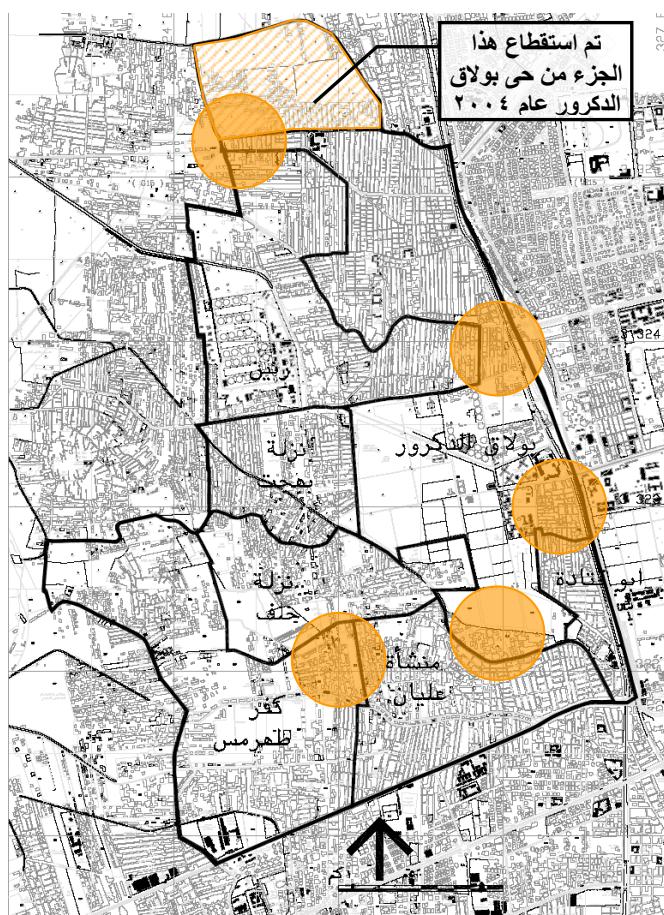
هـ. تمت بعض محاولات لرسم حدود عمرانية تقسم المنطقة بطريقة أكثر منطقية، ولكنها واجهت رفض الجهات المختلفة للعمل بمقتضاهـ.

و. اقترح المخطط الارشادى لبولاق الكنور تقسيمها الى أربع مناطق طبقاً للحدود العمرانية المنطقية، وفرص التنمية ولكنها لم تتبغ فى مرحلة التخطيط التفصيلي.
 ز. واجه برنامج التنمية مشكلات عند العمل طبقاً للشياخات تتعلق بعدم مطابقات حدود الشياخة مع حدود الادارات الأخرى المشاركة أثناء العمل بوش التخطيط التفصيلي.
 كذلك تساءل أفراد المجتمع المشاركون عن سبب التقسيم المختلف للمجموعات فى الورش المختلفة، والذى كان يأتى طبقاً لمجال المشروعات التى يتم مناقشتها. فعند مناقشة مشكلة المدارس مثلًا يتم تقسيم الشياخة طبقاً لحدود الادارات التعليمية، وعند العمل مع وزارة التضامن الاجتماعى يكون التقسيم طبقاً للوحدات الاجتماعية، وعند مناقشة مشكلات البوتاجاز يكون التقسيم مختلفاً، وهكذا. الأمر الذى أثار دهشة الأفراد واعتقادهم بوجود نوع من المحاباة أو المجاملة للبعض والتتجاهل للبعض الآخر، وليس أن السبب يرجع إلى تخطي الادارات المختلفة،

وغياب

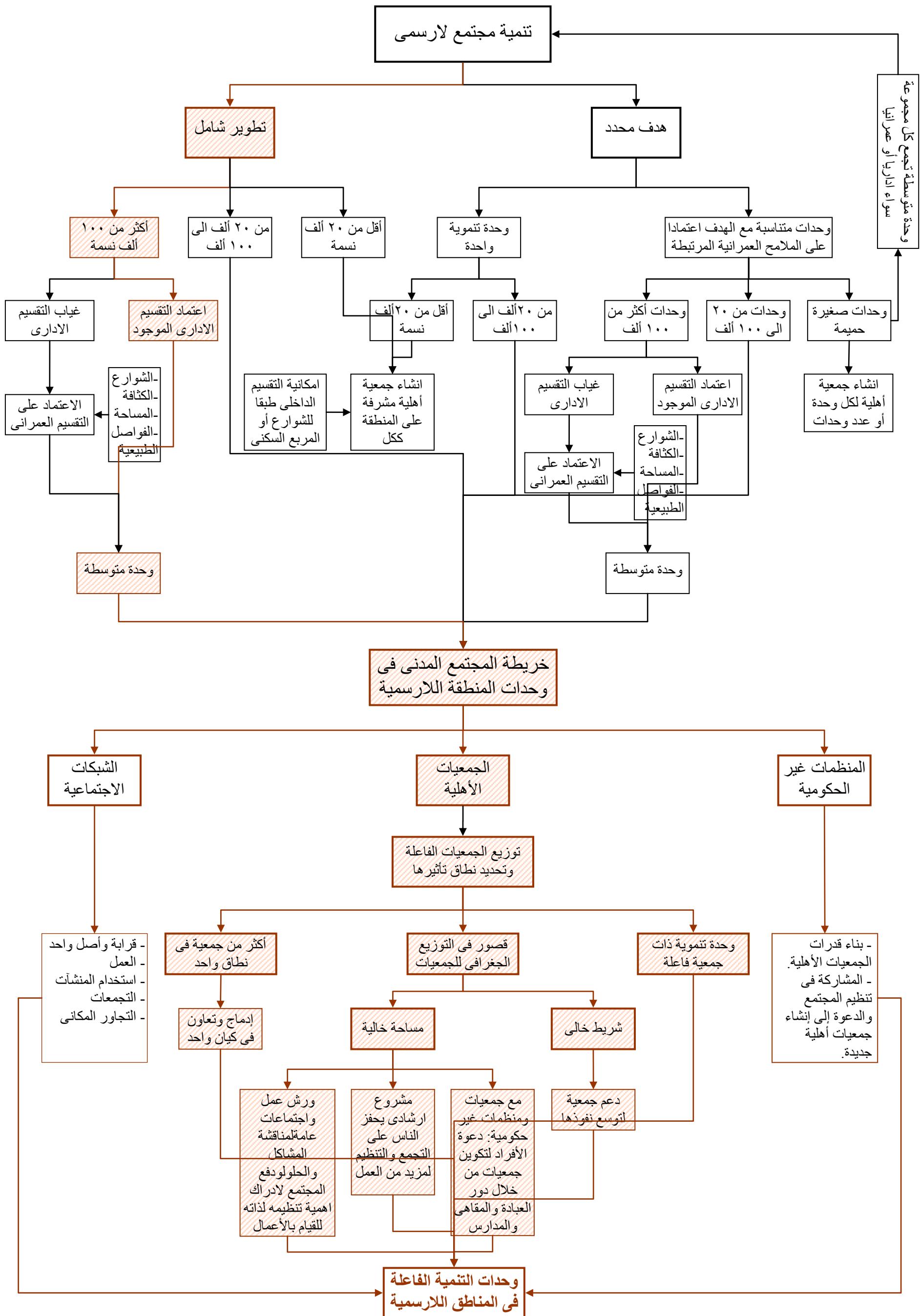
التنسيق بينها.

٤- ومن ثم يمكن اتباع التقسيم الادارى للشياخات بسبب كون الميزانيات المختلفة ترصد طبقاً لهذا التقسيم. ولكن يمكن اجراء بعض التعديلات على حدود الشياخات بما يتواافق مع الحدود العمرانية المنطقية والنسيج العمرانى للمنطقة. مع العمل على تعديل الحدود الفعلية إلى التى يقترحها المخطط، وأن يسعى للتفاوض مع الحي الذى تتبعه الشياخات لاحادث هذا التوفيق. وقد حدث أمراً مشابهاً عندما تم تغيير حدود حى بولاق الكنور الادارية عام ٢٠٠٤.



شكل (٣١-٧) تعديل حدود حى بولاق الكنور واستقطاع جزء منه، وتعارض التقسيم الادارى مع التقسيم المنطقى للعمان ، المصدر: الباحثة

(شكل ٣١-٧)



شكل (٣٢-٧) خطوات تطبيق المنهج المقترن في تقسيم منطقة بولاق الدكorum الارسمية، المصدر: الباحثة.

٤-٢-٤ المجتمع الأهلي في منطقة بولاق الذكور: نواة وحدة التنمية

الفعالة

اعتمد المدخل المقترن على الجمعيات الأهلية كنواة للوحدة التي تقسم بمقتضاهما المنطقة الالرسمية، بعد الاعتماد على التقسيم الاداري، واتباع التقسيم العمراني، في حالة عدم وجود تقسيمات ادارية بالمنطقة. وبعد اتباع تقسيم الشياخات الموجودة في منطقة بولاق الذكور، وتوفيق حدودها مع النسيج العمراني، كوحدة تقسيم متوسطة، يكون التعامل مع المجتمع الأهلي طبقاً للخطوات التالية لتحديد وحدة التنمية الفعالة.

٤-٢-١ الزيارات الميدانية

قامت الباحثة بإجراء بحث ميداني عن الجمعيات العاملة في منطقة بولاق طبقاً لعدد من الخطوات:

- ١- تم تلقي قائمة بالجمعيات الأهلية المستهدفة وعنوانها وأرقام تليفون بعضها وخريطة توضح أسماء الشوارع والحاارات ببولاق الذكور لسهولة الوصول لمقر الجمعية.
- ٢- قامت الباحثة بتحديث البيانات التي تلقتها من الوحدات الاجتماعية المختصة.
- ٣- القيام بزيارات ميدانية لعدد ٥٢ جمعية من أصل ٦٥ جمعية مشهورة في بولاق الذكور حتى عام ٢٠٠٤.
- ٤- تم جمع معلومات أثناء الزيارات الميدانية والتي ترتبط بالتعرف على الجمعية وأنشطتها، وقدرتها، ورغبتها في المشاركة في عملية التنمية المجتمعية والتثبيك مع شركاء آخرين. جدول (٣-٧)

جدول (٣-٧) البيانات التي يتم جمعها أثناء الزيارات الميدانية للتعرف على الجمعيات الأهلية.

التعريف بالجمعية:
- الإسم
- العنوان
- أعضاء مجلس الإدارة وعدهم
- الشخص المسؤول
- المكان ومدى استيعابه للأنشطة
- العلاقة والإتصال بالجمعيات الأهلية الأخرى:
- مصادر التمويل:
أنشطة الجمعية:
- الأنشطة الحالية والخدمات المتاحة والمشاكل المتعلقة بذلك
- الأنشطة المقترنة والخطط المستقبلية والإحتياجات المرتبطة بها (فراغات، تمويل، تصاريح)
الجمعية والمشاركة:
- الرغبة في المشاركة في أنشطة البرنامج
- الرغبة في التواصل مع الجمعيات الأهلية الأخرى داخل وخارج المنطقة

المصدر: الباحثة لوكالة التعاون الفنى الألماني GTZ

٥- أخذت الباحثة بعض الملاحظات المتعلقة بمدى سهولة الوصول للجمعية والقائمين عليها ومدة الزيارة وبعض الملاحظات والانطباعات العامة بالنسبة لأنشطة الجمعية وأماكناتها ومقرها والمناخ العام للعمل بها، كتقييم أولى لها.

النتيجة:

ومن ثم كانت النتيجة التعرف المبدئي على الجمعيات الأهلية وتكوين صورة مبدئية عن أداء الجمعيات في منطقة بولاق الذكرون.

٤-٢-٢ خريطة أنشطة الجمعيات الأهلية



شكل (٣٣-٧) المخطط يشرح فكرة اعداد خريطة انشطة الجمعيات الأهلية، المصدر : GTZ

بعد التعرف المبدئي على الجمعيات الأهلية، يجب معرفة أنشطة كل منها، و مجالات عملها. وذلك في إطار تحديد الجمعيات الفاعلة التي يمكن اعتبارها نواة لوحدة المجتمع المحلي. وفي هذا الإطار قامت الباحثة من خلال برنامج التنمية بالمشاركة، بالاشتراك في تحديد أنشطة الجمعيات الأهلية، و توزيعها على الخرائط بمشاركة الجمعيات. حيث تم:

١- دعوة الجمعيات إلى اجتماع عام مع برنامج التنمية، للتعرف بأهداف البرنامج والعمل الجماعي.

٢- تقسيم الجمعيات إلى مجموعات، حيث تقوم كل جمعية بتوقيع مقرها على الخريطة، وارفاق كارت به أكثر ثلاث أنشطة تعمل بها الجمعية فعلا، وثلاث أنشطة أخرى ترغب في العمل بها مستقبلا. (شكل (٣٣-٧)

٣- اجراء مناقشات جماعية حول تحليل الخريطة التي نتجت عن ورشة العمل، ومدى تركز الجمعيات، أو مجالات الأنشطة في مساحة معينة، وخلو مساحات أخرى.

النتيجة:

ومن ثم يمكن تحديد الجمعيات الفاعلة، التي لها أنشطة تنمية، من تلك التي ينحصر أداؤها على تقديم بعض المساعدات والاعانات سواء الدائمة أو الموسمية. وهذا يعد تقييم جزئي ينحصر في الأنشطة التي تعمل بها



شكل (٣٤-٧) المنتج النهائي لورشة خريطة انشطة الجمعيات الأهلية، المصدر : GTZ

الجمعية، دون تحديد حجم هذا النشاط، أو مدى فعالية أداء الجمعية. (شكل (٣٤-٧)

٧-٤-٣-تحديد نطاق تأثير الجمعيات الأهلية

عملت الباحثة في إطار عدد من المحددات لمعرفة نطاق تأثير الجمعيات الأهلية في بولاق الكنور.

١- أظهرت خريطة الأنشطة قلة عدد الجمعيات التي لها أنشطة فعلية لخدمة المجتمع المحلي بالنسبة للعدد الكلي للجمعيات في بولاق الكنور.

٢- قام برنامج التنمية بالمشاركة لإجراء التقييم المؤسسى فقط للجمعيات التي شكلت مجلس الأمناء الذى دعى البرنامج إلى إنشائه. حيث تم انتخاب ٢٠ جمعية أهلية ممثلة لأربع وحدات اجتماعية (خمس جمعيات لكل وحدة اجتماعية) كما تم انتخاب جمعية منسقة لكل وحدة اجتماعية لتكون حلقة الوصل بين باقى جمعيات أعضاء المجلس، وبين باقى الأطراف الخارجية وقامت الجمعيات بتوفيق بروتوكول شراكة وتعاون لتنسيق العمل فيما بينهم.

٣- على الرغم من أن نتيجة التقييم المؤسسى لهذه الجمعيات أظهرت الضعف العام في القدرة المؤسسية للجمعيات. إلا أن هذا لا ينفي أو يلغى دور هذه الجمعيات الفاعل في مجتمعها المحلي. والذي يؤهلها لتكون نواة لوحدة المجتمع المحلي.

أ. خطوات تحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية:

من ثم ترى الباحثة امكانية التعامل مع هذه الجمعيات على أنها نواة لوحدة المجتمع المحلي، وتحديد نطاق تأثير كل منها، والذي يوازي حدود وحدة المجتمع المحلي المرتبط بها. ويمكن معرفة نطاق تأثير الجمعية من:

١- مراجعة الخدمات التي تقدمها الجمعية الأهلية، مثل الخدمات الصحية، حضانة للطفل، مشغل للفتيات، وغيرها، ومدى وجود جمعية قريبة تعمل في نفس النشاط أو تقدم خدمة مشابهة.

٢- مراجعة معدلات الخدمات ونصيب الفرد في المنطقة من الخدمات، ومن ثم تحديد عدد المستفيدين من الخدمة التي تقدمها الجمعية. حيث يعطى عدد المستفيدين من الخدمة وتوزيعهم الجغرافي مؤشراً على مدى امتداد نطاق تأثير الجمعية الأهلية.

٣- الاطلاع على ميزانيات الجمعيات، والإيرادات والمصروفات التي تحدد حجم الأنشطة التي تقدمها الجمعية.

٤- الاطلاع على سجلات المتردد़ين على أنشطة الجمعية، ونطاق توزيعهم الجغرافي. ونفس الشيء بالنسبة لمنتقى الإعلانات والمساعدات لمعرفة النطاق الجغرافي للمرتبطين أو المعتمدين على الجمعية الأهلية.

٥- سؤال القائمين على الجمعية الأهلية لتحديد نطاق تأثيرهم الجغرافي، وحدود معرفتهم بالأهالى واتصالهم بهم، وإلى أي مدى جغرافي تقوم الجمعية فعلاً، أو توسعى إلى تقديم خدماتها.

٦- استخدام الخرائط لتوقيع نطاق تأثير الجمعية، وقياس المسافة، والمساحة التقريبية التي تخدمها الجمعية الأهلية. والكثافات السكانية لتقدير عدد السكان داخل نطاق التأثير للجمعية.

ويمكن جمع هذه البيانات أثناء الزيارات الميدانية التي تتم في البداية للتعرف على الجمعيات، لتفادي تكرار الجهد، والتتأكد من واقع مستوى أداء الجمعية في خدمة المجتمع المحلي، وحجم إنشطتها منذ البداية.

بـ. التطبيق على جمعيتيں اہلیتین لدراسة الحالة

قامت الباحثة بتطبيق هذه المعايير على حالتين في بولاق الكنور:

أولاً الجمعية الخيرية الإسلامية، وحدة بولاق ثان، شياخة بولاق الكنور

١ - قامت الباحثة بعمل زيارة ميدانية للجمعية، تم تطبيق استماره التعارف عليها كالتالي:

الإسم: الجمعية الخيرية الإسلامية

العنوان: ش ترعة الزمر- المسجد القبلي بجوار الكوبرى.

أعضاء مجلس الإدارة وعددهم:

يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة تسعة أعضاء.

المكان ومدى استيعابه للأشطة:

المبنى مكون من دور أرضى به مسجد وأربعة أدوار أخرى. الدور الأول به مركز طبى وعيادات شاملة. الدور الثانى به دار للمناسبات، والدور الثالث به حضانة للأطفال والدور الأخير به نادى ثقافى اجتماعى. والمبنى مساحته حوالى ٣٥٠ م^٢ وحالته جيدة جدا.

العلاقة والإتصال بالجمعيات الأهلية الأخرى:

تعتبر الجمعية من الجمعيات الأولى ذات النشاط الفعال في المنطقة وقد ساعدت العديد من الجمعيات الأخرى في نشأتها وإدارة نشاطها.

أنشطة الجمعية:

تتعدد أنشطة الجمعية وهى: حضانة للأطفال ونادى للطفل ومكتبة، والعيادة الشاملة التي تقدم خدمات طبية للمجتمع المحلي. وهناك مشغل للفتيات وحصول محو الأمية. ويوجد نادى ثقافى اجتماعى، كما تقدم الجمعية دورات تدريبية لتعلم الكمبيوتر والآلة الكاتبة. وهناك دار للمناسبات لإقامة العزاء وتنتمى الجمعية سيارة لدفن الموتى. وتقوم الجمعية برعاية الأسر وتقديم المساعدات الإجتماعية للأرامل والأيتام شهريا. وكذلك تعمل الجمعية في نشاط تيسير الحج والعمرة، ويشمل هذا النشاط محافظة الجيزه كلها طبقاً لائحة الجمعية.

الرغبة في المشاركة في أنشطة برنامج التنمية بالمشاركة:

هناك رغبة قوية للمشاركة وذلك لتوصيل صوت المجتمع وامكانية تأثيره في عملية التنمية من خلال البرنامج المقترن. وتحقيق التنمية الحقيقة طبقاً لأولية السكان.

الرغبة في التواصل مع الجمعيات الأهلية الأخرى داخل وخارج المنطقة:

هناك تعاون فعلى ورغبة للتواصل والتعاون المستقبلى مع الجمعيات الأخرى لتوفير أكبر قدر من الأنشطة والخدمات.

ملاحظات وانطباعات عامة:

المكان حالته جيدة جدا وبه أنشطة متعددة، وذلك يعكس جدية، وخبرة القائمين على الجمعية في تحسين حالة المجتمع، وتقديم ما ينقصه من خدمات. وكذلك التصدى للسلبيات الموجودة فى المجتمع مثل ساكنى العشش فى الأرض المنخفضة بجوار الترعة، والذى يبلغ عددهم حوالى ١٥ ألف ساكن، حيث تنتشر بها أعمال الغش وتزييف النقود. كما أن موقع الجمعية على شارع ترعة الزمر مباشرة يتبع امكانية كبيرة للجمعية للوصول للمجتمع وخدمته.

٢- خريطة أنشطة الجمعيات:

شاركت الجمعية فى ورشة عمل اعداد الخريطة بصورة فاعلة.

٣- مجلس أمناء الوحدات الاجتماعية:

رشحت الجمعية نفسها للاشتراك فى مجلس أمناء وحدة بولاق ثان الذى تتبعه الجمعية، وانتخبتها باقى جمعيات الوحدة الاجتماعية . كما انتخبتها الجمعيات الأخرى أعضاء مجلس الأمانة الذى تم تشكيله لتكون الجمعية المنسقة المسئولة عن وحدتى بولاق أول وثان بعد ضمهما.

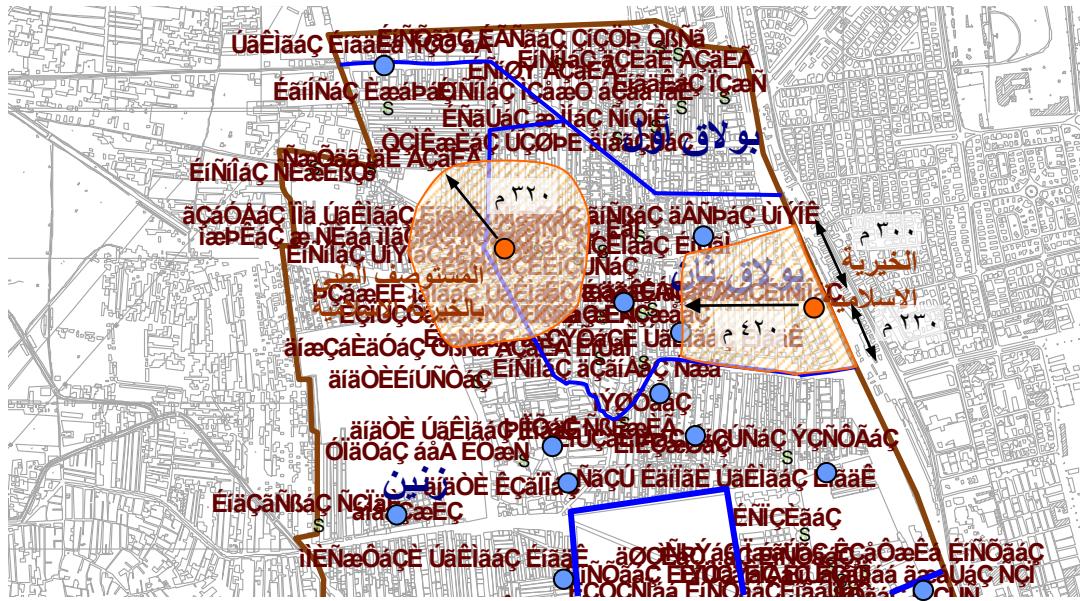
٤- تم **عمل تقييم مؤسسى للجمعية** والذى أظهر قصور فى بعض أوجه عملها، شأنها شأن أغلب الجمعيات الأهلية فى بولاق الذكور. واشتركت فى برامج التدريب وبناء القدرات الذى قدمه برنامج التنمية بالمشاركة. بالإضافة الى حصولها على دعم مادى من خلال قيامها بتنفيذ مشروعين من خلال صندوق المبادرات المحلية: مشروع انشاء مستوصف طبى جديد فى مقرها الفرعى، وتطوير الحضانة الموجودة بمقرها الرئيسي.

٥- تحديد نطاق تأثير الجمعية: شكل (٣٥-٧)

بمراجعة سجلات المترددin على الخدمات التى تقدمها الجمعية، وبسؤال القائمين على الجمعية على نطاق عمل الجمعية، أمكن تحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية على الخريطة. واتضح أنها تخدم عددا كبيرا ونطاقا واسعا (مساحة ٢٠٠ ألف متر مربع للمقر الأصلى و ٣٢٠ ألف متر مربع للمستوصف الطبى). وذلك نظرا لامتلاكها لمقررين بوحدة بولاق ثان. كما أنها تقدم خدمات صحية غير موجودة فى المنطقة الواقع بها مقر الجمعية، الا من مستشفى خاص ترتفع أسعاره عن قدرات الأهالى المحدودة.

كما أن كونها أقدم جمعية أنشأت بحى بولاق الذكور، قد أعطى لها سمعة بين الأهالى وارتباط الأفراد بها، حتى بعد انتقالهم للسكن فى مناطق أخرى.

وبنفس الأسلوب يمكن معرفة نطاق تأثير باقى الجمعيات الفاعلة فى شياخة بولاق الذكور. ويوضح شكل (٣٦-٧) تصوراً للحدود نطاق الجمعيات الفاعلة فى شياخة بولاق الذكور بعد اجراء بعض التعديلات على حدود الشياخة بما يتوافق مع النسيج العمرانى والتقطيع الأكثر منطقية.

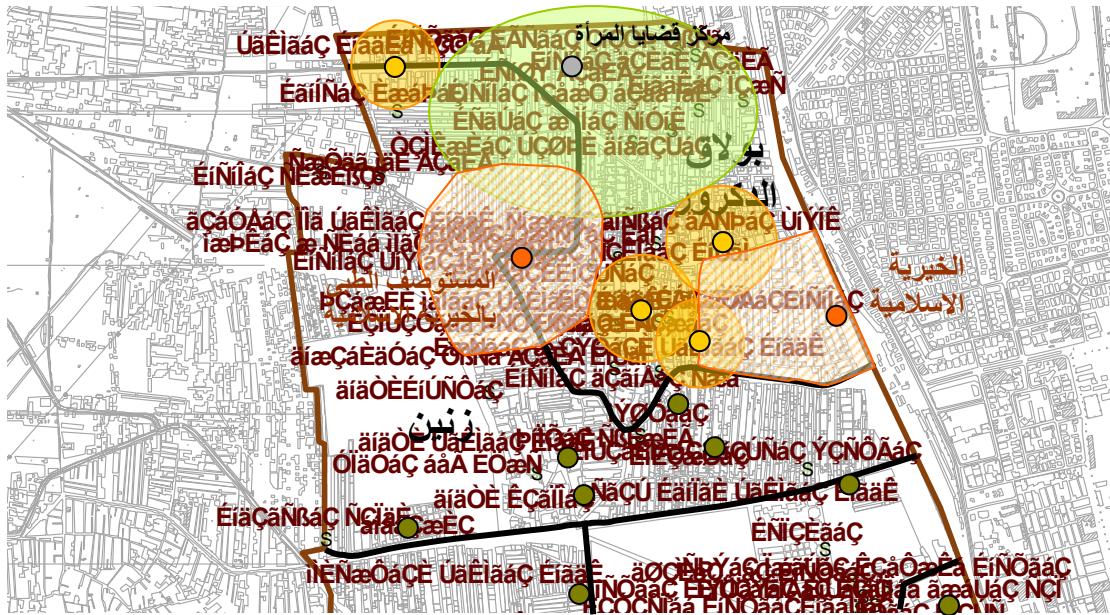


شكل (٣٥-٧) نطاق تأثير الجمعيات الخيرية الإسلامية بفروعها، ويظهر عليها باقى الجمعيات الأهلية الفاعلة المحبيطة، المصدر: الباحثة

التعامل مع القصور في توزيع نطاقات التأثير للجمعيات الأهلية الفاعلة:

ويلاحظ وجود مساحة خالية من الجمعيات الأهلية الفاعلة. فعلى الرغم من وجود عدد من الجمعيات فى هذه المساحة، الا أن نشاطها محدود فى كثير من الأحيان فى تقديم اعانات مالية للمحتاجين، واعانات لدفن الموتى. كما أنها تفتقر للقدرة المؤسسية أيضاً. ومن ثم يمكن:

- ١- بناء قدرات الجمعيات الأكثر تجاوباً مع فكرة التنمية بالمشاركة، لتقوم بدورها في تنمية المجتمع المحبيط، وتكون حلقة الوصل بين أفراد المجتمع المحلي والجهات المختلفة وفريق التخطيط.
- ٢- إنشاء جمعية أو أكثر جديدة بدعة الأهالى إلى العمل المجتمعي. وذلك عن طريق:
 - أ. الاستعانة بالجمعيات الأهلية القرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة لرفع روح الجماعة بين الأهالى وتنظيم المجتمع في كيانات فاعلة. والدعوة إلى ذلك من خلال دور العبادة والمقاهي والمدارس.
 - ب. القيام بمشروع ارشادي في هذه المنطقة ليحفز الأهالى على المشاركة والتنظيم والتثبيك.
 - ج. إقامة يوم مفتوح وجلسات استماع عامة، يتم عرض المشكلات على الأهالى ودعوتهم إلى المشاركة في حلها. وبالتالي توجيههم نحو أهمية التنظيم لتنفيذ الحلول المطلوبة.
- ٣- توجد بالمنطقة منظمة غير حكومية لها أنشطة واسعة، وقدرة مؤسسية فاعلة هي مركز قضايا المرأة. إلا أنها منظمة غير حكومية لها عدد من الأفرع، وليس جمعية أهلية مكونة من المجتمع المحلي، وبذلك فهي تعمل في مجال أوسع من حى بولاق الذكور يمتد إلى جمهورية مصر العربية. وبذلك يمكن الاستعانة بها في بناء قدرات الجمعيات المحلية، وتحفيز المجتمع، وتقديم الدعم الفنى لها.



شكل (٣٦-٧) نطاق تأثير الجمعيات الفاعلة في شيخة بولاق الكنور بعد توفيق حدود الشياخة، المصدر: الباحثة

ثانياً جمعية تنمية المجتمع المحلي بكفر طهرمس، وحدة كفر طهرمس، شيخة كفر طهرس:

١ - قامت الباحثة بعمل زيارة ميدانية للجمعية، تم تطبيق استماره التعارف عليها كالتالي:

الاسم: جمعية تنمية المجتمع المحلي بكفر طهرمس

العنوان: ش داير الناحية بحرى البلد مدخل سوق الثلاثاء ش محمد حسن - كفر طهرمس.

أعضاء مجلس الإدارة وعدهم:

يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة أحد عشر عضواً.

المكان ومدى استيعابه للأنشطة:

مقر الجمعية كان قهوة في دار مناسبات أقامتها إحدى الأسر وتبرع أحد الفاطئين بالمنطقة ببيت قدام الجمعية على أن يكون هناك نشاط تحفيظ القرآن بالجمعية. ومنذ عام ٢٠٠١ تم إنشاء المبني الحالى للجمعية وهو عبارة عن دور أرضى وأربعة أدوار أخرى. الدور الأرضى به دار للمناسبات وتحفيظ قرآن على قترات وأيضاً به نشاط محو الأمية. الدور الأول به حضانة للأطفال. الدور الثاني به مشروع صحة الأم والطفل وقاعة للندوات. الدور الثالث منشأ ويحتاج إلى الإنتهاء من أعمال التشطيب على أن يكون به مركز لتعليم الكمبيوتر. أما الدور الرابع فمازال تحت الإنشاء.

العلاقة والإتصال بالجمعيات الأهلية الأخرى:

يوجد تعاون مع الجمعيات الأهلية الأخرى في المنطقة المحيطة مثل جمعية النهضة وجمعية التوحيد الخيرية بمسجد أبو بكر الصديق.

أنشطة الجمعية:

كانت أنشطة الجمعية تتحضر في مساعدة القراء ودفن الموتى حتى سنة ٢٠٠١ حتى تم بناء المبني الجديد. وتتركز أنشطة الجمعية الحالية في تحفيظ القرآن وعمل مسابقات في حفظ القرآن الكريم، وتقدم الجمعية بعض المساعدات العينية والمالية في حالة الوفاة أو العجز. وتمتلك الجمعية سيارة لدفن الموتى ومدافن لخدمة

المجتمع المحلي. ومن انشطة الجمعية أيضاً محى الأمية حيث بها عشرة فصول منها ثلاثة تتبع جهاز محى الأمية. كما تنظم الجمعية ندوات بدار المناسبات واجتماعات لشباب الحزب الوطني. كما يوجد بالجمعية مشروع صحة الأم والطفل وتطعيم الأطفال. وتقوم الجمعية أيضاً بتيسير الحج والعمرة للمجتمع المحلي. وكان بالجمعية مشغل لتدريب الفتيات عمل لمدة علم واحد، ولكن جهاز محى الأمية سحب المعدات الخاصة به ولم تستبدلها وزارة الشؤون الإجتماعية فتوقف المشغل.

الرغبة في المشاركة في أنشطة برنامج التنمية بالمشاركة:

هناك رغبة قوية للمشاركة وذلك لتوصيل صوت الأهالي وأمكانية تأثيرهم في عملية التنمية من خلال البرنامج المقترن، لمراعاة الاحتياجات الحقيقية لهم، والتغلب على العقبات التي قد تظهر أثناء الاعداد لأى نشاط. وهناك مشاركة فعلية من الجمعية في اجتماعات البرنامج التي عقدت حتى الآن.

الرغبة في التواصل مع الجمعيات الأهلية الأخرى داخل وخارج المنطقة:

هناك رغبة للتواصل والتعاون المستقبلي مع الجمعيات الأخرى لتوفير أكبر قدر من الأنشطة والخدمات ومساعدة الجمعيات على القيام بدورها بصورة جيدة، وتبادل المعلومات بين الجمعيات لمعرفة الإجراءات اللازمة لقيام بأى نشاط مثل مركز الكمبيوتر.

ملاحظات وانطباعات عامة:

المبني الجديد للجمعية مساحتها جيدة ومعتنى به جيداً من حيث النظافة. ويتسنم المسؤولون عن الجمعية بالجدية في إقامة الأنشطة التي يحتاجها المجتمع، والبحث عن الموارد المتاحة لتمويل أنشطة الجمعية، وخدمة المجتمع المحلي. وهناك رغبة في التعاون مع المشروع لتحسين الخدمات المقدمة من الجمعية، وخدمة المجتمع المحلي بشكل فعال.

٢- خريطة أنشطة الجمعيات:

شاركت الجمعية في ورشة عمل اعداد الخريطة بصورة فاعلة.

٣- مجلس أمناء الوحدات الاجتماعية:

رشحت الجمعية نفسها للاشتراك في مجلس أمناء وحدة كفرطهرمس الذي تتبعه الجمعية، وانتخبتها باقى جمعيات الوحدة الاجتماعية. كما انتخبتها الجمعيات الأخرى أعضاء مجلس الأمناء الذي تم تشكيله لتكون الجمعية المنسقة المسئولة عن وحدة كفرطهرمس.

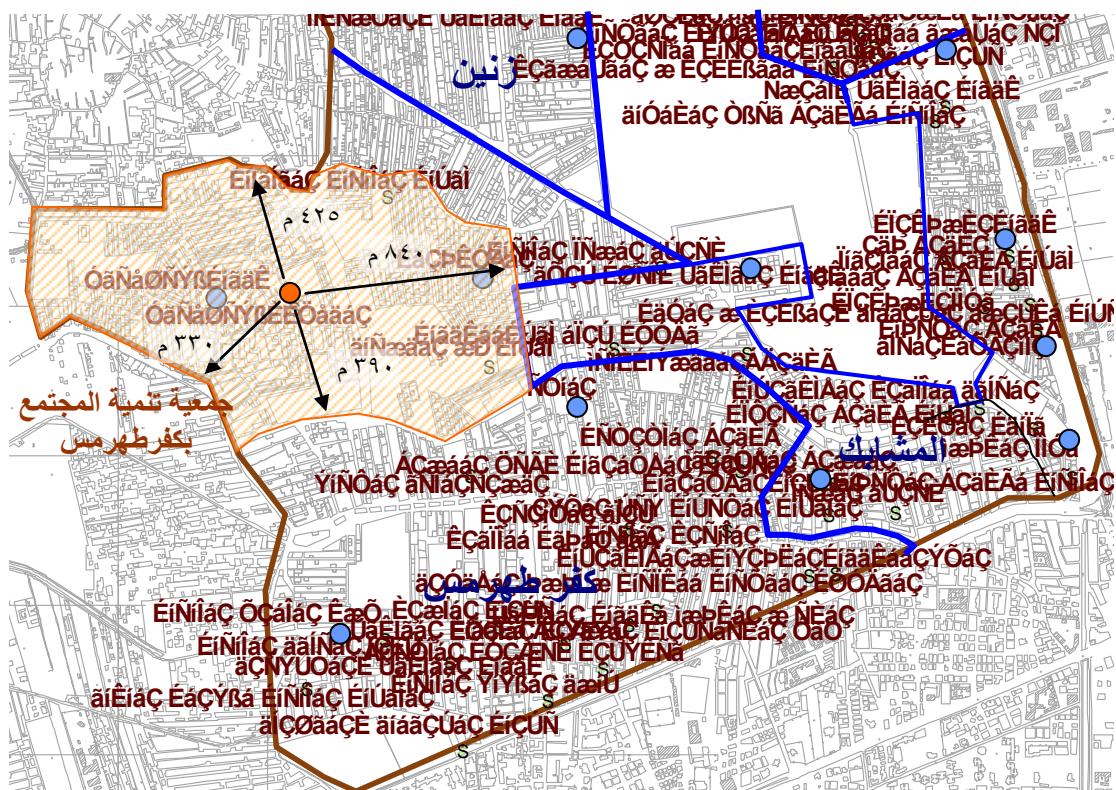
٤- تم عمل تقييم مؤسسي للجمعية والذى أظهر قصور فى بعض أوجه عملها، شأنها شأن أغلب الجمعيات الأهلية فى بولاق الذكور. واشترت فى برامج التدريب وبناء القدرات الذى قدمه برنامج التنمية بالمشاركة. بالإضافة إلى حصولها على دعم مادى من خلال قيامها بتنفيذ مشروعين من خلال صندوق المبادرات المحلية، مشروع انشاء مستوصف طبى بالدور الثالث، وتطوير الحضانة الموجودة بالدور الأرضى.

٥- تحديد نطاق تأثير الجمعية: شكل (٣٧-٧)

بمراجعة سجلات المترددين على الخدمات التى تقدمها الجمعية، وبسؤال القائمين على الجمعية على نطاق عمل الجمعية، أمكن تحديد نطاق تأثير الجمعية الأهلية على الخريطة. واتضح أنها تخدم عدداً كبيراً ونطاقاً

واسعاً (بمساحة حوالي ٦٣٠ ألف متر مربع). فهي تقدم خدمات صحية ونادي مسنين، وفصول محو أمية، وحضانة أطفال بأسعار زهيدة تختلف عن الأسعار في الخدمات القرية.

كما أن كونها من أقدم الجمعيات بحي بولاق الكنور، حيث أنشأت منذ عام ١٩٤٦، قد أعطى لها سمعة بين الأهالي وارتباط الأفراد بها. هذا بالإضافة إلى أن المنطقة في الأصل قرية قديمة، الأمر الذي ساعد على ارتباط سكانها بالجمعية واشتراك معظمهم في الجمعية. ويلاحظ أن كبر المساحة لا يعني بالضرورة زيادة عدد أفراد المجتمع المرتبطين بالجمعية، حيث أن المساحة التي تخدمها تضم مساحات كبيرة أراضي زراعية، وذلك نظراً للأصل الريفي للمنطقة.



شكل (٣٧-٧) نطاق تأثير جمعية تنمية المجتمع بكفرطهرمس، وبقى الجمعيات الأهلية الفاعلة المحيطة في الوحدة الاجتماعية
كفرطهرمس، المصدر: الباحثة.

ويلاحظ في شكل (٣٨-٧) امتداد نطاق تأثير الجمعية خارج حدود الشياخة التي تتبعها. بما يؤكد عدم ارتباط الواقع الفعلى للمجتمع بالحدود التي ترسمها الجهات الإدارية المختلفة.

وبنفس الأسلوب يمكن معرفة نطاق تأثير باقي الجمعيات الفاعلة في شياخة كفرطهرمس. ويوضح شكل

(٣٨-٧) تصوراً لحدود نطاق الجمعيات الفاعلة في شياخة كفرطهرمس.

التعامل مع القصور في توزيع نطاقات التأثير للجمعيات الأهلية الفاعلة:

ويلاحظ اشتراك جمعية تنمية المجتمع بكفرطهرمس مع جمعية النهضة في نطاق التأثير، إلا أن الأخيرة لديها خبرة أطول في تقديم الخدمات الصحية بمستوى طبي، كما أنها تستضيف الوحدة الصحية. ومن ثم تعتبر من الجمعيات الفاعلة في المنطقة، حتى وإن لم تكن جمعية البلد، كما يطلقون على جمعية تنمية المجتمع المحلي بكفرطهرمس.

ومن ثم يمكن تشجيع انضمامهما في كيان تعاوني لخدمة المنطقة المحيطة، وتعظيم الموارد المتاحة، والاستفادة من الخبرات المتبدلة، والقيام بمشروعات متكاملة. مع وجوب تقسيم نطاق التأثير بين هذا الكيان المكون من الجمعيتيين بشياخة كفر طهرمس، وجمعية مسجد الاستقامة بشياخة نزلة خلف، وذلك من أجل الوصول إلى وحدات تنمية ذات حجم مناسب وفعال في عملية تنمية المجتمع المحلي.

كما يلاحظ وجود مساحة خالية من الجمعيات الأهلية الفاعلة. فعلى الرغم من وجود عدد من الجمعيات في هذه المساحة، إلا أن نشاطها محدود في كثير من الأحيان في تقديم اعانات مالية للمحتاجين، واعانات لدفع الموتى، أو اقتصارها رعاية فئات محددة مثل الكفيفين. كما أنها تفتقر للقدرة المؤسسية أيضاً. ومن ثم يمكن:

١- بناء قدرات الجمعيات الأكثر تجاوباً مع فكرة التنمية بالمشاركة، ل تقوم بدورها في تنمية المجتمع المحلي، وتكون حلقة الوصل بين أفراد المجتمع المحلي والجهات المختلفة وفريق التخطيط.

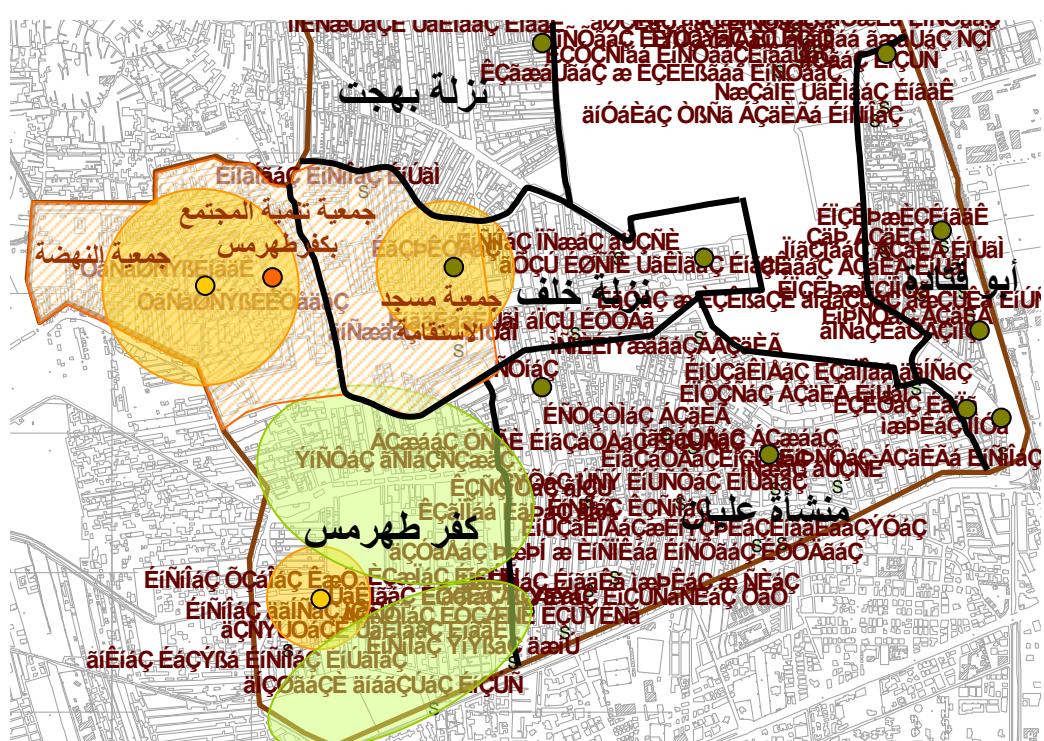
٢- إنشاء جمعية أو أكثر جديدة بدعوة الأهالي إلى العمل المجتمعي. وذلك عن طريق:

أ. الاستعانة بالجمعيات الأهلية القرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة لرفع روح الجماعة بين الأهالي وتنظيم المجتمع في كيانات فاعلة. والدعوة إلى ذلك من خلال دور العبادة والمقاهي والمدارس.

ب. القيام بمشروع ارشادي في هذه المنطقة ليحفز الأهالي على المشاركة والتنظيم والتثبيك.

ج. اقامة يوم مفتوح وجلسات استماع عامة، يتم عرض المشكلات عاي الأهالي ودعوتهم إلى المشاركة في حلها. وبالتالي توجيههم نحو أهمية التنظيم لتنفيذ الحلول المطلوبة.

ومن ثم يتم التثبيك بين الجمعيات سواء في داخل وحدة التنمية أو بين الوحدات على مستوى الوحدة المتوسطة (الشياخة في حالة بولاق الذكور) ثم على مستوى المنطقة الارسمية ككل.



شكل (٣٨-٧) نطاق تأثير الجمعيات الفاعلة في شياخة كفر طهرمس، المصدر: الباحثة

٧-٤-٤-٤ التقييم المؤسسى

يمكن اجراء تقييم مؤسسى للجمعيات التى اتضحت انشطتها من خلال خريطة الأنشطة، وذلك بالتوازى مع تحديد نطاق تأثير الجمعية. ويكون ذلك عن طريق تطبيق احدى أدوات التقييم المؤسسى للجمعيات الأهلية، مثل الأداة التى طورها مركز خدمات المنظمات غير الحكومية عام ٢٠٠٢ لتناسب مع الواقع المحلى، بهدف تقييم التدريب، والدعم الفنى المطلوب، ومتابعة نتائج التطوير المؤسسى. كما ترجع أهميتها إلى أنها مرشد جيد للتطوير الذاتي بالجمعيات. وتقييس هذه الأداة أداء الجمعية فى ثلات مجالات رئيسية تتعلق بالحكم الداخلى، والإدارة العامة والتنفيذية، والإدارة المالية.

وتحدد أداة التقييم عدد من مؤشرات الأداء لكل عنوان فرعى من العناوين سابقة الذكر. ومؤشر الأداء هو عبارة عامة حول قدرة مؤسسية محددة تسعى المنظمة غير الحكومية لتحقيقها. وتأتى تحت كل مؤشرات أداء مجموعة من وحدات القياس، تحدد كل منها إجراء أو ممارسة محددة تقوم بها الجمعية. بحيث يدل تبنى الجمعية، أو تطبيقها لإجراء أو ممارسة معينة، على أن لديها مستوى معين من القدرة المؤسسية. وتعتبر وحدات القياس هى مؤشرات على الأداء، ولعل الفرق الوحيد بين وحدات القياس ومؤشرات الأداء هو أنها أكثر تفصيلا، فى حين يأتي مؤشر الأداء عادة في شكل عبارة عامة. والغالبية العظمى من وحدات القياس التي تتضمنها أداة التقييم هي مجرد عبارات أو أسئلة بسيطة يجاب عليها بنعم أو لا. إلا أن هناك بعض وحدات القياس التي تمت صياغتها في شكل ميزان، أو معيار لقياس، بحيث تمثل قمة المعيار أعلى مستوى من الأداء بالنسبة لوحدة القياس، في حين تمثل أدنى نقطة عليه أقل مستوى للأداء.

النتيجة:

يتم تحديد الجمعيات الأهلية التي تمتلك كياناً مؤسسيًا فاعلاً، وبرامج التدريب والدعم الفنى التي تحتاج إليها الجمعيات لتحسين قدرتها المؤسسية، وبالتالي تحسين أدائها، وتكون قادرة على القيام بدور تنموى فاعل فى المجتمع المحلى. وكيف يمكن الاستفادة من القرارات المؤسسية المحلية لبناء قدرات باقى الجمعيات القاصرة.

٧-٤-٥-٥ تفعيل الجمعيات الأهلية



ان الجمعيات الأهلية تحتاج الى بناء للقدرات، والتدريب لتكون قادرة على التحول الى تنمية المجتمع المحلى، بدلاً من مجرد تقديم الخدمات التي تعجز الجهات الحكومية عن تقديمها. كما تحتاج الى تدريب لتصبح قادرة على الحصول على منح من الهيئات المانحة المختلفة لتمويل مشاريع التنمية التي يحتاجها المجتمع المحلى. (شكل ٧-٣٩)

شكل (٣٩-٧) بناء القدرات البصرية العمranية للجمعيات الأهلية، المصدر: GTZ
وتهدف عملية بناء القدرات للجمعيات الأهلية الى مواجهة القصور فى الأداء الداخلى المتعلق بالقدرات المؤسسية للجمعية، والتى تم تحديده طبقاً لنتيجة اجراء تقييم القدرات المؤسسية. وأيضاً مواجهة القصور فى

دورها التنموي كنواة لوحدات التنمية في المجتمع الال رسمي. ومن المجالات التي يجب بناء قدرات الجمعيات الأهلية فيها من أجل تفعيل دورها كنواة لوحدة التنمية الفعالة في عمليات التنمية بالمشاركة:

- الحكم الداخلي الجيد
- التخطيط الإستراتيجي
- تخطيط الموازنة بالمشاركة
- تحديد الاحتياجات بالبحث السريع بالمشاركة (PRA)
- رصد الأرصدة التي يمتلكها المجتمع (Mapping)

حيث يتم رصد كافة الأرصدة التي يمتلكها المجتمع والموارد الموجودة باستخدام الخرائط. فيتم توقيع هذه الأرصدة سواء كانت أرصدة بشرية، أو أرصدة مالية، أو أرصدة اجتماعية، أو أرصدة مؤسسية، أو أرصدة مادية. وذلك من أجل توظيفها وتعظيم الاستفادة منها في تنمية المجتمع المحيط، والارتكاز على الامكانيات وايجابيات لمواجهة المشكلات والاحتياجات. وذلك كمدخل معاير للاعتماد على رصد الاحتياجات والمشكلات ومحاولة ايجاد حلول لها. ثم الاصطدام بحدودية الامكانيات وعجزها عن تلبية الاحتياجات. الأمر الذي يؤدي إلى احباط المشاركين في عملية التنمية، وحتى عزوفهم عن الاستمرار في العمل المجتمعي.

- نظم المعلومات الجغرافية (GIS)
- بناء القدرات البصرية للجمعيات الأهلية

من خلال استخدام أدوات تصميم مختلفة تتلاءم مع عملية التصميم والتخطيط بالمشاركة، مثل استخدام الاسكتشات والمجسمات والتصوير الفوتوغرافي والفيديو.

- بناء القدرات في المجالات التنموية المتخصصة

من خلال التعرف على الأنشطة الأساسية، والبرامج التي تنفذها الجمعيات الأهلية، يمكن تصنيف الأنشطة التي تنفذها الجمعيات في المجالات الآتية: المرأة والطفل- الصحة- الشبّاب- البيئة- التعليم. ووضع خطة لارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات، بتنظيم زيارات إلى جمعيات متخصصة في المجالات السابقة. وذلك لرفعوعي الجمعيات ب مجالات التنمية الحقيقة، بدلاً من الاقتصار على تقديم الاعانات والخدمات، دون احداث تنمية حقيقة للمجتمع.

- التقييم بالمشاركة

فيتم بناء قدرات الجمعيات على تقييم أدائها الذاتي، وأيضاً تقييم المشروعات التي تنفذها للوقوف على عوامل النجاح والفشل. هذا بالإضافة إلى المشاركة في إجراء تقييم للمشروعات التي تنفذها الشركاء المحليين في المجتمع.

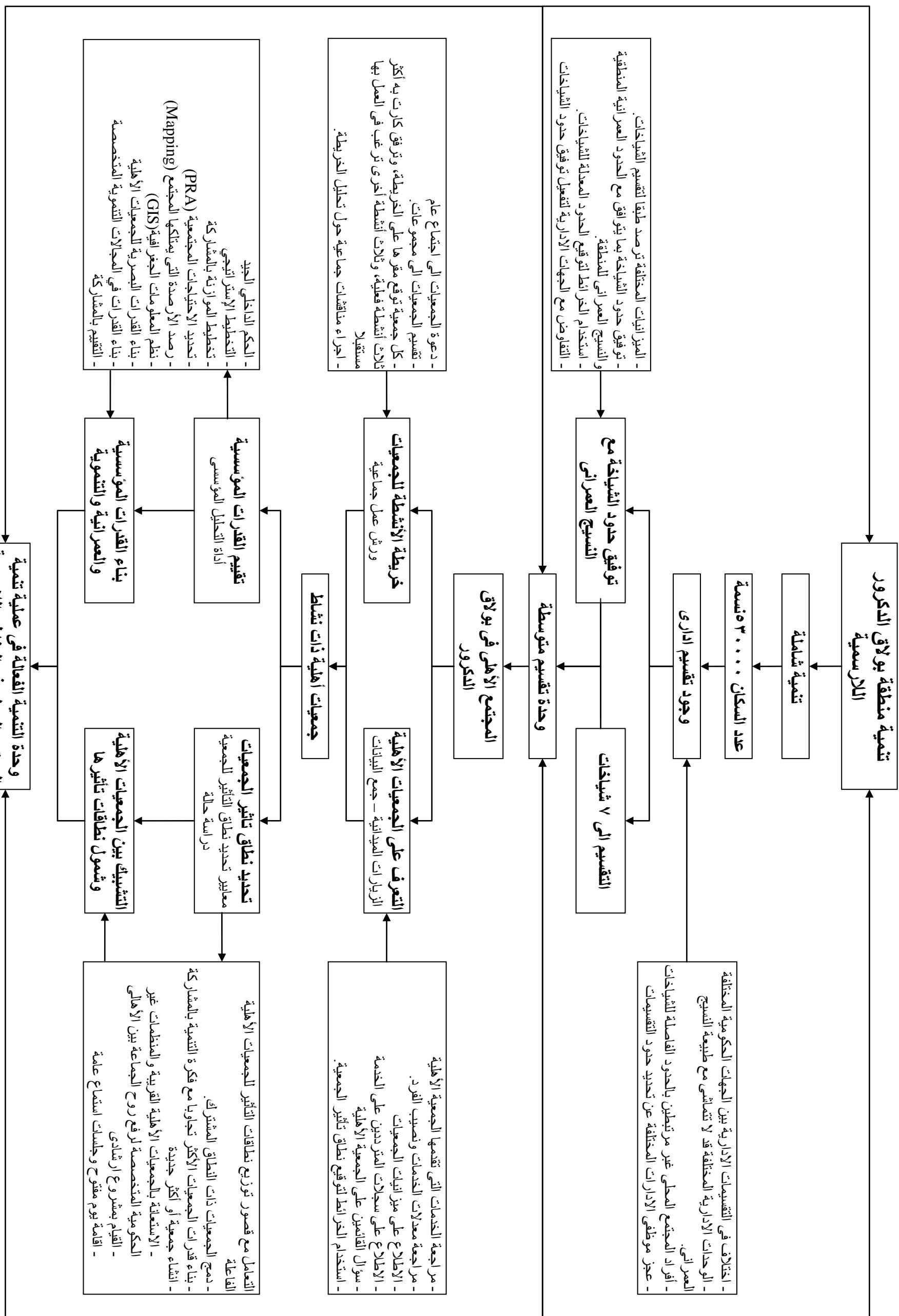
ويوضح شكل (٤٠-٧) كيفية تطبيق المدخل المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية، وتقسيمهما إلى وحدات تنمية فعالة، على منطقة بولاق الكنور.

٧-٤-٣ العمل مع الجهات الحكومية

ان الاعتماد على أن الإدارة المحلية، والتنفيذية، والمجلس الشعبي المحلي، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص المحلي، والسكان هم شركاء في تنمية المجتمع، والإرتقاء بنوعية الحياة فيه، يتطلب ناء قدراتها ل القيام بدور فعال. ومن ثم يجب تشجيع تبني الجهات الحكومية لأدوات التنمية بالمشاركة، وتأهيلها لمفهوم التنمية بمشاركة كافة أصحاب المصلحة الحقيقة.

ومن ثم يمكن مساعدتها في:

- ١ بناء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة كأحد أساسيات الادارة الفعالة.
- ٢ تأهيل الكوادر الحكومية للعمل التشاركي من خلال التدريب بالمعايشة أثناء العمل مع أصحاب المصلحة الحقيقة في المجتمع.
- ٣ تأهيل الجهات الحكومية لمفهوم التقييم أهميته في رفع الأداء وحل المشكلات وتعظيم الاستفادة من الامكانيات المتاحة.
- ٤ التفاوض مع الجهات العليا لتمكين المجتمع المحلي والشركاء المحليين من المشاركة الفعلية في عملية التنمية سواء في المجالات العمرانية، أو في مجالات الادارة مثل تخطيط الموازنة وتحديد المشروعات ذات الأولوية.



شكل (٤٠٧) تطبيق المنهج المقترن لتقسيم منطقة يلاق الدكror المارسية للوصول الى وحدة التنمية الفعلية، المصدر: الباحثة

٧-٥ التقييم المرحلى لنجاح برامج التنمية بالمشاركة ومعايير النجاح

عملية التقييم تتطوى على عدد من العناصر، أولها تحديد الهدف من التقييم، وتوسيع هدف المشروع، وصياغة المؤشرات التي يمكن قياس مدى تحقق أهداف المشروع، ثم جمع المعلومات، وتحليلها، واعداد مخرجات التقييم، ونشرها للاستفادة منها.

وفي إطار تقييم مشروعات التنمية المجتمعية، ظهرت محاولات لتنفيذ عملية التقييم بمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة. والدعوة إلى انخراط أصحاب المصلحة في جمع وتحليل المعلومات، وذلك لعدة أسباب:

- ١- رؤية المشاكل بصورة شاملة للجوانب الفنية، ومعرفة ورؤى وتوقعات المجتمع.
- ٢- تحويل الأهالى المنخرطين إلى اتصالين وصادر ، وتدعم الربط بين المشروع والمجتمع.
- ٣- خلق الثقة، وبناء علاقة فاعلة بين مقدمي الدعم الفنى والاجتماعى، والأهالى.
- ٤- المساعدة فى خلق مجموعة من منظمى المجتمع يمتلكون التوجهات والمهارات الضرورية للعمل المجتمعى.
- ٥- بناء رؤية مشتركة تأخذ فى الاعتبار تعددية المجتمع، وتساهم فى توافق الحلول المطروحة.

وفي هذا الإطار قام برنامج التنمية بالمشاركة بإجراء تقييم يعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة. وذلك للوصول إلى صورة صادقة عن واقع برنامج التنمية.

٧-٦ التقييم على مستوى البرنامج ككل

قام برنامج التنمية بالمشاركة فى بولاق الذكور بإجراء تقييم للمرحلة الأولى للبرنامج حتى عام ٢٠٠٣. ثم قام البرنامج باستخلاص الدروس المستفادة من نتائج تقييم المشروعات الارشادية، وتعديل اسلوب عمل البرنامج بما يتواافق مع المجتمع، والظروف المحلية.

وفي المرحلة الثانية للبرنامج والتى بدأت عام ٢٠٠٤، قام البرنامج بالتجهيز نحو الجمعيات الأهلية، وبناء القدرات للجهات الحكومية والشركاء المحليين، والعمل على نشر فكرة المشاركة فى التنمية بين المجتمع المحلي. وفي منتصف عام ٢٠٠٥ أراد البرنامج اجراء تقييم مرحلى لأداء البرنامج، والشركاء المختلفين، والظروف المحيطة، والأداء المستقبلى المتوقع. ووفقا لسياسة وكالة التعاون الفنى الألمانى تم تقييم البرنامج باستخدام برنامج التقييم e-VAL. والذى طورته الوكالة بالتعاون مع شركة متخصصة، للتعرف على تقييم المجموعات المختلفة للمشروعات التى تنفذها.

٧-٦-١ استخدام برنامج التقييم e-VAL

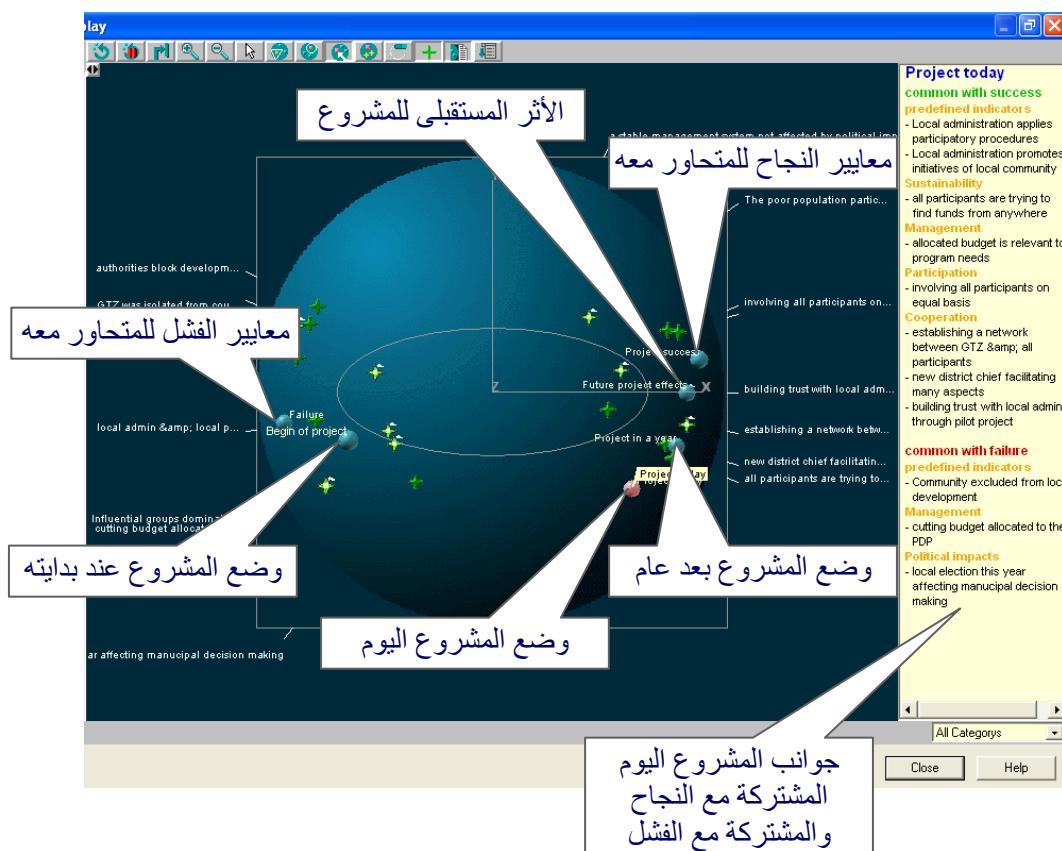
قامت الباحثة بتقييم برنامج التنمية بالمشاركة فى بولاق الذكور، من خلال وكالة التعاون الفنى الألماني، وباستخدام برنامج التقييم e-VAL. حيث تم:

- ١- مقابلة اربعة أفراد من فريق مشروع بولاق الذكور.

مقابلة أربعة من مسئولي الجهات الحكومية من أصحاب المناصب المختلفة، ومن ادارات مختلفة. -٢

مقابلة أربعة من أفراد المنتفعين: رئيس مجلس ادارة جمعية أهلية باحدى الشياخات، سكرتير جمعية أهلية بشيادة أخرى، عضو بالمجلس الشعبي المحلي ببولاق الكنور، أحد القادة الطبيعيين بالمجتمع المحلي. -٣

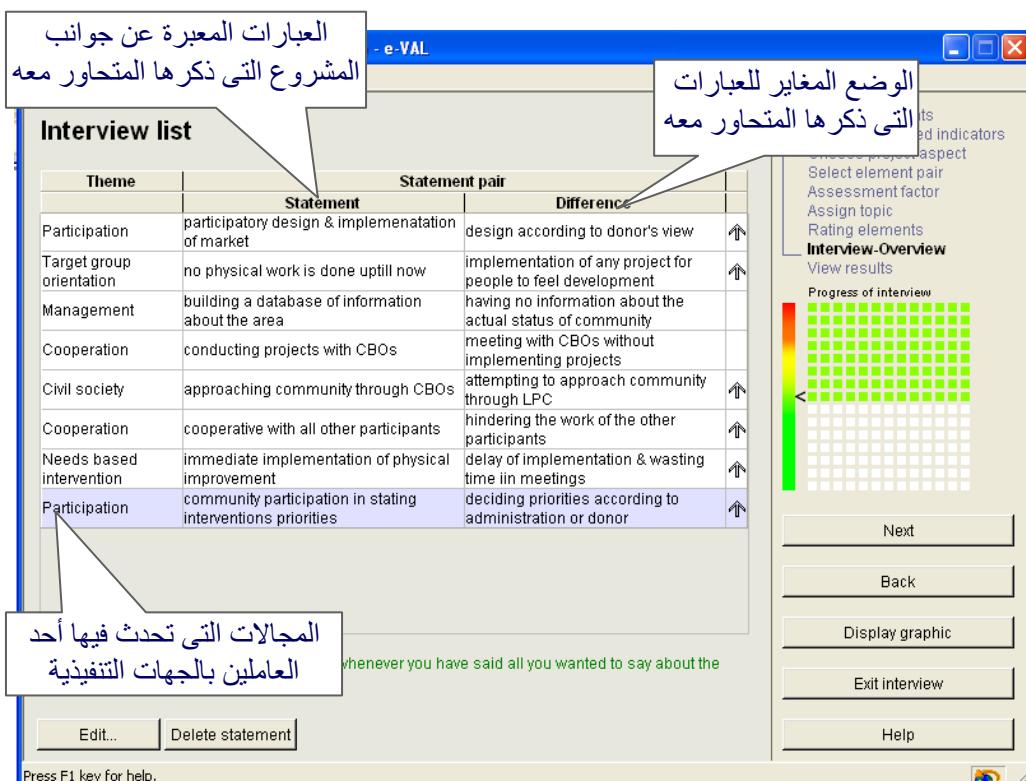
وفي نهاية كل مقابلة قامت الباحثة بعرض الشكل الثلاثي الأبعاد الذى يمثل الناتج الحسابى لرأى المتحاور معه فى البيانات المختلفة التى ذكرها، وللعناصر المختلفة التى يسأل عنها البرنامج. وشرحت للمتحاور معه المعانى المختلفة لهذا الشكل، للتأكد من أنه يمثل آرائه الفعلية، وأنه لم يتم تصنيف أى من العناصر بشكل غير معتبر عن رأيه الفعلى. ويمكن الرجوع الى البيانات، وتعديلها حتى تتوافق تماما مع رأى المتحاور معه. ويوضح شكل (٤١-٧) الشكل الثلاثي الأبعاد الذى يمثل وجهة نظر أحد أعضاء فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى بالنسبة لتطور اداء المشروع على مر الوقت، والاقتراب نحو معايير النجاح المرتبطة بوجهة نظره.



شكل (٤١-٧) وجهة نظر أحد اعضاء فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى بالنسبة لتطور أداء المشروع، والجوانب الناجحة والفاشلة فى تقييمه لوضع المشروع اليوم، المصدر: برنامج e-VAL

وبعد تجميع المقابلات الائتمى عشر، تم ارسالها للخادم على شبكة المعلومات العالمية، حيث يقوم تجميع الآراء حسابيا، وتحليلها طبقا للمنطق المصمم عليه البرنامج. ثم يتم الحصول على تحليل الآراء المجمعة

للمجموعات المختلفة، والتى يمكن قراءتها بأشكال عديدة. وذلك طبقاً للعناصر المختلفة للبرنامج مثل، وضع المشروع اليوم، الوضع بعد عام تالى، الأثر المستقبلى للمشروع، اسهام فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى، اسهام الجهات التنفيذية، اسهام بنك التعمير الألمانى KFW، تأثير الظروف المحيطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومستوى جودة فكرة المشروع من خلال مرحلة اعداد المشروع وهدف المشروع الحالى. هذا بالإضافة الى المعايير المعرفة لنجاح وفشل المشروع من وجهة نظر المتحاور معهم فى المجموعات الثلاث. كما تتعدد المجالات والعبارات التى يتحدث عنها المتحاورون معهم. (شكل ٤-٧)



شكل (٤-٧) المجالات التي تحدث فيها أحد العاملين بالجهات التنفيذية، والعبارات المعبرة عن المشروع التي صاغها، والوضع المغاير لكل عبارة، المصدر: برنامج e-VAL

وفي الخطوة الأخيرة يقوم خبير متخصص في اعداد تقرير بنتائج التقييم، في صورة منسقة مناسبة للقراء المختلفين، بحيث يمكنهم الوقوف على الوضع الفعلى للمشروع كما يراه الشركاء المختلفون. ومن ثم يمكن اكتساب نظرة أكثر عمقاً لفهم الآليات التي يعمل المشروع وفقاً لها، والظروف المحيطة التي يجب على المشروع العمل في إطارها، والتعامل معها في حدود الامكانيات المتاحة.

واختلفت نتائج المقابلات للمجموعات المختلفة، وبالنسبة لتقدير وضع المشروع في مايو ٢٠٠٥، أى وضع المشروع وقت اجراء التقييم، كانت الرؤى كالتالى: (٣-٧) و (٤-٧)

١- فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى:

مجال التعاون: تحدث المتحاور معهم من الفريق عن مجال التعاون، حيث أطروا على التعاون الجيد بين المشاركين على كافة المستويات، والتعاون بين فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى، والجهات التنفيذية. كما تم ابراز التزام رئيس الحى الجديد.

مجال التدخلات المتكاملة: قدر المتحاور معهم انخراط بنك التعمير الألماني KFW في العمل في المجالات الأكثر احتياجاً. كما تم تقدير أسلوب بناء القدرات والتشبيك بين المشاركين بدلاً من دعم منظمات منفردة. ولكن في نفس الوقت، انتقد المتحاورون معهم استمرار دعم بعض المنظمات منفردة. كما نقدوا تدخلات بنك التعمير الألماني بأنها لم ينتج عنها تحسين في مستويات المعيشة.

مجال بناء القدرات: أطروى اثنين من المتحاور معهم على أن المجتمعات أصبحت تفكّر بصورة أكثر واقعية، وتبني المشاركين لأدوات تشاركيّة. إلا أن هذه المجالات مازالت تحتاج إلى دعم وتنمية بصورة أكبر.

الظروف المحيطة: أدت الظروف السياسية إلى مشكلتين طبقاً لرأي المتحاور معهم هـى: عدم الافراج عن تمويل بنك التعمير الألماني في الوقت المطلوب، وتأثير الانتخابات الرئاسية والتشريعية على اتخاذ القرار في الادارة المحلية.

٢- الجهات التنفيذية:

مجال المشاركة والتعاون: ركز المتحاور معهم على هاذين المجالين، فأبرزوا المشاركة الإيجابية للجمعيات الأهلية، مثلاً في اتخاذ القرار، والتشبيك بين الجمعيات المختلفة. كما قدموا مجهودات فكرة المشروع بالنسبة لمشاركة الجمعيات الأهلية، بدلاً من الاقتصر على الفوائد المالية. ولكن رأوا أنها تحتاج إلى دعم وتنمية. إلا أنهم ذكروا أن مشاركة الجمعيات الأهلية الإيجابية نتج عنها ارتباط التدخلات المختلفة بأولويات المجتمع. كما أطروا على المخل التشاركي في تطوير الأسواق.

وذكر المتحاورون معهم مشاركة الشؤون الاجتماعية بصفة عامة ، ومشاركتها في التشبيك مع الجمعيات الأهلية بصفة خاصة. هذا بالإضافة إلى اطراء دراسات ما قبل المشروع، والتعلم من التجارب وخبرات المراحل السابقة، وبناء بنك للمعلومات، وذلك بالنسبة للتدخلات في المجتمع بصفة عامة، وفي قطاع المياه والصرف الصحي وتطوير الأسواق بصفة خاصة.

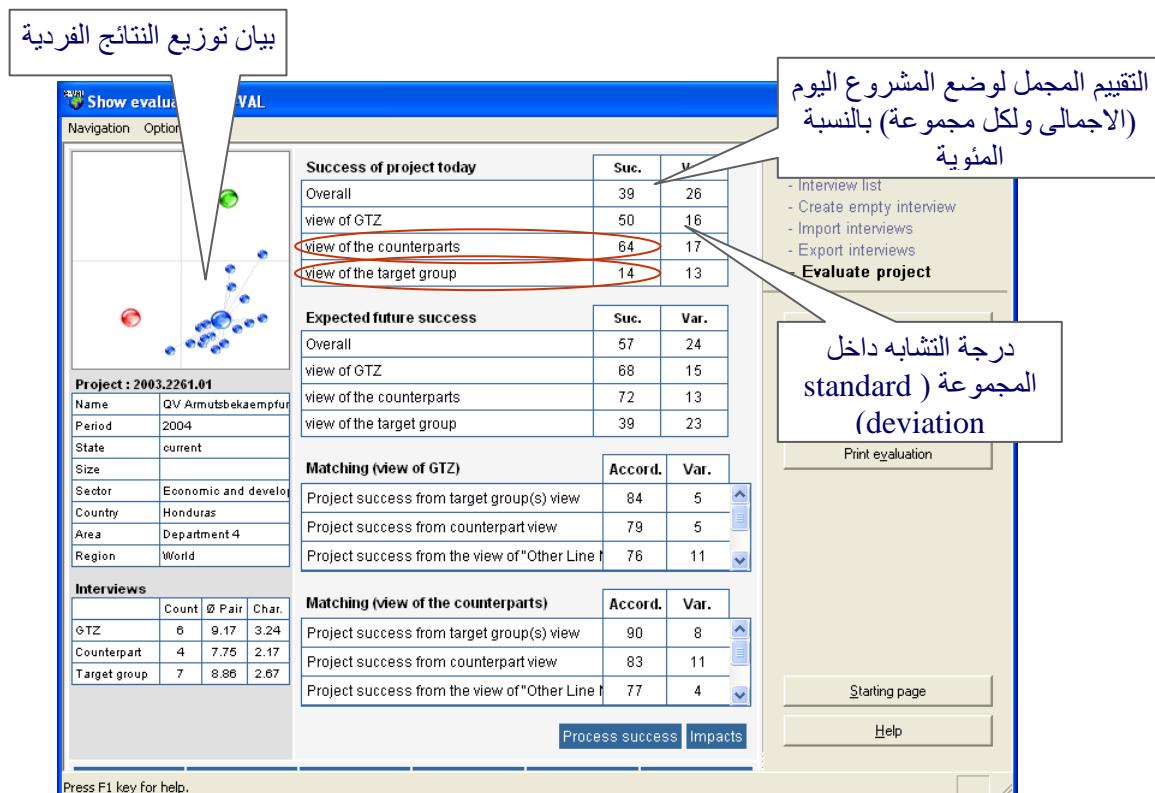
وقد قدر أحد المتحاور معهم وضع المشروع عام ٢٠٠٥ بأنه حرج، في حين كانت رؤى اثنين من المتحاور معهم إيجابية بصورة كبيرة، أما الرابع فكانت رؤيته غير محددة بين طرفى النقيض. فانتقد المتحاور معه المتوجس عدم وجود تنسيق كافى بين الجهات التنفيذية ووكالة التعاون الفنى الألماني، وأن أنشطة المشروع موجهه بواسطة الجهة المانحة ووكالة التعاون الفنى الألماني بصورة أكثر من اللازم، بدون الرجوع إلى الخبرات المكتسبة من الماضي.

أما الثلاثة الآخرون فذكروا عدم تنفيذ أي أعمال مادية أو بنية أساسية بصورة كافية حتى حينها، وأنهم مهتمون أكثر بمدى استدامة التنمية. فأبدى أحدهم تخوفه من عدم وجود إطار للمداخل التشاركيّة، وآخر أظهر قلقه بسبب عدم الاتفاق على كيفية استخدام أرض موقع محطة الصرف الصحي. إلا أنهم ذكروا عبارات وجوابات أقل سلبية من المتحاور معه المتوجس.

٣- رأى المجموعة المستهدفة:

قدر المتحاورون معهم أيضاً المشاركة الإيجابية للمجتمع. كما اشترکوا مع الجهات التنفيذية في ذكر المشاركة في مراكز الشباب، وايجابية التعاون بين الجمعيات الأهلية وتشبيكها. كما أكد أحد المتحاور معهم على

ايجابية المدخل الشاركي في تصميم السوق. وكذلك مساعدة الشؤون الاجتماعية في حصول الجمعيات على الموافقات القانونية للوصول إلى تمويل وكالة التعاون الفنى الألماني.



شكل (٤-٣) تحليل البرنامج لآراء المتعاون معهم، وأوجه النظر المختلفة لنجاح المشروع، المصدر: GTZ (2006)

أما المشكلة الرئيسية التي ذكرها المتعاون معهم، فهي بطء التنفيذ بسبب تأخر التمويل. كما انتقدوا عدم كفاية التركيز على البنية الأساسية والخدمات، مثل المدارس الثانوية. كذلك اشترك عدد من المتعاون معهم من المنتفعين مع أحد العاملين بالجهات التنفيذية في رؤية وجود اهدران الوقت في اجتماعات أكثر من اللازم. ومن السلبيات التي تم ذكرها، استمرار ضعف دور المجتمع في الصيانة، بل وسيطرة الجهات الإدارية. كذلك أن بعض المجتمعات ستظل تفتقد إلى القدرة على المشاركة، والتعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم.

جدول (٤-٧) رؤى المجموعات المختلفة للوضع الحالى وقت اجراء التقييم.

الاجمالى	أوجه النظر المختلفة			الوضع المقيم
	المجموعة المستهدفة	الجهات التنفيذية	GTZ	
%٦٠	%٦٠	%٥٩	%٥٩	الوضع الحالى عند اجراء التقييم
%٧٩	لا يتاح لهم تقييم هذا العنصر فى نسخة البرنامج الحالية	%٨٣	%٧٤	الوضع المتوقع بعد عام

المصدر: Ellinger; M. (2005)

٧-٥-١-٢ دروس مستفادة لتوسيع برنامج التنمية

بصورة عامة قيم المتحاور معهم المشروع بالإيجاب بالنسبة لما حققه بعد عام ونصف من العمل (المرحلة الثانية للمشروع بدأت منذ يناير ٤ ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١).

- ١- هناك تقدير عالي لتصميم السوق بالمشاركة، مشاركة الشؤون الاجتماعية، المدخل الجديد في التعامل مع الجمعيات الأهلية، والتعاون بين، ومشاركة كافة الشركاء. وذكرت مجموعة المنتفعين الأنشطة المرتبطة بالشباب بالإيجاب.
- ٢- مازالت بعض الجوانب تحتاج إلى دعم وتعزيز مثل بناء قدرات الجمعيات الأهلية والمجتمع، مدخل التعامل مع الجمعيات الأهلية، مشاركة الادارة المحلية. كما أبدى البعض قلقه من اطار المداخل التشاركي، والاتفاق الخاص بأرض محطة الصرف الصحي.
- ٣- اتسم المتحاور معهم بالتفاؤل بامكانية حل معظم المشكلات في العام التالي، وإن لم يكن فبحلول عام ٢٠١١ على أقصى حد. ولكن أبدى بعض المنتفعين شكلهم بالنسبة لاستمرار نقص التمويل، الدعم غير الكافي للبنية الأساسية، والقدرات القاصرة للمجتمع على المدى الطويل.
- ٤- تشابه مفهوم النجاح عند المجموعات الثلاث من حيث مدخل التعامل مع الجمعيات الأهلية، ومدى وجود التمويل المطلوب.
- ٥- انتقد المتحاور معهم من المنتفعين والجهات التنفيذية اسهام بنك التعمير الألماني. إلا أن ذلك يرجع إلى أنهم صنفوا اسهام البنك كغير مرتبط أو محابي بالنسبة للعبارات التي ذكروها. وبالتالي يجب عرض النتائج على البنك، حيث لا يشعر بدوره المنتفعون والجهات التنفيذية.
- ٦- انتقد فريق وكالة التعاون الفنى الألماني والمنتفعين اسهام الجهات التنفيذية. فبالنسبة لفريق وكالة التعاون الفنى الألماني اسهام الجهات التنفيذية غائب في مجال تقوية ودعم الجمعيات الأهلية، والتشبيك بينها. أما المنتفعون فانتقدوا قصور اسهام الجهات التنفيذية في مجال التعاون بين ومشاركة كافة الشركاء. وبالتالي يجب على فريق المشروع مناقشة دور الجهات التنفيذية مع أصحاب المصلحة المرتبطين به لتوضيح التوقعات المتبادلة.
- ٧- بالنسبة لفريق وكالة التعاون الفنى الألماني والمنتفعين هناك ارتباط وثيق بين اسهام كل من الظروف المحيطة والجهات التنفيذية، ووضع المشروع عام ٢٠٠٥.
وقد استفاد فريق المشروع من هذه الدروس في توجيهه المشروع وأنشطته ومدخله في التعامل مع الجهات المختلفة المشاركة في المرحلة التالية. وكذلك المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم والجهود، وتحديد الأدوار المطلوبة من كل جهة مشاركة. هذا بالإضافة إلى التعرف على المشكلات الحالية من وجهة نظر المجموعات المختلفة للتعامل معها والعمل على حلها. وذلك من أجل تحسين أداء وفعالية مشروع التنمية بالمشاركة، وزيادة ارتباطه بأولويات المجتمع المحلي، والاستجابة للظروف المختلفة التي يعمل في إطارها المشروع.

٧-٥-٢- التقييم على مستوى المشروعات

في إطار تقييم المشروعات على المستوى التفصيلي لبرنامج التنمية، يقترح البحث استخدام أداة تقييم تعتمد على الآراء الذاتية للمشاركين، وتنكملاً مع برنامج e-VAL الذي يقيم برنامج التنمية على المستوى الأشمل. وقد قام البحث بتطوير أداة للتقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة. حيث تعتمد هذه الأداة على الآراء الذاتية لمن تم مقابلته.

وتحتاج هذه الأداة إلى:

- ١- تعتمد على المقابلات المفتوحة، حيث لا توجد قائمة أسئلة معدة مسبقاً، بل يتم قياس عناصر معينة طبقاً لما يتحدث عنه المتحاور معهم.
- ٢- أداة لا تعتمد على وجود حاسب آلى أثناء إجراء المقابلة، فقط أثناء تحليل المعلومات التي تم جمعها فيما بعد.
- ٣- أداة بسيطة يمكن تطبيقها على مشروعات ومجتمعات مختلفة.
- ٤- لا تتطلب وقتاً طويلاً لإجراء المقابلة، حيث لا تستلزم ذكر عدد معين الموضوعات التي يتحدث فيها المتحاور معه.
- ٥- يمكن لغير المتخصص استخدامها بعد الحصول على تدريب بسيط. ومن ثم يمكن تدريب بعض أفراد المجتمع من الجمعيات الأهلية، أو المهتمين القيام بإجراء المقابلات، وجمع المعلومات، وادخالها على الكمبيوتر فيما بعد.
- ٦- يتم تحليل النتائج بواسطة برنامج Excel أو يمكن إجراء التحليل يدوياً، وان كان يتطلب وقت أطول.
- ٧- يتم عرض نتائج التقييم على المجتمع لمناقشتها واستخلاص الدروس المستفادة وتحسين أداء المشروع.
- ٨- يتميز بقياس جوانب ثابتة للمشروعات محددة المقاييس المتعددة الموجودة في المجتمع الالكتروني. الأمر الذي يمكن معه تكاملها بصورة جيدة، وبناء صورة شاملة عن معايير النجاح والفشل للمشروعات، واسهام الجهات المشاركة المختلفة، والأثر المستقبلي المتوقع، على مستوى المنطقة ككل، بدون الحاجة إلى موارد ضخمة.
- ٩- مشاركة المجتمع المحلي في إجراء التقييم في كافة مراحله تزيد من شعور أفراده بملكية لعملية التنمية، وأهمية آرائهم في توجيهها.
- ١٠- يتميز التقييم الجماعي من خلال الشبكات بالاعتماد على الإمكانيات المحلية، والاعتماد على القدرات المتاحة، ولكن أيضاً تحقيق تقييم الآراء الذاتية للاطراف المشاركة المختلفة. الأمر الذي يعد تحدياً يواجهه المخطط في عمله في المجتمعات الالكترونية، والمجتمعات الفقيرة بصفة عامة.

٧-٥-١- المنهجية المتبعة في تطبيق التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة:

وفي إطار تطبيق الباحثة للتقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة تم اتباع منهجية لإثبات امكانية تطبيقه في الواقع، والنتائج التي يمكن الحصول عليها من جراء استخدامه. فاتبعت الباحثة عدداً من الخطوات:

- ١- تم اعداد الاستمار الخاصة بإجراء المقابلات طبقاً لجزء النظري والتحليلي من الرسالة.
- ٢- تم توفيق الاستمار مع منطقة بولاق الذكور، من حيث الجهات المشاركة في برنامج التنمية، وتحديد الظروف المحيطة. (جدول ١-٦)
- ٣- تم اختيار مشروع صغير للبدء بتطبيق التقييم المقترن عليه كمرحلة استطلاعية. وهو مشروع تطوير حضانة الطفل بالجمعية الخيرية الإسلامية في شياخة بولاق الذكور. (أحد مشروعات صندوق المبادرات المحلية)
- ٤- القيام بجمع بعض البيانات للتعرف على المبدئي عن المشروع من فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى. والاستعانة بهم في الوصول إلى القائمين على المشروع.
- ٥- القيام بزيارة ميدانية لمشروع الحضانة، ومقابلة أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية المسئول عن المشروع، ومديرة المشروع. (كانت هناك معرفة مسبقة للباحثة بهم)
- ٦- تحليل مخرجات المقابلتين، وادراك عدم وجود أطراف متعددة يمكن اجراء مقابلة معهم، بسبب صغر مقياس المشروع، ووجود حضانة في الأصل، واقتصر المشروع على تطويرها (بتكلفة اجمالية حوالي ١٥-١٦ ألف جنيه). الأمر الذي لم يشارك فيه المجتمع المحلي بسبب قلة قدرته المادية وبالتالي لا يمتلكون الاعتراض على مستوى الخدمة. (تبلغ قيمة رسوم الحضانة للطفل الواحد ١٥ جنيه/ شهر تدفعها بعض الأمهات على أقساط على مدار الشهر)
- ٧- الانتقال إلى مشروع أكبر في شياخة أخرى في بولاق الذكور، هو مشروع إنشاء مركز طبي في جمعية تنمية المجتمع المحلي بكفر طهرمس. (أحد مشروعات صندوق المبادرات المحلية)
- ٨- الحصول على المعلومات الخاصة بالمشروع من فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى. والاستعانة بهم في الوصول إلى القائمين على المشروع.
- ٩- القيام بزيارة ميدانية للمركز الطبي والتعرف على المشروع. (كانت هناك معرفة مسبقة للباحثة ببعض من تمت مقابلتهم)
- ١٠- اجراء مقابلة جماعية لستة من أعضاء مجلس إدارة الجمعية الأهلية، وملء الاستمار الخاصة بالتقييم، والحصول على آرائهم المختلفة حيال المشروع.
- ١١- تحليل مخرجات المقابلة، حيث أمكن الحصول على عدد كبير من العبارات التي تحدث عنها المتحاور معهم. وكذلك اعرابهم عن المشكلات التي تواجههم بجانب ذكر الإيجابيات. كذلك امتلاكهم للوعى بأهمية اجراء تقييم للمشروعات المختلفة لاستخدامه لتحسين الأداء.

١٢ - أظهرت الاستماره امكانياتها فى جمع الآراء المختلفة، وقياس العناصر المحددة طبقاً لهذه الآراء.

الأمر الذى شجع على الانتقال الى المستوى الأخير من تطبيق التقييم المقترن

١٣ - قامت الباحثة باستعراض المشروعات المختلفة لاختيار أنسبها، من حيث مقياس المشروع، حجم الأعمال التي تمت، عدد الجهات المشاركة في المشروع، المدة التي مرت على انتهاء التنفيذ، الأولوية التي يمثلها المشروع في المجتمع المحلي، واعتماد مدخل المشروع على المشاركة المجتمعية.

٤ - تم اختيار مشروع تصميم سوق ترعة الزمر، وذلك طبقاً للمعايير السالفة ذكرها.

٥ - اعداد الاستمارات لتوافق مع مكونات المشروع والجهات التي شاركت فيه.

٦ - الحصول على المعلومات الأولية المطلوبة من فريق وكالة التعاون الفنى الألماني.

٧ - القيام بزيارة موقع السوق، واجراء مقابلات جماعية لعينة عشوائية (ولكن ممثلة لمختلف الفئات الموجودة بالسوق) من البائعين في السوق.

٨ - اجراء مقابلة مع أحد التنفيذيين في بولاق الكنور، والذي يرتبط بمشروع تطوير السوق.

٩ - اجراء مقابلة مع أحد اعضاء وكالة التعاون الفنى الألماني من المختصين بمشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة.

١٠ - ادخال الاستمارات التي تم ملئها أثناء المقابلات، فيما بعد على الكمبيوتر، باستخدام برنامج Excel.

١١ - تحليل افادات المشاركيين في التقييم، بوضع أوزان ممثلة للتقييفات المختلفة، ثم حساب القيم المتوسطة المعبرة عن رأى كل مجموعة بالنسبة للعناصر الثابتة. والتي تمثلت في اسهام الأطر التنظيمية والشبكات الاجتماعية، اسهام المجمعيات الأهلية، اسهام الجهات التنفيذية، اسهام فريق التخطيط ويتضمن أيضاً الهيئة المانحة (GTZ)، اسهام الجهات الحكومية، اسهام الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة، والأثر المستقبلي المتوقع للمشروع.

١٢ - استخراج معايير نجاح المشروع أو فشله من وجهة نظر المجموعات المختلفة، وتقييمهم لوضع المشروع الحالى، وما الناجح أو الفاشل فيه. وذلك من العبارات التي تم ذكرها، والوضع المغایر الذي أشاروا اليه.

١٣ - اجراء تدريب لمجموعة من الطلبة بقسم الهندسة المعمارية على اجراء التقييم المقترن، ثم تطبيقهم للتقييم في مشروع تحسين المسكن بشياخة أبو قنادة. وذلك لقياس مدى قابلية التقييم للتطبيق بواسطة الغير والتدريب المطلوب تقديمها من جانب خبير التقييم.

و فيما يلى عرض تفصيلي لما تم بالنسبة لكل مشروع.

٢-٥-٧ مشروعات المبادرات المحلية

مشروع تطوير حضانة الطفل بالجمعية الخيرية الإسلامية:

١- التعرف على المشروع من فريق وكالة التعاون الفنى الألماني، ومساعدة فى الوصول الى الجمعية.

٢- القيام بزيارة ميدانية للمشروع، والتعرف على المشروع والواقع الفعلى. (شكل ٤-٧)



شكل (٤-٧) الكراسي والمناضد التى تم تجهيز الفصول بها، المصدر: الباحثة

٣- البدء بحوار مفتوح مع سكرتير مجلس ادارة الجمعية، ومسئولة مشروع الحضانة.

٤- محاولة استخدام الاستمارة أثناء اجراء المقابلة، ومواجهة بعض الصعوبات نظراً لمحدودية حجم المشروع. حيث أن الجمعية كان بها حضانة متوسطة المستوى من قبل، وانحصر المشروع في تطويرها واستكمال الأنشطة والأدوات، وتدريب المدرسات بالحضانة. (شكل ٤-٧)

٥- استخدام التصوير في توثيق المشروع. (شكل ٤-٧)

٦- عدم الحصول على عبارات كافية بالنسبة لنجاح وفشل المشروع، بسبب محدودية المشروع. (جدول ٥-٧)

٧- عدم امكانية سؤال الأمهات عن رأيهم في المشروع حيث أن المجتمع فقير في هذه المنطقة، وبالتالي لا يملك الاعتراض على مستوى الخدمة، او التعبير عن رغبة في تطوير الحضانة مثلاً.

النتيجة:

ومن ثم كانت هناك حاجة للبحث عن مشروع أكبر لاختبار أداة التقييم المقترنة، بحيث يتضمن تنوعاً في الآراء، كذلك تعدد المجموعات التي يمكن اجراء المقابلة معها. كما تم توفيق الاستمارة ليسهل استخدامها، وحذف الخانات غير المرتبطة.



شكل (٤-٧) تم تدريب المدرسات وتزويد كل فصل بمكتبة بها كتب وسائل تعليمية مناسبة، المصدر: الباحثة.

جدول (٥-٧) قصور استخدام استمارة التقييم المقترنة وانحصر العبارات في عبارة واحدة.

		اسهام الجهات المشاركة								البيان	
التأثير		غير الحكومية	المجتمع المدني	الجهات المانحة	الجهات المنفذة	غير الحكومية	غير الحكومية	الجمعيات الأهلية	الأطر التنظيمية		
التجدد	✓		✓			✓	✓			يقوم الحي والمجلس الشعبي ببيان ما يفعله المشروع وذكر اسهام المشروع	الضعف المُفعلي
التشجيع										الناس لا تشعر بوجود مشروع تنمية بولاق الكنور	الضعف المُفعلي
المشروع		✓	✓		✓						الضعف المُعكس
المُشتبه	مشتبه										
غير مشتبه	غير مشتبه										

المصدر: الباحثة

مشروع انشاء المركز الطبي بجمعية تنمية المجتمع بكفرطهرمس



شكل (٤٧-٦) عيادة الباطنة بالمركز الطبي، المصدر:
الباحثة

١- التعرف على المشروع من فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى، ومساعدة فى الوصول الى الجمعية.

٢- القيام بزيارة ميدانية للمشروع، والتعرف على المشروع والواقع الفعلى. (شكل ٤٧-٧)

٣- البدء بحوار مفتوح مع سكرتير مجلس ادارة الجمعية، والمشرف على مشروع المركز الطبي.

٤- اجراء مقابلة بصورة أكثر نظاما، وفي حضور ٥ آخرين من أعضاء مجلس ادارة الجمعية.

٥- استخدام استماراة التقييم المعدلة لتسجيل العبارات التى يذكرها المتحاور معهم.

٦- الحصول على عدد جيد من العبارات التى تعبر عن آرائهم المختلفة حيال المشروع، والصعوبات التى واجهتهم أثناء التنفيذ، كذلك أوجه القصور الحالية فى المشروع بالنسبة لهم.

٧- التعرف على باقى انشطة الجمعية والمشروعات الأخرى التى تم تنفيذها مع برنامج تنمية بولاق الديكور بالمشاركة، مثل مشروع حضانة الطفل بالدور الأرضى بالجمعية. شكل (٤٨-٧) وشكل (٤٩-٧)



شكل (٤٨-٦) عيادة أمراض النساء والولادة، المصدر:
الباحثة



شكل (٤٩-٧) مشروع حضانة الطفل بالجمعية، المصدر:
الباحثة.

النتيجة:

الحصول على معلومات جيدة بعد توفيق استماراة التقييم. ومن ثم يمكن الانتقال الى مشروع أكبر وتطبيق التقييم المقترن بصورة كاملة. وذلك للوصول الى نتائج معتبرة عن الوضع الفعلى للمشروع من وجهة نظر المجموعات المختلفة المرتبطة بالمشروع. كذلك ملائمة اجراء مقابلات جماعية بدلا من الاعتماد على المقابلات الفردية فقط. ولكن مع الحرص على تسجيل الآراء المختلفة التى قد تظهر داخل المجموعة الواحدة. ويوضح جدول (٦-٦) العبارات التى ذكرها المتحاور معهم فى مشروع المركز الطبي، وتقييمهم لاسهامات الجهات المختلفة تبعا للمجالات التى تم ذكرها.

جدول (٦-٧) تطبيق استماراة التقييم المقترن في مشروع انشاء مركز طبي بجمعية تنمية المجتمع بكفرطهرمس.

الرتبة	الجهات المشاركة	الوضع العكسي							الوضع الفعلى	
		الأنجك	المؤسسة	الجهات الحكومية	الجهات المخليطة	الجهات التجارية	الجهات المدنية	الجهات الدينية	الجهات العسكرية	
١	زيادة التخصصات بالمركز لتناسب الحاجة	✓								
٢	المركز لا يغطي مصاريفه	✓								
٣	التردد على المركز عالي بوجود عيادات أكثر (عظام - أسنان - أنف وأذن)	✓	✓	✓	✓	✓				
٤	معدل التردد على المركز فوق المتوسط (أطفال - باطنة - نساء - تحاليل)	✓		✓						
٥	تقديم حمدة طبية جيدة بأسعار زهيدة	✓	✓	✓	✓	✓				
٦	غياب الخدمات الطبية الرخيصة من المنطقة		✓							
٧	بذل مجهد ووقت للحصول على عروض أفضل للأسعار (١٥ عرض)	✓	✓	✓	✓	✓	✓			
٨	شراء الأجهزة بأسعار غالبة	✓								
٩	تسهيلات من الجهات الحكومية وعدم التخوف حيث أن المنحة من صندوق GTZ	✓		✓	✓	✓				
١٠	تخوف الجهات الحكومية والأمنية من تلقى تبرعات من المشروع الألماني ووجود بعض تعقيدات روتينية	✓								
١١	المشروع أعطى سمعة جيدة للجمعية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
١٢	الجمعية ليس لها نشاط فعال		✓							
١٣	تقديم خدمات يحتاجها السكان في المنطقة (حضانة الطفل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
١٤	حرمان المنطقة من الخدمات		✓							
١٥	ال التواصل بين الجمعيات وتعاون أفضل بوجود موجه وتمويل للمشروعات	✓		✓						
١٦	منافسة بين الجمعيات وتوقف العمل من خلال الشيكات منذ ٧ أشهر وتحول التمويل إلى مشروعات عمرانية		✓							
١٧				✓	✓	✓				
١٨										

المصدر: الباحثة

٢-٥-٣ سوق ترعة الزمر



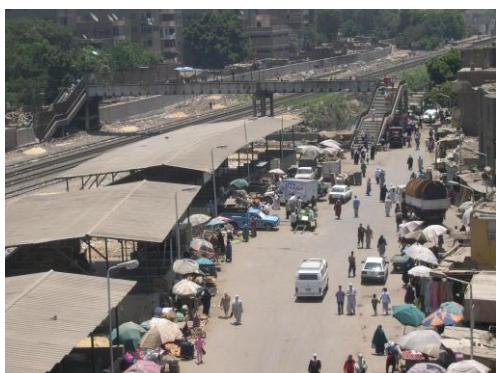
شكل (٥٠-٧) تكسد سوق ترعة الزمر قيل بتغطية الترعة
عام ٢٠٠١ ، المصدر: GTZ



شكل (٥١-٧) السوق متاخم للتربة والتلوث، المصدر:
GTZ



شكل (٥٢-٧) تغطية الترعة عام ٤، المصدر: GTZ



شكل (٥٣-٧) سوق السمك الذى أنشأه الحى هام ٤ ،
المصدر: GTZ

نبذة عن المشروع:

من خلال الدعم الفنى والمالي لبرنامج التنمية بالمشاركة ببولاق الدكور (لوكالة الدعم الفنى الألمانى GTZ)، قامت إدارة الحى بتبني وتنفيذ مبدأ المشاركة الشعبية فى تنفيذ المشروعات الخدمية والإنتاجية، والذى يعتمد على أن مشاركة المستفدين والجهات الإدارية ومؤسسات المجتمع المدنى والشعبين فى تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات الخدمية تعظم من إحساس الأهالى بالإنتماء والحفاظ على هذه المرافق والخدمات العامة، فضلاً عن شفافية الإدارية والمصداقية وبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلى.

تعريف المنطقة:

يعتبر سوق شارع ترعة الزمر من أقدم الأسواق فى حى بولاق الدكور ومحافظة الجيزة. ويقع السوق فى المنطقة المتاخمة لخط السكة الحديد المار من شمال حى بولاق وحتى جنوبه. فموقع السوق بالتحديد هو فى المنطقة المحصورة ما بين كوبرى همفريست وكوبرى وشارع ناهيا. كما يبلغ عدد بائعى السوق ٢٥٠ باياع مقسمين ما بين بائعى خضار، فاكهة، خردوات وعطارة. ويمثل السوق مشكلة مرورية بسبب اشغال الباعة للطريق. كما ان التربة المتاخمة للسوق كانت تمثل مصدراً للتلويث يؤثر بالسلب على السوق بسبب انتشار الحشرات. (شكل ٥٠-٧ وشكل ٥١-٧)

الجهود السابقة للتطوير:

قام حى بولاق الدكور عام ٢٠٠١ بتغطية ترعة الزمر فى الجزء الملائق للسوق، ونقل الباعة إليه بدلاً من الوقوف فى الشارع. (شكل ٥٢-٧) كما قام بتصميم وتنفيذ سوق للسمك فى جزء من السوق. شكل (٥٣-٧) والمنطقة

المراد تصميمها هي المحصورة ما بين سوق السمك الذي تم تنفيذه من قبل الحي وحتى كوبرى ناهيا للمشاه، وذلك بطول ٢١٧ م وعرض ١١ م.

تصميم السوق بالمشاركة:

قام فريق وكالة التعاون الفنى الألماني فى عام ٢٠٠٤ بتجميع أصحاب المصلحة الحقيقية ومحاولة وضع وتنفيذ السوق بما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات كافة الجهات المشاركة. وتم ذلك من خلال عدد من الخطوات:



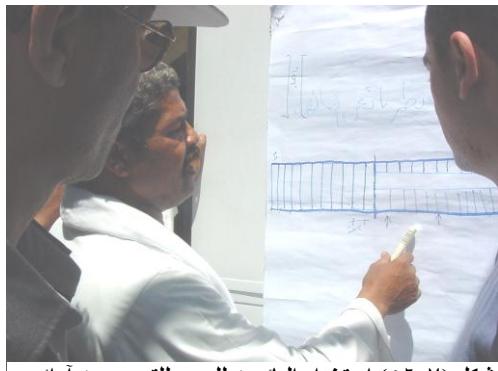
شكل (٥٤-٧) جلسة استماع علماء لتصميم السوق بالموقع يونيو ٤، ٢٠٠٤، المصدر: الباحثة

- ١- تحديد المجتمع المحلي لاحتياجاته ومشاكله.
- ٢- اجتماع موحد للدعوة إلى تطوير السوق في مقر الحي والاتفاق على التعاون بين المجتمع ووكلة التعاون الفنى الألماني.
- ٣- جولة ميدانية للتعرف على المجتمع.
- ٤- الاحتياج إلى خبرة الحي والمجلس الشعبي المحلي.



شكل (٥٥-٧) مشاركة البنات في ورش العمل، المصدر: الباحثة

- ٥- جلسة الاستماع العامة التي عقدت في الموقع بشارع ترعة الزمر (شكل ٥٤-٧) حيث تم التعرف على طبيعة بيع كل من الخضر والفاكهة والخودرات والباعة الجائلين والإحتياجات الفراغية لكل باائع ونظام الحركة بالسوق وغير ذلك، مثل طرق ومواقف الحصول على البضائع، سلوك الباعة، طرق البيع والعرض والشراء، طرق التخزين، المساحات المستخدمة وفقاً لنوع البضاعة وطرق التخلص من القمامه. وعمل دراسات تحليلية لذلك لمحاولة التوفيق بين الاحتياجات المختلفة ومحددات الموقع من حيث المساحة. ولكن الجلسة اتسمت بسيطرة القادة الطبيعيين وفرض آرائهم.



شكل (٥٦-٧) استخدام البنات للرسم للتعبير عن آرائهم، المصدر: الباحثة

- ٦- اختيار ممثلين عن المجتمع
- ٧- ورشة العمل الثانية في الموقع (شكل ٧-٥٥، شكل ٥٦-٧) لمجموعات صغيرة حيث تم



شكل (٥٧-٧) مناقشة ممثلي المجتمع للمقترحات،

المصدر: GTZ

تقسيمهم للتعرف على الآراء الحقيقة بعيداً عن سيطرة ذوى النفوذ، بالإضافة إلى سؤال السيدات بعيداً عن الرجال وتمكينهم من المشاركة الفعالة

- ٨ المصمم يحول أفكار الباعة إلى تصميم مقترن وعرضه على الباعة مرة أخرى والجهات التنفيذية (شكل ٥٧-٧)
- ٩ ممثلى المجتمع يناقشون المقترنات مع من يمثلونهم.

- ١٠ مراعاة الاعتبارات والمحددات الحاكمة: موقع - قوانين - اشتراطات خاصة مثل وزارة الري وتطبيق المصمم لها على التصميم المقترن الوصول للتصميم النهائي.
- ١١ الوصول إلى تصميم يسمح بالاستخدام المرن طبقاً لاحتياجات الباعة بعد تقسيم السوق إلى ثلاثة أقسام رئيسية لكل مجموعة من الباعة.



شكل (٥٨-٧) السوق أثناء أعمال التنفيذ، المصدر: GTZ

- ١٢ اختيار المواد المستخدمة
- ١٣ إنشاء مجلس أمناء للسوق من ممثلى الباعة والإدارات المعنية بالحى والمجلس الشعبى المحلي ككيان تنظيمى تتولى القيام بالمهام التالية:
 - اختيار المقاول الذى سيقوم بتنفيذ الأعمال. (شكل ٥٨-٧)
 - المساعدة فى الإشراف على التنفيذ .
 - إعتماد المستخلصات المقدمة من المقاول وتقديمها إلى البرنامج لصرف المستخلص .

- تسكين الباعة أصحاب الحق في السوق بعد الانتهاء من تنفيذه. (شكل ٥٩-٧)
- الإدارية والإشراف والصيانة ومتابعة عمل السوق بعد تنفيذه .



شكل (٥٩-٧) السوق بعد الانتهاء من التنفيذ بستة أشهر يونيو ٢٠٠٥ ، المصدر: الباحثة

- ٤ اسلوب التمويل وإعادة استخدام السوق القديم غير الملائم (سوق ترعة زنين) بعد فكه ونقله. كما قام المصمم بتحريك موارد المجتمع والجهات التنفيذية والجهات الممولة. حيث وافق السيد محافظ الجيزة على تمويل مكافى للسوق مع برنامج التنمية بالمشاركة في بولاق الدكور.

-٥ طرح الأعمال ومتابعة التنفيذ

-٦ المنتج النهائي.

خطوات اجراء التقييم المقترن:

قامت الباحثة بتطبيق التقييم المقترن على هذا المشروع بعد أكثر من سنتين على الانتهاء من تنفيذه.

وذلك باتباع الخطوات التالية:

- ١- الحصول على المعلومات الخاصة بالمشروع من فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى.
- ٢- القيام بزيارة ميدانية للمشروع، والتعرف على المشروع والواقع الفعلى.
- ٣- اجراء المقابلات مع البائعين ك أصحاب مصلحة حقيقية فى المشروع، ومشاركين فيه، حيث انقسمت المقابلات الى:
 - أ. مقابلة مع اثنين من البائعين بمحل مواجه للسوق. (مجتمع محيط)
 - ب. مقابلة مع أحد بائعي الكبدة يقف بعربته أمام محلات
 - ج. مقابلة مع أربع بائعي فاكهة
 - د. مقابلة مع بائع خضروات وبائعة خردوات
- ٤- اجراء مقابلة مع أحد العاملين بالحى، كجهة تنفيذية مشاركة.
- ٥- اجراء مقابلة مع أحد أعضاء فريق وكالة التعاون الفنى الألمانى، كممثل لفريق التصميم والتخطيط، وأيضاً الهيئة المانحة.
- ٦- ادخال البيانات والعبارات على الكمبيوتر باستخدام برنامج Excel
- ٧- تحليل المعلومات وحساب رأى المجموعات المختلفة في العناصر التي يتم قياسها تبعاً للعبارات التي يتم ذكرها، والتي تمثل في: الوضع الفعلى للمشروع، الوضع المغایر للواقع، تأثير الأطر التنظيمية من شبكات اجتماعية وشبكات بين الجمعيات والمنظمات المجتمعية، اسهم الجمعيات الأهلية، اسهام فريق التخطيط وهو في هذا المشروع يمثل أيضاً الهيئة المانحة، اسهام الجهات الحكومية، اسهام المجتمع المحلي، تأثير الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة، والأثر المستقبلي المتوقع.
- ٨- اعتمدت الباحثة على اسلوب التحليل الاحصائى لحساب الآراء المختلفة حيال العناصر المحددة كالتالى:
 - أ. اعطاء قيمة موجبة للخانات المعبرة عن النجاح = ١+
 - ب. اعطاء قيمة سالبة للخانات المعبرة عن الفشل = ١-
 - ج. اعطاء قيمة للخانات المعبرة عن الاشتراك بين النجاح والفشل = صفر
 - د. عدم اعطاء أي قيمة للخانات المعبرة عن عدم المعرفة، أو عدم الارتباط.
- ٩- حساب متوسط رأى المجموعة بالنسبة لعنصر معين = قيمة الجمع الجبرى للقيم الموجدة في العامود الخاص بالعنصر مقسومة على عدد العبارات التي ذكرتها المجموعة.
- ١٠- يتم اتباع الخطوة السابقة لكل عنصر يتم قياسه، وذلك لكل مجموعة من المتحاور معهم، أي المنتفعين - الجهات التنفيذية - فريق التخطيط.

ز. مع تحديد عدد مرات ذكر العنصر في خانة عدم الارتباط، كمؤشر لسبب ارتفاع أو انخفاض قيمة عنصر معين. فقد يكون عدم ارتباطه يعني قصور في أداء هذا العنصر، حيث يفترض أن يكون له دور ايجابي في المشروع، وليس اهداه. فالامر الأهم في عملية التنمية المجتمعية بالمشاركة هو الاستفادة القصوى من الأرصدة المتاحة، والامكانيات والموارد الموجودة، أو الدعم الخارجي.

٩- تتمثل مخرجات التقييم في:

أ. تقييم كل مجموعة مشاركة في المشروع لوضع المشروع الحالى، من حيث مدى النجاح والفشل. (شكل ٦٠-٧)

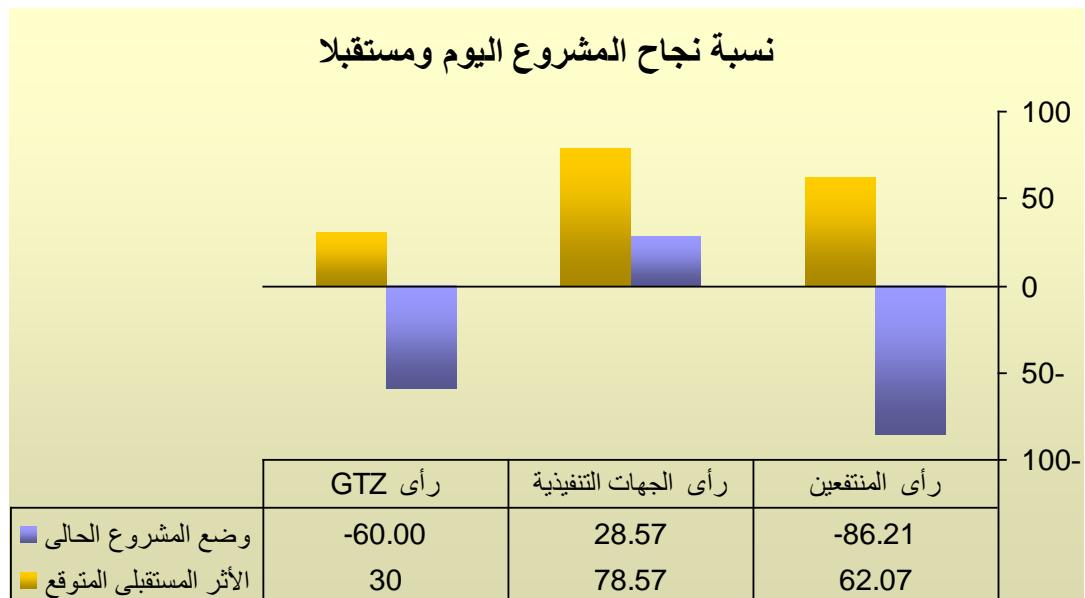
ب. تقييم كل مجموعة مشاركة للعناصر المختلفة التي يتم قياسها. (شكل ٦١-٧)

ج. وضع المشروع الحالى من حيث جوانب النجاح والفشل. جدول (٧-٧) والذي يتم تجميعه من آراء المجموعات المختلفة والعبارات التي يذكرها المتحاور معهم للوضع الفعلى للمشروع من حيث النجاح أو الفشل. وبعد تكرار نفس الجوانب الناجحة أو الفاشلة بين المتحاورين معهم مؤسرا على ارتفاع الوزن النسبى لأهمية هذه الجوانب. أما وجود نفس الجانب فى النواحي الايجابية والسلبية فيدل على اختلاف أوجه نظر المجموعات المختلفة، ووقوع هذا الجانب في دائرة الجدال بين أصحاب المصلحة الحقيقية المرتبطين بالمشروع.

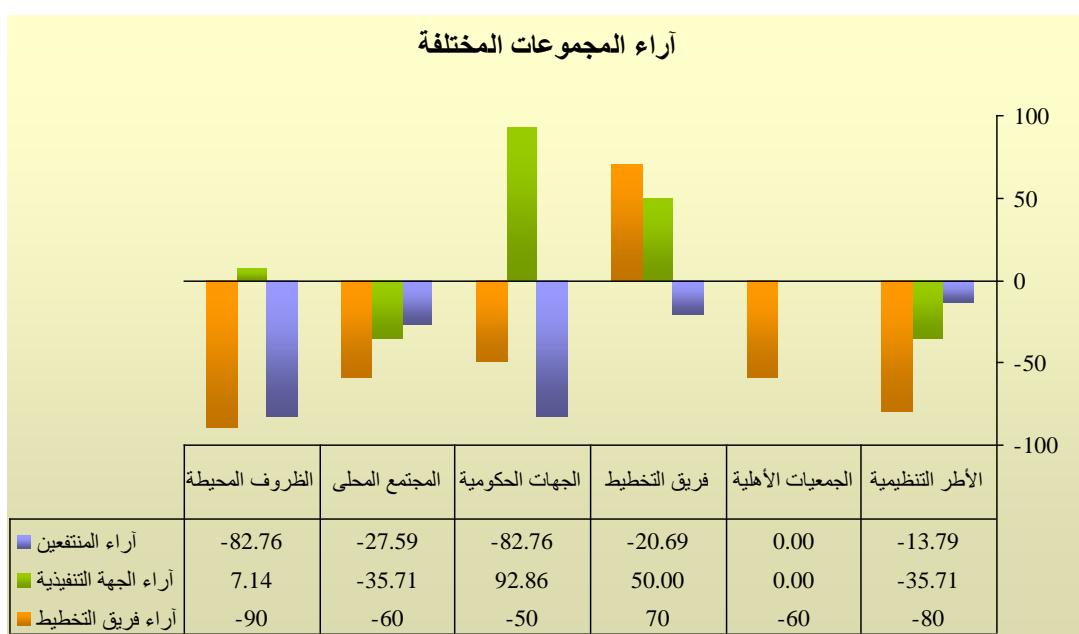
د. معايير نجاح المشروع وفشلها بالنسبة لمن تمت مقابلتهم. جدول (٨-٧) والذي يتم تجميعه من العبارات التي يذكره المتحاور معهم من حيث الوضع الفعلى للمشروع سواء بالإيجاب أو بالسلب، والوضع المغاير للوضع الفعلى. ثم يتم تجميع المعايير المرتبطة بجانب مشترك في المشروع، لاخراج الجدول بصورة منتظمة.

هـ. وذلك مع الاحتفاظ بالعبارات الأصلية التي صاغها المتحاور معهم، بلغتهم أثناء اجراء المقابلات.

١٠. يتم تحليل هذه المخرجات من خلال مجموعات نقاشية تضم أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع، للوقوف على أهم الدروس المستفادة من التقييم، والمعانى المتضمنة فى العبارات التي ذكرها المتحاور معهم. وذلك من أجل تحسين أداء المشروع، وعلاج أوجه القصور.



شكل (٦٠-٧) نسبة نجاح المشروع فى الوضع الحالى والأثر المستقبلى المتوقع من وجهة نظر المجموعات المختلفة، المصدر: الباحثة



شكل (٦١-٧) آراء المجموعات المختلفة حيال العناصر التى يتم قياسها سلباً وابجاباً، المصدر: الباحثة

جدول (٧-٧) أوجه النجاح والفشل في المشروع في الوضع الحالى.

الوضع الفعلى للمشروع اليوم

النجاح	الفشل
العرض على الشارع وتخزين البضاعة في الداخل	أخذ فلوس الإيجار من البعض فقط
تصميم السوق جيد ويحتاج إلى اكتمال بتنسيمه	دفع غرامات ببنية ٥ ألف وغرامات سرقة كهرباء الف جنيه
المشروع يمثل أولوية للمنطقة حيث يشتكي أهالي المنطقة من تكدس البائعين	الكهرباء لا تعمل
الشارع قابل للحركة فيه حتى يمكن لأنوبيس أن يمر به الأن	دفع صل مياه وكهرباء ولا توجد مياه أو كهرباء بالبنايات
التحاور مع البائعين لمعرفة ما يريدون وتنفيذ سوق لهم في مكانهم	دفع إيجار واضطرار لحمل الأشياء آخر اليوم، لعدم وجود أمان، كأنى جالسة في الشارع
سعى الحى إلى تغطية الترعة في هذا الجزء	الجلوس في الشارع بدلاً من بنايات السوق
تصميم السوق بمشاركة جميع الأطراف	السوق غير مشطب ولا يوجد به دورات مياه مثل سوق السمك الملاصق
هناك ٨-٧ موظفين عملهم حفظ النظام وهناك فقط ٣٠-٢٠ بائع غير ملتزم	السوق مجرد أعمدة حديد وسقف بدون حوائط أو أي فواصل رئيسية
استقادت المحلات بأن أصبح الوصول إليها سهل، ومرئية	الإضاءة غير كافية
وجود خدمات مثل الكهرباء ودورات مياه عمومية (مياه فقط في جزء الطيور والسمك)	لا توجد نظافة بالسوق وتحرير محاضر بيئة بغرامة خمسة آلاف جنيه
المشروع قام بتشطيب المكان وقام بتوصيل وصلات الإنارة وركب كشافات عمومية	عدم وجود نظام بالسوق
	دفع بعض أكشاك الخردوات لغرامات مالية تصل إلى الف جنيه
	عدم وجود عقود لكل عين بالسوق
	دفع ٣٠ جنيه لنور الأكشاك ولا توجد إنارة
	رؤية الحى للسوق على أنه عشوائي يمكن ازالته فى أى وقت لذا يمتنع عن اعطائهم تصاريح أو عقود
	السوق مفتوح على بعضه
	ترك مسئولية تشطيب العين للبايع دون وجود نوع من الملكية يحفزه على الاعتناء بمكانه
	عدم اهتمام امناء الشرطة في نقطه الشرطة الملاصقة بالنظام بالسوق
	الاعتماد على البائعين في متابعة وصيانة السوق وحفظ النظام به
	ازالة وزارة الرى للأكشاك الخشبية التي كان قد أقامها البائعين في فترة سابقة
	يؤجر كثير من البائعين العيون الخاصة بهم لآخرين بالف جنيه/ شهر
	يتم العلم مسبقاً بموعيد التفتيش من أحد الموظفين، فيلم البائعين بضاعتهم
	بعض موظفي الحى يأخذون رشاوى للتغاضى عن المخالفات للبعض فقط
	كثير من البائعين يحصلون على الكهرباء من أعمدة الإنارة بالشارع
	وقف الباعة بالشارع، واستخدام العيون المخصصة لهم في تخزين بضاعتهم
	البائعين كعائلة واحدة يتضامنون معاً بسبب أصولهم الصعيدية المشتركة، ويفرضون نظامهم الخاص، بسبب عمل أحدهم بالحى
	ثقافة البيع والشراء عند البايع أنه لن يبيع إلا لو وقف في طريق المواطن
	الموطن يكسل ويشترى من البايع الواقف في نصف الطريق حتى ولو كان وقوفه هذا يغلق مدخل بيته أو يعطله
	تزايد الهجرة من الصعيد واستقطاب البائعين لأولاد بلدتهم بوجود فرص أفضل هنا
	هناك تناقض بين المجموعات ذات الأصل الواحد، كل له زعيم ولكن بينها تناقض
	عدد الباعة أكثر من عدد البنايات، ولكنهم عائلات، وأكثر الباعة ضرراً من ذلك الباعة الفرادي
	عدم العدل في حصول البائع على عين، بائعين جدد أخذوا، وبائعين منذ زمن لم يأخذوا عيون، والبعض يأخذ أكثر من عين
	لم يتمكن الباعة من تقديم مقاول من المجتمع لتنفيذ أعمال السوق
	عجز وعزوف الباعة عن تنظيم أنفسهم
	قصور وعجز دور الجمعيات الأهلية في المنطقة عن تنظيم السوق، أو المشاركة في حل المشكلات
	وجوب وجود سلطة يومية تتبع الأعمال في السوق وتحفظ النظام
	قصور السلطة التنفيذية في فرض النظام وحصول البعض على رشاوى للتغاضى عن التجاوزات
	قتل الباعة في ثلاثة مجموعات طبقاً للأصل الواحد، واتسامهم بالبلطجة، وصعوبة فرض ما يخالف رغبهم حتى ولو كان ما يريدون الأقلية.
	وجود مصالح فردية متباينة بين أعضاء المجلس الشعبي المحلي والباعة مما يصعب مهمة المخطط لتحقيق التطوير المطلوب
	قصور ثقافة التقييم الذاتي والعمل على تحسين الأداء ومعالجة القصور

المصدر: الباحثة

جدول (٨٧) معايير نجاح وفشل المشروع للمجموعات المشاركة.

معايير الفشل	معايير النجاح	العمدة
دفع ايجار واضطرار لحمل الاشياء آخر اليوم، لعدم وجود أمان، كأنى جالسة في الشارع الجلوس في الشارع بدلا من باكيات السوق	كل بائع له باكيه يمكن أن يقللها على حسابه يتم سد واجهة السوق الخارجية حتى لا يستغلها البائع للبيع	باجة
السوق غير مشطب ولا يوجد به دورات مياه مثل سوق السمك الملافق السوق مجرد أعمدة حديد وسقف بدون حوائط أو أي فواصل رأسية تعطيل الطريق يوجد عربيات العرض والأفلاص المخزنة السوق مفتوح على بعضه	تبليط السوق وجود دورات مياه به، لزيادة النظافة وجود حوائط أو جوانب تحدد الباكيات يمكن العرض عليها العرض على الشارع وت تخزين البضاعة في الداخل عين محددة لكل بائع يمكن أن يغلق بابه على بضاعته إعادة الأكشاك أو تنظيم السوق بنفس الأسلوب	باجة
ازالة وزارة الرى للأكشاك الخشبية التي كان قد أقامها البائعين في فترة سابقة وقف الباعة بالشارع، واستخدام العيون المخصصة لهم في تخزين بضاعتهم الابقاء على الوضع الأصلى دون وجود الهياكل المعدنية استمرار اغلاق الشارع بوجود ٨٠٠-٧٠٠ بائع وأسرهم يفترشون الشارع استمرار الترعة ككارثة بيئية	ازالة السوق ورصف الشارع، ويتوسع من مطلع كويرى ناهيا الملافق للسوق تصميم السوق جيد ويحتاج الى استكمال بنقسمه الشارع قابل للحركة فيه حتى يمكن لأنوبيس أن يمر به الأن سعي الحي الى تغطية الترعة في هذا الجزء	باجة
نكسر الباعة الجائلين أمام محلات وتناولهم على أصحاب بعض المحلات خناق بين الباعة في حالة لو كان قد تم ترك مسئولية تشطيب العيون لهم الكهرباء لا تعمل	استفادت المحلات بأن أصبح الوصول اليها سهل، ومرئية المشروع قام بتشطيب المكان وقام بتوصيل وصلات الانارة وركب كشافات عمومية اصلاح البائعين للكشافات العاطلة	باجة
الاضاءة غير كافية لا توجد نظافة بالسوق وتحرير محاضر بيئة بغرامة خمسة الاف جنيه دفع بعض أكشاك الخردة لغرامات مالية تصل الى الف جنيه دفع ٣٠ جنيه لنور الأكشاك ولا توجد انارة غياب الخدمات المطلوبة للسوق	وجود انارة جيدة تحت التند الحديدية لتركيز العمل بالليل وجود نظام دورى للنظافة وتنظيم جمع المخلفات تركيب عداد كهرباء لكل بائع الحكومة تقوم باصلاح أكشاك الكهرباء وجود خدمات مثل الكهرباء ودورات مياه عمومية (مياه فقط في جزء السمك)	باجة (بنظام)
أخذ فلوس الایجار من البعض فقط دفع غرامات بيئة ٥ ألaf وغرامات سرقة كهرباء الف جنيه دفع وصل مياه وكهرباء ولا توجد مياه أو كهرباء بالباكيات عدم العدل في الحصول على عين، بائعين جدد أخذوا، وبائعين منذ زمن لم يأخذوا عيون، والبعض يأخذ أكثر من عين عدم وجود عقود لكل عين بالسوق	المساواة في دفع الایجار وجود ترخيص أو عداد مخصوص وجود الخدمة التي يتم دفع ثمنها العدل في توزيع العيون على البائعين عقد ايجار لمدة محددة يمكن الحصول بها على قرض أو توصيل الكهرباء	باجة
رؤبة الحي للسوق على أنه عشوائي يمكن ازالتها في أي وقت لذا يرفض اعطاء تصاريح أو عقود ترك مسئولية تشطيب العين للبائع دون وجود نوع من الملكية يحفزه على الاعتناء بمكانه كثير من البائعين يحصلون على الكهرباء من أعمدة الانارة بالشارع	تيسير الحصول على تصاريح بتوصيل الكهرباء بدلا من محاضر سرقة الكهرباء اعطاء قروض ميسرة للبائعين للتطوير والتقطيب وربطها بمدى التزامه بالنظام توقيع غرامات سرقة الكهرباء على الكل وتيسير الحصول على التصاريح اللازمة لتوصيل الكهرباء بطريقة قانونية بدلا من اللجوء للسرقة	باجة
عدم وجود نظام بالسوق عدم اهتمام امناء الشرطة في نقطة الشرطة الملاصقة بالنظام بالسوق الاعتماد على البائعين في متابعة وصيانة السوق وحفظ النظام به يتم العلم مسبقاً بموع الدتفقش من أحد الموظفين، فيلم البائعين بضاعتهم بعض موظفي الحي يأخذون رشاوى للتغاضي عن المخالفات للبعض	الحكومة هي التي تفرض النظام المتابعة ومراقبة النظام من مسؤوليات الحي وحده وجود رقابة ومتابعة من الحي	بنظام
البائعين كعائلة واحدة يتضامنون معا بسبب أصولهم الصعيدية المشتركة، ويفرون نظمهم الخاص، بسبب عمل أحدهم بالحي مطاردة ٣٠٠ بياع يجلسون في الشارع ويسيدوا المرور تزايد الهجرة من الصعيد واستقطاب البائعين لأولاد بلدنه بوجود فرص أفضل هنا هناك تناقض بين المجموعات ذات الأصل الواحد، كل له زعيم ولكن بينها تناقض الباعة أكثر من عدد الباكيات، ولكنهم عائلات، وأكثرهم ضررا من ذلك الباعة الفرادي عجز وعزوف الباعة عن تنظيم أنفسهم	وجود نظام يفرض على الجميع للايجارات ورسوم الخدمات وتحرير المخالفات هناك ٨-٧ موظفين عملهم حفظ النظام وهناك فقط ٣٠-٢٠ بائع غير ملتزم رقابة مستمرة من الحي لمنع تكاثرهم واستغلال الفراغات خلف السوق لاستيعاب الباعة تعلون بين الباعة لحفظ النظام والالتزام السيطرة على الزيادة واستغلال الفراغات البيئية وخلف السوق تكوين مجلس ادارة للسوق من الباعة والجهات التنفيذية لمتابعة السوق والنظام قيام الجمعيات الأهلية بالمنطقة بمتابعة السوق والمساعدة في تنظيم الباعة	بنظام
قصور وعجز دور الجمعيات الأهلية عن تنظيم السوق، او المشاركة في حل المشكلات وجود وجود سلطة يومية تتبع الأعمال في السوق وتحفظ النظام قصور السلطة التنفيذية في فرض النظام وحصول البعض على رشاوى للتغاضي عن التجاوزات	وجود نظام للتنظيم الذاتي للباعة المساواة بين الجميع في فرض النظام وتوفيق الغرامات	بنظام
نقل البائعين الى مكان آخر وفرض ذلك فرض تصميم معين للسوق استمرار معاناة السكان والمارين لم يتمكن الباعة من تقديم مقاول من المجتمع لتنفيذ أعمال السوق تصميم السوق طبقا لرؤيه فردية استمرار تهديد الجهات التنفيذية لهم بالازلة	التحاور مع البائعين لمعرفة ما يريدون وتنفيذ سوق لهم في مكانهم تصميم السوق بمشاركة جميع الأطراف المشروع بمثل أولوية للمنطقة حيث يسكنى أهالى المنطقة من تكس البائعين مشاركة المجتمع المحلي فى أعمال التنفيذ بالسوق تجميع الجهات المختلفة للمشاركة فى تصميم السوق تمكين الباعة من التعبير عن آرائهم والتصميم طبقا لها	بنظام
يؤجر كثير من البائعين العيون الخاصة بهم للآخرين بالف جنيه/ شهر ثقافة البيع والشراء عند البائع أنه لن يبيع إلا لو وقف في طريق المواطن المواطن يمتلك الوعى للشراء من البائع الملائم، وعدم افاده البائع غير الملائم ويساعد في حفظ النظام بالسوق	كل بائع يستخدم مكانه ولا يقف خارج المكان المخصص المحلات تعرض بضاعتها داخل المحل والباعة الجائعون يقفوا على جانب الطريق	بنظام
نكث الباعة في ثلاثة مجموعات طبقا للأصل الواحد، واتسامهم بالبلطجة، وصعوبة فرض ما يخالف رغبهم حتى ولو كان ما يريد الأغلبية	استثمار الشبكات الاجتماعية لصالح الجميع وللحافظة على السوق	بنظام
وجود مصالح فردية متبادلة بين أعضاء المجلس الشعبي المحلي والباعة مما يصعب مهمة المخطط لتحقيق التطوير المطلوب	عمل الجهات المختلفة في سبيل تنمية المنطقة بدلا من المصالح الفردية	بنظام
قصور ثقافة التقييم الذاتي والعمل على تحسين الأداء ومعالجة القصور	امتلاك الأطراف المشاركة لوعى ومصداقية في رؤية الأوضاع الحقيقة والعمل لتطويرها	بنظام

وهناك عدد من الدروس التي يمكن استخلاصها من مخرجات التقييم المقترن.

- ١- بالرغم من اختلاف الرؤى بالنسبة لوضع المشروع اليوم، فإنها تتفق على حدوث تحسن مستقبلي للمشروع على المدى الطويل.
- ٢- هناك اختلاف واضح بين آراء المجموعات المختلفة حيال تقييم اسهام الجهات المشاركة المختلفة.
- ٣- يرى المنتفعون أن الدور السلبي للجهات الحكومية والظروف المحيطة السياسية والاقتصادية هي أكثر العوامل المؤثرة في الوضع الفاشل للمشروع.
- ٤- أما الجهات التنفيذية فتحمل المجتمع المحلي والباعة والشبكات الاجتماعية مسؤولية قصور المشروع.
- ٥- بالنسبة لفريق التخطيط فيرى أن الظروف الاقتصادية والسياسية والشبكات الاجتماعية والباعة والجهات الحكومية تساهم بنسب متقاربة في الضع القاصر للمشروع.
- ٦- هناك اختلاف بين آراء المجموعات المختلفة حيال بعض العناصر. فيركز فريق التخطيط على سلبية دور الاطر التنظيمية والشبكات الاجتماعية والجمعيات الأهلية، في حين أنها لم تمثل عاماً حاكماً للمنتفعين. الأمر الذي يعني اعتماد فريق التخطيط على الشراكة والتعاون بين المجموعات المختلفة، في حين تندم ثقافة العمل التشاركي عند الباعة.
- ٧- أهمية إيجاد هيكل تنظيمية للمشروع لضبط النظام بالسوق، وضمان استمراريته.
- ٨- اعتماد الباعة بصورة كبيرة على الجهات التنفيذية، وقاء اللوم عليها في عدم التزامهم بالنظام.
- ٩- تعظيم الجهات التنفيذية لدورها وما حققته.
- ١٠- عدم رؤية وادران الواقع الفعلى من جانب الجهات الحكومية، يعني بالضرورة عدم أو قصور التحرك لمواجهة المشكلات بحجمها الحقيقي.
- ١١- اعتمد برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة على أن يتولى المجتمع المحلي المتمثل في ممثلين من الباعة مسؤولية المتابعة وإدارة السوق، والذي أثبت التقييم فشله. حيث يفقد الباعة إلى التعاون فيما بينها، بل على العكس من ذلك، أظهر التقييم أن وجود تكتلات لثلاث عائلات قد أدى إلى التناحر والتنافس بينهم، وليس التعاون والتثبيك. وبالتالي يمنع الفهم الجيد لآليات المجتمع المحلي والعلاقات والشبكات الاجتماعية فرصة أفضل لاستغلالها لصالح المشروع، وليس افشاله.
- ١٢- على الرغم من اعتماد البرنامج على الباعة في تشطيب العيون، إلا أن الباعة أوضحوا سبب عدم قيامهم بذلك، والذي يرجع إلى عدم قدرتهم المادية وكذلك عدم اعطاء كل بائع مسؤولية عين محددة يمتلك عقد ايجار لها مثلاً. الأمر الذي يوضح عدم قدرة المجتمع المحلي على إدارة ومتابعة الأعمال التي تكون مسؤوليتها على المشاع، وليس لكل فرد مسؤولية محددة في مقابل حق معين.
- ١٣- الفساد الاداري من أكثر العوامل التي تساعد على فشل المشروعات، خاصة أعمال المتابعة والإدارة.
- ٤- أهمية الاعلام الجيد عن أنشطة المشروع أثناء التنفيذ وبعده لضمان معرفة المنتفعين بما يتم فعلاً للمشاركة فيه وابداء الرأي، بدلاً من اتباع الاشعارات والأكاذيب.

١٥- أهمية الوصول إلى كافة مجموعات أصحاب المصلحة الحقيقة، وعد الخصوص لسيطرة البعض على عملية المشاركة.

١٦- آليات البيع والشراء هي المحرك الرئيسي للسوق، وبالتالي عدم تلاؤم مكان الخدمات وحجمها مع حركة البيع والشراء يؤدي إلى اهدار الطاقات والخدمات، حيث يتصرف البائع بالأسلوب الذي يوفر له أقصى فائدة للبيع دون التفات إلى أي عامل آخر.

١٧- غياب مشاركة المجتمع المحلي في أعمال التنفيذ ساعدت على عدم الالتزام والنظام.

١٨- غياب دور منظمات المجتمع أدى إلى عدم فهم فريق التخطيط للمجتمع المحلي بالعمق الكافي، وعدم وجود هيكل تنظيمية للمتابعة والرقابة.

١٩- بالرغم من أن التقييم أوضح أن المشروع كان يمثل أولوية للمجتمع المحلي والجهات التنفيذية، إلا أن أسلوب التنفيذ مثل العامل الحاكم في نجاح السوق، أو فشله.

٢٠- توجد بعض الاختلافات بين عدد قليل من معايير النجاح والفشل بين المجموعات المختلفة، وإن كان الاختلاف محدوداً بين أفراد المجموعة الواحدة. الأمر الذي يوضح امكانيات التقييم المقترن في اظهار مدى الاتفاق والاختلاف على المعايير المحددة لنجاح المشروع.

٢١- ان تصنيف الوضع الفعلى للمشروع سواء بالإيجاب أو بالسلب يعتمد بقدر كبير على عدد العبارات الإيجابية والسلبية التي يتم ذكرها. الأمر الذي يؤكد على أهمية تشجيع المتحاور معه على استعراض كافة النقاط المرتبطة بالمشروع، وعدم الاكتفاء بعبارة أو اثنين.

وهناك قدر كبير من التحليلات والدروس التي يمكن استخلاصها من المخرجات التي أتاحتها التقييم المقترن. والتي توضح مدى ثراء مخرجات التقييم وارتباطها بالوضع الفعلى للمشروع، واظهارها لل المشكلات من وجهة نظر المشاركين مع ارفاق مقتراحتهم لحل هذه المشكلات. وأيضاً الإيجابيات الموجودة لتعظيم الاستفادة منها. كما أن هذه التحليلات تزيد ثراء بمشاركة أكبر قدر من مجموعات أصحاب المصلحة الحقيقة في تحليل ومناقشة مخرجات التقييم.

ويوضح تقييم مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة أهمية وجود آلية لضمان الالتزام من جانب المجتمع المحلي، كعامل حاكم في اطار المجتمعات الالارسية. حيث أن النمط السلوكي للمجتمع هو الفوضى والالارسية. وتحتاج هذه الثقافة السلوکية إلى تنفيذ برامج مكثفة لرفع الوعي، ومشاركة مكثفة لمنظمات المجتمع، ووقتاً طويلاً قبل امكانية حدوث تحول نحو الالتزام والانضباط والرقابة الجماعية. ومن ثم يجب ربط المنافع التي يحصل عليها المجتمع المحلي بمدى التزامه وانضباطه خلال فترة التحول، وذلك لضمان استمرارية ما تم تحقيقه. وعدم القاء مسؤولية المتابعة والإدارة على المجتمع المحلي قبل أن يمتلك القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة.

٤-٥-٧-٢ التدريب على اجراء التقييم المقترن:

قامت الباحثة بتدريب عددا من طلبة السنة الرابعة بقسم الهندسة المعمارية بجامعة القاهرة على اجراء التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة كاختبار لمدى قابلية التقييم للتطبيق بواسطة الغير، وتحديد مكونات التدريب المطلوب.

التدريب:

قامت الباحثة بتوضيح وشرح:

- ١- أهمية التقييم ومردوده على عملية التنمية بالمساركة.
- ٢- فكرة التقييم المعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة، ومدى جدوى هذا الأسلوب فى توضيح الصورة الحقيقة لواقع المشروع.
- ٣- استخدام الأمثلة لتوضيح مدى أهمية وغرض التقييم المعتمد على الآراء الذاتية فى مواجهة أساليب التقييم الأكثر موضوعية.
- ٤- توضيح مردود اختلاف الآراء ووجهات النظر عن المشروع، وكيف يمكن للمجموعات المختلفة امتلاك آراء ووجهات نظر متباعدة الى حد التضاد فى بعض الأحيان.
- ٥- شرح فكرة استمارة التقييم التى تقترحها الباحثة من حيث:
 - أ. المجالات التى يمكن للمتحاور معه التحدث فيها، وكيفية تصنيف رأيه من حيث:
 - ب. الوضع الفعلى الذى يمثل الوضع الراهن
 - ج. الوضع العكسي الذى يمثل عكس العبارة التى يذكرها المتحاور معه. والذى يساعد فى تحديد قطبي النجاح والفشل للمتحاور معه.
 - د. العناصر التى يتم قياسها: الأطر التنظيمية، اسهام الجهات المختلفة، الظروف المحيطة، الأثر المستقبلى المتوقع.
- ٦- طريقة الترتيب المتبعه من حيث النجاح والفشل أو اشتراكهما، وعدم ارتباط العنصر، وعدم معرفة المتحاور معه
- ٧- اعطاء فكرة سريعة عن كيفية حساب وتجميع الآراء المختلفة واعداد المخرجات الخاصة بالتقدير.

التطبيق:

وقد قامت المجموعة بتطبيق التقييم على مشروع تحسين المسكن بشياخة أبو قتادة وهو أحد المشروعات العاملة فى اطار برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة فى بولاق الكنور. وذلك من خلال:

- ١- زيارات ميدانية للموقع (شكل ٦٢-٧)



شكل (٦٢-٧) قام الطلبة بإجراء المقابلات في موقع المشروع،
المصدر: مجموعة الطلبة

٢- اجراء المقابلات مع عدد أربع مجموعات تمثلت في: مجموعة من ساكنى أحد المنازل التي تم تطويرها، (شكل ٦٣-٧) مجموعة من ساكنى أحد المنازل التي لم تطور، مجموعة من القاطنين بالمنطقة المجاورة والمتواجدين بموقع المشروع، سيدة من الحاصلين على منح من المشروع.

٣- ملء الاستمارات الخاصة بإجراء التقييم وادخال البيانات على الكمبيوتر.

٤- ارفاق بعض الملاحظات الشخصية أثناء اجراء التقييم.

النتيجة:



شكل (٦٣-٧) منزل تم تطوير واجهته أثناء المشروع،
المصدر: مجموعة الطلبة

١- تم ملء الاستماراة المخصصة لكل مقابلة بعدد أربع عبارات لكل مجموعة.

٢- جاءت العبارات اما ايجابية او سلبية جدا، بدون وجود وسط، وكذلك اسهام الجهات المختلفة اما فى اتجاه النجاح ، او فى اتجاه الفشل. مع جهل المتحاور معهم باسهام جهات المجتمع المدنى من جمعيات اهلية او منظمات غير حكومية.

٣- جاء الوضع العكسي بأنه المضاد بالضبط للوضع الفعلى والذى لا يلزم أن يكون هكذا.

ومن ثم هناك حاجة للتدريب على فكرة الوضع العكسي، بحيث لا يلزم أن يكون الوضع العكسي للون الأبيض هو الأسود، فقد يكون المطلوب هو اللون الأزرق مثلا. كذلك التدريب على التحاور مع المجتمع، وكيف يمكن استقاء المعلومات منهم وفتح مجالات الحوار.

٤- أثبتت الاستماراة قابليتها للتطبيق بواسطة الآخرين، ونسبة استيعاب جيدة من جانب الطلبة لأسلوب تطبيقها.

٥- ان التدريب العملى للطلبة هو أحد أدوات التعليم المطلوب لتنمية قدرات التصميم والتخطيط والتقييم بالمشاركة لدى الطالب.

٦- هناك ادراك لدى الطلبة بأهمية عملية التقييم، وأهمية الحيدة فى جمع المعلومات، وعدم التحكم فى توجيه آراء الأفراد حتى ولو كانت غير منطقية من وجهة نظر المخطط.

٦-٦ تطبيق تقييم فعالية توظيف رأس مال المجتمع على بعض المشروعات ببولاق الذكور

تم اتباع نفس منهجية تطبيق التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة على تكثيف تقييم فعالية توظيف أرصدة المجتمع. حيث تم تطبيقه بصورة محدودة في مشروع تطوير حضانة الطفل بالجمعية الخيرية الإسلامية. ثم بصورة أوسع في مشروع المركز الطبي في جمعية تنمية المجتمع المحلي بكفرطهرمس. ثم تطبيقه بصورة كاملة في مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة.

مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة

١- الحصول على المعلومات الخاصة بأرصدة المجتمع التي تم استخدامها في المشروع، وكيفية استخدامها. كذلك حجم الدعم الخارجي ونوعه سواء كان مادياً، عينياً، أو فنياً.

٢- تم ملء الاستمار الخاصة بتقييم فعالية توظيف أرصدة المجتمع بالمعلومات التي تم الحصول عليها من فريق وكالة التعاون الفنى الألماني.

٣- اجراء التقييم أثناء المقابلات التي تمت لاجراء التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة.^١

٤- ادخال المعلومات على الكمبيوتر باستخدام برنامج Excel

٥- اعتمدت الباحثة على اسلوب للتحليل الاحصائى لحساب الآراء المختلفة حيال قياس فعالية توظيف الأرصدة المختلفة كالتالى:

أ. اعطاء قيمة موجبة للخانة المعبرة عن الاستفادة القصوى = ١+

ب. اعطاء قيمة موجبة للخانة المعبرة عن الاستفادة المتوسطة = ٠.٥+

ج. اعطاء قيمة للخانة المعبرة عن الاستفادة الضعيفة = صفر

د. اعطاء قيمة سالبة للخانات المعبرة عن الاهدار = -٠.٥

هـ. اعطاء قيمة سالبة للخانة المعبرة عن الاهدار الشديد = -١

وـ. حساب متوسط الرأى بالنسبة لتوظيف رصيد معين = قيمة الجمع الجبرى للقيم الموجدة فى الصف الخاص بالعنصر لكل المجموعات مقسومة على عدد الأفراد والمجموعات المشاركة فى التقييم.

زـ. يتم اتباع الخطوة السابقة لكل رصيد يتم قياسه.

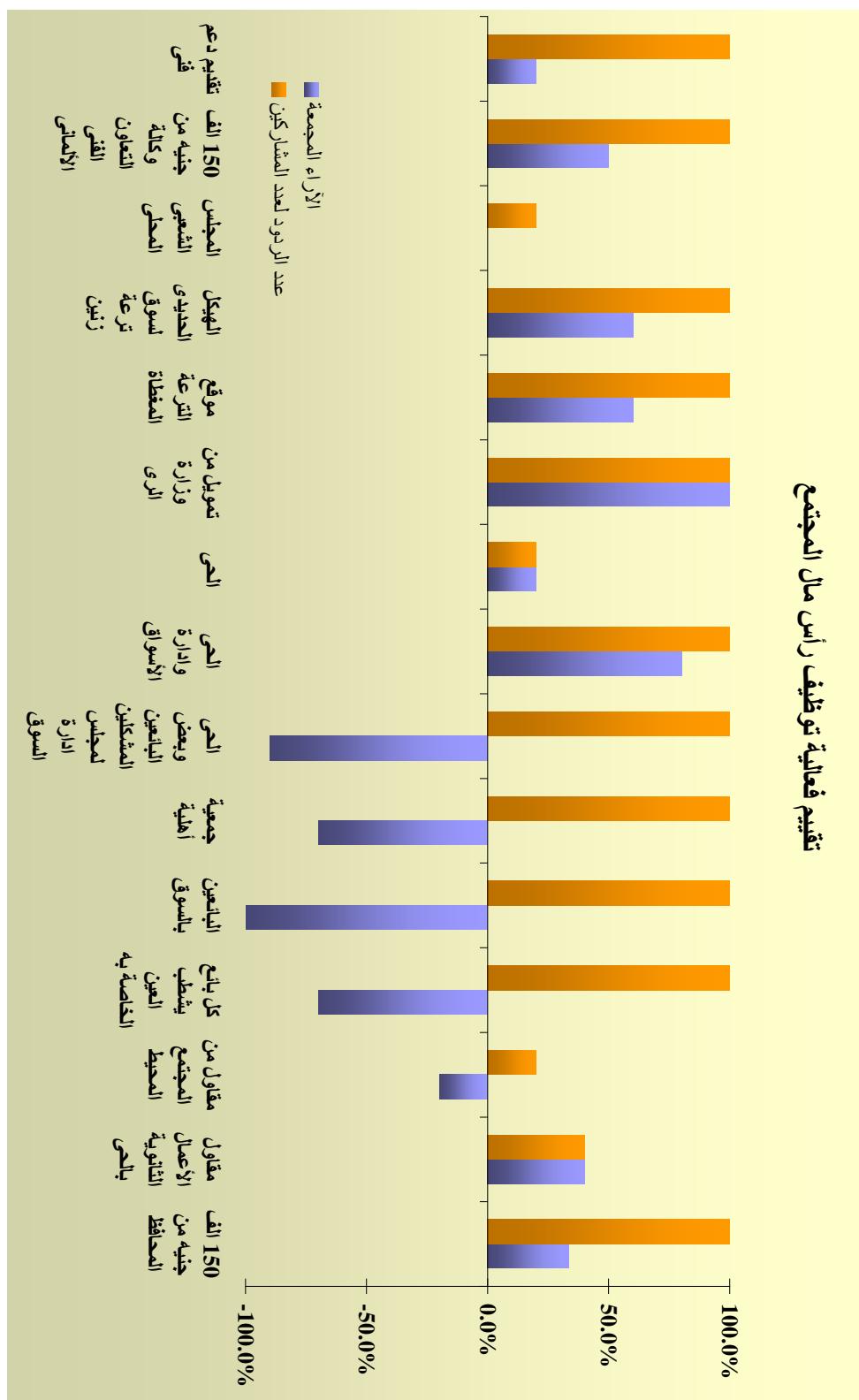
حـ. مع حساب نسبة الاجابات لعدد المشاركين، حيث توجد بعض الأرصدة لا يعلم عنها البعض.

٦- تحليل آراء المجموعات المختلفة حيال مدى فعالية توظيف الأرصدة المتاحة والدعم الخارجى الذى حصل عليه المشروع.

٧- تتمثل مخرجات التقييم في:

- أ. آراء المجموعات المختلفة بالنسبة لتوظيف أرصدة المجتمع في المشروع، ومدى الاستفادة من الدعم الخارجي الذي حصل عليه المشروع. شكل (٦٤-٧)
 - ب. الآراء المختلفة حيال استخدام الأرصدة المتاحة بصورة أفضل، وتقديم مقترنات بذلك. جدول (٩-٧) والذي يتم تجميعه من المقترنات التي يذكره المتحاور معهم حيال وجود استخدام أفضل للأرصدة.
- ٨- يتم تحليل هذه المخرجات من خلال مجموعات نقاشية تضم أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع، للوقوف على أهم الدروس المستفادة من التقييم، والمعانى المتضمنة في المقترنات التي ذكرها المتحاور معهم. وذلك من أجل تحسين أداء المشروع، وعلاج أوجه القصور، وزيادة فعالية توظيف أرصدة المجتمع وموارده.

تقدير فعالية توظيف رأس المال المجتمع



شكل (٦-٧) فعالية توظيف أرصدة المجتمع من وجهة نظر المجموعات المشاركيّة في مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة، المصدر: الباحثة.

الفصل السابع اختبار المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية: تنمية مجتمع بولاق الدكور بالمشاركة

جدول (٩-٧) الأرصدة التي تم استخدامها في مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة، وكيفية استخدامها، ورأي المجموعات المختلفة في فعالية توظيفها، واقتراحاتهم بالتوظيف الأفضل.

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	نسبة توظيف الأرصدة طبقاً لمجموع الآراء	وجود استخدام أفضل
الأرصدة المائية - مصادر التمويل	١٥٠ الف جنيه من المحافظ	اعمال التنفيذ للسوق	%٣٣.٣	ازالة السوق ورصف الشارع - التقسيم الى باكيات منفصلة - اعطاء المبلغ لليتامى والفقراء ومشروعات الجمعيات - استكمال السوق بفصل البائعين
الأرصدة البشريه - مقاولات مهارات معاصب - قطارات - جهود	مقاول الأعمال الثانيه بالحى	تنفيذ الأعمال المطلوبه	%٤٠	
الأرصدة البشريه - مقاول من المجتمع المحلي	مقاؤل من المجتمع المحلي	لم يتمكن الأهالى من تقديم مقاول محلى	%٢٠	
الأرصدة البشريه - جهود	كل بائع يشطب العين الخاصة به	بعض شطب وبعض لم يشطب	%٧٠	لا يملك الامكانيات ويمكن الحصول على قروض - تمكين كل بائع من تقبيل الأجناب - المشروع هو الذى استكمال اعمال التشطيب
الأرصدة البشريه - البائعين بالسوق	البائعين بالسوق	لم يتحملوا مسئولية متابعة وادارة السوق وتطبيق الالتزام بالنظام	%١٠٠	الحى أو الشرطة تنظم السوق - الحى هو الذى يتبع وينظم علاقتهم بالشارع والحى، وليس علاقتهم الداخلية
الأرصدة الاجتماعية - بجهود جمعيات اهلية	جمعية اهلية	تجميع البائعين وتسهيل اتصال فريق التصميم بهم	%٧٠	صعب يرضى البائعين بأن تنظمهم جمعية اهلية
الأرصدة الاجتماعية - بجهود جمعيات اهلية	الحى وبعض البائعين المشكلين لمجلس ادارة ادارة السوق	لم يتم تشكيل مجلس ادارة للسوق	%٩٠	النظام والمتابعة مسئولية الحى
الأرصدة الحكومية - بجهود مدارس ووحدات صحيه	الحى وادارة الأسواق	الحصول على التصريحات اللازمة - موافقة وزارة الرى - الموافقة على تنفيذ التصميم الذى تم بمشاركة البائعين - الموافقة على نقل الهيكل الحديدى لسوق زنين	%٨٠	اصدار تراخيص بادخال الكهرباء وعمل عداد لكل بائع - الموافقة على تقبيل كل بائع لباكيته وفصلها عن جارة
الأرصدة الاقتصادية - بجهود المنشآت الاقتصادية	الحى	انارة المكان ووضع أعمدة انارة خارجية بكثافة أكبر وخط كهرباء أقوى من السابق - رصف الشارع	%٢٠	
الأرصدة الحكومية - بجهود مدارس ووحدات صحيه	تمويل من وزارة الري	تغطية الترعة بتكلفة ٤.٥ مليون جنيه قبل المشروع	%١٠٠	

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	نسبة توظيف الأرصدة طبقاً لمجموع الآراء	وجود استخدام أفضل
المقدمة - التبرع - التبرع من الأفراد - التبرع من المؤسسات - التبرع من الشركات - التبرع من العائلات - التبرع من الأئمة والعلماء - التبرع من الأئمة والعلماء - التبرع من الأئمة والعلماء	موقع الترعة المغطاة	إقامة السوق على الترعة المغطاة	%٦٠	هذا هو أفضل استغلال بحل أكبر مشكلة، حيث لا يمكن عمل أي شيء آخر في وجود الباعة
المقدمة - التبرع من الأفراد - التبرع من المؤسسات - التبرع من العائلات - التبرع من الأئمة والعلماء	الهيكل الحديدي لسوق ترعة الزمر زنين	فكه و إعادة تركيبه في سوق ترعة الزمر	%٦٠	انارة أفضل تحت الترعة
المقدمة - التبرع من الأفراد - التبرع من المؤسسات - التبرع من العائلات - التبرع من الأئمة والعلماء	المجلس الشعبي المحلي	مشاركة بالأراء حتى ولو بالهجوم	صفر	عادة لا يفعل شيئاً الا الهجوم على الحي أو الشكوى من الناس
المقدمة - التبرع من الأفراد - التبرع من المؤسسات - التبرع من العائلات - التبرع من الأئمة والعلماء	١٥٠ الف جنيه من وكالة التعاون الفنى الألمانى	أعمال التصميم والتنفيذ	%٥٠	استكمال تقسيم السوق - تقسيم كل بائع أو اثنين في باكيه منفصلة
المقدمة - التبرع من الأفراد - التبرع من المؤسسات - التبرع من العائلات - التبرع من الأئمة والعلماء	تقديم دعم فنى	خطوات عملية التصميم بالمشاركة. المصمم هو الذى صاغ آراء البائعين فى رسومات تنفيذية.	%٢٠	فهم أفضل لعلاقات البياعين وحركة البيع - سماع رأى جميع البائعين وليس الفتنة المسيطرة فقط

المصدر: الباحثة

وهناك عدد من الدروس التي يمكن استخلاصها من مخرجات التقييم المقترن:

- ١- هناك اجماع على فعالية توظيف تمويل وزارة الرى فى تغطية الترعة.
- ٢- يوجد اجماع على الاهدار الشديد لقدرات الباعة فى تحمل مسؤولية المتابعة وتشطيب العيون الخاصة بهم. كذلك الاهدار الشديد لمجلس ادارة السوق الذى لم يتشكل أصلا.
- ٣- هناك استفادة متوسطة من تمويل المحافظة والدعم المالى من وكالة التعاون الفنى الألمانى فى تنفيذ أعمال الهياكل الحديدية للسوق.
- ٤- يؤثر الانطباع السى للمتحاور معه عن المشروع بالضرورة على رأيه حيال استخدام الأرصدة.
- ٥- يلاحظ أنه فى حالة مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة لم يتم رصد الأرصدة التى يمتلكها المجتمع المحلى بصورة شاملة. ومن ثم ما تم ذكره هو الأرصدة التى تم استخدامها بصورة أو بأخرى وليس كل الأرصدة المتاحة.

ومن ثم لكي يتم الاستفادة الكاملة من هذا التقييم، يجب وجود بيانات بالأرصدة الموجودة فى المجتمع الذى يتم رصدها كمرحلة أولية فى مشروعات التنمية المجتمعية. وذلك فى ظل التوجه نحو مفهوم تنمية المجتمع المعتمدة على الأرصدة Assets Based Community Development (ABCD). والذى تؤكد على أهميته الهيئات المانحة، والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال التنمية المجتمعية. حيث يحسن الثقة بالنفس،

ويبنى القدرات، ويعضد الجرأة على اقتحام مشاكل أكبر وأكثر تعقيدا باستخدام الموارد الموجودة. وذلك بدلا من مدخل التنمية المعتمد على الاحتياجات .Needs Based Development

٧-٧-١ نتائج الدراسة الاختبارية

قامت الباحثة بتطبيق خطة العمل المقترنة للتتعامل مع المناطق الالرسمية، من حيث أسلوب التقسيم لتحديد الوصول إلى وحدة التنمية الفعالة التي تكون نواتها الجمعية الأهلية الفاعلة. وتم تقسيم منطقة بولاق الذكور طبقاً للمدعا المقترن. كما قامت الباحثة بإجراء التقنيين المقترنين لمشروع تصميم شوق ترعة الزمر بالمشاركة، كأحد المشروعات التي تم تنفيذها في إطار برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الذكور، والذي تقوم عليه وكالة التعاون الفني الألماني GTZ. وقد خلصت الدراسة التطبيقية والميدانية إلى عدد من النتائج يتم تفصيلها تباعاً.

٧-٧-٢ آلية تقسيم المناطق الالرسمية

تم عرض وتحليل المنهج الذي اتبعه برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في التعامل مع الحي عمرانياً من حيث اتباع التقسيم الإداري إلى ٧ شياخات. كذلك منهج التعامل مع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في إطار برنامج التنمية.

ثم تم تطبيق المنهج المقترن على منطقة بولاق الذكور. وبمقارنة المنهجين يمكن استخلاص التوجهات والإجراءات والخطوات المختلفة التي يقتربها البحث ، والتي يعتمد عليها في توضيح طبيعة الإضافة التي يقترحها البحث للوصول إلى وحدة تنمية فعالة تيسير الوصول إلى المجتمع المحلي وتمكنه من المشاركة الفعالة في برامج التنمية المجتمعية.

ويوضح شكل (٦٥-٧) أوجه تميز المدخل المقترن من البحث للتتعامل مع المناطق الالرسمية وتقسيمهما إلى وحدات تنمية فعالة. كما يوضح جدول (١٠-٧) الفرق بين الخطوات المتتبعة في كلا المنهجين للتعامل مع منطقة بولاق الذكور، من أجل ترتيبها بالمشاركة.

ومن ثم يتضح اختلاف المنهج المقترن عن المنهج الحالى. كما ان الدراسة التطبيقية أثبتت امكانية تطبيق هذا المنهج في الواقع والوصول إلى وحدة تنمية ذات فاعلية. والتي يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى المجتمع المحلي وتنظيمه في اطرافها. كذلك وجود وحدات متوسطة المقاييس، وهي الشياخة في حالة بولاق الذكور، تمنح تدرجاً في عملية التقسيم للمناطق الالرسمية. كما أثبتت الدراسة أهمية الجمعيات الأهلية وما تقدمه من خدمات في المناطق الالرسمية.

فالمدخل المقترن يستخدم بعض الأدوات المتداولة لجمع المعلومات، وتقييم الاحتياجات، ولكن يوظفها بطريقة مختلفة تتناسب مع طبيعة المنهج المقترن. كما يتم استخدام أدوات جديدة لجمع وتحليل المعلومات وبناء القدرات المطلوبة لتطبيق المنهج المقترن.

كما أوضحت الدراسة التطبيقية الحجم التقريري لوحدة التنمية التي تكون نواتها الجمعية الأهلية، والذي يخضع لعدد من العوامل:

- ١- حجم الخدمات التي تقدمها الجمعية الأهلية ومدى توفر هذه الخدمات في المنطقة المحيطة.

- ٢- الشبكات الاجتماعية وأصل المنطقة، حيث أوضحت دراسة الحالة اتساع نطاق تأثير جمعية تنمية المجتمع المحلي بكفرطهرمس نظراً لكون المنطقة قرية في الأصل وما يربط أهلها من روابط بينية وبين الجمعية. كذلك وجود مساحات من الأراضي الزراعية داخل نطاق تأثير الجمعية، مما أدى إلى عدم ارتباط امتداد نطاق التأثير بزيادة عدد الأفراد المرتبطين بالجمعية.
- ٣- تؤثر الملامح العمرانية من شوارع وفواصل على نطاق تأثير الجمعية. حيث تمثل الشارع الرئيسية حدود لنفوذ الجمعية. فمثلاً حدد القائمون على الجمعية الخيرية الإسلامية في شياخة بولاق الذكور نطاق تأثير الجمعية بالشوارع الرئيسية وبمنطقة بولاق القديمة والتي تعتبر النواة التي بدا منها حى بولاق الذكور في النمو والانتشار على الأراضي الزراعية المتاخمة.
- ٤- يلاحظ وجود جمعيات أخرى داخل نطاق وحدة التنمية الفعالة ونطاق تأثير الجمعية الفاعلة، ولكنها كيانات صغيرة، وليس لها نواة أو بؤرة تجميعية للجهود والأفكار والخدمات.
- ٥- على الرغم من أن الجمعيات تختلف في نطاق اشهارها من الشياخة التي تقع بها، للحي ، للمحافظة ، وحتى على مستوى جمهورية مصر العربية، إلا أن ذلك ليس عاملًا أساسيًا في تحديد نطاق تأثير الجمعية الفعلية وارتباطها الوثيق بالمجتمع المحلي.
- ٦- يتراوح حجم وحدة التنمية الفعالة في دراسة الحالة بين ٥٠ فدان و ٧٥ فدان لحالة الجمعية الخيرية الإسلامية والمستوصف الطبي التابع لها بالترتيب، و ١٥٠ فدان لجمعية تنمية المجتمع المحلي بكفرطهرمس طبقاً للعوامل السابقة ذكرها.
- ٧- أما إذا تم الاعتماد على المتوسط بين الكثافة الكلية والكثافة الصافية لشياخة بولاق الذكور لحساب عدد الأفراد داخل نطاق التأثير، تكون النتيجة حوالي ٢١ ألف نسمة لجمعية الخيرية الإسلامية، و ٣٤ ألف نسمة للمستوصف الطبي (بسبب قلة الخدمات الصحية). أما في حالة جمعية كفرطهرمس وشياخة نزلة خلف، فتكون النتيجة حوالي ٣٠ ألف نسمة، وهو رقم لا يتناسب مع قدرات الجمعية. ومن ثم يتم تقسيم النطاق على وحدتين: وحدة نواتها جمعية مسجد الاستقامة بشياخة نزلة خلف بعدد سكان حوالي ١٠ ألف نسمة، ووحدة تنمية نواتها جمعية تنمية المجتمع بكفر طهرمس وجمعية النهضة بعدد سكان ٢٠ ألف نسمة.
- هناك قصور واضح في تعريف التقسيمات الإدارية المختلفة، والذي يعيق الإداره الفعالة لعملية التنمية والتتنسيق بين الإدارات المختلفة، حيث أن:
- ١- هناك اختلاف في التقسيمات الإدارية بين الجهات الحكومية المختلفة مثل التقسيم الشياخات، والوحدات الاجتماعية، والتقسيمات الانتخابية، والإدارات التعليمية، سواء من ناحية عدد التقسيمات، أو حدودها، أو مسمياتها.
 - ٢- الوحدات الإدارية المختلفة قد لا تتماشى مع طبيعة النسب العمراني في كثير من الأحوال.

- ٣- أفراد المجتمع المحلي غير مرتبطين بالحدود الفاصلة بالشياخات، ولا يعرفونها.
- ٤- في أحيان كثيرة يعجز حتى الموظفين في الوحدات الإدارية المختلفة تحديد حدود التقسيمات التي تتبعها إدارته بدقة.

جدول (١٠-٧) الفرق بين الخطوات المتبعة في المدخل المقترن ومنهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الكنور.

منهج برنامج التنمية بالمشاركة في بولاق الكنور	المنهج المقترن للتعامل مع الجمعيات الأهلية
العمل طبقاً للشياخات دون توفيق حدودها.	اختيار الشياخات بعد توفيق حدودها لتكون وحدة متوسطة كمرحلة أولى لتقسيم منطقة بولاق الكنور
استماراة التعارف والزيارات الميدانية لكل جمعية أهلية مشهورة.	استماراة التعارف والزيارات الميدانية لكل جمعية أهلية مشهورة.
التدريب العملى من خلال برنامج المبادرات المحلية	
التشبيك بين الجمعيات الأهلية باستخدام خريطة الأنشطة للجمعيات	خربيطة الأنشطة للجمعيات الموجودة بالمنطقة للتعرف على الجمعيات ذات النشاط التنموي.
انتخاب مجلس أمناء لكل وحدة اجتماعية وتقدير القدرات المؤسسية للجمعيات أعضاء مجلس الأمناء.	تقدير القدرات المؤسسية للجمعيات التي بها أنشطة تنموية.
عدم الالتفات الى نطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية الفاعلة.	تحديد نطاق التأثير الجغرافي الفعلى للجمعيات الفاعلة.
عدم تقسيم الشياخة داخلياً.	تقسيم كل شياخة إلى وحدات تنموية تكون نواتها الجمعية الأهلية الفاعلة، وحدودها هي نطاق تأثير الجمعية الأهلية.
محاولة انشاء جمعية أهلية لتقديم الخدمات الغائبة مثل توظيف الشباب وأنشطة الشباب، وليس لخدمة المناطق التي لا يوجد بها جمعية أهلية فاعلة.	التعامل مع المساحات الخالية بتقوية الجمعيات الموجودة الضعيفة، أو انشاء جمعيات أهلية جديدة.
_____	التشبيك بين الجمعيات بحيث تغطى نطاقات تأثيرها المنطقة ككل
بناء قدرات للجمعيات الأهلية في مجال التنمية بالمشاركة.	بناء القدرات للجمعيات الأهلية في مجال التنمية بالمشاركة.
عدم ربط الجمعية الأهلية بالمجتمع المحلي جغرافياً، بل هي أحد الشركاء المحليين في تنمية الشياخة التي تقع فيها.	اعتبار الجمعية الأهلية حلقة الوصل بين مشروع التنمية والأهالى المعبرين عن المجتمع المحلى الواقع في نطاق تأثير الجمعية الأهلية.

المصدر: الباحثة

المخطط الأرشادي لبلاق الدكرو

وحدات التفصيم

لتبني الشيادات كمناطق تخطيطية للتحليل

المنطقة التنفيذية

المنطقة التخطيطية

عدد السكان

نعيمة شاملة

الميز إنيات المختلفة ترصد طبقاً

لتقسيم الشيادات.

تقسيم حدود الشيادة بما يتفق

مع الحدود العرائى المختلطة.

استخدام الخرائط لنوعية الحدود

لتقارص مع الجهات الإدارية

تقسيم حدود الشيادات.

العملية للشبيادات.

تقسيم حدود الشيادات.

رسوة الجمعيات إلى مجتمعات عالم

تقسيم الجمعيات إلى مجتمعات عالم

كل جمعية توقيع مقرها على

الخرائط، وترتاق كارتات أكثر

ثلاث اشتلة تعليم، وثلات

آخرى تزغب فى جماعية حول

اجراء ماتفاقات جماعية حول

تحليل الخريطه.

الكتور

وحدة تقسيم متوسطة

تقسيم الأهلى فى بولاق

المجتمع على

الجمعيات

الاشسطة

للمجموعات

ذات نشاط

الكتور

الكتور

الكتور

شكل (٦٥٧) مقارنة خطة العمل المقترنة للتعامل مع منطقة بلاق الدكرو ومنهج برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بلاق الدكرو، المصدر: الباحثة

خطوات يتمثل بها البحث

خطوات مشتركة بين البحث أو بحث بأسوب مختلف

بناء وتأهيل قدرات الجهات

تنظيم المؤازنة بالمشاركة

وحدة التنمية الفعلية في

عملية تنمية المجتمع المحلي

في المناطق الارسمية

تنمية منطقة بلاق الدكرو رسمية

الدكرو المدار رسمية

الدكرو المدار رسمية

٢-٧-٧ دور المخطط في ادارة عملية تنمية المجتمع المحلي

أوضحت الدراسة التطبيقية الدور الفعال للمخطط في تنظيم المجتمع المحلي، وبناء قدرات المنظمات المجتمعية لتكون قادرة على المشاركة الفعالة في عملية التنمية. ويمكن استنتاج الآتي:

- ١- أهمية قيام المخطط بتنظيم المجتمع كمرحلة ممكّنة من التعرف على الموارد والاحتياجات المحلية، ثم وضع الخطط لتنبيتها. ويتيح الاعتماد على الجمعيات الأهلية كنواة لوحدة التنمية، والمنهج المقترن لتقسيم المناطق الارسمية طبقاً لها، الهياكل التنظيمية الضرورية لإدارة عملية التنمية بالمشاركة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي.
- ٢- يقوم المخطط بدور الوسيط بين الأفكار والرؤى المختلفة والمتعارضة في كثير من الأحيان لأصحاب المصلحة الحقيقة بالمنطقة الارسمية.
- ٣- دور المخطط رئيسي في بناء قدرات الجهات الحكومية وتأهيلها لاستخدام أدوات التنمية بالمشاركة. وكذلك بناء قواعد البيانات لديها.
- ٤- يطور المخطط أدوات للتخطيط والتصميم بمشاركة الجهات المختلفة أثناء العمل. فيجريب الأدوات المتاحة ويرى مدى ملاءمتها للمجتمع. ويقوم بتطوير أدوات تتناسب مع متطلبات العمل التشاركي باستمرار.
- ٥- يحتاج المخطط في إطار عمله في عمليات التنمية بالمشاركة إلى معارف ومهارات تتعدى معارفه وقدراته المتخصصة. فهو يتعامل مع المجموعات مختلفة التوجهات والأفكار، والثقافات، ومستويات التعليم. الأمر الذي يتطلب منه مهارات واسعة في التعامل بابيجابية مع هذا الاختلاف والقدرة على التواصل مع المجموعات المختلفة، وكسب ثقفهم، والتوسط والتيسير بين أفكارهم بما يحقق فائدة لأكبر قدر من الناس، وبما يتلاءم مع الواقع المحلي.
- ٦- كما يحتاج المخطط إلى استخدام لغة بسيطة ملائمة للمعارف المحلية وبعد عن استخدام المصطلحات المتخصصة والفنية، والتي تخلق حاجزاً للتفاهم والتواصل بين المخطط والمجموعات المختلفة المشاركة.
- ٧- ان عمل المخطط مع الجمعيات الأهلية ومن خلالها، يملأ الفراغ الحالي في عملية التنمية المجتمعية. حيث يعمل المخطط عادة في الجوانب العمرانية دون الارتباط بالجوانب الأخرى والفهم المعمق للعوامل الحاكمة في المناطق الارسمية. الأمر الذي يؤودى إلى فشل أو قصور كثير من المشروعات التي يتم تفيذها. أما المنمي الاجتماعي فعادة يعمل على بناء القدرات ورفع الوعي لدى المجتمع ومنظماته، ولكن دون ربطها بالمحيط العمراني. الأمر الذي كثيراً ما يؤودى إلى عدم انتاج تنمية ملموسة وتولد شعور عام بالاحباط. ومن ثم يكون عمل المخطط من خلال الجمعيات الأهلية وربطها بمحيطها الجغرافي وعملية التنمية، عاماً مساعداً على زيادة فعالية عملية التنمية بالمشاركة مواجهة القصور الحالي. كما يتيح هذا الرابط مجالاً عمرانياً يمكن الاعتماد عليه في بناء قدرات الجمعيات الأهلية أثناء العمل. وبالتالي تجنب فشل المشروعات

العمرانية بسبب ضعف برامج التنمية الاجتماعية، وكذلك تجنب الشعور بالاحباط الذي ينتاب المشاركون مع امتداد برامج رفع الوعي وبناء القدرات دون وجود مردود عمراني مباشر، وتحقيق تنمية ملموسة.

٧-٣-٣-أساليب تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الارسمية

ان عملية التقييم تتطوى على عدد من العناصر أولها تحديد الهدف من التقييم، وصياغة المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس مدى تحقيق أهداف المشروع، ثم جمع المعلومات، وتحليلها، واعداد مخرجات التقييم، ونشرها للاستفادة منها.

الا أن عمليات التقييم لمشروعات تنمية المجتمع المحلي قد اقتصرت على اعداد تقارير عن مخرجات المشروع، وأخرى دورية ترصد أنشطة المشروع، دون القيام بتقييم لأثار المشروع بعد انتهائه. وتستلزم عملية التقييم تكوين فريق للتقييم يمتلك القدرات والمهارات الازمة ل القيام بالمهام المطلوبة من جمع للمعلومات وتحليلها باستخدام ادوات مختلفة.

وقد تراوح أدوات التقييم في الاعتماد على مشاركة المجتمع من ادوات جمع للمعلومات دون مشاركة مثل اجراء المسوحات واللاحظات والاستبيانات محددة الأسئلة. والتي يقوم بها أخصائيون من فريق المشروع، أو من خارجه، ثم تحليل المعلومات باستخدام برامج احصائية متخصصة مثل SPSS و STATA وغيرها، واعداد تقارير للجهات المانحة استجابة لمطلباتها. ونادرًا ما يعلن عن بعض محتويات هذه التقارير. تلى ذلك توجيه نحو مشاركة المجتمع، واستخدام أدوات أكثر تشاركا، مثل اجتماعات المجموعات، المقابلات شبه المحددة، مجموعات الترکيز ، ولكن يظل تحليل المعلومات من مهام المتخصصين. ويتبع برنامج التقييم e-VAL الاعتماد على أراء الأفراد في التقييم، ولكن يظل هناك اعتماد تام على خبير تقييم، والذي عادة يكون من خارج المجتمع، لاستخدام البرنامج ولتحليل المخرجات.

وفي هذا الاطار تتيح التقييمات المقترنة الاعتماد على الآراء الذاتية للمشاركين حيال أداء المشروع محل التقييم، بالإضافة الى المشاركة في جمع المعلومات، وتحليلها. حيث يمكن تكوين فريق للتقييم يضم أفراد من المجتمع المحلي، يتم تدريبهم للقيام بإجراء المقابلات واستخدام الاستمار المقترنة، ثم تفريغها، واعداد مخرجات التقييم. ويتم نشر محرجات التقييم، بحيث يشارك في تحليلها، واستخلاص الدروس المستفادة كافة أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع. وذلك كنوع من الحوار المتبادل بين فريق التقييم والمجتمع المحلي.

ومن ثم يكون دور خبير التقييم هو التدريب وتسهيل المشاركة في التقييم. ويقتصر دوره على استخدام أدوات وأساليب التقييم الأكثر تعقيدا، والتي تحتاج إلى مهارات و المعارف متخصصة، لا تتوفر في المجتمع المحلي. ففي حين تختص الدراسات الكمية بالأرقام، تسمح التقييمات الكيفية بالشعور بما يقوله الناس بصورة أفضل.

ومن فوائد اجراء التقييم بالمشاركة:

- ١- يؤكد على رؤية للمشكلات تشمل الجوانب الفنية، بالإضافة الى معرفة ورؤى وتوقعات المجتمع.
- ٢- يحول الأهالى المنخرطين الى مسئولى اتصال ذوى مصادر، وتدعم الروابط بين المجتمع والمشروع.
- ٣- يخلق الثقة ويبنى علاقه فاعلة بين مقدمي الدعم الفنى والاجتماعى والأهالى.
- ٤- يساعد فى خلق مجموعة من منظمى المجتمع يمتلكون توجهات ومهارات ضرورية للعمل المجتمعى.
- ٥- بناء رؤية مشتركة تأخذ فى الاعتبار تعددية المجتمع وتساهم فى توافق الحلول المطروحة.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية بعض الملاحظات الخاصة باجراء التقييم المقترن:

- ١- اجراء مقابلات جماعية بدلا من المقابلات الفردية يحفز المتأخور معهم على البوح بجوانب متعددة من المشروع.
- ٢- كيفية اختيار عينة المتأخور معهم كان عشوائيا بالنسبة لمجموعة المنتفعين، على أن تكون العينة ممثلة لمعظم ان لم يكن كافة فئات المنتفعين،
- ٣- أما بالنسبة للجهات التنفيذية وفريق التخطيط فتجرى المقابلات مع من اشترك بالفعل فى المشروع، ومن لديه معرفة جيدة عن كافة جوانبه.
- ٤- يتم تعديل الخانات الخاصة بالجهات المشاركة تبعا لطبيعة المشروع.
- ٥- يمكن استبدال عنصر الظروف المحيطة بخانة " عوامل أخرى" ان وجدت، أو تحديد ماهية الظروف المحيطة التي يشير اليها المتأخور معه.
- ٦- امكانية تطبيق التقييم المقترن بواسطة الآخرين بعد تدريبهم على أسلوب التقييم.
- ٧- التركيز فى التدريب على مفهوم الوضع الفعلى والوضع العكسي أو الوضع المغاير للواقع.
- ٨- التدريب على كيفية التحاور مع المجموعات المختلفة وفتح مجالات للحوار.

وعلى الرغم من ان مشروع تصميم سوق ترعة الزمر كان يهدف الى تحقيق رغبات أصحاب المصلحة الحقيقية، وان تتم عملية التصميم بمشاركة لهم، الا ان الوضع الحالى للمشروع يعاني من قصور فى أداء السوق بشكل كبير. وهناك اجماع بين أصحاب المصلحة الحقيقة على وجود مشكلة فى هذا السوق، وعجز عن تحقيق الهدف من المشروع. الا أنه لم يتم اجراء تقييم للمشروع بأى نوع. وبالتالي قامت الباحثة بتطبيق التقييمات المقترنة فى ظل عدم وجود تقييم يمكن مقارنة نتائجه بما يتوصل اليه البحث. ولكن أظهرت النتائج التى تم استخلاصها من مخرجات التقييمات اتفاقا مع الانطباع العام لدى أصحاب المصلحة عن قصور أداء المشروع. بل امتدت نتائج التقييمات لتقدم تحليل تفصيلي لأسباب المشكلة كما تراها المجموعات المختلفة، والجهات المسئولة عن القصور الحالى. هذا بالإضافة الى تقديم مقترنات المشاركون بكيفية التعامل مع المشكلات الراهنة بما يتوافق مع القدرات والظروف المحلية.

ان الأمر الذى يجب التأكيد عليه هو أن التقييمات التى يقترحها البحث تتكمال مع التقييمات الأخرى الأكثر موضوعية والتى تعتمد على المعايير الكمية، ولا تستبدلها أو تلغى أهميتها. بل على العكس من ذلك تتيح التقييمات الكمية خط مرجعى لتقليل آثار عدم الحياد وانحياز أراء المتحاور معهم عند التقييم. وفي نفس الوقت تتيح التقييمات المقترنة فيما أكثر عمقاً وارتباطاً بالواقع المحلي للمشروع محل التقييم، كما أنها تتيح مشاركة المجتمع المحلي في اجراء التقييم وعدم الاعتماد الكلى على الخبرات الخارجية في اجراء التقييم. فهدف رئيسي للتقييمات المقترنة التأثير في الأداء وتحسينه، أكثر من مجرد قياسه. فهو يتتيح الفرصة لتوسيع مناطق القوة والضعف للتحرى عنها بصورة أكبر، كذلك اعطاء مؤشرات عن التوجه المستقبلي المطلوب.

هوامش الفصل السابع:

- ^١ مشروع التنمية الحضرية بالمشاركة (٢٠٠٣) المخطط الإرشادي بولاق الذكور ٢٠٠٤ - ٢٠١٧، الجزء الأول، محافظة الجيزة، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئة العامة للتحطيط العمرانى ووكالة التعاون الفنى الألماني GTZ.
- ^٢ Imparato; I. and Ruster; J. (2003) Slum Upgrading and Participation: Lessons from Latin America, The World Bank, Washington DC., USA.
- ^٣ Ellinger; M. (2005) Interpretation of e-VAL Results of The Component: Poverty Reduction in Boulaq El-Dakrour, of The Participatory Development Programme in Urban Areas in Egypt, GTZ.
- ^٤ انظر الملحق للرجوع الى الاستمارات التى تم ملؤها أثناء اجراء المقابلات مع المجموعات المختلفة.ص ٣٣٣
- ^٥ انظر الملحق للرجوع الى الاستمارات التى تم ملؤها بواسطة الطلبة أثناء اجراء المقابلات مع المجموعات المختلفة.ص ٣٥٤
- ^٦ انظر الملحق للرجوع الى الاستمارات التى تم ملؤها أثناء اجراء المقابلات مع المجموعات المختلفة.ص ٣٥٨

الفصل الثامن: نحو برنامج فعال لتنمية المجتمع المحلي في المناطق اللارسمية

**١-٨ خطة العمل المقترحة للتعامل مع عملية تنمية المجتمع المحلي في
المناطق اللارسمية**

٢-٨ خلاصة الدراسة النظرية والتحليلية

٣-٨ خلاصة الدراسة الاختبارية

٤-٨ التوصيات

٥-٨ الدراسات المستقبلية

١-٨ خطة العمل المقترحة للتعامل مع عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية

يحاول البحث الوصول الى خطة عمل أوفق للتعامل مع عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية استجابة لهذه الظاهرة واشكاليتها الملحة المتمثلة في عدم فاعلية تطبيق مفهوم تنمية المجتمعات حتى الآن في المجتمعات الالرسمية بالأخص. وقد تم طرح ثلاث فرضيات استند إليها البحث، وتم اختبارها من خلال الدراسة النظرية والتحليلية والدراسة الاختبارية. والتي مثلت محاور البحث الثلاثة للوصول إلى هذا الاطار التنموي، ووضع برنامج فعال لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية. (شكل ١-٨)

أولاً تحديد منهج للتعامل مع المناطق الالرسمية من أجل تقسيمها الى وحدات تنموية فعالة.

استندت الفرضية الأولى للبحث الى أن الجمعية الأهلية الموجودة داخل المجتمع هي النواة التي تحدد نطاق وحدة التنمية، مما يوفر فرصة أفضل للأداء الفعال لمشروعات التنمية المجتمعية واستدامتها. وتكون حدود هذه الوحدة التنموية مرتبطة بنطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية من حيث ارتباط السكان بالخدمات التي تقدمها.

ومن خلال تحليل المشروعات السابقة لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية، تم التأكيد من صحة ارتباط حجم المناطق الالرسمية المتسع بعدم فاعلية التنمية المجتمعية الحالية بها. ومن خلال دراسة المداخل المختلفة للتعامل مع المناطق الالرسمية، من أجل تقسيمها، والمفاضلة بينها بما يتلاءم مع طبيعة هذه المناطق، تم التوصل الى منهج لتقسيم هذه المناطق يعتمد على الجمعية الأهلية كنواة لوحدة التنمية الفعالة. والذى تم اختباره وتطبيقه على مجتمع بولاق الذكرور، والوصول الى تحديد أوفق لحجم وطبيعة وحدة التنمية الفعالة فى مشروعات تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية، لاثبات الفرضية المطروحة.

ويتمثل المنهج المقترن للتعامل مع المناطق الالرسمية في:

- يضع البحث منهجهة لتقسيم هذه المناطق على مرحلتين طبقاً لعدد من المعايير. حيث يمثل هدف مشروع التنمية وحجم المنطقة الالرسمية أولى المعايير المحددة لأسلوب التقسيم المتبعة ومستويات التقسيم.
- في حالة المناطق كبيرة المقاييس يتم دراسة وجود تقسيمات ادارية أو عمرانية ملائمة لتحديد وحدات التقسيم متوسطة المقاييس.
- أما المستوى الثاني من التقسيم فيعتمد على الجمعيات الأهلية الفاعلة كنواة لوحدة التنمية، وبحيث يرتبط حجم الوحدة بمدى امتداد نطاق تأثير الجمعية الأهلية الجغرافي.

- ٤- يضع البحث المعايير المحددة للجمعية الأهلية الفاعلة، والخطوات الضرورية للتعرف على الجمعيات الأهلية وتحديد الفاعل منها، وتحديد نطاق تأثيرها، وأيضاً القدرات المطلوبة منها والدور المتوقع منها في عملية تنمية المجتمع المحلي.
- ٥- تحديد أسلوب التعامل مع قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية الفاعلة. وبالتالي يتم تقسيم المجتمع الالارسی لنطاقات حميمة تمکن من الوصول إلى المجتمع، وتفعيل مشاركته، وتمتلك لها باكل فاعلة تيسّر التشبيك والتعاون فيما بينها وبين أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع.
- ٦- تحديد حجم وحدة التنمية الفعالة بما يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ ألف نسمة.
- أ. فمن تحليل التجارب السابقة في التعامل مع المناطق الالارسية والتي تم عرضها في الفصل الأول، وجد أن التجارب قد اعتبرت المجتمعات التي يقل عدد السكان بها عن حوالي ٢٠ ألف نسمة وحدة واحدة. والتي يمكن تقسيمها داخليا طبقا للشوارع أو المربعات السكنية، ولكن يتم التعامل مع المنطقة ككل على أنها تمثل كيانا واحدا. واعتمدت على وجود تنظيم واحد أو جمعية أهلية أو منظمة غير حكومية واحدة في المنطقة.
- ب. تشير معدلات الخدمات القياسية إلى حجم الوحدة التي تخدمها، فتحدد معدلات وزارة التضامن الاجتماعي وجود وحدة اجتماعية واحدة لكل ١٥ ألف نسمة على الأقل. أما الخدمات الصحية فتعتمد على وحدات ذات نطاق أوسع يتمثل في ٢٠ سرير لكل ١٠٠ ألف نسمة.
- ج. أوضحت الدراسة الاختبارية أن حجم وحدة التنمية التي تعتمد على الجمعية الأهلية الفاعلة كنواة لها، ويتحدد حجمها بنطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية، يصل إلى حدود ٢٠ ألف نسمة.
- د. وبالتالي يمكن القول بأن وحدة التنمية الفعالة هي التي يتراوح عدد السكان بها بين ١٥ إلى ٢٠ ألف نسمة، وبحيث يحدها شوارع في نطاق ٣٠٠ إلى ٤٠٠ متر تمثل ملامح واضحة لأفراد المجتمع المحلي، والقائمين على الجمعيات الأهلية. الأمر الذي يجعل مساحة هذه الوحدة تتراوح بين ٧٠ إلى ٩٠ فدان وكثافة سكانية تتراوح بين ٢٨٥ فرد/فدان إلى ٢٢٠ فرد/فدان، أي أنها تقارب مساحة المجاورة السكنية ولكن بكثافة سكانية أعلى تتناسب طبيعة المناطق الالارسية.
- ٧- يجب مراعاة بعض العوامل التي تؤثر في نطاق التأثير الجغرافي للجمعية الأهلية، وبالتالي حجم وحدة التنمية:
- أ. طبيعة العمران في المنطقة من حيث نسبة التحضر، والكثافة السكانية، وتكدس المباني، وزيادة ارتفاعات المباني.
- ب. نسبة الأمية التي تستلزم اتباع وحدات تنموية أصغر بسبب حجم حملات الوعي وبناء القدرات والتأهيل المطلوب.
- ج. قد يكون لنسبة التحضر أثر عكسي على حجم وحدة التنمية، حيث يتراابط الأفراد بصورة أوثق في المناطق الريفية عنها في الحضر.
- د. قدرات الجمعية الأهلية نواة وحدة التنمية، سواء المالية أو البشرية، أو المادية. وما تملكه من رؤية تنموية.

٥. مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعية الأهلية (والذى تم دراسته في الدراسة الاختبارية)
- و. تاريخ نشأة الجمعية الأهلية ومدى تغلغلها في المجتمع المحبيط.
- ز. مستوى الدور التنموي الذي تقدمه الجمعية الأهلية، والذي مازال غائباً عن الواقع الفعلى للمجتمع الأهلى في مصر، ولكنه يؤثر بالضرورة على حجم وحدة التنمية.

ثانياً تحديد دور ممتد للمخطط في مجالات أخرى غير تخصصه الدقيق.

استندت الفرضية الثانية للبحث إلى أن المخطط لكي يقوم بدوره بفاعلية، عليه ان ينظم المجتمع او لا في كيانات ذات فاعلية، وأن يبني قدرات الأفراد العمرانية، للوصول الى حلول متوافقة مع احتياجات المجتمع المحلي. وأن يقوم بدور الميسّر للمجتمع المحلي بحيث يدعو المجتمع ويتعرف على مجموعاته والقوى المؤثرة فيه، ويحاول تنظيمه. وكذلك يكون هو المنسق بين الجهات المختلفة العاملة في تنمية المجتمع المحلي بما له من رؤية عمرانية واضحة، وخلفية معرفية مرتبطة ب المجالات متعددة، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية وثقافية أو السياسية، الأمر الذي يساعد على تسخير عملية التنمية في المسار الصحيح. وما يستتبع ذلك من بناء خبرات المخطط في المجالات البعيدة عن دراسته الاكاديمية ليكون مؤهلاً للقيام بهذا الدور الممتد.

ومن خلال تحليل المشروعات السابقة لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية، تم التأكيد من صحة ارتباط غياب التنسيق بين الجهات المشاركة المختلفة، وقصور تنظيم المجتمع، وفقاً للاتصال بين المجموعات المختلفة، بعدم فاعلية مشروعات التنمية المجتمعية الحالية بهذه المناطق. ومن خلال دراسة التحديات التي تواجه المخطط في عمليات التنمية بالمشاركة، ودوره التقليدي في عملية التنمية، ودوره الحالي وتوجهه نحو الوساطة بين أصحاب المصلحة الحقيقة، تم بلورة دور جديد للمخطط في عمله لمعالجة أوجه القصور الحالية في جانب تنسيق وتنظيم عملية التنمية بالمشاركة بمجموعاتها المختلفة. والذى تم اختباره من خلال تجربة تنمية مجتمع بولاق الذكور بالمشاركة، والأدوات التي يستخدمها المخطط، والمهام المختلفة التي يقوم بها، وتحليل دور المخطط في برنامج التنمية بالمشاركة الموجودة بالمنطقة. وذلك لتحديد ملامح الدور المطلوب من المخطط في عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية، وبالتالي اثبات الفرضية المرتبطة بتنظيم المخطط للمجتمع، وبنائه للقدرات التنموية وال عمرانية لأصحاب المصلحة الحقيقة.

ويتمثل دور المخطط الممتد المقترن لإدارة عملية تنمية المجتمع المحلي في:

- أن ينظم المجتمع في المناطق الالارسية، في كيانات فاعلة، كمرحلة سابقة للبدء بالتعرف على احتياجات وموارد المحلية، واعداد البائعين العمرانيين، والوصول إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة.
- يستغل الجمعية الأهلية، ويربطها بمحيطها العمراني، وبالتالي توفر له بعد الاجتماعي الذي يصعب عليه اقتحامه، ويوفر المخطط للجمعية العمرانية التي يحتاج إليها المجتمع. وبالتالي يصبح المدخل الأولي للتواصل مع المناطق الالارسية هو التنظيم قبل التطوير، والبدء بالوحدات الصغيرة لتجنب تضارب المصالح والاهتمامات، وبالتالي توافق مع الموارد المحدودة. فالتوسيع على مستوى المنطقة كل يكون بالتزامن، وليس بزيادة المقياس. وذلك على العكس من كثير من المداخل الحالية، والتي تعتمد على المشروعات الارشادية، ثم التوسيع في مقياس المشروعات.

- ٣- يتحاور مع وبينى قدرات الأطراف المشاركة المختلفة لتفعيل مشاركتهم في عملية التنمية. ويكون المنسق بينهم وكذلك بين المشروعات المختلفة العاملة في اطار تنمية المجتمع المحلي والمراحل المختلفة لهذه العملية.
- ٤- يطور أدوات ولغة تمكن أصحاب المصلحة الحقيقة من المشاركة في عملية التخطيط والتصميم والتقييم بفاعلية.
- ٥- يعي المصادر ويبطّر الأدوات المناسبة للتوظيف الفعال لموارد المجتمع وأرصدته.
- ٦- تحديد المعارف الواجب على المخطط اكتسابها والتوجهات اللازم تبنيها للعمل مع المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة الحقيقة. والتغيير المطلوب في مجال التعليم التخطيطي بما يستجيب للاحتجاجات والمتطلبات المحلية.

ثالثاً أسلوبين لتقييم برامج التنمية المجتمعية في المناطق الالرسمية بالاعتماد على الآراء الذاتية

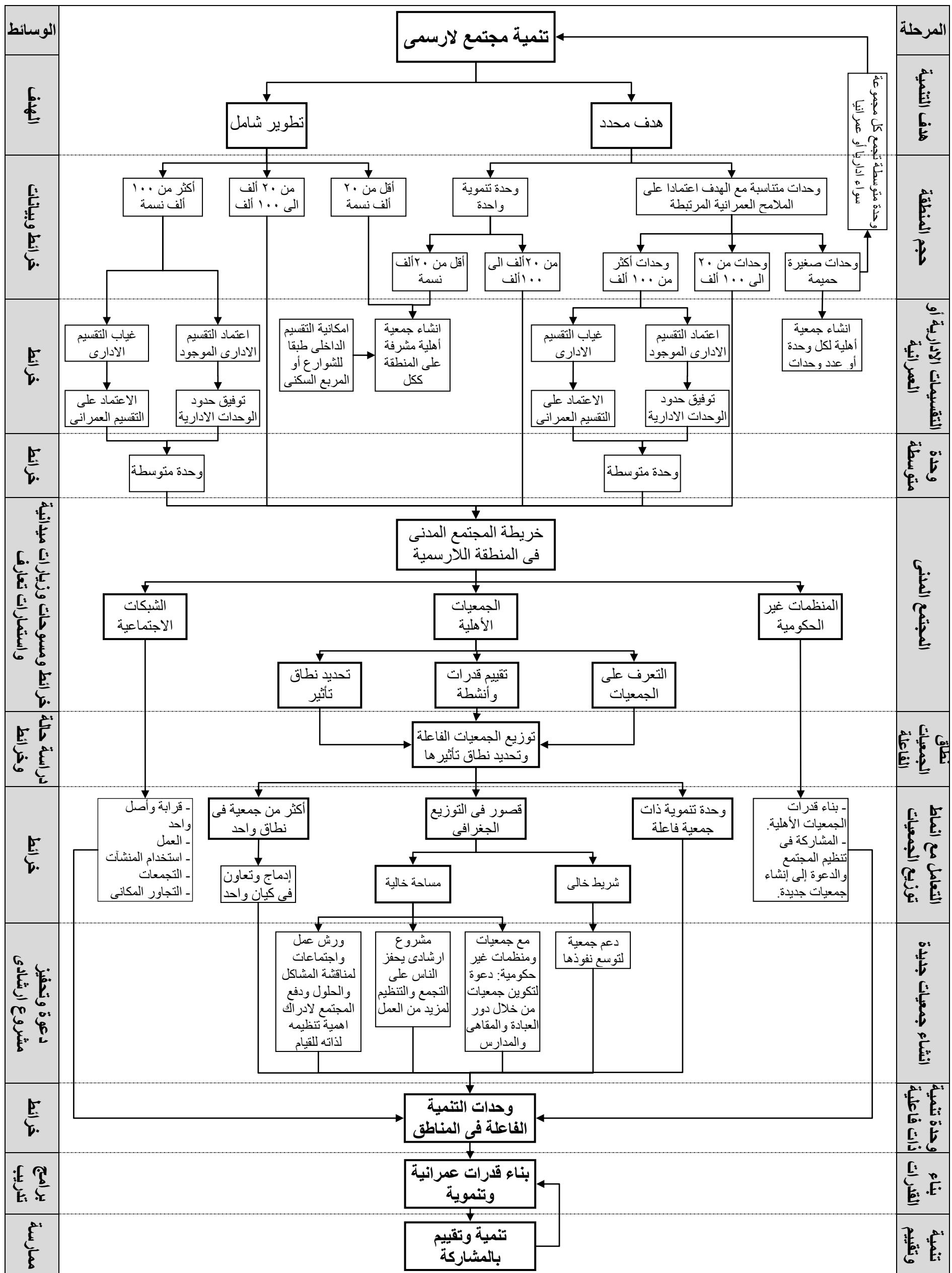
استندت الفرضية الثالثة للبحث إلى أن تحقيق استدامة مشروعات التنمية بالمشاركة في المناطق الالرسمية مرتبط بفاعلية تقييم هذه المشروعات، واعتماد أساليب للتقييم بمشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بالمشروع. وكذلك استخدام عدد من أساليب التقييم تكامل مع بعضها وليس الاقتصار على أداة واحدة للوصول إلى صورة حقيقة لأداء المشروع والجهات العاملة به، ومدى ارتباط وتاثير الأهالى بما تم تحقيقه من تنمية. حيث أن مشروعات تنمية المجتمع المحلي مشروعات غير منتهية وتنميـز بديناميـكـة مستـمرة مما يـستـتبع التـقيـيمـ المستـمرـ لما يـتمـ منـ تـنـمـيـةـ، لـمواـصـلـةـ الأـعـمـالـ وـتصـحـيـحـ المسـارـ اذاـ لـزـمـ بماـ يـحـقـقـ فـاعـلـيـةـ أعلىـ فيـ الأـدـاءـ.

ومن خلال تحليل المشروعات السابقة لتنمية المجتمع المحلي في المناطق الالرسمية، تم التأكيد من قصور عملية التقييم بها، وارتباطها بعدم فاعلية العديد من مشروعات التنمية المجتمعية الحالية. كذلك مدى اسهام التقييم الفعال في تصحيح مسار المشروع، بما يحسن من أداء برامج التنمية بالمشاركة. ومن خلال دراسة عملية التقييم وأهميتها، وارتباطها بزيادة فاعلية برامج التنمية، وتحليل اوجه القصور الحالية لعملية التقييم، وكذلك طبيعة ودرجة مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم، ودراسة أهمية الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة في تكوين صورة واقعية عن الوضع الفعلى، تم تطوير أسلوبين لتقييم مشروعات التنمية المجتمعية في المناطق الالرسمية. ثم تم تطبيق اجراء كامل للتقييم المفترضين المقترفين من خلال الدراسة الاختبارية، وتحليل مخرجيـتهاـ، لـقيـاسـ مـدىـ فـاعـلـيـةـ اـسـالـيـبـ التـقـيـيمـ المقـتـرـحةـ، وـالـأـدـوـاتـ التـقـيـيمـاتـ المقـتـرـحةـ. وبـالتـالـىـ اـثـبـاتـ هذهـ التـقـيـيمـاتـ، وـكـذـالـكـ التـرـيـبـ الـلاـزـمـ لـقـيـامـ أـفـرـادـ منـ الـجـمـعـ الـمـلـوـيـ باـجـرـاءـ التـقـيـيمـاتـ المقـتـرـحةـ. وبالـتـالـىـ اـثـبـاتـ الفـرـضـيـةـ المرـتـبـطةـ باـعـتـمـادـ عـلـىـ اـسـالـيـبـ التـقـيـيمـ بـمـشـارـكـةـ اـصـحـابـ المـصـلـحـةـ الحـقـيقـةـ.

وتتمثل التقييمات المقترحة في:

- ١- يؤكد البحث على أهمية عملية التقييم لزيادة فاعلية مشروعات التنمية بالمشاركة، وبخاصة التقييم المعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة.

- ٢- يقترح البحث أسلوباً لتقييم برامج التنمية المجتمعية في المناطق الالارسية يعتمد على الآراء الذاتية في تحديد معايير النجاح والفشل، وتقييم أداء الجهات المشاركة، سواء على مستوى البرنامج ككل، أو على مستوى المشروعات الأصغر، أو المشروعات على مستوى وحدات التنمية.
- ٣- يقترح البحث أسلوباً لتقييم فعالية توظيف رأس المال المجتمع من حيث الأرصدة التي يمتلكها، وكيفية استخدامها، ومدى الاعتماد على الدعم الخارجى في تنفيذ مشروعات التنمية بالمشاركة.
- ٤- يوضح البحث لكلا التقييمين طبيعة تشكيل فريق التقييم، والاستمرارات الخاصة بإجراء التقييم، ومصادر المعلومات المطلوبة، ومن يتم سؤاله من أصحاب المصلحة الحقيقة، وكيفية تحليل المعلومات التي يتم جمعها، واعداد مخرجات مرتبطة بالواقع الفعلى لمشروعات التنمية المجتمعية من وجهة نظر أصحاب المصلحة الحقيقة. على أن يكون التقييمين المفترضين بمشاركة جميع الأطراف.
- ٥- من خلال الدراسة الاختبارية تم توضيح طبيعة التدريب المطلوب تقديمها لأفراد من المجتمع المحلي أو الجمعيات الأهلية للقيام بإجراء التقييمات المقترحة.
- ويؤكد البحث على ضرورة تكامل أدوات التقييم المختلفة، وعدم الاعتماد على أداة واحدة للوصول إلى صورة حقيقة عن واقع عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية.



شكل (١-٨) المنهج المقترن المطور للتعامل مع المناطق الالرسمية في اطار تنمية المجتمع المحلي بها، المصدر: الباحثة

٢-٨ خلاصة الدراسة النظرية والتحليلية

ان انتشار المجتمعات الالرسمية في مدن وقري مصر وتدهور مستوى المعيشة بها انقص الخدمات، وتدني مستوى البيئة العمرانية، وارتفاع نسبة الفقر يمثل عامل ضاغطا على الحكومات المتعاقبة يستلزم التدخل السريع. وعلى الرغم من محاولة انتهاج مفهوم التنمية المعتمد على مشاركة المجتمع، إلا أن التطبيق الكامل والفعال لمفهوم مشاركة المجتمع واحداث تنمية حقيقية له مازال يعاني من عدد من العقبات.

وقد ركز البحث على دراسة المناطق الالرسمية المقامة على أراض زراعية، حيث تعتبر النمط الأكثر انتشارا في المدن والقرى في مصر، والذي تمثل قضية تميّتها إشكالية متعددة الجوانب مازالت قيد البحث والتجربة.

وبدراسة المشكلات الأساسية التي تعيق عملية التنمية في هذه المناطق تبين أن اتساع حجم المناطق الالرسمية وكثرة عدد سكانها، يضيف بعده آخر لمفهوم تنمية المجتمع المحلي في هذه المناطق، وهو ما هي حدود المجتمع المحلي أو مقياسه الذي يسمح بمشاركة حقيقة لأفراده في عملية التنمية. وما هو حجم الوحدة التي يتم تقسيم المنطقة تبعا لها، والتي تتيح فرصه احداث تنمية فعالة. حيث تبين التجارب أنه من السهل احداث تنمية، واشراك المجتمع المحلي في المناطق محدودة المقياس أو في المشروعات الاسترشادية. وتظهر المشكلة جليا عند محاولة تعميم التجربة أو تكرارها في مجتمع لارسمى على نطاق أوسع أو مقياس أرحب.

ومن الإشكاليات التي تم استخلاصها من تحليل التجارب السابقة، مشكلة غياب التنسيق بين الجهات المشاركة المختلفة، والمشروعات المتعددة التي تعمل في إطار برنامج التنمية في المناطق الالرسمية. هذا إلى جانب قصور توجهات وأفكار المخطط الحاكمة لتعامله مع الشركاء المختلفين، وعدم تناسب أدواته ولغته الفنية مع المعارف المحلية. وتتمثل الإشكالية الثالثة في قصور عملية التقييم في مشروعات تنمية المناطق الالرسمية، وعدم ارتباط مخرجات التقييم بالواقع الفعلى لهذه المشروعات. كذلك غياب مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التقييم من حيث تحديد الهدف من التقييم، والمؤشرات الواجب قياسها، واستخدام أدوات جمع وتحليل البيانات المختلفة، واعداد مخرجات مرتبطة بالواقع المحلي، وربطها بتحسين أداء المشروع، وتعظيم ايجابياته، ومعالجة أوجه القصور به.

وقد تناولت الدراسة التحليلية في الفصل الثاني النظريات والمداخل المختلفة لتقسيم المناطق الالرسمية لتحديد وحدة تنمية ذات فاعلية بالنسبة لحجمها، وترتبط أفراد المجتمع بها. وتمت المقارنة بين المداخل المختلفة من نظريات التخطيط العمراني، واتباع التقسيمات الادارية وتحديد المجتمع المحلي طبقا للخصائص الاجتماعية وجود روح للجامعة بين أفراده، والتقطيم طبقا للعوامل الاقتصادية، وكذلك الملامح العمرانية المحددة لوحدة التقسيم. ووجد أنها لا تتناسب مع طبيعة المناطق الالرسمية بسبب طبيعة العمران بها، وتعدد خصائص المجموعات القاطنة بها، وصعوبة تطبيق نظريات التخطيط التقليدية. وعند دراسة أسلوب المجتمع في المناطق الالرسمية لتنظيم ذاته، وجد أن منظمات المجتمع المحلي تمثل نقاطا يرتكز عليها المجتمع المحلي في الحصول على الخدمات التي لا توفرها الدولة. هذا بالإضافة إلى ارتباط الأفراد بها للحصول على الدعم المجتمعي

والمادى الذى ييسر الحياة خاصة فى المناطق متدنية المستوى. ومن ئم اعتمد البحث على الجمعية الأهلية كنواة لوحدة التنمية ذات الفعالية لتقسيم المناطق الالارسية.

واختص الفصل الثالث بدراسة المجتمع الأهلى فى المناطق الالارسية ومنظمهاته للوقوف على طبيعة هذه المنظمات وأليات عملها. ومن ثم حدد البحث معايير الجمعية الأهلية الفاعلة التى تؤهلاها للقيام بدور النواة لوحدة التنمية المقترحة. والقدرات التى تحتاج إلى بنائها لتصبح قادرة على القيام بالدور المنوط بها. كذلك تم دراسة وتحليل العوامل المختلفة المحددة لنطاق تأثير الجمعية الأهلية والمدى الجغرافي لارتباط الأهلى بها، وذلك لتحديد حجم وحدة التنمية. ومن ثم تم وضع منهج للتعامل مع المناطق الالارسية من أجل تقسيمها وتحديد وحدة التنمية الفعالة طبقاً لعدد من العوامل ترتبط بهدف مشروع التنمية، وحجم المنطقة الالارسية، ووجود تقسيمات ادارية او عمرانية ملائمة، وتحديد الجمعيات الأهلية الفاعلية ونطاقات تأثيرها، وكيفية التعامل مع قصور التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية على مستوى المنطقة ككل. وذلك من أجل تقسيم المناطق الالارسية مختلفة الحجم إلى وحدات تنموية ذات فعالية تسمح بمشاركة فعالة لأصحاب المصلحة الحقيقة، وتوفير هيكل تسمح بالاتصال والتعاون والتثبيك بين المجموعات المختلفة.

فيطرح البحث أن يستغل المخطط الجمعية الأهلية، ويربطها بمحيطها العمرانى، وبالتالي توفر له بعد الاجتماعى الذى يصعب عليه اقتحامه، ويوفر المخطط للجمعية التنمية العمرانية التى يحتاج اليها المجتمع. وبالتالي يصبح المدخل الأولي للتعامل مع المناطق الالارسية هو التنظيم قبل التطوير، والبدء بالوحدات الصغيرة لتلافي تضارب المصالح والاهتمامات، وبالتوافق مع الموارد المحدودة. فالتوسع على مستوى المنطقة كل يكون بالتكرار، وليس بزيادة المقاييس. وذلك على العكس من كثير من المداخل الحالية، والتى تعتمد على المشروعات الارشادية، ثم التوسع فى مقياس المشروعات.

وفي الفصل الرابع تم تناول دور المخطط فى عملية التنمية بالمشاركة والتحديات التى تواجه عمله فى المناطق الالارسية. والتى تتمثل فى: تحقيق مستوى مشاركة معقول لأصحاب الشأن، اختيار الأساليب التى تسمح بمشاركة فعالة ، وتحديد وتبني الظروف والتوجهات الملائمة، وبناء الثقة. وقام البحث بدراسة الدور التقليدى للمخطط من حيث اعتباره الخبير الأولي فى مواجهة المجتمع الجاهل، والفصل بين المعرفة البحثية والممارسة التطبيقية، والذى أدى إلى عجز المخطط عن التعامل مع المناطق الالارسية إلا بمنطق الازلة. ثم تطور دور المخطط فى النظريات المعاصرة من كونه الخبير الأولي إلى مسئول الوساطة والتيسير. فهو يقوم بالوساطة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، كما يلعب دور الميسر للمجتمع فى تطبيق الأفكار والرؤى المحلية. ويقترح البحث دوراً متعدداً للمخطط فى العمل مع المجتمع المحلى. فلكى ينسق المخطط بين الجهات المختلفة المشاركة فى عملية التنمية، عليه أن ينظم المجتمع ، ويبين قدرات الجهات المشاركة، ويعمل على التثبيك بينهم. وبالتالي تصبح مرحلة تنظيم المجتمع مرحلة ممكنة من تحقيق المراحل التالية فى عملية تنمية المجتمع المحلى من التعرف على أرصدة واحتياجات المجتمع، ومشاركة أصحاب المصلحة الحقيقة فى تصميم وتنفيذ ومتابعة الأعمال المختلفة.

كما يتضمن دور المخطط تطوير أدوات ولغة ملائمة تيسّر المشاركة فى عملية التنمية، وتناسب مع المعارف والقدرات المحلية. فدوره هو تسهيل توظيف القدرات والموارد المتاحة لتحقيق الاحتياجات. وفي ذلك

هو يوفر الوسيلة التي يمكن بها أن تلبي القدرات والموارد المتاحة الاحتياجات المستهدفة. الأمر الذي يجب أن ينعكس على منظومة التعليم الذي يتلاقي المخطط، من تحول في الأسلوب التقليدي لاستوديو التخطيط، والتخلّى عن دور الخبير العالم بكل شيء، مع ادماج المعارف الاجتماعية الازمة للتعامل مع المجموعات متعددة الثقافات، والتي يواجهها المخطط في عمله في إطار مشروعات التنمية بالمشاركة. أن التعليم عملية مستمرة، على المخطط أن يحدث أساليبه ويبحث عن الجديد لزيادة فعالية دوره في عملية التنمية المجتمعية.

وفي الفصل الخامس يرکز البحث على عملية التقييم في مشروعات التنمية بالمشاركة، وال الحاجة الى ذلك. فتم استعراض الأنواع المختلفة للتقييم والنقييمات التي يتم اجرائها على مدى مراحل عملية التنمية. كذلك تمت دراسة أوجه القصور في عملية تقييم مشروعات تنمية المجتمع المحلي من حيث كونها إجراء شكلي لا ينتج مخرجات ذات ارتباط وفائدة، وأنها تتم فقط استجابة لمتطلبات الجهات المانحة ومؤشراته. كما أن اختلاف الجهة المسئولة عن عملية التقييم وأنشطته يمثل عاملاً يؤثر بالسلب، خاصة عند تحيز هذه الجهة لأفكارها وأهدافها ومؤشراتها، دون مراعاة للجهات الأخرى ذات الصلة. هذا بالإضافة إلى أن اعتبار التقييم عملية علمية معقدة باهظة التكاليف، يجعل القائمون على المشروعات يغفرون عن اجراء أي تقييم. كما أن عدم ادماج عملية التقييم منذ بداية المشروع يؤثر سلباً على عملية التنمية كلّ. ويعتبر اقتصار عملية التقييم على المخرجات والنتائج المباشرة دون الآثار بعيدة المدى بعدها آخرًا في قصور عمليات التقييم في مشروعات التنمية بالمشاركة. ويدرس البحث القضايا الخاصة بالاستعانا بمقيم من خارج المشروع أم من داخله، ودرجات المشاركة لاصحاب المصلحة الحقيقة في عمليات التقييم. وأكد البحث على أهمية الآراء الذاتية لاصحاب المصلحة في التعبير عن الواقع الفعلى لأداء المشروع والجهات المختلفة المشاركة فيه، واختلاف معايير النجاح والفشل بين المجموعات المختلفة.

واقتراح البحث في الفصل السادس اجراء تقييم جماعي من خلال الشبكات المتكاملة يعتمد على الآراء الذاتية لاصحاب المصلحة الحقيقة في تحديد أداء المشروع واسهام الجهات المختلفة المشاركة. فتم تحديد هدف التقييم ومستوياته، حيث ينقسم إلى اجراء التقييم على مستوى البرنامج، ثم التقييم على مستوى المشروعات أو وحدات التنمية. وحدد البحث أن يقوم خبير التقييم بإجراء التقييم على مستوى برنامج التنمية الذي يمثل مستوى الاستراتيجيات بصورة أكبر، ويعتمد على أدوات تتطلب مهارات وقدرات متخصصة، مثل برنامج التقييم -*e-VAL*. أما على مستوى المشروعات، فيمكن تدريب أفراد من المجتمع المحلي أو من الجمعيات الأهلية للقيام بإجراء التقييم المقترن. ثم يمكن تجميع الأجزاء المختلفة لعملية التقييم لاعطاء صورة عامة عن مدى نجاح برنامج التنمية ومكوناته. كما يقترح البحث اجراء تقييم لمدى فعالية توظيف رأس المال المجتمع في المشروعات المختلفة. ويحدد البحث تشكيل فريق التقييم بأنه يتكون من خبير للتقييم يكون دوره التدريب والدعم الفني، وأفراد مدربين من المجتمع المحلي يمكنهم الوصول إلى الأهالى بصورة أفضل. ويعرف البحث الأرصدة التي يمتلكها المجتمع من أرصدة بشرية، ومالية، ومؤسسية، واجتماعية، ومادية. هذا إلى جانب الدعم الخارجي سواء كان مالياً، أو عينياً، أو فنياً. ويتم جمع المعلومات الخاصة بالأرصدة التي يمتلكها المجتمع، وكيف تم توظيفها في المشروع محل التقييم من المصادر الثانوية مثل سجلات المشروع والتقارير الدورية. ثم يتم سؤال أصحاب المصلحة الحقيقة عن آرائهم حول فعالية توظيف المشروع لهذه الأرصدة والبدائل الممكنة من وجهة نظرهم. ثم

يتم تحليل المعلومات من خلال حلقات نقاشية، واعداد نتائج التقييم في صور تتلاءم مع الجهات المختلفة المخاطبة.

٣-٨ خلاصة الدراسة الاختبارية

قامت الباحثة في الدراسة الاختبارية في الفصل السابع بتطبيق المنهج المقترن لتقسيم المناطق الالارسية للوصول الى وحدة تنمية ذات فعالية، على منطقة بولاق الدكور بالجيزة. وتمت مقارنة المنهج المقترن بالمنهج الذي اتبعته برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة في بولاق الدكور، والذي تديره وكالة التعاون الفنى الألماني، فى التعامل مع المنطقة سواء فى الجوانب العمرانية، أو فى التعامل مع المجتمع المدنى بالمنطقة. وتم اثبات فاعالية المنهج المقترن الى وحدة تنمية ذات فعالية تعتمد على الجمعية الأهلية كنواة لها، وترتبط حدودها بحدود نطاق تأثير الجمعية الأهلية. وقامت الباحثة باجراء دراسة حالة متعمقة على جمعيتيين أهليين وكيفية ربطهما بالمحيط العمرانى، والنطاق الجغرافي لتأثير كل منهما.

وأثبتت المنهج المقترن مرونة فى التوافق مع منطقة الدراسة ودراسة كافة المؤشرات المرتبطة بأسلوب التقسيم الأولق لتفعيل مشاركة المجتمع المحلي وتسهيل الوصول اليه وتمكين منظمات المجتمع من القيام بدور فاعل فة عملية تنمية المجتمع المحلي في المناطق الالارسية.

أما الدراسة الميدانية فقد تم من خلالها اجراء التقييمات المقترنة لأحد المشروعات، وهو مشروع تصميم سوق ترعة الزمر بالمشاركة فى اطار برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة. وقد أثبتت التقييمات المقترنة مرونة فى التعامل مع الآراء الذاتية لاصحاب المصلحة الحقيقية المرتبطين بالمشروع. وكيف يمكن استخلاص عوامل النجاح والفشل فى الواقع الحالى للمشروع من وجهة نظر المجموعات المختلفة، وكذلك معابر النجاح والفشل للمشروع. الأمر الذى أظهر ثراء المعلومات التى يتم جمعها من خلال اجراء هذه التقييمات وأظهرت الدراسة الميدانية أن اجراء مثل هذه التقييمات يتطلب مرونة من المحاور، وأهمية كسبه لثقة المحاور معه. كما أن المقيم عليه أن يدرك أن الخبير هو المحاور معه، أن دوره لا يتعدى اجراء المقابلة وتشجيل الآراء، وليس التأثير فيها أو توجيهها. كما اتضح صعوبة اجراء التقييم المقترن للمشروعات التي لا ترتبط بجهات مختلفة، أو ترتبط بهم بطريقة غير مباشرة لا تسمح لهم بالالامام بالمشروع من أجل الاستفادة من آراءهم. بالإضافة الى أن القراءة السليمة للآراء التي تم تجميعها تتبع مجالا واسعا من المقترنات والأفكار بشأن المشكلات الحالية وكيفية حلها، كذلك الايجابيات الفعلية ومدى أهميتها، كيف يمكن تعظيم الاستفادة منها. فكثير من التقييمات لا تحسن استغلال الأساليب الكيفية سواء من حيث التقييمات المستخدمة أو أسلوب التحليل. ولكن تتيح التقييمات المقترنة فرصه للاستفادة من المعارف المحلية والاعتماد على القدرات المحلية في اجراء التقييم، وانتاج مخرجات تعبير عن الواقع الفعلى للمشروع، وتناسب مع الثقافة المحلية، وترتبط بأصحاب المصلحة الحقيقية. فقد أصبح تقييم وتحسين فعالية مشروعات التنمية من أولويات أجندة التنمية الآن. ومن ثم أصبح حتميا امتلاك نظام ادارة جيد، وفعال وكفاء يمكنه الاستجابة للمتغيرات ويتوافق مع التطوير.

٤- التوصيات

في ظل الدراسة النظرية التحليلية والدراسة الاختبارية، يضع البحث مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- تحديد طبيعة وحجم وحدات التنمية ذات الفعالية في تنمية المناطق الالارسية بالمشاركة
 - يجب تقسيم المناطق الالارسية الى وحدات تنمية ذات فعالية، بحيث ترتبط بآليات وروابط المجتمع المحلي في هذه المناطق، وذلك في ظل حتمية تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية.
 - ضرورة مراجعة طبيعة اسهام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع في عمليات التنمية بالمشاركة، بحيث يتم تحديد نطاق تأثيرها الجغرافي وربطها بالمجتمع المحيط. وذلك من أجل تفعيل دورها في تنمية المجتمع المحلي.
 - يجب عدم وضع حدود جغرافية لنشاط الجمعية الأهلية وحصرها في نطاق اشهرها، حيث لا توجد علاقة فعلية بين نطاق اشهر الجمعية، ونطاق تأثيرها الفعلى، والذي قد ينحصر عن، أو يتعدى نطاق أو مستوى الاشهر.
 - تشجيع انشاء جمعيات أهلية أو جمعيات تنمية مجتمع محلى في المناطق التي تفتقر إلى وجود منظمات المجتمع. بحيث يكون هناك توزيع متقارب لمنظمات المجتمع على مستوى التجمعات العمرانية المختلفة، وبحيث تخدم الجمعية الأهلية عجا يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ ألف نسمة. كذلك تشجيع تعاون ودمج وشراكة الجمعيات الأهلية العاملة في نفس النطاق للاستفادة من الموارد الجماعية والعمل التشاركي.
 - يجب بناء القدرات التنموية للجمعيات الأهلية لتنقل من مستوى تقديم الاعانات والخدمات الى مستوى احداث تنمية حقيقة في المجتمع المحيط. وبحيث تشمل مجالات التنمية العمرانية وأدوات البحث والتصميم والتقييم بالمشاركة، بجانب التنمية الاقتصادية أو البشرية. هذا الى جانب تطوير برامج التدريب الحالية وتحديثها وتوفيقها مع الأوضاع المحلية.
 - مراجعة تقسيمات الوحدات الادارية المختلفة، ووضع حل لاشكالية عدم تطابق أو توافق حدود الوحدات المرتبطة بالقطاعات المختلفة مثل الوحدات الاجتماعية، والمناطق التعليمية، والادارات الأخرى. ووضع معايير محددة لتعريف التقسيمات المختلفة ترتبط بطبيعة العمران، ويتم تحديثها لتتواءب مع مستجدات النمو العمراني في المدن.
- دور المخطط في تنمية المناطق الالارسية بالمشاركة
 - يجب أن يقوم المخطط بتنظيم المجتمع الالارسى الذي يتعامل معه قبل محاولة التعرف على الاحتياجات المحلية والانتقال لمراحل التصميم والتنفيذ والمتابعة. في حالة عدم تنظيمه للمجتمع ومجموعات أصحاب المصلحة الحقيقة لن يتمكن من تحقيق أى تقدم فعال في المراحل التالية.

- تحول المخطط نحو العمل مع المجموعات المختلفة، واستخدام أدوات ولغة بسيطة تفهمها. واكتساب المهارات والمعارف اللازمة التي تؤهله ليكون فاعلاً في وساطته بين أصحاب المصلحة الحقيقة.
- تطوير التعليم في مجال التخطيط والتصميم ليتلاعماً مع الاحتياج الحالي لتنمية المناطق الالارسية بصفة خاصة، والتنمية بالمشاركة بصفة عامة. وذلك بتغيير أسلوب استوديو التخطيط الافتراضي، والتعامل مع قضايا التخطيط في المحيط المحلي وجود شركاء متعددين في عملية التنمية، وزيادة الاعتماد على التدريب الميداني لبناء قدرات المخطط على التعامل مع أفراد المجتمع المحلي. وكذلك اضافة بعض المواد والموضوعات المرتبطة بالعمل المجتمعي مثل: المجتمع المحلي ورأس المال الاجتماعي وروح الجماعة. منظمات المجتمع - كسب الثقة - الدعوة والمناصرة. الوساطة بين المجموعات المختلفة - بناء القدرات وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالعمل مع شركاء متعددين.
- التدريب المستمر للمخططين والمعماريين وتأهيلهم للعمل مع المجموعات متعددة الثقافات والتوجهات، والتعرف على أحدث أساليب وتجارب تيسير مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة الحقيقة في عملية التنمية.
- يجب على المخطط أن يطور أدوات وأساليب تحسن توظيف الأرصدة والموارد والقدرات المحلية لتلبية الاحتياجات وتنفيذ المشروعات، واستخدام معدلات قياسية مناسبة.
- وضع تشريعات تحدد الأدوار والمسؤوليات العامة لأصحاب المصلحة الحقيقة المرتبطين بعملية التنمية بالمشاركة. على أن يتم تحديد المهام المحددة طبقاً لخصائص وطبيعة كل مشروع.

■ عمليات التقييم في تنمية المناطق الالارسية بالمشاركة

- تشجيع الفهم السليم للتقييم وخلق ثقافة التقييم عند الجهات التنفيذية بالأخص، مع التأكيد على، وتشجيع الشفافية والمصداقية، وبناء الثقة المتبادلة بين الجهات المختلفة المشاركة في عملية التنمية.
- يجب استخدام أساليب التقييم بمشاركة أصحاب المصلحة المرتبطين بعملية التنمية في المناطق الالارسية. واستخدام أساليب التقييم التي تعتمد على الآراء الذاتية حيث تعطي صورة واقعية عن الوضع الفعلى للمشروع، وتقديم مقتراحات الأفراد لكيفية تحسين وتطوير أداء المشروع والمشاركين فيه.
- تشجيع ممارسة التقييم من خلال استئثار، وتوليد القدرات البشرية، والمؤسسة الضرورية، والأدوات والمناهج اللازمة، وذلك على كافة مستويات البرامج ومراحل المشروعات في إطار عمليات التنمية.
- ربط مخرجات التقييم بالتوجهات المستقبلية، والعمل على تحسين الأداء سواء في المشروعات الحالية، أو المستقبلية. وبذلك يتم التعلم من دروس وعبرات الخبرات السابقة لتحديد السياسات والبرامج والمشروعات الأعلى احتمالاً في تحقيق النجاح، واتباع العوامل الأكثر اقتراباً من المساهمة نحو النجاح والفعالية، واقتراح الاصلاحات ووضع الخطط والموازنات المستقبلية.
- يجب الاعتماد على أرصدة المجتمع وتوظيفها بشكل فعال لحداث التنمية المرادة، والعمل على تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.

- يجب اشراك المنتفعين في أعمال التنفيذ، بحيث لا تقتصر مشاركتهم على مرحلتي الاعداد والتصميم، وذلك من أجل ضمان التزامهم، وشعورهم بملكية لما تم تحقيقه، وبالتالي العمل على استدامته.
- الاعتماد على أكثر من أسلوب في تقييم المشروعات بما يتوافق مع القدرات المحلية، والوقت المتاح وحجم المشروع. على أن تتكامل هذه الأساليب، سواء الكمية أو الكيفية، لاعطاء صورة كاملة عن أداء برنامج التنمية من كافة الجوانب المرتبطة به.
- ادراج عملية التقييم بالمشاركة في مجال التعليم التخطيطي، وتدريب المخططين على أساليب التقييم المختلفة، وبخاصة اساليب التقييم بالمشاركة، والتي تعتبر الأكثر ملاءمة لمشروعات تنمية المجتمع المحلي.

٥-٨ الدراسات المستقبلية

يقترح البحث عدداً من المجالات للدراسات المستقبلية المرتبطة بموضوع البحث، منها:

- دراسة امكانية تطبيق المنهج المقترن للتتعامل مع المناطق الالارسية على مناطق أخرى ذات مجتمع غير متجانس، ودراسة العوامل المختلفة المؤثرة في توفيق منهج البحث بما يتلاءم مع المناطق الأخرى.
- دراسة كيفية تكامل الأنواع المختلفة للتقييم للوصول إلى منظومة متكاملة لتقييم مشروعات التنمية بالمشاركة على مدى مراحلها المختلفة.
- دراسة كيفية اجراء تقييم يعتمد على الآراء الذاتية لأصحاب المصلحة الحقيقة في المراحل المختلفة لعملية تنمية المجتمع المحلي.

المراجع

Books:

- Abdel Fadil; M. (1998) Rural-Urban and Socio-Economic Dichotomies in Egypt, UNDP, Cairo, Egypt.
- Adams; D. (1994) Urban Planning and The Development Process, UCL Press, London, UK.
- Ammar; H., Mahgoub; A., Othman; A., and Saber; M. (1962) Studies in Community Development in The Arab States, Arab States Training Centre for Education for Community Development, Sirs-el-layyan, Egypt.
- Angotti; T. (1993) Metropolis 2000: Planning, Poverty and Politics, Routledge, USA.
- Atkinson; D. (1995) Cities of Pride: Rebuilding Community, Refocusing Government, Ed., Cassell, London, UK.
- Baker; J. (2000) Evaluating The Impact of Development Projects on Poverty, A Handbook for Practitioners, The World Bank, Washington DC., USA.
- Bamberger; M. (1988) The Role of Community Participation in Development Planning and Project Management, Report of a Workshop on Community Participation held in Washington DC. 22-25 September 1986, The World Bank, Washington DC., USA.
- Barrett; R., Martin-Brown; J. and Serageldin; I. (1995) The Business of Sustainable Cities: Public-Private Partnerships for Creative Technical and Institutional Solutions, Eds., The World Bank, Washington DC., USA.
- Baviskar; B., Ramaswamy; E. and Shahi; A. (1996) Social Structure and Change; Volume 3: Complex Organizations and Urban Communities, eds, Sage Publications, India.
- Biddle; L. & Biddle; W. (1965) The Community Development Process, Holt Reinehart and Winton Inc., New York.
- Bigio; A. and Dahiya; B. (2004) Urban Environment and Infrastructure: Toward Livable Cities, The World Bank, Washington DC., USA.
- Bourguignon; F. and Pereira da Silva; L. (2003) The Impact of Economic Policies on Poverty and Income Distribution: Evaluation Techniques and Tools, Eds., The World Bank, Washington DC., USA.
- Breese; G. (1966) Urbanization in The Newly Developing Countries, Prentice-Hall; Inc., USA.

- Brennan; E. et al (1994) *Mega-City Growth and The Future*, Eds., United Nations University Press, Tokyo, Japan.
 - Campbell; S. & Fainstein; S. (2003) *Readings in Planning Theory*, Second Edition, Eds., Blackwell Publishing Ltd, UK.
 - Carvalho; S. and White; H. (1996) *Implementing Projects for The Poor, What Has Been Learned?*, The World Bank, Washington DC., USA.
 - Chapman; D. (1996) *Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment*, ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, UK.
 - Cohen; M. , Serageldin; I. and Siraramakrishnan; K. (1995) *The Human Face of The Urban Environment* , Proceedings of The Second Annual World Bank Conference on Environmentally Sustainable Development, Eds., The World Bank, Washington DC., USA.
 - Cornwall; C. (2001) *Beneficiary, Consumer, Citizen: Perspectives on Participation for Poverty Reduction*, Sida Studies.
 - Cotton; A. and Franceys; R. (1993) *Services for The Urban Poor: A Select Bibliography*, Intermediate Technology Publications, WEDC, UK.
 - Cowling; T. and Steeley; G. (1974) *Sub-Regional Planning Studies: An Evaluation*, Pergamon Press, Oxford.
 - Craig; G. & Mato; M. (1995) *Community Empowerment; A Reader in Participation and Development*, Eds., Zed Books Ltd, London, UK.
 - Devas; N. and Rakodi; C. (1993) *Managing Fast Growing Cities: New Approaches to Urban Planning and Management in The Developing World*, eds, Longman Scientific and Technical, UK.
 - Economic and Social Commission for Western Asia (2000) *Urban Governance and Participatory Development*, United Nations, New York, USA.
 - Estrella; M. et al (2000) *Learning from Change: Issues and Experiences in Participatory Monitoring and Evaluation*, Eds., Intermediate Technology Publications Ltd., London, UK.
 - Fagence; M. (1977) *Citizen Participation in Planning*, Pergamon Press, Oxford, UK.
 - Falk; N. & Rudlin; D. (2000) *Building the 21st Century Home: The Sustainable Urban Neighbourhood*, Architectural Press, UK.
 - Faludi; A. (1978) *A Reader in Planning Theory*, Ed., Pergamon Press, Oxford, U.K.
-

- Gandelsonas; C. (2002) *Communicating for Development: Experience in The Urban Environment*, Ed., ITDG Publishing, UK.
- George; C. and Lee; N. (2000) *Environmental Assessment in Developing and Transitional Countries: Principles, Methods and Practice*, Eds., John Wiley and Sons, West Sussex, England.
- Ghai; D. and Vivian; J. (1995) *Grassroots Environmental Action: People's Participation in Sustainable Development*, Eds., Routledge, USA and Canada.
- Goethert; R. & Hamdi; N. (1997) *Action Planning for Cities: A Guide to Community Practice*, John Wiley & Sons Ltd, England.
- Gugler; J. (1996) *The Urban Transformation of The Developing World*, Ed., Oxford University Press, USA.
- Hillier; J. (2002) *Shadows of Power: An Allegory of Prudence in Land-Use Planning*, Routledge, London, UK.
- Hoff; M. (1998) *Sustainable Community Development: Studies in Economic, Environmental, and Cultural Revitalization*, Ed., Lewis Publishers, Florida, USA.
- Hughes; J. & Sadler; S. (2000) *Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism*, Eds., Architectural Press, Oxford, UK.
- Imparato; I. and Ruster; J. (2003) *Slum Upgrading and Participation: Lessons from Latin America*, The World Bank, Washington DC., USA.
- Kandil; A. (1995) *Civil Society in the Arab World*, Private Voluntary Organizations, CIVICUS, Egypt.
- Korten; D. (1990), *Getting to the 21st Century*, Kumarian Press, Connecticut, USA.
- Linney; B. (1995) *Pictures, People and Power: People-Centered Visual Aids for Development*, Macmillan Education Ltd, London, UK.
- Livable Cities for the 21st Century (1996) The World Bank, Washington DC., USA.
- Menin; S. (2003) *Constructing Place: Mind and Matter*, Ed., Routledge, London, UK.
- Moser; C. (1996) *Confronting Crisis: A Summary of Household Responses to Poverty and Vulnerability in Four Poor Urban Communities*, The World Bank, Washington DC., USA.
- Nelson; N. and Wright; S. (1995) *Power and Participatory Development: Theory and Practice*, Eds., Intermediate Technology Publications, UK.

- Oldham; L. et al (1994) A Place to Live, Families and Child Health in a Cairo Neighbourhood, The American University in Cairo Press, Cairo, Egypt.
- Riddell; R. (2004) Sustainable Urban Planning: Tipping the Balance, Blackwell Publishing Ltd, UK.
- Rubin; H. (2000) Renewing Hope Within Communities of Despair, The Community-Based Development Model, State University of New York Press, Albany, USA.
- Schneekloth; L. and Shibey; R. (1995) Placemaking: The Art and Practice of Building Communities, John Wiley and Sons, USA.
- Serageldin; I. (1997) The Architecture of Empowerment: People, Shelter and Livable Cities, Ed., Academy Edition, London, UK.
- Singerman; D. (1997) Avenues of Participation: Family, Politics and Networks in Urban Quarters of Cairo, Princeton University Press and The American University in Cairo Press, Egypt.
- Thomas, A. (1992) 'Non-governmental Organizations and The Limits to Empowerment', Development Policy and Public Action, M. Wuyts, M. Mackintosh and T. Hewitt, Eds., Oxford University Press, Oxford.
- Turner; B. (1988) Building Community: A Third World Case Book, A Summary of The Habitat International Coalition Non-Governmental Organization's Project for The International Year of Shelter for The Homeless, 1987, in Association with Habitat Forum Berlin, ed, Building Community Books, London, UK.
- United Nations Centre for Human Settlements UNCHS (Habitat) (2001) Tools to Support Participatory Urban Decision Making, UNCHS (Habitat), Nairobi.
- United Nations Human Settlements Programme (2003) The Challenge of Slums: Global Report on Human Settlement 2003, UN-HABITAT, Earthscan Publications Ltd, London, UK.
- White; R. & Zetter; R. (2002) Planning in Cities: Sustainability and Growth in the Developing World, Eds., ITDG Publishing, London, UK.

Published Papers:

- Abdel Halim; I., Denis; E., El-Azzazi; M., El-Diwany; S. and Voigt; C. (1999) Urban Future of Egypt: Perspectives of Egyptian German Cooperation, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.

- Abdel Halim; I., El-Diwany; S., El-Shazly; S. and Voigt; C. (2001) A New Paradigm of Planning, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - Abdel Halim; I., El-Diwany; S., El-Shazly; S. and Voigt; C. (2001) Some Administrative Constraints to Enforcing Laws, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - Al-Kodmany; K. (1999) Combining Digital and Traditional Visualisation Techniques in Community-Based Planning and Design, *Digital Creativity* 1999, Vol. 10, No. 2, pp. 91–103, Swets & Zeitlinger.
 - Al-Kodmany; K. (2000) GIS in The Urban Landscape: Reconfiguring Neighbourhood Planning and Design Processes, *Landscape Research*, Vol. 25, No. 1, 5–28, 2000, Carfax Publishing Company.
 - Allen; B. and Feldman; R.M. (2000) Beyond Expert Culture, *Journal of Architectural Education*, 53/3, February2000, pp. 128–129, ACSA Inc.
 - Amici; M., Prezza; M., Roberti; T. and Tedeschi; G. (2001) 'Sense Of Community Referred To The Whole Town: Its Relations With Neighbouring, Loneliness, Life Satisfaction, And Area Of Residence', *Journal Of Community Psychology*, Vol. 29, No. 1, 29–52, 2001, John Wiley & Sons, Inc.
 - Amler; B. et al (1999) Land Use Planning Methods, Strategies and Tools, Working Group on Integrated Land Use Planning, GTZ, Eschborn, Germany.
 - Anderson; D. (2005)'Squatter Homes, Markets Stalls Destroyed in Zimbabwe's 'Restore Order' Campaign', *National Catholic Reporter*, June 17, 2005.
 - Ariyabandu; M.M. (1997) 'Use of Formal and Informal Evaluation in Institutional Strengthening: The Case of A Village Hydro Project in Sri Lanka', *Knowledge and Policy: The International Journal of Knowledge Transfer and Utilization*, Spring/Summer 1997, Vol. 10, Numbers 1/2, pp. 97-108.
 - Azuela; A., Banerjee; B., Durand Lasserve; A., Saule; N. and; Zaghlal; H. (2001) Tenure Security in Egypt and Integration of Informal Urban Settlements, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - Baku; E., Cowan; S.M. and Rohe; W. (1999) Factors Influencing The Performance of Community Development Corporations, *Journal of Urban Affairs*, Sep 99, Vo. 21, Issue 3, P.325, 15p., Blackwell Publishing Ltd.
 - Billings; J.R. (2000) 'Community Development: A Critical Review of Approaches to Evaluation', *Journal of Advanced Nursing*, 31(2), pp.472-480, Blackwell Science Ltd.
-

- Boyd; S. (2001) 'Sustainable Communities and The Future of Community Movements', National Civic Review, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc.
- Burra; S., D'Cruz; C. and Patel; S. (2002) Beyond Eviction in a Global City: People-Managed Resettlement in Mumbai, SPARC, India.
- Capraro; J. F. (2004) 'Community Organising + Community Development = Community Transformation', Journal Of Urban Affairs, Volume 26, Number 2, 2004, pp. 151–161, Urban Affairs Association.
- Cardenas; R. and Moreno; C. (2004) A Critical Reflection on Participative Planning for Regional Development, World Futures, 60: 147–160, 2004, Taylor & Francis, Inc.
- Castelloe; P. and Watson; T. (2000) The Participatory Change Process: A Capacity Building Model From A US NGO, Development in Practice, Volume 10, Number 2, May 2000.
- Cern e-val (2004) A Project Manager's Guide to Evaluation, Leonardo Da Vinci European Training in The U.K., Education and Culture.
- Chavis; M. and Pretty; G. (1999) 'Sense of Community: Advances in Measurement and Application', Journal of Community Psychology, Vol. 27, No. 6, 635–642, 1999, John Wiley & Sons, Inc.
- Chipuer; H. and Pretty; G. (1999) 'A Review Of The Sense Of Community Index: Current Uses, Factor Structure, Reliability, And Further Development', Journal Of Community Psychology, Vol. 27, No. 6, 643-658, 1999, John Wiley & Sons, Inc.
- Colombo; M., DePiccoli; N. and Mosso; C. (2001) 'Sense of Community and Participation in Urban Contexts', Journal of Community and Applied Social Psychology, 11: 457-464, 2001, John Wiley & Sons, Ltd.
- Colombo; M. And Senatore; A. (2005) 'The Discursive Construction of Community Identity', Journal of Community & Applied Social Psychology, 15: 48–62, 2005, John Wiley & Sons, Inc.
- Community-Based Monitoring and Evaluation, Workshop 4 (2004) Conference on Community Empowerment for Sustainable Development, MENA Region Conference, Yazd, Iran.

- Costantini; S. and Prezza; M. (1998) 'Sense of Community and Life Satisfaction: Investigation in Three Different Territorial Contexts', *Journal of Community & Applied Social Psychology*, 8, 181±194, 1998, John Wiley & Sons, Ltd.
 - Cummings; F.H. (1997) 'Role of Participation in The Evaluation and Implementation of Development Projects', *Knowledge and Policy: The International Journal of Knowledge Transfer and Utilization*, Spring/ Summer 1997, Vol. 10, Number 1/2, pp. 24-33.
 - D'Abreo; D.A. (1981) 'Training for Participatory Evaluation', *Participatory Research and Evaluation*, Fernandes; W. and Tandon; R., eds, 2nd edition, Indian Social Institute, New Delhi, India.
 - Davenport; E. and Low; W. (2002) 'NGO Capacity Building and Sustainability in The Pacific', *Asia Pacific Viewpoint*, Vol. 43, No. 3, December 2002, Victoria University of Wellington, Published by Blackwell Publishing, pp367-379.
 - Davis Case; D. and FAO (1990) *The Community's Toolbox: The Idea, Methods and Tools for Participatory Assessment, Monitoring and Evaluation in Community Forestry*, Community Forestry Field Manual (No. 2), Rome, Italy.
 - Dobbs; L. and Moore; C. (2002) *Engaging Communities in Area-based Regeneration: The Role of Participatory Evaluation*, Policy Studies, Vol. 23, No 3/4, 2002, Carfax Publishing, Taylor & Francis Group.
 - Dovey; K. (2004) *Art, Community, Environment, Spirit, An Appreciation of Gregory Burgess on The Occasion of The A. S. Hook Address*, Architecture Australia.
 - Dubrow; G. and Loukaitou-Sideris; A. (2003) *The Design of the Public Realm: Introduction*, *Journal of Architectural Education*, pp. 3–4, 2003, ACSA, Inc.
 - Durand Lasserve; A. (2000) *Land Management and Tenure Security: International Lessons to be learned and Conditions for Success*, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - Earn; S. (1999) *Community Building Through Design: Design Workshops Bring Stakeholders Together to Find Solutions*, WE International.
 - El-Azzazi; M. (2001) *Local Organisation Involved in Upgrading of Informal Settlements in Cairo and Giza Governorates*, Policy Discussion Paper, Participatory Urban Management Programme, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Azzazi; M. (2001) *Local Organizations Involved in Upgrading Informal Settlements: Laws and Regulations*, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
-

- El-Azzazi; M. (2001) Local Organizations Involved in Upgrading Informal Settlements: Case Study, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Diwany; S. and Gouda; D. (2000) Land Management: Towards Modernizing Urban Upgrading Policies, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Diwany; S. and Gouda; D. (2000) Mit Okba Case Study: Expropriation of Land for Extending the 26th of July Corridor and Forms of Compensation, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Diwany; S. and Voigt; C. (2000) Land Management and Tenure Security: International Lessons to be Learned, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Diwany; S. and Kamel; M. (2001) Egyptian Laws Governing Real Property and the Use of Land for Building Purposes, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2000) Methodology for Upgrading and Developing Informal Settlements Case Studies: Cairo & Giza Governorates, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2000) Upgrading Informal Settlements: Lessons learned From Field Monitoring, A Working Paper, Participatory Urban Management Programme, Institute of National Planning, GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2000) The Legal Framework for Financial Structure and Sources of Local Funding, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2000) Monitoring the Upgrading of Informal Settlements, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2000) Public Finance for Upgrading Urban Informal Settlements: Existing Pattern and Better Management, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2001) Legal Framework for Plans and Budgets on the Local Level, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2001) Allocated Funds for Upgrading Informal Settlements and the Role of the National Investment Bank (NIB), MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2001) Informal Settlements in Urban Areas, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - El-Hakim; O. and Osman; M. (2001) Informal Settlements and Funds Allocated for their Upgrading in Different Plans: An Overview, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
-

- Ellin; N. (2000) Participatory Architecture on The Parisian Periphery: Lucien Kroll's Vignes Blanches, *Journal of Architectural Education*, pp.178-183, ACSA, Inc.
 - Ellinger; M. (2005) Interpretation of e-VAL Results of The Component: Poverty Reduction in Boulaq El-Dakrour, of The Participatory Development Programme in Urban Areas in Egypt, GTZ.
 - El-Shorbagy; M. and Sims; D. (2000) The Critical Issue of Urban Upgrading in Egypt: Unraveling the Contradictions of Informal Settlements on Agricultural Land, Participatory Urban Development of Manshiet Nasser Project.
 - El Shorbagi; M and Moritz; A. (2004) Participatory Development in Informal Settlements: The Case of Boulaq El Dakrour/Egypt, Draft Paper Prepared for the TRHUD Project Training and Research in Housing and Urban Development Project, Institute for Housing and Urban Development Studies, Urban Training Institute.
 - Emmett; T. (2000) 'Beyond Community Participation? Alternative Routes to Civil Engagement and Development in South Africa', *Development Southern Africa*, Vol. 17, No 4, October 2000.
 - Eylers; H. & Forster; R. (1995) Participatory Development: Reflecting on the Experience Gained at GTZ in Searching for Innovation, GTZ, Eschborn, Germany.
 - Feuerstein; M. (1986) Partners in Evaluation: Evaluating Development and Community Programmes with Participants, Macmillan Publishers Ltd, London, U.K.
 - Fiori; J., Ramirez; R. and Riley; E. (2001) Physical Upgrading and Social Integration in of Rio de Janeiro: the Case of Favela Bairro, disp/ ETH, Zurich, Germany.
 - Flood; J. (1997) Urban and Housing Indicator, *Urban Studies*, October 1997, Vol.34, Issue 10, pp. 1635-1665.
 - Florin; P., Kingston; S., Mitchel; R. and Stevenson; J. (1999) 'Sense Of Community In Neighbourhoods As A Multi-level Construct', *Journal Of Community Psychology*, Vol. 27, No. 6, 681–694, 1999, John Wiley & Sons, Inc.
 - Forester; J. et al (1993) Participatory Action Research from the Inside: Community Development Practice in East St. Louis, eds, *The American Sociologist*, Spring 1993.
 - Forsyth; A., Lu; H. and McGirr; P. (1999) 'Inside the Service Learning Studio in Urban Design', *Landscape Journal*.
 - Gahin; R. and Paterson; C. (2001) 'Community Indicators: Past, Present, and Future', *National Civic Review*, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc.
-

- Garba; P.K. (1999) 'An Endogenous Empowerment Strategy: A Case-Study of Nigerian Women', *Development in Practice*, Volume 9, Numbers 1 & 2, February 1999, Oxfam GB, Carfax Publishing Ltd.
 - Germann; D. and Gohl; E. (1996) *PIM Booklet 1: Group-based Impact Monitoring*, A Publication of GATE a Division of GTZ, GmbH, Eschborn, Friedr. Vieweg & Sohn.
 - Glover; T. (2004) 'The 'Community' Center and the Social Construction of Citizenship', *Leisure Sciences*, 26:63–83, 2004, Taylor & Francis, Inc.
 - Gohl; E. & GATE (1993) *Participative Impact Monitoring, Guidelines for Case Studies*, A Position Paper, German Appropriate Technology Exchange (GATE), Stuttgart, Germany.
 - GTZ (2003) Capacity Development for Sustainable Development, Policy Paper No.1 Strategic Corporate Development Unit, Policy & Strategy Section, Eschborn, Germany.
 - GTZ (2004) Good Governance – State and Society Shaping Development, GTZ Annual Report 2003, GTZ, Eschborn, Germany.
 - GTZ (2006) Twinning e-VALuation: Effect and Value of Five Projects with German Participation.
 - Giuliani; F. and Wiesenfeld; E. (2003) 'Promoting Sustainable Communities: Theory, Research, and Action', *Community, Work and Family*, Vol.6, No.2, 2003, Carfax Publishing.
 - Hasan; A. (1992) Lessons Learned in Community-Financed and Managed Development from The Upgrading of Orangi Township, Karachi, Pakistan, Symposium on Low-Cost Housing in The Arab Region 24-28 October 1992, Sana'a, Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations Economic and Social Council.
 - Hinrichsen; D. and Salem; R. (2002) Meeting the Urban Challenge (Populations Report Vol. XXX, No. 4), The Johns Hopkins University Bloomberg School of Public Health.
 - Hughey; J., Peterson; N.A. and Speer; P.W. (1999) 'Sense of Community in Community Organizations: Structure and Evidence of Validity', *Journal of Community Psychology*, Vol. 27, No. 1, pp.97–113, John Wiley & Sons, Inc.
-

- Hyman; J. (2002) 'Exploring Social Capital and Civic Engagement to Create a Framework for Community Building', *Applied Developmental Science* 2002, Vol. 6, No. 4, 196–202, Lawrence Erlbaum Associates, Inc.
 - Ibrahim; S. (2002) Ismailia Initiatives: A Working Paper on Upgrading Informal Settlements (article 1/4/2002), *EL-Ahram Daily Newspaper*, Cairo, Egypt.
 - Institute of Cultural Affairs: Middle East and North Africa (ICA), Annual Report (2001).
 - Kamel; B. (1995) The Role of The Architect in Developing A More Sustainable Community: The Architect as An Enabler, Improving The Living Environment for The Urban Poor: Towards Sustainable Development, Cairo International Conference, Preparatory Meeting to HABITAT II, Cairo 18-21 Dec. 1995, The Society for Upgrading The Built Environment and United Nations Center for Human Settlements HABITAT.
 - Kohler; J. (2003) How Successful Is Technical Cooperation?, Project Results of GTZ and Its Partners Eighth Cross-section Analysis, ed, GTZ, Eschborn, Germany.
 - Lewis; D. (1998) 'Development NGOs and The Challenge of Partnership: Changing Relations Between North and South', *Social Policy & Administration*, Vol. 32, No. 5, December 1998, pp. 501–512, Blackwell Publishers Ltd.
 - Littlefield; D., Pan; R., Tapping; P., Valladolid; S. and West; D. (2005) 'Building Healthier Communities for Children and Families: Applying Asset-Based Community Development to Community Pediatrics', *PEDIATRICS*, Vol. 115, No. 4, April 2005.
 - Madon; S. & Sahay; S. (2002) An Information-Based Model of NGO Mediation for The Empowerment of Slum Dwellers in Bangalore, *The Information Society*, 18:13–19, 2002, Taylor & Francis.
 - Makary; S. (2001) Economic Analysis of Real Estate Sector in Egypt: Existing Pattern and Better Management, MOP and GTZ, Cairo, Egypt.
 - McKean; C. (1977) Architects' Journal, 23 November 1977.
 - Meikle; S., Ramasut; T. and Walker; J. (2001) Sustainable Urban Livelihoods: Concepts and Implications for Policy, A Working Paper, London, U.K.
 - Milgrom; R. and Rahder; B. (2004) The Uncertain City: Making Space(s) for Difference, *Canadian Journal of Urban Research.*, Volume 13, Issue 1, Supplement pages 27-45, Institute of Urban Studies.
-

- Morsillo; J.E. (2003) Social Action with Youth: An Empowering Approach to Wellbeing, The Abstracts of the 38th Conference of the Australian Psychological Society, Australian Journal of Psychology, Supplement 2003, Taylor and Francis Ltd.
- Nared; J. and Ravbar; M. (2003)'Starting Points for The Monitoring and Evaluation of Regional Policy in Slovenia', Acta Geographica Slovenica, 43-1, 2003, pp. 53-83.
- Niekerk; E. (2000) 'Community Based Strategies for A Sustainable Built Environment for Informal Settlements in Qwaqwa', Strategies for A Sustainable Environment, 2nd Southern African Conference on Sustainable Development in The Built Environment, 23-25 August 2000, Pretoria, South Africa.
- Nyamugasira; W. (1998) 'NGOs and Advocacy: How Well Are The Poor Represented?', Development in Practice, Volume 8, Number 3, August 1998, Oxfam GB, Carfax Publishing Ltd.
- Obst; P., Smith; S. and Zinkiewicz; L. (2002) 'An Exploration Of Sense Of Community, Part 3: Dimensions And Predictors Of Psychological Sense Of Community In Geographical Communities', Journal Of Community Psychology, Vol. 30, No. 1, 119–133, 2002, John Wiley & Sons, Inc.
- Oestereich; J. (2001) The Local Community: A Legal Mediator Between Private Property and the State? The Local Community's Legitimacy for Local Matters. The Example of Kalingalinga, Lusaka, Zambia.
- Osternhaus; J. and Pfieffer; C. (2003) Monitoring Guidelines for Partner Organizations of the GTZ Sector Project ‘ Strengthening Women’s Rights’, eds, GTZ, Eschborn, Germany.
- Paul, S. (1987) Community Participation in Development Projects, World Bank Discussion Paper, New York.
- Pearson; M.A. and Theis; S.L. (1991) ‘Program Evaluation Application of A Comprehensive Model for A Community-Based Respite Program’, Journal of Community Health Nursing, 1991, 8(1), 25-31, Lawrence Erlbaum Associates, Inc.
- Pestieau; K. and Wallace; M. (2003) Challenges and Opportunities for Planning in the Ethno-Culturally Diverse City: A Collection of Papers, Introduction, Planning Theory & Practice, 4 (3): 253-258.

- Posse; K. (2006) Approaching The Intangibles e-VAL - Bringing Together Different Perspectives in Evaluation, Proposal to The Len CD Forum, http://siteresources.worldbank.org/intcdrc/resources/introduction_topic_2
- Prezza; M. And Schrijver; S. (2001) 'The Modern City As A Community', Journal of Community & Applied Social Psychology, 11: 401-406, 2001, John Wiley & Sons, Inc.
- Raagamaa; G. (2002) 'Regional Identity in Regional Development and Planning', European Planning Studies, Vol. 10, No. 1, 2002, Taylor & Francis Ltd.
- Rahman, M. (1990), People's Self-Development, Community Development Journal Vol24 No4 October P307-314.
- Reardon; K. (1993) 'Putting The Needs of The Poor on The Agenda', Participatory Action Research From The Inside: Community Development Practice in East St. Louis, Forester; J. et al, eds, The American Sociologist, Spring 1993, p.71.
- Roy; A. (2005) 'Urban Informality: Toward an Epistemology of Planning', Journal of The American Planning Association, Vol. 71, No. 2, Spring 2005, American Planning Association, Chicago, IL.
- Schnoes, C. J. (2000) 'Empowerment Evaluation Applied: Experiences, Analysis, and Recommendations from A Case Study', American Journal of Evaluation, Winter 2000, Vol. 21 Issue 1, p53, 12p.
- Shami; S. (1996) Gender, Domestic space, and Urban Upgrading: A Case Study from Amman, Gender and Development Vol. 4, No. 1, February 1996, Carfax Publishing Ltd.
- Sims; D. (2000) ed., Residential Informality in Greater Cairo: Typologies, Representative Area, Quantification, Valuation and Causal Factors, Prepared for the Institute for Liberty and Democracy, Cairo.
- Siravo; F. (2001) Reversing the Decline of a Historic District, Historic Cities Support Programme, Electronic Publication.
- Stoeker; R. (1997) 'Should We... Could We... Change The CDC Model?, A Rejoinder', Journal of Urban Affairs, Vol. 19, No. 1, pp. 35-44, JAI Press Inc.
- Stoecker; R. (1997)'The CDC Model of Urban Redevelopment: A Critique and an Alternative', Journal of Urban Affairs, Volume 19, Number 1, pp. 1-22, JAI Press Inc.

- Stoecker; R. (2003) 'Understanding The Development Organising Dialectic', Journal Of Urban Affairs, Volume 25, Number 4, 2003, pp. 493–512, Urban Affairs Association.
 - Sustainable Cities Programme, United Nations Centre for Human Settlements (UNCHS Habitat) and United Nations Environment Programme (UNEP) (1999) A snapshot of An Evaluation of Six City Initiatives in Africa, Urban Environment Sustainable Cities Programme Working Paper No. 1, , Nairobi, Kenya.
 - The World Bank (1996) The World Bank Participation Sourcebook, Environmentally Sustainable Development, The International Bank for Reconstruction and Development/THE WORLD BANK, Washington, D.C., U.S.A.
 - The World Bank Group (2001) New Development Evaluation Approaches, Module 3 in International Program for Development Evaluation Training (IPDET), Building Skills to Evaluate Development Interventions, The World Bank Group, Carleton University, IOB/Ministry of Foreign Affairs, Netherlands.
 - Turgut; H. (2001) Culture, Community and Change: Structural Analysis of The Housing Pattern in Squatter Settlement, BGER Vol.1 No.1, pp.17-25.
 - Turner; J. (2001) 'Developing Community', Vital Speeches of The Day, November 15, Vol.68, Issue3, pp. 76-80.
 - UNDP (1991) Cities, People and Poverty: Urban Development Cooperation for the 1990s, a UNDP Strategy Paper, the United Nations Development Programme, New York.
 - United Nations Centre for Human Settlements UNCHS (Habitat) (2001) Tools to Support Participatory Urban Decision Making, UNCHS (Habitat), Nairobi.
 - Westendorff; D. (2002) From Unsustainable to Inclusive Cities, ed, UNRISD and Swiss Agency for Development Cooperation, Geneva, Switzerland.
 - White; H. (2003) 'Social Organization, Civic Responsibility and Collective Action: Game Theory Models of Community Participation in Development Projects', Oxford Development Studies, Vol. 31, No. 2, 2003, Carfax Publishing, Taylor and Francis Group.
 - World Bank Independent Evaluation Group and Thematic Group for Poverty Analysis, Monitoring and Impact Evaluation, Evaluation Capacity Development, PREM Network (2006) Conducting Quality Impact Evaluations Under Budget, Time and
-

- Data Constraints, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, U.S.A.
- World Bank Independent Evaluation Group (2006) Impact Evaluation: The Experience Of The Independent Evaluation Group Of The World Bank, World Bank Independent Evaluation Group, Evaluation Capacity Development, Washington, U.S.A.
 - Yin; J.S. (1998) 'The Community Development Industry System: A Case Study of Politics and Institutions in Cleveland, 1967-1997', Journal of Urban Affairs, Vol.20, No.2, pp. 137-157, JAI Press Inc.
 - Zambia Social Investment Fund (2004) Guidelines for District Planning for Development and Poverty Reduction, A Manual for Use by District Planners, Ministry of Finance and National Planning, Republic of Zambia.

Thesis:

- Abd- Elghany; A. (1995) Participatory Planning and Contingency Analysis: A Proposed Methodology for Participatory Planning in Upgrading Projects, PhD. Thesis, Cairo University.
- El-Batran; M. (1997) The Mechanism of Informal Land Development and Its Impact on Urban Expansion in Egypt, The Case of Giza City, (1976-1996), PhD Thesis, Department of Urban Planning, Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University, Egypt.
- El-Sheikh; T. (1999) Towards Effective Community Development in Egyptian Urban Areas, PhD Thesis, Cairo University.
- Kamel; B. (1994) Process of Community Development as One of The Design Tools for Urban Renewal in Developing Countries, Special Reference to Cairo, PhD Thesis, Cairo University.

Web Sites:

- www.actionaid.org
 - www.bestpractices.org
 - www.drc-citizenship.org
 - www.egypt-urban.de
 - www.eldis.org/participation
 - www.fao.org/participation
-

المراجع

- www.fngos.org.eg
- www.goethe.de/ins/vb/prj/fort/prj/deindex.htm
- www.gtz.de
- www.iap2.org
- www.iapad.org
- www.id21.org/society/s8bth1g1.html
- www.ids.ac.uk/ids/particip
- www.ids.ac.uk/logolink
- www.iied.org/sarl/pla_notes
- www.kh.google.com
- www.neareast.org
- www.oppinstitutions.org
- www.pdforum.org
- www.pnowb.org
- www.praxisindia.org
- www.pria.org
- www.rcpla.org
- www.sustainabledevelopment.org/blp/
- www.undp.org.eg
- www.undp.org/csopp/CSO/NewFiles/docemppeople5.html
- www.undp.org/csopp/CSO/NewFiles/programmes.html
- www.unesco.org/most/bpcomm.htm
- www.unglobalcompact.org
- www.unrisd.org
- www.urckarachi.org
- www.usaid.gov/about/part_devel
- www.web.mit.edu/sigus/www/NEW/Peru_Website/Agustino.Pictures.htm
- www.worldbank.org/participation
- www.worldbank.org/wbi/communityempowerment

المراجع العربية:

الكتب:

- السيد كيلانى وآخرون (٢٠٠١) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤١) تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مصر.
- الفاروق زكى يونس (١٩٦٧) تنمية المجتمع فى الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة.
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (٢٠٠٧) تحسين الأوضاع العمرانية والمعيشية للمناطق العشوائية من خلال التخطيط بالمشاركة: الإطار العام لتطوير العشوائيات والحد منها، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، القاهرة، مصر.
- بدرية عبد الوهاب وآخرون (١٩٩٨) البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية: دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، مصر.
- ثروت اسحق وآخرون (١٩٩٣) هامشيون في المدن العربية، دار كنعان للدراسات والنشر ومؤسسة عيال، دمشق، سوريا.
- حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفي والحضري (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، مصر.
- دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلی: أوروبا والأقطار العربية (٢٠٠٠) وقائع الندوة التي عقدت في عمان في ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٧، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.
- رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات: الأسس النظرية والآليات التطبيقية، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر.
- سهير على وآخرون (٢٠٠٠) ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر ٢١-١٨ ديسمبر ١٩٩٣، المركز الأقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية و المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.
- عبد الحق الشكيرى، (١٩٨٨) التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة، طبعة خاصة بمصر، مؤسسة أخبار اليوم، العدد ١٧٧.
- على جلبى وآخرون (٢٠٠١) القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة (التقرير الثاني) المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.
- محمد الجوهرى وآخرون (١٩٩٥) دراسات فى علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر.
- محمود الكردى وآخرون (١٩٩٩) مسح اجتماعى لمنطقة عشوائية: دراسة فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية (منطقة الحوتية)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القاهرة، مصر.

المراجع

- مسعد الفاروق محمد حموده (١٩٩٥) تنمية المجتمعات المحلية (الريف التقليدي- الريف المستحدث- الصحراءى- البدوى- الحضرى)، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الأسكندرية، مصر.
- هنا الجوهري (٢٠٠٤) تقارير بحث: التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثامن عشر، ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى، مطبوعات مركز البحث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- ياسر شريف، هنا الجوهري ومحمد محمد السيد، ملامح التجربة المصرية للشراكة في التنمية الحضرية، مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية برنامج LIFE، مصر.

الأوراق البحثية:

- الآن دبوران لسفر وفاليرى كلينك (١٩٩٦) "تنظيم ودمج العشوائيات (خبرات مستفادة)"، ادارة الحكم المحلي والاراضى، برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، البنك الدولى.
- البنك الدولى للإنشاء والتعمير (٢٠٠٤) الرصد والتقييم: بعض الأدوات والطرق والمناهج، إدارة تقييم العمليات فى البنك الدولى- تنمية قدرات التقييم، البنك الدولى، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية،
www.worldbank.org
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٩٨) مشاركة المجتمعات المحلية فى التنمية الحضرية فى منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
- الملتقى العربى حول دور المنظمات غير الحكومية فى دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة، الاجتماع التحضيرى لمؤتمر قمة المدن، جامعة الدول العربية- القاهرة ١٦-١٨ ديسمبر ١٩٩٥، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المؤتله ومجلس وزراء الاسكان والتعهير العرب وجمعية الارقاء بالبيئة العمرانية.
- أمانى قنديل (٢٠٠٢) التطوير المؤسسى للجمعيات الأهلية فى إطار تحديث مصر، المؤتمر الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية،
www.fngos.org.eg
- أيمن هاشم عبد الرحمن (٢٠٠٠) "مدخل فى الاطار التشريعى والإدارى لمشروعات الارقاء وتجدد الأحياء بمصر"، الدورة التربوية: تخطيط وادارة مشروعات الارقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولى، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصرى الهولندي المشترك للتدريب والبحوث فى مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.
- رأفت شميس (٢٠٠٠) "منهجية تقييم المناطق العشوائية كمدخل لتحديد سياسات الارقاء المطلوبة"، الدورة التربوية: تخطيط وادارة مشروعات الارقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولى، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصرى الهولندي المشترك للتدريب والبحوث فى مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.

- رؤوف فرج صليب (٢٠٠٠) "تقييم التجارب المصرية لتطبيق فكر المشاركة الشعبية في مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية"، الدورة التدريبية: تخطيط وادارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولي، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصري الهولندي المشترك للتدريب والبحوث في مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.
- شعبة الاسكان والتعمير (١٩٨٥) السياسة العامة لمواجهة مشاكل العاصمة، تقرير مقدم إلى المجلس القومى للخدمات والتنمية الإجتماعية.
- عبد الحليم ابراهيم (٢٠٠٠) "من حكر السكاكينى وعزبة هاشم إلى التوند وفورشورلاند: رحلة إلى الخلف، حول اشكالية العشوائية والتهميش"، ورشة عمل التهميشه الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر ١٨-٢١ ديسمبر ١٩٩٣، سهير لطفي على وأخرون، تحرير، المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوفيق فى العلوم الاجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.
- عبد العزيز عبد الله الجلال (١٩٨٥) تربية اليسر وتخلف التنمية، مجلة عالم المعرفة، عدد ٩١، شوال ١٤٠٥، تموز ١٩٨٥ م
- عبد المعطى عبدالكريم (٢٠٠٢) الجمعيات الأهلية وتحديث مصر: رؤية مستقبلية للحد من الفقر ومواجهة البطالة، المؤتمر الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، www.fngos.org.eg
- عزة حسين رزق (١٩٩٢) بعض التجارب الرائدة في مجال الارتقاء بالمناطق السكنية المتدورة عمرانياً في إنجلترا، المؤتمر الإقليمي العربي حول الإستراتيجيات الوطنية للإسكان.
- علا سليمان الحكيم (٢٠٠٤) ورقة للمناقشة حول العشوائيات في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر.
- فوربس ديفيدسون F. Davidson (٢٠٠٠) "عملية التخطيط الفعال"، الدورة التدريبية: تخطيط وادارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولي، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصري الهولندي المشترك للتدريب والبحوث في مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.
- كلوديو اسيولى (٢٠٠٠) "تجربة ريو دي جينيرو- البرازيل في الارتقاء بالمناطق العشوائية"، الدورة التدريبية: تخطيط وادارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠، مصطفى مدبولي، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصري الهولندي المشترك للتدريب والبحوث في مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.
- ليلى حرم (١٩٩٦) "الأبعاد العمرانية لقطاع البناء غير الرسمي في مصر، دراسة حالة الاسكان العشوائي"، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، التقرير الأول، المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية، السيد الحسيني وأخرون، تحرير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، مصر.

المراجع

- محمد عبدالعزيز الجندي (٢٠٠٢) ملحق تطوير التشريعات والإجراءات الخاصة بالجمعيات الأهلية، المؤتمر الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، المؤتمr www.fngos.org.eg
- محمد عماد نور الدين ووفاء محمد كمال رشوان (٢٠٠٠) الدور المستهدف للمدن الجديدة نحو إسكان الفقراء فى مصر (مدخل للحد من انتشار المناطق العشوائية)، مؤتمر الأزهر الهندسى الدولى السادس.
- محمد فتحى (٢٠٠٠) "تجربة المنيرة الغربية بالجيزة لارتقاء بالمناطق العشوائية"، الدورة التدريبية: تخطيط وادارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ١٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠ ، مصطفى مدبولى، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصرى الهولندي المشترك للتدريب والبحوث فى مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.
- مراد محمد على، (١٩٨٣) "مشاكل التخلف والتنمية فى القرية المصرية"، مجلة تنمية المجتمع، السنة السابعة (١)، مطباع الشروق، مصر.
- مصطفى مدبولى (٢٠٠٠) الدورة التدريبية: تخطيط وادارة مشروعات الارتقاء بالمناطق العشوائية، القاهرة ٣-١٣ فبراير ٢٠٠٠ ، تحرير، وحدة التدريب والدراسات الحضرية بمشروع التعاون المصرى الهولندي المشترك للتدريب والبحوث فى مجال الاسكان والتنمية العمرانية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، مصر.

الرسائل العلمية:

رسائل الماجستير:

- محى الدين أحمد هوارى (٢٠٠٤) نحو مدخل إلى تطوير المناطق العشوائية دراسة تحليلية لمنطقة دار السلام بكورنيش النيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- هبة الله عصام الدين خليل (٢٠٠٢) خصائص المجتمع المحلي كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات فى الحضر والريف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- أمال اسماعيل إبراهيم عثمان (٢٠٠١) دور المرأة فى التنمية العمرانية والبيئية فى إطار نشاط الجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- غادة ريحان (٢٠٠٠) عملية الارتقاء بالمناطق العشوائية فى فاعلية تنفيذ المخططات مع ذكر خاص لمنطقة المنيرة الغربية - محافظة الجيزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عمرو حامد فهمى (١٩٩٨) الإرتقاء بالمستقرات غير الرسمية فى مصر نحو تنمية عمرانية متواصلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- شريف العدوى (١٩٩٧) التنمية الريفية دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية خدمات المجتمع بالقرى المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- دعاء محمود الشريف (١٩٩٦) تجديد وإحياء المناطق السكنية بالدول النامية مع ذكر خاص لمصر فاعلية المجتمعات المحلية فى عمليات الارتقاء الحضري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

المراجع

- نعمات محمد نظمى (١٩٩٣) الارتقاء العمرانى بالمناطق المشهورة تقديم لتجربة زباليين منشأة ناصر بالقاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.
- عمرو الظواهرى (١٩٩١) التجمعات الريفية داخل المدن – مع ذكر خاص للقاهرة الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- فهيمة الشاھد (١٩٩٠) الإزالة وإعادة التسکین: النظرية ومشاكل التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عزة أمين سرى صادق (١٩٨٩) المناطق الريفية المحتوة فى العمران الحضرى دراسة تحليلية مقارنة دراسة حالة محافظة الجيزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) الجهود الذاتية للارتقاء بالمجتمعات القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.

رسائل الدكتوراه:

- رانيا فوزى (٢٠٠٣) مشروعات التنمية المتواصلة للارتقاء بالمناطق العمرانية المتدهورة في مصر: دراسة في فاعلية الخطط التمويلية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان.
- ريمان ريحان (٢٠٠٢) تنمية المجتمعات الجديدة: التمكين كأداة فاعلة في التنمية الحضرية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- ناهد أحمد عمران (٢٠٠٢) منهج تنمية قطاع الخدمات الإجتماعية بالمشاركة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عماد الشربينى (٢٠٠٠) الفراغات العمرانية كأداة فاعلة في تنمية المجتمعات، إطار عمل للإدارة والمشاركة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عمرو محمد زين السيد الظواهرى (٢٠٠٠) وحدات التنمية المرتبطة بالجماعة والمكان مدخل لربط فاعليات وأليات العمليات الإغاثية بواقع المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية مع ذكر خاص للقاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- ضياء الدين إبراهيم محمد (٢٠٠٠) مشروعات التهجير والتوطين مدخل متكملا للإدارة والتخطيط العمرانى والتنفيذ بالمشاركة الشعبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- سيف الدين أحمد فراج زايد (١٩٩٨) آليات الإسكان الغير رسمي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- مصطفى مدبولى (١٩٩٧) نحو إدارة فعالة لعملية تجديد المناطق العمرانية داخل مدن الدول النامية دراسة حالة السيدة زينب - القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- أسامة على فرج (١٩٩٦) البعد الإجتماعي وتكنولوجيا البناء المتفوقة كمدخل لتطوير المجتمعات العمرانية المتدهورة (تطبيق على منطقة القصبجي - الجيزة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.
- عزة حسين رزق (١٩٨٩) إعادة تأهيل المناطق السكنية المتدهورة عمرانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

التقارير والدوريات:

- اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات والإدارة العامة لموارد البيانات (٢٠٠٦) دليل التقسيم الإداري للمحافظات حتى مستوى الشيادة والقرية، الإدارة العامة للانتخابات (وزارة الداخلية)، وزارة التنمية المحلية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، يونيو ٢٠٠٦.
- برنامج تحسين مستوى المعيشة بالمشاركة في عزبة وعرب الوالدة "مجتمع آمن"، جمعية الرعاية المتكاملة بدعم من البرنامج المصري الألماني للتنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية، التقرير النهائي، مايو ٢٠٠٤.
- تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠٠٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي،
www.undp.org.eg
- مجلة عالم البناء عدد ٥٥.
- مشروع التنمية الحضرية بالمشاركة (٢٠٠٣) المخطط الإرشادي بولاق الكنور ٢٠١٧ - ٢٠٠٤، الجزء الأول، محافظة الجيزة، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئة العامة للتخطيط العمراني ووكالة التعاون الفني الألماني GTZ.
- وكالة التعاون الفني الألماني (٢٠٠٦) أداة التقييم المؤسسي للجمعيات الأهلية العاملة في بولاق الكنور، الجيزة، مصر.

الملحق

١. التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة:

سوق ترعة الزمر

تحسين المسكن بأبو قتادة

٢. تقييم فعالية توظيف راس مال المجتمع

سوق ترعة الزمر

١. التقييم الجماعي من خلال الشبكات المتكاملة:

سوق ترعة الزمر

١- مقابلة مع بائع خضروات وبائعة خردوات

الترتيب	الأذن المستقل للموقوف	الظروف المحلية	المجتمع المحلي	اسهام الجهات المشاركة			الأطر التنظيمية	الوضع العكسي	الوضع الفعلى	-
				الجهات الحكومية	غير التحليل	الجمعيات الأهلية				
النباح	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	-	المساواة في دفع الايجار	أخذ فلوس الايجار من البعض فقط	-
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
القشل	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	-	وجود ترخيص أو عداد مرخص	غرامات بيئية ٥ ألaf وغرامات دفع. سرقة كهرباء الف جنيه	-
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
النباح	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	-	اصلاح البائعين للكشافات العاطلة	الكهرباء لا تعمل	-
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				
	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				

الملاحق

الوضع العكسي							الوضع الفعلى
النباح	✓						وجود الخدمة التي يتم دفع ثمنها
الفشل	✓	✓					دفع وصل مياه وكهرباء ولا توجد مياه أو كهرباء بالبakiات
مشترك							
غير مرتبط		✓	✓	✓	✓		
النباح	✓						كل بائع له باكية يمكن أن يقللها على حسابه
الفشل	✓	✓	✓	✓			دفع ايجار واضطرار لحمل الأشياء آخر اليوم، لعدم وجود أمان، كأنى جالسة في الشارع
مشترك							
غير مرتبط				✓	✓		
النباح	✓						يتم سد واجهة السوق الخارجية حتى لا يستغلها البائع للبيع
الفشل	✓	✓	✓	✓	✓		الجلوس في الشارع بدلاً من باكيات السوق
مشترك							
غير مرتبط					✓	✓	

الملاحق

الوضع العكسي										الوضع الفعلى	
الأطر التنظيمية											
اسهام الجهات المشاركة											
الجمعيات الأهلية											
هيئات التخطيط											
الجهات الحكومية											
المجتمع المحلي											
الظروف المحيطة											
الآثار المتوقعة											
الترتيب											
العرض على الشارع وتخزين البضاعة في الداخل											
تعطيل الطريق بوجود عربات العرض والأفواص المخزنة											
تبليط السوق وجود دورات مياه به، لزيادة النظافة											
السوق غير مشطب ولا يوجد به دورات مياه مثل سوق السمك الملافق											
عدل في توزيع العيون على البائعين											
عدم العدل في حصول البائع على عين، بائعين جدد أخذوا، وبائعين منذ زمن لم يأخذوا عيون، والبعض يأخذ أكثر من عين											
العدل في توزيع العيون على البائعين											
العدل في توزيع العيون على البائعين											
العدل في توزيع العيون على البائعين											

الملاحق

الترتيب	الأثر المُستقبلي المتوقع	المجتمع المحلي	اسهام الجهات المشاركة			الأطر التنظيمية	الوضع العكسي	الوضع الفعلى	.
			الجهات الحكومية	غيري التخطيط	المعيالت الأهلية				
النحو	✓	✓					وجود حوائط أو جوانب تحدد الباكيات يمكن العرض عليها		
الفشل		✓	✓	✓				السوق مجرد أعمدة حديد وسقف بدون حوايا أو أي فواصل رأسية	
متضرر	متربيط	لا أعرف				✓	✓		

الملاحق

٢ - مقابلة مع أربع بائعى فاكهة

النرتب	الأثر المستقبلي المتوقع	النطرون المحلي	الجهات الحكومية	غيري التخطيط	الجمعيات الأهلية	الأطر التنظيمية	الوضع العكسي		الوضع الفعلى		-
							المشاركة	اسهام الجهات			
التجار	✓						وجود انارة جيدة تحت التند الحديدية لتركيز العمل بالليل				
الفشل	✓	✓	✓						الاصابة غير كافية		
مشترى		✓									٢
غير مرتبط											
التجار	✓						وجود نظام دوري للنظافة وتنظيم جمع المخلفات				
الفشل	✓	✓	✓						لا توجد نظافة بالسوق وتحرير محاضر بيئة بغرامة خمسة الاف جنيه		
مشترى											٣
غير مرتبط											
التجار	✓						الحكومة هي التي تفرض النظام				
الفشل	✓	✓	✓	✓		✓			عدم وجود نظام بالسوق		
مشترى											٤
غير مرتبط											

الملاحق

الوضع العكسي							الوضع الفعلى	
الاطر التنظيمية								
اسهام الجهات المشاركة								
الجمعيات الأهلية	فريق التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	الظروف المحيطة	التأثير المستقبلي المتوقع	الترتيب		
						✓	تركيب عداد كهرباء لكل بائع	
						✓ ✓ ✓	دفع بعض أكشاك الخردوات لغرامات مالية تصل الى الف جنيه	٦٦
						✓ ✓ ✓		
						✓ ✓ ✓	عقد ايجار لمدة محددة يمكن الحصول بها على قرض أو توصيل الكهرباء	٥٠
						✓ ✓ ✓	عدم وجود عقود لكل عين بالسوق	
						✓		
						✓ ✓ ✓		
						✓ ✓ ✓	الحكومة تقوم باصلاح أكشاك الكهرباء	٣٨
						✓ ✓ ✓ ✓	دفع ٣٠ جنيه لنور الأكشاك ولا توجد انارة	
						✓ ✓ ✓		

الملاحق

الوضع العكسي							الوضع الفعلى	
		اسهام الجهات المشاركة		الأطر التنظيمية				
النخب	الفشل	الجمعيات الأهلية	فريق التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	الظروف المحلية	النخب	الفشل
نعم	نعم						تسهيل الحصول على تصاريح بتوصيل الكهرباء بدلاً من محاضر سرقة الكهرباء	
نعم	نعم						رؤبة الحى للسوق أنه عشوائى يمكن ازالتة فى أى وقت لذا لا يعطى تصاريح أو عقود	
نعم	نعم							
نعم	نعم							
نعم	نعم						عين محددة لكل بائع يمكن أن يغلق بابه على بضاعته	
نعم	نعم						السوق مفتوح على بعضه	
نعم	نعم							
نعم	نعم							
نعم	نعم						اعطاء قروض ميسرة للبائعين للتطوير والتشطيب وربطها بمدى التزامه بالنظام	
نعم	نعم						ترك مسؤولية تشطيب العين للبائع دون وجود نوع من الملكية يحفزه على الاعتناء بمكانه	
نعم	نعم							
نعم	نعم							

الملاحق

الرقم	الوضع الفعلى	الوضع العكسي	اسهام الجهات المشاركة							الملحق
			الأطر التنظيمية	الجمعيات الأهلية	فريقي التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	الظروف المحيطة	الأثر المستقبلي المتوقع	
١٠	وجود رقابة دائمة من الحي أو الشرطة على البائعين ومدى التزامهم بالنظام، مع وجود غرامات فعلية لعدم النظام									
١١	عدم اهتمام امناء الشرطة في نقطة الشرطة الملاصقة بالنظام بالسوق									
١٢	المتابعة ومراقبة النظام من مسؤوليات الحي وحده									
	الاعتماد على البائعين في متابعة وصيانة السوق وحفظ النظام به									
	اعادة الأكشاك أو تنظيم السوق بنفس الأسلوب									
	ازالة وزارة الرى للأكشاك الخشبية التي كان قد أقامها البائعين فى فترة سابقة									

الملاحق

النرتب	الأثر الم المحلي	الجهات الحكومية	فريق التخطيط	الجمعيات الأهلية	الأطر التنظيمية	الوضع العكسي	الوضع الفعلى	
							تصميم السوق جيد و يحتاج الى استكمال بتنقيمه	
النخب	✓	✓	✓	✓	✓		الابقاء على الوضع الأصلي دون وجود الهياكل المعنية	
الفشل								
مشترك	✓							
لا اعرف								
غير مرتبط								

الملاحق

٣- مقابلة مع اثنين من البائعين بمحل مواجه للسوق

النرتب	الأثر المستقبلي المتوقع	المجتمع المحلي	النطروف للمحيطة	اسهام الجهات المشاركة				الوضع العكسي	الوضع الفعلي	-
				الجهات الحكومية	فربي التنظيط	الجمعيات الأهلية	الأنظر التنظيمية			
النحو	كل بائع يستخدم مكانه ولا يقف خارج المكان المخصص									١
النحو	يؤجر كثير من البائعين العيون الخاصة بهم للأخرين بالف جنيه/ شهر	✓	✓	✓	✓	✓	✓			٢
النحو	وجود رقابة ومتابعة من الحي	✓								٣
النحو	يتم العلم مسبقاً بموعد التفتيش من أحد الموظفين، فيلم البائعين بضاعتهم	✓	✓	✓	✓	✓	✓			٤
النحو	وجود نظام محاسبة عادل وفعال	✓								٥
النحو	بعض موظفى الحي يأخذون رشاوى للتغاضى عن المخالفات للبعض فقط	✓	✓	✓	✓	✓	✓			٦

الملاحق

النرتب	الأثر المستقبلي المتوقع	الوضع العكسي						الوضع الفعلى	.
		المجتمع المحلي	الجهات الحكومية	فرئي التخطيط	الجمعيات الأهلية	الأطر التنظيمية	اسهام الجهات المشاركة		
النماج	✓							توقيع غرامات سرقة الكهرباء على الكل وتيسير الحصول على التصاريح اللازمة لتوسيع الكهرباء بطريقة قانونية بدلا من اللجوء للسرقة.	
القتل	✓	✓	✓					كثير من البائعين يحصلون على الكهرباء من أعمدة الانارة بالشارع	.
مشترك		✓							
لا أعرف									
غير مرتبط				✓	✓	✓			
النماج								ازالة السوق من المنطقة ورصف الشارع ليكون مثل شارع فيصل، ويوسع من مطلع كويرى ناهيا الملاصق للسوق	.
القتل	✓	✓	✓					وقف الباعة بالشارع، واستخدام العيون المخصصة لهم فى تخزين بضاعتهم	.
مشترك									
لا أعرف	✓								
غير مرتبط				✓	✓	✓			

٤- مقابلة مع أحد بائعى الكبدة يقف بعربته أمام محلات

الترتيب	الأثر المستقبلي المتوقع	اسهام الجهات المشاركة							الوضع العكسي	الوضع الفعلى	
		المجتمع المحلي	النطروف المحلية	الجهات الحكومية	فرئيق التخطيط	الجمعيات الأهلية	الاطر التنظيمية				
النماجح								وجود نظام يفرض على الجميع من حيث الإيجارات ورسوم الخدمات وتحرير المخالفات			
مشترى	لا أعرف	✓	✓	✓	✓		✓		البائعين كعائلة واحدة يتضامنون معاً بسبب أصولهم الصعديبة المشتركة، ويفرضون نظمهم الخاص، بسبب عمل أحدهم بالحى		
غير متيبل						✓	✓				

الملاحق

٥- مقابلة مع أحد العاملين بالحى

النرتب	الأثر المستقبلي المتوقع	المجتمع المحلي	المطرب	الجهات الحكومية	الجمعيات الأهلية	غيرها من المنظيمات	الأطر التنظيمية	الوضع العكسي		الوضع الفعلى		-
								اسهام الجهات المشاركة	النحو			
النجاش	يشتكي أهالى المنطقة من تكسس البائعين											-
الفشل	استمرار معاناة السكان والماردين											
مشترك		✓			✓	✓						
لا يعْرِف												
غير مرتبط												
النجاش	الشارع قابل للحركة فيه حتى يمكن لأنوبيس أن يمر به الآن					✓						-
الفشل	استمرار اغلاق الشارع يوجد ٧٠٠ - ٨٠٠ باائع وأسرهم يفترشون الشارع											
مشترك		✓			✓							
لا يعْرِف						✓						
غير مرتبط												
النجاش	التحاور مع البائعين لمعرفة ما يريدون وتنفيذ سوق لهم في مكانهم					✓						-
الفشل	نقل البائعين إلى مكان آخر وفرض ذات											
مشترك						✓						
لا يعْرِف												
غير مرتبط		✓										

الملاحق

الوضع العكسي							الوضع الفعلى	
الاطر التنظيمية								
اسهام الجهات المشاركة								
النجلاء	✓	✓	✓				سعى الحى الى تغطية الترعة فى هذا الجزء	٦٦
الفشن							استمرار الترعة ككارثة بيئية	
مشترى								
لا اعرف								
غير مرتبط		✓	✓	✓	✓			
النجلاء	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تصميم السوق بمشاركة جميع الأطراف	٥٠
الفشن							فرض تصميم معين للسوق	
مشترى								
لا اعرف								
غير مرتبط								
النجلاء			✓				المحلات تعرض بضاعتها داخل المحل والباعة الجائلون يقفوا على جانب الطريق وليس في منتصفه	٤٩
الفشن		✓	✓		✓		ثقافة البيع والشراء عند البائع أنه لن يبيع الا لو وقف في طريق المواطن	٤٨
مشترى	✓							
لا اعرف								
غير مرتبط			✓	✓				

الملاحق

النرتبة	الأثر المترتب على المخالفة	المجتمع المحلي	الظروف المحيطة	اسهام الجهات المشاركة			الأخضر التنظيمية	الوضع العكسي	الوضع الفعلى	
				الجهات الحكومية	الجمعيات الأهلية	غير المنظم				
الباحث	الأخضر			✓				الموطن يمتلك الوعى للشراء من البائع الملزם، وعدم افاده البائع غير الملزם ويساعد في حفظ النظام بالسوق		
الفتيل	الأخضر	✓	✓		✓	✓		الموطن يكسل ويشتري من البائع الواقف في نصف الطريق حتى ولو كان وقوفه هذا يغلق مدخل بيته أو يعطيه		
مشترى	الأخضر	✓								
غير معتمد	غير معتمد									
غير مرتبط	غير مرتبط			✓						
الباحث	الأخضر	✓		✓				رقابة مستمرة من الحي لمنع تكاثرهم ويمكن استغلال الفراغات خلف السوق لاستيعابهم		
الفتيل	الأخضر	✓	✓			✓		زيادة الهجرة من الصعيد واستقطاب البائعين لأولاد بلدتهم بوجود فرص أفضل هنا		
مشترى	الأخضر									
غير معتمد	غير معتمد									
غير مرتبط	غير مرتبط			✓	✓					
الباحث	الأخضر	✓	✓	✓				هناك ٨٧ موظفين عملهم حفظ النظام وهناك فقط ٣٠-٢٠ بائع غير ملزם		
الفتيل	الأخضر		✓			✓		مطاردة ٣٠٠ بياع يجلسون في الشارع ويسدوا المرور		
مشترى	الأخضر									
غير معتمد	غير معتمد									
غير مرتبط	غير مرتبط			✓	✓					

الملاحق

الوضع العكسي							الوضع الفعلى	
الإطار التنظيمية							الوضع العكسي	الوضع الفعلى
اسهام الجهات المشاركة		الجمعيات الأهلية	فريقي التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	الظروف المحيطة		
النزيه	الأثير المستقبلي المتزمن	مشترى	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	تعاون بين الباعة لحفظ النظام والالتزام	هناك تنازع بين المجموعات ذات الأصل الواحد، كل له زعيم ولكن بينها تناقض
النزيه	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	استقادت المحلات بأن أصبح الوصول إليها سهل، ومرئية	١٠
النزيه	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	تكسر الباعة الجائلين أمام المحلات وتطاولهم على أصحاب بعض المحلات	١١
النزيه	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	بعض المحلات كانت تفرض أرضية على الباعة أمامها وعمل بعض أصحاب المحلات نقطة استقطاب لأنشطة ملائمة لنشاطه، والآن انصر من نقل الباعة	١٢
النزيه	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	وجود خدمات مثل الكهرباء ودورات مياه عمومية (مياه فقط في جزء الطيور والسمك)	١٣
النزيه	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غياب الخدمات المطلوبة للسوق	١٤

الملاحق

النرتب	الأثر المترتبى المترافق	النحو	الوضع العكسي							الوضع الفعلى	الرقم
			الأنظمة التنظيمية	الجمعيات الأهلية	فريق التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	الظروف المحيطة	اسهام الجهات المشاركة		
نعم	غير مرتبط	نعم		✓	✓					المشروع قام بتشطيب المكان وقام بتوصيل وصلات الانارة وركب كشافات عمومية	١٣
نعم	غير مرتبط	نعم	✓							خناق بين الباعة فى حالة لو كان قد تم ترك مسؤولية تشطيب العيون لهم	١٤
نعم	غير مرتبط	نعم								واستغلال السيطرة على الزيادة الفراغات البنية وخلف السوق	١٥
نعم	غير مرتبط	نعم								الباعة أكثر من عدد البakisيات، عدد ولكنهم عائلات، وأكثر الباعة ضررا الفرادي من ذلك الباعة	١٦

الملاحق

٦- مقابلة مع أحد أعضاء فريق وكالة التعاون الفنى الألماني

الترتيب	الإجابة	اسهام الجهات المشاركة						الأطر التنظيمية	الوضع العكسي	الوضع الفعلى	-	
		المجتمع المحلي	الجهات الحكومية	الجهات الأهلية	غير المنظم	غير الحكومية	القطاع المدنى					
الأخير المستقبلي المنوع	نعم	✓	✓	✓						تجميع الجهات المختلفة للمشاركة فى تصميم السوق		
الأخير المستقبلي المنوع	لا									تصميم السوق طبقا لرؤية فردية		
آخر مستقبل	غير مرتبط											
الأخير المستقبلي المنوع	نعم			✓						مشاركة المجتمع المحلي فى أعمال التنفيذ بالسوق		
الأخير المستقبلي المنوع	لا		✓	✓	✓	✓	✓			لم يتمكن الباعة من تقديم مقاول من المجتمع لتنفيذ أعمال السوق		
آخر مستقبل	غير مرتبط											
الأخير المستقبلي المنوع	نعم			✓						تمكين الباعة من التعبير عن آرائهم والتصميم طبقا لها		
الأخير المستقبلي المنوع	لا		✓							استمرار تهديد الجهات التنفيذية لهم بالازالة		
آخر مستقبل	غير مرتبط			✓		✓	✓					

الملاحق

النرتب	الأثر المسبق للمتوفى	الظروف المحيطة	المجتمع المحلي	اسهام الجهات المشاركة			الوضع العكسي	الوضع الفعلى	٢٦
				الجهات الحكومية	فريقي التخطيط	الجمعيات الأهلية			
غير مرتبط	لا يربط	غير مرتبط	غير مرتبط	✓			تكوين مجلس ادارة للسوق من الباعة والجهات التنفيذية لمتابعة السوق والنظام	عجز وعزوف الباعة عن تنظيم أنفسهم	٠
مشترى	مشترى	مشترى	مشترى	✓	✓	✓			-١
غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				قيام الجمعيات الأهلية بالمنطقة بمتابعة السوق ومساعدة في تنظيم الباعة	قصور وعجز دور الجمعيات الأهلية في المنطقة عن تنظيم السوق، او المشاركة في حل المشكلات	٠
غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط						
غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط				وجود نظام للتنظيم الذاتي للباعة	وجود سلطة يومية تتبع الأعمال في السوق وتحفظ النظام	٠
غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط						

الملاحق

الوضع العكسي							الوضع الفعلى	
المشاركة								
اسهام الجهات								
النزيه	الأثير المُستقبلي المترافق	الطرف المحيطة	المجتمع المحلي	الجهات الحكومية	فريقي التخطيط	الجمعيات الأهلية	الأطر التنظيمية	
النجاح								المساواة بين الجميع في فرض النظام وتوقيع الغرامات
الفشل	✓	✓	✓		✓			قصور السلطة التنفيذية في فرض النظام وحصول البعض على رشاوى للتفاوض عن التجاوزات
مشترك	✓							
أعراف	لا							
مرتبط	غير مرتبط			✓	✓			
النجاح								استثمار الشبكات الاجتماعية لصالح الجميع وللحافظة على السوق
الفشل	✓	✓	✓	✓	✓			تكلّل الバعة في ثلاثة مجموعات طبقاً للأصل الواحد، وانساقهم بالبلطجة، وصعوبة فرض ما يخالف رغبهم حتى ولو كان ما يريدون الأقلية.
مشترك	✓			✓				
أعراف	لا							
مرتبط	غير مرتبط							
النجاح								عمل الجهات المختلفة في سبيل تنمية المنطقة بدلاً من المصالح الفردية
الفشل	✓	✓	✓	✓	✓			وجود مصالح فردية متبادلة بين أعضاء المجلس الشعبي المحلي والباعة مما يصعب مهمة المخطط لتحقيق التطوير المطلوب
مشترك	✓							
أعراف	لا			✓				
مرتبط	غير مرتبط				✓			

الملاحق

الوضع العكسي							الوضع الفعلى	١٠
اسهام الجهات المشاركة		الأطر التنظيمية	الجمعيات الأهلية	فريق التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	النحو	
النرتب	الظروف المحيطة	النحو	النحو	النحو	النحو	النحو	النحو	النحو
غير مرتبط	لا أعرف	مشترك	مشترك	مشترك	مشترك	مشترك	مشترك	مشترك
مربوط	الأثر المستقبلي المتزمن	النحو	النحو	النحو	النحو	النحو	النحو	النحو

تحسين المسكن بأبو قتادة

١- مجموعة تقطن المنطقة المجاورة كانت تقف في الموقع

الترتيب	الأمير المستقبلي المترقب	المنطقة	غير الحكومية	المجتمع المحلي	الجهات الحكومية	غيري التخطيط	الجمعيات الأهلية	الأطر التنظيمية	الوضع العكسي		الوضع الفعلى	
١	نعم	التجار	✓	✓	✓	✓	✓	✓			الحديقة في الشارع تعطي روح جميلة	
	لا	الفشل							بدون حديقة/ بدون روح حلوه			
	مثمن	التجار										
	مثمن	الفشل										
٢	نعم	التجار			✓		✓				الشارع متسقفات	
	لا	الفشل	✓	✓	✓						الشارع محتاج يتصرفات	
	مثمن	التجار				✓						
	مثمن	الفشل										
	مثمن	التجار										
	مثمن	الفشل										
٣	نعم	التجار	✓	✓	✓	✓	✓	✓			النظافة العامة / المنطقة أصبحت نظيفة	
	لا	الفشل							المنطقة كانت تظل على حالها			
	مثمن	التجار										
	مثمن	الفشل										
	مثمن	التجار										
	مثمن	الفشل										
٤	نعم	التجار	✓	✓	✓	✓	✓	✓			الواجهات أعطت للمنطقة طابع أحلى	
	لا	الفشل							كانت تظل المنطقة على حالها			
	مثمن	التجار										
	مثمن	الفشل										
	مثمن	التجار										
	مثمن	الفشل										

الملاحق

٢- سيدة تقطن منزل تم تطويره

الوضع الفعلى	الوضع العكسي	اسهام الجهات المشاركة							
		الأطر التنظيمية	الجمعيات الأهلية	فريقي التخطيط	الجهات الحكومية	المجتمع المحلي	المنظمات غير الحكومية	الظروف المحيطة	التأثير المستقبلي المُتوقع
1	ترميم بدون مساهمة مالية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التجارب
	مساهمة في عملية الترميم								الفشل
									مشترك
			✓	✓	✓				غير ت Nietz اعْرَاف
2	تعديل في التصميم (تغيير مكان الحمام)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التجارب
	عدم التعديل في التصميم / ترك الحمام مكانه								الفشل
									مشترك
			✓	✓	✓				غير ت Nietz اعْرَاف
3	وضع فرش (سرير + مراتب + ترسيرحة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التجارب
	عدم وضع فرش								الفشل
									مشترك
			✓	✓	✓				غير ت Nietz اعْرَاف
4	إعادة بناء الحائط	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التجارب
	ترك الحائط كما كان								الفشل
									مشترك
			✓	✓	✓				غير ت Nietz اعْرَاف

الملاحق

٣- ساكن في عمارة لم يحدث لها تغيير

الرتبة	الأثر المستقبلي المترافق	الظروف المحيطة	الوضع العكسي					الوضع الفعلى	الرقم
			الأنظمات غير الحكومية	المجتمع المحلي	الجهات الحكومية	الجمعيات الأهلية	الأطر التنظيمية	اسهام الجهات المشاركة	
١	غير مرتبط	غير معرف	✓	✓	✓	✓	✓	ترميم الشقة كلها	ترميم الشقة كلها
٢	غير مرتبط	غير معرف	✓	✓	✓	✓	✓	لم يفعلا شيء سواء الحمام	لم يفعلا شيء سواء الحمام
٣	غير مرتبط	غير معرف	✓	✓	✓	✓	✓	السقف لم يرمم جيدا واضطروا لتكملته	إعطاء الأولوية في المنطقة للناس التي تستحقها
٤	غير مرتبط	غير معرف	✓	✓	✓	✓	✓	إعطاء الأولوية لناس لا تستحقها	تعديل في التصميم ناجح
								تعديل في التصميم لم يكن في محله	

٤- صاحبة حضانة بالمنطقة

النحو	المشاركة	الجهات المختمة	الجهات الحكومية	الجهات المحلية	الجمعيات الأهلية	فريق التخطيط	الأطر التنظيمية	الوضع العكسي		الوضع الفعلى		الرقم
								غير مدقق	مدقق	غير مدقق	مصدق	
النحو	غير مدقق	مصدق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	مصدق	غير مدقق	غير مدقق	١
غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	٢
غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	غير مدقق	٣

٢- تقييم فعالية توظيف راس مال المجتمع

سوق ترعة الزمر

١- مقابلة مع بائع خضروات وبائعة خردوات

الإجابة	الأرصدة المائية المصادر التمويلية	نوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى							وجود استخدام أفضل
					نعم	جزئي	غير ملائم					
استكمال السوق بفصل البائعين	✓	١٥٠ الف جنيه من المحافظ	المحافظ	اعمال التنفيذ للسوق								
				تنفيذ الأعمال المطلوبة								
				لم يتمكن الأهالى من تقديم مقاول محلى								
لو يستطيع كل بائع تقييل الآجانب	✓	كل بائع يشطب العين الخاصة به	مقاؤل المجتمع المحلي	البعض شطب والبعض لم يشطب								
الحي أو الشرطة تنظم السوق	✓	البائعين بالسوق	المتابعة وادارة السوق وتطبيق الالتزام بالنظام	لم يتمكنوا مسؤولية متابعة وادارة السوق وتطبيق الالتزام بالنظام								
	✓	جمعية أهلية	تحميي البائعين وتسهيل اتصال فريق التصميم بهم	تحميي البائعين وتسهيل اتصال فريق التصميم بهم								
النظام والمتابعة مسئولية الحي	✓	الحي وبعض البائعين المشكلين لمجلس ادارة السوق	المشاكلين لمجلس ادارة السوق	لم يتم تشكيل مجلس ادارة للسوق								

الملاحق

العنوان	نوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى							وجود استخدام أفضل
				البنك	البنوك	الإدارات	الإدارية	الإدارية مع بسطة	الإدارية مع بسطة مدعمة	الإدارية مع بسطة مدعمة بمحضها	
الموافقة على تأهيل كل بائع ليلاكته وفصلها عن جارة	الحي وادارة الأسواق	الحصول على التصريحات اللازمة - موافقة وزارة الري - الموافقة على تنفيذ التصميم الذي تم بمشاركة البائعين - الموافقة على نقل الهيكل الحديدي لسوق زنين	✓								
	الحي	انارة المكان ووضع أعمدة انارة خارجية بكثافة أكبر وخط كهرباء أقوى من السابق - رصف الشارع									
	تمويل من وزارة الري	تغطية الترعة قبل المشروع	✓								
	موقع الترعة المغطاة	إقامة السوق على الترعة المغطاة	✓								
انارة أفضل تحت التنددة	الهيكل الحديدي لسوق ترعة زنين	فكه واعادة تركيبه في سوق ترعة الزمر	✓								
	أخرى										
تقسيم كل بائع أو اثنين في باكيه منفصلة	١٥٠ الف جنيه من وكالة التعاون الفنى الألماني	أعمال التصميم والتنفيذ	✓								
سماع رأى جميع البائعين وليس الفئة المسيطرة فقط	تقديم دعم فنى	خطوات عملية التصميم بالمشاركة - المصمم هو الذى صاغ آراء البائعين فى رسومات تنفيذية.									

٢ - مقابلة مع أربع بائع فاكهة

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجدة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى	وجود استخدام أفضل	
				استغاثة قاطع	اعمار يطلب
الأرصدة المالية مقدار التمويل	١٥٠ الف جنيه من المحافظ	اعمال التنفيذ للسوق	✓		✓
مقاول الأعمال الثانوية بالحى		تنفيذ الأعمال المطلوبة	✓		✓
مقاول من المجتمع المحلي		لم يتمكن الأهالى من تقديم مقاول محلى			
كل بائع يشطب العين الخاصة به		بعض شطب البعض لم يشطب	✓	✓	
البائعين بالسوق		لم يتحملوا مسئولية متابعة وادارة السوق وتطبيق الالتزام بالنظام	✓	✓	
جمعية أهلية		تجميع البائعين وتسهيل اتصال فريق التصميم بهم	✓	✓	
البائعين المشكلين لمجلس ادارة للسوق		لم يتم تشكيل مجلس ادارة للسوق	✓	✓	

الملاحق

وجود استخدام أفضل			مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى							كيفية الاستخدام	الأرصدة الموجودة	نوع الأرصدة
بنـ	ـجـ	ـعـ	العـادـارـ	العـادـارـ	العـادـارـ	العـادـارـ	العـادـارـ	العـادـارـ	العـادـارـ			
اصدار تراخيص بدخول الكهرباء وعمل عداد لكل بائع		✓								الحصول على التصريحات اللازمة - موافقة وزارة الري - الموافقة على تنفيذ التصميم الذى تم بمشاركة البائعين - الموافقة على نقل الهيكل الحديدى لسوق زنين	الى وادارة الأسواق	الأرصدة المؤسسية مدارس - جوامع - المنشآت الاقتصادية الحكومية - الادارات الحكومية - الادارات والهيئات
										انارة المكان ووضع أعمدة انارة خارجية بكثافة أكبر وخط كهرباء أقوى من السابق - رصف الشارع	الى	
	✓								✓	تمويل من وزارة الري		
	✓								✓	اقامة السوق على الترعة المغطاة	موقع الترعة المغطاة	
	✓								✓	فكه واعادة تركيبه فى سوق ترعة الزمر	الهيكل الحديدى لسوق ترعة زنين	
استكمال تقسيم السوق		✓	✓							أعمال التصميم والتتنفيذ	١٥٠ الف جنيه من وكالة التعاون الفنى الألمانى	غير
فهم أفضل لعلاقات البياعين وحركة البيع		✓		✓						خطوات عملية التصميم بالمشاركة. المصمم هو الذى صاغ آراء البائعين فى رسومات تنفيذية.	تقديم دعم فنى	بيان الموارد - تمويل - فنى

الملاحق

٣- مقابلة مع اثنين من البائعين بمحل مواجه للسوق

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعي						وجود استخدام أفضل
			الإيجار	إيجار معمول	إيجار معمول مطرد	إيجار معمول مطرد مطرد	استطاعة قصوى	استطاعة قصوى مطرد	
١٥٠ الف جنيه من المحافظ	الأرصدة الموجودة	اعمال التنفيذ للسوق	✓						ازالة السوق ورصف الشارع
مقاول الأعمال الثانوية بالحى	مقاؤل من المجتمع المحلي	تنفيذ الأعمال المطلوبة	✓						
مقاؤل من المجتمع المحلي	كل باائع يشطب العين الخاصة به	بعض شطب البعض لم يشطب	✓						
البائعين بالسوق	جمعية أهلية	لم يتحملوا مسؤولية متابعة وادارة السوق وتطبيق الالتزام بالنظام	✓						
الحي وبعض البائعين المشكلين لمجلس ادارة السوق	الجمعية الأهلية	تجميع البائعين وتسهيل اتصال فريق التصميم بهم	✓						
الحي وبعض البائعين المشكلين لمجلس ادارة السوق	الجمعية الأهلية	لم يتم تشكيل مجلس ادارة للسوق	✓						

الملحق

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى							وجود استخدام أفضل
			استثمار فى مصر	استثمار فى مصر	استثمار فى مصر	استثمار فى مصر	استثمار فى مصر	استثمار فى مصر	استثمار فى مصر	
غير المنظمات - صحة - مدارس - وحدات الإقتصادية	الحي وادارة الأسواق	الحصول على التصريحات اللازمة - موافقة وزارة الري - الموافقة على تنفيذ التصميم الذى تم بمشاركة البائعين - الموافقة على نقل الهيكل الحديدى لسوق زنين	✓							
الحكومة - الادارات الحكومية - مدارس - وحدات الإقتصادية	الحي	انارة المكان ووضع أعمدة انارة خارجية بكثافة أكبر وخط كهرباء أقوى من السابق - رصف الشارع								
الطرق - مبانى الخدمات - الاصدقاء - الاعدادية -	تمويل من وزارة الري	تغطية الترعة قبل المشروع	✓							
شبكات البنية الأساسية -	موقع الترعة المغطاة	اقامة السوق على الترعة المغطاة	✓							
الهيكل الحديدى لسوق ترعة زنين	الهيكل الحديدى لسوق ترعة زنين	فكه واعادة تركيبه فى سوق ترعة الزمر	✓							
أخرى	١٥٠ الف جنيه من وكالة التعاون الفنى الالمانى	أعمال التصميم والتنفيذ	✓							
النماذج التجريبية - عيني - فنى	تقديم دعم فنى	خطوات عملية التصميم بالمشاركة - المصمم هو الذى صاغ آراء البائعين فى رسومات تفزيذية.	✓							

٤- مقابلة مع أحد العاملين بالحي

النوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعي							وجود استخدام أفضل
			بيان	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان	بيان	
الأرصدة المائية صادر التمويل	١٥٠ الف جنيه من المحافظ	اعمال التنفيذ للسوق	✓							الحي يتابع العقار السكنى معهم تهم بعض بيان
مقاؤل الأعمال الثانوية بالحي		تنفيذ الأعمال المطلوبة	✓							الحي يتابع العقار السكنى معهم تهم بعض بيان
مقاؤل من المجتمع المحيط		لم يتمكن الأهالي من تقديم مقاؤل محلي								الحي يتابع العقار السكنى معهم تهم بعض بيان
كل بائع يشطب العين الخاصة به		البعض شطب والبعض لم يشطب	✓	✓						الحي يتابع العقار السكنى معهم تهم بعض بيان
البائعين بالسوق		لم يتحملوا مسؤولية متابعة وادارة السوق وتطبيق الالتزام بالنظام	✓	✓						الحي يتابع العقار السكنى معهم تهم بعض بيان
جمعية أهلية		تجميع البائعين وتسهيل اتصال فريق التصميم بهم	✓	✓						الحي يتابع العقار السكنى معهم تهم بعض بيان
الحي وبعض البائعين المشكلين لمجلس ادارة السوق		لم يتم تشكيل مجلس ادارة للسوق	✓							الحي يتابع العقار السكنى معهم تهم بعض بيان

الملحق

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجدة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى	وجود استخدام أفضل			
				البنوك	الهيكل الحديدي	السوق العقارية	البنوك
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت الاقتصادية - المؤسسية مدارس وحدائق المنظمات	الحي وادارة الأسواق	الحصول على التصريحات اللازمة - موافقة وزارة الري - الموافقة على تنفيذ التصميم الذى تم بمشاركة البائعين - الموافقة على نقل الهيكل الحديدى لسوق زنين	✓				
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت الاقتصادية - المؤسسية - المنشآت البنائية - المنشآت الخدمية - شبكات البنية	الحي	انارة المكان ووضع أعمدة انارة خارجية بكثافة أكبر وخط كهرباء أقوى من السابق - رصف الشارع	✓				
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت البنائية - المنشآت الخدمية - شبكات البنية	تمويل من وزارة الري	تغطية الترعة بتكلفة ٤٥ مليون جنيه قبل المشروع	✓				
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت البنائية - المنشآت الخدمية - شبكات البنية	موقع الترعة المغطاة	اقامة السوق على الترعة المغطاة	✓				
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت البنائية - المنشآت الخدمية - شبكات البنية	الهيكل الحديدي لسوق ترعة زنين	فكه واعادة تركيبه فى سوق ترعة الزمر	✓				
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت البنائية - المنشآت الخدمية - شبكات البنية	المجلس الشعبي المحلي	مشاركة بالأراء حتى ولو بالهجوم	✓				
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت البنائية - المنشآت الخدمية - شبكات البنية	١٥٠ جنيها من وكالة التعاون الفنى الألمانى	أعمال التصميم والتنفيذ	✓				
الهيكل الحديدي - الادارات الحكومية - المنشآت البنائية - المنشآت الخدمية - شبكات البنية	تقديم دعم فنى	خطوات عملية التصميم بالمشاركة- المصمم هو الذى صاغ آراء البائعين فى رسومات تنفيذية.	✓				

الملحق

٥- مقابلة مع أحد أعضاء فريق وكالة التعاون الفنى الألماني

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجدة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى	وجود استخدام أفضل						
				بنك	الإيداع	الإئتمان	التمويل	النقد	ال Stocks	النقد
الأرصدة المالية المصرية	١٥٠ الف جنيه من المحافظ	اعمال التنفيذ للسوق	✓							
مقاؤل الأعمال الثانوية بالحى		تنفيذ الأعمال المطلوبة	✓							
مقاؤل من المجتمع المحيط		لم يتمكن الأهالى من تقديم مقاؤل محلى	✓							
كل بائع يشطب العين الخاصة به		بعض شطب والبعض لم يشطب	✓							
البائعين بالسوق		لم يتحملوا مسؤولية متابعة وادارة السوق وتطبيق الالتزام بالنظام	✓							
جمعية أهلية		تجميع البائعين وتسهيل اتصال فريق التصميم بهم	✓							
الحى وبعض البائعين المشكلين لمجلس ادارة السوق		لم يتم تشكيل مجلس ادارة السوق	✓							

الملحق

نوع الأرصدة	الأرصدة الموجودة	كيفية الاستخدام	مدى الاستفادة من الرصيد المجتمعى	وجود استخدام أفضل								
					البنك	الإيداع	الإئتمان	التمويل	النقد	النظام	الاستثمار	التجارة
الاحتياطيات الحكومية - المؤسسات المالية - المنظمات غير الحكومية - المؤسسات الاقتصادية	الحي وادارة الأسواق	الحصول على التصريحات اللازمة - موافقة وزارة الري - الموافقة على تنفيذ التصميم الذي تم بمشاركة البائعين - الموافقة على نقل الهيكل الحديدي لسوق زنين										
الاحتياطيات الحكومية - المؤسسات المالية - المؤسسات غير الحكومية - المؤسسات الاقتصادية	الحي	انارة المكان ووضع أعمدة انارة خارجية بكثافة أكبر وخط كهرباء أقوى من السابق - رصف الشارع										
الاحتياطيات الحكومية - المؤسسات المالية - المؤسسات غير الحكومية - المؤسسات الاقتصادية	تمويل من وزارة الري	تغطية الترعة قبل المشروع										
الاحتياطيات الحكومية - المؤسسات المالية - المؤسسات غير الحكومية - المؤسسات الاقتصادية	موقع الترعة المغطاة	اقامة السوق على الترعة المغطاة										
الاحتياطيات الحكومية - المؤسسات المالية - المؤسسات غير الحكومية - المؤسسات الاقتصادية	الهيكل الحديدي لسوق ترعة زنين	فكه واعادة تركيبه في سوق ترعة الزمر										
الاحتياطيات الحكومية - المؤسسات المالية - المؤسسات غير الحكومية - المؤسسات الاقتصادية	١٥٠ ألف جنيه من وكالة التعاون الفنى الألماني	أعمال التصميم والتنفيذ										
الاحتياطيات الحكومية - المؤسسات المالية - المؤسسات غير الحكومية - المؤسسات الاقتصادية	تقديم دعم فنى	خطوات عملية التصميم بالمشاركة - المصمم هو الذى صاغ آراء البائعين فى رسومات تنفيذية.										

Abstract

development units, the planner's role in organizing the community into active entities, and building the developmental and urban capacities of the different participating groups, the necessary knowledge and attitudes for him to acquire in relevance with his role in participatory development. In addition to proposing evaluation methods that rely upon the subjective perspectives of the various stakeholders. In the end, the conclusion of both the theoretical and analytical study and the practical study are stated, together with the research recommendations for increasing effectiveness of community development in informal areas.

Abstract

In the fifth and sixth chapters, the research concentrates on the evaluation process of community development projects. The different evaluation types and methods are reviewed, the levels of participation of the stakeholders in the evaluation process, and also the emergence of the reliance on the subjective perspectives of the stakeholders in evaluating the actual status of community development projects together with the relevant tools. The sixth chapter deals with the two proposed types of evaluation that concentrate on evaluating the success of the projects, the criteria of success and failure according to the various groups of stakeholders, together with different groups evaluation of the level of effectiveness in employing the community assets in the project that is being evaluated, and the degree of dependence on external support.

The third part deals with testing the proposed methodology of dealing with informal areas in the aspects of their subdivision into effective development units, implementing the proposed evaluation methods, together with reviewing the role of the planner in developing those areas. This study was tested and applied on Boulaq El Dakrour district in Guiza, which is considered the largest informal area built on agricultural land. The researcher has carried out field visits to the existing community based organizations, in order to determine the active organizations and their field of influence, thus reaching the effective development units. The proposed methodology was then compared to that of the participatory development program in urban areas of the German Technical Cooperation GTZ working in Boulaq El Dakrour in dealing with the area and its subdividing, the approach to dealing with the community based organizations and empowering their role in community development process.

The researcher implemented the two proposed evaluation methods on one of the projects which is the design of EL-Zomor canal market, following two pilot stages, in order to test the feasibility of implementing the proposed evaluations, their effectiveness in expressing the opinions of different groups, and formulating a clear picture of the real project status. This study ends with reviewing the results that were obtained from the field work.

The research ends with the eighth chapter, which demonstrates the scientific achievements proposed by the research, specified in the developed proposed methodology of dealing with the informal areas and its subdivision into effective

Abstract

areas to reach the problems connected with the ineffectiveness of community development process in those areas, and stressing the hypothesis that were proposed.

In the second part, the theoretical & analytical study concentrates on reaching a methodology that deals with informal areas. Hence, the second chapter deals with the various approaches for subdividing the informal areas, whether according to urban planning theories, urban characteristics, social and cultural criteria, municipal divisions, economic divisions, or the way in which the community divides itself. Those approaches were then evaluated in relevance to their appropriateness to informal areas, thus defining the informal areas subdivision in two stages: the first one depends on the municipal or urban divisions, and the second depends on the active community based organization as the nucleus of the development unit, whose size is determined according to the organization's area of influence. The third chapter concentrates on studying the community in informal areas, regarding the social networks that link its members, and the existing community organizations. Moreover, the criteria determining the effective community based organization that can be considered as the nucleus, together with the means of determining its area of influence and its expected role are studied and analyzed. A means of how to deal with the uneven geographical distribution of the active community based organization is also laid out in this chapter.

The fourth chapter concentrates on the role of the planner in the process of community development in informal areas. The challenges that face the planner in his work with the different participants are reviewed. The traditional and conventional roles of the planner are then criticized, in order to determine an extended role for the planner; emphasizing that he has to organize the community into effective entities prior to starting the other urban activities of recognizing the local demands and proposing development alternatives and their implementation. This role includes also the coordination between the various participating groups, and the projects covering various fields & scales which operate in the informal areas. His role extends also to developing tools and a simple language that can be easily grasped by the participating groups, and facilitates their effective participation in the development process. The research also defines the knowledge, expertise and attitudes necessary for the planner to acquire, in order to perform his role effectively.

Abstract

The continuous growth of cities, especially in the developing countries, is a challenge that faces those countries, where they have to satisfy the increasing demands for services & infrastructure. This growth is encased, to a large extent, in the increasing size of informal areas, and their expansion to the extent that some studies estimate the inhabitants of informal areas in Cairo by nearly 7 million people, forming 60% of the capital's inhabitants. This fact makes it essential to investigate those areas; how to develop them in accordance with the local circumstances.

Although relying on the local community in achieving development is the most realistic approach in poor dilapidated areas, especially informal areas; defined as community development, this concept still faces a number of obstacles that deters its effective implementation. Those obstacles are specified in this research as first; the informal areas wide scale, which prevents access to the local community & its empowerment & the absence of a definition for an effective development unit according to its size and cohesion between its community members. In addition, the community lacks the structures which allow the communication & co-operation between the participating stakeholders; or co-ordination between them. Second, there is a lack of co-ordination between the various projects & plans working in the area. There are also defects in the planner's ideas, paradigms and attitudes governing his relationship with the various partners, together with the inappropriateness of his technical language & tools to the local knowledge. Third, the ineffective evaluation process which usually is just a response to the demands of the donor and its indicators, with its irrelevant outputs to the real project status & the absence of stakeholders participation. In addition to the absence of the evaluation culture with respect to its importance and being a principal component of the development process, and not just a codicil to it. Hence the research studies those problems in order to reach a methodology that increases the effectiveness of participatory development in informal areas.

The research consists of eight chapters divided among three parts. The first chapter, comprising the first part, analyzes past experiences in developing informal

COMMUNITY DEVELOPMENT IN INFORMAL AREAS

DEFINING EFFECTIVE DEVELOPMENT UNITS AND PARTICIPATORY EVALUATION METHODS

By
Heba Allah Essam El-Din Khalil

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
Doctor of Philosophy
In
Architectural Engineering

Approved by the Examining Committee

Prof. Dr. Mohammad El-Barmilgy, Thesis Main Advisor

Prof. Dr. Sahar Abd El-Moneim Attia

Ass. Prof. Dr. Mustafa Kamal Madbouly

Prof. Dr. Rowaida Mohammad Reda Kamel

**COMMUNITY DEVELOPMENT IN INFORMAL
AREAS**
**DEFINING EFFECTIVE DEVELOPMENT UNITS AND
PARTICIPATORY EVALUATION METHODS**

By
Heba Allah Essam El-Din Khalil

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
Doctor of Philosophy
In
Architectural Engineering

Under the Supervision of

Prof. Dr. Mohammad El-Barmilgy
Prof. of Urban Planning
Department of Architecture
Faculty of Engineering-Cairo University

Prof. Dr. Sahar A. Attia
Prof. of Urban Design
Department of Architecture

**COMMUNITY DEVELOPMENT IN INFORMAL
AREAS**
**DEFINING EFFECTIVE DEVELOPMENT UNITS AND
PARTICIPATORY EVALUATION METHODS**

By
Heba Allah Essam El-Din Khalil

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
Doctor of Philosophy
In
Architectural Engineering